إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره،
ونعوذ بالله من شرور أنسنا، وسيئات أعمالنا،
من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له
وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد
فإن خير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم
وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثه بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

فوالله ما كنت لأحب هذا المقام، ولست بصاحب كلام، ولا أحب المراء والجدال، وحسبنا الله ونعم الوكيل، فلقد شغلتني هذه السطور، فإن نفعت فأحتسبها عند الله تعالى، وأن يأجرني فيما أنفقته من عمر فيها كان فيغيرها أولى بي.

قال الألباني في كشف النقاب (ص 3):
(من المصائب الكبرى أن يضطر طالب العلم إلى إضاعة كثير من وفته للدفاع عن نفسه)!
فكيف بالمصيبة إذا كانت دفاعاً عن دين ضيعه من يزعم أنه أهله!؟
وقد قال غير واحد من أهل العلم:" إن الذب عن السنة أشد من الجهاد "
فلذلك جعلته خميساً أي جيشاً كما فعل صاحب (إجتماع الجيوش)

و (جمع الجيوش)، وتخميس الجيش قديم (الأوئل للجراعي ص (61) قد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم – حتى قال أهل خيبر: (محمد والخميس) فقال صلى الله عليه وسلم: (الله أكبر خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خُذو جُنتكم من النار: قولوا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فإنهن يأتين يوم القيامه معتبات ومُجنبات) الحديث [رواه النسائي في اليوم والليلة 848 والحاكم 1/ 541 وغيرهم وهو صحيح].

فأسأل الله تعلى نصر جنده:
فاللهم نحن جندك، وأنت المستعان وحدك.

وقد جعلته على هيئة الجيش: خميساً:

المقدمة السالمة:

إذ أعرض فيها شبهات تحوم حول هذه النصيحة وكثير منها لم يصرح بها أحد، أو لم يحتج لها لكنها تجول في النفوس! فهذه النصيحة سالمة بحمد الله تعالى ومشيئته من هذه الشبهات.

الميمنة: في مسألة الترحم.

القلب: في مسألة التبديع.

الميسرة: في مسألة الهجر.

الساقة: في تعقبات على بعض ما سمعته من أشرطة.

اضطرني لسماعها هذه النصيحة لأدفع عن الرجل كلامه المردود بكلامه المقبول، ولأحتج عليه به.

وثمة أمران أحب التنبيه إليهما:

الأول: هو أن مبنى هذا الخميس على الإختصار لا الإكثار، فأذكر الحديث بنحوه من ذهن مكدود ولا أخرجه، ولو خرجته لأتى الكتاب في ضعف حجمه، فلا يجيئن متنطع في قلبه مرض، فيستدرك علي هذا فإنما كتبته لأحد رجلين:

طالب علم يغنيه التلميح عن التصريح فكأني أعطيته المفاتيح.

طالب حق يكفيه ويرويه ما ذكرته وسطرته.

وقد قال الشافعي – رحمه الله تعالى – في مقدمة رسالته:

(وكل حديث كتبته منقطعاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عمن روي عنه بنقل عامه من أهل العلم

يعرفونه عن عامه، ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً وغاب عني بعض كتبي، وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت، فاختصرت خوف طول الكتاب، فأتيت ببعض مافيه الكفاية دون تقصي العلم في كل أمره).

وهذا هو البخاري وغيرة يكثر من التعاليق في كتب مسندة.

ومن أحالك فقد أسند لك: وقد أحلت في أحاديث وآثار كتابي هذا إلى خصمي في الله! صاحبكم! وإلى كتب السنة كالشريعة وغيرها، وإلى كتبي.

وهذا الإعتذار عن الإختصار إذ بعض الأبواب يصلح لكتاب مفرد، وقرينه الإعتذار عن التطويل الذي لا إرب لي فيه، ولكن المرء يهدم في لحظات وكلمات ولا يبني أو يصلح ما وهي إلا في أيام وشهور والله المستعان.

الثاني: هو أن من نصب العداوة لهذه النصيحة فعداوته عليه، فقد قال الله تعالى: (يأيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم)

[يونس/23].

فعداوته عليه وهو مردود عليه بسهمه في نحره، فهي نصيحة، فإن قبلت فلله الحمد، نستر ما ستر الله تعالى، وإن ردت فوالله لتكونن فضيحة للراد، فإن عندي من معايبه مما لا يعرفه أكثر مما يعرفه فلينظر إلى نفسه كيلا يفجع ويفجأ فيها بما يفضحه، فضيحة الدنيا والآخره، فمن لم ينتصح وسعى في رد حق بباطل، وتمويه السنة بألسنة سوء، فإن عندي للسنة الأسنة أدفع بها- إن شاء الله تعالى - عن السنة، فلأجردن عليه من هذا الخميس سرية ولو بعد حين.

هذا مع الدعاء عليه فقد والله شغلونا عن كثير من الصلاة وغيرها بمثل هذه، مع ما فتنوا به أهل السنة عن السنة، فليحفظ كل امرئ عِرضه ووقته عليه.

وقد قيل في الأمثال العامية (2879): (من نح جاهلاً عاداه) وهو كالذي يذكر عن علي رضي الله عنه: (من جهل شيئاً عاداه)!

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أعان على خصومة في باطل لم يزل في سخط الله): أن يرد لا يريد الحق ولكن شهوة وشهرة ولي في رده أو تركه غرض.

فاذكر إيها المسكين موقفك بين يدي رب العالمين:

(فمن يجادل الله عنهم يوم القيامه) [النساء /109]

وقد سمى الآجري (ابن خير/282 و 286) وابن شاهين (ذيل الروضتين ص 139) بعض كتبهما النصيحة، ولأبي موسى المديني: النصح الجلي (لسان الميزان 2/ 291) - رحمهم الله تعالى.

هذا

وهذه النصيحة- كما هو من عنوانها - ليست للألباني وحدة، بل هي كذلك لكل من يقول بقوله ولو كان بعيد الدار عنه، ولو كان تحصن بعُرفٍ وغيره متلون له كل يوم دين من هزيل أو فصيل متلصص يتطاول وليس عنده طائل فمهما سموه بالزيادة والكبر فهو بالنقص والصغار حقيق، كما يصدق فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إتخذ الناس رءوساً جهالاً) من أئمة السوء والبدعة، ولو كان ميتاً قد مضت مئات السنين على موته.

ولعلي أنشط مستعيناً بالله تعالى فأتتبع هؤلاء أنا أو غيري واحداً واحداً من كتبه وفتاويه، والله وحده المستعان.

اعلم أن هؤلاء يصدق فيهم قول القائل [ابن النجار 2/ 175]: افتضحوا فاصطلحوا.

وقول القائل:

وبقيت في خلف يزكي بعضهم ... بعضاً ليدفع مُعْوِرٌ عن مُعْوِرِ!

وقد قيل لبعضهم: لماذا لا تتكلم في فلان من المبتدعة؟
فقال: لو تكلمنا فيه لتكلموا فينا!
قيل لإبن المبارك: هل بقي من ينصح؟
فقال: هل بقي من يقبل؟! [الحلية 8/ 166].
وقد قيل (جامع بيان العلم 2/ 9) قد ترى محضتك النصح ياعمرو بن عثمان جاهداً إن قبلته
وقد قيل (فهرست لإبن النديم المعتزلي ص 96)
نصحتك والنصيحة إن تعدت ... هوى المنصوح عز لها القبولُ
فخالفت الذي لك فيه رُشدٌ ... فغالت دون ما أملت (غولُ!)
وقيل:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى ... فلم يستبينو الرشد إلى ضحى الغدِ
وكما قال مؤمن آل فرعون: (فستذكرون ما أقول لكم وأُفوض أمري إلى الله إن الله بصيرٌ بالعباد) [غافر/44]
وكما قال الله تعالى: (فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم) [القصص/50]
وقد قيل (الحلية 2/ 164): (كفى بالمؤمن نصرة من الله أن يرى عدوه يعمل بمعاصي الله) ويتبع هواه، و (الدين النصيحة) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.
وقد قيل (بهجة المجالس 1/ 392 لمنصور بن اسماعيل ت 306):
يشريف طي أمثا ... لي النصح عنه بدعه
وذلك لحاجة الناس إلى السنة أشد من حاجتهم إلى إي شيء آخر (مناقب أحمد ص 237) وأن السنة لا تؤخر لشيء (الورع للمروذي/آخره)
وإنما ذلك (ولتستبين سبيل المجرمين) [الأنعام /55)
ولو تدبرت أم الكتاب لوجدت الصراط المستقيم مقروناً: (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) فلا بد من بيان الأمرين والعمل بهما.
بيان الحق والأمر به، وبيان الضلال والبعد عنه.
التشبه بأهل الحق، ومخالفة أهل الباطل.
أما وقد تدين الناس بالإرجاء ليدفع معورٍ عن معورِ، وكان دينهم أصله الإمامه كالرافضه يوالون عليها ويعادون، وابتدعو الحسنات والسيئات والقدقدة لنصب أئمتهم أئمة للمسلمين جميعا وأرجئوا بدع الإعتقاد لتقديم بدعة العلمانية مع أن

بدعة العلمانية إنما هي من نتاج بدع الإعتقاد!

قال السجزي رحمه الله تعالى في رسالته ص 195: (ذكر شيء من أقوالهم ليقف العامة عليها، فينفرو منها ولا يقعوا في شباكهم).

قد صنف غير واحد من المتكلمين من المعتزلة والكرامية في فضائح الأشعرية والكلابية، كما صنف هؤلاء في فضائح الآخرين أيضاً.

ولكل مخالف للسنة وطريق اهل الأثر ما يفتضح به عند التأمل.

وأهل الأثر لا فضيحة عليهم عند محصلٍ، لأنهم لم يُحدِثوا شيئاً، وإنما تبعوا الأثر.

ومن إدعى في الأثر فضيحة بعد الحكم بصحته لم يكن مسلماً).

أي: إن رده بأصله دون تأويل شرعي كما قال عبدالله بن عُمر رضي الله تعالى عنهما:

(صلاة السفر ركعتان ومن خالف السنة كفر).

أما إن أثبته وتأوله: فإن كان التأويل مردوداً مع الإحتمال غير الصحيح فهو قد أخطأ، وإن كان التأويل مردوداً مع فساده وبطلانه فعلى قدر ذلك.

وهذا جهد المقل، وعلى الله تعلى الهداية.

فاللهم إجعله خالصاً لوجهك، نافعاً لخلقك، وأدعو بدعاء رسولك صلى الله عليه وسلم: (اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت قيوم السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت الحق، ووعدك حق، ولقائك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، والنبيون حق، ومحمد صلى الله عيه وسلم حق، اللهم لك أسلمت، وعليك توكلت، وبك آمنت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أعلنت وما أسررت، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت).

والله المستعان.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، وأفوض أمري إليه وحده، ولا حول ولا قوة إلى بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو عبدالله محمود بن محمد الحداد

لليالي خلت من شهر الله المحرم

مستهل سنة أربع عشرة وأربعمائة وألف

تنبيهات:

عامة هذه النصيحة هي رد على الشريط (692/ 1) المسجل في السابع من شهر شعبان سنة ثلاث عشر وأربعمائة وألف، والمعروف بإسم: (البدعة والمبتدع).

وهو عندي مسجل على شريطين كل منهما ستون دقيقة، فاستوعب شريط ونصف.

(150/ 1) الرقم الأول: رقم عداد المسجل، والثاني: هو بيان وجه الشريط، (1) الوجه الأول، و (2) الوجه الثاني، فمثلاً (1/ 130/2) يعني الشريط الاول / الوجه الثاني / رقم العداد.

(الشريط 700/ 1/1/ 50) الرقم الأول: رقم الشريط، والثاني: حينئذ هو رقم الشريط أيضاً، والثالث لوجه الشريط، والرابع: العداد، وهكذا.

الورقتان التاليتان هما صورة رسالة بعثت بها إلى الألباني قبل نحو سنتين من هذه النصيحة، وآثرت إبهام إسمي، إذ لا فائدة من التصريح به، وقد لانت الألفاظ فيها كما ترى، فلم ينفع اللين.

5 – أفادني من جزاه الله خيراً مواضع لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، كالمنقول من شرح علل الترمذي، فرجعت للمواضع، ونقلتها من أُصولها. وكتب إليّ وشافهني بعض إخواننا– ثبتنا الله جميعاً على السنة وجمعنا على طاعته في الدنيا وجنته في الآخره.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبدالله إلى أبي عبدالرحمن جعله الله للمتقين إماماً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو

أما بعد

فإنه والله ليحزننا ما يبلغنا من مرض أو ضعف، ولو قد جاز الدعاء بالبدل لدعونا، فإن في شفائك وعافيتك من الخير إن شاء الله تعالى وبتوفيقه ... أصناف النفع للمسلمين أهل السنة من شفاء وعافيه أمثالنا مما لايغرك عدم معرفة أشخاصهم واسمائهم ممن يدعون لك بالخير والثبات والتوفيق والشفاء والتسديد.

على أنه قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل) والحمدلله على

عافيته فلئن عافى أمس فلقد عافى اليوم ويعافي غدا بكرمه ومنه، فحفظ الله أبا عبدالرحمن ومتعه بالعافية في الدين والجسد ورد عنه كيد أعدائه، وأقر عينه في نفسه

وأهله في الدنيا والآخرة، وجعل كل يوم له خيرا مما يسبقه، ومتعه بخير حال وبال وصحة وعيال، وحسن مآل، وبلوغ الآمال، وطول العمر مع طيب الأعمال.

أما بعد

فإني أرى الشيخ حفظه الله لايتوانى عن نشر السنة بقوله وقلمه وعلمه وعمله، ومايزال في نفسي سؤال: قد رأى أحمد رحمه الله رجلا يخضب فقال: إني لأفرح للسنة.

والشيخ حفظه الله هاهو ذا يكتب في الصحيحة /المجلدة الخامسه/الحديث (214):

أمر كريم متروك في بعض البلاد كان صلى الله عليه وسلم يأمر بتغيير الشيب مخالفة للأعاجم والذي أعلمه أن الشيخ لايخضب! نعم ثمة كثير من أهل العلم كانوا كذلك 'لكن أليس الخضاب هو الأولى؟

أما بعد

فقد قال مالك رحمه الله وددت أني لم أفت بشيء أو كما قال رحمه الله في آخر أمره وهذا يقوله كثير من أهل العلم خوف الزلل وخشيته، وأن الفتيا تمضي فكيف يردها إن تبين له خطأه فيها؟،وكلما كان المرء عالما بأثر فتياه كلما هاب: قيل لأحمد رحمه الله: لو ترخصت يعنون مسألة المحنه فإنك في موضع ضرورة، فأمر المروذي أن يخرج فينظر، فخرج فرأى الناس جموعا ينتظرون كلام الإمام ليكتبوه، فأخبره، فقال: ومن لهؤلاء؟

وللشيخ حفظه الله تعالى بعض فتاوى مما نأمل إعادة النظر فيها والإستخارة لكل فتيا منها فقد كان البخاري رحمه الله يستخير لكل حديث من كتابه، وكفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه.

فمن ذلك فتيا إباحة الشطرنج إعقادا على أنه لم يصح حديث في التحريم!

نعم، ولم يصح أيضا في الإباحة، والملاهي حفظك الله كما علمنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كل شيء ليس من ذكر الله فهو لهو وسهو) الحديث وفي لفظ: (باطل) فهي في أصلها على المنع إلا بدليل كما يشير إليه قول القاسم بن محمد رحمهما الله تعالى: انظر إذا ميز الله الحق من الباطل فأين يكون الغناء؟

وقد صح من بعض السلف المنع من الشطرنج كما في كتاب الآجري وسنن البيهقي وغرهما وقد ظهر فسادها وضياع العمر بها وسد الذريعة من ذلك بمنعها

وعلى هذا نفسه إباحة كرة القدم.

ومن ذلك تبديع من يتشبه برسول الله صلى الله عليه وسلم في حل أزرار قميصه، وقد فعل ذلك جماعات من السلف الصالح، وسنن أحمد رحمه الله ومأأظنهم فعلوه إلا تشبها برسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي أمرهم الله تعالى بالتشبه به والتأسي به، وأي حرج في ذلك وأي أصل في التفرقه بين العادة والعبادة، والعادة إذا اقترنت بالنية الصالحة والمتابعة صارت عبادة كالنوم والمشية وغير ذلك، ومن الذي فرق في التأسي بين العادة والعبادة، والرجل الصالح يجتهد أن يكون أمره كله عباده لله كما في حديثه صلى الله عليه وسلم (وفي بضع أحدكم صدقة) فكيف برسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أختار الله له أكمل الأحوال في كل شيء عادة أو عبادة، وهذا أبو داود وابن ماجه يذكران الحديث في (السنن) لا الشمائل!؟

ومن ذلك نصح الشيخ حفظه الله بكتاب التقريب، والشيخ حفظه الله كثيرا ماينبه على أغلاطه مع أصله: تهذيب التهذيب، فكيف بأغلاطه مع غيره من الكتب.

وقد أخذ كثير من الشباب بهذه النصيحة فانطلقوا يصححون ويضعفون بناء على (التقريب) وحده!

ووالله لو نصح الشيخ حفظه الله بالكاشف الذهبي لكان أقرب، على أن النصيحة بكتاب واحد،

،وتجرؤ الشباب على التصحيح والتضعيف دون علم إلا التقريب ونحوه.

ومن ذلك نصح الشيخ حفظه الله بكتاب (فتح القدير) في التفسير للشوكاني مع التنبيه على أن فيه تأويلا، وكذلك بالدرر البهية ونحوها في الأحكام مما يعود أيضا إلى الشوكاني.

والشيخ حفظه الله يعلم أن القليل هم الذين يدركون مواطن التأويل، وأقل القليل من لايتأثر بها أو عمل في قلبه ولذلك نهى السلف الصالح عن مجالسة أصحاب البدع والسماع لهم ولو آية ولو نصف آية، ثم تفسيره نسخة غير موثقه من تفسير القرطبي والسيوطي (الدر) وغيره، وكتبه في الفقه على مذهبه الظاهري وخطر هذا المذهب على شباب أهل السنة عظيم، وخطر رد السنة وخطر رد أقوال السلف الصالح عظيم قد صح عن مالك رحمه الله فيما ذكره ابن القيم رحمه الله في

(كلام الموقعين) (2/ 182) أنه قال فيمن يترك قول عمر رضي الله عنه ويأخذ بقول إبراهيم النخعي ،رحمه الله فقال) يستتاب).

وبلغ البلاء بالشباب في هذا الطريق أن بعضهم لايعد قبل نيل الأوطار والمحلى شيء، حتى كتب بعضهم في كتاب منشور (إن الختان ليس بواجب على الرجال ولا النساء وممن قال به من العلماء الشوكاني)! نحن ننصح بكتب الشيخ حفظه الله

في الأحكام ونأمل لو أعاد النظر في إعادة تصنيف (الثمرالمستطاب) فإن فائدته عظيمه أكثر من التخاريج
ومن ذلك نصح الشيخ حفظه الله بكتاب الأسماء والصفات للبيهقي حينما سأله سائل عن أمر فأحاله إلى هذا الكتاب، فلو قرأ هذا السائل وأمثاله هذا الكتاب حتى بدون حواشي الكوثري فكيف لو قرأوا معه الحواشي ثم ضلوا إلى الجهمية فمن يسأل عن ذلك؟ وهم إنما رجعوا إلى الكتاب ثقة بالشيخ وتسننه وقد أحالهم على غير مليء إحالة دون تحذير ولا تنبيه، وحتى لو شفعت بالتحذير والتنبيه، فهل هذا منهاج أهل السنة في هذا الباب أو أن المنهاج غيره كما يشير إليه اللالكائي رحمه الله في المجلدة الأولى من كتابه: شرح أصول أهل السنة.

أما بعد

فإن الشيخ حفظه الله تعالى قد اجتهد وبالغ في التصحيح والتضعيف للأسانيد، نعم كنا نود لو أنه جمع كتابا في تمحيص أحوال الرجال على شاكلة كتابه في ثقات ابن حبان.

ولكن الشيخ حفظه الله تعالى بقي عليه في الجرح والتعديل أمر الشيخ حفظه الله تعالى بقول عن الغزالي والقرضاوي وأمثالهما: (الأستاذ الفاضل) وأي تعديل مثل هذا، قد غر هذا التعديل قوما، فضللوا به الشباب حتى قال قائل: لو كان في كتاب (فقه السيرة) شيء لما علق عليه الشيخ!؟

ويقول عن محمد رشيد رضا (السيد) وعن قطب (الأستاذ الكبير):وهذا غير إطلاق المدح في رجال أسبق منهم دون التنبيه على فوقرهم: الغماري رجل عنده علم لايخفى لكنه بحال من الضلال لايخفى فماذا ترى حفظك الله فيمن يسميه (الإمام) أو يقول بعد اسمه (حفظه الله)؟! نعم يفعلها بعض أهل السنة مع من هو أشد عتوا من الغماري وهو السيوطي وعبد العزيز بن عبد السلام

وغيرهما؟!

ماذا لو قرأ أحد محبي الشيخ عبارات الثناء على هؤلاء، فقرأ لهم وفتن بهم؟! الإثم على من؟!

وهل هذا منهاج أهل السنة في غير أهل السنة؟! وفي الدعاة لمخالفة السنة؟!

هذا وأسأل الله تعالى مخلصا له الدين أن يجعلك إماما للمتقين إماما في الحديث إماما في السنة وأن يمتعك بالصحة والعافية والسلامة في السمع والبصر والجسم و الدين.

ولتعلم حفظك الله أنها نصيحة محب لك راج من الله لك التوفيق والسداد وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (المسلم مرآة أخيه).

أستودعك الله وأستودعه دينك وأمانتك وخواتيم عملك وآمل منه تعالى أن يوفق للخير كل خطاك وقد نهى الله تعالى

ورسوله صلى الله عليه وسلم عن المداحين، ومدح الغيب أخلص من مدح الشهادة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلد الأول

المقدمة النصيحة السالمة

الفصل الأول من قال: الرد عليه طعن في العلماء!

1 هو نفسه لايسميه طعنا كما سيأتي.
وفي كشف النقاب (ص **105 108**) كلام صريح له في ذلك.
وكذلك في مقدمة صفة الصلاة (ص **70** ومابعدها) وفي الرد العلمي بزعمهم (**1/ 40** ومابعدها) وقال (الحاوي من فتاوى الألباني **2/ 173**):
(أنا أجرؤ الناس حينما أقول: أخطأ عمر حين نهى عن المتعة في الحج لأنه خالف السنة! ولا أحد يجبرني إذا قلت: آمنت بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفرت بما نهى عنه عمر لأنه خالف نص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من هو: عمر الفاروق ولكن هنا ما كان معصوما)!

فالألباني أولى بالرد عليه، وهذه ألفاظه بشدتها وقبحها حتى مع عمر رضي الله عنه!
وفي الشريط (**397/ 1/260**) قال: (وصف الراوي بما فيه ليس بطعن)
وفي الشريط (**571/ 1/454**) ذكر مسألة الطعن في الراوي لخطأ له.
وفي كتبه كثير من الكلام على كبار أهل العلم، أو المشهورين، ورد بعض أقولهم.
وله شريط يسمى بما فيه: (نصيحة لعبد الرحمن بن عبد الخالق)،
ولي معه قصة نصح ليس هذا وقتها، ولما رد في مسألة العجن، واشتد،
سئل فقال: هكذا أهل السنة رد بعضهم مايراه مخالفا.

2 (الطعن في العلماء)
يأتي في بيان أعذار التبديع أنه لايسمى عالما على الإطلاق إلا لسني، أما المبتدع فلا يسمى عالما، إلا مع التقييد) علماء

الأشاعرة) (عالم سوء) ولا يسمى عالما إلا في الشرع، أما علوم الدنيا، ونحوها فلا تقال إلا مع التقييد: (عالم الطب ....) وهكذا.

وما هذا بطعن العلماء، ولكنه إرجاء الجهلاء، ومأأشبههم بالقبورية في أمر الأولياء.

1 من هم الأولياء؟

2 ماذا ينبغي لنا في أمرهم؟

فضلوا في المسألتين! والله المستعان.

ولكن هؤلاء أعظم ضررا من القبورية، بل هم أصل كل بلية كما نبهت مرارا منذ عشرين سنة في مجالسي ومسائلي، فهم يرجئون من يزعمون له العلم والعبادة والورع، ويفتحون السبل لكل بدعة ومبتدع بزعم أن التنبيه طعن! وسترى تفصيل ذلك فيما بعد.

نعم ليس طعنا في العلماء، لأنك حين تطعن فيه إنما تطعن فيه لمخالفته العلم، فافهم.

ولو قيل: لايسمى المرء عالما عند زلته لكان وجيها كما قال الله تعالى {إني أعظك أن تكون من الجاهلين} {هود /46}

وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن} وذكر السارق والمنتهب.

فيرفع عنه اسم الإيمان حتى يتوب، ويبقى عليه اسم الإسلام وليس من شرط العالم ألا يزل، فهو

بشر، ولكن يقبح به جدا:

أ أن يزل في شيء لا يزل فيه من أوتي العلم مثله، كمخالفة إجماع، أو كالوقوع في مخالفة سنة صريحة مشهورة، ونحو ذلك مما يتأتى من العجلة وعدم تدبر الباب، وغير ذلك.

واعتقاد عصمة العلماء هذا دين الروافض، والصوفية، والمرجئة، والمقلدة المذهبية.

ب أن يزل، فينصح، فلا يرجع، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خير الخطائين التوابون) و (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر (الكبر بطر الحق وغمط الناس).

وذكر عن عمر رضي الله عنه: (الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل) (ابن شبة 2/ 775).

3 (الطعن في العلماء).

أ ليس من شرط الأدب مع العالم ألا تنبهه على زلته، بل من شرط الأدب معه، وواجب الصحبة الإخلاص وترك الغش، وترك خيانة الأمانة، وواجب الصحبة، وحق شكره على ما استفدته منه أن تنبهه في نفسه، فإن رجع وإلا حذرت من زلته وأخواتها.

وقد أجمع أهل العلم على أن ذلك النصح والتحذير ليس بغيبة، بل نصيحة في الدين، وواجب على اليقين والتعيين لمن

قدر عليه.

وقع قتادة في عمرو بن عبيد وليس بعالم ماعنده من علم وعبادة ولكنه رجل سوء قدري فقال عاصم الأحول: حتى متى نرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟!

فقال: يا أحول، إن الرجل إذا ابتدع بدعة، ينبغي أن يذكر فيحذر.

رواه اللالكائي (256) وصاحب الحلية (2/ 335) وغيرهما بسند جيد.

ب بل تنبيهه على زلته تعظيم له:

فقد ذكر عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال:

(أنا أشد تعظيما لأمير المؤمنين منكم، ولكني أكذبه في تصديق الله، ولا أصدقه في تكذيب كتاب الله).

(ابن شبه 2/ 709 و 773). وكما قيل (الجليس الصالح 4/ 201): (لم يمنعنا الحق له عن الحق فيه).

ج ليس التنبيه على الخطأ طعنا.

4 إن كان طعنا:

أ فليس مثلي الطاعن، بل هو الذي طعن في نفسه، فإنما حفظ عرضه صوابه، وقد قال يحيى بن أبي كثير (الحلية (3/ 67) وغيره نحوه.

(العلماء مثل الملح، هو صلاح كل شيء، فإذا فسد الملح لم يصلحه شيء، وينبغي أن يوطأ بالأقدام، ثم يلقى فإن قبل فدل على علمه، فلا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فيمن لم يسمعها).

(ابن شبه 2/ 173).

وقيل) معجم الأدباء 7/ 249):

فإذا هم سمعوا النصيحة أنجحوا ... إن النصيحة غبها لنجاح

ب فليس مثلي الطاعن، بل الطاعن هم العلماء الذين نقلت قولهم في الرد على الطعون عليه، فإذا رد العلماء على رجل، ونقلت ردهم، فما ذنبي!؟.

ج فليس مذموما، بل واجبا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة: لله ولرسوله ولكتابه، ولأئمة المسلمين، وعامتهم)

ولوجوب التحذير من زلة العالم، فإنها تهدم الدين.

هو واجب نصحا للدين، والمطعون عليه، وعامة الناس الذين شاع فيهم كلامه.

ونصحا لله إخلاصا في دينه، لايحابي فيه أحدا ولو كان من كان.

د فسيرة أهل العلم جميعا من السلف الصالح فمن بعدهم من أهل السنة رحمهم الله تعالى سيرتهم كذلك، ونحن لهم تبع.

5 ينسبني بعض الجهال أو المرجئة ونحوهم إلى (الطعن في العلماء)،فإذا سألته:

أ ماذا قال في الطعن؟ لم يجب، فإذا أجاب ذكر أني خالفته إلى قول غيره ممن هو أعلم وأولى منه، أو ما هو أصح من قوله، فهل هذا طعن يطعن به علي!؟

ب من الذي طعن فيهم!؟ فإن سمى لك أشعريا، أو جهميا، أومبتدعا، فقد طعن في السلف الصالح بأنهم جهلوا الاعتقاد الصحيح الذي عليه أهل السنة!؟ فهل هذا طعن يطعن به علي!؟

فإن سمى لك رجلاً من أهل السنة بلا خلاف، فهل المخالفة طعن!؟ إذاً هذا المسمّى قد خالف الأئمة في مسائل كذا وكذا فهل هذا طعنُ فيهم من، أو أنه إنما خالفهم لقول من هو أعلى منهم، أو تقول هو أرجح عنده هو من قولهم!؟

فبعد هذا البيان الموجز، فمن نسبني إلى الطعن في العلماء أو نسبني إلى نفسي، أو نسب أحد إلي فعليه البهلة، ولعنة الله تعالى وملائكته ورسله على الكاذب.

قال ابن خزيمه رحمه الله تعالى [درء التعارض (2/ 79) والسير (14/ 379) والتذكرة (2/ 726)]:

(هذا مذهبي ومذهب أهل الأثر ... ومن حكى عني خلاف هذا فهو كاذب باهت، ومن نظر في كتبي المصنفة ظهر له وبان أن الكُلابية كَذَبة فيما يحكون عني مما هو خلاف أصلي وديانتي).

وقال ابن جرير. رحمه الله تعلى بعد سرد عقيدته:

(فمن حكى غير ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)

6 ولتعلم أن هذا القائل في الرجل من أهل السنه (يطعن في العلماء)

لا يخلو من أن يكون:

أ من المرجئة: الذين إنتشروا جداً في عصرنا هذا، الذين يرون أنه كما لا يضر مع الإيمان شيء بزعمهم فلا يضر مع العلم شيء!

فلذلك لا تجدهم يتفوهون غالباً بلفظ (بدعة) وإنما (أخطاء وإنحرافات ومآخذات)!

ب من أشباه الروافض والصوفية: الذين يرون أن أئمتهم معصومون من الخطأ، فهذا الغلو في الإطراء والمدح من هذا الباب!

ج من من أشباه الروافض: لأنه يطعن في السلف الصالح رحمهم الله تعلى لينجي أئمته، كما صنع إمام الجهمية حين طعن في سلف الأمة من أئمة الهدى لينجي إمامه.

وأشباهه ممن يزعم السنه كثير، فليتفقد كل إمرئ نفسة وجاره، أو ليجعل صدره وجاره!

الفصل الثاني من قال: الجهر بالنصح فضح!

1 قال الله تعالى:

(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلى من ظُلم) [النساء/148]

وقد ظُلمتْ، وما أدري لذلك الظلم، ولا نصحي هذا بسببه كما سترى.

ولا أقول: إنه مثل ذلك الرجل الذي ذكره ابن قدامه رحمه الله تعالى إنما المراد بيان أمرين:

الأول: (وما عادتي ذكر معايب أصحابنا) أي ما كان منها مستوراً لا مشهوراً.

الثاني: (وجب بيان)

2 كنت قد نصحتُ له سراً، حتى لم يقرأها أحد غير كاتبها، وآخر معه اؤتمن عليها، وذلك قبل أكثر من عام ونصف في رسالة رأيت صورتها فلم أرى بعد إنصرام العام رجعةً عن شيء مما كان فيها، بل ابتلينا بشريطين، بل أشرطة فيها أشد مما ظننت، ثم والله إن هذا النصح لهُ ولمن سمع، وأما الفضح فلا أفعله إلى للضرورة وعندي منه ما عندي مما لم أذكره لأحد، وانظر كتابي (تنكيل التعليق على ص 76) في بيان أن الرجل لا ينتفع بالنصح بشهادة بعض أصحابه.

3 وإني لناصح شفيق، فوالله لقد آذاني في نفسي هذا الشريط جداً، وذكرت به ما صنعهُ أحمد رحمه الله تعالى حين جاءته رسالة أحد المحدثين يسأله عن السنه، فبكى أحمد رحمه الله تعالى وقال: (يزعم هذا الرجل أنه أنفق مالاً عظيماً في الحديث وهو لا يهتدي للسنه)! ثم كتب له رساله مشهورة وليس لي في هذه النصيحة إلى الإتباع.

ولكن المراد من إيراد هذه الآية هو أن الجهر ليس مردوداً ابدا والنصح بالسر لمن أخطأ بالسر، والنصح بالعلن لمن أخطأ بالعلن كما أن توبة السر لذنب السر، وتوبة العلن لذنب العلن، وقد ذُكرَ ذلك من حديثه صلى الله عليه وسلم ونُصح السر يُفيد في ستر الفاحشه المنصوح فيها، كما قال بعض السلف الصالح رحمهم الله تعالى (الحلية 4/ 160 و 7/ 34).

ولكن ماذا تصنع فيمن لم يستر نفسه وأعلنها للناس في أشرطة توزع بالمئات؟! وفي كتبٍ تنشر بالآلاف!

والألباني قد جهر بنصح صاحبه عبدالرحمن، وجهر بسبي في شريطه ذاك الذي إنتشر، وقبله آخر مثله، وبعده كذلك وجهر بما يخالف أئمة أهل السنة في شريطه هذا وغيره.

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى في صدر كتابه:

تحريم النظر في كتب أهل الكلام.

(وما عادتي ذكر معايب أصحابنا، وإني لأحب ستر عوراتهم ولكن وجب بيان حال هذا الرجل حين إغتر بمقالته قوم وأقتدى ببدعته طائفة من أصحابنا، فوجب حينئذٍ كشف حاله، وإزالة حسن ظنهم فيه، ليزول عنهم اغترارهم بقوله،

وينحسم الداء بحسم سببه، فإن الشيء يزول من حيث ثبت، وبالله التوفيق والمعونه، ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإسلام والسنة).

فنصيحتي له أن يدع كل ما في يديه من تخاريج ليحقق هذه المسائل المذكورة هاهنا، تحقيق من يعلم أنه سيُسأل عنها بين يدي الله جل وعلا يوم لا ينفع معذرةٌ ولا جدال، ولا تحقيق من ينتصر لنفسه، فإنها لم تقتصر عليه، بل انتشرت عنه جداًُ، ورجع بها قوم كثير عما كانوا عليه قبلها! وثبت بها قوم كثير على ضلالهم!

والموعد الله، ولن أدخل معه ولا غيره في جدال، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انا زعيم ببيت في ربض الجنه لمن ترك المراء، وإن كان محقاً)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: (ما ناظرت أحد قط على الغلبة، ولوددت أن الحق ظهر، ولو على لسان المخالف).

وأدعو أنا وإياه بدعائه في شريط (363/ 380/2):

(نسأل الله أن يهدينا لفعل السلف).

وأُذكّره

أ بقول عمر لأبي موسى رضي الله عنهما:

(لا يمنعك قضاء قضيته اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديتَ فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، وليس يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل).

ب يقول شيخ مالك رحمه الله تعالى:

(ليس الذي يقول الحق ويفعله بخير من الذي يسمعه ويقبله)

ج بصنيع المحدثين الثقات، حينما يروي أحدهم فيوقفه غيره على خطأ له، فيرجع إليه، كما قال العنبري لعبدالرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى: (إذاً أرجع صاغراً).

4 وهو نفسه قد سار بلسانه أحياناً – سيرة كل مصنف، فدعا إلى نصحه وبين حاجته إلى ذلك:

أ شريط جدة (8/ 580/1): (العالم لا يتقن كل علم).

شريط المدينة (3/ 292/2): (كنا نظن أن زمن الخوارج قد انقضى)

يعني أنه لا يحسن معرفة الفرق.

شريط (382/ 470/1): لا يحسن الفرائض.

شريط (606/ 50/1 و 117): تأثره بالإخوان لمعايشته إياهم، وقوله: (فيّ إخوانية).

شريط جدة (32/ 570/2): (أنا ألباني خالطته العجمه).

ب شريط جدة (17/ 1/2/ 370): (المرء لا يرى عيوب نفسه).

شريط جدة (27/ 370/1): (إن كان غيري يخالفني فنستفيد من التباحث).

ج شريط (571/ 459/1): النصح.

5 هذه النصيحة جعلتها على أصول قالها الألباني نفسه، وهي أصول سليمه من الخلل والعلل، ولكنه يعمل بها أحياناً، ويتركها أحايين إلى الظاهريه والإرجاء وغيرها من البدع.

– فقد قال إياس ابن معاوية – رحمه الله تعالى: (إن الشيء إذا بُني على عوج لم يكد يعتدل).

قال مالك – رحمه الله تعالى يريد بذلك المفتي الذي يتكلم على أصل يبني عليه كلامه.

رواه ابن عبد البر في الجامع (2/ 173).

وقد قيل (الزاهر 1/ 350):

إذا أفسدتَ أولَ كل أمرٍ ... أبت أعجازه إلا إلتواءَ

وقال البربهاري – رحمه الله تعالى– في رسالته قبل ألف سنة!

(فانظر– رحمك الله– كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصةً فلا تعجلن ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر: هل تكلم فيه أهل العلم؟

فإن أصبت فيه أثراً عنهم: فتمسك به، ولاتجاوزه لشيء ولا تختر عليه شيئا، فتسقط في النار).

الأصل الأول: الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – وهاك قوله في بعض مسجلاته.

شريط (382/ 450/1):الكتاب والسنة ومنهج السلف.

شريط (394/ 290/1):سلم نفسك للنص.

شريط (387/ 399/1):من فسر تفسيرك هذا؟

تفسيرنا سلفي تفسيرك خلفي.

من ثمارهم تعرفونهم.

شريط المدينة (3/ 140/2):لا نجد لها أثراً في كلام الأئمة.

وشريط جدة (35/ 190 – 238):قول مالك – رحمه الله تعالى (ما لم يكن يومئذ دينا فليس اليوم

بدين)

شريط المدينة (1/ 172/2):لانتبنى رأيا لم نسبق إليه.

قلت: المهم من السابق: هل هم السابقون الأولون من السلف الصالح أو غيرهم؟ ويأتي ذم كلمة التبني فإنه لم يسبق إليها!

شريط المدينة (2/ 189/1):لاجتهاد ولكن اتباع.

شريط المدينة (5/ 175/1):السلف حجتنا وقدوتنا.

شريط جدة (6/ 280/2):عمل السلف.

شريط جدة (17/ 470/1):لابد من عمل السلف.

شريط جدة (27/ 718/1):هذا لادليل عليه، بل هو خلاف فهم السلف.

شريط جدة (363/ 2 و 1):فهم السلف الصالح، وارم فهمك.

شريط جدة (8/ 2/1/ 190):

وكل خير في اتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف!

الأصل الثاني: ترك العموم، أوتخصيصه بعمل السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

شريط جدة (33/ 364/1): لم نعمل بالعموم لعدم جريان عمل السلف عليه.

شريط (363/ 482/1):العمومات وفهم السلف.

شريط جدة (7/ 297/2): العمومات وفهم السلف.

شريط جدة (4/ 290/1):العمومات وفهم السلف.

الأصل الثالث: كل يؤخذ منه، ويرد عليه – أعني الأفراد – إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

شريط جدة (11/ 2/1/ 85 و 66/ 195/2):كل يؤخذ منه ويرد عليه.

شريط (382/ 280/1):مع احترامنا لابن تيميه فلسنا تيميين.

شريط جدة (33/ 255/2): لسنا تيميين.

شريط جدة (35/ 770/2):كل حديث لايعرفه فليس بحديث –هذا ليس مطلقا!

شريط المدينة (22/ 289/1):تبرؤه ممن يقلده!

شريط المدينة (2/ 355/2):نفسه ما سبق نفسه.

شريط جدة (6/ 220/2):قراءة للتبصر لا للتبعية.

شريط جدة (8/ 170/2):لانريد أن يقول: أصاب الألباني.

شريط جدة (66/ 260/2):يدرس المسألة قبل أن يذهب إلى قول الشيخ.

الأصل الرابع: الرجوع إلى الحق خير من غيره.
شريط (363/ 380/2):نسأل الله أن يهدينا لفعل السلف.
الأصل الخامس: استخراج الحكم من كلام الخصم!
1 – وهذا ما لم يكن من أهل الكلام، فقد قال رحمه الله تعالى: (لايكون صاحب الكلام – وإن أصاب بكلامه السنة – من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم).

فلا يجوز الذب عن السنة بالمنطق والفلسفة و الكلام، وإنما بالقرآن والسنة والآثار، وهذه سيرة أهل العلم، وتفصيل ذلك ليس بهذا المحل.
2 – وما أخطأ أحد إلا وجدت في خطئه نفسه، أو في كلامه الآخر دليلا على الخطأ لايعرفه إلا من وفقه الله تعالى كما قال جل وعلا: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا}. (النساء /82).
قيل: (قاتل الله أهل البدع، ياخذون مالهم ويدعون ما عليهم). [رواه الهروي وغيره.
قال ابن تيميه –رحمه الله تعالى – في المنهاج (7/ 37) و (8/ 355) و (7/ 456):
(والرافضة من أقل الناس عناية بالأثر، إذ كانوا لا يصدقون إلا بما وافق أهواءهم، وعلامة كذبهم أنه يخالف هواهم).
ولهذا قال عبدالرحمن بن مهدي –رحمه الله تعالى: (أهل العلم يكتبون مالهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا مالهم).
وقال الشعبي –رحمه الله تعالى –في الرافضة: (يأخذون بأعجاز لا صدور لها: أي بفروع لا أصول لها).
وما من حجة يسلكها الشيعي إلا وبإزائها للسني حجة من جنسها أولى منها، فإن السنة في الإسلام كالإسلام في الملل، فما من حجة يسلكها كتابي إلا وللمسلم فيه ما هو أحق بالإتباع منها، قال تعالى:

(ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) [الفرقان /33]
قال الشافعي –رحمه الله تعالى) وما أعلم أحداً أدلَّ على عوار قوله من أبي حنيفة!)
رواه ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى –والبيهقي كلاهما في المناقب.
وقال ابن بطة –رحمه الله تعالى:
(لايستدلون بآية تامة ولا بحديث تام).
وكما قال محمد بن كعب القرظي –رحمه الله تعالى (الآجري /222)
فيهم: (يأخذون باول الآية ويدعون آخرها).

فلذلك فإذا استدل عليك مبتدع بآية أو حديث صحيح:

1 – فإما أن تبطل استدلاله من كلامه نفسه.

2 – وإما أن تقول له: أكمل الآية والحديث، ففيها الدليل على دحض مقالته.

ومن النوادر في ذلك ماذكر عن بعض ملوك بني العباس –رضي الله عن العباس –أنه قال لامرأته: أتزوج عليك! فقالت: لايحل لك! فاحتكما إلى سفيان الثوري –رحمه الله تعالى، واحتج له بآية: (فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) [النساء /3] فرد عليه: تمم الآية: (فإن خفتم ألا تعدلوا) وأنت لاتعدل! (الحلية 6/ 378)!

وقال ابن وهب (ابو داوود/ 4715): سمعت مالكاً قيل له: إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث: (كل مولود يولد على الفطرة) قال مالك رحمه الله: (احتجّ عليهم بآخره: قالوا: أرأيت من يموت وهو صغير قال: الله أعلم بما كانوا عاملين).

ولعل الله تعالى يمنُّ عليَّ بتتبع ذلك الباب، فإني على جمع له، والله المستعان.

ومن النوادر في ذلك قصتان: قديمة، وحديثة:

1 – فالقديمة: ما ذكر عن أبي نواس ذلك الشاعر الماجن، قيل له: لماذا لا تُصلي؟ قال كيف أُصلي والله تعالى يقول: (فويلٌ لِلمُصَلين)!؟ وترك ما بعدها (الذِينَ هُمْ عن صَلاتِهم ساهُون) [الماعون/5]

وذُكر عن غلام الخلال –رحمه الله تعالى– (المنهاج 7/ 189): أنه سُئل عن قول الله تعالى: (وَالذي جَاءَ بِالصدقِ وصَدقَ بهِ) [الزمر/33]

فقال: نزلت في أبي بكر– رضي الله عنه!

فقال السائل: بل في علي – رضي الله عنه!

فقال: إقرأ ما بعدها: (لِيُكفرِ الله عنهم أسْوأ الذي عمِلوا) [الزمر/35]

فبُهت السائل، لأنه يرى علياً معصوماً!

وانظر أمثلة معاصرة من فهم أبي نواس في:

(القول السامي)، (القول الجلي).

2 – والحديثة: ما جرى لي مرة مع الإخوان، حينما أنكرت على أحدهم أصولهم ومنها التجمع على طريقة الإرجاء: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) فاحتج عليَّ بقصة موسى وهارون – صلى الله على نبينا وعليهما وسلم:

﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرائيلَ﴾ [طه/92 – 94]

قال المرجيء: فلم يفرق بينهم مع أن بعضهم ضلوا!! فَلِمَ يفرِّقُ بين الضالين والمهتدين!؟
فقلت له هذه شريعة من قبلنا، وقد قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة/48]
وفي شرعنا إجماع أهل العلم على هجر المبتدع!
وبعد زمن كانت مسألة قصر صلاة المسافر حينما كنت طالباً بالجامعة، فكنت أؤكد في كل جلسة أجلسها في (المدينة الجامعية) التي يسكنها الطلاب المغتربون –كما يقال، فكنت أؤكد أن الأمر ليس أمر القصر، مع أهميته لتعلقه بالصلاة وهي أول أركان الدين بعد الشهادتين.
ومع ذلك فإن ثمة أمراً اهم من ذلك، وهو معرفة كيف يؤخذ الدين؟!
أهو من كتب الوصفات!: حلا، حرام – دون دليل، أم من كتب أهل الحديث بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى؟!
المهم في ذلك هاهنا أن الإخوان إستعانو عليَّ بداعية لهم يقال له: صلاح أبو إسماعيل فخطب خطبة في مسجده يقول فيها: النار تقول هل من مزيد لهؤلاء الذين يتجرءون ...)
فكوني أرد على المبتدع به لايدل على أن للرجل قولين نبحث عن ترجيح أحدهما، بل هذا شأن

كل من لم يتمسك من السنة بالعروة الوثقى من المتابعة، فمثله:
﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام/71]
﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لا إِلَى هَؤُلاءِ وَلا إِلَى هَؤُلاءِ﴾ [النساء/143]
أ– وذلك واضح من قلة وقوع القول الموافق للسنة على لسانه، وحينما يتكلم بخلافه يشتد نكيره على من يقول بالسنة.
ب– وكذلك فقوله الموافق للسنة غلباً مايكون في عموم ومخالفته للسنة تكون في خصوص، والله المستعان.
وآخر، وكان رأس التبليغ في مصر – وكان كأنه يحفظ الظلال ويخطب به يقال له إبراهيم عِزت، فخطب جمعة في مسجده، فقال: (الذين يريدون أن يهدموا أربعة عشر قرناً من تاريخ الإسلام)!
(الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها).
ونحن نقول معه: الذين يريدون أن يهدموا سير السلف الصالح – رحمهم الله تعالى.
ونحن نقول معه: قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور/63]
فإن الفتنة مخالفة السنة، فلعن الله من أيقظها.

فلما لم يكف هذا أتوا به في مناظرة، ولست بصاحب كلام ولا مناظرات، ولا أحسنها، وأصرَّ علي من إقتنعوا بالسنة في هذا الباب بوجوب النزول إليه، فنزلت كأني محمول، وجرت المناظرة، فاستدل بالآية نفسها! فقلت له: أكمل الآية!

(أضواء البيان – (2/ 41)

(إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرائيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) [طه/94]

فإنما لم يفعل ذلك مع وضوح التفرقة خشية أن يعمل بغير أمر وقول أخيه، أما نحن فنفرق بإجماع أهل العلم على وجوب هجر المبتدع وكذلك بقول رسول الله– صلى الله عليه وسلم:

(تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

فبُهت، وخرج من المناظرة يقول:

(يقصر من أراد أن يقصر ويتم من أراد أن يُتم)!!

وكانوا قد أتوا به ليهدم القصر فخرج مهدوماً على رأسه قصره، والله المستعان.

6 – ونصيحتي لأصحاب الألباني خاصة، ولمن يستمع إليه عامة طويلة: ومن ذلك:

الأصل الأول: الإنتقاء.

1 – قال سليمان بن موسى – رحمه الله تعالى– (وكان من أعلم وأفضل أهل الشام في زمنه ولقي أبا أُمامة رضي الله تعالى عنه: يجلس إلى العالم ثلاثة:

1 – رجل يكتب كل ما سمع، فذلك كحاطب ليل.

2 – ورجل لا يحفظ شيئاً فهو جليس العالم.

3 – ورجل ينتقي، وهو خيرهم.

رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه، وابن عبدالبر في الجامع. (2/ 49) وسنده صحيح.

2 – وكان مالك وابن الماجشون وغيرهما يختلفون إلى ابن هرمز فقال احدهم له:

(مالك إذا سئلك مالك وابن الماجشون أجبتهما وإذا سألك من غيرهما لم تُجبه!؟

قال: إني قد كبرت سني ورق عظمي وأنا أخاف أن يكون خالطني في عقلي مثل ما في بطني، ومالك وعبدالعزيز عالمان فقيهان إذا سمعا مني حقاً قبلاه، وإذا سمعا خطأً تركاه، وأنت وذووك ما أجبتكم به قبلتموه)!

رواه ابن عبد البر في الجامع (2/ 117)

وذُكِر عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما– قال: (ويل للأتباع من عثرات العالم يقول العالم برأيه شيئاً، ثم يجد من هو اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم – منه فيترك قوله ذلك، ثم تمضي الأتباع)

رواه ابن عبدالبر في الجامع (2/ 112).

وهذا صحيح المعنى تراه في كل اتباع المقلدين، فلا هم أطاعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا هم أطاعوا شيخهم الذي قلدوه دينهم.

فهؤلاء الذين يسجلون أشرطة الألباني وينشرون آراءه ينبغي لهم أن يتقوا الله تعالى في شيخهم وفي أموال أهل السنة وفي أنفسهم فيحذفون مالا فائدة منه من هذه الأشرطة كالضحك، والأكل، وما تكرر وكذلك قراءته للقرآن فهم يعترفون بأنه ليس بعالم بالقراءات، ويحذفون مافيه من مخالفة لما عليه السلف الصالح، ويحذفون ما ينبغي تركه، ولو تورعاً بزعمهم، كفتوى قيادة المرأة للسيارة،

وفتوى حِل الشطرنج وغيره.

وترى زيادة بيان في مواطن هاهنا منها العذر البدعي (التقليد).

الأصل الثاني: الإهتمام بشيخهم وفتاويه.

أحدهم يهتم بفتاوي شلتوت أو سلطان العلماء–بزعمه– ويدع كتب شيخه الذي انتشر اسمه لما قرن باسم الشيخ صاحباً له!

يدعها وهو في حاجة إلى تعقب، وإصلاح وجمع شتات قبل أن تُنشَر فيتلقفها أعداء السنة، فيطعنون بها على السنة، فيطعنون بها في السنة.

فاقرؤا جيداً، وأفيدوا شيخكم بما لم يسعه وقته وعِلمه، فنِعم التلاميذ والأتباع لأي شيخ من كانوا هكذا.

وقد قيل: إن من أفتى بكل ما سُئل فيه مجنون.

فاتقوا الله في شيخكم: لا تستفتونه فيما لم يُحسن، فيأتي بالعجائب.

هو نفسه يقول: (فيَّ إخوانية) و (لا أُحسن الفرائض) ..

فيأتي من لا يفهم فيسأله فيما لا يحسن فتكون الطامة هكذا الشريط الذي نحن في الرد عليه!

الأصل الثالث: خشية الله والإخلاص له!

فإن أحدهم قد أعماه حب شيخه أو هوى الضلالة، حتى إنه ليكون مع شيخه:

(وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ) [الأعراف/202]

فأحدهم يؤلف كتاباً في إنكار تناقض شيخه، بل وإنكار لفظ (التناقض)!

بينما شيخه ذاته يقول في صحيحته (1751،1771) وغيرها: (تناقض ابن حبان)!

وانظر نقدي لصفة الصلاة (ص 166) ولمقدمتي لنقد كتاب الحاوي في فتاويه.

الفصل الثالث لستَ بأعلم منه!

1 – ليس من شرط الناصح أن يكون أعلم ولا أورع من المنصوح.

ومن اشترط ذلك فهو مبتدع يبطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويخالف هدي السلف

الصالح – رحمهم الله تعالى.

2 – أردُ عليه بكلامه هو من أصول وفروع، ومن أشياء ذكرها في الشريط نفسه.

3 – أردُ عليه بكلام من هو اعلم منه، كالأئمة الكبار من السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة – رحمهم الله تعالى.

4 – العبرة بالمقال لا بمن قال.

فانظر إلى المقال المردود وإلى المقال الراد دون النظر إلى حجاب القائل، وإلى صرت كما قيل: (لا يقلد إلا عصبي أو غبي).

5 – هو نفسة لا يقبل هذه الشبهة، بل نفسه يرد على من هو أعلم منه واحفظ، وأورع.

وشواهد ذلك كثيرة فقد أحسن من فهم بالإشارة عن العبارة.

6 – ثم زعم أن فلان أعلم لكثرة كتبه أو كثرة كلامه من فلان الأقل منه كتباً وكلاماً!

أ– هذا زعم الجهلاء الذين لا يعلمون إلا ظاهر الحال، وبمثل هذا زعم هذا الذي يقال له (رشيد رضى) ولا رشُد ولا رضى أن ابن تيمية أعلم ممن كان قبله!! فانظر إلى هذا الأفاك المُبين، وانظر طرفاً من الرد عليه في جُزء ابن رجب: بيان فضل علم السلف على الخلف).

ب– وانظر كتب أهل العلم وتفسير قول الله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر /28] لتعلم من هو العالم، ويكفيك هاهنا أنه لما قيل للحسن – رحمه الله: إن الفقهاء يخالفونك، فقال: ثكلتك أمك، وهل رأيت بعينك فقيهاً قطّ!

الفصل الر ابع دع غيرك يرد!

1 – فأنت ترد انتصاراً لنفسك!

هذه تهمة:

أ– ولو كان كذلك لرددت على الشريط الذي قبله مما سأقص عليك خبره.

ب- ولو كان كذلك لرددت على كل من تعرض لي من فصيل أو هزيل تصريحاً أو تلميحاً بين أقوال في كتاب أو غير ذلك في مجلة، ومجلس، أو على منبر، أو في إشاعة كاذبة، حتى إن بعض المنافقين المرائين لي ولغيري سُئل بعد ذلك، فقال: ليس منا، وهو مدسوس على السلفيين!

وما غيرت ولا بَدَلت.

فالموعد الله تعالى، وإنه لقريب، فاذكر موقفك بين يديه، فعما قريب يدعوك فتجيب، فتعرف من المخطئ ومن المصيب، ومن يسعد ومن يخيب، والله المستعان.

2 – قد يقال: فما الذي أخرك ثم قدمك!؟

أ-كان بعضهم قبل سنة يخبرني بشريط للألباني فيه رد عليَّ، وأسمعني على إكراه مني دقيقة منه، لم أسمع غيرها إلى يومي هذا، فنصحته هو وإخوانه ألا ينشروا هذا الشريط، حرصاً على مكان الألباني، فإن فيه مالا ينبغي أن ينشر معه، وإن التلميذ الأمين هو الذي ينتقي من كلام شيخه ما ينبغي نشره فقط، وبالفعل لم ينشر الشريط لأسباب لعل منها أن هؤلاء استجابوا.

ثُم فوجئت بأحد الطلبة ممن يجالسني أُخبَرُ عنه أن له شريطاً مع الألباني سجله في إجازة نصف العام الدراسي، فنصحته هو وغيره ألا ينشره إلا بعد عرضه على من يثقون هم فيه، وبالفعل قال ذاك لهم: لا تنشروه ولا بد من الرد عليه حرفاً حرفاً!!

واكتفيت بالرد عليه وبإيجاز في مجالسي إذا سُئلت عنه، وانتظرت رحمة الله تعالى بالألباني ألا ينتشر هذا الشريط، كما لم ينتشر سابقه، فإن من رحمة الله بالمرء إذا عثر ألا يكون ذلك منه أكثر، فتُطوى زلته كأنها لم تكن، وكذلك قلت لصاحب الشريط: تفرغ عُشر رمضان للدعاء لنفسك وله ألا ينتشر هذا الشريط فإن في انتشاره مسألة يوم لا ينفع مال ولا بنون.

ب- وكذلك انتظرت فيئة الألبانيبشريط آخر يتراجع فيه عما سبق.

ج- انتظرت مع ذلك رد غيري، فإن صفة أهل العلم ترك ترك الإقدام على الفتوى ولكن يتدافعونها إلى لضرورة، ولست بصاحب كلام ولا مجالس وعندي من نفسي ما يشغلني عن غيري ولو كان يرد علي.

وكن:

أ- فوجئت بعد شهور بأن الشريط احتضنته السرورية فنشروه بالمئات مجاناً أو بسعر منخفض مع

الإعلانات، حتى لم يدع بلداً، من بلاد الجزيرة الكبار إلا وانتشر فيها حتى تأثر به بعض كبار من يخالف السرورية، بما فيه من حيث لا يدري!!

ب- اكثر قنعوا واقتنعوا به، والقليل:

منهم من ترك الرد انتظاراً لغيره أن يرد، أو ليس عنده الحُجة الكافية للرد مع علمه بأن هذا مخالف للسنة.

وكعَّ من كعَّ خوفاً على نفسه من لسان الألباني وأصحابه!! فلم أجد بُداً من التقدم:

أ- لئن الخطأ إذا تُرك أثم عليه الجميع، فكيف إذا لم يكن خطأ!؟ بل فوق الخطأ!؟

وقد قيل:

(إن الخطيئة إذا خفيت لن تضر إلى صاحبها، فإذا أُعلنت ولم تُغيّر ضرت العامة (الحلية 5/ 222).

ب- لئن حق الألباني علينا بعد هذا العمر الطويل في خدمة الحديث ان نرده إذا أخطأ، فإن (الدين النصيحة) و (المسلم مرآة أخيه) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ج- لئن السلامة من الناس لا تكون، ورضى الناس غاية لا تُدرك، فلا هم رضوا بالسكوت، ولن يرضى كثيراً منهم بالرد، وإنما السلامة من الله تعالى، والعمل لمرضاته وحدة الذي بيده كل شيء وليس لأحد معهم من الأمر شيء كما في قصة نبيهُ هود - صلى الله على نبينا وعليه وسلم- إذ قال له قومه:

(إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ)

(قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لا تُنْظِرُونِ) [هود/54 و 55].

وكما في قصة الخليل - صلى الله على نبينا وعليه وسلم:

(فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ) [الأنعام / 81 و 82]

فالسلامة من الله تعالى وحده والتثبيت من الله تعالى وحده:

(وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً) [الإسراء/74].

(يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) إبراهيم /27].

والله المستعان.

3 - والسكوت لا يجوز:

أ- فإن كان الأمر صغيراً: فلإن الصغير يكبر حتى يفشوا ويكبر حتى يفشو ويقوى، كما في اللالكائي (122) في السكوت عمَّا هو بقدر مفصل الاصبع، والصغائر تعود غير صغائر مع الإصرار عليها، كما قال أحمد رحمه الله تعالى - في رسالة عبدوس:

(أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وترك الجلوس مع أهل الأهواء ... ومن ترك خصلة منها لم يكن من أهلها) أي لم يكن من أهل السنة.

فبخصلة واحدة خرج المرء من السنة، فكيف بخصال!؟

وخطر الإرجاء المتمثل في مدح أهل البدع، وتوقيرهم، وترك تبديع المبتدعة، واللين معهم.

وخطر الخروج المتمثل في الطعن في سلف هذه الأئمة السلف الصالح، وأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – بأنهم كانوا متشددين، مغالين، لايفهمون، والخلف أعلم وأحكم.

نعم، وقع هذا كله من أناس يزعمون السلفية!

إي والله يزعمون السلفية، وسترى في (النصيحة) حال سلفيتهم هذه!

قال أحمد – رحمه الله تعالى – في الواقفة، وما أكثرهم اليوم، وبعضهم عند أهل زماننا أئمة يُبدَّع من يتكلم فيهم، وهم بمنأى عن البدعة! قال أحمد– رحمه الله تعالى:

(ولِمَ يسكت؟! ولولا ماوقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، فلأي شيء لا يتكلمون)!؟

رواه الآجري (ص 87) من مسائل أبي داوود – رحمهما الله تعالى.

وانظر للآجري– رحمه الله تعالى – في كتابه: (الشريعة) ص (61 وما قبلها وبعدها، 65 و 66 و 87)، وفي الإبانة (457 وما قبلها وبعدها و 780 و 649 و 478 – 488) في السكوت وعدمه، والحلية (7/ 150 و 151 و 152 و ..).

الفصل الخامس دعه فقد نهينا عن الجدال!!

قد يقال نهينا وكذلك قول الله تعالى: (وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) [الأعراف/199]

وقد قيل: لو كل كلب عوى ألقمته حجراً ..

1 – قد كان هذا لو لم ينتشر الشريط، فيقلب أناساً، ويوقع آخرين في شبهات الإرجاء وغيره، لأنه أتاهم من مأمن: من رجل مشهور عندهم بالسنة فحينئذ لابد من الرد، نصيحة للدين، وبياناً له.

قال أحمد– رحمه الله تعالى:

(إذا سكتَّ أنت، وسكتُ أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم).

رواه في الكفاية (ص 92)، والحنابلة (1/ 298)، والأباطيل (8)، وشرح العلل (ص 78)، ومقدمة الموضوعات (1/ 51).

الجدال جدالان من حيث ما فيه:

أ- ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل/125]، فهذا هو بالسنة والأثر، لا يزيد، فمن لم يكن عنده علم بهما فلا.

ب- ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر/5]، فهذا هو الجدال بالكلام، ومثله الجدال بالكلام لنصر السنة بزعمهم، والسنة لا يجوز نصرتها بالباطل.

قال عبدالرحمن بن مهدي- رحمه الله (الحلية 9/ 9) لرجل صنف في الرد على أبي حنيفة قال: (إنما يرد عليه بآثار رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وآثار الصالحين، فأما ما قلت فردٌ للباطل بالباطل)!

وكذلك هو جدالان من حيث الغرض:

أ- جدال مناصحة.

قال السجزي – رحمه الله تعالى – في رسالته (ص 235):

(وليكن قصد من تكلم في السنة اتباعها وقبولها لا مغالبة الخصوم، فإنه يعان بذلك عليهم، وإذا أراد الغلبة ربما غُلِب).

قال الحسن – رحمه الله تعالى:

(المؤمن ينشر حَكمة الله: فإن قُبلت أو رُدت حمد الله).

وقال مالك – رحمه الله تعالى: (لا يجادل، ولكن يخبر بالسنة، فإن قبلت وإلا أمسك).

وقال أحمد – رحمه الله تعالى: (أخبِر بالسنة ولا تخاصم).

قال الآجري – رحمه الله تعالى (ص 61 و 65 – 66):

(إن كان يسلك مسألة مسترشد إلى طريق الحق، لا مناظرة، فأرشده بأرشد ما يكون من البيان بالعلم من الكتاب، والسنة، وقول الصحابة- رضي الله عنهم-، وقول الأئمة) رحمهم الله تعالى.

وكان محمد ابن سيرين – رحمه الله تعالى – ينهى عن الجدال، إلا رجلا إن كلمته يرجع.

رواه ابن بطة في الإبانة (649) من طريق أبي حاتم الرازي – رحمهما الله تعالى – بسند صحيح.

3 – وقال عبد الله بن البسري – رحمه الله تعالى:

(ليست السنة عندنا الرد على أهل البدع، إنما هي ترك مجالستهم)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى.

وهذا معناه ترك الرد عليهم على طريق أهل الكلام، وترك الرد عليهم في المجالس التي يجتمع معهم فيها مضطراً إلا مالا بد منه.

4 – قال السجزي – رحمه الله تعالى تعالى- في رسالته (ص 85 – 87):

(فالذي تحتاجون إليه حفظكم الله تعالى – معهم في إزالة تمويههم:

1 – أن تقيموا البرهان أن الحجة القاطعة هي التي يَرِدُ بها السمع لا غيره، وأن العقل آلة للتمييز فقط.

2 – ثم تبيتوا ما السنة، وبماذا يصير المرء من أهلها، فإن كُلاًّ يدَّعيها، وإذا عُلِمَت وعُرِفَ أهلها بأن مخالفها زائغ لا ينبغي أن يُتفت إلى شُبهِه.

3 – وأن تدلوا على مقالتهم أنها مؤدية إلى نفي القرآن أصلاً، وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه، والرد لصحيح الأخبار، ورفع أحكام الشريعة.

4 – ثم تشرحوا أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا ي الصفات ليس على مازعموه، ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يلزمون أصحابنا في الصفات.

5 – وأن تذكروا شيئاً من قولهم لتقف العامة على ما يقولون فينفروا عنهم، ولا يقعوا في شباكهم.

6 – ثم تنظروا كون شيوخهم أئمة ضلال، ودعاة إلى الباطل، ومرتكبين إلى ما نهوا عنه.

7 – ثم تحذروا الركون إلى كل أحد، والأخذ من كل كتاب، فإن التلبيس قد كثر، والكذب على المذاهب– يعني على أهل السنة – قد انتشر).

رحمه الله تعالى، فقد نصح.

الفصل السادس خالف تُعرَف

فهذا بيني وبين قائله البُهلة، ولعنه الله على الكاذب.

المخالفة لمن، والمعرفة عند من؟!

أما المخالفة المذمومة: فهي للسلف الصالح – رحمهم الله تعالى،

وأما المخالفة المحمودة: فهي لمن خالف من خالف السلف الصالح. والمسلمون في الكفار قِلة، وأهل السنة في المسلمين قِلة، وأهل العلم في أهل السنة في زماننا قلة، والمجاهر بالحق من هؤلاء قلة، فقلة على قلة، فما أوحشها غربة، وما أطيبها إن كانت لله تعالى.

قال يونس بن عبيد – رحمه الله تعالى:

(أصبح من إذا عرف السنة عرفها غريباً، وأغرب منه الذي يعرِّفها)!

رواه اللالكائي (21) وأبو الشيخ (لعله في السنة) وعنه صاحب الحلية (3/ 21) وسنده صحيح.

فقل لي: ماهو المذموم: المخالفة أو الرياء؟!

مخالفة أهل السنة مذمومة، والرياء هو ما هو من الذم.

فأما المخالفة فلست منها بسبيل، إنما هي الآثار وفقط.
وأما الرياء فهو متحقق في المخالفة والموافقة أيضاً!! وعلمه بقرائنه ظاهر كما سترى!
نعم، قالوا: خالف تعرف، فقلت لهم: وافق تنافق!!
وفي الأمثال العامية (263): (الذي ترفقه وافقه)!
و (346): (الذي ماتقدر توافقه نافقه)!!
(ودوا لو تُدهَنُ فَيدهِنون) [القلم/9].

فشبهة النفاق في الموافقة لأهل العصر والمصر أشد من شبهتها في المخالفة.
فأي معرفة من الخلاف؟! إنما هي معرفة شرٍّ عندهم فيذكرونه بالسوء، وينالون من عِرْضه ودنياه، ويسعون في أذاه، ويكذبون عليه، ويتكالبون عليه ويُرضون خصومه بالنيل منه!
أما الذي يمدح الجميع: "كلهم أئمة وعلماء"، فهذا الذي يفتح له الناشرون أبوابهم! ويفتح له الناس عيونهم، وبكل أوصاف المدح والعلم يصفونهم، فالله المستعان.
إنها تهمة قديمة!
1 – قال الشافعي – رحمه الله تعالى:
(يقولون: إني إنما أخالف من أجل الدنيا، وكيف يكون ذلك والدنيا معهم)!
(قدمت مصر ولا أعرف أن مالكاً يخالف إلا ستة عشر حديثاً، فنظرت فإذا هو يقول بالأصل ويدع الفروع، ويقول بالفرع ويدع الأصل، وهو آدمي قد يُخطيء ويغلط، وكرهت أن أفعل ذلك، ولكني استخرت الله في ذلك سنة).
رواه في المناقب الكبرى (1/ 171 – 172 و 508).
فرحم الله الشافعي، فكأنما قال بالحرف ما أريد أن أقوله في هذه النصيحة وأمثالها.
ومالك – رحمه الله تعالى – إمام من كبار أئمة أهل السنة بالإجماع فكيف بغيره!؟
2 – قال صاحب كتاب ذم الكلام (106/ 2/ق):
(يطلق الناس أني إنما أرد عليهم طلباً للدنيا، ولولا خلافهم للسنة ما عرضت)
3 – وفي فتاوى ابن تيمية رحمه الله تعالى (3/ 245 – 246 و 252 و 258 – 259) نحو ذلك، ومنه:
(لا يسعني كتمان العلم لمسترشد).
وقال شريك لما اتهمه الملك بالخلاف على الجماعة: (اما قولك لخلافك على الجماعة، فعن الجماعة اخذت ديني،

فكيف أخرج عنهم وهم أصلي في ديني) [الجليس 2/ 46 وتاريخ الخطيب ..].

(تنبيه)

وقد كررت مراراً هاهنا، أن من نسبني إلى نفسي، أو إلى أحد من دون رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، أو نسب أحداً إلى فلعنة الله على الكاذب، وليس عندنا – ولله الحمد – إلا الإتباع والإجتهاد فيه، والله المستعان.

هذا و (أنا أشد الناس كراهية لذلك ولولا أنه دين ما جسرت عليه)

كما قاله بعض أئمة أهل السنة (اللالكائي / 737، وغيره).

الفصل السابع قد كنت تدفع عنه، فكيف تدفعه؟!

1 – صدقت! فقد كنتُ إذا ذُكر، بسوء أو تنقصه أحد، وكذلك إذا غالى فيه أحد، ذكرته بما أظنه يستحقه، وإنه لم ير مثله منذ أزمان، وإنه مع ألبانيته إلا أن لغته سليمه أسلم من لغة كثير من العرب، بل بعض مدرسي العربية، وإنه يحفظ ويفهم، وإنه: وإنه.، ومع ذلك فهو من البشر له زلات في أصول وفروع في الحديث وغيره.

ومن كثرة ذلك الدفع عنه خُيل لبعضهم أني من تلاميذه، فأشاعوا عني ذلك، فقلت: كلا، لست منهم، وليس لي منه إلى ما للناس من كتب، وقليل جداً من الأشرطة، ولم أره إلا مرتين: مرة قبل خمسة عشر عاماً أو أكثر، ومرة قبل عامين أو أكثر.

ولا أعرف أحداً يلتزم ما كنت إلتزمت فيه:

1 – من الدعاء له كلما ذكرتُ إسمه (حفظه الله).

2 – من ترك ذكره في موضع تنقص، أو تعقب إلا ما ندر جداً.

3 – من نصيحة بكتبه نصيحة غير مطلقة بل مقيدة بشروط.

هذا مع عدم الغلو فيه، كما يفعل بعض أصحابه، فيشيء الكتب للدفاع عنه، ولا يتعب نفسه في إفادته، أو تعقب بعض آرائه من باب النصح لشيخه، أو في الرد على أهل البدع، قديمهم وعصريهم، بل يؤصل أصولاً أخذها من شيخه: كالإستفادة من أهل البدع ن وترك الكلام فيهم!

ومن شدتي في الدفاع عنه موقف، وهو الأخير في الدفاع عنه، حتى يرجع عن شريطه ذاك، وكان هذا الموقف له تفصيل آخر مع أحد المشتهرين بالرد عليه وتعقبه، وكذلك كان موقفي مع كل من ردَّ عليه!

كل ذلك لا يعلمه هو، ولم أذكره ليعلمه هو أو غيره، فإنه كان لله تعالى.

2 – فلما جاء الشريط الأول لم يُغيِّر مني شيئاً، ولكن هذا الشريط الأخير!

لم أسمع منه إلى فقرات حينما كنت أستنسخ لي نسخة منه، فلم أحتمل سماعه كله!

حتى بلّغني الناس بفشوّه واثره، وحتى لم أجد من يرد عليه بتفصيل، فاضطررت لسماعه كله فبل نحو شهرين من هذه السطور فقط، أي بعد شهرين من تسجيله!

كنت لا أريد سماعه، لعله لا ينتشر، أو لعل الرجل يسجل ما يتراجع به عمَّا فيه، فلا يفسد قلبي عليه، فلما اضطررت إلى سماعه لا تسلني عما لقيته! فحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكانت أولى خُطواتي في الرد هو سماع قرابة ثمانين شريطاً، لعلي أجد فيها له ما ينقض به هذا الشريط، فوجدت أصولاً لا فروع لها، وفروعاً مناقضة لأصولها، ووجدت شيئاً ما كنت لأظنه في أشرطة مسجلة قبل سنوات! وكان من أشد ذلك أن يقول عن ابن حزم: (إنه جهمي جَلْد، ومع ذلك فقد أخطأ وله أجر واحد)!

ما أعظمها من قوله، لو مُزجت بماء البحرِ لمزجته، ولو خرجت من جاهل لأسقطته، فكيف بالألباني!؟

كلام ينقض بعضه بعضاً، ليس عليه آثار من ذلك العلم الذي أتفق فيه عمره، فإما جهمي جلد، أو أخطأ وله أجر، لا يجتمعان أبداً، لا في مثل رجل عنده من العلم ما عند ذاك، ولا فيمن دونه، فمن قال مُنذ (1414) سنة مثل هذه القوله)!؟

أقول: غيَّر فغيَّرنا، (وإنما نَبُلُوا باتباع السنة) [المنهاج 4/ 11]، فمن خالفها وأصر على خلافها سقط، ولو كان من كان، وإلا سقطت السنة إن لم يسقط هو، ولن تسقط السنة أبداً كما قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على عدوهم لا يضرهم من خالفهم).

(لا عليكم ألا تعجبوا بأحد حتى تنظروا بما يُختم له)

(إنما الأعمال بالخواتيم).

ولذلك كان كثير من أهل العلم ينهون عن تقليد الحي، فإنه لا تؤمن عليه الفتنة، فإن كان لا بد فاعلاً فمن مات، على أنه لا تقليد، ولكن الإتباع على بصيرة، حتى كان أحمد – رحمه الله تعالى –

لا يحدّث عن أحد وهو حي إلا نفراً معدودين.

والله الذي لا إله إلا هو ما كنت لأحب هذا الرد بجملته على الألباني أو غيره، ولكن اضطررت إليه، وهو الذي إضطرني إليه بشريطه هذا، والله المستعان. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثم هذه النصيحة

وإن كانت في ظاهرها دفعاً له، فهي في حقيقتها، دَفعٌ عنه في نفسه، فلعله يرجع، ودَفعٌ عنه في كل من تبعه على شريطه

لكي لا يحتمل من أوزارهم شيئاً، وأسأل الله العظيم، رب العرش العظيم أن يرده أجمل الرد، ويجنبنا الزلل والعثرات

الفصل الثامن الرد عليه يُفرح المبتدعة ويقويهم!

1 - قد يحتج لمثل هذه الشبهة.

أ- بما رواه في ذم الكلام (87/ 2/ق):

أن مالكاً - رحمه الله تعالى - كان إذا قيل له: هذا حديث يحتج به أهل البدع تركه.

قلت: لم يصح إسناده، ولا متنه، عن مالك - رحمه الله تعالى -، وكان صنيعه - رحمه الله تعالى - ذِكر الحديث، وبيان ناسخه من منسوخه، ومافيه من العلم والعمل، ورد حجة أهل البدع به، فهي حجة عليهم، كما في قصته مع السائل عن: كيف استوى؟

ب- بكلام الألباني في شريطه نفسه في وجوب الثناء على المبتدع عند الكفار!

فالثناء على السني عند المبتدع أوجب، حتى لو خالف ما خالف!

قلتُ: قد رددتُ هذا الكلام بأنه من المداهنة والغش، وغِش الكافر محرم، فانظر الرد في مكانه.

والألباني نفسه انتصر في شريط جدة (2/ 460/1)

لمسألة ردّ أهل السنة بعضهم على بعض، وأن ذلك لا يُترك بدعوى فرح أهل البدع بذلك.

2 - وقد ذكِر عن الحسن البصري وأحمد:

" لا نترك الحق لباطل "

وروى الأول ابن ابي شيبة، والآخَر ابو داود في مسائله - رحمهم الله تعالى -.

وقيل لأحمد - رحمه الله تعالى: قويتَ قلوب الرافضة إذ تُفتي بمتعة الحج!

فقال - رحمه الله تعالى - قد كنت أسمع أنك أحمق، فلم أتحقق ذلك إلا اليوم، عندي ثمانية عشر حديثاً صحيحاً، أتركها لقولك!؟

ورواه في طبقات الحنابلة (1/ 168_169) من طريق ابن بطة والحربي - رحمهما الله تعالى - بنحوه.

3 - ولو تركنا ذلك لتركنا الدين كله، لأنه ثمة مسائل يوافقنا عليها أهل البدع موافقة ناقصة مبتورة الأصل والفرع، فلو قلنا به لتركنا الجهر بأن الإيمان قول وعمل، لأن الخوارج كذلك تقول به، وهكذا، وهذا ضلال مبين.

بل قل الحق كاملاً غير ناقص، واضرب المبتدع على أم رأسه.

ثم السنة لا تُنصر إلى بالسنة، لا بالمداهنة وغيرها.

(والدين النصيحة) فتركُها لأن المرء من أهل السنة نفاق يشبه ما صنعه بنو إسرائيل، كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(أتشفع في حد من حدود الله، إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد).

3 – فإذا ظهرت بدعة ولم تُغيَّر كان ذلك أشد تفريحاً للمبتدعة، وأشد تقوية لهم، فإن زل عالم إن كان عالماً! فقال بما وافق الإرجاء، فتُرِك، لكان فرِح المرجئة بذلك فرحاً!

ولأوشك كثير من العوام أن ينقلبوا إلى الإرجاء.

وقد قيل (الحلية 6/ 73 و ..)

(ما أبتُدعت بدعة إلا ازدادت مُضياً ولا تركت سنة إلا ازدادت هوياً).

(ما ابتدع قوم بدعة إلا نزع الله من سُنتهم مثلها).

5 – وهذه الحجة المذكورة: (فرحة أهل البدع) هي نفسها بدعة، فإن المراد من الأعمال هو وجه الله تعالى، وطلب رضاه، واجتناب سخطه، لا وجوه الخلق من صالحين أو غير صالحين.

6 – ثم ليعلم أنه ليس المراد هدم الألباني لبني غيره، بل كل من خالف السنة ولو كان من كان سوف يسلط الله تعالى عليه من جنده من يهديه أو يرديه.

7 – وهذا ليس بطعن في السنة، وإنما هو طعن فيمن خالف السنة ولو كان لا تأخذك لومة لائم! ومخالفة السنة ممن يزعم أنه من أهلها أعظم ضرراً من مخالفتها ممن ليس من أهلها، ولذلك قال أهل السنة المبتدع أشد ضرراً على الدين من الكافر. وزلة العالم يزل بها العالم.

الفصل التاسع ترد عليه وتدع أهل البدع؟!

1 – سلوه، فهو يقول: لا بأس أن يرد أهل السنة بعضهم على بعض.

2 – ما رددت عليه إلا لأنه جرى على لسانه:

أقوال أهل البدع، والدفاع عن أهل البدع، وترك كثير من أصول السنة:

هجران أهل البدع وترك توقيرهم وغير ذلك مما ستراه!

3 – هذه شبهة تماثل تماماً قول المرجئة في زماننا من الإخوان وغيرهم:

تردون على المسلمين وتدعون اليهود والنصارى!

ولا شك أنه قد إتفق أهل السنة على أن اليهود والنصارى أضل من أهل الفرق إلا الجهمية، ولكن أهل الفرق ولكن أهل الفرق أضر وأخطر على الإسلام من أهل الملل. (يحتاج توضيح)

ثم من قال لكم: نترك الرد على اليهود والنصارى؟!

بل قد عرفناهم تماماً، ولم نعرف أهل البدع!؟

فمن العاقل الذي يدع العدو الذي في داره ليدفع العدو الذي خارج داره!؟

4 – أما أهل البدع: فما خطرهم إلا من جهل هذه الحثالة التي لا تعمل بالسنة، فالسنة هي هجران أهل البدع، وترك اخذ العلم وغيره عنهم، والإقبال على أهل السنة، ومشايخ أهل السنة، المعروفين بها السالمين من البدع ومن موالات أهلها، ولكن أين هم؟! ما أقلهم!؟ بل لا تكاد تجدهم! فمن ترك ذلك الأصل إلى كتب أهل البدع، فهو أهلك نفسه.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من سمع منكم بالدجال فلينأ عنه، فإن المرء يأتيه وهو يحسب أنه مؤمن، فما يزال به حتى يتبعه لما يرى معه من الشبهات).

وقال محمد بن سيرين – رحمه الله تعالى: (أهل الأهوال أتباع الدجال).

فكيف تأخذ الحق ممن لا يرفه ويزيفه!؟

قال أيوب – رحمه الله تعالى: (لست براد عليهم بشيء أشد من السكوت).

رواه الآجري (61)،وابن بطة (479) – رحمهما الله تعالى– وسنده صحيح.

وقال عبدالله بن البسري – وهو شيخ صالح من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى–.

(ليس السنة عندنا أن ترد على أهل الأهواء، ولكن السنة عندنا ألا تكلم أحد منهم).

رواه ابن بطة (478) من طريق أبي حاتم الرازي، رحمهما الله تعالى– بسند صحيح.

5 – مَن أهل البدع الذين تقصدون!؟

يقول بعضكم: ذلك الكوثري الجديد!؟

وأقول: لا كوثري جديد ولا قديم، ولا صغير ولا كبير، لا كثّر الله امره، وإنما هو خوثري من الخثر والفساد، لكأنما الخوثري الكبير تفل في فيه تفلة مسيلمة الكذاب – لا سلمه الله – إذ تفل في البئر ليزيد مائه، فغار!

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه: (لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها.

ولن تعدو أمر الله فيك، ولئن أدبرت ليعقرنك الله.

وإني لأراك الذي أُريت فيك ما رأيت.

وهذا ثابت يجيبك عني).

فنقول له ولأمثاله قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لابن صياد:

(اخسأ فلن تعدو قدرك)

والقوله التي أمرنا الله تعالى: (قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ) [آل عمران/119].

الخوثري القديم طعن في أئمة أهل السنة لينجي إمامه!

وأنتم مثله في الدفاع عن إمامه واتهام أهل السنة بالحسد له!

وأنتم مثله في الدفاع عن فلان، وفلان!

أما الرد عليه وعلى أمثاله:

أ– فإن كنت تريد بردك هدايته وهداية طائفته، فالله يهدي من يشاء، ولكن أهل البدع يمرقون من الدين ثم لا يعودون فيه، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوارج، وهو كذلك في كل الفرق.

ب– وإن كنت تريد بردك هداية أهل السنة، فإن من ضل منهم بسبب قراءة كتب الخوثري فهو الذي أوبق نفسه، هلّا علمّته أصل السنة، وهو هجران أهل البدع،

قد كان أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – يضع أصبعيه في أذنيه ولا يسمع كلمه، ولا نصف كلمة من مبتدع، ولو كانت آية أو حديثاً! وهم أئمة! فكيف بهذه الحثالة التي أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، تلغ في كل ما يكتب!؟ وتقبل بهم على كل صيد مسموم فيه آثار إكلة الكلب والخنزير!؟

فإن فشت بدعتهم فالردّ، وإلا فلا.

ثم هذا الخوثري قد طعن في السلف الصالح وأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – فلم يتحرك أصحاب الألباني إلا عندما طعن في شيخهم! فكفّروه، وصنفوا فيه!!

وغيرهم، طالما لم يطعنوا في شيخهم، فهم علماء أفاضل، فالله المستعان، فهكذا تكون التصفية والتربية فيهم!!

6 – ثم من أهل البدع الذين تقصدون؟

إن هذا الشريط نفى أن يُسَمّى أحد مبتدعاً، ولو طبقت مافيه لما صار الخوثري، ولا بشر المريسي ولا ابن ابي دؤاد وغيره مبتدعة، لأنهم اجتهدوا فأخطأوا!!

(سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) [النور/16].

ولذلك تجد الهزيل الذي يزعم انه ألد أعداء السرورية إذ ينعى عليهم أنهم يوالون أهل البدع ولا يقولون بدعة ولا مبتدع، تجدة قد تلطف! في القول عن محمد عبده وغيره بأن (عليه مؤاخذات)!

وانظر (القول الجلي)!

فإذا كان أمام المعتزلة في عصرنا هذا تستحي – ليس من الله، فمن اسحيى من الله لم يصنع ذلك – أن تسميه مبتدعاً معتزلياً ولا أقول: إمام المعتزلة، فماذا تصنع مع الأتباع!؟

والله، ما رأيت كاليوم فتنة طرفاها يتقاتلان بسلاح واحد!!

سل الطائفتين عن الحسن بن صالح:

فاما الأولى: فالمدح بلا قدح، وأما الثانية: فعلى استحياء: هو إمام اجتهد فأخطأ!

تعرف من هو الحسن هذا؟ عُرف بزهد وعلم، ولكن لم ينفعه ذلك حين رأى السيف على هذه الأمة: لا جمعة، ولا جماعة، ولا إمام، ولا بيعة!؟

مات فلم يصلي عليه سفيان الثوري – رحمه الله تعالى.

وعاش فكان أئمة اهل السنة – رحمهم الله تعالى – يهجرونه، ويهجرون من لم يهجره!؟.

وإذا جاء إلى سارية في المسجد تباعد سفيان – ذاك الإمام رحمه الله تعالى، تباعد عن السارية، يقول:

أعوذ بالله من خشوع النفاق!

الآن يقول أشباه الناس:

تشدد سفيان، وأخطأ أحمد – رحمهما الله.

بل تشدد ابن عمر، وابن المغفل، بل تشدد عمر مع صبيغ!!

فرضي الله عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعن الله أهل البدع.

وماذا صنع صبيغ، وما صنع عُشر ما صنع مَن هم عندكم أئمة!؟

ففيما إنكاركم على من تشبه بهم!؟ اجتهد فأخطأ، وله أجر واحد!!

7 – قيل: فلنركز جهودنا الآن كلها في الرد على (ابن قطب) وأتباعه، فهم الآن الخطر الأكبر على السلفية كلها!؟

قلت: صدقت، ولكن بأي حجة سوف ترد عليه!؟

أليست هي حجة السنة ضد أهل البدعة!؟

هذه الحجة ذاتها هي التي نشهرها على أهل البدع، فمن كان صادقا في فهم هذه الحجة لن يجعلها على طريق اليهود كما وصفهم صلى الله عليه وسلم:

(إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)!

(أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ)! [البقرة /85].

فتجده يضلل هذا المتأخر، ويترضى، ويترحم، ويؤمم المتقدم الذي يقال له رشيد رضا ولا رشيد ولا رضا الذي استقى منه

هذا المتأخر ضلاله، ولم يكن في العلم مثاله ولامعشاره!
بل الأقدم أخطر وأضر، فإنك إن حطمت المتأخر وتركت المتقدم فما مثالك إلا من يقطع الذنب ويدع الرأس، ويقطع نبت السم ويدع جذوره!
وحينما يتهمك بعض أعدائكم بأن قيامكم على بعض مبتدعة زمانكم إنما هو من الحسد أو غيره من أغراض الدنيا وأعراضها!
فسوف يكونون صادقين لأن الأصل واحد، فكيف تدع المتقدم إماماً ' وتجعل المتأخر شيطاناًً!؟ فلا عجب أن قيل: من بدع ابن قطب ونحوه، ولم يبدع فلاناً وفلاناً ممن قبلهم فاتهمه بما شئت، فهو أهل لذلك!

وقد قال عمر – رضي الله تعالى عنه –:
(من عرض نفسه للتهمه فلا يلومن إلا نفسه).
تقولون: نرد كيد الخوارج، فنقول لكم: إن صدقتم، فكل أهل البدع خوارج كما قال أهل السنة!؟
إن هذه الحجة الشوهاء أنبتت قروناً من الخوارج على سمع وبصر بقايا أهل السنة في كل زمان، لأنهم لم يقتلعوا نبتة السوء من جذورها، فترى من يزعم أن (الإجتهاد في الإعتقاد) لا حرج فيه، وأن المخطيء فيه معذور، بل مأجور! و أن أصحابه (أئمة)!
فينبت الشباب على هذا، فلا يرون حرجا في الإئتمام بهذا وهذا، فتكون الخارجية!
ولا نجاة إلا بهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – كاملاً غير منقوص، هذا فيه مقنع، وإن لم يقنع به أحد فالتصريح مريح، ولكنه في البدهة قبيح، ومن اعتبر بما غبر وإلا فقد خاب وخسر، والموعد قريب، والله المستعان.
8 – ومن هؤلاء المرجئة من يقول: ترد عليه وتدع أهل البدع ببلدك؟
فنقول له: قالها لكم الإخوان في شرح البيان! فما كان جوابكم فهو فقد يكون بعض جوابكم على أنفسكم في اتهاماتكم، وليرجع كل امرئ إلى بلد مولده ن وبلد آبائه وأجداده، في الشمال أو الجنوب!
وليس هذا إلا من باب التخذيل والعصبية القومية الجاهلية.
نعم، قد قال الله تعالى: (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ) [التوبة/123]، فقتال الحجة والعلم واجب، وقتال اللسان دون السنان هو شرع أهل الإيمان، فإن السنان للسلطان، ومن يلي، فأمره مكشوف مهتوك، على أن ممن يلي أتباع ذاك البعيد داره، فافهم لا تكن من البهم!

الفصل العاشر هذا تفرقة للسلفيين!

1 – هو نفسه في شريط جدة (3/ 70/2) يرد على اتهام الإخوان للسلفيين بأنكم تفرقون المسلمين! فمن الذي يتشبه بالإخوان الآن!؟

2 – وهو نفسه في آخر هذا الشريط المردود عليه يتهم أهل الحجاز – هكذا – بأنهم فرقوا السلفيين: كتلتين ثلاث – كما يقول!

فإن كان أعجبك كلامه في هذا الشريط، ففيم الإنكار على الإخوان والسرورية!؟

وإن كان لم يعجبك: ففيم تأمرني بترك الإنكار عليه!؟

3 – وكل من يحتج بمثل هذه الشبهات، فإنه يرد عليه بأحد أمرين:

أ– ما نحن الذين فرقنا، بل نحن على الأصل، وعلى ما كان عليه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

– فيما نرجو، وكل من زاد على الأصل فهو الذي يفرق.

وهذا كما قال الله تعالى:

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا) [آل عمران /103]

(وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) [آل عمران /105]

فإن كان الحق يفرق، فنعم التفرقة.

ب– نعم، نحن قد فرقنا كما فرق الله تعالى ورسوله – صلى الله عليه وسلم:

(أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا) [الرعد:31]

(تفترق أمتي) و (لا تزال طائفة).

4 – ثم نحن لا نسلم أن رد خطأ من أخطأ، ورده إلى هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، وهو ما اتفقنا عليه جميعا بزعمكم، لا نسلم أن هذا الرد يفرق بين السلفيين حقا، فإن فرق فقد كشف زيف الألقاب وحسد القلوب وأهواء النفوس.

5 – بل التفرقة الحقيقية للسلفيين هي ترك الخطأ دون بيان فيشيع ويذيع، حتى يصير هو الأصل، فيفترق هؤلاء عمن قبلهم من السلفيين في عصور الإسلام، وعن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى.

من الذي يفرق بين هذا الجيل وبين أجيال أهل السنة منذ السلف الصالح من بعدهم – رحمهم الله تعالى!؟ نحن ندعوهم إلى هدي هؤلاء، لا لعن فيهم بأن هديهم لم يعد صالح لزماننا!

والله لو بُعث السلف الصالح لما عرفوا من ينتسب إليهم زوراً مِن غيرهم، والله المستعان.

الفصل الحادي عشر من سلفكم؟!

قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هذا خالي، فليرني امرؤ خاله)

فهذا سلفي: رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم هدي السلف الصالح، فمن بعدهم من أهل السنة– رحمهم الله تعالى.

فما أعلى سلفكم فيما تصنعون؟

(قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [البقرة/111].

وفي فتاوى ابن تيمية (3/ 265) عن الواسطية:

(إني لم أقل شيئاً قبل نفسي، وإنما قلت ما إتفق عليه سلف الأمة وأئمتهم، وأنا أُمهِل من خالفني ثلاث سنين أن يجيئ بحرف واحد عن أئمة الإسلام يخالف ما قلته).

ولعنة الله على الكاذب.

2 – سيقول المخلّفون: وهؤلاء جميعاً لِمَ لَمْ يفهموا فهمك!؟

قلت: كذبت، فما الحجة هكذا: لا عليّ ولا على غيري، بل إذا عرفتَ الحق عرفتَ أهله!!

وقد قيل لأحمد – رحمه الله تعالى: أجب كما أجاب أصحابك: يحيى، وأبو خيثمة، وفلان؟

هي هي، حجة واحدة، لماذا لم يقولوا له: لا تجب ثلما لم يُجب: الذين ماتوا في الحبس كنعيم بن حماد والذين امتُحِنوا فلم يُجيبوا كعفان، وأبي نُعيم الفضل بن دُكين والبوطي وغيرهما؟!

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

: (الجماعة): (ما أنا عليه وأصحابي).

ولذلك قال عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه: (الجماعة أنت وحدك إذا كنت على الحق).

يعني إذا كن على ما كان عليه صلى الله عليه وسلم وصحابته – رضي الله تعالى عنهم.

3 – قال الألباني في شريطة (630/ وفتاويه ص 135 – 136):

(الغرابة أن تصدر كثير من الخالفات في السنة والمبطابقة للبدعة من كثير من إخواننا الذين ينتمون إلى اتباع السنة)!!

قلت: لا غرابة في مخالفاتهم إذا عرفت كيف وعلى أي كتب تربوا!؟

ثم قال بعد أن ذكر مسألة التأمين خلف الإمام: (وهذه مصيبة عامة أتعجب منها كيف استمر العلم الإسلامي أنه بما فيه اهل السنة – لا أستثني أهل السنة الذين يحاربون البدعة إلا أفراداً قليلين منهم جداً جداً منتشرين هكذا هم ضائعون في

سواد الأئمة لا يُسمع لهم صوت هم الذين ينتبهون لهذا الحديث)!

قلت: صدق ابن عمر – رضي الله عنهما – في قوله للعراقي الذي جاء يسأله عن دم البعوض وقد قتلوا الحسين بن علي – رضي الله عنهما!؟ ما أسالكم عن الصغيرة وأجرأكم على الكبيرة!

أنت تتعجب لمخالفةٍ في ظنك كنت طرفاً في بعضها – لحديث واحد، وأنت تخالف أصولاً أجمع عليها أهل السنة!؟

الفصل الثاني عشر هلاّ شغلتك نفسك!

قال ذلك بعض عياله في (وقفات مع النظرات ص 20) رداً على من يردّ على شيخهم!

ولو عملوا بما قالوا لنظروا في وقفاتهم وحواشيهم ففيها الداء العضال!

وهذا من الفهم السقيم لبعض نصوص الشرع، وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى:

1 – كقول الله تعالى: (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [المائدة/105].

2 – وكقول إياس بن معاوية – رحمهما الله تعالى: (سلم منك الروم، ولم يسلم أخوك)!

3 – وكقول الربيع بن خيثم – رحمه الله تعالى:

(ما أنا عن نفسي براضٍ، فأتفرغ منها إلى آدمي غيرها) رواه في الحلية (2/ 106 – 107 و 110 و 8/ 220).

4 – ومن المطففين من يرى القذاة في عين أخيه، ولا يرى الخشبة في عينه (المنهاج لابن تيمية 4/ 161) وذُكِر نحوه مرفوعاً عنه صلى الله عليه وسلم.

5 – وقول غير واحد: (طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس)، وقول غير واحد في الإشتغال بنفسه (الحلية 5/ 102 و 10/ 351 و ...).

وهذا كله قد بينته في كتابي الكبير: (التحفظ من التلفظ) يسّر الله أمره.

وخلاصته هاهنا هو:

1 – أن هذا مما ينبغي أن تشتغل به النفس، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله، ففيه إصلاح المرء لنفسه، وقد قيل: إنك لا تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس [العصاه] في ذات الله، ثم ترجع إلأى نفسك [إن عصت] فتكون أشد لها مقتاً.

(رواه ابن منده في الفوائد 66 من حديث جابر بن عبدالله – رضي الله عنه – عنه صلى الله عليه وسلم ح ورواه أحمد في الزهد – ومن طريقه في الحلية 1/ 211/من قول ابي الدرداء – رضي الله عنه ح وابن جرير في تفسير البقرة / 44 وغيرها

ورواه ابن المبارك (295 – ومن طريقه في الحلية 5/ 212) عن خالد بن معدان قوله ح ورواه ابن ابي الدنيا في محاسبة النفس (27) وليس عندي الآن)

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطيع فبلسانه، فإن لم يستطيع فبقلبه، وهذا أضعف الإيمان)

فهذا إيمانه نفسه، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم:

(لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير)

فهذا الفهم السقيم معناه: بطلان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ ما من أحد إلا وفيه عيوب وآفات!

وقد قال الله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) الآية [الحجرات /9].

قال ابن جرير رحمه الله:

(لو كان الوجب في كل اختلاف يكون بين الفريقين الهرب منه ولزوم المنازل لما أقيم حد، ولا أبطل باطل ولوجد أهل النفاق والفجور سبيلاً إلى استحلال كل ما حرم).

2 – وعيوب النفس عليها، وعيوب القول الفاسد على الناس جميعاً، وعلى الدين، فالشغل بما هو أهم هو العزم والجهاد في سبيل الله تعالى قد يكون فيه ذهاب المجاهد بنفسه وماله في سبيل الله

تعالى، والجهاد باللسان كالسنان، والله المستعان.

3 – وهؤلاء الذين تُذكروا أقوالهم قد صح عنهم في الأمر والنهي الشيء الكثير الطيب (منه الحلية 5/ 103 و 212 و 2/ 108 و 1/ 211 و 218)، وإنما مقصدهم فيما كان لحظ النفس أو أمر الدنيا، لا يعني أحد منهم أبداً أمر الدين، فإن الذب عن الدين أعلى ما يشغل نفس المسلم.

ومن لم يكن له خير في أخيه، فيرد ما فيه، فلن يفلح في قتال الروم ولا غيرهم.

وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(أفضل الجهاد أن تجاهد نفسك وهواك في ذات الله).

فكلما دنا العدو منك كان جهاده أوجب (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ) [التوبه/123]

فهذا جهاد اللسان واليد فيما ولاّك الله عليه، لا جهاد الخوارج، فاحذره، ولا جهاد المرجئة الذين يؤل أمرهم إلى الخوارج في ترك أهل البدع لأنهم منهم.

وأخوك له حق عليك، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(انصر أخاك ظالماً أو مظلوما) فأما الظالم (تمنعه من الظلم فتلك نصرتك إياه).

4 – ربما قيل: فليس لك شيخ!

أ– قل: فلا يضر ذلك في النصح، فالعبرة بما قيل لا بمن قال.

ب– ولئن لم يكن لي شيخ سماع، فإن الوجادة لها ألف شيخ، فأنت إذا جلست إلى شيخك تستمع منه، أو تستمع إلى شريطه المسجل، أو تقرأ منسوخة درسه: فهل من فارق؟!

إنما فائدة الشيخ أن تشافهه: تسأله ويجيبك، ويسألك وتجيبه، ويرشدك إلى خلاصة عمره وتجاربه، ويبين لك مناقب ومثالب الكتب التي تقرأ لتستفيد وتحذر، فهل أحداً يصنع ذلك!؟

وقد بينت طرفاً من ذلك هاهنا في (الميسرة) وفي (القول الجلي).

ج– قد كان الرجل من السلف إذا أراد أن يتعلم ذهب إلى شيخ ينظر هديه وسَمْتَه، فإن أعجبه ذلك أقبل عليه، وإلا انصرف عنه – رواه الدارمي بنحوه.

وقد أجمع أهل العلم على هجر المبتدع.

وقد رأينا من يُنسَب إلى السنة نسبة زور: إما جهمياً، وإما معتزلياً قرآنياً! وإما مرجئاً خبيثاً!

فدراستي على مثل هؤلاء منقصة، بل منقضة، وما درس أحد على مبتدع إلا بقي عليه منه شيء،

واعتبر الصاحب بمن يصاحب، فإن وجدت مشايخ أهل السنة فتركك الدرس عليهم في منقصة فاعلم.

د– والألباني مذكور بهذه التهم ذاتها!

هـ – وإنما ردي بكلام أهل العلم، فلا يرده إلا أهل الجهل والزيغ، فلو أنك عرضت هذا الكلام على أحد ثم لم تخبره أن كاتبه ليس له شيخ سماع، فهل يفرقه عن كلام رجل له ألف شيخ سماع!؟ إنما هو الاتباع، وشيوخي هم أهل السنة كلهم منذ أزمان.

وإلا فلعل هذا القائل من الصوفية الذي يقولون من لم يكن له شيخ فالشيطان شيخه!

فإن هذا كله صد بالباطل عن سبيل الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، من طعن على كلامي فإنما يطعن على من قال به من أهل العلم من السلف الصالح، وأئمة الهدى بعدهم – رحمهم الله تعالى، والله المستعان.

الفصل الثالث عشر هذا يُكثر أعداءك

فالألباني بشوكته، وأصحابه، ومن يقول بقولهم كما بينت في المقدمة أن هذا الرد على الألباني وغيره ممن يقول بقوله في كل بلد كان أو بأي إسم كان! وأن علاقتهم كما قيل: يدفع مِعور عن مِعور!

(تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ) [البقرة/118].

ثم الصبر واحد لإثنين ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الانفال/66]، وإلا فهي تهلكه ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة / 195].

وقد قال عبد الله ابن الزبير– رضي الله عنهما (الحلية 1/ 331 – 333): (لو كان قرني واحداً كُفيته).

والورع في الناس قليل:

قال سفيان الثوري – رحمه الله تعالى:

(ما خالفت رجلاً في هواه إلا وجدته يغلي علي، ذهب أهل العلم والورع).

(لو خالفت رجلاً في زمانه، فقال: حامضة وقلت: حلوة لخشيت أن يشيط بدمي).

(الحلية 7/ 8 و 19).

وأمثل من تراه: يكون كما قيل: قلبه معك، وسيفه عليك

فإن (من لم يكن معنا فهو علينا) (الحلية 6/ 195 و 238 و 7/ 19)

1 – العلماء ورثة الأنبياء وكلما أخذ المرء من علم النبوة كان ميراثه أوفر ممن أخذ دونه.

وهذا تهديد ووعيد قديم:

أ– ففي قصة الخليل صلى الله على نبينا وعليه وسلم:

﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الآيات [الأنعام/81 و 82].

ب– وفي قصّة هود صلى الله على نبيّنا وعليه وسلّم: قالوا ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ، مِنْ دُونِهِ فَكِيدُونِي﴾ الآيات [هود/54 – 55].

ج– وفي قصّة مؤمن آل فرعون من قوم موسى صلى الله على نبيّنا وعليه وسلّم: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ، فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ [الزمر/36].

د– وفي قصّة محمّد صلّى الله عليه وسلم: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر/36].

﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران/173 – 174].

2 – النّظر إلى معاداة النّاس ومودّتهم قد يكون ذلك من النفاق، وإنّما الأصل مرضاة الله تعالى كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (من أرضى النّاس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه النّاس ومن أرضى الله بسخط النّاس رضي الله عنه وكفاه مؤنة النّاس)

﴿وَلَمَّا رَأى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَاناً وَتَسْلِيم﴾

[الأحزاب/22].

وقال أبو حازم التابعي العابد العالم – رحمه الله تعالى:

(لا يُحسن عبدٌ فيما بينه وبين الله تعالى إلا أحسن الله فيما بينه وبين العباد، ولا يُعْوِر فيما بينه وبين

الله تعالى إلى أعور الله فيما بينه وبين العباد.

ولَمصانعة وجهٍ واحدٍ أيسر من مصانعة الوجوه كلها.

وإذا أفسدت ما بينك وبينه شنأتك الوجوه كلها).

و (لمَاَ يَلْقَى الذي لا يتقي الله من تقية الناس أشد مما يلقى الذي يتقي الله عزوجل– من تقاته).

رواهما أحمد –رحمه الله– في الزهد (–) ومن طريقه صاحب الحلية (3/ 239 و 245).

وقد قيل رضى النّاس غاية لا تدرك، ورضى الواحد سهل يسير، فلله الحمد أنه إله واحد، وقد قيل: اعمل لوجه واحد يكفك الوجوه كلّها.

وهل رأيت أحداً من النّاس سلم منهم!؟

وهؤلاء خيار الخلق وأسوة الصالحين أنبياء رب العالمين: فهل سلموا من النّاسّ ؟

(قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ) الآيات [الممتحنة/4].

3 – ولئن سلم المرء من الناس، فكيف يسلم من لم يُسلِم لله أمره:

(يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ) [غافر/52]

فسلامتك في نفسك يوم القيامة بل وفي الدنيا مرهونة ببغض أهل البدع، إذ (أوثق عرى الإيمان ألأحبّ في الله والبغض في الله) كما قال رسول الله صلى اله عليه وسلّم.

وقد سئل بعض القضاة عن حاله فقال: (أصبحت ونصف النّاس أعدائي)!

وكذلك أهل السنّة لابدّ أن يصبحوا وأهل البدع يعادونهم وقد قال سفيان الثوري رحمه الله تعالى

(إذا رأيت الرّجل يثني عليه كل جيرانه فاعلم أنّه مداهن)! رواه في الحلية (7/ 30 و 50).

قال الأوزاعي رحمه الله تعالى: (عليك بآثار مَن سلف وإن رفضك الناس، وإياك ورأي الرجال وإن زخرفوه بالقول، فإن الأمر ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم، فاصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا، وكُف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم)

وقيل ليحيى بن سعيد القطّان رحمه الله تعالى: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماأُك عند الله؟! قال:

لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: لم حدّثت عنّي حديثاً ترى أنّه كذب ؟ رواه ابن عدي (1/ 98)

والسّلفيّ في المشيخة (277/ 1/ق) وغيرهما.

وقد قال بعض السّلف: إنّ قول الحقّ لم يترك لي صديقاً. وقال رسول الله صلى اتلله عليه وسلّم: (طوبى للغرباء).

وقال الله تعالى: (وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) [الحج/40].

الفصل الرابع عشر ألفاظك شديدة تنافي الردّ العلمي!

قد يقال: قد سمّيتها نصيحة، وشرط النصيحة اللين لا التوبيخ (الحلية 7/ 217 و 282) فهي نصيحة لا تعيير (جزء ابن رجب في الفرق بينهما).

فيقال: قد قال بعض السلف الصالح رحمهم الله تعالى: (لا أُخلِص لك في النصح حتى أواجهك ببعض ما تكره).

وقد قيل (الفهرست ص 96):نصحتُك والنصيحةُ إن تعدّتْ ... هوى المنصوح عزّ لها القبولُ

فخالفت الذي لك فيه رُشدُ ... فغالتْ دون ما أملْت غولُ

1 – ألفاظ الألباني في الرد على من يرد عليه أشدّ، وانظر مقدمات كُتبه ومقدمته على البوطي (ص.) ومقدمة صفة الصلاة، ومعجم ألفاظه! والضعيفة (1/ 27 – 30) في سبب شدته على مخالفيه.

وقال في مقدمة كشف النقاب (ص 3 و 5 و 8): (لما كان السكوت عن مِثله يعرض كثيراً من الأبرياء للإنزلاق من ورائه والتأثر بتهمه وأباطيله كان لابد من الرد عليه .. واحتمال أن يعود إلى رُشده .. ولعل في هذا تذكره وإقناع للذين لا تروقهم مثل هذه الردود مطلقاً ويتمنون أنه لو صُرفت مثل هذه الجهود إلى نواحٍ علمية .. وقوله صلى الله عليه وسلم: ليُّ الواجد يُحِلُ عِرضه وعقوبته).

فهذا هو كلامي نفسه!

والقسوة لأنه بعمله في الحديث كان أهلاً أن لا يزل هذا الزلل، ولأن تصانيفه –كما زعم– لها قبول، وهذا شرُّ له لأنه يزيد إثمه برواجها وقبول مافيها.

2 – هذه التّهمة جعبة المرجئة! إنّهم لا يحفظون من الدّين غير اللّين حتى في الحقّ!! أين هم ذكر الحمار والكلب والأنعام في كتاب الله تعال!؟

أين هم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم الرءوف الرّحيم بالمؤمنين صاحب الخلق العظيم والحكم الكريم وهو (لايقول إلاّ حقّاً) في الرضى والغضب كما قال صلى الله عليه وسلّم لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه

أ-يقول لرجل من علماء أُمّته صلى الله عليه وسلّم في غلطة واحدة: (ثكلتك أُمّك، وهل يكبّ النّار على وجوههم إلاّ حصائد ألسنتهم).

ب-يقول صلى الله عليه وسلّم في المتبرّجات: (العنوهنّ فإنّهنّ ملعونات).

ج-يقول صلى الله عليه وسلّم في ذلك الواله الذي فقد ولده أو شيئاً له ونحوه: (إذا رأيتم الرجل يبع أو يبتاع في المسجد فقولوا: لا أربح الله تجارتك. وإذا رأيتم الرّجل ينشد ضالّته في المسجد فقولوا: لا ردّها الله عليك)!!

د- يقول صلى الله عليه وسلّم في مثل هؤلاء الحمقى الذين يتعصّبون لورقة أو بلد أو جنس أو لون ويدّعون التمسّك بهذا الدّين والحبّ والبغض فيه: (إذا رأيتم الرجل يتعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنّ أبيه ولا تكنّوا)

سلوا أهل العلم ما معنى (أعضّوه بهنّ أبيه ولا تكنّوا)!؟

هـ- بل يتعداه إلى الفعل! فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (احثوا في وجوه المدّاحين التّراب)!

وقد عمل به المقداد، وابن عمر - رضي الله عنهم- (الحلية **6/ 99**) وغيرهم.

فانظر ذلك: رجل تكلم بكلمة يمدحك، فإذا بك تلقي في وجهه التراب!!

وأمثال هذا كثير منه صلى الله عليه وسلم ومن السلف الصالح والأئمّة رحمهم الله تعالى جميعاً:

أ- أبوبكر الصّدّيق رضي الله عنه يقول: (أجبار في الحاهلية خوّار في الإسلام)! ويقول لإبنه حين تأول في إكرام الضيف: (يا غنثر) ويقول لرجل: امصص بظر اللات! وفي شرح البخاري (**5/ 340**) والمنهاج قبله بنحوه (**8/ 408**): (فيه جواز النّطق بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحقّ به ذلك).

ب- عمر وابنه رضي الله تعالى عنهما وسيرتهما مع أهل البدع كالشمس، وهذا عبد الله لحديث واحد فقط يسب ابنه سباً ما سبه لأحد قط!

وقد علمت تشديد عمر عمر-رضي الله عنه- في أمر الطلاق وحدّ الخمر لما كثر خلاف ذلك، وستأتي زيادة بيان في القلب.

ج-وفي مسلم عن كعب ابن عُجره - رضي الله عنه- دخل المسجد ورجلٌ يخطب قاعداً فقال: (انظروا إلى هذا الخبيث).

وفيه عن عمارة بن رُوَيْبَة- رضي الله عنه- رأى الخطيب على المنبر رافعاً يديه فقال: قبحّ الله هاتين اليدين.

د- وأغلظ علي وأبو سعيد لرجل من علماء الصحابه- رضي الله عنهم- لفتوى أفتاها حتى قال الرجل: ماشعرت أن أحداً يعلم قرابتي يجترئ عليّ هذه الجرأة!

فقال أبو سعيد: والله ما أقول لك ذلك إلا نصيحة لك وشفقة عليك (الطبراني في الأوسط/**2179**).

هـ- عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عطس عنده رجل فقال: السلام عليكم!، فقال له: (وعليك وعلى أمك لاشيئ لك تسلم إذا عطست ألا حمدت الله عزوجل كما حمد أبوك وأمك). رواه البغوي في الجعديات (2635) بسند صحيح، وله شاهد مرفوع عند أبي داود والترمذي.

وذُكر أن امرأة سألت جابر بن زيد- وهو من كبار علماء التابعين - قالت: إمرأة زوجت نفسها؟

فقال: تلك إمرأة تُسميها العرب بغي!

فقالت: ما أفحشك ياشيخ!

فقال الذي جاء بالفاحشة أفحش.

رواه سعيد بن منصور (532).

- ورأى بعض الأحبار إبناً له يغمز امرأة فقال له: مهلاً يابني! فصُرع عن سريره، وانقطع نخاعه، وأسقطت امرأته وقيل له: هكذا غضبك لي؟! لا يكون منك خيرٌ ابداً- رواه ابو داود في الزهد وغيره.

-وانظر ألفاظ عثمان الدارمي رحمه الله تعالى في ردّه إلى المريسي!

وألفاظ ابن عبدالهادي - رحمه الله تعالى - في الرد على السبكي، شيخ أهل عصره!

ما ذا أكتب لك، ارجع فاقرأ من جديد مستهدياً ربك جلّ وعلا.

لِن حتّى تعلِّم، فإذا لم يتعلّم فاشتد حتى يُرَدُّ إلى الجدّ.

تشتد في الدنيا وديناره ودرهمها، وتلين في دينك وهو مفتاح آخرتك ودنياك!؟

3 - قد فعل ذلك من المتأخّرين من ترضونه! حتى ابن حزم مع صلاطة لسانه على الجميع إمام عندكم!

قال ابن حجر في شرح صحيح البخاري (6/ 521): (فظهر بذلك فساد ما زعم القرطبي) و (4/ 338): (بالغ ابن حزم في جموده)!

وفي الإصابه (3/ 143 و 176 و 230) (خبطَ فيه ابن قانع .. وهذا خطأ فاحش (أوردوه وهو وهم).

ب- و قال في حاشية الإنباء (5/ 313) عن الضوء اللامع (2/ 47) في تعقّبات رجل على آخر ليس في القائد! بل في الفروع: (كان الأقفهي في تعقّباته عل الإسنوي يكثر من تخطئته، وربما أقذع في بعض ذلك، ونسبه إلى سوء الفهم وفساد التصور.

قال بعض الفضلاء!: ربما كان مقصده حسناً في ذلك لتضمنه التفات النّاس إلى سماع ما رأى بأن غيره أخطأ فيه، لأنه لو أورد الكلام ساذجاً بدونه لم يلتفتوا إليه لكون المتكلّم فيه عندهم جليل القدر).

ج- وفي شرح مسلم للنووي: (7/ 25 تأويلت باطلة) و (7/ 56 الوقف وبه قالت الأمة بأسرها إلاّ أبا حنيفة) و (7/

156 و 231 وهذا الذي ذكره من العجائب) و (8/ 66 و 132 غلط فاحش) وهكذا.
د- قال القرطبي الجهمي في مقدمة تفسيره في التلحين في القرآن: (ضل سعيهم وخاب عملهم .. بكتاب الله يتلاعبون)
ونقل في تفسير سورة النحل /67 عن شيخ الجهمية ابن العربي القاضي في مسألة الكوفيين وللسكر:
(هذا كلام من لم يتحقق الشريعة) فقال: (هذا تشنيع شنيع حتى يلحق فيه العلماء الأخيار في قصور الفهم بالكفار)!
هـ- قال في نصب الراية (1/ 22): (ذكره عبدالحق وقال: رواه الحاكم في علوم الحديث) ثم

نقده:

(وهذا عجز منه وتقصير فقد رواه في المستدرك).
4 – وفي فتاوي ابن تيمية رحمه الله تعالى (6/ 357 – 359) تسمية الأشاعرة: (مخانيث المعتزلة)!، وما أكثر المخانيث، والله المستعان، ويقول في الرافضي (المنهاج 7/ 290 و 291): (احمار الرافضي)!
وفي فتاويه (28/ 53): (المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة .. فأحمد معه ذلك التخشين).
5 – قيل: أبق للصلح موضعاً!
قلت: فقد قيل: فقسا ليزدجروا ومن يك حازماً ... فَلْيَقسُ احياناً على من يرحم
والحدود والعقوبات على شدّتها شرع، وقد قيل: من وقع في الملاوم فلا ينكر العقاب.
والأب على رحمته بولده قد يشتدّ عليه، والله عزّو جلّ مع رحمته بالمؤمن يبتليه ليكفّر عنه.
6 – قالوا: اشتددت:
أ–إذ وَصَفتَ من وصفت بالإرجاء!
قلت: حقيقة الإرجاء أحد أمرين في أوله:
ما صنعه الحسن بن محمد في كتابه الذي تاب عنه من إرجاء الحكم على الطوائف المتنازعة، وكتابه في آخر كتاب الإيمان لابن أبي عمر العدني رحمه الله تعالى.
وأنكره عليه أهل السنّة، وتحمله بعض المعتزلة فيما بعد.
والثاني وهو المشهور وهو أنّه لا يضرّ مع الإيمان شيئ
وكلاهما موجود فيما أنكرت على قائله، فإن إرجاء الحكم عل المبتدع بأنه مبتدع حتى يصل الأمر عدم تبديع أئمة المبتدعة الذين بدّعهم أئمة أهل السنة! هذا أشد ما يوجد من الإرجاء.
بل قد وصلوا إلى أنه لايضر مع العلم والتصنيف و خدمة العلم لا يضر مع ذلك البدع كائناً ما كانت، بل يُبَجَّل ذلك

الرجل و يوصف بالإمامة و العلم والفقه، ويُبَدَّع من تكلم فيه! بل يُقاس أئمة أهل السنة رحمهم الله تعالى على ذلك المقياس الباطل حتى يقال: ابن عباس و سعيد بن جبير و فلان، وهذا كله في أمرٍ اجمع أهل السنة عليه و جاء ذلك المتأخر فخالفه و سفَّه من قال به!

وما أشبه هؤلاء المرجئة بالواقفة، وانظر الرد على (الأعذار البدعية: نصحح ولا نجرح)!

ب_ قالوا: اشتددت إذ اخذت بعض أحكام الكفر، فجعلتها على المبتدعة!

قلت: هذا بهتان عظيم، وما أنا فعلته، و ليس لي أن افعله، و إنما أنا متبع لا مبتدع مقتدي لا مبتدي، و قد ذكرت لكل مسألة دليلها من هدي السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

و ذكرت أن تشابه بعض الأحكام بين المبتدع و الكافر لا يعني تكفير المبتدع بدعة غير مكفرة، وانتصرت لهذه المسألة و رددت قول الألباني في جعل البدع كلها مكفِّرةً!

وهذا كلام ابن تيمية نفسه إذ يقول في المنهاج (6/ 368) و الفتاوي (6/ 359):

(البدع مشتقة من الكفر، فما من قول مبتدع إلا وفيه شعبة من شُعَب الكفر)

وفي المنهاج (6/ 427): (وسائر الطوائف قربهم إلى الإيمن و بُعدهم عن النفاق بحسب سُنَّتهم و بدعتهم)

ج_ قالوا تشددت إذ رددت كلام بعض الأئمة!

قلت: سمِّ لي من رددت، وسمِّ لنفسك من رددت عليه به ممن هو أعلى منه وأعلم وأولى.

والله المستعان.

7 – قيل: اشتدتَ!

قلت: بل هُنتم، إن أعداء الله من أهل البدع اشتدوا فاشتددت!

رجل يقول لك: يا مجسِّم يامشبِّه، أي يا كافر هذا في دينه، وآخر يقول له: يا إمام يا علامة!؟

هل تشكُّ بأن الآخر مخبول مجنون!؟

هل يقول عاقل لمن يزني كما يقول لمن نظر نظرة!؟ أخطأتَ!

قال ابو التياح – رحمه الله تعالى – (الحلية 3/ 83 والمحتضرين/310 و ..):

(والله إنه لينبغي للرجل المسلم أن يزيده ما يرى في الناس من التهاون بأمر الله أن يزيده ذلك جداً واجتهاداً)، وسنده حسن، وتنظر (الحلية 1/ 331 – 333).

وقال يحيى بن كثير: (ليس من شيء من هذه الأهواء أخوف عندهم –يعني السلف– من الإرجاء) (الحلية 3/ 67،

وغيرها وسنده صحيح) ونحوه قاله غير واحد.

فوائد

1 – زعم الحلبي عن شيخه أنه ينبغي اللين في بيان الحق لأن الحق ثقيل فلا يجتمع معه ثقل تبليغه!

فإن كان يعني لين المرجئة فقبح الله المرجئة حيث كانوا ومن كانوا: كم أفسدوا من الدين، وكم ضيعوا منه.

وهو لا يعني إلا ذلك اللين الذي يضيّع الحق، فذلك فِعْلهم في توقي أهل البدع.

والحق كما قال الله تعالى: (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً) [المزمل/ 5] فإن (الحق ثقيل مُر، والباطل خفيف وبيء) (الحلية 8/ 146)، وكم من قائل من أهل الحق قالوا: ما ترك الحق لنا صديقاً!؟

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حُفت الجنة بالمكاره، وحُفت النار بالشهوات).

2 – وانظر إلى ذلك اللين المقيت في كلام الألباني، وحيرته واضطرابه:

أ– (شريط 611/فتاويه ص 124):

(التسامح ... يعني أن المتمسك بالسنة يتسامح مع المبتدعة ولا يعاديهم ..)!

ب– (شريط 736/فتاويه ص 470):

(الشدة والعنف لا محل لها في هذا الزمان)!

جـ (شريط 620/فتاويهص 133 – 134):

(أذكّر بشيء يغفل عنه كثير من الناس .. إن الرفق ولو أنه الأصل في الدعوة!، ولكن ذلك لا يعني أنه لا ينبغي للداعية أن يستعمل الشدة ... رسول الله صلى الله عليه وسلم – يشتد على بعض المخالفين، ولو أن هؤلاء المخالفين ما كانوا يتعمدون الخطأ، لكن لما كان الخطأ يتعلق بأمر هام كان يستعمل من الشدة، فهو من الحكمة)!

3 – ذكِر عن بعضهم (الحلية 10/ 67): (إذا عملوا على الصدق انطلقت ألسنتهم على الخلق بشدة– فهذه صفة الزاهد، وإذا عملوا على التفويض انكسرت ألسنتهم عن الخلق مبهوتين – فهذه صفة العارف)!

أ– أما الصفة الأولى فهي صفة كل أهل الحق: (من رأى منكراً)، وهكذا كان صلى الله عليه وسلم لا يغضب لنفسه ولا ينتقم لها – كما قالت أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها، ولكن يغضب لله

تعالى وينتقم له.

ب– أما الصفة الثانية فهي صفة كل عالم بالله متواضع له غير معجب بنفسه، ولكن تسميتها صفة العارف تسمية ليست من لسان أهل السنة، فإن المعرفة ونحوها من ألفاظ الصوفية لها ضلالات فانتبه.

ج–ومقصده بالتفويض التوكل كقول مؤمن آل فرعون: (وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ) [غافر/44] أما تفويض المرجئة والجهمية

فاحذره.

د- وسياقه كأنه يريد بذلك حالين ثانيهما أكمل، وهذا جهل فاحش بمن يفهم هذا الفهم، بل لا بد من إجتماع الصفتين في العالم، فانتبه فإنها هكذا اجتمعت في علماء أهل السنة - رحمهم الله تعالى- في كل قرن.

نعوذ بالله من الخذلان، والدياثة، و قلة الغيرة على محارم الله تعالى.

إن الهدم سهل وفي لحظات وكلمات يهدم بناءٌ شامخ، فلذلك تجده مختصراً، و أما البناء فصعب عسير:

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه ... إذا كنت تبني و غيرك يهدم

وقد ذُكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من وقر صاحب بدعة فقد أعانة على هدم الإسلام)

ومن شبههم في ذلك مما يكثر الألباني التشدق به ولا يفهمه:

1 - الإستدلال بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله رفق يحب الرفق في الأمر كله ويعطي على الرفق مالا يعطي على العنف).

والذي قال هذا هو الذي قال وأمر بما سبق وسيأتيك نَزْر يسير منه.

وقد قال الله تعالى في الزاني والزانية ولم يكفرا وللسيف موضع وللعصى موضع: (وَلا تَأخُذْكُمْ بِهِمَا رَافَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) [النور/2].

2 - لينه صلى الله عليه وسلم بالأعرابي الذي بال في المسجد ونحو ذلك من قصص الأعراب: فهذا مع الأعراب، وقد قال كما سبق- لغيرهم - ممن يعلم: (ثكلتك أُمك) و (بئس الخطيب أنت) و (لاوجدتَ) و (لا استطعت).

فلتنظر ماذا تحب أن نعاملك به، فإن عاملناك كالأعرابي أنزلناك منزلته!

3 - قول الله تعالى لموسى وهارون صلى الله عليهم وسلم في فرعون-لعنه الله: (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً) [طه/44]

وقد أطاعا، فقال موسى: (وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً) [الإسراء/102]

(وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً) [طه/61].

4 - قد قال الله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم/9]

قيل لو تلين لهم فيلينون لك، فكانت: (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) [الكافرون/7].

ويأتيك مزيد بيان في الرد على (الأعذار البدعية) إن شاء الله تعالى.

اللهم فاطر السماوات و الأرض، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما اختلفوا فيه، إن كنتُ على الحق فزدني و ثبتني ولا تسلط عليَّ بذنوبي و إن كنت على غيره فرُدَّني واهدني ولا تقنطني من رحمتك.

اللهم بك خاصمت، إليك حاكمت و عليك توكلت و إليك أنبت.

اللهم استذلُّوني فاعزَّني، واستزلوني فاحفظني، واستجهلوني فعلمني، واستضعفوني فقوِّني، وضيَّقوا عليَّ فوسِّع عليَّ، و ضايقوني فآوني، فإنك بيدك وحدك الخير، وأنت على كل شيئ قدير.

سألت الله إخلاصاً ... ليدفع عائبي عني

ويفضَحه على ملأٍ ... كما قد رامه مني

ويسترني وينصرني ... ويرحمني ويرفعني

ألا يا عائبي أكثر ... ستلقى كل ما تجني

فمن راءى يراءى به ... ويفلس ساعة الوزن

فبغي الحقد مردود ... على الباغي وذي الضغن

أرادوا الطعن في السنّة ... فنالوا الجند بالطعن

وما أحللت من عرضي ... لغير المخلص السنّي!

أتذكر: جئت من حين ... بلا أهل ولا مال

كذلك كنت من قبل ... فمنّ الله في الحال

تذكّر ذاك لا تنسه ... ولا تُعجب بمثقال

فجاه العبد لا يبقى ... ويبقى أسوأ الحال

وفضل الحُرّ لاينس ... ولا يمضي عن البال

فأين العلم إذ تُصغي ... لقيل الحاسد القالي

إذا جاءتك أقوال ... فطابقها بالأفعال

أريد السّنّة المثلى ... وما السنّي بالغالي!

وتغلوعندكم بدع ... وما السنّي بالغالي!!

أصمت الموت عن بدع ... وأُسد الغاب في التالي!؟

وأتبع قول أسلاف ... وإسنادي بهم عالي

فهات القول عن صدقٍ ... بدون القيل والقالِ

وهات القبول عن صلفٍ ... بلا قلب وإبدالٍ

ألم تعلم بآثامٍ ... لرمي المحصن الخالي!؟

جزاك الله من خير ... ومن علمٍ كما تأمل
فقد ناصرتني فرداً ... وخير النصر ما يجمل
رددت القوم عن عِرضي ... وهذا فعل من يفضل
فهذا عرض سُنّيٍ ... حرام اللحم أن يؤكل
وأمّا عرضُ مبتدع ... فلا والله لا تخجل
فحذّر عنه في نُصحٍ ... فأولى الأمر أن يخذل
فهم قد صدّقوا إفكاً ... أصابوني ولم أجهل
فمن يسمع فلا يعجل ... فمثلي ينبغي يُمهل
عِداة الحقّ في بهتٍ ... وتزويرٍ فمن يأمل
أنا مقصودهم يومي ... غداً غيري لهم مقتل
جفاني الناس في ربي ... ويقضي بيننا بعدُ
أرادوني على أمرٍ ... بها لإصلاح لا يبدو
وأنّى لي سوى السّنّة ... وهل في غيرها الرشد؟!
هي الغرّاءُ ما بقيت ... هي الميثاق والعهد
حياةٍ الدين في جرحٍ ... وتعديل لمن يبدو
فلا يغرنّك عن حقٍ ... ولا يغنيك ما الحشْد؟!

أتوني بغْيَ ما قومٍ ... بكذبٍ ماله حدُّ
وسوء الفهم أعْوزهم ... وسوء القصد لا قَصْدُ
وسوء النقل عن جهلٍ ... فكيف السوء والعهْدُ؟!
وما شاركتهم دنيا ... فلا مال ولا دعْدُ
ولا مالٌ ولا أهلٌ ... يردُّ القوم، هم لدّ
فظنواأنهم أقوى ... لأني–قدد رأوْا–فرد
وأهل السوء في جَمْعٍ ... وأهل الحق ما عُدُّوا
فقلت: الله ثالثنا ... ولا يقضي لنا العبدُ
وهذا الأمن من ربي ... فلا بُرْقٌ ولا رعْدُ

فيا لله ما نلقى ... فصبْراً بعده الوعْد
فيوم السوء في الدنيا ... وما يبقى لهم خُلْدُ
وعقبى السوء عاجلةٌ ... ويوم الخير ممتدٌّ
رضيتُ الله لي ربي ... أنا المستضعفُ العبْدُ
بك اللهم خاصمنا ... وحاكمنا لك الحمْدُ
إلهي ليتني أُمسي ... وهذا الجمع قد رُدّوا

الميمنة مسألة الترحم

قال (50 – 84):

(الدعاء بالرحمة والمغفرة جائز لكل مسلم، ومحرم على كل كافر).

أولاً: الرد.

هذا عموم، والاحتجاج بالعموم كما قلت من صفات أهل البدع.

2 – الجواز حكم على شيئ في حالٍ، فإذا تغيّر حال هذا الشيء تغيّر الحكم كما هو الأمر فيما هو أعلى منه كالمستحب والواجب، فالشيء الواحد قد يأخذ الأحكام الخمسة:

(واجب الفعل: وهو الفرض والواجب)

و (واجب الترك: وهوالحرام)

و (مستحب الفعل: و هو المستحب والمندوب)

و (و مستحب الترك: وهو المكروه)

و (جائز الفعل والترك: وهو الجائز والمباح) فتارك الواجب ينكر عليه. وتارك المستحب ينكر عليه دون ذلك لتفصيل لي مُفرد في جزء.

وتارك الجائز لاينكر عليه، بل قد فعله كثير من أهل الزهد والورع من خيار هذه الأمة، بل قد امر به رسول الله صلى الله عليه وسلّم من الحديث الصحيح الذي صححته أنت: (اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال)

و من الأمثلة في تغير الحكم:

ا– الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلّم مستحبة، بل هي من أفضل الأذكار، بل قد قال بعض أهل العلم بوجوبها لشدة أحاديثه صلى الله عليه وسلّم فيمن تركها.

وهي واجبة في التشهد الأخير في الصلاة.

وهي بدعة محرّمة بعد العطاس، وعند رؤية المرأة الحسناء كما يفعله العامة في مصر وغيرها، وكذلك رفع المؤذّن صوته بها بعد الأذان كما هو الحال في مصر وغيرها، ولي فيها قصة أذكرها من باب النوادر والفوائد وتخفيفا لحدّة الردّ:

فقد جمعني مجلس قبل خمسة عشر عاماً مع رجل يعتمّ بعمامة الشيطان: تلك التي يديرها على رأسه ويرخي طرفها من خلفه، وما أنا الذي سمّيته كذلك! بل سمّاها كذلك طاوس التابعي الفقيه رحمه الله تعالى كما رواه عبد الرزاق وغيره بإسناد حسن، وسمّاها كذلك أحمد رحمه الله تعالى كما في مسائل إسحاق النيسابوري فيما أذكر. إنها كعمامة الأفغان والسودان وهي الآن سيما فرقتين مبتدعتين: التبليغ في بلاد الدنيا والجمعية الشرعية الجهمية بمصر، وكفى بذلك كله دليلا على المنع منها، بلى، وهي سيما الإباضية كذلك، وهم فرقة الخوارج والجهمية.

وإنما سمّاها عمامة الشيطان لأنها غير محنكة: ليس تحت الحنك منها شيئ، وهي بذلك متقطعة، وقد كرهها مالك وغيره، وليس حين تفصيل. المهم ان الرجل كان يناقشني فيما علقته على كتاب

ابن رجب: (كشف الكربة) وكان فد صدر آنذاك، وكان فيما علقت التشديد على الصوفية. وكان هذا الرجل يقطع الكلام بين حين وآخر بقوله: صلّ على النبي! كعادة العوام في مصر، فانتهرته و قلت: هذه بدعة، وإلا فأتني بالسلف الصالح الذين كانوا يفعلون هذا! و قدكانت لهم مجالس و مجالس، فلا نعمل إلا بدليل خشية الزلل و البدعة، ولم يذكر ابن القييم في (جلاء الأفهام) هذا الموطن ولا نحوه. فثار ثورة عظيمة! وكان الرجل فيما أظن: محمود بن سعيد بن ممدوح تلميذ ابن أبي غدّة و الغماريّ! ولم يكن معروفاً بشيءٍ آنذاك، و إلا فكيف يجمعني به مجلس!؟

ب– قرأة القرآن أفضل الذكر، فهو افضل الكلام: كلام الله تعالى،: ولكنه محرم في الركوع والسجود لنهيه صلى الله عليه وسلّم عن ذلك وواجب في الصلاة: (الفاتحة وما تيسّر). ومكروه أو أشد للجنب والحائض لأحاديث كثيرة فيها نظر لكن مجموعها يدل على أصل مع الآثار التي في الباب، وبعض الأحاديث الصحاح بعمومها

ج– صلاة النافلة ما أطيبها: تجبر الفرض، وهي سنّة!

و قد قال بعض أهل العلم فيمن ترك الوتر: رجل سوء!

و كره بعض الصحابة –رضي الله عنهم– صلاة النافلة بعد الفجر والعصر.

وقال سعيد بن المسيّب رحمه الله تعالى لرجل يكثر من الصلاة بين أذان الفجر والإقامة (يعذبك الله على خلاف السنة) فإن أهل العلم كرهوا أن يزيد بينهما عن ركعتين. وقال الحسن البصري و غيره: يقطع النافلة و يجيب أمّه إن دعته.

د– صلاة الجماعة في المسجد واجبة:

– فإذا كان المسجد فيه قبر معبود لم تَجُز كما في كتابك: (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد).

وإذا كان إمام المسجد قبورياً فقد قلت في أشرطة جدة (11/ 239/2) بجواز الصلاة خلفه، مع أن بعض أهل العلم يكفرِّه، وكلهم يفسقه ويبدعه، وأكثر أهل العلم على كراهية الصلاة خلف الفاسق والمبتدع غير الجمعة والعيدين، وإنما يصلي في مسجد آخر، وتفصيل هذا ليس محله هاهنا.

وهذا باب طويل معروف عند أهل العلم من تغير الحكم بتغير حال الفعل أو الفاعل، وهذا بالنص

لا بالتَّشهِي.

فهذا الجائز من الترحم قد عَرَضَ له ما حوَّله عن الجواز كما بينته في دحض الشبهات عن هذه المسألة.

3 – قوله: (لكل مسلم).

أ– هذا حكم عام يرد عليه ما سبق في المقدمة من ذنب الألباني نفسه للإحتجاج بالعموم، وأن هذا الاحتجاج من خصائص أهل البدع.

ب– أما أهل السنة:

فإذا جاء عمومٌ نظروا في هدْي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهدْي السّلف الصلح بعده (رحمهم الله تعالى): هدْي الفِعْل وهدْي التَّرْك: هل فيه يخصِّص هذا العام، أو يقيّد هذا المطلق أو يكون لهذا بابٌ ولذلك آخر؟ فنظرنا في ذلك فلم نجدهم يترحمون على المبتدعين. فلا تقل لي كالمبتدعة: هات دليلك!؟ بل أنا الذي أقول لك: هات برهانك من فعل السلف الصالح على أنهم كانوا يترحمون على المبتدعة! فكيف بك إذا علمتَ أنهم أشد من ذلك على المبتدعة: ليس ترك الترحم فقط على ميتهم، بل وعلى حيّهم: لا يكلمونه، ولا يخالطونه، ولا يمدحونه، بل ويذمونه ويحذرون منه وينفّرون عنه.

وإن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ ... وإن كنتَ تدري فالمصيبةُ أعظمُ

واجع إلى كتب السُنُّة جميعها كالشريعة والإبانة واللالكائي وإلى كتب الرجال والتراجم وسير السّلف. وتذكّر إجماع أهل العلم على هجر المبتدع، ومن أهون الهجر: ترك الترحم.

ثانياً: رد الألباني على نفسه!

1 – قلتَ في كتابك (أحكام الجنائز /57): (الصلاة على المسلم الميت فرض كفاية لحديث زيد بن خالد رضي الله عنه، عنه صلى الله عليه وسلم (صلوا على صاحبكم)

قلت: فإذا قام بعض الناس بهذا الفرض، فهل ينكر على من لم يقم به!؟

2 – وقلت فيه (ص 108 – 109):

(الفاجر المنبعث في المعاصي والمحارم يُصلى عليه، إلا أنه ينبغي الأهل العلم والدين أن يَدَعوا

الصلاة عليهم عقوبة وتأديباً لأمثالهم، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم).

وهذا هو الذي نقوله بالحرف، فقد انتقض الجواز بقولك: (ينبغي)، وأقل أحوالها استحباب الترك لأهل العلم والدين.

3 – قلت في أشرطة جدة (3/ 1/490): (ليس من إخواننا).

هذا في رجل مسلم:

أ–فإن التزمت هذا بطلت مقالتك كلها:

لأنك تقول: مسلم وكافر، وكل مسلم يترحم عليه كل مسلم!

ثم تقول في مسلم: ليس من إخواننا، وكل مسلم أخ في الدين:

فهل تكفّر من ليس على هيئتك في الدين ممن ليس من إخوانك كما تقول؟

فإن قلت: نعم، أو لا سقطت المقالة!

ب– فإن تلتزمها بإعتبارها سقطة لسان، فقد أخطأت في الحالين:

الحال الأولى: بينها في مسألة الترحم: مسلم وكافر!

الحال الثانية: فقد أخطأت في التبرؤ من هذه الكلمات، فهي صواب، لأن هذه هي الأخوة الخاصة: أخوة السُنة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من ترضون دينه وخُلقه)، والمرجيء دينه غير مرضي، وليس لك بأخ في السنة، ولا نعلم أحداً من السلف كان يصف المبتدع بأنه أخ له في الدين، وإن كان كذلك، فالمنفي هاهنا هو الأخوة الخاصة لا العامة.

والأمر نفسه في مسألة الترحم، الممنوع هو (ترحم بعض المسلمين على بعضهم).

4 – حدثني خويصتك، علي الحلبي أن الحويني اتصل يخبرك بأنه رد على (الشيخ الغزالي)!

فقلت له مستنكراً: (الشيخ)!

أ–وما ردّ للآن، بعد سنوات، إنما هي طليعة مُجملة، الرد عنها بعيد.

ب– وإنكارك وصفه بالشيخ، مع أنه كذلك في السن، وأخذ عنه ماهو عليه كثيرُ، فهو شيخ في بدعة الإعتزالية وغيرها.

ج–وأنت الذي سننت لأصحابك في هذا الرجل وغيره المدح: (الشيخ الفاضل)!

فلماذا منعت المبتدع وصفاً ينطبق عليه لغة؟!

لأنه وصف تزكية لا يجوز، وإن كنت لا تتحرج منه في كتبك مع الحي والمييت من أئمة أهل البدع.

فَعرَضَ للفظ (الشيخ) عارض يمنعه، هما هذان وغيرهما.

5 – ثم في حاشية رسالة القدر لابن تيمية قد رجحت جواز لعن المعين؟

واللعن والترحم طرفاً نقيض، فبأي الأقوال قلتَ ظهر تناقضك!

قال: (85 – 100/عداد الشريط) منهج السلف!

1 – منهج السلف: أين هو؟

2 – الاحتجاج بالعموم في مورد الخصوص كما سبق أهل البدع.

قال (100/عداد الشريط: ابن حزم وابن الجوزي وابن حجر والنووي وابن قطب وابن البنا:

يطلق عليهم بعضهم أنهم من أهل البدع.

1 – ابن حزم: فقد قلت عنه في أشرطة جدة (8/ 1/2/ 350,310) إنه جهمي جلْد!

2 – ابن الجوزي، لم أقف على كلامك فيه، وقد أنكر عليه أهل السنة في زمنه، وكتابه: (دفْع شبَه التشبيه) موجود ويكفي لمعرفة أنه كسابقه.

3 – ابن حجر والنووي، فقد قلت عنهما في هذا الشريط نفسه (أشاعرة)، وقلت فيه (الأشاعرة ضلاَّل).

4 – ابنا البنا وقطب، فقد قلت في شريط (606/ 50/1) إن الإخوان أعداء السنة، وفي (710/ 280/1) قلت: حكم دخول (البرلمان) أنهم ضالون، والبنا رشَّح نفسه مرتين وسنَّ لهم ذلك.

قال: (105) من عقائد السلف انه يُصَلَّى وراءَ كلِّ بَرٍّ وفاجرٍ وعلى كل بَرٍّ وفاجر.

قلت: قد كرر ذلك في أشرطة جدة (32/ 230/2).

1 – (يُصَلَّى) ليس معناها: (كل مسلم يصلي وراء كل بر وفاجر حياً وميتاً)

فالكلية الأولى منتقضة بغرض الكفاية: فبعضهم صلى وراء الفاجر، وبعضهم هجر ذلك ليصلي خلف غير الفاجر كما هو واضح في مسائل أحمد وغيره من أهل العلم، وكذلك بصلاة الجمعة والعيدين.

والكلية الثانية منتقضة كذلك بفرض الكفاية: فالصلاة على الميت فرض كفاية، وقد سبق كلامك

في ذلك، والصلاة وراء الفاجر الحي مخصصة بالأمير حتى لو كان جهمياً كافراً يصلي وراءه ويعيد.

ثم الفجور عادةً يطلق في المعاصي دون البدع، وإن كان لا شك يشملهما.

2 – أما كلام المتقدمين من السلف فكثير جداً أختار لك منه ما رواه اللالكائي رحمه الله تعالى (1/ 154) بسند صحيح وصححه ابن تيمية وغيره في عقيدة سفيان الثوري رحمه الله تعالى وهو إمام طبقته من أتباع التابعين كما قال أحمد رحمه الله تعالى:

قال: (يا شعيب بن حرب لا ينفعك ما كتبت حتى ترى الصلاة وراء كل بر وفاجر، والجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، والصبر

تحت لواء السلطان: جار أم عدل).

قال شعيب: فقلت لسفيان: يا أبا عبدالله، الصلاة كلها؟!

قال: لا، ولكن صلاة الجمعة والعيدين، صل خلف من أدركتَ، فأما سائر ذلك: فأنت مخير، لا تصل إلا خلف من تثق به وتعلم أنه من أهل السنة والجماعة).

وأما كلام المتأخرين فقد نقل عن غير واحد من المصنفين اتفاق أهل العلم على كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع مع صحتها كما تجد في مواطن كثيرة من (فتاوى ابن تيمية) وغيرها، وانظر المنهاج (1/ 63 – 65).

وهذا باب يطول النقل فيه، وترى منه هذا الرد الكثير في مسألة الهجر وغيرها. والحديث في إثباته ضعيف، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في عزل الإمام الذي صلى بالناس فبصق في القبلة وقال صلى الله عليه وسلم له: (إنك آذيت الله ورسوله) أصح.

قال (110 – 120) فإن كان الجواب يُصلِّي انتهى الموضوع.

1 – إن كان الجواب أنه يصلى عليه بعض الناس وهم أصحاب الجنازة، وينبغي لأهل العلم والدين ألا يصلوا كما سبق من كلامك في كتابك عن الجنائز إن كان الجواب كذلك انتهى الموضوع محرّراً.

2 – وقد ظهر أن المراد من أمر الصلاة عل الميت هو الدعاء له بالرحمة.

(السلف، ما هو دليل عدم الصلاة عل المبتدع، وهل معنى مقاطعتهم أنهم كفّروه!؟)

وكذلك ليس معنى ترك الصلاة عليه من أهل العلم و الدين لأنهم كفَّروه، و قد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلَّم الصلاة على الغالِّ وغيره وقال: (صلوا على صاحبكم) فلم يكن كافراً.

وهذا الدليل نفسه قد استدلت به في كتاب الجنائز.

وترك الصلاة عليه هو ترك الترحم عليه، لأن الصلاة عليه إنما هي دعاء له بالرحمة: (اللهم اغفر له وارحمه)، فمن تركها في هذا الموطن والميت أحوج ما يكون إليها، فغيره من المواطن أَولى، ويبقى على أصله حتى يأتي نص.

قد يقال: قد أمر صلى الله عليه وسلم– بالصلاة عليه: (صلوا على صاحبكم) فهذا أمر، فينبغي للجميع الصلاة عليه؟!

فنقول: نحن نعمل بالأمرين كلاهما:

ترك صلى الله عليه وسلم، فترك أهل العلم من السلف الصالح.

أمر صلى الله عليه وسلم أصحاب الجنازة وأهلها أن يصلوا عليها، لأنه فرض كفايه.

وها هنا نكتة مفيدة في الهجر وترك التوقير للمهجور:

فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (صلوا على صاحبكم) ولم يقل: (صاحبي)، فحرمة اسم الصحبة في هذا المقام

لما حَدَث منه، وليس في هذا تكفير له لأنه أمر بالصلاة عليه، والكافر لا يُصَلّى عليه بعد النهي عليه بعد نهي الله تعالى عن ذلك: (ولا تصلِّ على احد منهم مات أبداً) وعلّل ذلك: (إنهم كفروا بالله ورسوله) فهذا القرآن، و بالسنة: لا تصلِّ على من مات على معصية و بدعة دون تكفيرٍ له، فالأول على سبيل الامر له صلى الله عليه و سلَّم_ ولكل مسلم بعده: لا صلاة على الكافر. والثاني على سببيل الأمرله صلى الله عليه وسلَّم و لأهل العلم و الدين بعده، و يُصلي عليه أصحابه.

5 – و ثمة نكتة أخرى:

فقد يقال: ما وجه قياس ترك الصلاة على المبتدع و الكافر و الفاسق بترك الصلاة على من عليه دين وليس هو مبتدع ولا فاسق!؟

فنقول: المَدِن عليه حق لغيره يمنع نفاذ الترحم عليه، و المبتدع و الفاسق عليه حقوق لغيره فقد سن لهم ضلالة يقتدون به فيها، وعليه حقوق لله تعالى في نفسه لم يقضها، و قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلَّم فيمن مات و عليه صوم نذرٍ (يصوم عنه وليُّه) كما في صحيح البخاريِّ فأقامه صلى الله عليه وسلَّم مقام الدَّين يقضيه وليه، وفيمن مات وعليه حجٌّ قال صلى الله عليه وسلَّم لوليه

(دين الله أحق أن يقضى)

ب_ قد قال معاذٌ رضي الله عنه (الدَّين شين الدِّين)، و هو في الضعيفة مرفوعاً. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلَّم: (اللّهم إني أعوذبك من المأثم والمغرم) أي الدين، و كان صلى الله عليه وسلَّم يكثر من هذا الدعاء، فسئل عن ذلك، فقال صلى الله عليه وسلَّم: (إن المرء إذا غرم: حدث فكذب، و وعد فأخلف). والبدعة أشد شيءٍ لدين المرء من الدَّين. والبدعة أشدُّ جَرّاً لصاحبها إلى الكذب على الله تعالى وإخلاف طاعته من الدِّين.

أسود صغير (**133/ 160**)

لا فرق بين مسلم وكافر فلا وسط، ولا منزلة بين المنزلتين: إما مسلم: فيعمل معاملة المسلمين. وإما كافر فيعامل معاملة الكافرين.

أولاً: هذا قول أهل البدع. يبدو أن الألبانيَّ لم يدرس أمر الفرق جيداً، إذ شغله الأسانيد دون المتون، وقد كرَّرَ هذا القول هاهنا (**350/ 2, 480/ 2**) حيث قال: (لا فرق بين الكفر و البدعة)، و الرد عليه في مضعه. أما هذا القول (مسلم أو كافر) فهذا كلام أهل البدع:

المرجئة.

لأن الإيمان عندهم لايزيد ولا ينقص، و الإسلام والإيما ن شيئ واحد عندهم.

ا– فقد روى الخلال في السنة (**967, 968**) من مسائل أبي داؤد (**273**) والفضل بن زياد عن أحمد رحمهم الله تعالى:

قال له رجل: قيل لي: مؤمن أنت؟ قلت نعم، هل عليَّ في ذلك شيئ، هل الناس إلا مؤمن وكافر!؟ فغضب أحمد، وقال: هذا كلام الإرجاء، قال الله عز و جل: (وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم و إما يتوب عليهم)

روى ابن بطة في الإبانة (1052) من طريق يعقوب الدورقيِّ ثنا عبدالرحمن بن مهدي عن سلاَّم بن أبي مطيع قال: شهدت أيوب وعنده رجل من المرجئة، فجعل يقول: إنما هو الكفر و الإيمان! فأقبل عليه أيوب، فقال: أ رأيت قوله: (وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم و إما يتوب عليهم) أ مؤمنون أم كفار!؟ فسكت الرجل، فقال له أيوب: اذهب، فاقرأ القرآن، فكلُّ آيةٍ فيها ذكر النفاق فإني أخافه على نفسي. فرحم الله أهل السنة، و أيوب إمام فقيه تابعيٌّ.

قلت: ومثله قوله تعالى: (إن الله لايغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)

وقد تلك المقالة عن عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما، ولا تصح. وكان سفيان الثوري رحمه الله تعالى ينكر ان يقول: أنا مؤمن، ويقول: (الناس عندنا مؤمنون في الأحكام و المواريث) يعني لقوله تعالى: (يأ يها الذين آمنوا) في الفرائض و النواهي، و إلا هم متفاوتون كما سترى.

ج– و مرجئة عصرنا الذين يقولون: (كلنا مسلمون) و مسلم وكفى) و (كافر وكفى) وهذا عموم، وسبق في المقدمة وصف الألباني لمن يحتج بالعموم بأنه حجة أهل البدع.

نعم، كلهم مسلمون ليسوا بكفار، ولكن الأحكام تتفاوت نعم، كلهم كفار ليسوا بمسلمين، ولكن الأحكام تتفاوت.

فالمسلمون فيهم حديثه صلى الله عليه وسلَّم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة) و أنا أن المرجئة تمنوا صحة ذاك الموضوع: (تفترق أمتي على ثلاث و سبعين فرقة كله في الجنة إلا واحدة و هم الزنادقة)! إن حديث الإفتراق قاصمة الظهر للمرجئة.

و الكفار فيهم: الكافر الذمي والحربي والمرتد و الكافرة، و أحكامهم جميعا تختلف في الحرب و السلم، و في المعاملة والمقاطعة.

الخوارج.

فهذا القول (مسلم و كافر) هو قولهم أيضاً. ففي مناظرتهم لابن عباس رضي الله عنهما قالوا في علي رضي الله تعالى عنه: (قاتل ولم يسبِ ولم يغنم: فلئن كانوا مؤمنين: ما حل قتالهم! ولئن كانوا كافرين: لقد حل قتالهم وسبيهم!) بهذا الجهل يتكلمون، فأين قول الله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي ... .. الآية)

(من المؤمنين)، ولكن على أصلهم الفاسد (من الكفار) أو (مسلم و كافر)

ثانياً: المنز لة بين منزلتين.

1 – المعتزلة هربوا من تسميتهم بالكفر، ولكنهم قالوا: مخلَّدون في النار! كالإباضية من الخوارج قالوا: (كل المسلمين غيرهم كفار نعمة) و) لكنهم مخلَّدون في النار)!
وقد وقعتَ في هذه (المنزلة بين المنزلتين) في هذا الشريط نفسه فقلتَ عن بعض الناس (أشاعرة) و (ليسوا أهل بدعة) مع أنك تقول كثيراّ: إن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، بل في هذا الشريط نفسه قلت: إنهم ضلاَّل. و قلت في ابن حزم: (جهمي جلد) و (لكنه اجتهد فأخطأ فله أجر)! يأتي الرد على هذا كله.

2 – أما المرجئة فقد كثروا في عصرنا، فاضطروا لبدعتهم إلى القول بالمنزلة بين المنزلتين، فيقولون: (فلان ليس من أهل السنة) و (لكنه ليس من أهل البدع)!! و (فلان عنده بدع) و (لنه ليس بمبتدع) مع أنه علم أكثر منهم خلاف ما هو عليه! و يأتي بعض الرد عليهم، و من ألفاظهم كذلك: (الإسلامية): (الفكر الإسلامي والبلاد الإسلامية ... .) و هكذا، ولا ينبغي نسبة شيئ خطأ إلى الإسلام، وإنما يقال: (بلاد المسلمين و فكر المسلمين) وهكذا، ففي المسلمين السني ووالبدعي، لكن الإسلام كله هو السنة و الصواب و الحق ولهذا تفصيله في كتابي: (التحفظ من التلفظ) يسَّره الله تعالى.
3 – أما أهل السنة فلا يقولون بالمنزلة كالمعتزلة و المرجئة، و إنما يقولون كما سوف تراه، و هم لا يكفِّرون أهل تلك المنزلة، ولا يقولون أيضاً: هم مؤمنون من أهل السنة، بل هم كما قال الله تعالى: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) في المشيئة لافي المنزلة.
ثالثاً: أ هل السنة.
قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة) وقال صلى الله عليه وسلم: (بدأ الإسلام غريباً و سيعود كما بدأ) وقال عبد الله بن مبارك رحمه الله تعالى: (غربة السنة أشدُّ من غربة الإسلام) و قال أبو بكر بن عياش رحمه الله تعالى: السُّنَّة في الإسلام أعزُّ من الإسلام في سائر الأديان روه اللالكائي (230,54) و الهرويُّ في ذمِّ الكلام (280/ق) رحمهما الله تعالى، و أعزُّ أي أقلُّ و ذكر البربهاريُّ (127) عن بشر بن الحارث قال: الإسلام هو السنَّة، والسنَّة هي الإسلام رحمهما الله تعالى.
فثمة فوائد مماسبق منها:
ا– السُّنَّة في النِّحل كا لإسلام في الملل.
ب– لا ينسب إلى الإسلام إلا الحق التام وهو السنة، أما قول بعض مدرسي العقيدة: (الفرق الإسلامية نبعت من الإسلام) فهذا قول المرجئة: أولاً: ليست إسلامية، بل فرق المسلمين.

ثانياً: لم تنبع من الإسلام، فإن الإسلام طيب لا يكون منه إلا طيبا، و إنما نبعت من التشبه بالكفار كما هو ظاهر من تدبُّر قوله صلى الله عليه و سلم: (لتتبعنَّ سنن من كان قبلكم) و (افترقت اليهود والنصارى على ثنتين و سبعين فرقة، و تفترق

أمتي على ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة) أي الفرق كلها نبعت من الإسلام؟!
الرفض والمرجئة إخوان اليهود كما قال كثير من السلف الصالح. القدرية و الجهمية و المعتزلة إخوان الفلاسفة و المجوس كما هو مشهور. الخارجية إخوان العبَّد على جهل كالنصارى. الصوفية إخوان الفلاسفة و الهندكة.
يقول هذا المدرس: (ولكن العلمانية من خارج الإسلام)! يعني الكلمة المشهورة التي لم يستطع الجهر بها لأنها مفضوحة، كلمة البنا: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيم اختلفنا فيه) و قد أجمع أهل السنة على أن خطر البدع أشد من خطر اليهود و النصارى، و قال فضيل بن عياض رحمه الله تعالى: (لأن أقعد فآكل مع يهودي أو نصراني خير من أن أقعد مع صاحب بدعة) و نحو ذلك قاله أحمد و غيره من ائمة اهل السنة رحمهم الله تعالى.
وهذه الكلمة المشهرة ضلال بشقيها: فلا تعلون مع أهل البدع، ولا عذر لهم. هذا منهاج أهل السنة أجمعوا على هجر المبتدع فلا تعاون معه ولا عذر له.
قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ما كنت بشيئ بعد الإسلام أشد فرحا من أن قلبي لم يشُبه شيئ من هذه الأهواء. و قال أبو العالية وهو تابعي فقيه رحمه الله تعالى: ما أدري أيُّ النعمتين عليَّ أعظم: أن أخرجني الله منالشرك إلى الإسلام أو عصمني في الإسلام أن يكون لي فيه هوى. قلت: لا شك الإسلام أعظم، ولكن الأهواء كما قال محمد بن سيرين رحمه الله تعالى: (أهل الأهواء أسرع الناس ردّة) وقال الشافعي و قبله يونس بن عبيد صاحب الحسن رحمهم الله تعالى: لأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيءٍ من الأهواء. رواها كلها الهروي رحمه الله تعالى في ذمِّ الكلام (**78/ 1،81/ 1, 104**/ق).
معاملة المسلمين أنواع: فمعاملة الصالح غير معاملة الفاجر بالحدود والعقوبات وغيرها، فكلما نقص من إيمانه نقص من حقوقه حتى يستباح دمه بزنا الإحصان وقتل المسلم. بل هناك للمسلم الفاجر معاملة اشد من معاملة الكافر:

ا- فالهجر تهجر أهل البدع، ولا تهجر اليهودي و النصراني الذمي! فلا تكلم المبتدع ولا تسلم عليه ولا ترد سلامه، و تكلم هؤلاء وترد سلامهم: (وعليكم).
ب- قال الشعبي رحمه الله تعالى: (من زوَّج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها). ويجوز الزواج من اليهودية و النصرانية العفيفة غير الشديدة في دينها.
و المدار على هدي السلف الصالح رحمهم الله تعالى، لا كلام أهل الإرجاء و الأهواء. و ترى تفصيلاً لبعض ذلك في تضاعيف هذا الرد.
أسود صغير (**168/ 180**)
هذه مجرد دعوى أن السلف ما كانوا يصلون على كل المبتدعة.

دعوى! بل و الله هذا الكلام هو الدعوى، فالبينة على من ادعى و اليمين على من أنكر:
1 – فأما البينة مني فتراها في مسألة الترحم بعد قليل، و يكفيك الآن ترك رسول الله صلى الله عليه و سلم واقتداء السلف الصالح به الذي قلت أنت في كتابك عن الجنائز: (ينبغي لأهل العلم و الدين أن يدعوا الصلاة على الفاجر ...) تُرى: كان السلف الصالح يتركون ما ينبغي!؟ نعوذ بالله من الطعن في السلف الصالح رحمهم الله تعالى. و هذا أحمد رحمه الله تعالى يقول: بيننا وبين أهل البدع: الجنائز. و هذا سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى يذمُّ من يتبع جنازة مبتدع. و هذا سفيان الثوري وشريك و غيرهما رحمهم الله تعالى يتركون جنائز من ذكر ببدعة. و هؤلاء أهل المدينة في عصر محمد بن المنكدر التابعي رحمهم الله تعالى يدعون الصلاة على فاجر. و هؤلاء أئمة أهل السنة رجمهم الله تعالى يصرِّحون بترك الصلاة على المبتدع.
و أنت قد ادعيت أن السلف كانوا يصلون على المبتدعة، فأين البينة؟! لعلك تقول: (يصلى على كل برٍّ و فاجر) كما سبق! فنقول مرة أخرى: هذا فرض كفاية على أصحاب الجنازة، أم فرض العين على أهل العلم والدين فهو هجر اهل البدع أحياءً و أمواتاً، والتحذير منهم.
أسود صغير (**168/ 180**)
دعوى في أذهان بعض الطيبين بحماس و عاطفة غير مقرونة بالعلم الصحيح القائم على: قال الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.
هو مدح في قالب ذم، و أنت معنا كما قلت في كتابك عن الجنازة: (و ينبغي لأهل العلم و الدين

أن يدعوا الصلاة على بعض الناس اقتداءً بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم)! فهذا قولنا كقولك!
و الطيب هو غير الخبيث، و الحماس كلمة لا أحبها لكنها بمعنى الغيرة على محارم الله، و العاطفة كلمة لا أحبها لكنها بمعنى المحبة للحق وهذا كله مطلوب في المؤمن: (المؤمن يغار) (من أحب لله وأبغض لله و أعطى لله و منع لله فقد استكمل الإيمان) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
و أما الإقتران بالعلم الصحيح، فما قلناه هو هدي السلف الصالح و ئمة أهل السنة رحمهم الله تعالى مثل سفيان الثوري و زائدة بن قدامة وشريك و غيرهم في هجر أهل البدع. فهل هؤلاء ليس عندهم العلم الصحيح!؟ قلت في شريط اللحية: (ارم فهمك لفهم ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما.
نقول لك، فقد تبرّأ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من القدرية، فنحن نتبرّأ منهم ومن كل مبتدع من أمثالهم، ومن البراءة منه عدم توليه ولا مدحه والثناء الحسن عليه.
أسود صغير (**180 – 190**)

(مسلم مهما كان شأنه: يصلي ويكفن ويورث. ما عندنا وسط.)

هذا خلْط وخبْط سبق بيانه.

(ما عندنا وسط) سبق.

(الصلاة وراءه حياًوميتاً) سبق.

(التكفين والدفن) مثله، وقد ذهب أبوزرعة رحمه الله تعالى ليكفن رجلاً، فلما كشف وجهه قال: رأيته يماشي صاحب بدعة، وتركه لأهله.

(التوريث) مثله، وقد تورع جماعة من السلف رحمهم الله تعالى كيوسف بن أسباط وغيره عن ميراث القدري وميراث العمّال ومن اختلط ماله.

وعل ذلك فعله السلف الصالح رحمهم الله تعالى ورأينا لرأيهم تَبَعٌ.

أسود صغير (190 – 220)

(إن لم يصل مصلّ ما على مسلم ما فذلك لا يعني أن الصلاة عليه لا تجوز، فترْك عالم الصلاة على مبتدع ليس معناه أنها لا تجوز.)

قد قلت في كتابك: (لا ينبغي لأهل العلم والفضل) و (يصلي عليه أصحابه). ونحن نقول ذلك بعينه: فرْض أهل العلم والدين الهجر، وفرض أهل الميت وعشيرته الصلاة. فذلك هو: (نفعل فعْله صلى الله عليه وسلّم فنترك كما ترك).

و (نأمر أهله وعشيرته بما أمر به صلى الله عليه وسلم: صلوا على صاحبكم).

في هذه الفقرة قد ذكر الألباني رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، فلم يصل عليه صلى الله عليه وسلم. وهذا لا شكّ سهوٌ منه، وقد يقال: ليس بواجب كلما ذُكر صلى الله عليه وسلم كل مرة!

وليس هذا بقول أهل الحديث.

ويشبه ذلك ما يكثر وقوعه على لسانه: (عليه السلام) وفي كتب المصطلح التي قرأها كراهة إفراد السلام عن الصلاة والصلاة عن السلام، لقول الله تعالى: (صلّوا عليه وسلّموا تسليما): صلى الله عليه وسلم.

فينبغي لأصحابه أن ينبّهوه على هذا كلّما وقع منه لتزول هذه العادة من لسانه، فإنها عادة أقل ما فيها أنّها ليست عادة أهل العلم، قأنها تحرم المرءمن الثواب ومن خصيصة أها الحديث وهي كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في كتاب (شرف أصحاب الحديث) وغيره من الكتب في الباب.

ومن النوادر في ذلك:

ما رواه ابن عبد البر في الجامع أن رجلاً قال:

حضرت مجلساً لا يفترون فيه عن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلّم والصلاة عليه يعني مجلس سفيان الثوري رحمه الله تعالى.

وحضرت مجلساً لا يذكرون فيه الله تعالى، ولا يصلّون فيه على النّبيّ صلى الله عليه وسلّم يعني مجلس أهل الرأي إنّما هو أريت أريت! وهو في السنّة لعبد الله بن أحمد رحمه الله تعالى (350) بسند صحيح عن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى قال: ما كان على ظهر الأرض مجلس أحب اليّ من مجلس سفيان الثوري: كنت إذا شئت أن تراه مصلّياً رأيته، وإذا شئت أن تراه في ذكر الله عزّوجل رأيته، وكنت إذا شئت أن تراه في الغامض من الفقه رأيته.

وأما مجلس لا أعلم أني شهدته صُلّي فيه على النّبيّ صلى الله عليه وسلم قط فمجلس ثم سكت ولم يذكر فقال يعني مجلس أبي حنيفة.

واعتبر ذلك تراه:

فشعبة رحمه الله تعالى يقول: كل شيئ ليس فيه حذثنا ولا سمعت فهو خلٌّ وبقْل. وإسحاق بن راهوية رحمهة الله تعالى يفتي في ستّين ألف مسألة بحدّثنا وسمعت.

وكتب أهل الرأي عدّد ما فيها من الآيات والأحاديث عنه صلى الله عليه وسلّم وأقوال السلف الصالح رحمهم الله تعالى، وما فيها من: أريت وإن قلت قلنا!

قوله: (تَرْكُ عالم) بل ترك أعلم العلماء رسول الله صلى الله عليه وسلّم ثم اقتدى به ليس فقط عالم واحد بل علماء أهل السنّة في كل جيل. وللألباني نفسه كلام جيّدٌ في متابعة السلف الصالح رحمهم الله تعالى فعلاً وتركاً!

أسود صغير (220 – 222)

(إن دلّ على أنّه لا يُصَلّى عليه، فهل معنى ذلك أنّه لا يدعى له بالرحمة والمغفرة ما دمنا نعتقد أنّه مسلم؟!)

إن أقررت أنّه يدلّ على أنه لا يُصَلّى عليه اهل العلم والدين، فنقل لك في الترحم كما قال بعض الأئمّة: هلا وكلتها كما وكَلت الأخرى؟!

فمن لم يصل عليه لم يكفّره، وكذلك من ترك الترحّم لم يكفّره.

نعم يدل على عدم الترحم، لأنّ صلاة الجنازة إنّما هي دعاءٌ للميّت بالرّحمة في وقت هو أحوج ما يكون إليها، فمن تركها في ذلك الوقت فهو لها في كل وقتٍ أترك. قال عمر رضي الله عنه: من ضيّع الصّلاة فخو لسواها أضْيع. فالمعنى هنا من تركها في وقت الحاجة الشّديدة، فهو لها أترك.

إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهو (بالمؤمنين رؤوف رحيم) وأرحم الخلق بالخلق، وصلاته ودعاؤه وحده أفضل من صلاة جميع الخلق ودعائهم كما قال الله تعالى (وصلّ غنّ صلاتك سكن لهم)، وكما قال هو صلى الله عليه وسلّم:

(إنّ الله منوّر قبورهم بصلاتي عليهم).
إذا كان كذلك حتى تمنّى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه لمّا سمع دعاءه صلى الله عليه وسلّم في صلاة الجنازة تمنّى أن يكون ذلك الميّت.

إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم قد ترك، فكيف بنا وقد اقتدى به ائمّة أهل السنّة رحمهم الله تعالى؟!
أسود صغير (222 – 230)
(إمتناع بعض السّلف عن الصلاة على بعض المسلمين فذلك لا ينفي مشروعية الصلاة على كل مسلم)
ما قلنا بالنّفي، ولكن قلنا بوجوب ذلك على أصحابه وعشيرته، فإنّ ذلك واجب على الكفاية.
بل دفن الكافر واجب، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم لعليّ رضي الله عنه في أبيه لمّا مات فقال عليّ رضي الله عنه: إنّ عمّك الشيخ الضّالّ قد مات. قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: اذهب فواره.
ليس (بعض السلف) بل أكثرهم، وليس (بعض المسلمين) بل (أهل البدع والفسق)
المشروعية على أصحابه: الصلاة، والمشروعية على أهل العلم والدين عدم الصلاة.
أسود صغير (230 – 240)
(من باب الزّجر والتأديب لأمثاله، وليس له ذنب إلاّ الديْن ... فهذا وذلك لا يدلّ على أنّه لا تجوز الصلاة عليه.)
هذا تكرار لما سبق، وواجب الأمر بالمعروف وانّهي عن المنكر الذي فيه الزّجر والتّأديب لأمثاله كما قلت هو واجب أهل العلم والدّين، وهو التّرك. وواجب أصحابه وعشيرته! الصلاة عليه على الكفاية.
ليس التّرك من (باب الزّجر والتّأديب لأمثاله) فقط، بل هو كذلك من باب (العقاب والحرمان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلّم أو من دعاء الصّالحين في وقت هو أحوج ما يكون إلى ذلك فيه). وفي كتابك عن الجنائز حديثه صلى الله عليه وسلّم: (من صلّى عليه أربعون لا سشركون بالله شيئاً إلاّ شفعوا فيه) فهذا محروم من ذلك، فإنّ جنازة أهل البدع تكون خفيفة حتّى قيل: لم يشهد جنازة حارث المحاسبي إلاّ أربع وكما قال أحمد رحمه الله تعالى: بيننا وبين أهل البدع: الجنائز. وأيضاً فإنّ هذه الصفة (لايشركون بالله شيئاً) لا تكون على خير حال لها في النّاس إلاّ في أهل العلم والدّين التّاركين للصلاة عليه.

سبق بيان أمر الديْن.
أسود صغير (385)
(وثمة حجج أخرى للألباني في مسألة التّرحّم ذكرها في هذا الشّريط في مواضع أخرى: أهل الحديث يعتمدون على رواية المبتدع بشرط الحفظ والثّقة، فلم يحشروهم في زمرة الكافرين، ومن لا يُترحّم عليه.)

الرّدّ عليه من الشريط نفسه (400/ 2): (يحكمون بضلالهم ولا يكفّرونهم) وهذا هو المطلوب، فالضالّ لا يُترحّم عليه، ويُهجر حيّاً وميّتاً.

يأتي التفصيل في مسألة الأخذ عن أهل البدع , ولكن المراد ها هنا بيان خطأ مقولة الألباني من وجوه: أ_ (أهل الحديث يعتمدون ...). (هذا صريح في إجماعهم واتفاقهم على ذلك).

وهذا خطأ عظيم لا يقع فيه من يستحضر المسألة أبداً، بل إختلفوا في ذلك إختلافاً شديداً: فمحمد ابن سيرين (رحمه الله تعالى) يقول: (لما وقعت التنة قلنا لهم: سَمُّوا رجالكم، فمن كان من أهل السنة أخذنا حديثه وإلا تركناه). فهذا من التابعين. وزائدة بن قدامة (رحمه الله تعالى) كان لا يروي عن مبتدع ولا يروي لمبتدع، بل يطردهم، وي"رد من يحدث عن مبتدع في حضرته. وقصصه بذلك كثيرة تجدها في الجامع للخطيب وترجمته وترجمة الحسن بن صالح وغيرها. ومالك (رحمه الله تعالى) قال: (لا يؤخذ العلم عن مبتدع يدعوا إلى بدعته). وأحمد (رحمه الله تعالى) ترك الرواية عن المعلَّى ابن منصور مع ما كان عنده من حديث. فهذه أمثلة من طبقات الأئمّة. نعم كان فيهم من يروي عن المبتدع قبل أن تتبين بدعته، أو بعدها مع الحذر والتحذير منه، وبشروط في الضرورة كثبرة، وهكذا مع التفصيل.

ب_ (... يعتمدون ...). بل قد اختلفوا في الإحتجاج بحديثه في في مذاهب كثيرة يأتيك بيانها من كتب مصطلح الحديث الذي يعمل فيه الألباني أكثر من خمسين سنة. فمنهم من قال: لا يحتج بحديثه في بدعته، ومنهم .. ومنهم. فليس فقط شرط الحفظ والثقة. نعم أكثرهم يشترط ذلك فقط، لكن ليس إجماعاً ولا إطلاقاً. وأيضاً بشرط في البدعة، فبعض البدع وهي المكفِّرة كالجهمية يسقطون حديثه كبشر المريسي وغيره فيقولون جميعاً: (ليس بأهل أن يروى عنهم)، وكذلك بعض المفسقات كالحجاج وشاكلته لا يرون الرواية عنه لفسقه لا لغير ذلك.

3_ زَعْم أنهم لم يحشروهم فيمن لا يترحم عليهم. مجرد زعْم ودعوى، وهاتِ مثالاً واحداً لرجل من أهل السنة يترحم على رجلٍ هو عنده مبتدع آت بعشرات الأمثلة التي تبطل مثالك! وقد قلت في الشريط نفسه: (484) (لا يؤخذ عن فرد من أفرادها خلاف منهاج السلف!) فهؤلاء حينما يروون عن مبتدع:

1_ بعضهم يبهم اسمه استحياءً أو يسقطه.

2_ وبعضهم يصرح باسمه ومذهبه: حدثنا فلان و كان قدرياً.

حدثنا فلان قبل أن يمتحن.

حدثنا فلان الثقة في حديثه المتهم في دينه.

وليس مجال بسط، فإنّ الّلبيب يفهم بالإشارة، وطالب الحق يَقْنع بما دون ذلك مما يذكّره.

أسود كبير (192/ 2)

(قال علي الحلبي: هو يقول: إنّ التّرحّم على المبتدع فيه نوع ثناء وتزكية.

قال شيخه: لا أعتقد أنّ هذا مقصدهم.)

(لا أعتقد) مالك هداك الله (أشققت عن صدره) بلى والله هو كذلك وأنا القائل لعلي وهذا مقصدي، وهذا طعن في نيّة من لا تعرفه، بل في نيّة السّلف الصالح رحمهم الله تعالى لأنّهم عدُّوا ذكر المبتدع والثّناء الحسن عليه من صفات المبتدعة.

وتأتيك قصّة ابن عقيل، وهي صريحة في أنّ التّرحم ثناء وتوقير!

وهذا يفهمه كلّ عاقل أن ترحّمك على فلان من المودّة له والثناء عليه خاصّة إذا كان مجرّداً من شيئ آخر هو بيان ضلالته!

قلت ها هنا (490/ 2) الثناء على المبتدع بقصد تزيين منهجهم لا يجوز. فماذا تقول في الثناء على المبتدع دون بيان منهجه!؟ فالقصد في بطن قاصده، ولنا ظاهر كلامه و قرئن حله وسياقة القول.

فإذا قلت: (قال الإمام الحافظ ....)

وزاد على ذلك أن كان ما نقلته عنه حقّ وصواب!

فمن الذي لا يغترّ بذلك، ومن الآثم الذي يتحمّل وِزْر من غرّر به!؟

لا شكّ أنّك تعرف تدليس التسوية أنت و صاحبك علي، فهذا تدليس التسوية:

يقول عليّ: (ننقل عن قطب نقولاً لسفية تؤيّد المنهج، فأنكر بعض الإخوة عليّ)

يستجير بشيخه أن ينصره في هذه البدعة، فنصره ولم يبخل عليه!

هذا تدليس التّسوية بعينه:

يحذف ما يقال عن الرجل مكن بدعة ولا تذكر إلاّ الألقاب الطنّانة (الإمام الحافظ الجهبذ العلاّمة الورع) فهل أردفتها مرة بالجهمي الأشعري المرجئ!؟

إذن لو فعلت وجمعت بينهما لظن الناس أحد أمرين لا ثالث لهما إلاّ الجنون:

1 – أنك جهمي أو أشعري أو مرجئ لأنّك وصفت صاحب هذه البعة بالإمام الحافظ، وأثنيت عليه!؟

2 – أنّك تهوّن من بدعة بما عظّمتَ من صفته في العلم وغيره، وهذا ابن الذّهبي يقول: (إمام ... ... يشرب المسكر)، (إمام ..... لايصلّي)

تحذف كلامه السيئ، ولا تذكر إلاّ كلامه الذي يوافق المنهج بزعمك ووالله لا توافق كأنّك لم تجده عند أهل السنّة حتى تستورده من غيرهم، عقموا منه، فاستولدته من غيرهم! (سبحانك هذا بهتان عظيم. يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً إن

كنتم مؤمنين.)

فمن يقرأ لك هذه النقول السلفية، فتعجبه، وأنت لم تنبّه على ضلاله، فيذهب لما أُعْجب بما كُتب منك و غيرك إلى بقيّة كتب الرجل الأخرى، فيقع في ضلاله: فهل يتحمل وِزر إضلاله!؟

هذا غير ما لا يجوز من توقير المبتدع و ترك واجب النّصح للمسلمين حتى جعله صلى الله عليه وسلّم (الدين النّصيحة)! فأين دينك حينئذٍ؟!

يقول المرجئة: (له أخطاء) هذا إرجاء، قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (كل بني آدم خطّاء)

(يستحلّون الخمر يسمّونها بغير إسمها)

فسمّوا الأخطاء بأسمائها الشرعية: البدعة والضلالة والاعتزال والإرجاء والخرجية والجهمية.

إذا تشبهت القلوب تشلبه الكلام كما قال الله تعالى (تشابهت قلوبهم) وإذا اختلف القلوب اختلف الكلام.

فزن كلامك ونقولاتك القيّمة بزعمك مع كلام أئمّة الهدى: تجد لا هدى ولا نور في هذا الكلام

الذي تقول وتنقل.

قال أحمد رحمه الله تعالى: (صاحب الكلام وإن أصاب بكلامه السنّة لا يكون من أهل السنّة حتى يدع الجدل ويسلّم). أسود صغير (270/ 1)

(الذين نقول: لايترحم عليهم: هل أقيمت عليهم الحجّة حتّى يصيروا مبتدعة؟)

الذين لم يصلّ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلّم: هل أقيمت عليهم الحجّة بتحريم الغلول وقتل النّفس والشدّة في أمر الدين؟

الحجّة العلم، والذين تذكرهم يعلمون من دينك أكثر مما تعلمه أنت وأهل بلدك جميعاً!؟ فهم قد أقاموا بعلمهم الحجة على أنفسهم، وقامت عليهم الحجة بما قرءوا ما لم تقرءه!؟ الا يكفيك ابن تيمية يقيم عليهم الحجّة: قد قرءوا له!؟ ألا يكفيك كتاب اللالكايئ وغيره لتقوم الحجّة: قد قرءوه!؟ ألا يكفيك أن أحدهم عنده تفسير ابن كثير (رحمه الله تعالى) فينقل منه ما يروق له ويبتدع في الباقي، وعندهم كتب أهل السنة فينقل ما يوافق هو له ليرد به على أهل السنّة: ألا يكفي هذا كلّه حجّة!؟

ثم ها أنت ذا قد عاشرت الإخوان مدّة طويلة: فهل أقمت الحجّة على البنّا ومن معه!؟ وقد مدحت الغزالي وغيره واجتمعتما: فهل أقمت عليه الحجّة!؟ أم قلت: (الشيخ الفاضل) وروّجت كتابه بما ذيّلته به: كان لا يشتريه إلاّ أتباعه، فاشتراه طلاّب الحديث لذيلك!

فلمّا انكشفت بدعته لكل طويلب علم قلت: هو معتزلي!؟ (آلآن)

ومثل الغزالي كثير في مدائحك.

يأتي تفصيل مسألة الحجّة في أعذار التّبديع، وهي في واقع الأمر ليست من أعذار التبديع بل من ذرائع الإرجاء الآن حينما غالوا فيها حتّى يخيّل إليك من كلامهم أنّه لم تقم حجّة الله تعالى على مبتدع!

الهجر بترك التّرحّم وترك الثناء الحسن على الميّت المبتدع هو من الحجّة على الحيّ، فلماذا لم تقيمها أنت وأصحابك!؟ دعك الآن من الحجّة على الموتى، فقد مضوا إلى ربّهم وقد أقام الحجّة عليهم علمهم وأهل السنّة في زمانهم.

دعك من هذا، فهل أقمت الحجّة على الأحياء!؟

قلت لخويصّتك علي الحلبي: أنت تقول: الإمام الغماري!؟

قال أعوذ بالله، ما قلته!

قلت: بلى، فقد قلت: الإمام السيوطي، والسيوطي كالغماري، فما الفرق؟!

أنا أدلّك:

السيوطي مات ولم ير الألباني ولم يتكلّم فيه، والغماري عاش في حياة الألباني وتكلّم فيه فتكلّمتم فيه!!

فهل هذا العدْل الذي ائتمنكم الله تعالى عليه إذْ دخلتم في (الجرح والتعديل) و (نصرة السنّة)؟!

لم يكفكم ترك وصف الرجل بالبدعة، حتّى وصفتموه بالإمامة المطلقة في الدين (الإمام) لا (إمام الفرائض أو إمام القراءات)!؟

فحسبنا الله ونعم الوكيل.

ونفوّض أمرنا إلى الله تعالى، فلنا عنده جميعاً موعد: نتحاكم إليه فيه، وهو مهما طال قريب. والله المستعان.

مسألة الترحم

هي من مسائل هجر أهل البدع والمعاصي، والهجْر أجمع عليه أهل السنّة، والتّرحّم كذلك تركه على المبتدع والعاصي بعد موته إجماع عملي: إجماع ترْك، والنّظر في كتب أهل السنة كافٍ في إثبات ذلك، فكيف مع الأدلّة والتّصريح؟!

والهجر أيضاً من أصول السنّة كما بيّنه أحمد وغيره من أئمّة أهل السنّة رحمهم الله تعالى: (أصول السنّة .... ترك الجلوس مع أصحاب الأهواء).

والهجر أيضاً من علامات أهل السنّة التي يتميّزون بها عن المرجئة، و عن الفرق كلّها، فإنّ الأصل: (من كثّر سواد قومٍ فهو منهم)، وهو يتميّز عن الخوارج بأنّه هجر دون تكفير ولكن هجر وتبيين وتحذير.

والهجر أيضاً من مسائل الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فمن لم يأتمر بالمعروف ومن لم ينته

عن المنكر كان لا بدّ أن يقع عليه الهجر تأديباً له، وإظهاراً للشرع، وحفظاً للنّفس من فساده فهو من باب العقوبات التي تستمرّ باستمرار المعصية، فإن مات قبل أن يجهر بالتوبة استمرّ هجره ميّتاً أيضاً.

تنبيه:

هذا وقد بسطتُ للهجر ها هنا موضعاً فيه بعض تفصيل، وأفردته في كتاب كبير سمّيته: (إزالة النّكرة عن الهجرة) إذ كَثُر المرجئة والجهّال الذين يزعمون السنّة وهم مطايا للمبتدعة فينكرون هجر المبتدع من باب الرفق، فما أشبههم بالملاحدة الذين ينكرون الحدود من الباب ذاته!

والذي شرع الهجر هو أرحم الراحمين ورسوله الكريم صلى الله عليه وسلّم، فانظر كيف يصنعون؟!

لا يظنّ بعض الجهّال أن هذه المسألة وحدها، بل أخواتها كثير من مسائل الهجر، ومن أصولها: عدم الثناء الحسن على أي مبتدع أوفاسق، بل الجهر بالثناء السّيئ تأديباً له، وتحذيراً منه.

قد تعجّلتُ لك هذه المسألة من كتابي الكبير: التحفّظ من التّلفّظ، فآمل من الله تعالى أن ينفع بها وبأصلها، وهي ذات صلة وثيقة بكتابيْ: (إزالة النّكرة) و (تخريج حديث: من لا يرحم لا يُرحم).

الباب الأول إزالة الشّبهات

1 – قد يقال: لم جعلت إزالة الشّبهات قبل سرد الأدلّة!؟ فأقول: إن منهاج أهل السنّة هو عدم الالتفات للشبهات الخفية، تركاً للقلب على سلامته، حتى إن الأئمّة كابن سيرين وغيره رحمهم الله كان أحدهم يضع أصبعيه في أذنيه كي لا يستمع إلى هذه الشبهات، فهذا هو هجر سماع الشّبهات.

أمّا الشّبهات المتداولة بين النّاس: فكانوا يدفعونها بالحقّ الدامغ والنّقض البالغ كما صنع هؤلاء الأئمّة في كتب السنّة والرّد على المبتدعة: ردّاً بالسنّة لا بالكلام والمنطق، وردَّ بيان لا ردّ جدال ومراء.

فالمسألة إذا كانت مستقرّة في النّفوس لم يَجُزْ إدْخال الشبهات عليها.

أما مسألة التّرحّم بل أصلها الهجْر فإنّها غريبة غربة أهل السنّة، بل والله أشدّ من ذلك!!

إذ أكثر من ينتمي إلى السنّة منذ أزمان قد نسيها بل لايجدها في كتاب إلا كتب الأئمّة!! فالحمد لله على الإسلام والسنّة.

فلمّا كانت هكذا، فإذا سمعها النّس بادروا إلى الشّبهات لردّها قبل سماع الأدلّة بها! ولا عجب، فإن كل إناء بما فيه ينضح، وكل حوضٍ بما فيه يطفح!

فما سألني سائل على كثرة من سأل عن الأدلّة بتفصيلها، وإنّما قصارى السؤال عن دليل! فما إن يسمعه حتى يورد عليه الشّبهات! والحمد لله على الثّبات، فإنّ الحقّ أبلج، والباطل لجلج، والحقّ نجاة، والباطل لُجّات.

إنّ كل شبهة في الدّنيا يكفيك في ردّها على الإجمال قول واحد، وهو:

قد كان السلف الصالح فمن بعدهم من أئمّة أهل السنّة رحمهم الله تعالى أعلم بهذه الآيات والأحاديث والآثار التي توردونها، ومع ذلك لم يجعلوها تضاد الحقّ أو تصادمه:

فأجمعوا على هجْر المبتدع والفلسق حتّى يتوب: حيّاً وميّتاً.

2 – قد كان قصارى أهل العناد ممن سمع هذه المسألة أن يورد من الشّبهات ما لا يتعدّى عدده أصابع اليد الواحدة!

فصنعت لهم صنيع الشافعي رحمه الله تعالى!

ففي مناقبه الكبرى أنّه ناظر محمّد بن الحسن صاحب الرأي، فقطعه! ثمّ قال له: تقلّد قولي، وأتقلّد قولك! فناظره، فقطعه أيضاً!!

فهذا ليس معناه في آخره الجدال بالباطل، وإنّما معناه أنّه أورد عليه شبهات أهل الرأي التي لم تكن في حسبانه فلم يستطيع وهو صاحب الرّأي ردّها!

فتأمّل هذا جيّداً تفهمه!

وفد قال كثير من أهل السنّة: إن أهل البدع يأخذون ما لهم ويَدَعُوْن ما عليهم، حتّى إنّه ليستدل بالدليل له وهو عليه، ويستدلّ ببعضه ويترك أوله أو آخره لأنّه عليه، فما أشبههم بذلك الشاعر الماجن: أبي نواس إذ سُئل: لما ذا لا تصلّي؟

فقال: قد قال الله تعالى: (فويل للمصلّين)!

فأين: (الذين هم عن صلاتهم ساهون)، فإذا كان الساهي عن صلاته ويْل له فكيف بتاركها!؟

وما أشههم بعوام زماننا يتورّعون عن الحلف بالله تعالى ويحلفون بغيره لماذا؟!

تعظيماً لله بزعْمهم! ولأن الله تعالى يقول: (ولا تجعلوا الله عُرْضة لأيمانكم، فأين: (أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين النّاس).

فالمراد هاهنا أنني اجتهدت جَهْدي لأورد ما قد يساء فهمه فيجعله بعضهم شبهة تحول بينه وبين الحقّ.

ولست بزاعم أني استقصيتُ، ولكن هذا جهد المقلُّ، والنّية الصالحة هي التي تُقلُّ، ولا بدّ لها من العمل الصالح لا يقلُّ، والله المستعان.

الفصل الأول شبهة الجواز والاستحباب

قال ابن تيمية (24/ 286): (يجوز ..... وكل من أظهر الكبئر فإنّه تسوغ عقوبته بالهجْر وغيره).

وابن القيم في الجلاء (ص 195): (لا خلاف في جواز التّرحّم على المؤمنين)

وفي شرح مقدمة مسلم (1/ 39):

(يستحب ... يترضى ويترحّم على سائر العلماء والأخيار، ويكتب هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه فإنما هذا ليس رواية بل دعاء).

قلت: هو رواية الدعاء، وهذا الاستحباب خلتْ منه كتب العلم على سبيل اللزوم، وهو واضحفي العلماء والأخيار، ولا يسمّى المرء عالماً ولا خيّراً حتى يكون من أهل السّنّة كما بيّنْتُ طرفاً من هـ في أعذار التّبديع.

الجواز معناه جوازالفعل و جوازالتّرك. فغاية ما يقال حينئذٍ: لا خلاف في جواز التّرك أيضاً. وهذه كتب أهل العلم وسيرهم من السلف الصالح فمن بعدهم من أهل السّنّة رحمهم الله تعالى إلى يومنا هذا الترك فيها أكثر من الفعل.

الترك سكوت. قال صاحب السير (7/ 369 – 371): (ترك التّرحم سكوت، والسّاكت لا ينسب له قول). نعم في هذا تفصيل، ولكن في هذا مقنع أيضاً.

الجواز معناه جواز أصل المسألة لا لزومها. إذ الامر بالشيئ وهو أقوى من الجواز لا يستلزم تكرار الفعل دائماً.

وقد قال الله تعالى: (ولله على النّاس حجُّ البيت) فهذا أمر واجب، ولو فعله مرّة واحدة أجزأ، ولم يلزمه التكرار.

وقد قال الله عزوجل: (يا أيّها الرسل كلوا من الطّيّبات واعملوا صالحاً) فالأمر الأوّل إباحة ليس معناه الأكل لحظة ولكن إذا جاع مرة أو مرتين في اليوم، والأمر الثاني وجوب تكرار ومداومة.

ولا خلاف بين أهل العلم وتشهد كتبهم وسيرهم أنه يجوز ترك التّرحم في أكثر الأحيان.

فراجع مثلاً كتب الحديث وأسانيد الحديث وغيرها من الكتب: هل تجد كل راوٍ يترحّم على شيخه وهكذا إلى المنتهى!؟ اللهم لا.

إنّما لزموا الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلّم فقط للأمر الوارد في ذلك، وللفضل العظيم فيه الذي ذكره صلى الله عليه وسلّم: (منصلى عليّ مرّة صلى الله عليه عشراً).

ولمعنى نفيس وهو أنّه صلى الله عليه وسلّم أصل الرواية، فالتّرحم على الأصل أولى.

وآخر وهو أن حقه صلى الله عليه وسلّم أخشى النّاس لله وأتقاهم له فوجب من حقه مالم يجب لغيره، ولذلك فالصّحابة رضي الله تعالى عنهم أوجب الناس بعده، وهكذا على قدر الاتباع جيلاً فجيل.

5 – الجواز معناه جواز أصل المسألة لا جميع حالتها.

فلا شكّ أن كل مسألة عامة يعترضها أحوال يتحوّل فيها الحكم الأصلي إلى نقيضه أو أشدّ منه أو أخف، فيتحول الجواز إلى الكراهة والتحريم أو الاستحباب والوجوب.

فمثلاً الغيبة في الأصل محرّمة، لكنّها تعتريهاأحوال تحوّلها عن التّحريم إلى الوجوب حينما تكون نصيحة في الدين، أو للاستحباب حينما تكون نصيحة في الدنيا، وهكذا مما يطول بيانه، ولا يخفى على طالب علم مظانّه. والتّرحم من ذلك

الباب كغيره من المسائل.

6 – الجواز متعلّق بالمؤمن، فمعناه أنّه يدور على الإيمان كبقيّة حقوق المؤمن: تزيد بزيادة إيمانه وتقل بقلّة إيمانه، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان، وقد أومأ إليه ابن تيمية رحمه الله تعالى في تفسير سورة النّور، وله تفصيل يتراه إن شاء الله تعالى.

ولايخالف في هذا إلا المرجئة والخوارج الذين لايرون للإيمان: زيادة ولا نقصاً.

ولذلك تجد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلّم أوجب من التّرضّي عن الصحابة رضي الله تعالى

عنهم والترحم على السلف الصالح رحمهم اللع تعالى أقوى ممن بعدهم وهكذا.

الفصل الثاني شبهة الأمر

لفهم قول الله تعالى: (واستغفرلذنبك وللمؤمنين والمؤمنات). حتى قال القرطبي الأشعري (16/ 242): (قيل هذه الآية توجب الاستغفار لجميع المسلمين).

1 – هذا أمر عام يقبل التخصيص كما سبق حسب:

الأحوال التي تعتريه.

هدْي المأمور به صلى الله عليه وسلّم.

لا يعني اللزوم والتكرار والدّوام.

ورسول الله صلى الله عليه وسلّم ـوهو أطوع الخلق للخالق: فعل وتَرَك. ذُكر عن سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى قال لرجل: (دعا لك محمد صلى الله عليه وسلّم) ثم ذكر الآية، وقال: (كان صلى الله عليه وسلّم أطوع لله وأرأف بهم وأرحم أن يأمره الله بشيئ، ثم لا يفعله). رواه أبو نعيم (7/ 279).

فنحن نقتدي به صلى الله عليه وسلّم في الفعل والترك.

وكذلك السلف الصالح فمن بعدهم من أهل السنّة رحمهم الله تعالى لم يلزموا هذا الاستغفار لكل فردٍ كلّما ذُكر اسم هذا الفرْد وهذه سيرهم وكتب العلم، بل تركوه دائماً لبعض الناس كما سترى.

2 – تعلق الأمر به صلى الله عليه وسلّم، فليس هو كغيره من النّاس في إستغفاره أولاً، ولذلك قال الله تعالى له: (وصلّ عليهم إن صلاتك سَكَنٌ لهم).

وثانياً لأن السياق يدل عليه: (والله يعلم متقلّبكم ومثواكم)، فخصّه بالأمر، وعمّ النّاس بعده.

وهو صلى الله عليه وسلّم لم يستغفر لكل الناس كما سترى.

فمن خصّص به صلى الله عليه وسلّم فهذا، ومن عمّم فهو مخصّص كما سترى.

تعلّق الأمر على صفة الإيمان يعني أنّه يزيد صفة الأمر بزيادة صفة الإيمان، ويقلُّ بقلّتها كما سبق في الجواز.

تعلّق الأمر على الموصوفين بالإيمان، وهم يقيناً الصحابة رضي الله نعالى عنهم.

وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلّم الاستغفار لبعضهم حين ترك صلاة الجنازة عليه، فكيف بمن هو بعدهم!؟

وقد دعا صلى الله عليه وسلّم على كل من بدّل وابتدع: (سحقاً سحقاً لمن بدّل بعدي)، فاستبدل الاستغفار لهم والتّرحم عليهم بنقيضه وهو السحق والهلاك.

فظهر من هذا أنّه لا يجوز التّرحّم إلاّ:

لمن تشبّه بهؤلاء الموصوفين به يقيناً، أي من تشبّه بالصّحابة رضي الله عنهم وهم أهل السنّة وحدهم الفرْقة النّاجية التي وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (ما أنا عليه وأصحابي)، فخرج من ذلك أهل البدع.

ب- لمن لم يبدّل ويبتدع، فإن المبتدع قد دعا عليه صلى الله عليه وسلّم بنقيض الرحمة.

5 - تعلّق الأمر على صيغة الجمع (وللمؤمنين والمؤمنات). وهذه الصيغة أصلها الجمع المطلق، وقد تحتمل النص على كل فَرْدٍ بعينه من أفراد الجمع، أي استغفر لكل فَرْدس منهم بعينه.

والاحتمال لا يكون مضطرداً كما سبق الكلام قبل قليل.

والأصل هو الجمع المطلق: الاستغفار لكل فَرْدٍ فَرْدٍ بعينه من الصحابة رجالهم ونساءهم رضي الله عنهم ففُهم أنه الجمع.

وهو المفهوم من كلام سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى يقوله لرجل من أهل عصره، فالدّعاء بالجمع والصفة.

الفصل الثالث شبهة الحق والوجوب

لفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (ست يَجب للمسلم على المسلم) فذكر منها: اتباع الجنائز.

ومنه قول أهل السنّة في عقائدهم: (يُصلّى على كل مسلم).

أي وفي الصلاة عليه الترحم عليه والدعاء له، وهذا بصفة الإسلام لا الإيمان.

1 - في رواية: (تجب) و أخرى (حق) ونحوها (للمسلم) وثالثه الأمر.

فإمّا يقال بترجيح أحدها رواية، أو الوجوب على الفاعل والحق للمفعول معه، والأمر عاد للفاعل لاشكّ.

والوجوب نوعان: وجوب عَين، ووجوب كفاية.
واهل العلم على أن وجوب الصلاة على كل مسلم هو وجوب كفاية، ولا يقول عاقلٌ بأنه وجوب عيْن على كل مسلم أن يتبع جنازة كل مسلم أو يصلي عليها!
فلا يجوز الإنكار على من ترك الوجوب الكفائي إذا قام به غيره خاصّة لما سيأتي في التنبيه التالي.2 – في مسألة الجنازة دليل صريح على وجوب فرض آخرعَيْني على أهل الدين وهو ترك جنازة المبتدع والفاسق كما سترى في سياق الأدلّة.
فإذا كان من ترك واجب كفاية قام به غيره وكُفِيَهُ إلى واجب عيْن، فإن هذا يُمدح على فعله ولا يُذم على تركه.
3 – ثم تعلقه بصفة الإسلام لا يعني عدم دخوله في أحكام الزيادة والنقصان. نعم، أصل ذلك في الإيمان، لكنه كذلك في الإسلام: يزيد فيصير إيماناً، و ينقص فيصير كفراً، وتتوقف أحكامه بالمعاصي والبدع فيدخل في المشيئة: (إن الله لا يغفر لا أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء).
وفي تفسير سورة النور لابن تيمية (رحمه الله تعالى) نحو هذا المعنى، وفي المنهاج (7/ 106 و 107): (وجوب المورة على مقدار الفَضْل، فكل من كان أفضل كانت مورته أكمل ... وما كان أحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو أحق أن يكون أحب إلى المؤنين الذين يحبون ما أحب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.
ثم اسم الإسلام والإيمان مترادفان بينهما عموم وخصوص فإذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كلُّ المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعِرْضه) وقد

عَلِمْنَا يقيناً من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع أهل العلم مع بقاء صفة الإسلام أن هذه الحرمة تنقلب إلى حلٍّ، بل واجب الإنتهاك:
فالدم المعصوم بالإسلام يهدر بالقتل والزنا والحرابة والصيالة ..
والمال المعصوم بالإسلام يهدر بالحرابة وغيرها ..
والعرض المعصوم بالإسلام يهدر بالفسق فلا غيبة لفاسق، وبليّ الدَّين كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ليُّ الواجد يُحِلُّ عِرْضه وعقوبته). وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (دعه، إن لصاحب الحق مقالاً). وذكر عن عُمر_رضي الله عنه_ وجماعة من السلف الصالح_رحمهم الله تعالى_: (لا حرمة لفاسق).

الفصل الرابع شبهة سب الميت:

لفهم حديث أم المؤنين عائشة بنت الصديق_رضي الله عنهما_: ذُكِر عندها رجل (سعيد بن قيس الأرحبي)، فنالتْ منه: ما فعل فلانٌ الخبيث، لعنه الله. فقيل لها إنه مات. فترحمت عليه، وقالت: يرحمه الله، فقيل لها، فذكرتْ عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا موتاكم. (رواية: لا تذكروا موتاكم إلا بخير). رواه الطبراني في الدعاء (2066 – 2068)، وأصله في البخاري مختصراً.

1_ ترك الترحّم ليس سباً، فالسبُّ قول، والترك سكوت! والسكوت عن شيءٍ ليس يعني دائماً نقضيه.

2_ لو كان سَباً فسبُّ المسلم الحي والميت كلاهما محرم لقوله صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر) هذا في الحي، وهو مخصوص بأحاديث كثيرة من قوله صلى الله عليه وسلم: (بئس أخى العشيرة) و (صعلوك لا مال له) وغيره.

وظاهره أنه أن فسق المسلم صار سبابه غير فسوق كقوله تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا علي بمثل ما اعتدى عليكم) لأن فِسْقَهُ أحل سَبَّهُ كما في حديثه صلى الله عليه وسلم: (ليُّ الواجد يُحِلُّ عِرْضه وعقوبته)؛ فهذا في دينه للناس وهو يجد قضاءه، فكيف ديْنه لله تعالى في دِينه وقد قامت عليه حجة العلم!؟ وهذا المعنى _أعني غيبة الفاسق والمبتدع وسبّه_ مُجْمَع عليه عند أهل العلم. وهي كذلك للحي منهم والميت، فالنهي عن سب الميت مخصَّص بوجوب بيان حال دينه من أهل العلم أهل السنة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنازة: سألهم صلى الله عليه وسلم: ما تقولون في هذه؟ فأثنوا عليها خيراً؛ فقال صلى الله عليه وسلم: وجبت أي الجنة. ومرَّ بجنازة أخرى، فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها، فأثنوا عليها شراً؛ فقال صاى الله عليه وسلم: وجبت_ أي النار. ثم قال صلى الله علي وسلم: أنتم شهداء الله في الأرض. رواه البخاري ومسلم من حديث أنس رضي الله تعالى عنه فهذا الحديث من أصول الدين، وسياقته واضحة في الأمر بالشهادة كما قال الله تعالى: (ومن يكتمها فإنه آثم قلبه).

ثم سب الحي لا ينقطع بموته إنما ينقطع بتوبته، فإن مات قبل أن يتوب وتظهر توبته بقي سبه وهجره حتى بعد موته، وقد بوّب البخاري رحمه الله تعالى (هجران العاصي حتى يتوب)،فيلحقه بعد موته العقاب من ترك الترحم وغيره، والتنفير من الإقتداء بسيرته. وفي شرح مسلم (7/ 20) لمن ترضونه!: (بلنهي عن سب الميت هو في غير المنافق والكافر وفي غير المتظاهر بفسقٍ أو بدعة، فأما هؤلاء فلا يحرم ذكرهم بشرٍّ للتحذير من طريقتهم ومن الإقتداء بآثارهم والتخلق بأخلاقهم)!

وقد سبت عائشة رضي الله عنها الحي (الخبيث) (لعنه الله تعالى).فلماذا توقفت عن سبّه بعد موته، وأبدلته ترحماً؟!

هذه القصّة فيها:

جواز سب الحي المعين باللعن والخبث وغيرها بشرط الاستحقاق.

التوقف عن سبّه إذا مات إذا كان ذلك لحق خاصلا لحق الدين، وقد بينت رواية سبب السبّ وأنه خاص (لعنته لأنه كان نمّاماً بيني وبين عليّ، وكذب عليّ)

والحق الخاص يجوز فيه العفو، بل يستحب وخاصة إذا انقطع الأمل في دركه بالموت. بل حتى لو

بقي الأمل فيه كما في قصّة أخرى لعائشة رضي الله تعالى عنها في سارقٍ سرق منها، فدعت عليه، فقال صلى الله عليه وسلّم (لا تسبّخي عنه)، أي لا تخففي عنه، فإن من دعا على ظالمه فقد انتصر وأخذ؛ قه. هذا في الحق الخاص.

أما حق الدين:

فقد ذكرتْ رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم كان لا ينتقم لنفسه، ولكن إذا انتُهكت محارم الله تعالى.

أما سب الميت في حق الدين فلا حرج فيه بإجماع أهل العلم وهذه كتبهم في الجرح والتعديل وغيره لحفظ الدين والتنبيه على الضعفاء والمبتدعة، فلم يقتصروا على ما يقتصر عليه أشباه الرجال اليوم من الاجتهاد في حال الرجل من الثقة والضعف على ضعف وغفلة وعُجْب في اجتهادهم في ذلك.

ومع ذلك يَدَعون مذهبه الذي نصَّ عليه من وصف حاله لتعرفه فتتولاه أو تتولى عنه فلا تمدحه.

وهذا أبو أمامة رضي الله تعالى عنه يبكي على الخوارج رحمةً لهم ويسبّهم ولا يترحّم عليهم.

رحمةً لهم لضلالتهم التي أهلكتهم في الدنيا ولآخرة.

ويسبّهم لأن الأمر دين وإن كانو ليسوا بكفّار.

وذلك كما بكى رسول الله صلى الله عليه وسلّم على أمه رحمةً لها، ولم يستطع الترحّم عليها. فالرحمة هنا غير الترحّم.

أما ترحّم عائشة رضي الله تعالى عنها عليه مع كونه كان ما كان في الدنيا:

ما كانه هذا يتعلق بحق خاصٍ لها.

سبّته باللعن وهو الطرد من الرحمة، فقابلتها بالترحم من باب درء السيئة بالحسنة، ومن هذا الباب قيل: كفارة من اغتبته أن تستغفر له يعني إن لم يحلّلك ويعف عنْك.

فالترحم عليه ليس بسبب موته مجرّداً، بل موته مع لعنها له لحق خاص.

على أنه في رواية ضعيفة بدل الترحم: (أستغفر الله وأتوب إليه) أي من سب الميت لحق خاص، وقد سبق وجوبه لحق الدين. وربما قيل: لم تعلم تخصيص سب الميّت.

النهي عن سب الميت معلول:

(فإنهم قد أفضوا إلى ما قدّموا) أي إلى أعمالهم، فقد انقطعت أعمالهم بموتهم لقوله صلى الله عليه وسلّم: (إذا مات الإنسان انقطع عمله).

(فتؤذوا الأحياء).

وكلا العلّتين غير متحقق في المبتدع والمجاهر بفسقه بعد موته:

لأنهما قد قدّما، ولكنهما أيضاً قد أخّرا من يقتدي بسيرتهما، فاستمرّ سبب السبّ لعدم انقطاع أعمالهم بموتهم لما تركوه من علم ضارٍ أو سيرة فاسدة يقتدى بها. فكما أن الصالح يبقى ذكره وعمله بعد موته بولدٍ صالح يدعو له أو علم ينتفع به أو صدقة جارية بعده، وكذلك عكسه.

لأنهما سبّهما لا يؤذي حيّاً صالحاً، بل يؤذي الصالحين مدحهم. وأيضاً فلو كان يؤذي السب فهذا أذى شرعي لمصلحة أكبر منه كالحدود والعقوبات للحيّ.

وهذه المعاني مُجْمَعٌ عليها كما في وجوب سب الميت لمصلحة شرعية، وأن عموم النهي مخصوص بها.

الفصل الخامس شبهة الترحم على الميت في قبره.

لفهم حديث أم المؤمنين عائشة بنت الصّدّيق رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم في القول على المقابر:

السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، أنتم السابقون ونحن إن شاءالله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين، ونسال الله لنا ولكم العلفية. رواه مسلم.

لا شكّ ان هذا الترحم وكذلك السلام بهذه الصيغة وهذا الحديث مخصوص بحال زيارة القبر: قبور المسلمين جميعهم: لا قبور المبتدعة، أو المبتدع وحده.

زيارة القبور لا غيرها.

وفي غير ذلك من الخروج من خصوص الحال إلى العموم بدعة.

هذا السلام والدعاء لجميع أهل الديار من المؤمنين والمسلمين:

هو للعموم عموم المؤمنين والمسلمين، والعموم غير الخصوص، فصيغة الترحم على جميع المؤمنين غير الترحم على فرْدٍ منهم بعينه.

فليس دليلاً في المسألة أيضاً.

كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم مرّ عل مجلس فيه مسلمون ومشركون وعبدة أوثان، فسلّم عليهم، مع نهيه صلى الله عليه وسلّم عن بدء غير المسلم بالسلام، فهذه حال جماعة، غير حال الفرد، فانتبه.

فمثلاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم يخرج فيستغفر لأهل بقيع الغرقد، ولا شكّ أنه قد كان فيهم من ليس منهم من منافقي المدينة، ولا شك أنه لا يستغفر لهم صلى الله عليه وسلّم لنهي الله تعالى عن ذلك.

فهل يحتج أحدٌ بهذا العموم على هذا الخصوص؟! اللهم لا.

الفصل السادس شبهة ترك الترحم معناه التكفير.

ربما يحتج لهذا بفهم قول الله تعالى: (محمد رسول الله والذين معه أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم)، وكذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم (مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد).

بينما هذه الآية والحديث حجّة على من احتج بها في هذا المعنى:

فالآية في الذين مع رسول الله صلى الله عليه وسلّم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، لامن يخالطهم من المنافقين، ولم يكن في الصحابة رضي الله تعالى عنهم فاسق ولا مبتدع، فكلهم عدول بإجماع أهل السنّة، فهذا هو التراحم بين أهل السّنّة لا مع أهل الفسق والبدع.

محمد رسول الله صلى الله عليه وسلّم والذين معه من الصحابة رضي الله تعالى عنهم: كانوا أشدّاء على الكفّار وأيضاً على من تشبّه بأهل الملل من العصاة والمبتدعين بأقوالهم وأعمالهم، فقد تبرّأ ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من القدرية، وهجر ابنه لرد حديث واحد فقط!، وكذلك عبد الله بن مغفّل رضي الله تعالى عنه هجر ابن أخيه في حديث واحد فقط! والأدلّة أكثر من الحصر. وقد أجمع أهل العلم على هجر المبتدع والفاسق والإغلاظ عليه.

هذا الترحم عام، وحقيقته الخصوص بمن لم يقع منه مخالفة للشرع توجب حدّاً ولا عقوبة كما قال الله تعالى في الزنا: (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر). وكذلك التواد والتراحم والتعاطف بقدر الإيمان، فإن نقص إيمانه بمعصية أو بدعة توجب الحد أو العقوبة كالهجر والسبّ وترك المودّة والرحمة معه فلا بدّ من ذلك.

الشدّة على المبتدع والعاصي عقوبة له هي رحمة به كما سيأتي تفصيله.

وترك الشدة عليه ليست رحمة به، إنما هي شدة عليه يوم لا ينفع مال ولا بنون:

واعتبر بولدك: لو لنت له ولم تؤدّبه ما كنت أحسنتَ رحمته

والله عزوجل هو أرحم الراحمين، ويبتلي المؤمن بالمحن والمصائب وفرض الحدود والعقوبات ليكفّر عنه أو ليرفع درجته. فهذا لا ينفي هذا.

ربما يقال: الكافر لا يُترحّم عليه، فلما لم يُترحّم على الفاسق والمبتدع فقد ساواه بالكافر!؟

هذا قول أحد رجلين من طلبة العلم: المرجئ، أو الخارجي، أو جاهل لا يعتد به ولا ينظر إليه.

وقد أجمع أهل العلم على قتل المسلم حدّاً غير كفر في بعض الجنايات كالقتل والزنا والحرابة، والكافر كذلك يقتل. فهل يصير المسلم المقتول كالكافر المقتول لتساوي حال القتل؟!

قد أجمع أهل العلم على هجر المبتدع والفاسق.
وأجمعوا على جواز الإحسان للكافر الكتابي!؟
بل قال الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى: لأن أقعد مع يهودي أو نصراني أحبُّ إليّ من أن أقعد مع مبتدع. وذُكر نحوه عن جماعة من أهل العلم، وأدلته كثيرة بلا خلاف.
فهل المسلم المبتدع أو الفاسق أكفر من اليهودي والنصراني!؟ كلا، ولا هو بكافر، ولكنه أخطر وأضرُّ.
ربما يُحتج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم في الأعرابي الذي قال لسببٍ: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً!
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم لقد حجّرتَ واسعاً.

دعاء الأعرابي أوسع من الدعوى، فهو قد حجر الرحمة إلا عن اثنين فقط، وحجرها عن خيار البشر من أمة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين أمروه ونهوه!
فمن قال بأن عدم الترحم على المبتدع والفاسق دعاء بعدم الرحمة يُردُّ عليه بأنه ليس بتحجير، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلا واحدة)
فلم يكن في هذا تحجير، مع أن أهل البدع (72 فرقة) أوسع من فرقة واحدة هم قلّة في كل زمن!؟ كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلّم في حديث الغربة، ولو سُمّي تحجيراً، فاالتّحجير بسبب شرعي صحيح لا مطعن فيه.
ليس فيه حجّة على التّرحم على المبتدع والفاسق: لأن عدم الترحم ليس معناه: (اللهم لا ترحم)
وهذا متفقٌ عليه في اختلاف المعنيين، كما لو قيل لك: هذا ليس بأبيض، فليس معناه النقيض وهو الأسود!
إنما هو سكوت عن الدعاء بالرحمة لا دعاء بعدم الرحمة.
ثم لو كان معناه الدعاء بعدم الرحمة لصح بأدلّة تأتي إن شاء الله تعالى منه صلى الله عليه وسلّم: فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلّم في السرقة والربا والرشوة والخمر والنمص وغيرها.
وكلّ هؤلاء مسلمون، واللعن الطرد من الرحمة.
وليس في هذا اللعن بإجماع أهل السّنّة تكفير لهؤلاء الملعونين لا بأعيانهم ولا بجملتهم.
د- ربما يحتج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم في الرجل فيمن كان قبلنا مرَّ على عاص، فنصحه، فلم ينتصح، فقال: والله لا يغفر لك الله، فقال الله تعالى: من ذا الذي يتألّى عليّ؟
لا يحتج به هكذا إلا مرجئ معاند لأهل السنّة، فإن أهل السنّة أجمعوا على أن المبتدع والفاسق ممن لا يكفر ببدعته ولا فسقه ليسوا كفاراً وأنهم داخلون في قول الله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء).

فترك الدعاء لهم بالرحمة بل الدعاء لهم بعدم الرحمة كاللعن وغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم وكثير من السلف الصالح رحمهم الله تعالى هذا كلّه دعاء ليس فيه:

قسمٌ على الله ألا يرحم

جزم بأن الله لا يرحم

فأين هذا من هذا؟

الفصل السابع شبهة ترحّم أم المؤمنين عائشة بنت الصدّيق رضي الله تعالى عنها على فريقين متنازعين.

فقد روى البيهقي الأشعري في السنن (8/ 174) والدلائل (6/ 416 – 417) من طريق ابن الأعرابي صاحب المعجم بسند جيد عنها أنها ترحّمت على أهل الجمل.

فقيل لها: قد قتل بعضهم بعضاً.

قالت: إن رحمة الله واسعة.

فيه الذي سبق من أن الرحمة الواسعة هذا عام مخصص كما قال الله تعالى: (ورحمتي وسعت كل شيئ فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة) (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي) الآية.

فالرحمة مع سعتها لكل شيئ ليست لكل شيئ، والجنة يرث المؤمنون فيها مقاعد غيرهم، ويرث الكفار في النار مقاعد غيرهم، والنار تَسَع الجميع (هل من مزيد) وليست لكل أحد.

ثم الرحمة من الله تعالى، والدعاء أو تركه من البشر هذا فرضهم: كما أن الله تعالى يحلف بما يشاء، ونهانا الحلف إلا به.

ترحمت رضي الله تعالى على أهل الجمل لا أهل النهروان من الخوارج والبدع، فلا دليل فيه على الترحم على أهل البدع، لأن الأمرين مختلفان.

فإن قيل: قد ترحمت رضي الله تعالى على فريقين متنازعين فيهما القتل، وهو من كبائر الذنوب؟!

قلنا: قد أُمرْنا بالإمساك عما شجر بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا).

ومن الإمساك أن نترحم عليهم جميعاً كما هو إجماع أهل السنّة رحمه الله تعالى.

والذين مع علي رضي الله تعالى عنه كانوا مع أمير المومنين: يقاتلون بأمره الرشيد طاعة له في غير معصية، فلا حرج عليهم.

والذين مع غيره فيهم طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما وسبق الأمر بالإمساك. وثبوت واقعة التأول لا القتال.
تتبع الرواية يدل أن ترحّمها رضي الله تعالى عنها كان خاصاً لا عاماً:
فقد روى البيهقي (3/ 46/الإصابة) من طريق خالد بن الواشمة قال: قالت لي عائشة رضي الله تعالى عنها: ما فعل طلحة والزبير؟ قلت قُتلا. قالت: إنا لله، يرحمهما الله، ما فعل زيد بن صوحان؟ قلت: قتل! قالت يرحمه الله.
وطلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما هما مَنْ هما، وزيد رحمه الله تعالى تابعي مخضرم قيل: له صحبة أو وفادة وذُكر في حقه بشرى بالجنة من رسول الله صلى الله عليه وسلّم وكان مع علي رضي الله تعالى عنه.
وهذه حالة خاصة بوقعة الجمل وناكان على شاكلتها مما كان بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم لا يعم كل متقاتلين مختلفين، كما أن قوله صلى الله عليه وسلّم: (إذا التقى المسلمان بسيفهما، فالقاتل والمقتول في النار)، (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، هذان الحديثان خاصان في أمر التقاتل على الدنيا لا في حق شرعي أو قتال البغاة والخوارج ودفع الصائل على المال أو العرض: فإن أحدهما وهو صاحب الحق مأمور بالقتال، ولو مات كان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون عِرْضه فهو شهيد) الحديث.

الفصل الثامن شبهة: أمة مرحومة.

لفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم: أمتي أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة، عذابها في الدنيا (بأيدها): الفتن والزلازل والقتل.
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة وصححه الحاكم، وله طرق/ وهو صحيح على كلام في بعض طرقه (العلل المتناهية 2/ 454).
والفهم منه أن الأمة كلها مرحومة، فيترحم على كل مسلم مهما كان.

عدم الترحم هو في الدنيا، وهو من عذابها!، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (الحدود كفارات) و (لا يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة حتى يلقى الله وما عليه خطيئة) وما ذُكر: (المؤمن مكفّر).
ومن الكفارات ما يلحقه من عقوبات كالزلازل والفتن والحدود والعقوبات والهجر له حياً وميتاً، فأحكام الدنيا غير أحكام الآخرة.
وأيضاً فالهجر له رحمة به إذ يبقى له ذنبه وحده دون ذنب أتباعه، فافهم.
(أمتي) هنا قد تكون مخصوصة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في

النار إلا واحدة)

فحديث الافتراق أخصُّ، فالمرحوم إنما هو الفرقة الواحدة التي هي بحقٍّ أمته صلى الله عليه وسلّم لاتباعها ما كان عليه صلى الله عليه وسلّم هو و أصحابه رضي الله تعالى عنهم.

وفي حديث الحوض تبرؤه صلى الله عليه وسلّم من أناس من الأمة: (سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي).

(أمتي) هنا قد تكون بمجموعها لا بأعيان أفرادها، فهو كقوله صلى الله عليه وسلّم: (سألت ربي لأمتي ألا يهلكهم بسنة عامة وألا يسلط عليهم عدوّاً مِنْ سوى أفسهم)، (فأعطانيها).

وهو كقوله تعالى: (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض)، (فقال رسول صلى الله عليه وسلّم: (هذه) أي الشيع.

وقد هلك بعض أمته صلى الله عليه وسلّم بالصواعق من فوقهم والخسف من تحتهم، والجوع، وبأيدي الكفار.

ففُهِم أن المراد الأمة كلها لا بعضها.

وقوله صلى الله عليه وسلّم: (مرحومة) على عموم الأمة مخصوص بما بعد العذاب في النار، أي مرحومة من الخلود في النار، ولهذا قال البخاري رحمه الله تعالى في تاريخه (1/ 39) بعد هذا الحديث: (والخبر عن النبي صلى الله عليه وسلّم في الشفاعة، وأن قوماً يُعَذّبون ثم يخرجون أكثر وأبين).

وكذلك فإن (مرحومة) إنما الراحم الله عز وجل، وقد جعل للرحمة أسباباً، ومنها الحدود والكفارات والعقوبات، والهجر (ومنه ترك الترحم) من ذلك.

والله عز وجل يحلف بما يشاء ويرحم من يشاء.

وقد نهانا أن نحلف إلا به، وأمرنا بالحدود والعقوبات.

الفصل التاسع شبهة أن هذه الأمة مغفور لها الخطأ

قال ابن تيمية (3/ 229):

(أقرر أن الله غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعمّ الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية).

وقال تلميذه في السير (22/ 39): (وكل من يقصد الخير غفر الله له).

قلت: كأنهم يعنون آية البقرة: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا)

وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلّم أن الله تعالى قال: قد فعلتُ.

قد بيّنتُ في أعذار التبديع ما فيه مقنع في مسألة الخطأ والنية والقصد.
وأنه لا بد من أن يكون عندئذٍ من العام المخصوص بما تواتر من دخول قومٍ من المسلمين النار وخروجهم منها باشفاعة وغيرها، وبما صح عنه صلى الله عليه وسلّم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة) ومن ذلك صفة الخوارج وأنهم شرار الخلق، فلم يُغْفر لهم الخطأ.
وفي صدر الآية: (آمن الرسول بما أُنزل إليه والمؤمنون)
والمبتدع لا يطلق عليه لفظ الإيمان لقوله جل وعلا فيمن دونه من أهل المعاصي: (بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان)، ولقوله صلى الله عليه وسلّم كذلك: (سباب المسلم فسوق) وأهل البدع أشد النّاس سبّاً لخير هذه الأمة، وقوله صلى الله عليه وسلّم: (من زنا فارقه الإيمان حتى يتوب) الحديث بنحوه من باب (لا يزني الزاني وهو مؤمن). فالمغفور له الخطأ هو المؤمن لا المبتدع والفاسق. وهذا أيضاً أجمع عليه أهل السنّة. ولا يخفى على عالمٍ أنه ليس كل مخطئ يُغفر له إلا إن كان بشروط الاجتهاد الشرعية كما بينته في أعذار التبديع.

وفي صدر الآية مِنْ ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلّم والمؤمنين الذين معه، فهم يقيناً الصحابة رضي الله تعالى عنهم: فهؤلاء الذين قَبِل الله تعالى دعاءهم يقيناً، أما من بعدهم فأين الدليل.؟!
ولذلك أجمع أهل السنّة على أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ليسو في جملتهم وأعيانهم كمن جاء بعدهم مهْما كان، وأنه لا يجوز فيما شجر بينهم.
وكذلك يكون هذا من باب الرجاء فيمن تشبّه بهم، ولا يتشبّه بهم بصدقٍ إلا أهل السنّة الفرقة الناجية التي ومنها رسول الله صلى الله عليه وسلّم (ما أنا عليه وأصحابي).
والجزم بمغفرة الله تعالى لكل فرْدٍ بعينه هو من القول على الله تعالى بغير علم، إنما أقصاه الرجاء، فإنه في المشيئة (ويغفر ما دون ذلم لمن يشاء)
وقد قال رسل الله صلى الله عليه وسلّم: (اهتدوا بهدْي أم عبد).
وهو عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه الذي قال للذين اجتهدوا في التسبيح على الحصى قالو: ما أردنا إلا الخير!؟ فقال رضي الله تعالى عنه: وكم من مريد للخير لم يبلغه.
وآل أمرهم إلى أن صاروا من الخوارج!
5 – وسبق مراراً أن المغفرة والرحمة من الله لا تبطل حدود الله تعالى، وانظر عذر التوبة في أعذار التبديع ومنهج السنة (6/ 256 وما بعدها).

الفصل العاشر شبهة ترحم بعض العلماء على رجل طعن فيه العلماء

روى ابن عبد البر في الجامع (2/ 163) ثنا عبدالله بن محمد بن يوسف ثنا ابن دحمون ثنا ابن داسة سمع أبا داود السجستاني يقول: رحم الله فلاناً كان إماماً.

لم أقف عليه في مسائل أبي داود رواية ابن داسة في مظانّه، ولينظر في السند.

ليس فيه حجّة على أن أبا داود يرحمه الله كان يترحم على كل مَنْ طعن فيه غيره.

المتن منكر جداً من وجوه، ومنها أنه لم يذكر إمامه وإمام أهل السنّة أحمد رحمه الله تعالى.

قد عورض هذا برواية أصح منه سنداً ومتناً: فقد روى ابن عدي (7/ 10) عن ابن أبي داود قال: الوقيعة في فلان إجماع من العلماء. ورواه خطيب (13/ 395) من وجه آخر جيد عنه به بطوله، وذكر فيه ممن وقع فيه أحمد وأصحابه. وأبو داود من أخصّ أصحاب أحمد رحمهم الله تعالى.

المعروف عن أبي داود رحمه الله تعالى شدته في السنّة ومتابعة الحديث والإزراء على أهل الرأي، فهذا صنيع كبار المحدّثين:

أصحاب الرأي: (مسائله ص 275 و 276) عن أحمد رحمهما الله تعالى: (قلّ رجل نظر في الرأي إلا في قلبه دَغَل)، (أصحاب الرأي يحتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

المرجئة: مسائل الآجري له (178 و 573) وفي السنّة للخلاّل (965) 'ن أحمد رحمه الله تعالى في الإرجاء: (لم يقله أحدٌ من أهل العلم قبلنا) فلم يسم المرجئة علماء!

الخوارج: مسائل الآجري له (1 و 503 و 526، فيمن خرج مع إبراهيم فهجره سفيان الثوري حتى مات).

أبواب السُنّة من كتاب: السنن، وترجيحه هجر المبتدع والمتكلّم في رد السنن.

من زعم تقليد أبي داود في ذلك، فليقلده في بقية قوله في الشدّة في السنّة!

إن صح بلا تأويل في فردٍ أو أفرادٍ فقد عُلم أن مَنْ هو أعلى من أبي داود: شيخه أحمد رحمه الله تعالى وغيره من أهل العلم يقولون بخلاف قوله.

الفصل الحادي عشر شبهة ترحم أحمد رحمه الله على المرجئة!

روى الخلال في السنّة (989) عن المرُّوذي: قيل لأبي عبدالله: المرجئة يقولون الإيمان قول، فأدوعولهم؟

قال: ادع لهم بالصلاح.

هذا في الحي دون الميت.

هذا في الصلاح دون الرحمة، ويشبه ما كان صلى الله عليه وسلّم يقوله لليهود حين يتعاطسون يريدون أن يقول لهم صلى الله عليه وسلّم: يرحمكم الله، فلا يقوله ولكن يقول صلى الله عليه

وسلّم: يهديكم الله، فهذا صريح في الإنكار عليهم وأن الترحم غير دعاء الهداية والإصلاح.

هذا في عامة المرجئة دون أعيانهم.

هذا في عامة المرجئة دون دعاتهم، فإن قول أحمد رحمه الله تعالى في الدعاة إلى الإرجاء وغيره شديد حتى كان يدعو على حيّهم وميتهم، ويمتنع من الرواية عنهم، ويحذر منهم. وتفصيل هذا كله لا يخفى على من له معرفة، وهو مسطور في كتابي في مسائله رحمه الله تعالى في هجر أهل البدع، وفي هذه المسألة ترى منه طرفاً.

وفي صدر الخلاّل الباب بسنده ذاته عنه عن ابن نُمير عن سفيان الثوري رحمهم الله تعالى قال: دينٌ مُحْدث دين الإرجاء.

وكان يقول: سفيان الثوري هو الإمام يعني في طبقته، وسيرته مع المرجئة وهجرهم وعدم الصلاة عليهم يأتيك منها طرفاً بعد قليل إن شاءالله تعالى.

هذالا يجوز وحده، بل بيان زلاتهم والإنكار عليهم، وربما يكون في السر دون الجهر، فإنهم لما جهروا بالبدعة جُهر لهم بالإنكار لا بلدعاء.

هذا في بعض المرجئة لا في كل المرجئة، فالمرجئة أنواع، وكلما ازدادت بدعتهم ازداد الإنكار لهم والإعراض عنهم والتغليظ عليهم.

الفصل الثاني عشر شبهة ترحّم أحمد رحمه الله تعالى على رءوس الجهمية!!

قال ابن تيمية (20/ 185):

(المنحرفون من أتباع الأئمة .... وانحرافهم أنواع:

الخامس أن يجعل كلامه عاماً أو مطلقاً وليس كذلك.

ثم قد يكون في اللفظ إطلاق أو عموم فيكون لهم فيه بعض العذر، وقد لايكون:

كإطلاقه تكفير الجهمية الخَلْقية، مع أنه مشروط بشروطٍ انتفت فيمن ترحم عليه من الذين امتحنوه، وهم رءوس

الجهمية).

وقال (23/ 348 – 349):

(تكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمّة. لكن ما كان (يعني أحمد رحمه الله تعالى) يكفّر أعيانهم. [والذي يعاقب مخالفه أعظم من الذي يدعو فقط] والذي يكفّر مخالفه أعظم من الذي يعاقبه.

ومع هذا فالذين كانو من ولاة الأمور يقولون بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق وإن الله لا يُرى في الآخرة وغير ذلك، ويدعون الناس لإلى ذلك، ويمتحنوهم، ويعاقبونهم إذا لم يجيبوهم، ويكفّرون من لم يحبهم، حتى إنهم كانوا إذا أمسكوا الأسير لم يطلقوه حتى يقرَّ بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق وغير ذلك، ولا يولون متولياً ولا يعطون رزقاً من بيت المال إلا لمن يقول ذلك.

ومع هذا فالإمام أحمد رحمه الله تعالى ترحم عليهم واستغفرلهم لعلمه بأنهم لم يُبيّن لهم أنهم مكذّبون للرسول صلى الله عليه وسلّم ولا جاحدون لما جاءوا به، ولكن تأوّلوا فأخطأوا وقلّدوا من قال لهم ذلك).

وقال (12/ 488 – 489) نحو ما سبق: (ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم، فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها، والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب.

ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وحلّلهم مما فعلوه به من الظلم .. ولو كانوا مرتدين لم يجز الاستغفار لهم .. وهذه الأقوال صريحة في أنهم لم يكفّروا المعينيين من الجهمية .. وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفّر به قوماً معينين .. فيقال: من كفر بعينه فلقيام الدليل على أنه وُجِدتْ فيه شروط التكفير وانتفت موانعه).

في كلامه الأول الترحم على رءوس الجهمية الذين انتفت فيهم شروط التكفير. فهذا مع تضادّه بين تسميتهم (رءوس الجهمية) فيُفْهم منها أنهم جهمية وين عدم تكفيرهم. هذا مع هذا التضاد مقيّد بانتفاء الشروط، فإطلاق أن أحمد رحمه الله تعالى يترحم على رءوس الجهمية كذب عليه وكذب على ابن تيمية.

زعم عدم تكفير أحمد رحمه الله تعالى لأعيان الجهمية مجرد زعم:

ينقضه ما سبق من تقييد انتفاء الشروط، فهم صنفان عنده: طائفة انتفت فيها الشروط وطائفة لم تنتف فيها الشروط .. فهي ماذا؟! مكفّرة عنده!

ب– نص أحمد رحمه الله تعالى في تكفير أعيان الجهمية منه ما رواه اللالكائي () من طريق الفسوي في السنّة () ثنا زياد بن أيوب قال: سمعت أبا عبدالله وقال له رجل الذي يقول القرآن مخلوق أقول إنه كافر قال نعم. وإسناده صحيح.

ومنه ما رواه عبدالغني في المحنة (ص 83) عن المحنة لحنبل ح وما رواه صالح في المحنة (ص 52) كلاهما عن أحمد رحمه الله تعالى قال: فقال لي أحدهما: علم الله مخلوق.

قلت: ياكافر كفرتَ بالله العظيم.

فقيل لي: هذا رسول أمير المؤمنين!!

فقلت: إن هذا كفر بالله!

كفّره هكذا دون تفصيل في حجة ولا تطويل المرجئة فيها.

والظاهر من عموم وخصوص نصوصه يقتضيه كما سترى، ثم قد كفّر أعياناً عديدة وزندق طائفة ولعن أخرى. وفي مسائل أبي داود (ص 263) لعنته لرجل يحدث بإنكار الرؤية.

شيوع تكفير أعيان الجهمية عن الأئمّة من مشايخه كالشافعي وسفيا بن عيينة وغيرهم ممن كفّر بشراً وغيره من الجهمية.

بل عبدالرحمن بن مهدي شيخه وهو إمام في الحديث والسنّة رحمه الله تعالى يقول: (لو كان لي سلطان لوقفت على الجسر، فكل من مرّ بي ممن يقول: القرآن مخلوق قطعت رقبته وقذفته في البحر).

إجماع أهل العلم على تكفير الجهمية ذكره الطبراني واللالكائي (1/ 312): (فهؤلاء خمسون وخمسمائة نفساً وأكثر من التابعين وأتباع والأئمّة المرضيّين ممّن كفّرهم، وفيهم نحو مائة إمام.

ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمرو بقتله أو نفيه أو صلبه).

ونبتت نابتة سوء تسخر من هذا الإجماع وأصحابه، فأين قضاة أهل السنّة وعلماءهم منهم إذ جُعلوا أئمّة وعلماء وبُدّع من تكلّم فيهم!؟

والحق أن هذا الإطلاق إذ لم يقع أبداً على معين صار هراءً وإرجاءً، فلا بد من وقوعه على معين، فانتبه.

التطويل في وصف ما يصنعه هؤلاء الرءوس صحيح، لكن المراد منه غير صحيح، فهو بطوله ينتج غير مراد من طوّله: مراده أنهم مع ذلك لم يكفّروا!

ونتيجة الصائبة أنهم لو كانو كذلك عن اقتناع بالقول فلا يشك عاقلٌ لحظةً في كفرهم.

على أن هذا الوصف غير صحيح كما سترى.

زعم أن عذر هذه الرءوس هوالتقليد والخطأ!

زعم عجيب، فمنذ متى كان التقليد في العقائد عذراً، ولو كان عذراً لكان للكفاراً إذ قلّدوا آباءهم وعلماءهم!؟

ب- ثم قد قال ابن تيمية غير مرّة أنه لا يكفّر حتى تقام الحجّة!

فإن كان مثل أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى لم يستطع إقامة الحجّة عليهم، فمن يقيمها!؟ بلى، والله لا تقوم الحجّة لله على عباده أبداً!!

زعم أن المقصود هم (رءوس الجهمية من ولاة الأمور) إطلاق مقيّد وفيه إيهام بل غلط، وقد ذكره ابن تيمية رحمه الله

تعالى نفسه على الصواب مقيّداً فقال في المنهاج (2/ 605) عن الجهمية:

(وظهر للخليفة المعتصم أمرهم، وعزم على رفع المحنة حتى ألحّ عليه ابن دؤاد: إنك إن لم تضربه انكسر ناموس الخلافة).

فبيّن أن الملك لم يكن من الجهمية، وإنما ترأس المحنة حفاظاً على مُلْكه بزعمه! وإنما يحفظ المُلْك في الدنيا بالعدل والسُنّة وبطانة الخير لا بطانة السوء مثل أبي دؤاد:

وهاأنذا أسوق لك قصة عفوه عن الملك لتستبين سبب العفو، وأنه خاص بالملك فقط لا يدخل فيه غيره، ويبقى الإطلاق في تكفير الجهمية كما هو:

ما فعله ليس للدين، ولكن للمُلْك.

في المحنة لعبدالغني (ص 87) عن المحنة لصالح (ص 54 – 55) أن الملك قال لأحمد رحمه الله تعالى:

(لولا أني وجدتك في يد مَنْ كان قبلي ما عرضتُ لك يا عبدالرحمن، ألم آمرك أن ترفع المحنة

فقال ابن أبي دؤاد: ياأميرالمؤمنين، إنه كافر، وهؤلاء قضاتك والفقهاء فسلهم!

فقال لهم الملك: ما تقولون؟

فقالوا: يا أمير المؤمنين، هو ضال مضل).

وفي المحنة لعبدالغني (ص 111 و 114) عن المحنة لحنبل (...) عنه رحمه الله تعالى قال:

(فسمعته (يعني الملك) يقول لابن أبي دؤاد:

لقد ارتكبت إثماً في أمر هذا الرجل

فقال له: ياأمير المؤمنين، إنه والله كافر مشرك قد أشرك مِنْ غير وجْه!!

فلا يزال به حتى يصرفه عما يريد.

وقد كان أراد تتتخليتي بغير ضرب، فلم يدعه ةلا إسحاق (أحد ولاته) لولا الخبيث ابن أبي دؤاد كان إسحاق (يعني الملك) قد خلاّني، ولكن وإسحاق بن إبراهيم قالا له:

ياأميرالمؤمنين، ليس من تدبير الخلافة أن يخالف خليفتين وتخلي سبيله!!

ولولا ذلك كان أبو إسحاق قد أراد تخليتي قبل الضرب.

وقد أراد ابن أبي دؤاد أن يحبسني بعدد الضرب، فقال أبوإسحاق: يخلى، فعاوده ابن أبي دؤاد)، فغضب، وقال: يُخلى عنه).

فهذا صريح في أن ما فعله ليس للدين، ولكنه للمُلْك، وأنه لم يكن جهمياً، إنما كان عامياً لا يفهم ولا يحب أن يفهم،

ولكنه كما صرح ابن تيمية: (ظهر له أمر الجهمية) بعد ذلك صريحاً فلعله وقف عن المحنة بعدها كما قيل إن الملك التالي له الملقّب بالواثق وقف عن المحنة بعد مناظرة الشيخ الأَذَني، لكنالذي رفعها وهدم شعارها ورفع شعار أهل السُنّة هو منبعدهما وهو المتوكل على الله عفاالله عنه.

ومن النوادر:

ما رواه اللالكائي (1383) بسنده عن الفَضْل بن مروان قال: الملك المعتصم كان يختلف إلى علي بن عاصم المحدّث، وكنت أمضي معه إليه.

فقال يوماً: حدثنا عَمْرو بن عُبيْد وكان قدرياً

فقال المعتصم: أما تدري أن القدرية مجوس هذه الأمة، فلم ترْوِ عنه!؟

قال: لأنه ثقة في الحديث صدوق.

قال: فإن كان المجوسي ثقة فيما تقول: أتروي عنه!؟

فقال له علي: أنت شغّاب ياأباإسحاق.

وهذا قبل توليه الملك لا شك!

وفي الإسناد نظر، وعَمْرو ليس بثقة ولا أهل أن يُرْوى عنه و على هذا أهل الحديث.

ب- العفو كان فقط عن الملك بسبب قرابته لرسول الله صلى الله عليه وسلّم.

ففي المحنة لعبدالغني (ص 117) من المحنة لحنبل (...) عنه رحمهم الله تعالى قال: اللهم لا تؤاخذهم، أحببتُ أن ألقى الله عزوجل وليس بيني وبين قرابة النبي صلى الله عليه وسلم شيئ، وقد جعلته في حلٍّ، إلا ابن أبي دؤاد ومن كان مِثْله فإني لا أجعلهم في حلّ.

وفي المحنة للعبدالغني (ص 98 – 99) والمناقب (ص 423 – 424) من طريق ابن أبي حاتم (وله الرد على الجهمية) عن المحنة لصالح (ص 65) عنه رحمهم الله تعالى قال وذكر رواية الحسن البصري رحمه الله تعالى قال: يقال يوم القيامة: ليقم مَنْ أجره على الله، فلا يقوم إلا من عفا.

قال بعده:

فجعلتُ الميت في حلّ من ضربه إياي، وما على رجلٍ ألا يعذب الله بسببه أحداً.

والميت هو الملك.

ج- العفو عن حق خاص لا عن حق الدين. وهذا واضح في استدلاله بأثر الحسن رحمه الله تعالى. أما حق الدين فلا يملك العفو فيه، لذلك لم يعف عن ابن أبي دؤاد وأمثاله من رءوس الجهمية.

العفو عن الملك فقط لا عن رءوس ولا عوام غيره:

وفي المحنة لصالح (ص 126) في احتضار أبيه رحمهما الله تعالى: (وجاءه رجلٌ حضر ضربه، فقام بين يديه، وجعل يبكي، وقال: يا أباعبدالله، أنا كنتُ ممن حضر ضربك يوم الدار، وقد أتيتك:

فإن أحببت القصاص فأنا بين يديك

وإن رأيت أن تُحلّيني؟!

فقال أحمد رحمه الله تعالى: على ألا تعود لمثْل ذلك.

قال الرجل: نعم

قال أحمد رحمه الله تعالى: إني جعلتُك في حلّ.

فخرج يبكي، وبكى مَنْ حضر من الناس).

فهذا صريح كالشمس فب أنه لم يَعْفُ عن أحدٍ بدون توبة إلا الملك: لقرابته، ولأنه ظهر له أنه

ليس من الجهمية إنما فعل ذلك بسبب الملك.

ومثله ما رواه السّلفي في المشيخة البغدادية (140/ 1/ق) في أمالي القاضي أبي يعلى (...) من طريق إسحاق النيسابوري في مسائله (...) قال:

كنت عند أحمد، فجاءه رجل، فقال: ياأبا عبدالله، قد اغتبتك فاجعلني في حلٍّ!

قال: أنت في حلٍإذا لم تعد!

فقلت له: ياأبا عبدالله، تجعله في حلٍّ وقد اغتابك!؟

فقال: ألم ترني اشترطتُ عليه!؟

قلت:

وقد روي العفوالعام عن اصحاب المحنة كلهم، ولا يصح:

فقد روى صاحب كتاب (مناقب أحمد رحمه الله تعالى)، (ص 425 – 426):

من طريق ابن شلهين (لعله في كتاب السنة له): سمعت عثمان بن عبْدويه يقول: سمعت إبراهيم الحربي يقول: أحل أحمد بن حنبل من حضر ضربه وكل من شايع فيه والمعتصم، وقال: لولا ابن أبي دؤاد داعية لأحللته. وهذا إسناد حسن صحيح، وعبدويه وثّقه الخطيب (11/ 299). وهو مقيّد بما سبق ممنجاءه يستحلّه، فأحلّه على ألا يعود.

ب– ومن طريق ابن شاهين أيضاً: حدّثنا أحمد بن خالد المُكْتب قال: سمعت أباالعباس (محمد بن أحمد) بن واصل المقرئ يقول: قال لي فوران:

وجّه أليّ أبوعبدالله أحمد بن حنبل في الليل، فدعاني.
فقال لي: كيف أخبرتني عن فضْل الأنماطي؟!
قلت: ياأباعبدالله، قال لي فضْل: لا أجعل في حلٍّ من أمر بضربي حتى أقول القرآن مخلوق، ولا من تولى الضرب، ولا من سرّه ممن حضر وغاب من الجهمية.
قال لي أحمد: لكني جعلتُ المعتصم ومن تولّى ضربي ومن غاب ومن حضر، وقلت:
لا يعذّب فيّ أحدٌ، وذكرتُ حديثين يرويان عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله عزوجل ينشئ قصوراً، فيرفع الناس رءوسهم، فيقولون: لمن هذه القصور: ما أحسنها، فيقال: لمن أعطى ثمنها. قيل: وما ثمنها؟ قال: من عفا عن أخيه المسلم).

و (يأمرالله عزوجل بعقد لواء، فينادي منادٍ: ليقم تحت هذا اللواء إلى الجنّة من له عند الله عهد. فيقال: بيّن بيّن من هو؟ قال: من عفا عن أخيه المسلم).
والمُكْتب لم أعرفه، وشيخه لم أقف على حاله وقد ترجموه في القراء.
والعفو فيه مقيّد: (أخيه المسلم)، والجهمي ليس بمسلمٍ بإجماع أهل السنّة.
ج- من طريق ابن السمّاك (وله فوائد) أخبرنا محمد بن سفيان بن هارون قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن صالح قال: سمعت عمي عبدالله بن أحمد يقول: قرأت على أبي:
روْح عن أشعث عن الحسن:
(إن لله عزوجل باباً لا يدخله إلا من عفا عن مظلمة).
فقال لي: يابني ما خرجت من دار أبي إسحاق حتى أحللته ومنمعه إلا رجلين: ابن أبي دؤاد وعبدالرحمن بن إسحاق، فإنهما طلبا دمي، وأنا أهون على الله عزوجل أن يُعذّب فيّ أحداً، أُشهدك أنهما في حلّ.
محمد بن سفيان لعله المذكور في تاريخ أصبهان (2/ 291) ولم أقف على حاله، ومحمد بن صالح لم أجده لكن المعروف هو (محمد بن صالح بن أحمد بن حنبل) وكنيته (أبة جعفر) فيصير عبدالله بن أحمد عم أبيه.
والمتن منكر، وقد ورد من وجوه أُخرى عن عبدالله بغير هذا:
فقد رواه صاحب كتاب المناقب (ص 424) من طريق الحسن بن عُبيدالله بن سقلاب قال:
حدّثني عبدالله قال: قال لي أبي وجّه إليّ الواثق أن أجعل المعتصم في حلّ من ضربه إياي، فقلت: ما خرجت من داره حتى جعلته في حلٍّ، وذكرتُ قول النبي صلى الله عليه وسلّم (لا يقوم يوم القيامة إلا من عفا) فعفوت عنه.
ورواه السّلفي في المشيخة (97/ 98 ق) من طريق أحمد بن علي الفقيه الهمذاني (هو ابن لال، وله كتاب مكارم

الأخلاق) نا علي بن عبدالله الصائغ الهمذاني نا أبو بكرأحمد بن عَمْرو النهاوندي من حفظه نا عبدالله بن أحمد حنبل قال: دخلت على رحمه الله تعالى وهو يقرأ جزءه، فلما بلغ: (حم، عسق) وبلغ هذه الآية: (فمن عفا وأصلح فأجره على الله).

قال: فتقطع في البكاء، وقال: يابني، ذكرتُ في تفسير هذه الآية حديثاً حدثني به هاشم بن القاسم

عن أبيه عن الحسن عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا كان يوم القيامة وبرز الله تعالى لفصل القضاء نادى منادٍ من بطنان العرش: ألا ليقم من كان أجره على الله، فلا يقوم في ذلك المقام إلا من عفا في الدنيا عن الناس).

وإني أشهدك أني قد جعلتُ المعتصم في حلٍّ.

فقلت: يا أبه فعل بك، وفعل بك.

فقال: يا بني، هذا رجل من عترة رسول الله صلى الله عليه وسلّم: يراني رسول الله صلى الله عليه وسلّم وأنا أخاصم رجلاً من عترته إلى الله عز وجل!؟

ثم قال: يابني، وما على أحمد أن لا يعذب الله بسببه أحدا.

وعلي وشيخه لم أعرفهما، وليس هو بابن جهضم فابن جهضم لم يذكروا أنه صائغ بل شيخ الصوفية، والله أعلم.

والحديث اختُلف على الحسن فيه:

مرسلاً، وقد كنتُ رأيته ولا يحضرني الآن، وهو من طريق المبرك بن فضالة عنه مرسلاً. ورواه ابن مردويه في تفسيره (**7**/ **359**/ الدرالمنثور) من مرسل الحسن: (إن أول منادٍ).

موقوفاً. سبق من رواية أشعث عن الحسن. ورواه صالح في المحنة عن أبيه عن هاشم بن القاسم اخبرنا المبارك بن فضالة قال: أخبرني من سمع الحسن يقوله.

موصولاً بذكر أنس رضي الله تعالى عنه. سبق من رواية هاشم عن أبيه عن الحسن عنه. ورواه العقيلي (**3**/ **447 – 448** الفَضْل) ح والبيهقي الأشعري في شُعب الإيمان (**8313**) من طريق أحمد بن عُبيدالصفّار في سننه () كلاهما ثنا العباس بن الفضْل الأسفاطي ثنا يحيى بن خلف أبو سلمة ثنا الفضل بن يسار عن غالب (بن خُطّاف) القطّان عن الحسن عن أنس رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (ينادي منادٍ من كان أجره على الله فليدخل الجنّة مرتين، فيقوم من عفا عن أخيه). قال العقيلي: (الفَضْل لا يتابع غليه من وجه يثبت، وهذا يُرْوى بغير هذا الإسناد من وجهٍ أصلح من هذا). ورواه مرفوعاً ابن أبي حاتم وابم مردويه في تفسيرهما (**7**/ **359**/ الدرالمنثور).

وروي من غير هذا الوجه (7/ 359/الدرالمنثور):

رواه ابن مردويه من حديث عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهما.

ورواه ابن مردويه والبيهقي الأشعري شعب الإيمان (8330) من طريق يعقوب بن سفيان في المعرفة () نا عمر بن راشد المديني مولى عبدالرحمن بن أبان بن عثمان نا عبدالرحمن بن عقبة بن سهل عن أبيه عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وقال: (تفرد به عمر).

ورواه سعيد بن منصور وإبن المنذر موقوفاً على محمد بن المنكدر رحمه الله تعالى.

ونعود إلى عفو أحمد رحمه الله تعالى:

أكثر الروايات على تخصيص المعتصم لقرابته، ومن ذلك غير ما سبق ما رواه صاحب كتاب المناقب (ص 424 – 425) من طريق ابن أبي حاتم (وله الرد على الجهمية) قال: حدثنا أحمد بن سنان قال: بلغني أن أحمد حعل المعتصم في حلٍ يوم فتح بابك أو في يوم فتح عمورية فقال: هو في حلّ من ضربي.

فهذا سبب الإحلال: (القرابة) و (الفتح) و (رأفته به ولم يكن جهمياً) و (محبة العفو) ومن طريق الحُسين بن عبدالله الخرقي قال: (بتُّ مع أحمد ليلة، فلم أره ينام إلا يبكي إلى أن أصبح (فسألته) فقال: ذكرت ضرب المعتصم إياي، ومرّ بي في الدرس (وجزاء سيئة سيئة مثالها فمن عفا وأصلح فأجره على الله)

فسجدت وأحللته منضربي في السجود.

وكل هذه الأسباب ليست في حق غيره إلا الأخير وهو محبة العفو.

تقييد الإحلال بالتوبة أمكن من إطلاقه بالعفو.

العفو عن حق خاص غير اللعفو عن حق عام مما يوجب الحدود.

إن عُدّ في الباب قولان لأحمد رحمه الله تعالى في العفو المطلق والمقيد، فالمقيّد أولىْ.

بعض الروايت المطلق في العفو منكرة جدّاً، والمتواتر عن أحمد وغيره من الأئمّة رحمهم الله تعالى تكفير الجهمية إطلاقاً وتعيناً.

والعفو شيئ والتكفير شيئ آخر: فقوله: (وما على أحد ألا يعذب الله بسببه أحداً) يعني العذاب بسبب حق خاص، لا العذاب بسبب آخر من كفر أو غيره.

فمن عفا فإنما عفا ليفوز بأجر العافين لا لأن المعفوّ عنه يستحق العفو لقرابة أو فضْلٍ.

فإذا فهمت ذلك جيداً انحلّ الإشكال من أصله.

على أن في اللعفو عن مثل هؤلاء قولين لأهل العلم كلاهما ذُكر عن أحمد رحمه الله تعالى وعدم العفو أولى لن فيه إقامة الدين، وقد قال الله تعالى في نحو ذلك: (ما كان للنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض).

وكذلك العفو في موجبات الحدود غير العفو في أمر النفس.

وكذلك الهجر في الله غير الهجر في النفس.

فتعظيم شعائر الله تعالى وردْع السفهاء يقتضي هذا، ولهذا لم يحلّ أبوعبدالله رحمه الله تعالى المغتاب إلا بشرط التوبة، والغيبة من حقوق النفس، فكيف بحقوق الشرع؟!

وعلى ذلك كثير من أهل العلم منهم قريد بن صوحان التابعي رحمه الله تعالى يقول: ادفنوني بدمي فإني مخاصم، وهذا الشيخ الأذني الذي ناظر ابن أبي دؤاد يأخذ القيد معه ففهف مخاصم له، وهذا فضْل الأنطاكي وقوله قد سبق.

وهذا باب يطول، فمن وُفّق فَهم، ومن ابتغى الهوى والزيغ ندم، والحمدلله على العافية.

قول ابن تيمية: (ترحم على رءوس الجهمية):

ليس له أصل في أوله ولا آخره، فأما آخره (رءس الجهمية) فقد ظهر لك أنه لم يذكر إلا الملك فقط، حتى غير الرءوس: منهم من كفّره بغير لإقامة الحجّة لظهورها وهو رسول الملك، ولم يحل الحاضر إلا بعد التوبة، ولم يحل ابن أبي دؤاد وأمثاله.

وأما أولهه فلم نجد في روايات المحنة إلا العفو، فأين العفو من الترحم!؟ هذا لا يُدرك بالقياس، وإنما الرواية، فأين الرواية!؟ لا رواية.

ولو وُجد فإنما هو لأمر خاص كالعفو: كما روى في المشيخة البغدادية (127/ 1/ ق) من طريق إبراهيم الحربي () نا عيسى بن سالم نا ابن المباك () عم محمد بن مطرف عن الحجاج بن فرامضة قال:

من لم ينتصر من ظالمه بيدٍ ولا لسان ول حقد فذلك علمه يقين، ومن استغفر لظالمه فقد (هدّ من) الشيطان.

فهذا في الحق الخاص، لا في حق الدين ونصرته والجهر بشعائره، وقمع أعدائه وفضْحهم وغيبتهم في الله تعالى فهذا كله واجب لا بد منه بإجماع أهل السنة غيره رحمهم الله تعالى.

فافهم الفرْق لا تغرق.

لا يُعْرف عن أحمد رحمه الله تعالى الترحم على مبتدع عنده قطّ، ولذلك اعتمد أصحابه عدم الترحم كما سترى بل المتواتر عنه شدته عليهم البالغة حتى يصفق الباب في وجه من يزوره ممن أجاب في المحنة ثم تاب!، ويأمر بهجر كل مبتدع حتى يقول كلاماً كالثلج في اليوم الحار من طيبه وحسن منزعه وفهمه في ترك السلام على المبتدع وترك التبسم في وجهه: فإذا ساويت بين المطيع والعاصي، فمتى يعرف العاصي أنه عاصي!؟

فرحم الله أحمد وعفا عنه: إمام في المحنتين: الدين والدني، وإمام في الحديث والسُنّة والزهد والعلم والفقه وكل شيئ، وقد نهى عنتقليده وتقليد غيره، إنما هو الاتباع: اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهدْي السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

الفصل الثالث عشر شبهة ترحم أحمد وغيره رحمهم الله تعالى على جميع المسلمين

في رسالة عبدوس عنه علي بن المديني ونحوه قبلهما عن الأوزاعي: منمات مِنْ أهل القبلة موحّداً يُصلّي عليه، ويُستغفر له، ولا تُترك الصلاة عليه لذنب أذنبه كان صغيراً أو كبيراً، وأمره إلى الله عزوجل.

1 – هذا ظاهره في كل مسلم، ولكنه مخصّص بأهل المعاصي دون أهل البدع، فأعلم الناس بمذهب أحمد رحمه الله تعالى وهم الحنابلة يقولون ذلك كما سترى بعد قليل.

وابن قدامة رحمه الله تعالى في المغني (2/ 558 و 559) فَصَل الكلام عن الصلاة على أهل الكبائر عن الكلام على أهل البدع.

وذكر ابن تيمية (24/ 292) رواية أبي الحارث عنه رحمهم الله تعالى: (أهل البدع لا تشهد

جنائزهم)

لم يميز بدعة من بدعة ولا داعية من غيره، فانتبه!.

وكذلك الرواية عنه في الترحم على جميع المسلمين سبق مرارا بيان الفرق بين العموم والخصوص، وأنه قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم جلوس: مسلمين وعبدة أوثان ومشركين (في أوائل الهجرة) فسلم، وأن معنى ذلك أنه للمسلمين فقط دون من معهم، وفي الملل للخلال– رحمه الله (117 و 118) فيمن مر بقوم جلوس معهم نصراني قال أحمد – رحمه الله: (سلم عليهم ولا تنويه معهم) (نعم تنوي السلام على المسلمين وكذلك الترحم على جميعهم على أحد الوجهين (العموم) أو

(نية الخصوص) وفي الباب تفصيل ذكرته في (التحفظ) يسّره الله تعالى.

2 – هذا ظاهره في وقت الصلاة عليه فقط (يُصلّى عليه ويُستغفر له)، لاكلما ذُكر اسمه فإن هذا لم يقل به أحد من المسلمين.

وأيضاً قد سبق في شبهة الجواز بيان أنه قد يعترض الجواز عارض يحوّله إلى الكراهة أو التحريم، أو الاستحباب أو الوجوب.

3 – لم يقل أحد بالجهر في الاستغفار له إذا كان قد جهر ببدعته أو معصيته، بل اتفاق أهل العلم على أنه لا حرمة لفاسق ولا غيبة له، بل يجب ذِكْره بما فيه ليحذر الناس من بدعته أو معصيته.

ويأتي في أواخر الرد ذكر إجماع أهل العلم على هجر المبتدع والفاسق.

4 – (يُصلَّى .... ويُستغفر) سوف ترى في الأدلة عند الكلام على صلاة الجنازة قول أحمد وغيره من الأئمّة أهل السُنّة رحمهم الله تعالى صريحاً في ترك الصلاة على المبتدع والفاسق، والمعنى:

أ–ليس كل أحد يصلي عليه فإن هذا ليس واجباً على كل مسلم عيْناً كما سبق بيانه، وإنما هو واجب على الكفاية يقوم به بعض أهله: يغسلونه ولا يغسله أهل الخير كما سترى، ويكفونونه، ويصلون عليه، ويدفنونه كما قال صلى الله عليه وسلّم: (صلوا على صاحبكم).

ب– ويقوم أهل الدين بواجب العين عليهم، وهو هجره وعدم الجهر بالترحم عليه أومدحه أو الثناء عليه.

5 – ذُكر عن عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى نزلت: (إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) [النساء/48] رواه ابن جرير (8/ 450) واللالكائي (1954 و 2001) من طريق ابن عدي وأبي يعلى وغيرهما، وانظر تفسير ابن كثير (2/ 290).

أ–لم يذكر هل أقيم عليهم الحد أولا، وهل تابوا أو لا، وهل جهروا أو لا.

ب– لم يذكر الفرق بينفجور المعاصي وأهل البدع ونحوهم. وقد هجر ابنه حتى مات لحديث واحدٍ ردّه، وتبرأ من القدرية.

6 – ذُكر عن عطاء بن أبي رباح رحمه الله تعالى قال:

ما كنت لأدع الصلاة على أحد من أهل القبلة ولو كانت حبشية حبلى من الزنا، لأني لم أسمع الله يحجب الصلاة إلا عن المشركين يقول الله: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ) [التوبة/113]

رواه ابن جرير (17738) من طريق ابن راهوية (لعله في تفسيره) ثنا كثير بن هشام (له تصانيف) ثنا جعفر بن برقان ثنا حبيب بن أبي مزروق عنه، وهذا سند صحيح.

أ– في الآيتين دليل على ترك الاستغفار لغير المشركين (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ). ومثلهما الآية: (وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا) ففيها (وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ) [التوبة/84]. فترك الصلاة على الكافر والفاسق.

ب– في سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم ترك صلاة الجنازة على جماعة، وفي هدي السلف الصلح رحمهم الله تعالى كذلك وهم جماعة.

ج– إن لم يترك عطاء لأنه لم يعلم دليل الترك، فقد علمه مئات غيره، ولو علمه لرجع إليه كما هي صفة الرجل الصالح،

وكان عطاء رحمه الله تعالى شديداً على القدرية.

ورواه عبدالرزاق (3/ 534 – 534) عنه:

لا أدع الصلاة على من قال لا إله إلا الله (إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) [النساء/48].

قال ابن جريج: (مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ) [التوبة/113]

قال: فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم.

قال ابن جريج: وسألت عَمْرو بن دينار، فقال مثله.

ورواه اللالكائي (2307): صل على كل من وُضع على هذا الباب ممن يستقبل قبلتك.

قال عثمان بن الأسود: فذكرت له أناساً، فقال: صل على كل من صلى إلى القبلة منهم.

وروى اللالكائي (2018) من طريق محمد بن أحمد بن النضر ثنا معاوية بم عَمْرو عن أبي إسحاق عن هشام عن محمدج بن سيرين رحمه الله تعالى قال:

(لا نعلم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم ولا من غيرهم من التابعين ترك الصلاة على أحدٍ من أهل القبلة تأثماً من ذلك).

وروى عبدالرزاق (3/ 536 – 537) عن هشام عن محمد قال: (ما علمت أحداً من أصحابنا ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة).

وهذا أصح سنداً ومتناً من سابقة.

وروى عبدالرزاق (3/ 536) عن قتادة: صل على من قال لا إله إلا الله وإن كان رجل سوء جداً قل اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات. قال: ولا اعلم أحد من أهل العلم اجتنب الصلاة على من قال لا إله إلا الله.

وروى اللالكائي (2023) عن الأوزاعي: هل ندع الصلاة على أحد من أهل القبلة وإن عمل بكل عمل قال: لا.

وهذا بعض الحديث عن صلى الله عليه وسلم: (صلوا على كل ميت) وإسناده واهٍ، وروى اللالكائي (2017) منطريق ابن أبي شيبة (–) نا حعفر عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنهما قال: (صل على من قال لا إله إلا الله). وإسناده محتمل.

وهذا كلّه مخصص بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

أمره صلى الله عليه وسلّم أهل الميت بالصلاة عليه (المدين والغال والقاتل نفسه) وكلهم مسلمون.

تركه صلى الله عليه وسلّم الصلاة على هؤلاء.

وعمل بهذ حماعة من أهل العلم كما سترى بعد قليل، فعملهم الموافق لسنّة رسول الله صلى الله

عليه وسلّم أولى من غيره، ففرْض أهل العلم الترك، وفرض أهل الميت الصلاة.

ولا يُعدّ مثل هذا خلافاً يجوز العمل بأحد طرفيه، فإنه خلاف أتى من عدم علم أحد الفريقين بنصوص الامتناع عن صلاة الجنازة من رسول الله صلى الله عليه وسلّم وغيره، فما كان كذلك فهو خلاف مهدر بعد ثبوت النص، فإذا فَهمتَ ذلك انزاح عن قلبك شبهة اختلاف السلف الصالح رحمهم الله تعالى في أشياء كثيرة كان الاختلاف فيها من ذلك الجنس، والحمد لله على الإسلام والسنّة.

قال ابن تيمية في المنهاج (**5/ 240 – 241**):

(وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفّاراً لم يكونوا منافقين، فيكونوا من المؤمنين، فيُستغفر لهم ويترحم عليهم.

وإذا قال المؤمن: ربنا اغفرلنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان. يقصد كل من سبقه من قرون هذه الأمة بالإيمان .... فيدخل في العموم وإن كان من الثنتين وسبعين فرقة).

سبق مراراً الرد على مسألة: مسلم أو كافر، فالمبتدع ليس هو بكافر، ولا مؤمن، إنما هوفاسق ببدعته، ولا نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم استغفر أو ترحم على مثل ذلك، بل ترك الصلاة وهي إستغفار وترحم على من هو دون ذلك بكثير كالمدين، وهذا كلام ابن تيمية نفسه في مواضع كثيرة تجد نقل بعضها هاهنا.

الاستغفار والترحم على الفرق الضالّة لم يقل به أحد من أهل العلم لا جملة ولا تعييناً، بل ولا ابن تيمية نفسه، وسوف ترى عما قليل قصّة ابن عقيل، وسيرة ابن تيمية رحمه الله تعالى

الكلام في العموم لا تعيين الأفراد.

الاستدلال بالآية ردّه ابن تيمية نفسه، في المنهاج (**2/ 19**) ذكر رواية ابن بطة () واللالكائي (**2354 – 2400**) عن مصعب بن سعْد بن أبي وقاص رحمه الله تعالى فيها قال:

مضت منزلتان (للفقراء) و (الذين تبؤوا) وبقيت هذه.

واستدل بها هناك على عدم سب السلف الصالحح رحمهم الله تعالى.

فهي مخصوصة بذلك الاستغفار للسلف الصالح رحمهم الله تعالى.

ثم فيها: (ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا)

وهذا كلّه لا ينطبق على أهل البدع، ففي قلوبنا البغض لهم في الله وهجْراً وسبّاً وتحقيراً وتنفيراً منهم، وهذه سيرة السلف الصالح رحمهم اله تعالى في أهل البدع.

وأيضاً فهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

(لا يزني الزاني حين يزني وهومؤمن) وذكر السارق واالمنتهب كذلك.

والمبتدع أشد منهما باتفاق أهل السنّة، فلا يسمى مؤمناً، بل مسلماً فاسقاً، والآية في المؤمنين، والآية في السلف الصالح ومن تشبّه بهم وهم أهل السنّة.

الفصل الرابع عشر شبهة ترحّم بعض أهل السُنّة على بعض المبتدعة أو الفُسّاق.

1 – يقال لصاحب هذه الشبهة: هات لنا النص الصحيح بذلك أين هو!؟

2 – إن وُجد لذلك السُنّي شيئ من ذلك فالغالب أنه من متأخّرة أهل السُنّة الذين تسرب إليهم الإرجاء ومخالفة السلف الصالح وما كان عليه الأئمّة رحمهم الله تعالى. ومثل هؤلاء لا حجّة فيهم، إذ العلم يُطلب بعلوّ السند وموافقة السنن وسير السلف الصالح وأئمّة الهدى رحمهم الله تعالى، فهذا هو الميزان الذي يُعرف به المتأخرون ومنزلتهم من السُنّة.

ومتى رأيت ذلك المتأخر يثني على من وصفه أئمّة أهل السنّة بالبدعة فيصفه هو بالإمامة والعلم، فقد علمت منزلَته كما سترى في إجماع أهل العلم على هجر المبتدع، وكما قالوا: الذي يجالس المبتدع أشد منه، والذي يدافع عنه أشد منه.

قال ابن بطّة رحمه الله تعالى في الإبانة الصغرى (ص 282): (ومن السنّة مجانبة كل من اعتقد شيئاً مما ذكرناه، وهجرانه والمقت له، وهجران من والاه ونصره وذبّ عنه وصاحبه، وإن كان الفاعل لذلك يُظهر السنّة)!!

ونحوه عن ابن أبي حاتم الرازي في مجانبة الكرابيسي والمناضلين عنه ومتبعيه كما بينته في عقيدته وعقيدة صنوه أبي زرعة رحمهما الله تعالى.

3 – إن وُجد لأحد المتقدمين مرة فسوف تجد له عشرات المرات من عدم الترحم ومن الشدّة على أهل البدع وهجرهم والتحذير منهم وترك الثناء عليهم. والمرة الواحدة لا يؤخذ منها أصل مالم

تكن واضحة في التكرار، والأمر قد يقع مرة فلا ينكر فإن تكرر صار بدعة، وواقعة الحال لا عموم لها.

4 – إن وُجد لأحد المتقدمين حالة فسوف تجد له عشرات الحالات مِنْ خلافها من زجر المبتدع وهجره والتحذير منه، فإن كنت صادقاً في شبهتك فاتبعه في الحالة والعشرات!

5 – إن وُجد لأحد فثمّة احتمال قوي تحسيناً للظن وهم أهل لذلك بأنه: (لم يعلم بدعته) أو (علم توبته)، وهذا كثير فيمن يوثق رجلاً ثم يطلع على يُضعّف به فيضعفه بعد ذلك، والعكس قليل.

6 – إن وُجد لواحد من المتقدمين تكرار لذلك ولا يوجد، فقد وُجد لعشرات من الأئمّة خلافه. وتتبع رخصة كل عالم أو زلّة كل عالم ليست من صفات الصالحين، ولا تجوز.

7 – إن وُجد متكرراً في مبتدع بعينه لم يتب ولم تخْف بدعته ولا يوجد، فقد وُجد في مئات المبتدعين عدم الترحم والشدّة عليهم وترك الثناء عليهم.

والأصل في ذلك أن وجود القليل في جنب الكثير يورث عند من لا يعلم شبهة.
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم في أصل من أصول الإسلام:
أنه من النصيحة للدين، فأحكم لنفسك أو عليها أما إذا يكون حكم ذلك!؟
ج- ثم هل رأيت أحدا منهم يفعل هذا الزجر، كلا والله بل التوقير والتعظيم بالإمامة والترحم لكل مبتدع ينسب إلى علم وعبادة حتى لو أول كل الصفات أو قال بالوقف في القرآن أو غير ذلك من العظائم!؟

فصل في القول والفعل

زعم أنه سمع رجلاً سماه يزعم أنني أقدم الفعل إلى القول. ثم زعم أنه خلاف الإجماع على تقديم القول والفعل. ثم شنّعَ علي وجهلني بمخالفة الإجماع! وهذه ظلمات بعضها فوق بعض قد كان يمكنه أن يخرج منها لو جاء ني تلميذاً يتعلمها مني!

1 – زعم تقديم الفعل والقول هذا كذب، وأنا صاحب حديث لست بصاحب أصول فقه، وأصحاب الحديث ليست لهم مثل هذه القواعد أبدا، بل يدورون مع النصوص.

وكان يمكنه أن يكذب الناقل لو عرف القائل أو المنسوب القول له. وإنما القصة أن ذاك الناقل لما زعم الاحتجاج علي بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلوا على صاحبكم) رددت احتجاجه بأن:

أ- القول هاهنا ليس لنا، وإنما هو لأهل الميت بدلالة (صاحبكم) أي لأصحاب الجنازة، ودلالة حديث أبي قتادة رضي الله تعالى عنه: كان

(الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعِرْضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام)

ومن علامة الزيغ ترك اليقين إلى شبهة، وترك الإجماع إلى زلّة.

وقد أجمع أهل العلم على هجر المبتدع، والهجر يقين يشمل جميع أفراد الهجر كما صرح ابن تيمية وغيره من أهل العلم رحمهم الله تعالى فلا يخرج عنه شيئ إلا بيقين.

الفصل الخامس عشر شبهة ترك الترحم جهراً، وعدم تركه سراً.

ذكر ابن تيمية ذلك جمعاً بين المصلحتين:

مصلحة الجهر بترك الصلاة عليه لتأديب الناس،

والإسرار بالاستغفار له رحمة بالميت.

1 - ربما يجد قائل هذه الشبهة دليلاً فيما رواه ابن أبي شيبة (15/ 88 - 90/ كنزالعمال) والبيهقي (9/ 116) وغيرهما من طريق زياد بن ضميرة عن أبيه وجده أو عمّه في قصّة محلّم بن جثامة لما قتل رجلاً تأولاً، وأتى تائباً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: اللهم لا تغفر لمحلم ثلاث مرات، فخرج محلم يتلقى دمعه بفضل ردائه وكان قد ليستغفر له رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

قال: فأما نحن فيما بيننا فنقول: إنا لنرجو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلّم قد استغفر له، ولكن أظهر هذا لينزع الناس بعضهم عن بعض).

وبينه أبو داود في روايته: (قال ابن إسحاق: فزعم قوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر له بعد ذلك) فهذا معضل.

وإسناده محتمل للحسن، وزياد تابعي ذكره ابن حبّان في الثقات.

أ- ظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم استغغفر له سراً لا دليل عليه.

ب- نُظهر ما أظهر صلى الله عليه وسلّم، ولا نعلم ما أسرّه صلى الله عليه وسلّم.

ج- حال محلّم غير حال أهل البدع والفجور:

فهذا جاء تائباً باكياً في حياته، ولا حدّ عليه للتأوّل، ولو وجب عليه الحدُّ لقدم نفسه له، وهو أمر بينه وبين المقتول فقط.

وأما أهل البدع والفجور فقد أظهروها في حياتهم، وماتوا ولم نعلم لهم توبة، وانتشرت بدعتهم وكتبهم بعد موتهم أكثر منها في حياتهم.

نحو ذلك ما رواه البغوي في الجعديات (1977) سمعت عبدالرحمن بن ممهدي سمعت سفيان الثوري يقول: (إني لأدعو لأصحاب الأهواء، ولكن لا أستطيع أن أذكر إلا ما فيهم).

فهذا في السر لا شكّ، لأنه ينافي سيرته رحمه الله في الشدّة عليهم باللفظ والفعل، كما قال في الحسن بن صالح: (خشوع النفاق).

ب- فهذا في حياته لا بعد موته، لأنه ترك الصلاة على الحسن بن صالح وغيره.

ج- فهذا في الدعاء بالهداية لا بالرحمة لأنه أهل للدعاء عليه لا له.

د-فهذا منه، وقد ثبت من غيره غير ذلك.

2 – نترك باتفاقنا وإياكم جهراً، وأما السرّ فلا دليل عليه، ولو كان ثمة دليل عليه لكان بحيث لا يعلمه أحد، فلو خرج السر عن اثنين، بل صدر عن صاحبه لم يعدّ سرّاً كما قال الله تعالى: (يعلم السر وأخفى) و (ما تسرّون وما تعلنون). على أنه لا دليل على السر.

قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه في القراءة في الصلاة: (ما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلّم أعلناه لكم، وما أخفاه أخفيناه لكم).

وما أخفاه صلى الله عليه وسلّم فقد علّمه الناس وتعلموه/ فهل في هذه المسألة قد علمنا أن نخفي الترحم؟

بل الدليل على السر بعدم المحبة وعدم المودّة لأهل البدع والفجور هو الأصل.

إذا عُلم أنه يُسِرّ بالدعاء عاد ذلك على الجهر بترك الدعاء بإبطال المنفعة، وهذا واضح.

المصلحتان ليستا كما قال، نعم هما مصلحتان: (مصلحة زجر الناس) و (مصلحة عقوبة الفاعل) فهذان هما المصلحتان الشرعيتان مع جملة مصالح أخرى بينتها في مسألة الهجر.

الفصل السادس عشر شبهة أن ترك الترحم على المبتدع

هو سيما الخوارج!

أصلها مما رواه ابن عساكر (17/ 483/ق) – ومن طريقه المزي في تهذيبه/ ترجمة وهب ابن منبه (ص 150 و 153) قال في طائفة من الخوارج:

(وأما قولهم لا يستغفر إلا لمن يرى رأيهم.

أهم خير من الملائكة، والله تعالى يقول في سورة (حم عسق):

(وَالْمَلائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ).

وأنا أقسم بالله ما كانت الملائكة ليقدروا على ذلك ولا يفعلوا حتى أُمروا به، وفُسّرَت (هذه الآية) في حم الكبرى (يعني سورة غافر) قال: (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا) (فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ) الآية.

1 – ليس عندي الآن سنده بتمامه للنظر فيه.

2 – إن صح فليس ترك الترحم من صفة الخوارج خاصاً بهم كما سترى، وهم يقولون مثله؟

بل النصارى يقولون: الله في السماء، فهل يدع أهل السنة ذلك القول!؟

لا يقول ذلك عاقل!

3 – في المتن نفسه نقض بعضه بعضاً، فالملائكة تستغفر لمن في الأرض:

أ– الأحياء دون الذين ماتوا على الشرك فإن الله تعالى لا يغفر لهم.

ب– ومخصوص بالمؤمنين دون المشركين كما في الآية الأُخرى.

وراجع إلى النسخ لأبي عبيد – رحمه الله تعالى (518/وما بعده).

ج– فظهر لك بما سبق أن دليل القائل عليه (لمن في الأرض) وفيها المسلمون والكفار، ولا ينصرف إلى الكفار لأنه لا يجوز الاستغفار لهم قطعاً فعلم أنه مخصوص، وتبين ذلك بالآية الأُخرى المذكورة: (ويستغفرون للذين آمنوا) (فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك) وبما نقصوا نُقص منهم.

ولذلك قيل (الحلية 8/ 78): (يدعوا للتائب بالحفظ ويستغفروا له كما تستغفر له الملائكة: قال الله تعالى [عنهم]: فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ).

وللملائكة في هجر المبتدع والعاصي آثار كثيرة منها:

– ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الملائكة تصلي على أحدهم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه يقولون: اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يُحدث أ يُؤذ مسلماً) الحديث بنحوه، والبدعة أشد الحدث والأذى فانتبه.

–وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الملائكة: (لا تدخل بيتاً فيه كلباً أوصورة)

وإن الملائكة تتأذى مما يتأذا منه بنو آدم)، وتلعن المرأة التي تهجر فراش زوجها، وتلعن الرجل الذي يشير لأخيه بالسيف– وأمثاله كثير تجده في كتاب (إزالة النُكرة) يسّره الله، فهذا صريح في ترك الترحم والإستغفار لهؤلاء المسلمين، بل الدعاء عليه بنقيضه وهو اللعن!

هذا في آخر سورة القدر ذكر ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم قال: حدثنا أبي ثنا عبد الله بن ابي زياد القطواني ثنا سيار بن حاتم ثنا موسى ابن سعيد عن هلال ابن أبي جبلة عن أبي عبدالسلام عن أبيه عن كعب الأحبار أنه قال:

(إن سِدرة المنتهى ... فيها ملائكة لا يعلم عدتهم إلا الله – عز وجل – يعبدون الله – عز وجل – على أغصانها، في كل موضع شعرة منها مَلَك، ومقام جبريل – عليه السلام – في وسطها، فينادي الله جبريل أن ينزل في كل ليلة القدر مع الملائكة الذين يسكنون سدرة المنتهى، وليس فيهم مَلَك إلا قد أُعطي الرأفة والرحمة للمؤمنين ... فلا تبقى بقعة في ليلة القدر إلا وعليها مَلَك: إما ساجد، وإما قائم – يدعو للمؤمنين والمؤمنات، إلا أن تكون كنيسة، أو بيعة، أو بيت نار الذي يعبد فيه)

المجوس النار)، أو وثن، أو بعض أماكنكم التي تطرحون فيها الخبث، أو بيت فيه سكران، أو بيت فيه مسكر، أو بيت فيه وثن منصوب [وكذلك البيوت التي فيها الصور بأشكالها والتلفاز .. والكلب ...]، أو بيت فيه جرس معلق [ومنه الساعات الدقاقة بصوت كصوت اجراس الكنائس]، أو مبولة، أو مكان فيه كساحة البيت.

فلا يزالون ليلتهم تلك يدعون للمؤمنين والمؤمنات، وجبريل لا يدع أحداً من المؤمنين إلا صافحه، وعلامة ذلك من اقشعر جلده ورقّ قلبه ودمعت عيناه – فإن ذلك من مصافحة جبريل.

.. فلا تزال الملائكة هكذا حتى يطلع الفجر ... فيقيم جبريل ومن معه بين الأرض وبين السماء الدنيا يومهم ذلك في دعاء ورحمة واستغفار للمؤمنين والمؤمنات .... فإذا أمسوا دخلو إلى السماء الدنيا، فيجلسون حِلقاً حِلقاً فتجتمع إليهم ملائكة سماء الدنيا، فيسألونهم عن رجلٍ رجلٍ وعن امرأةٍ امرأةٍ، فيحدثونهم، حتى يقولوا: ما فعل فلان، وكيف وجدتموه العام؟ فيقولون: وجدنا فلاناً عام أول في هذه الليلة متعبداً، ووجدناه العام مبتدعاً، ووجدنا فلاناً مبتدعاً، ووجدناه العام عابداً.

قال: فيكفون عن الاستغفار لذلك، ويقبلون على الاستغفار لهاذا ... فهم كذلك يومهم وليلتهم ... ففي كل سماء يوم وليلة حتى ينتهوا مكانهم من سدرة المنتهى، فتقول لهم سدرة المنتهى: يا ساكني، حدثوني عن الناس وسموهم لي، فإن لي عليكم حقاً، وإني أُحب من أحب الله .... ثم تقبل الجنة على السدرة، تقول أخبريني مما أخبرك سكانك من الملائكة، فتخبرها ... فتقول الجنة: رحمة الله على فلان ورحمة الله على فلان، اللهم عَجلهم إلي.

فيبلغ جبريل مكانه قبلهم، فيلهمه الله، فيقول: وجدتُ فلاناً ساجداً فاغفر له، فيغفر له، فيسمع جبريل حملةُ العرش فيقولون: رحمة الله على فلان، ورحمة الله على فلان، ومغفرته لفلان ...).

فهذا بهذا، وفيما سبق مقنع، والحمد لله على السُنة.

4 – الخوارج يكفرون من خالفهم، وأهل السنة لا يكفرون كل من خالفهم، فعندهم أن البدع نوعان: مكفرة وغير مكفرة، وحتى المكفرة لهم فيها شروط ليست على طريق المرجئة.

5 – قد قال بترك الترحم أهل السنة بيقين، بل وأكثر من خالفنا في هذه المسألة يُقر بأن بعض

السلف كان لا يترحم على المبتدعة – فهل هؤلاء خوارج!؟

سبحانك هذا بهتان عظيم فأنتم إذن الخوارج الذين يطعنون في السلف الصالح – رحمهم الله تعالى.

6 – الخوارج حين يتركون ذلك يتركونه تكفيراً وجزماً بعدم الرحمة، وأهل السنة يتركونه متابعة للسنة ويقولون بقول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) فانتبه.

الفصل السابع عشر شبهة: من سلفك في هذا؟

فقد قيل: إياك ومسألة ليس لك فيها إمام.

1 – بل يقال لك أيها المترحم على المبتدعة: الفاعل أوْلى بإحضار الدليل من التاركفي مسألة الجواز، فمن سَلَفُك أنت في الترحم على المبتدعة بعد أن أزكيت شبهاتك أزيلت علاتك!!؟

2 – أمّا أنا فسَّلفيّ كل السلف وأهل السنّة رحمهم الله تعالى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلّم كما سترى في الأدلّة على نوعين: (التصريح) و (الترك).

وقد تصفّحت كثيراً من كتب العلم لهذا الغرض، فما وجدتُ لأهل السنّة رحمهم الله تعالى إلا الذم والتحذير من أهل البدع، ويكفيك إجماع أهلالسنّة على هجر المبتدع، ودخول ترك الترحم وترك الثناء عليه تحت أفراد هذا الهجر كما سترى في (ترك التسليم عليه).

ولئن زعمت وحاك في صرك غير ذلك، فماذا صنعت أنت مع هذا الإجماع، وماذا تصنع من أفراد الهجر!؟

أما أنا فمع الإجماع بكل مظاهره وصوره وأنواعه وأفراده ما كان منها قديماً أو جدَّ فسلفي الإجماع.

وأما أنت فهل عرفْتَ من يخالف الإجماع: أين يكون!؟

قد قال الله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً).

سألتك بالله أيها المجادل، ولعنة الله على الكاذب:

هل أبغضت في الله كما تزعم أنك أحببت فيه!؟

هل تركت لله كما تزعم أنك عملت له!؟

هل كرهت أهل البدع كما تزعم أنك تكره البدع!؟

هل غرتَ جهاراً كما يقع هؤلاء في البدعة جهاراً!؟

هل سلكتَ سبيل السلف كما تزعم أنك على عقيدتهم!؟

فإن لم يكن كذلك فتفقّد دينك، فوالله الذي لا إله إلا هو ما أظنّك إلا وقد صرت مرجئاً ممن يقول: لا يضر مع الإيمان معصية، ويوشك بك أن تبطل الحدود والعقوبات، ويصير عندك أهل السنّة وأهل البدعة سواء:

قيل للأوزاعي رحمه الله تعالى: رجل يقول: أنا أجالس أهل السنّة وأهل البدعة؟

فقال رحمه الله تعالى: هذا يريد أن يساوي بين الحقّ والباطل.

وصدق، فقد قال الله تعالى:

أ- (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ). أجعلتم من تظاهر بالعبادة أو العلم بزعمكم كمن هو من أهل السنّة!؟

ب- (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ). كلا والله ليسوا سواء، بل من جهر بالبدعة هُجر حيّاً وميتاً: نزيد في حقّه بزيادة إيمانه، وننقص منه بنقص إيمانه.

فقد أحببنا أهل السنّة فنسأل الله تعالى أن يحشرنا معهم، وأبغضنا أهل البدع فنسأل الله تعالى أنم يعصمنا أن نكون منهم أو معهم أو يسلّطهم علينا بذنوبنا، والله المستعان.

3 - أحد هؤلاء قال: أئمّة الدعوة الذين حاربوا بالسيف لم يتكلموا في فلان وفلان من الأشاعرة!؟

فلمّا جيئ له بالنفي عن شيخ الأئمّة محمد بن عبدالوهّاب رحمهم الله تعالى في مناظرة لأهل الأحساء قال: (كان في محمد بن عبدالوهّاب حماس واندفاع الشباب مثلكم)! وأما هو ففيه برودة وموات الشيبة فسبحان الله تعالى فيمن لا يعقل ما يخرج منه ويطعن في الأئمّة لهواه!

هذا وأسرد لك هذه القصّة الصحيحة الصريحة كالشمس من أئمّة أهل السنّة في زمانهم لما حدثت بدعة الترحم على المبتدعة، ووافقهم من بعدهم ممن نقلها مُقرّ ّ ّ ّاً لها:

-كابن قدامة رحمه الله تعالى في كتابه: تحريم النظر في كتب أهل الكلام.

-وابن تيمية رحمه الله تعالى في فتاويه (3/ 228).

-وابن رجب رحمه الله تعالى في ذيل طبقات الحنابلة (1/ 143 - 145).

وبإقرار من أحدث هذه البدعة نفسه واستدلاله على انها بدعة.

والحديث المستدلّ به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسّنه بعض المتأخرين، وورد من كلام بعض السلف الصالح رحمهم الله تعالى، ومعناه متفق عليه عند أهل العلم، ولي فيه جزء يسّر الله أمره ونفعه.

ولو لم يكن لي إلا هذه القصّة لكفت! والحمدلله على الإسلام والسُنّة.

هي كما سبق من مسائل هجر أهل البدع والفسوق.

ومدارها كمسائل أهل السُنّة كلّها على هدْي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان عليه صلى الله عليه وسلّم والسلف الصالح فمن بعدهم ممن تشبّه بهم بحقٍّ رحمهم الله تعالى:

هدْي الترك والفعل والاتباع:

فما تركوه نتركه، وما طرقوه نطرقه: نتبع ولا نبتدع، ونقتدي ولا نبتدي. كما قال الأوزاعي رحمه الله تعالى: قولوا كما قالوا وقفوا حيث وقفوا وليسعكم ما وسعهم.

ولو كنت محبّاً للاستكثار لاستكثرتُ بالحق لا بالباطل، لكنّي جمعْتُ هذه الأدلّة كلٌّ إلى ما يشابه، فانتبه، و (استفت قلبك وإن أفتاك المفتون) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن قلب المتّبع لا قلب المفتون! واستخر ربّك، ولا يوحشنّك قلة من معك ولا قلة ما معك فلئن كنتَ على الحق فالله تعالى بيده الخير، والبركة منه، والمآل إليه.

قال ابن قدامة– رحمه الله تعالى – في كتابه: تحريم النظر في كتب أهل الكلام (ص 33 – 34):

(ولو لم أذكر توبته وصفتها بالإسناد ليُعلم أن ما وُجد من تصانيفه مخالفاً للسنة فهو مما تاب منه، فلا يغتر به مغتر، ولا يأخذ به أحد فيضل، ويكون الآخذ به كحاله قبل توبته في زندقته، وحِل دمه.

أخبرنا الشيخ الإمام الثقة المُسنِد أبو حفص عُمر بن محمد بن طبرزذ البغدادي بقراتي عليه في ذي القعدة سنة ثلاث وستمائة بمسجدنا المحروس بظاهر دمشق حرسها الله تعالى، قلت له: أخبركم

القاضي الأجل العالم أبو بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد البزاز إجازة إن لم يكن سماعاً قال: حضرت يوم الإثنين الثامن من المحرم سنة خمس وستين وأربعمائة توبة الشيخ الإمام أبي الوفاء بن عقيل في مسجد الشريف أبي جعفر – رحمه الله تعالى – في نهر معلى، وحضر في ذلك اليوم خلق كثير، قال:

يقول علي بن عقيل: إنني أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب المبتدعة: الإعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه وتعظيم أصحابه والترحم على أسلافهم والتكثر بأخلاقهم، وما كنت علقته ووُجِد بخطي من مذهبهم وضلالتهم فأنا تائب إلى الله سبحانه وتعالى من كتابته وقراءته وإنه لا يحلُ لي كتابته ولا قراءته وا اعتقاده.

وذكر شيئاً آخر ثم قال: فإني أستغفر الله وأتوب إليه من مخالطة المبتدعة: المعتزلة وغيرهم، ومكاثرتهم والترحم عليهم والتعظيم لهم، فإن ذلك كله حرام لا يحل لمسلم فعله لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " من عظم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام "، وقد كان سيدنا الشريف أبو جعفر أدام الله علوه وحرس على كافتنا ظله ومن معه من الشيوخ والأتباع سادتي وإخواني أحسن الله عن الدين والمروءة جزاءهم، مصيبين في الإنكار عليّ لما شاهدوه بخطي في الكتب التي أبرأ إلى الله تعالى منها، واتحقق أنني كنت مخطئاً غير مصيب، ومتى حُفظ على ما ينافي هذا الخط وهذا الإقرار فلإمام المسلمين أعز الله سلطانه مكافأتي على ذلك بما يوجبه الشرع من ردع ونكال وإبعاد وغير ذلك، وأُشهد الله تعالى وملائكته وأولي العلم على جميع ذلك غير مجبر ولا مُكره، وباطني وظاهري في ذلك سواء قال تعالى: (وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ وَاللّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ).

ثم كتب الشهود خطوطهم، وهذه نسختها:
أشهدني المقر على إقراره بجميع ما تضمنه هذا الكتاب، وكتب عبدالله بن رضوان في المحرم سنة خمس وستين وأربعمائة.
بمثل ذلك أشهدني، وكتب محمد بن عبدالرزّاق بن أحمد بن السني في التاريخ.
أشهدني المقر على إقراره بجميع ما تضمنه هذا الكتاب، وكتب الحسن بن عبدالملك بن محمد بن يوسف بخطه.

سمعت إقرار المقر بذلك، وكتب محمد بن أحمد بن الحسن.
أشهدني المقر بذلك، وكتب علي بن عبدالملك بن محمد ابن يوسف، آخرها.
وكتب محمد بن عبدالباقي بن محمد بن عبدالله: وحضر في هذا اليوم في مسجد الشريف خلق كثير. انتهى المراد نقله.
هذا:
وقد ذُكِر لي أن (محمد بن إبراهيم آل الشيخ) رحمه الله تعالى وهو من هو– كان لا يرى الترحم على المبتدع، ذكره من يخالفنا في هذا الباب وهو مكثر من الإطلاع على كتب الشيخ وأئمة الدعوة في نجد رحمهم الله تعالى.
هذا:
1 – ووقع من الراوي (ابن عبدالباقي) تلقيب ابن عقيل بـ (الإمام) يعني بعد ظهور توبته، وإلا فهو قبلها إمام سوء، وكل من ائتم به فهو مثله، على أن الراوي مخطئ أيضاً: فإن الرجل ليس بإمام ولا بعد توبته لأمور كثيرة:
منها ما ذكره ابن قدامة – رحمه الله تعالى – من ظهور مناكير له بعد هذه التوبة.
ومنها ماذكرته هاهنا في الأعذار البدعية: (لعله تاب).
ومنها أنه ليس عنده من علم السنة ما يصير به إماماً، والله المستعان.
2 – ووقع من ابن عقيل تلقيب أبي جعفر ومن معه سيدنا وسادتي، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن هذا اللفظ في حقه هو حين قالوه له فقال صلى الله عليه وسلم:
(السيد الله، أنا محمد عبدالله ورسوله فقولوا: عبد الله ورسوله) الحديث
فكيف بمن دونه!؟ وعلى ذلك جرى عمل السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – في ترك هذا اللقب: لا يذكرونه لملك من الملائكة، ولا نبي ولا ولي – فانتبه.

الباب الثاني من أدلة المسألة

هي كما سبق – من مسائل هجر أهل البدع والفسوق.

ومدارها – كمسائل أهل السنة كلها – على هدي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما كان عليه – صلى الله عليه وسلم – والسلف الصالح فمن بعدهم ممن تشبه بهم بحق – رحمهم الله تعالى:

هدي الترك والفعل والاتباع:

فما تركوه نتركه، وما طرقوه نطرقه: نتبع ولا نبتدع، نقتدي ولا نبتدي.

قال الأوزاعي – رحمه الله (قولوا بما قالوا، وقفوا حيث وقفوا وليسعكم ما وسعهم) (الحلية 6/ 143 و 8/ 254 والآجري ...).

وقال ابن قدامة – رحمه الله تعالى – في تحريم النظر في كتب أهل الكلام (ص 38):

(رواها السلف وسكتوا عنها، وكانوا أعمق الناس علماً، وأوسعهم فهماً، وأقلهم تكلفاً، ولم يكن سكوتهم عن عي، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر) ولا وسّع الله عليه.

ولو كنتُ محباً للإستكثار لاستكثرتُ بالحق لا بالباطل، لكني جمعت هذه الأدلة كلّ إلى ما يشابهه، فانتبه، (واستفت قلبك وإن أفتاك المفتون) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ولكن قلب المتبع لا قلب المفتون! واستخر ربك، ولا يوحشنك قلة من معك ولا قلةُ ما معك فلئن كنت على الحق فالله تعالى بيده الخير، والبركة من والمآل إليه. والحمد لله على الإسلام والسنة.

الفصل الأول هدْي التَرك:

ترك الدعاء والترحم لهم.

أولاً: الجِنازة: صلاةً واتباعاً.

في مناقب أحمد رحمه الله تعالى (ص 505) من طريق السلمي عن الدارقطني أنه لما نظر إلى جمع جنازة قال: سمعت أبا إسماعيل بن زياد القطان قال: سمعت عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول:

(قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم يوم الجنائز)

إسناده صحيح، ولفظه فصيح، وهو في هجر أهل البدع صريح.

1 – رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال أبو قتاده رضي الله تعالى عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دُعي لجنازة سأل عنها: فإن أُثني عليها خير قام فصلى عليها. وإن أُثني عليها غير ذلك قال لأهلها: شأنكم بها، ولم يصل عليها. رواه أحمد والحاكم، وهو صحيح.

وهو يقضي على ما ثبت عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سمع أحداً يسأل: من هذه الجنازة؟ فقال: (هو

أنت، عبدالله دعاه فأجابه، أو أمتُه دعاها فأجابته، الله يعرفه وأهله يفقدونه والناس ينكرونه، اغدوا فإنا رائحون أو روحوا فإنا غادون). رواه البيهقي الأشعري في شعب الإيمان (9278) عن الحاكم وغيره من طريق ابن وهب (وله الجامع) بسند حسن.

على أن أبي هريرة – رضي الله عنه – هو في المستور الحال لا في السؤال عن الجنازة لمعرفة صاحبها: فإن كان مشهوراً ببدعة أو فسق تركه.

– وقال زيد بن خالد رضي الله تعالى عنه في خيبر في الغالّ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلّوا على صاحبكم. إن صاحبكم غلّ في سبيل الله). رواه أحمد وأبوداود والنسّائي وابن ماجة، وهو صحيح.

– وقال جابر بن سَمُرَةَ رضي الله تعالى عنه في قاتل نفسه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذاً لا أصلي عليه). رواه مسلم.

– وقال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالرجل الميت عليه الديْن، فيسأل: هل ترك لديْنه من قضاء؟ فإن حُدّث أنه ترك وفاء صلى عليه، وإلا فلا قال: صلوا على صاحبكم. رواه البخاري ومسلم، وله شواهد من طرق أخرى.

وذُكر عن علي رضي الله تعالى عنه فيمن ترك دينارين مِنْ أهل الصُفّة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم. رواه ابن أبي شيبة (3/ 373) ورواه الطبراني (8/ 7654/176) من وجه آخر عن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه قال في المجمع (3/ 41): (ثقات) وهو حسن.

وقال عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه في الصلاة على الزانية المرجومة: فقيل: تصلي عليها يا نبي الله، وقد زنت؟ قال صلى الله عليه وسلم لقد تابت توبة لوُ قسمتْ بين سبعين مِنْ أهل

المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادتْ بنفسها لله تعالى. رواه مسلم.

وهذا صريح في فهمه – رضي الله تعالى عنه – انه صلى الله عليه وسلم – لا يصلي على الزاني ونحوه فكيف بالمبتدع!؟ وقد أقرهم صلى الله عليه وسلم – على هذا الفهم، ولكنه ذكر التوبة، فمن تاب صلى عليه وإلا تركه لأهله – فهل فهمت؟!

وقال عمران رضي الله تعالى عنه أيضاً في رجل أَعتق عند موته فجاء ورثته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فقال صلى الله عليه وسلم: (لو أعلمتنا إن شاء الله ما صلينا عليه) رواه أحمد (–)، ومن طريقه في الحلية (3/ 60) بنحوه وإسناده محتمل، وأصله في الصحيح.

وذكر سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي على مرجوم. رواهما عبدالرزاق (3/

535 و 536). ومرسل سعيد صحيح، ومرسل الزهري قوي عند احتجاجه به لا الرواية، فمن ترك فلعله علم خصوص حاله من عدم التوبة أو غيرهما كما سبق في المرجومة.

وقال ثوبان رضي الله تعالى عنه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير له: لا تدلجن على مصعب ولا مضعف، فادلج رجل على ناقته له صعبة، فسقط، فمات، فأمر صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه، ثم أمر فنادى في الناس، إن الجنّة لا تحل لعاصٍ. رواه أحمد، وهو حسن. وذكر أحمد رحمه الله تعالى حديثاً مرسلاً في خيبر، وأنه ثبت رجل، فقتل، فلم يصل غليه. وقال: يحيى بن أبي كثير يرويه. رواه الخلاّل في السنّة (793) عن الميموني عنه احتجاجاً به.

وذُكر عنه صلى الله عليه وسلم: القدرية مجوس أمتي: إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم. رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وله طرق.

وذكر ابن قدامة في المغني (2/ 559) من رواية الخلاّل عن أبي شُميلة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى قباء فاستقبلته جنازة لمملوك قال صلى الله عليه وسلم: أكان يشهد أن لا إله إلا الله؟ قالوا نعم، ولكنه كان وكان. قال صلى الله عليه وسلم: أكان يصلي؟ قالوا قد كان يصلي ويدعُ! فقال صلى الله عليه وسلم: ارجعوا به، فغسلوه وكفِّنوه وصلُّوا عليه

وادفِنوه، والذي نفسي بيده لقد كادت الملائكة تحول بيني وبينه. لم أقف على إسناده، ولم يذكر في الإصابة حديثه فهل هو تصحيف عن أبي مليكة! أو أنس بن مالك رضي الله عنه.

ورواه عبدالرزاق (3/ 539) عن ابن جريج قال: سمعت أبا بكر بن عُبَيدِالله بن أبي مُلَيكة يزعم أنه سمع بالمدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب إلى بني الحارث، فرأى جنازة على خشبة، فقال ما هذا؟ فقيل عبدٌ لنا، فكان عبد سوءٍ مسخوطاً جافياً.

قال صلى الله عليه وسلم: أكان يصلي هذا؟ فقالوا: نعم.

قال صلى الله عليه وسلم: أكان يقول: محمد رسول الله؟ ... قالوا: نعم.

قال صلى الله عليه وسلم: كادت الملائكة تحول بيني وبينه، ارجعوا فأحسنوا غسله وكفنه ودفنه.

ورواه الطبراني في الأوسط (10/ 266/المجمع) عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ في بعض سكك المدينة فرأى رجلاً أسود ميتاً قد رموا به في الطريق فسأل بعض من ثمّ عنه، فقال:

مملوك مَنْ هذا؟ قالوا: مملوك لآل فلان.

فقال صلى الله عليه وسلّم: أكنتم ترونه يصلّي؟

قالوا: كنّا نراه أحياناً يصلّي وأحياناً لا يصلّي.

فقال صلى الله عليه وسلّم: قوموا فاغسلوه وكفّنوه.

فقاموا، فغسلوه، وكفنوه، وقام رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فصلّى عليه، فلمّا كبّر قال: سبحان الله سبحان الله، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلّم صلاته قال له أصحابه: يا رسول الله، سمعناك لمل كبّرت تقول: سبحان الله سبحان الله فلم قلتَ؟ قال صلى الله عليه وسلم:

كادت الملائكة أن تحول بيني وبينه من كثرة ما صلّوا عليه.

قال في المجمع (10/ 266): (إسناده جيد).

ورواه الطبراني في الكبير (19/ 303) من طريق عطاء بن السائب بن مالك عن أبيه عن جدّه رضي الله تعالى عنه قال: مرّ النبي صلى الله عليه وسلّم على بئر فيها أسود ميت ...... قالوا: إنه كان جافي الدين: يصلي أحياناً وأحيناً لا يصلي، فقال صلى الله عليه وسلّم: ويحكم أخرجوه/

فأمر به النبي صلى الله عليه وسلّم فغسل وكفّن وقال: احملوه وقال: إن كادت الملائكة لتسبقنا قال: فصلّى عليه.

قال في المجمع (3/ 42): (عطاء فيه كلام، والراوي عنه لا يُعْرف).

ورواه عبدالرزّاق (3/ 539 – 540) عن ابن جريج قال: أُخبرتُ عن عنبسة بن سهيل عن محمد بن زهير أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى بالبقيع عبداً أسود ميتاً، فقال لمن يحمله: ماهذا؟ قالوا: عبد لفلان؟؟ قال: فما هو؟ قالوا: أخبث الناس وأسرقه وآبقه وأخربه في أشياء من الشر يذكرونها منه ...... فقال: هل كان يصلّي؟ قالوا: نعم الحديث، وفيه الصلاة عليه.

خلاصة ذلك:

فلعل الحديث بهذه الأسانيد الموصولة والمرسلة يكون له أصل، وفي متنه نكارة، ولو صحّ فإنما هي واقعة حال يقابلها أصل ثابت في كل الوقائع الأخرى من أنه إذا أُثني على الجنازة شر تركها.

فدل فعل من تركه على المسألة. ودل فعله صلى الله عليه وسلّم على الصلاة على المسلم. فالأول مخصوص بقلة تصلي، والثاني هو نفسه واقعة حال فيها بحث، وللغيب فيها مدْخل، والله أعلم، فالثاني هذا إما مخصوص أو منسوخ.

وروى الترمذي وابن أبي عاصم وابن شاهين في السنّة والسهمي في تايخ جرجان (ص 77) وغيرهم أنه صلى الله عليه وسلّم ترك الصلاة على رجلٍ فقيل: ما رأيناك تركت الصلاة على أحدٍ غير هذا؟!

فقال صلى الله عليه وسلم: (إنه كان يبغض عثمان، أبغضه الله).

وإسناده باطل، وفيه محمد بن زياد الطحان متهم.

وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم: (صلِ على كل من قال: لا إله إلا الله. ولا يصح، ولفظه مخصوص بفرض الكفاية،

وبتركه صلى الله عليه وسلم.

ونحوه ما رواه في الحلية (4/ 236 – 237) عن الطبراني (–) بسنده:

(صلِ على من مات من أهل قبلتنا وإن قُتل مصلوباً أو مرجوماً) فقد قال صاحب الحلية: (غريب لم نكتبه إلى بهذا الإسناد وتفرد به ابن عبدربه وهو متهم، وله علل أخرى، والمصلوب والمرجوم أقيم عليهما الحد والصلاة عليهم جائزة وأهل الفضل يصولون عليهما إن ظهرت توبتهم كما سبق وكما سنرى.

3 – كان صلى الله عليه وسلم – حريصاً على الصلاة على من مات لأن صلاته صلى الله عليه وسلم يُنوّر الله بها قبورهم، وبلغ من حرصه صلى الله عليه وسلم أن صلى (صلاة الغائب على النجاشي) وعلى من صلى عليه أصحابه ودفنوه فصلى على قبره).

فتركه صلى الله عليه وسلم حينئذ دليل قوي جداً على الهجر والمنع كما سترى.

ومن النوادر:

ما رواه في الحلية (4/ 42) عن أبي الشيخ (–) بسنده عن وهب بن منبه – رحمه الله – أن موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم – ترك الصلاة على العاصي حتى قال الله له: غفرت له لأنه كان يصلي على محمد صلى الله عليه وسلم، فصلّ عليه!!

4 – الترك ليس من خصوصياته صلى الله عليه وسلّم ولا من خصوصيات الإمام، وما ثبت في حقّه صلى الله عليه وسلّم ثبت في حق غيره ما لم يقع على اختصاصه دليل (المغني لابن قدامة 2/ 557).

أ– وقوله صلى الله عليه وسلّم: (صلوا على صاحبكم) ليس دليل خصوصية، إنما هو إيكال الجنازة إلى أهلها، وقد عمل كثير من أهل العلم بهذا كما سترى بعضه.

وأما قول الترمذي رحمه الله تعالى عقب حديث قاتل نفسه: (قال بعض أهل العلم: يُصلّى على كل من صلى للقبلة وعلى قاتل النفس وهو قول الثوري وإسحاق، وقال أحمد: لا يصلى الإمام على قاتل النفس، ويصلي عليه غير الإمام).

وذكر نحوه قول أحمد عن عمر بن عبدالعزيز والأوزاعي ومالك رحمهم الله تعالى.

فهذا في باب فرض الكفاية، وفرْض العين على أهل العلم والدين ألا يصلوا على هؤلاء كما فعله الذين ذكرهم الترمذي رحمهم الله تعالى.

ونقل عن مالك وغيره (شرح مسلم 7/ 47) أن أهل الفضل لا يصلّون على الفساق زجراً لهم.

5 – الاستدلال بها على الترك في هذه المعاصي ونحوها واضح، والاستدلال بها على الترك في أهل البدع أوضح:

أ– البدعة أشد من المعصية باتفاق أهل السُنّة.

ب– الثناء بالخير كالسُنّة والطاعة، والثناء بالشر فلا شر أشد من البدع. وقد قال جماعات من أهل العلم الشافعي ومن قبله رحمهم الله تعالى: (لأن يلقى العبدُ الله بكل ذنب خلا الشرْك أهون عليه من أن يلقاه بشيئ من هذه الأهواء.

ج– ترك الصلاة على المبتدع أوْلى من تركها على صاحب الديْن، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (ديْن الله أحقُّ أن يُقْضى).

د– قول الصحابي رضي الله عنه: تصلى عليها وقد زنت؟

فيه اشتهار القول عند الصحابة رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يصلّي على الزاني ونحوه، ولذلك لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا إنما بيّن أنها تابت وأقيم عليها الحد وهو كفارة.

فمن لم نتحقق منه توبة، أو لم يقم عليه الحدُّ فلا يصلِّي عليه إلا أصحابه أو أهله.

والمبتدع أوفر الناس نصيباً من ذلك:

فتوبته غير متحققة كما سترى في أعذار التبديع.

والحدود واللعقوبات لا تقام منذ أزمان على المبتدعة، بل يُعظّمون ويُمْدَحون!!

وعقوبة الهجر له مستمرة حتى بعد الموت.

هـ– الترك في معصية واحدة (لا تدلجن على مصعبا) و (الجوْر في الوصيّة)، فكذلك في البدعة الواحدة، (وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم)، ويأتي في أعذار التبديع الكلام عن بدعة الغالب وغيرها.

و– الترك مع كون (الصلاة من حق المسلم الميت) و (الصلاة عليه فيها فضل كبير للمصلّي) يدل على الكراهية الشديدة للصلاة عليه.

ز– قوله صلى الله عليه وسلّم: (صلوا على صاحبكم).

هو أمر لأهل الجنازة، وليس أمراً لكل من حضر، فإنه ليس بواجب على كل حاضرٍ باتفاق أهل العلم.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في المنهاج (6/ 326):

(اشتغل به صلى الله عليه وسلّم: علي والعباس وبنوالعباس ومولاه شقران ... . ومن السنّة أن يتولّى الميتَ أهله).

يعني ما لم يوصي الميّت بمعيّن غيرهم أن يغسله ويباشر ذلك منه.

ويستأنس لذلك المعنى مع ظهوره:

أولاً: بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

(لا تزال أمتي على مسكة من دينها ما لم تؤخر المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود، ومالم تؤخر الفجر إمحاق النجوم مضاهاة للنصارى، ومالم يكلوا الجنائز إلى أهلها).

رواه أحمد (4/ 349) ثنا عبدالله بن نُمَيْر.

ح والطبراني (3263) ثنا جعفر الفريابي (وله السنن) ثنا إسحاق بن راهوية (وله المسند)

ح والبيهقي الأشعري في شعب الإيمان (9247) عن الحاكم (1/ 370) من طريق إسماعيل بن قتيبة عن ابن أبي شيبة (وله المسند)

– كلاهما ثنا وكيع (وله المصنف).

ح والطبراني (3263) من طريق عبدالرزاق (6530) عن الثوري وغيره.

ح والطبرني (3264) ثنا محمد بن النضر الأزدي ثنا وضاح بن يحيى ثنا مندل بن علي.

كلهم عن الصلت بن بهرام (وفي مسند أحمد: الصلت يعني ابن العوام) قال: حدثني (كذا عند أحمد، وعند غيره: عن) الحارث بن وهب (زاد ابن نُمَيْر: عن أبي عبدالرحمن)

(زاد وكيع وابن نمير: الصنابحي وفي رواية الطبراني عن وكيع: الصنابح عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم به.

واختصره بعضهم.

ورواه أيضاًسعيد بن منصور والبغوي وأبو نعيم (19437 و 199440 /الكنز) فأما الأول والثاني فبذكر أبي عبدالرحمن الصنابحي، والثالث عن حارث لم يزد.

قال البخاري (2/ 284/ التاريخ): (حارث عن الصنابحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم مرسل، عنه الصلت بن بهرام).

قال الحاكم والذهبي: (صحيح إن كان الصنابحي هذا عبدالله، فإن كان عبدالرحمن بن عسيلة فإنه يختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلّم).

قال في مجمع الزوائد (1/ 311 و 3/ 32): (رجاله ثقات).

وجزم يعقوب بن شيبة (الإصابة 3/ 253) بأن الحارث روى عن التابعي.

قلت: هو صحيح عن الصلت وهو ابن بهرام لا غير، وهوثقة.

قال ابن تيمية – رحمة الله تعالى – (24/ 286،291) (كأنه يقول قتلتَ نفسك بكثرة الأكل، وهذا من حسن هجر المظهرين للكبائر حتى يتوبوا).

– ورجع عبدالله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – عن الجنازة لما سمع رانه (امرأة ترفع صوتها بالصراخ) وقال: نُهينا عن إتباع صوتها بالصراخ).

وقال: نُهينا عن إتباع الجنازة معها رانه.

رواه ابن ابي شيبة وعبدالرزاق بسند محتمل.

فكيف إذا كان صاحب الجنازة نفسه فاسقاً أو مبتدعاً!؟

وأما صلاة علي – رضي الله تعالى عنه – على قتلى صفين، رواه اللا لكائي (01/ 2) من طريق ضعيف عن أبي الجنوب عقبة ابن علقمة اليشكري عنه فلأن القتل عنده كالحد طهرهم:

وعنه ذكر ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (7/ 406):

(إخواننا بغوا علينا، طهرهم بالسيف).

(بعض السلف الصالح وأئمة الهدى – رحمهم الله تعالى –.

–كثرت النقول في ترك الصلاة خلف المبتدع، والصلاة خلفه حياً وميتاً سواءً هي من هجره.

– دُعي أيوب السختياني – رحمه الله تعالى – لغسل ميت، فلما كشف وجهه تركه وقال: (رأيته يماشي صاحب بدعة!)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى – في الإبانة (498).

– قال محمد بن المنكدر – رحمه الله تعالى:

كان رجل بالمدينة يقال له: (عمران بقرة) وكان مسرفاً على نفسه فلما مات أتي بجنازته، فتفرق الناس عنه وثبتْ مكاني، فكرهت أن يعلم الله – عز وجل – مني أني أيست له من رحمته.

رواه اللالكائي (2024) من طريق البغوي بسنده عن ابن الماجشون

وهذا إسناد صحيح ورواه أبو نعيم (3/ 148/محمد) عن أبي الشيخ (لعله في كتابه السنة) منطريق سفيان ابن عيينه قال:

صلى ابن المنكدر على رجل، فقيل له:

تصلي على فلان!؟ فقال:

إني أستحيي من الله أن يعلم مني أن رحمته تعجز عن أحد من خلقه!

ومحمد تابعي ثقة عابد عالم غلبت عبادته عليه في هذا الأثر، فإن هجر جنازته ليست إياسا من رحمة الله به، ولكنها تأديب له ولغيره، وقد ترك صلى الله عليه وسلم كما رأيت.

وقوله:

(تفرق الناس) فهؤلاء أهل المدينة الطيبة في عصر التابعين يفعلونه.

والإستحياء الحق من الله تعالى كما ذكر عنه؟ (ان يحفظ الرأس وما حوى) الحديث أي يحفظه من المعاصي، وألا يظن أنه لا ينبغي من الصالحين معاقبة من عصى الله تعالى.

وقد قال الله تعالى:

﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾

(تاريخ البخاري 4/ 302 والثقات 6/ 471، والحارث ذكره البخاري (2/ 284) وابن أبي حاتم (3/ 92) ولم أقف على توثيقه إلا تصحيح الحاكم فلا أدري من أين وثّقه صاحب المجمع، والصنابحي مرسل على اختلافٍ فيه والصواب إثباته.

وهو محتمل إذ لذكر المغرب والفجر شواهد صحاح.

وله طريق أخرى عند الخطيب (5/ 374 – 375) وابن مندة في الصحابة (3/ 253 الإصابة) من حديث محمد بن الضوء بن صلصال بن دلهماس عن أبيه عن جّده عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (لا تزال أمتي) الحديث بطوله.

قال ابن مندة: (غريب).

وقال الخطيب: يحفظ بغير هذا الإسناد، ومحمد بن الضوء ليس بأهل أن يؤخذ عنه العلم لأنه كان كذّاباً) واتهمه ابن حبان وغيره.

ثانياً: ما ثبت عن بعض السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

روى عبدالرزاق (3/ 513) ح وابن أبي شيبة (3/ 311) عن ابن نُمَيْر كلاهما عن ابن جريح عن نافع قال: ما كان عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما يرجع (يعني من الجنازة) حتى يؤذن له.

وروى عبدالرزّرق (3/ 514) عن مَعْمر والثوري ح وابن أبي شيبة (3/ 310) عن وكيع وأبي معاوية كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال: (إذا صليتم

على الجنازة فقد قضيتم ما عليكم، فخلّوا بيتها وبيت أهلها). إسناده صحيح

وروى ابن أبي شيبة (3/ 311) عن وكيع عن مالك بن مِغْول عن طلحة اليامي عن عُمر رضي الله تعالى عنه قال: (أميران وليسا بأميرين: صاحب الجنازة إذا صليتَ عليها لم ترجع إلا بإذنه، والمرأة الحاجة على رفقتها إذا حاضت).

ورواه عن أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق الثوري عن طلحة: كان يقال به. وإسناده صحيحان لطلحة، وهو تابعي إمام عابد عالم رحمه الله تعالى.

ورواه عبدالرزاق (3/ 514) عن مَعْمر عن عامر بن عبدالواحد عن عَمْرو بن شعيب ح وابن أبي شيبة (3/ 311) عن ابن إدريس عن ليث عن طلحة (اليامي) عن أبي حازم ح وعن يحيى بن سعيد عن ثور عن محفوظ بن علقمة عن عبدالله كلهم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: (أميران وليسا بأميرين:

المرأة تكون مع الرفقة فتحج أو تعتمر، فيصيبها أذى من الحيض قبل أن تطوف بالبيت يوم النحر، قال: لا تنفروا حتى

تطهر وتأذن لهم.
والرجل يخرج مع الجنازة لا يرجع حتى يؤذن له أو يدفنوها ويواررروها). وهو حسن بطرقه على تعدد مخارجها.
ورواه ابن أبي شيبة (3/ 311 والبغوي في الجعديات (22249 عن علي بن الجعد كلاهما عن شريك ح وعبدالرزاق (3/ 514) عن الثوري كلاهما عن إبراهيم بن مهاجر.
وراه ابن أبي شيبة (3/ 311) عن وكيع عن أبي جناب عن طلحة.
كلاهما إبراهيم وطلحة عن إبراهيم النخعي (زاد طلحة: عن عبدالله، وفي إسناده نظر) قال:
أميران وليسا بأميرين:
صاحب الجنازة إذا صليتَ عليها لم ترجع إلا بإذنه.
والمرأة الحاجة على رفقتها إذا حاضت.
وإسناده صحيح بوجهيه، والوقف على إبراهيم أصح.
وصح عن محمد بن سيرين وأبي قلابة رحمهما الله تعالى أنهما أنكرا هذه الإمارة.
فتلخّص مما سبق أن لكل جنازة أصحاباً وأهلاً.

فهؤلاء المخاطبون بقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (صلوا على صاحبكم).
(2) بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم.
– ذكر ابن بطة رحمه الله تعالى في باب (الذنوب التي لا تخرج من الملّة) أن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال لمن جعل في عضده رقية من الحمَّى: لو متَ ما صليتُ عليك.
– وقال رجل لأبيه: إني لم أنم البارحة بَشَماً (أي من الشبع)!
فقال أبوه: أما إنك لو مت ما صليتُ عليك.
سماه ابن تيمية: جندب بن عبدالله رضي الله تعالى عنه وفي الفروع (2/ 186) والمنهاج (5/ 236) سَمُرة بن جندب رضي الله تعالى عنه.
قال ابن تيمية رحمه الله تعالى (24/ 286 و 291) / (كأنه يقول: قتلتَ نفسك بكثرة الأكل، وهذا من جنس هجر المظهرين للكبائر حتى يتوبوا).
– ورجع عَبْدالله بن عُمر رضي الله تعالى عنهما عن الجنازة لما سمع رانّة (امرأة ترفع صوتها بالصراخ)
وقال نهينا عن اتباع الجنازة معها رانّة.
رواه ابن أبي شيبة وعبدالرزاق بسند محتمل.

فكيف إذا كان صاحب الجنازة نفسه فاسقاً أو مبتدعاً!؟

– وأما صلاة علي رضي الله تعالى عنه على قتلى صفين (رواه اللالكائي (2107) من طريق ضعيف عن أبي الجنوب عقبة بن علقمة اليشكري عنه) فلأن القتل عنده كالحد طهّرهم: وعنه ذكر ابن تيمية رحمه الله تعالى في المنهاج (7/ 4069: (إخواننا بغوا علينا، طهرهم السيف).

(3) بعض السلف الصالح وأئمّة الهدى رحمهم الله تعالى.

– كَثُرتْ النقول في ترك الصلاة خلف المبتدع، والصلاة خلفه حياً وميتاً سواء هي من هجره.

– دُعي أيوب السختياني رحمه الله تعالى لغسل مي، فلما كشف وجهه تركه وقال: رأيته يماشي صاحب بدعة!

رواه ابن بطّة ت رحمه اله تعالى في الإبانة (498).

– قال محمد بن المنكدر رحمه الله تعالى:

كان رجل بالمدينة يقال له: (عمران بقره)، وكان مسرفاً على نفسه، فلمّا مات أُتي بجنازته، فتفرق الناس عنه، وثبتُّ مكاني، فكرهتُ أن يعلم الله عزوجل مني أني أيستُ له من رحمته.

رواه اللالكائي (2024) من طريق البغوي بسنده عن ابن الماجشون، وهذا إسناد صحيح، ورواه أبو نعيم (7/ 297/ سفيان) عن أبي الشيخ () من طريق سفيان بن عيينة قال:

صلى ابن المنذر على رجل، فقيل له: تصلّي على فلان!؟ فقال:

إني أستحي من الله أن يعلم مني أن رحمته تعجز عن أحدٍ من خلقه!

ومحمد تابعي ثقة عابد عالم غلبت عبادته عليه في هذا لأثر، فإن هجر جنازته ليس إياساً من رحمة الله به، ولكنّها تأديب له ولغيره، وقد ترك صلى الله عليه وسلّم كما رأيت.

وقوله: (تفرق الناس) فهؤلاء أهل المدينة الطيبة في عصر التابعين يفعلونه.

و الاستحياء الحق من الله تعالى ألا يظن أنه لا يعاقب من عصاه، وألا يظن أنه لا ينبغي من الصالحين معاقبة من عصى الله تعالى.

وقد قال الله تعالى:

(وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ) الآية.

وأرحم الخلق بالخلق صلى الله عليه وسلم قد ترك الصلاة على بعض الناس مما لم يبلغ أمره إلى محمد – عف الله عنه.

– ونحوه رواه اللالكائي (2026) بسند صحيح عن روح بن عتبة الكرابيسي قال: نا ميمون (بن موسى) المرئي قال:

كان عندنا داعر، فمات، فتحامله الناس، فرموا به على ظهر الطريق، فجلستُ أفكر فيه وتجنّب الناس له إذ خفقتُ برأسي

(فذكر مناماً خيراً) فقلت للناس: هلمّوا.
روح لم أعرفه، وميمون من أتباع التابعين بالبصرة.
وترك الجنازة فرض على أهل العلم والدين، ودفنها والصلاة عليها فرض على أصحابها.
- وفي المحن (ط 2 228 و 226) في صلاة الحسن البصري - رحمه الله - على الحجاج، وإنكار العلماء عليه حضور جنازته والصلاة عليه فقال: أدركت ثلاثمائة من الصحابة معهم يأمرون أن نصلي على بار هذه الأمة وفاجرها إسنادة، وثبت عن الحسن - رحمه الله - أنه لم يحضر،

والصلاة على الفاجر لأهله لا لأهل الدين.
- وأما سفيان الثوري قال أحمد رحمهما الله تعالى: هو الإمام يعني في طبقته من أتباع التابعين:
أ- فقد صحّ عنه أنه قال: (يا شعيب بن حرب لا ينفعك ما كتبتَ حتى ترى الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر: صلاة الجمعة والعيدين، صلّ خلف من أدركتَ، وأما سائر ذلك فأنت مُخيّر لا تصلّ إلا خلف من تثق به وتعلم أنه من أهل السنّة والجماعة)
(تاريخ البخاري 4/ 302 والجرح 4/ 483 والثقات 6/ 471)، والحارث ذكره البخاري (2/ 284) وابن ابي حاتم (3/ 92) ولم أقف على توثيق إلا تصحيح الحاكم فلا أدري من أين وثقه صاحب المجمع، والصنابحي مرسل على اختلاف فيه والصواب إثباته - وهو محتمل إذا لذكر المغرب والفجر شواهد صحاح.
وله طريق أخرى عند الخطيب (5/ 374 - 375) وابن مندة في الصحابة (3/ 253/الإصابة) من حديث محمد بن الضوء بن صلصال ابن دلهماس عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تزال أمتي) الحديث بطوله.
ابن مندة:
(غريب).
وقال الخطيب: (يحفظ بغير هذا الإسناد، ومحمد بن الضوء ليس بأهل أن يؤخذ عنه العلم لأنه كان كذاباً) واتهمه ابن حبان وغيره.
ثانياً: ما ثبت عن بعض السلف الصالح - رحمهم الله تعالى.
1 - روى عبدالرزاق (3/ 513) ح وابن أبي شيبة (3/ 311) عن ابن نمير -كلاهما عن ابن جرير عن نافع قال: ما كان عبدالله ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - يرجع (يعني من الجنازة حتى يؤذن له).
ب- وصح عنه صلى الله عليه وسلم: قال:
(من أتي جنازة في أهلها فله قيراط)

قال: من تبعها من أهلها حتى يصلي عليها) أو قال: (فمشى معها أهلها).
فهذه ألفاظ روايات البراز والإسماعيلي من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه، وأحمد من حديث

أبي سعيد – رضي الله عنه.
(2) بعض الصحابة – رضي الله تعالى عنهم.
– ذكر ابن بطة – رحمه الله تعالى – في باب (الذنوب التي لاتخرج من الملة) أن حذيفة – رضي الله تعالى عنه – قال لمن جعل في عضدة رقية من الحمى: لو مت ما صليت عليك.
– وقال رجل لأبيه: إني لم أنم البارحة بشماً (أي من الشبع)!
– فقال له أبوه: أما إنك لو مت ما صليت عليك.
سماه ابن تيمية: جندب بن عبدالله – رضي الله تعالى عنه – وفي الفروع (2/ 186) والمنهاج (5/ 236) عن وكيع وأبي معاوية – كلهم عن هشام بن عروة عن زيد بن ثابت – رضي الله تعالى عنه– قال:
[إذا صليتم على الجنازة فقد قضيتم ما عليكم، فخلوا بينها وبين أهلها].
إسناده صحيح، وهذا لفظ سعيد بن منصور أيضاً، وعلقه البخاري مختصراً في فضل إتباع الجنائز.
3 – وروى ابن ابي شيبة (3/ 311) عن وكيع عن مالك بن مغول عن طلحة اليامي عن عمر – رضي الله عنه – قال:
[أميران وليسا بأميرين: صاحب الجنازة إذا صليت عليها لم ترجع إلا بإذنه، والمرأة الحاجه على رفقتها إذا حاضت].
– ورواه عن أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق (الثوري) عن طلحة: كان يقال – به. وإسناداه صحيحان إلى طلحة، وهو تابعي أمام عابد عالم – رحمه الله تعالى.
ورواه عبدالرزاق (3/ 514) عن معمر بن عامر بن عبدالواحد عن عمرو بن شعيب ح وابن أبي شيبة (3/ 311) عن ابن إدريس عن ليث عن طلحة (اليامي) عن أبي حازم، وعن يحيى ابن سعيد عن ثور عن محفوظ بن علقمة عن عبدالله – كلهم عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – قال: أميران وليسا بأميرين:
1 – المرأة تكون مع الرفقة فتحج أو تعتمر، فيصيبها أذى من الحيض قبل أن تطوف بالبيت يوم النحر، قال: لا تنفروا حتى تطهر وتأذن لهم.
2 – والرجل يخرج مع الجنازة لا يرجع حتى يؤذن له أو يدفنوها ويواروها.

وهو حسن بطرقه على تعدد مخارجها، وهوعند العقيلي مرفوعا عنه صلى الله عليه وسلم ولا يصح الرفع.
– رواه ابن ابي شيبة (3/ 311) والبغوي في الجعديات (2224) عن علي الجعد كلاهما عن شريك ح وعبدالرزاق (3/ 514) عن الثوري – كلاهما عن إبراهيم بن مهاجر. ورواهابن ابي شيبة (3/ 311) عن وكيع عن أبي جناب عن طلحة.

كلاهما إبراهيم وطلحة عن ابراهيم النخعي (زاد طلحة: عن عبدالله، وفي إسناده نظر) قال:
أميران وليساباًميرين:
[صاحب الجنازة إذا صليت عليها لم ترجع إلى بإذنه. والمرأة الحاجة على رفقتها إذا حاضت]
وإسناده صحيح بوجهين، والموقوف على ابراهيم أصح.
وصح عن محمد بن سيرين وأبي قلابة – رحمهما الله تعالى – أنهما أنكرا هذه الإمارة.
فتخلص مما سبق أن لكل جنازة أصحاب وأهلا. فهؤلاء هم المخاطبون بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلوا على صاحبكم).
خلف من أدركت، وأما سائر ذلك فأنت مخير لا تصلِ إلا خلف من تثق به وتعلم أنه من أهل السنة والجماعة).
رواه اللالكائي (1/ 154) فسند صحيح وصححه ابن تيمية وغيره.
وقال (اللالكائي /1825): (لا تصل خلف من قال: الإيمان قول بلا عمل، ولا كرامة).
ب– وفي السير (7/ 224): (قيل: إن عبدالصمد بن علي عم المنصور وكان أميراً دخل على سفيان يعوده، فحوّل سفيان وجهه للحائط ولم يرد السلام.
فقال عبدالصمد لابن أخت سفيان: ياسيف، أظن أبا عبدالله نائماَ!
فقال سيف: أحسب ذاك أصلحك الله!
فقال سفيان: لا تكذب، لستُ بنائم!!
فقال عبدالصمد: ياأباعبدالله، ألك حاجة؟!
قال سفيان: نعم، ثلاث حوائج:
لا تعود إليّ ثانيةً، ولا تشهد جنازتي، ولا تترحّم عليّ!!

ج– وفي السير (7/ 186): (قال مؤمل بن إسماعيل: مات عبدالعزيز بن أبي روّاد، فجيئ بجنازته، فوضعت عند باب الصفا، وجاء سفيان الثوري، فقال الناس: جاء سفيان جاء سفيان، فجاء حتى خرق الصفوف وجاوز الجنازة، ولم يصل عليها، لأنه كان يرى الإرجاء.
فقيل لسفيان، فقال: والله إني لأرى الصلاة على من هو دونه عندي، ولكن أردتُ أن أُري الناس أنه على بدعة).
رواه في الحلية (7/ 29) عن الطبراني (اظنه في السنة له) عن الحسن المعمري (له كتب) عن محمود ابن غيلان عن مأمل. وهذا إسناد صحيح.
ورواه ابن عدي (5/ 291) من طريق الحميدي (وله كتاب في الرد على المرجئة) عن مؤمل أو بشر بن السري (نسي

الراوي لا الحميدي) قال: لم يشهد سفيان جنازة عبدالعزيز.
وفي المجروحين (2/ 136 – 137):
(لم يصل عليه سفيان الثوري لأنه كان يرى الإرجاء .... وكيف يكون التُقى في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء كثير البغض لمن انتحل السنن ......
أخبرنا محمد بن إسحاق ثنا محمد بن الصباح البزار قال: ثنا مؤمل بن إسماعيل:
مات عبدالعزيز و سفيان بمكّة فلم يصلّي عليه).
وإسناده صحيح.
ورواه في الحلية (7/ 29) عن الطبراني في السُنّة () عن المَعْمري (صاحب كتاب عمل اليوم والليلة) ثنا محمود بن غيلان ثنا مؤمل فذكر جنازة ابن أبي رواد. وإسناد صحيح.
5 – وقال أبو نعيم الفضل بن دُكين رحمه الله تعالى:
مرت بنا جنازة مِسْعر بن كدام، وسفيان وشريك شاهدان فما حضرا جنازته.
يعني للإرجاء.
رواه اللالكائي (1826) وعلقه المزي (27/ 468) من وجهين عنه.
وقال ابن سعد (6/ 365) فيه: (كان مرجئاً، ومات فلم يشهده سفيان الثوري).
وكان مسعر كثير الحديث ثقة جداً فيه يُذكر بعبادة وعلم، وكان يقول: الإيمان قول وعمل، ولكنه كان لا يستثني في الإيمان فقط!

هـ– ومات عباد بن كثير، فحضر سفيان جنازته، فلم يصل عليه. ذكره أبونعيم الأصبهاني في الضعفاء.
وأما شريك القاضي قاضي السنّة فسيرته مشهورة رحمه الله تعالى وسبق.
وأما شعبة – رحمه الله تعالى – فقد هم بترك الصلاة على أبان أبي عباس وكان أبان عابداً ولكنه ضعيف الحفظ فيخلط في الرواية ولا ينتهي عن الحديث مع ضعفه (الحلية 7/ 154).
وأما سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى:
فقد قال: (من شهد جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع)، رواه الهروي في ذم الكلام (92/ 2/ ق) من طريق أبي حاتم الرازي ثنا عمران بن موسى به.
وقال لرجل حضر جنازة: لا أحدثك بحديثٍ سنةً، فاستغفرالله ولا تعود، نظرتَ إلى رجلٍ يشتم أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) فاتبعت جنازته.

وقال: لا تصلوا خلف الرافضي ولا الجهمي ولا القدري ولا المرجئ.
رواهما اللالكائي (2816 و 1364)، وهذه هي الفرق، فما بقي إلا أهل السنّة.
وأما فضيل بن عياض رحمه الله تعالى:
فقد ذكر البربهاري رحمه الله تعالى (130) عنه:
(من تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع)
قلت: وقد صح عنه صلى الله عليه وسلّم، في عيادة المسلم أنه لم يزل في مَخْرفة الجنة حتى يرجع، فذلك كذلك.
ومالك بن أنس رحمه الله تعالى:
(أهل البدع لا يعادون إذا مرضوا، ولا تُشهد جنائزهم إذا ماتوا).
ذكره ابن قدامة في المغني (2/ 558) وابن تيمية (24/ 292)
و (لا يُصلّى على موتاهم، ولا تُتبع جنائزهم، ولا تُعاد مرضاهم)
و (كل من قتله إمام في قصاص أو حدٍّ من الحدود فإن الإمام لا يصلّي عليه، يصلّي عليه أهله)
هو في المدونة (1/ 177 - 178 و 182 و 184).
ونقل عياض (شرح مسلم 7/ 47) عنه أن أهل الفضل لا يصلّون على الفاسق زجراً لهم.

- وأبو بكر بن عياش رحمه الله تعالى:
(لا أصلي على رافضي ولا حروري).
ذكره في المغني (2/ 558).
والشافعي رحمه الله تعالى:
حذّر من كل الأهواء وقال: لأن يلقى العبدُ الله بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيئ من الأهواء)، وكان يكره الصلاة خلف القدري.
رواه في مناقبع الكبرى (1/ 413)، وذكر ابن تيمية كراهية الصلاة خلف الفاسق والمبتدع.
- وأحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى:
1 - روى الخلاّل في السنّة (793) أخبرني عبدالملك (الميموني) أنه سمع اباعبد الله يقول:
أنا لا أشهده، يشهده من شاء.
قد ترك النبي صلى الله عليه وسلّم على أقل من ذا: الديْن والغلول، والقتيل لم يصلّ عليه، ولم يأمرهم.
قال رجل لأبي عبدالله: يقولون: أرأيت إن مات في قرية ليس فيها إلا نصارى: من يشهده؟!

قال أبوعبدالله مجيباً له: أنا لا أشهده، يشهده من شاء. وانظر (السنة للخلال/949).

2 – وروى الخلاّل في السنّة (946 – 949) واللالكائي (1359) عن الأثرم وإبراهيم بن الحارث أنه سئل عن القدري يُعاد، فقال:

إذا كان داعية إلى الهوى فلا

قيل له: أصلي عليه؟ فقال إبراهيم وأبوعبدالله يسمع:

إذا كان صاحب بدعة فلا يُسلّم عليه، ولا يُصلّى خلفه ولا عليه.

فقال أبو عبدالله: عافاك الله ياأباإسحاق، وجزاك خيراً كالمعجب بقوله.

ج– وقال عبدالله: سمعت أبي يقول: لا يُصلّى خلف القدرية والمعتزلة.

رواه اللالكائي (1354) من طريق السنّة لعبدالله (106).

د– وقال الميموني:

صحّ عندي أن أبا عبدالله لم يحضر أبا نصر التمّار حين مات، فحسبت أن ذلك لما كان أجاب

في المحنة.

رواه الخطيب (10/ 421) من طريق أبي عوانة في جزئه في العلل (416).

4 – وقال أبو حارث عنه:

(أهل البدع لا يعادون إن مرضوا، ولا تشهد جنائزهم إن ماتوا)

ذكره ابن تيمية (24/ 292)، وانظر المغني (2/ 558) والفروع (2/ 184).

ز– وقال أبو داود في مسائله (ص 42 و 43):

سئل عن رجل تكلم ببدعة، فقيل له: إن هذا بدعة، فرجع عنه.

فقال: صلّوا خلفه إذا كنتم ترضونه ورجع عن الذي تكلم به.

قلت لأحمد: أصلي خلف المرجئ؟

قال: إذا كان داعياً فلا يصلّى خلفه.

قال رجل: أصلي وحدي؟!

قال: أين أنت!؟ في البادية؟! المساجد كثيرة، تخطى إلى غيره من المساجد.

ح– وقال المرُّوذي وإسحاق بن منصور عنه في الصلاة خلف المبتدع:

يخرج مِنْ خلفه، ويستر عليه، إلا أن يكون داعية.

ذكره في الآداب الشرعية (1/ 263).

8 – وفي السنة له: (لا أحب الصلاة خلف أهل المبتدع).

9 – وفي مسائل النيسابوري (1/ 60) والحنابلة (1/ 108) فيمن يشتم معاوية – رضي الله عنه. (لا يصلى خلفه ولا كرامة).

– و إسحاق بن راهوية رحمه الله تعالى:

ركب دابّة يوم شُيِّع جنازة أحمد بن حرب، واعترض الناس أراهم أنه لم يشهد جنازته ولم يصل عليه.

رواه الهروي في ذم الكلام (108/ 2/ق).

وأحمد هذا يُذكر بالعلم والعبادة والمرابطة في الثغر، لكنه تكلم في مسألة اللفظ فهجره أخوه علي وترك مكاتبته (المزي 1/ 289 – 290 نقلاً عن تاريخ الموصل).

– وأبو زرعة الرازي رحمه الله تعالى:

قال في أول أمره: لما مات عبدالمؤمن بن علي حضرتُ جنازته، وكنتُ أؤدب لعلي ابنه، فكنتُ لا ألتفت إلا ورائي: إما رافضي أو مبتدع، وإما بليّة، فما زلت حتى صليت عليه ثم انصرفت).

رواه الخطيب (12/ 20 – 21)، وهذا يبين:

1 – هجران أهل السنّة في عصره لهذه الجنازة.

2 – تورطه فيها لسبب خاص به (يؤدب ابنه) و (كان في أول أمره)، وكان بعد ذلك رحمه الله تعالى شديداً على أهل البدع قولاً وعمىً، وصنّف كتاباً في الردّ على أهل الأهواء.

– وذكر ذاك القرطبي الأشعري صاحب الجامع لأحكام القرآن (8/ 221): (أجمع المسلمون على أنه لا يجوز ترك الصلاة على جنائز المسلمين من أهل الكبائر كانوا أو صالحين، واتفق العلماء على ذلك إلا في الشهيد وإلا في أهل البدع والبغاة).

وأبو عُمر ابن عبدالبر في التمهيد (23/ 287)

(وأما قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث: صلوا على صاحبكم) فإن ذلك كان كالتشديد بغير الميت، من أجل أن الميت غلّ لينتهي الناس عن الغلول لما رأوا من ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة على من غلّ، وكانت صلاته على من صلى عليه رحمة، فلهذا لم يصل عليه:

1 – عقوبة له. ... 2 – وتشهيراً بغيره. والله أعلم.

وفي قوله: (صلوا على صاحبكم) دليل على أن الذنوب لا تُخْرج المذنب من الإيمان) يعني من الإسلام إلى الكفر، فانتبه.

وأبو محمد ابن قدامة رحمه الله تعالى:

في المغني (2/ 557 و 558 /ط مكتبة الرياض): (لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة بأدون من هذا، فأولى أن تترك الصلاة به. وما ثبت في حقّه صلى الله عليه وسلم ثبت في حق غيره ما لم يقم على اختصاصه دليل).

وابن تيمية رحمه الله تعالى:

وفي الاختيارات (ص 52) عن (24/ 286):

(من امتنع عن الصلاة على احدهم زجراً لأمثاله عن مثل فعله كان حسناً، ولو امتنع في الظاهر ودعاله في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان أولى من تفويت إحداهما).

قلت: الامتناع ليس زجراً لغيره فقط، بل عقوبة له كما صرّح ابن عبدالبر وغيره، وأما الدعاء سراً دون جهراً فما أعرف دليله فيه.

وأما تحسين صلاة أهل العلم والدين على أهل البدع فما أعرف له أصلاً كما سبق.

ب- وفي (4/ 253) وغيرهما:

(كره الشافعي الصلاة خلف الفاسق والمبتدع، وقال مالك: لا تصح وراء فاسق بغير تأويل كشارب الخمر والزاني.

واستحب أحمد إذا كثرت الأهواء ألا يصلي إلا خلف من يعرف.

ولما قدم عثمان بن مرزوق مصر سنة (654) وكثرت بها العبيدية أمرهم ألا يصلوا إلا خلف من يعرفون اي بالسنّة).

ج- وفي الآداب الشرعية (1/ 264) عنه:

(المظهر للمنكر يجب الإنكار عليه علانية، وينبغي لأهل الخير أن يهجروه ميتاً إذا كان فيه كفٌّ لأمثاله، فيتركون تشييع جنازته).

هـ- وفي (23/ 351 - 369):

(لو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع ففي صحة صلاته قولان ....

ولو علم المأموم أن الإمام مبتدع يدعوا إلى بدعته أو فاسق ظاهر الفسق وهو الإمام الراتب الذي لا تمكن الصلاة إلا خلفه كإمام الجمعة والعيدين وصلاة الحج بعرفة، فإن المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف.

وكذلك إذا لم يكن في القرية إلا إمام واحد وإن كان فاسقاً.

والفاسق والمبتدع صلاته في نفسه صحيحة، لكن إنما كره مَنْ كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، ومن ذلك أنّ من أظهر بدعة أو فجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحقّ التعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه كان حسناً.

ولا يجوز أن يولّي في الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل من المنكرات المحرمة مع إمكان تولية من هو خير منه. كيف وفي الحديث (عنه صلى الله عليه وسلّم):

(من قلّد رجلاً عملاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله فقد خان الله وخان

رسوله وخان المؤمنين).

و (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله) الحديث في تقديم الأفضل بالعلم ثم الأسبق إلى العمل الصالح.

وفي السنن أبي داود وغيره أن رجلاً من الأنصار كان يصلّي بقوم إماماً، فبصق في القبلة، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يعزلوه عن الإمامة، ولا يصلوا خلفه، وقال له: (إنك آذيت الله ورسوله).

فإذ كان المرء يُعْزل لأجل إساءته في الصلاة وبصاقه في القبلة، فكيف المصرُّ على أكل الحشيشة لا سيما إن كان مستحلاً للمسكر منها، فإن مثل هذا يستتاب.

وأما احتجاج المعارض بقوله: تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر.

فهذ غلط منه لوجوه:

أحدهما أن هذا الحديث لم يثبت، بل في سنن ابن ماجة: (لا يؤمنَّ فاجرٌ مؤمناً إلا أن يقهره بسوط أو عصا) وفيه مقال.

والأئمّة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق، ولم يتنازعوا أنه لا ينبغي توليته.

ولا خلاف بين المسلمين في وجوب الإنكار على هؤلاء الفُسّاق .... فمن لم ينكر عليه كان عاصياً لله ورسوله، ومن منع المُنْكِر عليه فقد حادّ الله ورسوله، فالمخاصمون عنه مخاصمون في باطل وهم في سخط الله).

هـ- وفي (24/ 285 - 292):

(من علم منه النفاق والزندقة فإنه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه وإن كان مظهراً للإسلام فقال الله تعالى: (وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا).

وأما من كان مظهراً للفسق مع ما فيه من الإيمان! كأهل الكبائر، فهؤلاء لا بد أن يصلي عليهم بعض المسلمين.

ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجراً لأمثاله عن مثل ما فعله، كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلّم عن الصلاة على قاتل نفسه وعلى الغال وعلى المَدِين الذي لا وفاء له، وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على أهل البدع كان عمله بهذه السنّة حسناً

وهذا من جنس هجر المظهرين للكبائر حتى يتوبوا.

فإذا كان قد ترك الصلاة على المدين الذي لا قضاء له، فعلى فاعل الكبائر أولى، ... ويستدل بذلك على انه يجوز لذوي الفضل ترك الصلاة على ذوي الكبائر الظاهرة والدعاة إلى البدع، وإن كانت الصلاة عليهم جائزة في الجملة!

فيجوز لعموم الناس أن يصلّوا عليه، وأمّا أئمّة الدين الذين يُقْتدى بهم فإذا تركوا الصلاة عليه زجراً لغيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلّم فهذا حق.

وينبغي لأهل العلم والدين أن يتركوا الصلاة على هذا ونحوه كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلّم من الصلاة على قاتل نفسه والغال.

[ومن كان مبتدعاً ظاهر البدعة وجب الإنكار عليه، ومن الإنكار المشروع أن يُهْجرَ حتى يتوب، ومن الهجر امتناع أهل الدين من الصلاة عليه لينزجر من يتشبّه بطريقته ويدعوا إليه.

وقد أمر بمثل هذا: مالك بن أنس وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمّة].

و_ وفي المنهاج (5/ 235 – 250):

(فكل مسلم لم يُعْلم أنه منافق جاز الاستغفار له والصلاة عليه، وإن كان فيه بدعة أو فسق، لكن لا يجب على كل أحدٍ أن يصلي عليه).

وإذا كان في ترك الصلاة على الداعي إلى البدعة والمظهر للفجور مصلحة من جهة انزجار الناس، فالكفّ عن الصلاة كان مشروعاً لمن كان يؤثر ترك صلاته في الزجر) ...

قلت: ركّز ابن تيمية كثيراً على مصلحة انزجار الناس حتى لم يتبين ما بيّنه في بعض المواطن كالمنهاج (5/ 239) حيث قال: (يُهْجر الرجل عقوبة وتعزيراً لردعه وردع أمثاله لا للتشفّي والانتقام)!

قلت: هو تشفّي في حصول الحدود والعقوبات للمخالفين كما قال الله تعالى: (وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ) [التوبة/14] وأما الانتقام فهو لله تعالى كما في الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها: (ما كان ينتقم صلى الله عليه وسلّم لنفسه، إنما كان ينتقم لله).

ثم المصلحة هي متابعة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهدْي السلف الصالح رحمهم الله تعالى، وظهور الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، والحدود والعقوبات واجبة بلا خلاف. وعقوبة المبتدع

والفاسق بترك الجنازة عليه ظاهرة جداً، وهي في ذاتها أصل زجر الناس، فلو لم تحصل العقوبة للفاعل ما انزجر غيره.

وهذه العقوبة هي: التشهير بما كان عليه من بدعة أو فسوق لم يتب منه ولم يقم عليه الحد الرادع له، وحرمانه من دعاء الرحمة في أحوج وقتٍ يكون فيه إليه، فإذا تركه في ذلك الوقت، ففي تركه في غيره أولى.

فقد حُرم من:

1 – دعاء صلاة الجنازة وفيه الاستغفار والترحم، (اللهم اغفرله وارحمه وعافه ...)، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء).

2 – الدعاء في أثناء اتباع الجنازة وعند الفراغ من دفنها كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (استغفروا لأخيكم، وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسئل).
الشفاعة له حتى يأتي يوم القيامة، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (ما من رجلٍ مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه)، رواه مسلم. ولا تجد مثل هؤلاء إلا في أهل السنّة، و (لا يشفعون إلاّ لمن ارتضى) و (إلا بإذنه) فلم يأذن الله تعالى فيما سنَّه رسول الله صلى الله عليه وسلّم في الصلاة على مثل هؤلاء.
وكذلك التعزية فيه فقد روى عنه صلى الله عليه وسلّم في التعزية: (يرحم الله ميتكم) رواه ابن أبي شيبة (3/ 385 – 386). وبهذا قد عمل أحمد رحمه الله (مسائل أبي داوود ص 138 – 139) فالمبتدع لا يُعَزَّى فيه بل يقال كما قال الثوري وغيره لما بلغه موت أحدهم: (الحمد لله الذي أراح الإسلام والمسلمين منه). وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم في جنازة: (مستريح أو مستراح منه) فالمبتدع والفاجر مستراح منه.
5 – الثناء الحسن عليه، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم في الشهادة على الجنازة: (أنتم شهداء الله في الأرض)، رواه البخاري ومسلم. والشهداء لا يشهدون إلاّ بالحق، ولا يكتمون الشهادة على ما يعلمون من بدعة وفسق المشهود عليهم.

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهو كما قال الله تعالى: (بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) [التوبة/128] يدع الصلاة عليهم وصلاته رحمة، حتى لقد قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه حين سمع دعاءه صلى الله عليه وسلّم في صلاة الجنازة: (فتمنّيت أن أكون أنا ذلك الميت)!! رواه مسلم
ويدع صلى الله عليه وسلّم اتباع جنازته والقيام على قبره للدعاء له.
هذا مع رحمته بالمؤمنين، وفضل الصلاة على الجنازة واتباعها فدلَّ ذلك على وجوب هذا في حقه صلى الله عليه وسلّم، فإنه لا يدعه إلا لخيرٍ منه، فهو وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعقوبة لمن يستحقّها وجوباً عينياً على أهل الدين والفَضْل، كما وجب على أهل الميت الصلاة عليه ودفنه.
ولم يأت في نص صحيح ولا ضعيف أنه صلى الله عليه وسلّم عوّض ذلك الميت من تركه جنازته، بل الأصل هو استمرار في الهجر، فالدعاء له سرّاً لم نعرف له أصلاً، والدعاء له جهراً هو من باب مخالفة السنّة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (يكون قوم يعتدون في الطهور والدعاء).
ولذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم على من أقيم عليه الحد وظهرت توبته، فأما من لم يكن كذلك فالأصل فيه الهجر حيّاً وميّتاً.
(فوائد)

الأولى: ورقات من كتابي (القول الجلي) من باب (القول المبيد) في الرد على بعض من أنكر علي أموراً في ذلك الباب:
قال: (بلغني أنه يستدرك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول اللهم لا ترحمه.
1 – قلت (أقول ذلك، إنما أقول: (اللهم، أهل السنة إرحمهم وعافهم) وهكذا.
2 – الذي يستدركه هو مثل من ذكره عبدالله ابن أحمد – رحمهما الله تعالى – في كتابه (السنة) (399) يقول (لو أدركني النبي – صلى الله عليه وسلم – لأخذ بكثير مني، وهل الدين إلى رأي، و (43) (هذا سمع)! والإستنادات ظاهرة الصحة. ومثل من يُذكر له حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في (إزرة المؤمن إلى منتصف الساق) فيقول: (باب الفنايل)! ومثل من يسمي السنن

جزيئات!!
يقال: أنت مصر على أن هذا الإستثناء يسمى إستدراكاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم!؟
فقد نقل ابن القيم في الإعلام عن ابن تيمية ذلك الإستثناء!!
3 – وإنما وقعت فيما وقعت من كلفك مالا تُحسن واتباعك للألباني حيث قال في الجنائز (ص 161) في دعاء صلاة الجنازة كما ورد: (واجب على من كان على علم بما ورد عنه صلى الله عليه وسلم، فالعدل عنه حينئذٍ يُخشى أن يحق فيه قول الله تبارك وتعالى، أتستبدلون الذي هو أدنا) فكلام الألباني مفكك ينقض بعضه بعضاً وليس عليه رائحة العلم.
أولاً: دعاؤه صلى الله عليه وسلم في الجنازة كما قال أبو هريرة – رضي الله تعالى عنه: (كان صلى الله عليه وسلم – إذا صلى على جنازة يقول: (اللهم اغفر لحينا وميتنا) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة. فهو (لحينا وميتنا) أي في الصحابة – رضي الله عنهم، وليس فيهم مبتدع بإجماع أهل السنة. فهذا ليس نصاً في النزاع.
فقد كان صلى الله عليه وسلم حينما يصلي على معلوم الحال، كما سيأتي ثم هل يُسن لك أن تقول في الإستفتاح كقوله صلى الله عليه وسلم (وأنا أول المسلمين) وأنت من آخرهم تأخراً!؟
ثانياً: قد ورد الإستثناء اللفظي بنحو آخر في دعائه صلى الله عليه وسلم: (اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه) رواه الطبراني وغيره، ورواه مالك مرفوعاً.
ثالثاً: ترك صلى الله عليه وسلم – صلاة الجنازة على بعض الناس، وصح فيما رواه أحمد وأبو داود عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه – قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم – إذا دعي لجنازة سأل عنها.
1 – فإن أثني عليها خير قام يصلي
2 – وإن أُثني عليها غير ذلك قال لأهلها شأنكم بها، ولم يصلّ عليها.
فالسُنة السؤال، فإن لم يكن السؤال فالاشتراط من معاه.

رابعاً: هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى.

فيا أيها المسكين قد إتهمت بعضهم، فتب إلى الله تعالى توبة نصوحاً، ولا تعرّض؟؟ على الناس أنهم يستدركون على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقد دعا جماعة من السلف الصالح –

رحمهم الله تعالى – صحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين بغير هذه الدعوات الواردة – رواها ابن أبي شيبة (3/ 294) بل قد بوّب ابن أبي شيبة – رحمه الله تعالى – في مصنفه (3/ 294 – 295): (من قال: ليس على الميّت دعاء موقّت في الصلاة عليه، وأدع بما بدالك) وساق ذلك المعنى بأسانيد جياد عن سعيد بن المسيب والحسن وعطاء ومجاهد ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي – رحمهم الله تعالى، وبسندين فيهما نظر عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

خامساً: الأصل عند أهل السنة – رحمهم الله تعالى – هو أنه يُحْدَث للناس من القضايا بقدر ما أحدثوا من الفجور – قاله شريح ومالك – رحمهما الله تعالى.

– وكان زائدة بن قدامة – رحمه الله تعالى – لا يحدّث إلا من يأتي له بشاهدين على أنه من أهل السنة، فقيل له: منذ متى كان هذا؟!

قال: منذ كان الناس يسبون صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

رواه الخطيب في الجامع.

– وقد زاد عمر رضي الله تعالى عنه حدّ السكر وألزم الناس في الطلاق لما تتابعوا في ذلك.

وأجمع أهل السنة على أنه لا يقتصر المرء في قوله (القرآن كلام الله) بل سموا المقتصر واقفياً، وأنه لا بد من أن يقول (غير مخلوق). وكذلك لما حدثت الجهمية قال أهل السنة في الصفات: (بذاته) و (بائن من خلقة)، فأين هذه الألفاظ في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم!؟

فصل في صلاة الجنازة أيضاً

1 – زعم أنني بترت قصة سفيان الثوري – رحمه الله تعالى – في تركه صلاة الجنازة على المرجيء، وأن تكملتها تنقض استدلالي. وتكملتها: (والله إني لأرى الصلاة على من هو دونه عندي. ولكن أردت أن أري الناس أنه مات على بدعة).

أما البتر فهو كذب لم يحدث وأما؟ فهي عليه، ذلك أن معناها: إني لأرى الصلاة على من هو دونه في العلم والعبادة، ولا يمكن أن المعنى: في البدعة لأن الشطر الثاني ينقض ذلك، فتفكر وانتبه.

ثم نحن نرى الصلاة على كل مسلم، لكن كما فصلت في النصيحة ليست من كل مسلم!! كما سترى.

2 – زعم أن يُقتدى به لا يصلي، ومن لم يقتديه الناس يُصلي؟!

فما فائدة القُدوة إذاً، إذا كان لا يقتدي به أحد!؟ فما هذا (الفقه الأعوج الأعرج) الذي إتهمنا به فوقع فيه!؟

3 – زعم أن المقصد من منع الرعم الزجر والتأديب تبعاً للشيخ العلامة الألباني كذا وصفه!

أ – والقاصد كثيرة. بسطتها في النصيحة.

ب – ثم (الزجر والتأديب) هو ماذا يكون حكمه من الأحكام الخمسة (الوجوب أو الإستيجاب التحريم أو الكراهة، أو الإباحة)!؟

لا شك أنه من النصيحة للدين، فاحكم لنفسك أو عليها أما إذا يكون حكم ذلك!؟

ج – ثم هل رأيت أحداً منهم يفعل هذا الزجر، كلا والله بل التوقير والتعظيم بالإمامة والترحم لكل مبتدع يُنسب إلى علم أو عبادة حتى لو أول كل الصفات أو قال بالوقف في القرآن أو غير ذلك من العظائم!؟

فصلٌ في القول والفعل

زعم أنه سمع رجلاً سماه يزعُم أنني أقدم الفعل إلى القول ثم زعم أنه خلاف الإجماع على تقديم القول على الفعل، ثم شنّع عليّ وجهلني بمخالفة الإجماع! وهذه ظلمات بعضها فوق بعض قد كان يمكنه أن يخرج منها لو جائني تلميذاً يتعلمها مني!

1 – زعم تقديم الفعل والقول هذا كذب، وأنا صاحب حديث لست بصاحب أصول فقه، واصحاب الحديث ليست لهم مثل هذه القواعد أبداً بل يدورون مع النصوص.

وكان يمكنه أن يكذب الناقل لو عرف القائل أو المنسوب القول له. وإنما القصة أن ذاك الناقل لمّا زعم الإحتجاج عليّ بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم – (صلوا على صاحبكم) رددتُ إحتجاجه بأن:

أ– القول ههنا ليس لنا، وإنما هو لأهل الميت بدلالة (صاحبكم) أي لأصحاب الجنازة، ودلالة حديث أبي قتادة رضي الله تعالى عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوتي بجنازة فأُثني عليها شر قال لأهلها: شأنكم بها.

ب– وأن الفعل موجه لنا.

– وهذا المعنى متفق عليه حتى قد نقله شيخكم الألباني في أحكام الجنائز بأنه ينبغي لأهل العلم والفضل أن يدَعوا الصلاة على المجاهر بالفسق والبدعة إقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم.

2 – زعم الإجماع على تقديم القول على الفعل – فضيحة كبرى فإن الكذب على شخص غير الكذب في إدعاء الإجماع وقد قال أحمد رحمه الله تعالى في الإجماع: أكثره كذب وما يُدريك لعلهم إختلفوا.

وللعلائي كتاب (تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال) وهو رسالة جامعية لم يذكر إجماعاً ولا شبه إجماع! بل قال: (ص 21 – 33 / مسألة إستقبال القبلة في قضاء الحاجة): (ذهب الشافعي وجمهو أصحاب وأحمد وجمهور العلماء أن القول مخصوص بفعله صلى الله عليه وسلم – في تلك الحال التي أوقع فيها الفعل، وجعلوا الفعل أحد الأنواع التي يُخصص بها العموم .... وهذا مبني على أن المخاطب داخل في عموم خطاب).

ثم ذكر (ص 38 ولعلة التأسي به – صلى الله عليه وسلم – في أفعاله مالم تكن عن الخصوصيات.

و (ص 44 – 46): (ومثاله يقطع الصلاة المرأة، وقالت عائشة – رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا مضطجعة بين يديه. قال أحمد: يستثني منن ذلك حالة الإضطجاع).

و (ص 15) حيث نُقل أنه إذا تعارض قول وفعل ففيه ثلاثة أقوال:

1 – تقديم القول ... 2 – تقديم الفعل. ... 3 – أنهما سيّان.

والشيرازي في الُلمع (ص 55): (وإن تعارض قول وفعل في البيان ففيه أوجه من أصحابنا / يعني الشافعية:

1 – من قال: القول أولى.

2 – من قال: الفعل أولى.

3 – من قال: هما سواء.

وذُكر نحو ذلك (ص 99) في مسألة ترك الوضوء مما مست النار.

وذُكر عن بعضهم أن حُكم الفعل حُكم القول عند التعارض وعدم التعارض.

الثانية:

صلى بعضهم على بشر المريسي فأنكروا عليه؟ (كنت أقول: اللهم إته يكذب بالرؤية فاحرمه منها!!

ولا شك أن هذا خطأ منه فقوله سر وحضوره علانية!

الثالثة:

روي في سنن أبي داود وغيرها عنه صلى الله عليه وسلّم: (إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر ولا المتضمّخ بزعفران) وجعله حجة لتركه رد السلام على المتزعفر، واسناده منقطع، وله شواهد.

ثانياً: السلام: بدْءً وردّاً.

قال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى:

قوله: السلام عليكم يقول: أنت مني سالم وأنا منك سالم، ثم يدعوا له.

ويقول (الآخر): وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

فلا ينبغي لهذين إذا سلّم بعضهما على بعض أن يذكره مِنْ خلفه بما لا ينبغي من غيبة أو غيرها. رواه أبو نعيم (7/ 281 – 282) بسند جيد.

السلام والرحمة والبركة هي من حقوق المسلم على المسلم بَدْءً وردّاً، فإذا أحدث بدعة أو معصية نقص حقّه، ووجبت عقوبته حتى يتوب.

وأجمع أهل العلم على هجر المبتدع والفاسق، ورأس الهجر بإجماعهم هو ترك السلام: بَدْءً وردّاً بما فيه من الترحم. فإن مات ولم يتب استمر الهجر له ميتاً كما هُجر حيّاً.

فهذا حق الله تعالى لا بد فيه من التوبة أو يأتيك نبأ من الله تعالى بالعفو عنه بعينه.

أما حقك فإن عفوتَ عنه أو تركته لله يوم لا ينفع مال ولا بنون فذلك شأنك، وإلاّ (لا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان، فيعرض هذا، ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

– وفي الصحيحين من قصة الثلاثة الذين خُلّفوا الأمر بهجرتهم: لا يُكلّمون، ولا يُسلّم عليهم ولا يرد عليهم السلام، فكان كعب بن مالك يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلّم فيسلّم فلا يرد، ويذهب إلى أبي قتادة رضي الله تعالى عنه وهو ابن عمه وأقربهم إليه فيسلّم فلا يردّ، حتى تاب الله عليهم وأنزل الآيات بذلك.

وتركه صلى الله عليه وسلّم رد السلام على المتزعفر رواه أبو داود وغيره، وله نظائر كثيرة جدّاً.

– وعمر رضي الله تعالى عنه أمر بهجر صبيغ لما أحدث حدثاً: لا يُكلّم ولا يُسلّم عليه ولا يجلس إليه سنة كاملة، حتى ظهرت توبته.

(وما أحدثه صبيغ لا يساوي عُشْر ما أحدثه أقل أهل البدع ممن يسمّيهم الناس أئمّة وعلماء وعندهم أضعاف ما كان عنده من العلم!)

– وابن عمر رضي الله تعالى عنهما جاءه رجل فقال: إن فلاناً يقرأ عليك السلام، فقال: إنه قد بلغني أنه قد أحدث حدثاً، فإن كان كذلك فلا تقرأن عليه مني السلام.

رواه أحمد وغيره واللالكائي (1135) وسنده حسن.

والنصوص في ذلك متواترة المعنى.

ولأحمد رحمه الله تعالى كلام نفيس جداً في هذا المعنى:

أ– ففي رواية عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي عنه (الطبقات 1/ 196 والآداب الشرعية 1/ 263) قال: إذا سلّم الرجل على المبتدع فهو يحبّه [قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: ألا أدلّكم على شيئ إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم].

وفي رواية الميموني عنه استدلّ بالسؤال عن عائشة رضي الله تعالى عنها في قصّة الإفك فكان صلى الله عليه وسلّم ترك التلطّف بها والمواجهة لها لما قيل ما قيل ولم يتحقق وقوعاً ولا توبةً، فكان يقول لأهلها: كيف تيكم؟!

وفي رواية حنبل عنه: إذا علم من الرجل أنه مقيم على معصية لم يأثم إن هو جفاه حتى يرجع، وإلا كيف يبين للرجل ما هو عليه إذا لم ير مُنْكِراً عليه ولا جفوةُ من صديق!؟

وفي كتاب الشريعة ص (88) عنه:

إذا سلّمت عليه كيف يعرف هو وغيره أنك منكر عليه!؟

5 – وقيل له: أليس تَرُدّ على اليهودي والنصراني؟!

قال: اليهودي والنصراني قد تبين أمرهما.

وهذه الروايات في الفروع (2/ 185 – 188)، وسبق عنه: (صاحب بدعة لا يسلّم عليه)، وفي الآداب الشرعية (1/ 268): (لا يسلّم عليه، وإذا سلّم لا يرد عليه).

فهذا أجود من مسألة أبي داود في التسليم على المرجئ غير الداعية، فإن نصوصه بل نصوص السلف الصالح تدلّ على عدم التفريق، فابن عبد الله بن عمر وابن أخي عبد الله بن مغفّل لم يذكرا بالدعوة إلى ما صنعا، ومع ذلك هُجر كلاهما ومنه السلام.

فرحمة الله تعالى ما أفقهه، وكذلك أئمّة أهل السنّة جميعاً رحمهم الله تعالى لما تركوا الرأي والكلام وأقبلوا على الآثار فقهوا دين الله تعالى،

1 – السلام بدْءً ورداً يجلب المحبّة، ولا محبّة بين السنّي والبدعي حتى يتوب.

2 – وهو كذلك يطمس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا واجب لا يسقط حتى يتوب.

3 – والمبتدعة وإن كانوا مسلمين، فقد شابهوا الكفّار: (افترقت اليهود والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلا واحدة)، وخطر وضرر المبتدعة أشد من خطر اليهود والنصارى مع أن كفر هؤلاء أشدّ من أولئك.

ثم هؤلاء أيضاً لا تذكر لهم الرحمة وإنما هو أول السلام فقط دون الرحمة، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (لا تبدءوهم بالسلام) و (إذا سلّم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم).

4 – وترك السلام للحي وثمّة أمل قي توبته لا ينقطع حتى يموت، فتركه بالموت أوْلى وقد قال الله تعالى: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ) [التوبة/113] أي بموتهم على الكفر.

ثالثا: التشميت:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (إن الله يحب العطاس ... فإذا عطس أحدكم فحمد الله كان حقّاً على كل مسلمٍ سمعه أن يقول له: يرحمك الله) (وليقل هو: يهديكم الله ويصلح بالكم).

و (إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمّتوه، وإذا لم يحمد الله فلا تشمّتوه)

1 – فمنع الترحم عليه لامتناعه من الحمد، وهو سنَّة واحدة. فكيف بمن ترك أصل السنّة إلى البدعة؟! وفي الإبانة لابن بطّة (118/ 1/ق) عن عبدالله بن عون قال: عطستْ شاة عند محمد بن سيرين (رحمهم الله تعالى)، فقال: يرحمك الله إن لم تكوني قدرية.

2 – وكان اليهود يتعاطسون عند رسول الله صلى الله عليه وسلّم كي يقول لهم: يرحمكم الله، فكان صلى الله عليه وسلّم يقول لهم: يهديكم الله ويصلح بالكم. والفرق الضالّة متشبّهة باليهود

والنصارى كما قال صلى الله عليه وسلّم: (لتتبعنّ سنن من كان قبلكم ..... اليهود والنصارى)، (افترقت اليهود والنصارى ..... وتفترق أمتي ...)، (من تشبّه بقومٍ فهو منهم).

رابعاً: عيادة المريض.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم في حق المسلم: إذا مرض أن يعوده. فذُكر عنه في القدرية: (إن مرضوا فلا تعودوهم).

وقال عبدالله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما: (لا تعودوا شرّاب الخمر إذا مرضوا). علّقه البخاري رحمه الله تعالى مجزوماً به في الصحيح (باب هجران العاصي حتى يتوب)، و وصله في الأدب المفرد (529) في (باب عيادة الفاسق).

وقال مالك: أهل البدع لا يعادون إذا مرضوا.

(المدوّنة 1/ 182، والمغني 2/ 558، وابن تيمية 24/ 292)

وكذلك قال أهل العلم بأن ترك العيادة من الهجر (الآداب الشرعية 1/ 264).

وإنما يراد من العيادة الدعاء للمريض بالعافية والشفاء وغيره.

فمُنع الدعاء والعيادة بسبب ما عليه من حال البدعة والفسق وغيرها مما يمنع الدعاء.

وفي صحيح مسلم (224) وغيره أن أناساً دخلوا على ابن عامر وهو مريض، فجعلوا يثنون عليه، وعبدالله بن عُمر رضي الله تعالى عنهما ساكت، فقال ابن عامر: مالك، ألا تدعوا الله لي يا ابن عمر؟ 1

قال: أما إني لستُ بأغشّهم لك، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: (لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور ولا صدقة من غُلول) وكنت على البصرة يعني عاملاً!.

وقال الوالي بمالك بن دينار – رحمه الله تعالى: ادع لي! قال: كم من مظلوم بالباب يدعو عليك (يعني كم أدعو لك). [الحلية 2/ 385 و 374].

خامساً: الدعاء للعاصي والمبتدع.

– قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم يؤتى بالصبيان: فيدعو لهم، ويبرِّك عليهم، فإذا أُتي بصبي عليه خَلُوق (أي زعْفران) فلا يمسح عليه، ولا يدعو له من أجل الخَلُوق، فقد نهى عنه صلى الله عليه وسلّم.

وهذا ورد في حديث علي وأنس والوليد بن عقبة ويعلى بن مرة وغيرهم عند أحمد وأبي داود والترمذي والطبراني في الأوسط والبزار وغيرهم، وهي بمجموعها لها أصل.

وانظر التمهيد (2/ 182 – 184) ومجمع الزوائد (2/ 155 – 156).

وروى أبو داود وغيره من حديث عمّار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلّم لم يرد السلام على المتزعفر.

قد يقال: بل يدعو له

– لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدعاء على شارب الخمر – وإنما نهى بعد إقامة الحد والحدود كفارة.

– لأن محمد بن سيرين – رحمة الله عليه قال: (إذا رأيتم أخاً لكم زلّ فسدّدوه ووفقوه وادعوا الله أن يتوب عليه ولا تكونوا أعوانا للشيطان عليه) [الحلية 4/ 97 – 98] هذا في الرجل المعروف بالخير، وفي معاصي الشهوات وبعد الحد كالخمر كما في القصة نفسها وأما صَبِيغ فقصة مشهورة.

– وذكر وهب بن منبه – رحمه الله – أن صفة الحكيم يستغفر الله للذنب إذا رجا توبته كما ترى!

– وذكر بعض التابعين رجلاً كان ساباً لعاناً فلما صلح جعل لا يسب بل يدعو لكل أحد (الحلية 2/ 243).

قلت: هذا كله ليس من بابنا وإنما أوردته لدفع شبه، والسني لا يسب أحد، ولا يسب لحظ نفسه بل للدين يغضب ويتكلم، وبهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح رحمهم الله من يعمل:

وصح من حديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم لم يبايع رجلاً عليه تميمة، فلما قطعها بايعه وقال له: (من علّق تميمة فقد أشرك)، رواه أحمد (4/ 156) وابن خزيمة () ومن طريقه الحاكم (4/ 219) وغيرهم.

فامتنع رسول الله صلى الله عليه وسلّم من الدعاء للطفل الصغير في شيئ ليس من عمله، فكيف بالكبير وفي عمل يده أو بدعته؟!

– ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم – للمدينة وغيرها وترك الدعاء للعراق وعلل الترك: (فيها الزلازل والفتن) فكانت فتن الابتداع مانعة له صلى الله عليه وسلم وهو أرحم أمته بأمته من الدعاء

لبعض أمته، فانتبه.

ودعي صلى الله عليه وسلّم إلى طعام فوجد الباب عليه ستر وزينة فلم يأته ورجع.

ودُعي أبوأيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه إلى عرس، فوجد البيت مُنَجَّداً، فرجع وقال: لا أطعم لكم طعاماً ولا أدخل لكم بيتاً.

رواه الطبراني، وعلّقه البخاري رحمها الله تعالى مجزوماً به.

وروي النهي عن إجابة طعام الفاسقين والمتبارين رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما، وله شواهد.

وطعم رجل عند مبتدع فقال له عبدالله بن مبارك رحمه الله تعالى: لا كلمتك ثلاثين يوماً. رواه ابن حبّان في الثقات.

وإجابة الدعوة واجبة لقوله صلى الله عليه وسلّم: (من دُعي فَلْيُجبْ)، وهجر المعصية واجب أوجب من إجابة الدعوة، فإن إجابتها مشروطة بما لم يكن فيها ما لا يجوز.

فقد حُرم المبتدع والفاسق مجالس الصالحين ودعاءهم له عند دخول بيته وعند الفراغ من طعامه.

– وذكر ثابت البُناني رحمه الله تعالى أن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تؤتى بالصبيان فتدعو لهم، فأُتيت بجارية مُسَمَّنة، فقالت: لقد حشوتموها سَوِيقاً!، فلم تَدْعُ لها.

رواه ابن وضّاح رحمه الله تعالى في النهي عن البدع (ص 73) نا محمد بن يحيى نا أسد بن موسى (له الزهد وغيره) نا حماد بن سلمة عن ثابت، وهذا إسناده صحيح، وثابت مات سنة (123) عن (86) سنة وماتت عائشة رضي الله تعالى عنها سنة (57 أو 58) فقد أدركها ثابت ابن عشر سنين، ولا أظنّه سمع منها: كان بالبصرة وكانت بالمدينة رضي الله تعالى عنها وهو تابعي ثقة ومرسله محتمل.

وقال عبدالله بن وهب رحمه الله تعالى في الجامع (99/ق):

– حدّثنا عَمرو بن الحارث أن بُكير بن عبدالله حدثه أن أمه حدثته أنها أرسلت إلى زوج النبي صلى الله عليه وسلّم بأخيه مَخْرمة، وكان يداوي من قرحة تكون بالصبيان، فلما رأته عائشة، وفرغت منه، رأت في رِجْلَيْه خلْخالي حديد، فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: (أظننتم أن

هذين الخلخالين يدفعان عنه شيئاً كتبه الله عليه. لو رأيتمها ما تداوى عندي أو ما مس عندي. لعمري لخلخالين من فضّة أطهر من هذين).

– وكتب إليّ حمزة بن عبدالواحد يقول: حدثني علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها كانت

تؤتى بالصبيان إذا وُلِدوا لتدعو لهم بالبركة، فأُتيتْ بصبي، فذهبتْ تأخذه، وإذا تحت وسادته شيئ، فرمته، وقالت: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلّم كان يعيب الطِيَرَة، وينهى عنها.

– وحدثنا محمد بن عَمْرو عن ابن جريج عن عَبْدة بنت أبي حُميْد قالت: دخلتُ بأخي بُكيْر على أم المؤنين عائشة رضي الله تعالى عنه لتبرِّك عليه، ودخلت امرأة عليها بصبي لها قد خطّ ّ َت بين عينيه أو في جبهته بخط أسود، فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: لا أبارك عليه حتى يُمْحى هذا الخط.

وبكير هو ابن عبدالله بن الأشج أبو مَخْرمة وسمّي ابنه باسم أخيه، وهو تابعي ثقة مشهور، وحمزة قال أبوزرعة (الجرح 3/ 213): (ثقة) وذكره صاحب كتاب الثقات (6/ 228)، ومحمد بن عَمْرو هو اليافعي من رجال مسلم وذكره في الثقات.

وإسناد الأول حسن، والثاني صحيح، والثالث محتمل.

فإذا كان هؤلاء تركت أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها الدعاء لهم بسبب عمل أهلهم، فكيف بالكبيرة لعملها من بدعة أو فسق!؟

– وكانت سيرة أهل العلم في الإجماع على هجر المبتدع: لا يجمعهم معهم مجلس حتى في المسجد كما في قصّة صبيغ وغيره، وكانوا يطردونهم من المجالس: مجالس العلم وغيرها.

فحرم ببدعته وفسقه مجالس الصالحين وما فيها من دعاء ورحمة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (هم القوم لا يشقى بهم جليسهم).

(ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه فيما بينهم إلا غشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وحفّتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده).

وكان شعبة رحمه الله تعالى إذا ذكر عباد بن كثير لا يستغفر له.

رواه ابن عدي (4/ 333)، وكان عباد ضعيفاً في حفظه، فكيف بالضعيف في دينه!؟

– وفي قصة أويس القرني – رحمه الله تعالى – قال له رجل: (استغفرلي يا أويس)

– قال: (لا أفعل حتى تجعل عليك ألا تسخر بي فيما بعد. وألا تذكر الذي سمعته من عُمر لأحد) الحديث بطوله في مسلم.

– وكان شعبة – رحمه الله تعالى – إذا ذكر عباد بن كثير لا يستغفر له.

رواه ابن عدي (4/ 333) وكان عباد ضعيفاً في حفظه، فكيف بالضعيف في دينه!؟

– وإذا ورد نعي السني للسني ترحم عليه (الحلية 6/ 250) وهذا متواتر، فأما المبتدع والفاجر فموته كما قال صلى الله عليه وسلم: [مستراح منه] فلذلك إذا سمع السني نعي المبتدع والفاجر وقال: (الحمد لله)، وكذلك قال سفيان الثوري

وحماد بن زيد – رحمهما الله تعالى – لما بلغهما موت مبتدع مشهور (الحلية 7/ 16 و 6/ 258 – 259 والسنة لعبدالله بن أحمد، والتاريخ الأوسط للبخاري ...)

– ومن النوادر في ذلك [الحلية 5/ 345]: ما ذكر أن رجلاً أتى هشام بن عبدالملك بن مروان، فقال له: إن عبدالملك قضى لي بشيء، وإن عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله تعالى أخذه مني، فقال له هشام: كيف قلت؟ فأعاده، فقال له هشام: ونحن نقرّ ما صنعه عمر رحمه الله؟!

الفصل الثاني. هدْي الفِعْل:

الدعاء عليه بعكس الترحُّم وغيره.

أولاً: الدعاء باللعن وعدم الرحمة.

في حديث الحوض يأتيه رجال من أمته صلى الله عليه وسلّم فيُزادون عنه، ويقال لرسول الله صلى الله عليه وسلّم: (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سُحْقاً سُحْقاً لمن غيّر بعدي) رواه البخاري ومسلم.

قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: سُحْقاً: بُعْداً.

وكان ابن أبي مُلَيْكة رحمه الله تعالى يقول بعد هذا الحديث: (أللهم إنّا نعوذ بك أن نرجع على

أعقابنا أو نُفْتَن عن ديننا).

قلت: وقد قال محمد بن سيرين رحمه الله تعالى: (أهل الأهواء أسرع الناس ردّة) (أتباع الدجّال).

ونصيبهم في هذا الحديث والسحق بيّن، إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فهم قد بدّلوا وأحدثوا، وخطرهم على الإسلام وضررهم فيه أشدّ من خطر وضرر الكفّار، ولكلٍ من السحق ما يناسبه بقدر تغييره وتبديله وإحداثه.

وفي شرح الصحيح (10/ 385 – 386) من قول بعض الشُرَّاح أنه لا يمتنع دخول أصحاب الكبائر والبدع في ذلك، واستبعده بعضهم لما في الحديث: (أصيحابي) وأنه لايقال للمسلم ولو كان مبتدعاً: سحْقاً، وأجيب بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن عُلم أنه قضي عليه بالتعذيب ثم ينجو بالشفاعة هكذا قال، وهو كلام متهافت:

أ– فإذا كان ذلك في الأصحاب لا الصحابة رضي الله تعالى عنهم فإنه فيمن تشبّه بهم وأحدث مثلهم، فكل أتباع مع متبوعهم كما في حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه في الصحيحين وقول الله تعالى: (يوم ندعوا كل أناس بإمامهم) على أحد القولين في تفسيره.

ب– من الذي منع الدعاء على المسلم بالسحق وغيره، وهذه الأحاديث المتواترة في مثله بل أشدّ منه كما سترى، ثم قد جزم به أهل السنّة بدخول قوم من المسلمين بل أقوام النار وخروجهم منها بمشيئة الله تعالى ورحمته وإذن في الشفاعة لا

بالشفاعة وحدها.

ج– قد قال أبو بَرْزة رضي الله تعالى عنه: (من كذب بالحوض فلا سقاه الله منه)، وهذا كثير في المبتدعة، ويكذبون بما هو مثله مما يجب الإيمان به من أسماء الله و صفاته جلّ وعلا وسُنَّة رسوله صلى الله عليه وسلّم.

فائدة:

أ– وقد ذُكر قوم غير كفار ولا يردون الحوض هم أهل الرأي (السنّة لعبدالله بن أحمد رحمهما الله تعالى /366).

ب– في حديث الحوض قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (يأتون يوم القيامة غُرَّاً مُحَجَّلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض)، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في المنهاج (7/ 388 – 389): (الرافضة لا تغسل بطون أقدامها ولا أعقابها فلا يكونون من المحجلين، فإن الحجلة لا تكون إلا في ظهر القدم، فمن لم يغسل رِجْليه إلى الكعبين لم يكن من المحجّلين). قلت: ومثلهم من يترك الصلاة.

وذُكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال:

سبعة (رواية: ستة) لعنتهم وكل نبي مجاب (ولعنهم الله):

الزائد في كتاب الله.

المكذّب بقدر الله.

3 – المستحيل لحرم الله (رواية: لحرمة الله) رواية بدله: المرتد أعرابياً بعد هجرته).

4 – المستحل من عترتي ما حرم الله.

5 – التارك لسنتي (رواية: الراغب عن سنتي إلى بدعة) (رواية: المبدل لسنة نبي الله).

6 – المستأثر بالفيء (ليست في رواية الستة).

7 – المتجبر بسلطانه ليعزّ من أذل اللهُ ويذل من أعز اللهُ.

1 – رواه الترمذي (2154) ح والطبراني في الكبير (2883) والأوسط (1688) عن النسائي (؟) ح وابن حبان (5719/الترتيب) عن الحسن بن سفيان (صاحب المسند) ح والبيهقي الأشعري في الشُعَب (4010) عن الحاكم (1/ 36) من طريق الفضل بن محمد الشعراني –كلهم ثنا قتيبة بن سعيد.

2 – ورواه ابن أبي عاصم في السنة (44 و 337) عن الحسن بن علي الحُلْواني (صاحب كتاب المعرفة) ثنا مُعَلَّى بن منصور.

3 – ورواه الحاكم (1/ 36 و 2/ 525 و 4/ 90) من طريق الفسوي في المعرفة والتاريخ (–) ومن طريق الحسن بن علي بن زياد ح والفاكهي في أخبار مكة (1484) عن إسماعيل بن إسحاق القاضي (وله تصانيف) ح والطحاوي في

المشكل (4/ 366) عن ابراهيم ابن داود –كلهم اثنا إسحاق بن محمد الفروي.
4 – ورواه الطحاوي في المشكل (4/ 366) ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب (وله الجامع).

كلهم ثنا عبد الرحمن بن أبي الموال ثنا (عُبَيّد الله بن عبد الرحمن) ابن موهب (قال الفروي عنه عن أبي بكر بن محمد بن حزم عن عَمْرة، وقال ابن وهب به عن ابن موهب قال: كتب عُمر ابن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم وهو أمير المدينة يومئذ أن اكتب إليَّ مِنْ حديث عَمْرة فكان فيما أملت عليَّ) عن عَمْرة عن (رواية ابن وهب: حدثتني) عائشة (رضي الله تعالى عنها) عن (رواية الفَرْوي: سمعت) رسول الله – (– الحديث.
كذا رواه عبد الرحمن بن أبي الموال عن ابن موهب.
1 – وعلقه الترمذي (2154) عن حفص بن غياث.
2 – ورواه الطحاوي في المشكل (4/ 367) عن عبد الملك بن مروان الرقي والحاكم (2/ 525) عن أبي علي الحافظ عن ابن وهب الدينوري عن عبد الله بن محمد بن يوسف الفريابي كلاهما عن محمد بن يوسف الفريابي.
ح ورواه الفاكهي (1485) عن سعيد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن الوليد.
كلاهما (الفريابي وعبد الله) عن سفيان الثوري (في جامعه رواية عبد الله).
3 – ورواه الفاكهي (1468) عن ابن أبي عُمر العدني (صاحب المسند)
عن أبيه عن جده !)
قال: قال رسول الله – (– الحديث مرسلاً. زاد الحاكم: (قال سفيان الثوري: اقرءوا سورة الليل إذا يغشى) قال الترمذي: (المرسل أصح).
قال الطبراني: (لم يروه متصل الإسناد عن عُبيد إلا ابن أبي الموالي).
قال الطحاوي: (ابن وهب ضبط القصة، والثوري أقدم).
قال الحاكم: (صحيح لا أعرف له علة) وقدَّم ذكر عمرة على غيره.
قال الذهبي: (منكر المتن).
قلت: عبد الرحمن وشيخه فيهما مقال وقد وُثقا، وذكر قصة عمْرة دليل الضبط، وذكر علي بن الحسين مرسلاً كذلك، وزيادة (عن أبيه عن جده) وهْم، ولانكارة في المتن ن ولمفاريده شواهد صحاح.

ولمتنه بنصه شواهد:
1 – حديث علي – رضي الله تعالى عنه:

سبق عند الحاكم من طريق عبد الله بن محمد بن يوسف الفريابي عن أبيه الثوري عن علي بن الحُسي عن أبيه عن جده، وهو وهم على الفريابي، وصوابه عن علي بن الحسين مرسلاً.

ح ورواه الخطيب في المتفق (–) والداراقطني في الأفراد (44032 كنز) وقال: (غريب من حديث الثوري عن زيد بن علي ابن الحسين، تفرد به أبو قتادة الخزاعي عن علي).

ح ورواه الديلمي (3498/الفردوس).

2 – حديث عَمْرو بن سعْواء اليافعي.

رواه أبو نعيم في الصحابة (–/ق) عن الطبراني (17/ 43) ثنا أحمد بن رشدين المصري ثنا أبو صالح الحراني ح وابن مندة في الصحابة (4/ 107/أسد الغابة) بسنده –كلاهما عن ابن لهيعة عن عياش بن عباس عن أبي معشر الحِمْيري عن عَمْرو عن رسول الله – (– به.

قال في المجمع (1/ 176): (فيه ابن لهيعة ضعيف، وأبو معشر لم أر من ذكره).

3 – حديث أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله – (:

[إن الله – عز وجل – يبغض الآكل فوق شبعه، والغافل عن طاعة ربه، والتارك سنة نبيه، والمخفر ذمته، والمبغض عترة نبيه، والمؤذي جيرانه].

رواه الديلمي (44029/الكنز).

4 – وعند اللالكائي (1307) من طريق المُزَني: سألأت الشافعي عن حديث رسول الله (: [ستة لعنتهم ... المكذب بالقدر] فقلت له: مَنِ القدرية؟ قال: (الذين زعمو أن الله لا يعلم المعاصي حتى تكون).

قال المُزني: (هذا عندي كافر)

فخلاصة القول أن الحديث حسن.

2 – واللعن الطرد والبعد من رحمة الله تعالى، وقيل: إن الله إذا لعن شيئاً لم يرحمه شيء [الحلية 6/ 8] ويكون على كبائر المعاصي م علاماتها، وذُكر عن وهب بن منبه – رحمه الله – أن الله تعالى إذا ذكر العبد بأحسن عمله قال: صلوتي عليه، وبأسوأ عمله قال: عمل كذا وكذا من معصيته فعليه لعنتي، فيذكر ذلك جبريل للملائكة (العظمة 2/ 164/503)

وهذا نجده صحيح عنه (.

أ– وقد لعن رسول الله – (– أقواما بأعيانهم أو صفاتهم، فمن كانت هذه صفته فهو كذلك:

فلعن بلعنة الله في السرقة (السارق) والرشوة (الراشي والمرتشي والرائش بينهما) والربا (آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه) والخمر (عشرة الملاعين فيها من عاصرٍ ومعتصرٍ، وحامل ومحمول إليه، وبائع ومشترٍ وساقٍ ومستقٍ أي شارب وآكل

ثمنها، والخمر ذاتها) والنكاح (المحلّل والمحلَّل له) والمصيبة (الخامشة والشاقّة والداعية بالثبور والصالقة والحالقة) والزينة (الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة، والنامصة، والمتنمصة، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله، ولمخنث يتشبه بالنساء، والرَّجُلة تتشبه بالرجال، وزواارات القبور، والمتبرجات) ولواسم في الوجه، والممثِّل بالحيوان، واالذبح لغير الله، ومن لعن والديه، ومن أخااف أهلا المدينة ظالماً لهم.

بل قد قال (: (الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه) الحديث وفي رواية: (إلا ما كان منها لله عزوجل) والمبتدعة والفجرة ليسوا من ذلك المستثنى لاشك. ولعن لاالعقرب لأ،÷ يؤذي المصلي وغيره، ولدغ وسمّ االابدعاة وأذاها أشد من العقرب وهي حشرة ليست مثل الإنسان!

– وكذلك من غيَّر منار الأرض، وتغيير السنة أشد.

– ومن سب الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، وهذا في كل أهل البدع إذا خالفوا ما كان عليه السلف الصالح جميعاً، وقال أمثلهم طريقة – ولا أمثل فيهم: طريقة السلف أسلم والخلف أعلم وأحكم، ولا تجد من يعظم الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – تعظيم الشرع مثل أهل السنة أاهلا الحديث لا الظاهرية ولا المذهبية ولا المبتدعة بكل أنواعهم.

– ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً، واى حدث أعظم من البدعة فى دين الله!؟

– وقال رسول الله – (– في صحيح مسلم:

[اتقوا اللعانين: الذي يتخل في طريق الناس وفي ظلهم] أي اتقوا فعل ذلك، لأنه يجلب لعنة الناس على فاعله وهو معيَّن!

– وفي حديث الرجل الذي آذاه جاره، فأمره (بإخراج متاعه على الطريق ليلعن الناس جاره وفي رواية ابن أبي شيبة (8/ 546): (فتحق عليه اللعنة)، فكان الناس وهم الصحابة – رضي الله تعالى

عنهم – يسألون الرجل فيخبرهم، فيلعنون جاره: (اللهم العنة اللهم أخزه) – رواه أحمد وأبو داود (2/ 221) والحاكم (4/ 165 – 166) وصاحب كتاب الشعب (9547 و 9458) وغيرهم، وقد خرجته في موطن آخر وقد احتج به الألباني على جواز لعن المعين، وردّ به على ابن تيمية في حاشية كتابه في مسألة الاحتجاج بالقدر (ص 56 وما بعدها)!!

– وروى ابن وضاح (ص 7) ثنا أسد بن موسى قال: (وقعت اللعنة من رسول الله – (– على أهل البدع)

فمن وقع في شيء من هذه الملاعن:

كيف تدعو له بما يخالف دعاء رسول الله – (وقد أُمِرْنا بالاقتداء به، وأمرنا أن نلعن من لعن:

العنوهن فإنهن ملعونات

وللعمل بهذا الأمر منه (في المتبرجات كان لبعض الأطفال إذا مرت بهم متبرجة قال: (لعن الله المتبرجات) فتسبهم المتبرجة، لأنها تعلم أن اللعن يقع على معين!!

وقال عبد الله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه:

ومالي لا ألعن من لعنه رسول الله – (، وهو في كتاب الله تعالى:

(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهو) [الحشر /7)

صـ 282، صـ 283 صـ 260 بروفه

وليس هذا في اليهود والنصارى فقط، بل هو في كل كاذب على الله، ومن أعظمهم كذباً وافتراء: أهل البدع، ولذلك قال أبو قلابة وسفيان بن عيينةوغيرهم من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى في آية:

(وكذلك نجزي المفترين) أهل البدع

وقد عمل بهذه المباهلة قوم، ودعوا إليها كعبد الله بن عباس – رضي اله تعالى عنهما.

– وكذلك في قصة رمي الرجل إمرأته بالزنا، وهي الملاعنة:

(والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين.

والخامسة أن لعنة الله في القصتين على الكاذبين:

إحداهما في الدين، والأخرى في أمر الدنيا.

ومثلما كل من حلف على يمين مصبورة غمو كاذباً.

وكم من رجل دعا على من كذب عليه: إن كنت كاذبا فأماتك الله.

منهم مطرف –رحمه الله (الحلية 2/ 206).

فنقول كما في كتاب الله تعالى:

(أَلاَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى لظَّالِمِينَ) [هود /18]

جمعاً وتعييناً لمن افترى على الله تعالى، ونسب إلى دينه ماليس منه، وكذب عليه وعلى رسوله (: وهم أهل البدع يقيناً وتعييناً، والحمد لله على الإسلام والسنة.

وقد عمل أهل السنة بذلك التعيين في كل العصور:

أ– فقد سبق لعن الصحابة لجار المؤذي بعينه.

ب– وقال أبو الدرداء – رضي الله عنه – في الفجرة: (إنا لنكشر في وجوه أقدام) أي نضحك مضطرين (وإن قلوبهم لتلعنهم) [علقه البخاري، ووصله في الحلية 1/ 222 و 223 وغيره].

ج– وقال أبو أمامة – ضي الله عنه – في الخوارج الذين قتلوا رجلاً: لعن الله الأزارقة) ثلاث مرات [السنة لعبد الله /1553، صـ 125 وغيرها ....]

د– وهذا عبد الله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – يسب ابنه سباً شديداً ما سبه لأحد قط ومنه في بعض الروايات [جامع بيان العلم 2/ 195، وغيرهم]: اللعن لرده حديثاً واحداً في استئذان النساء إلى المساجد!؟

وهاهو ذا مع ورعه وعفة لسانه – رضي الله تعالى عنه وعن أبيه –

يقول فيمن وسم حماراص في وجهه: لعن الله من فعل هذا – وهذا معين لاشك.

وسأله رجل عن البيضة تخرج من الدجاجة وهي ميتة، فكرهها، فقال السائل: إنها فرخت دجاجة! فقال للسائل: ممن أنت؟! قال: من أهل العراق، فقال عبد الله: لعن الله أهل العراق [الأوسط لابن المنذر 1/ 290] يعني الفجرة والمبتدعة لاشك.

هـ – وهذا شعبة وحماد بن سلمة – وهما من كبار أئمة أهل السنة من أتباع التابعين – يلعنان معيناً من أهل الرأي (السنة لعبد الله بن أحمد رحمهم الله تعالى / 345 وسنده صحيح ظاهر الصحة).

و– وهذا أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى:

يقول في رواية حديث بعينه: لعن الله من حدَّث بهذا

(مسائل ابي داود – رحمه الله – / ص 263):

وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى: نُقِل عن أحمد – رحمه الله تعالى – لعنه اقوام معينين من دعاة أهل البدع (الآداب الشرعية 1/ 310)

وكذلك فعل غيره (السنة لعبد الله / 789، والعقيلى 3/ 344 و 4/ 281، والخطيب 13/ 440 وتذكرة الحفاظ 3/ 716، والأسماء والصفات (رقم 350 و 352 و 568/ نسختين وخلق افعال العباد 35 و 36 و 51 و 53 و 68 و) والاستقصاء بطول، وليس هذا محله).

والمعروف أن المعين فيه قولان من جهة اللعن، ولكن المتأخرون جعلوه قولاً واحداً بالمنع، مع أن الصواب هو التفصيل أو الجواز على أقل الأحوال، وثمة قصة حدثت في مسألة لعن يزيد فصنف عبد المغيث بن زهير الحربي في المنع وحكاه عن أحمد، وصنف ذاك الوزي في جواز اللعن وحكاه عن أحمد – رحمه الله تعالى، وانظر مجموع الرسائل والمسائل له (1/ 223 و 252).

ز– بل قد نقل الهروي في ذم الكلام (118/ق):

اتفاق أهل السنة في عصور كثيرة على لعنة الأشاعرة والمبتدعة.

وقال اللالكائي – رحمه الله تعالى (1333):

(استتاب أمير الممنين القادر بالله – حرس الله مهجته، وأمدّض بالتوفيق أموره، وفقه من القول والعمل بما يرضي مليكه –

ب استتاب ي فقهاء المعتزلة الحنفية في سنة ثمان وأربعمائة، فأظهروا الرجوع وتبرءوا من الاعتزال.
ثم نهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام والسنة، وأخذ خطوطهم بذلك، وأنهم مهما خالفوه حلَّ بهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم.
وامتثل يمين الدولة وأمين الملة أبو القاسم محمود أعز الله نصرته (أمر) أمير المؤمنين القادر بالله واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من خراسان وغيرها في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والشبهة، وصلبهم ن وحبسهم، ونفيهم، والأمر باللعن عليهم على منابر المسلمين، وإبعاد كل طائفة من أهل البدع وطردهم عن ديارهم.

وصار ذلك سنة في الإسلام إلى أن رث الله الأرض ومَنْ عليها، وهو خير الوارثين، في الآفاق).
قال الخطيب (4/ 37): (صنف القادر بالله كتابا في الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – وإكفار من قال بخلق القرآن. وكان ذلك الكتاب يُقرأ ل جمعة في حلقة أصحاب الحديث ويحضر الناس مدة خلافته وهي هي 41 سنة).
ونحوه ذكره ابن تيمة في الدرء (6/ 253) وابن القيم – رحمهما الله – في الصواعق (4/ 1286 – 1288).
وكان عمدة فيمن بعده بأزمان يصد به أهل السنة كيد المبتدعة، وإن الله ليزع بالسلطان ما لايزعُ بالقرآن.
ومحمود هو ابن سبكتكين الأمير المشهور صاحب فتوح الهند وغيرها، وصاحب القصة المشهورة في إبطال مذهب أهل الرأي في الطهارة والصلاة وغيرها، والقصة لاغبار على متنها:
– فما فيها إلا ماهو في كتب القوم.
– هذا المذهب منتشر في تلك البلاد، وذكر هذه القصة مناسب جداً لما كان عليه هذا الأمير من تقريب أهل السنة – رحمهم الله تعالى.
ومن نوادر ذلك الباب:
ما ذُكِر في الذي تعجل من رباطه ويخرج من جهاده بغير إذن أميره أنه لا يمر بشيء إلا لعنه (الحلية 6/ 81).
3 – الدعاء على المعيَّن: ويْل له.
في شرح صحيح مسلم (2/ 56 – 57) الذي يرتضونه مع مافيه صاحب الغريبين (–):
(ويح كلمة رحمة لمن وقع في هلكة لا يستحقها ن فيترحم عليه، ويرثى له. وويل للذي يستحقها، ولا يترحم عليه).
أ– وقد رأى رسول الله (– رجلاًيسوق بدنه، [فقال: اركبها، قال: يا رسول الله، غنها بدنة، فقال (– في الثانية أو في الثالثة: [اركبها،، ويلك]. رواه مسلم.
فهذا في مخالفة أمرٍ من صفات الله تعالى أو في أصل واحد من أصول الشرع!؟

ب- وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخُدري – رضي الله تعالى عنه – من قول رسول الله (- للخارجي: [ويلك ألستُ أحق أهل الأرض أن يتقي الله].

ج- وفيهما من حديث أبي بَكْرةَ – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله (للمادح: ب يلك، قطعت عنق أخيك]!

فكيف بمن يمدح البتدعة بالإمامة والحفظ والعلم والورِع ..... !؟

د- وقد ثبت عن رسول الله – (:

[ويل للعرب من شر قد اقترب]

[ويل لذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم، ويل له، ويل له]

[ويل للمكثرين إلا من قال بالمال هكذا وهكذا وهكذا] أي أنفق منه صدقةً.

وتداول أهل السنة ذلك في قصص كثيرة يحضرني منها (الحلية 3/ 260)

4 – الدعاء على المعيَّن: لا رحمه الله.

– وفي ترجمة محمد بن فثضيْل قال: (رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحم عليه).

– وفي اللسان (6/ 328) لما مات سبط ابن الجوزي قال بعض المشهورين: (لا رحمه الله كان رافضياً).

– وعند اللالكائي (1385) بسند صحيح في رؤيا رجل صالح: (قد مات جعْد بن درهم، لا رحم الله جعداً وحشا قبره ناراً وأراح المسلمين منه).

– وقال العجلي في ثقاته (ص 81) في بشر المريسي:

(لا يرحمه الله).

– وانظر في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (1/ 506) ومن طريقه الخطيب (13/ 385) وابن عساكر الأشعري (ترجمة سلمة بن عمْرو القاضي).

– وأما الشوكاني فمع ما فيه من ظاهرية كما في نيل الأوطار فعنده الوقف في القرآن كما في إرشاد الفحول، وتأويل للصفات كما في تفسيره، فقد قال في كتابه: الصوارم الحِداد القاطعة لعلائق أرباب الانحاد صـ 49) حين ذكر مدح ابن عرب لفرعون في قوله ك أنا ربكم الأعلى:

(قال لا رحمه الله – في الفصوص).

ثم قال في البدر الطالع: كنت أكفره في عنفوان الشباب، والآن فهو مسلم!!

ومن لطائف هذا الدعاء:

ما رواه البلاذري في أنساب الأشراف / تيم (53/ق) عن المدائني (وله كتب) عن محمد بن الحجاج عن عبد الملك بن عُميشر قال: مرّ أبو بكر الصديق – رضي الله تعالى عنه برجلٍ معه

ثوب، فقال: أتبيعه؟ قال: لا رحمك الله!

فقال: قد قُوِّمت ألسنتكم لو تستقيم.

إسناده ليس بذاك، ومعناه: لو أضاف الواو التي لا يكون أحسن منها في هذا الموضع: واو الفصل يقول: (لا، ورحمك الله)، ذكره ابن النحاس في القطع بدون سند بلفظ (عافاك الله) وفي هذه الواو شعر لا أحفظه الآن فليكتب هاهنا.

5 – الدعاء على المعين: لا غفر الله له.

– روي من دعائه (: اللهم لا تغفر لمحلم بن جامة – ثلاثاً. لقتله رجلاً من المسلمين تأولاص ن وقد جاء تائباً.

رواه أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي وغيرهم بسند حسن.

– وروى ابن أبي شيبة (3/ 273) ثنا محمد بن فضيل عن بُكَير بن عضتيِق قال كنت في جنازة فيها سعيد بن جبير، فقال رجل: استغفروا له غفر الله لكم.

فقال سعيد: لا غفر الله لك.

إسناده صحيح، سعيد تابعي عالم فقيه ثقة، وقول الرجل بدعة كرهه ثير من اهل العلم.

فهذا في فعل واحد وبدعة واحدة مثل هذه، فكيف بالبدعة التي لا تقاس بها هذه ولا تعشرها، كبدع التأويل في الأسماء والصفات وغير ذلك.

6 – الدعاء على المعين: لا صلى الله عليه.

– في الحلية (7/ 41) بسند فيه نظر أن سفيان الثوري – رحمه الله تعالى – مرّ بشرطي نام وقد حان وقت الصلاة، فذهب من معه يوقظه ليصلي، فقال سفيان:

دعه، لا صلى الله عليه، فما استراح الناس حتى نام هذا!!

– وروى الخطيب (9/ 230) من طرق الخُطَبي في تاريخه (–) عن الحسين بن فهم عن يحيى بن ين قال في سويد بن سعيد: لا صلى الله عليه

وإسناده حسن، وسويد ما قال فيه يحيى وغيره إلا لضعفه وغلطه في الأحاديث حتى يحدث بالمناكير.

ومن النوادر في هذا:

ما ذكره ابن تيمية في الصارم المسلول (ص 563) فيمن قال له غريمه: صلى الله عل النبي محمد نفقال له الطالب: لا صلى الله على من صلى عليه!؟

قال سحنون: ليس هو كمن شتم رسول الله (– أو شتم الملائكة الذين يصلون عليه إذا كان على ما وُصِف من الغضب لأنه إنما شتم الناس.

وقال أصبغ وغيره: لا يقتل إنما شتم الناس – انتهى.

قلت: يُعزّز الطالب، ويُنَبّه الغريم وأمثاله إلى مثل ذلك: لا يعين الشيطان على أخيه إذا رآه في غضبٍ يخرجه عن عقله!، فكيف إذا كان أصلاً لا عقل له!!؟

7 – الدعاء على المعين: قاتله الله.

والمقتل لا يرحم.

– وقال عمر – رضي الله عنه لرجلٍ باع عنباً لمن يصنع من الخمر: (قاتله الله) – رواه مسلم فكيف بمن يبيع كتب أهل البدع المحسن ببدعهم!؟

– في الحلية (4/ 76) من طريق عبد الله بن أحمد (–) بسند صحيح عن ميمون بن مهران – رحمه الله تعالى – قال: (لقد أدركت السلف وهم إذا نظروا إلى رجلٍ راكبٍ ورجل ماشٍ حضر [أي يسرع] قالوا: قاتله الله، جبار).

– وفيها (2/ 167) من طريق السراج في تاريخه (–) بسند حسن عن سعيد بن المسيب – رحمه الله – قال: (قاتله الله، ان أول من يَّر قضاء رسول الله ().

– وقال أحمد– رحمه الله– فى رجل كان معروفاً بالعلم والوعظ فتكلم بكلمة في اللفظ: قاتله الله.

(السنة للخلال 191/ق والرسائل 1/ 239 – وقد صح عن رسول الله (– قال فيمن أخطأ في فتوى: (قتلوه قتلهم الله).

ثانياً: من أنواع الدعاء عليه.

1 – قال عبد الله بن عمر – رضي اله تعالى عنهما:

كان رسول الله – (– قلّما يقوم من مجلس لإلا دعا بهؤلاء الكلمات ك اللهم اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ...... واجعل ثأرنا على من ظلمنا ن وانصرنا على من عادانا – الحديث.

رواه الترمذي وغيره ورواه الطبرني في الصغير وغيره عن علي – رضي الله عنه – بالشاهد منه وهو صحيح، ونحوه حديثه (: [اللهم إنا نجعلك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم ي.

وهذا في ظلم الدين لا ظلم النفس، فإن رسول الله – (كان لا ينتقم إلا لله تعالى كما قالت أم المؤمنين عائشة بنت الصديق – رضي الله تعالى عنهما.

2 – لا سمع الله له.

مرّ عبد الله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – على قومٍ محْرِمين، وفيهم رجل يتغنى، فقال:"

ألا لا سمع الله لكم، ألا لا سمع الله لكم.

رواه البيقي (5/ 689) وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (6/ 2/ق) وسنده صحيح.

قلت في حاشية نزهة الأسماع (53): (فيه جواز التأديب والإنكار للمنكر بالدعاء على فاعلية، كذلك أخذ الجماعة بذنب الواحد لسكوتهم عليه، وفيه الإنكار على الغناء من المُحْرِمِ فهو من غيره قبيح ومنه أقبح).

3 – لا حفظه الله.

دخل حفص على الشافعي – رحمه الله تعالى – يعوده، فقال له: أنت حفص، لا حفظك الله إلا أن تتوب

رواه البيهقي الأشعري في المناقب (1/ 470) من طريق الساجي في المناقب ن سنده صحيح، وحفص جهمي ناظره الشافعي – رحمه الله تعالى.

4 – لا سلَّمه الله.

قال العجلي في تاريخ الثقات (537): (سعيد بن أبي مريم .... كان له دهليزطويل، وكان الرجل يأتيه، فيقف، فيسلم عليه، فيرد عليه:

لا سلَّمك الله، ولا حفظك، وفعل بك!

فنقول له: ما لهذا؟ فيقول: قدري خبيث.

ويأتي آخر، فيقول له مثل ذلك، فأقول له: ما لهذا؟ فيقول: جهمي خبيث.

ويأتي آخر، فيقول له مثل ذلك، فأقول: ما لهذا؟ فيقول: رافضي خبيث.

لا يظن إلا قد ردّ عليه سلامه.

وكان عاقلا لم أر بمصر أعقل منه ومن عبد الله بن عبد الحكم).

وهو ثق من رجال الجماعة من شيوخه مالك وسفيان بن عيينة والليث بن عد، قال أحمد لبع أصحابه: (اكتب بمصر عنه) – رحمهم الله تعالى.

أما ذاك الذي كتب له حواشي تهذيب المزي، فقال (10/ 94/حاشية): (أي عقل هذا، فليس ذا من أدب الإسلام، والله سبانه قد أمر برد التحية بمثلها أو بأحسن منها، وهذا بلاء المخالفة في العقائد وهو بلاء كبير نسأل الله العافية).

فهل رأيت ضلالاً بعد هذا اللين مع الجهمية والقدرية والرافضة ن فلعله منهم ن فإنه لا يدافع إلا عمن هو مثله، وله في حواشيه عقارب سلطها الله عليه في دنياه وقبره وآخرته، وإلى الله المشتكى فقد أفسدوا كتب العلم بجهلهم وضلالهم !

وأما أدب الإسلام في رد التحية فهذا لمن يستحقها، وإلا فالهجر والسب كما رأيتَ، هذا رسول الله – – لا يرد التحية بمثلها ولا بأحسن منها في قصة الثلاثة الذين خُلّفوا، وأجمع أهل العلم على هجر المبتدع وأن من هجره ترك السلام عليه:

بدءً وردًّا.

5 – لا مرحباً ولا أهلاً.

ذُكِر أن الحُمى استأذنت على رسول الله (– فقال لها ذلك.

رواه أحمد وابن سعد والطبراني وغيرهم من حديث أم طارق مولاة سعد بن عبادة – رضي الله تعالى عنها وعن مولاها، وله شواهد.

فهذا في الحي وهي (حظ المؤمن من النار) كما قال (، وكفارة – وهي مأمورة، فكيف بالمبتدع والفاسق!؟

لا أربح الله تجارته.

قال رسول الله – (:

[إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا: لا أربح الله تجارتك.

وإذا رأيتم من ينشد فيه ضالة فقولوا: لا ردَّ الله عليك ضالتك].

رواه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم، وهو صحيح.

وهو في كل تجارة محرمة للوقت أو المكان او محرَّمة في نفسها أو بما خالطها من محرم، وهو

من

(العقاب من جنس العمل).

والمبتدع يرجو ببدعته الرحمة فناسب أن تترك أو يدعي له بعكسها.

وفي وفاء الوفا (2/ 666):

(إذا سمع من ينشد ضالة في المسجد فليقل له: أيها الناشد غيرك الواجد، وما أشبهه مما ورد، إلا أن يسأل الإنسان جلساءه ولا يبلغ بذلك الصوت كما نقله ابن زبالة عن مالك) قلت: ابن زبالة متروك (وقيل: القياس أن يقال للسائل في المسجد: لافتح الله عليك)!

7 – لا ردّ الله عليه

سبق، وما أشده من دعاء هو وما سابق في التجارة، فلقد رأيتُ أحدهم حين يقال له ذلك وهو يبيع صورة النساء العاريات المصورة على بعض السلع، فنصحته فلم ينتصح، فلما قلتها له جحظت عيناه، واضطرب جه ن فهو عَبْدٌ للدنيا كما قال رسول الله – (:

[تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم ن تعس عبد الخميصة].

وهذا كله دعاء على معيَّن.

8 – لا استطعت!

رأى رسول الله – (– رجلاً يأكل بشماله، فقال: كُلْ بيمينك، فقال: لا أستطيع – ما منعه إلا الكبْر فقال له (: لا استطعت.

فشلت يده فما استطاع رفعها، والحديث في صحيح مسلم.

9 – اعضض أير أبيك!

قد قال رسول الله – (– وهو الصادق المصدوق:

[إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهن أبيه، ولا تُكنوا!]

رواه أحمد أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، وهو صحيح، وفيه عمل أبيّ – رضي الله تعالى عنه – به قالها لرجل فاستنكروا عليه هذا اللفظ، فذكر الحديث عنه (. ولو صرحتَ بهذا الإعضاض بالعامية: فماذا يقول الناس لك ؟ وإنما أنت بهذا الحديث متبع أمر رسول الله – !؟

وقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه – أمام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومجمع من الناس

لرجلٍ سبَّ الصحابة – رضي الله تعالى عنه: (امصص بظر اللات).

رواه البخاري – رحمه تعالى – وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى في المنهاج (8/ 408): (يدل على جواز التصريح باسم العورة للحاجة والمصلحة وليس من الفحش المنهي عنه).

وقاله ابن عباس – رضي اله عنهما – لرجل (التوحيد لابن خزيمه – رحمه الله 133/ والأسماء والصفات ح 277)

وهذا كله لمعين، وعلى أمر واحدٍ فقط!!

ونحو، قول محمد بن سيرين – رحمه الله – لرجل: (أخطأت أسته الحفرة) في (الحلية 2/ 277) وغيرها) وهو لفظ متداول.

10 – تَعِس!

أي هَلَك، سبق حديثه (:

[تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة .... تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش].

رواه البخاري – رحمه الله تعالى – من حديث أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه.

11 – دعوات أخرى!

– لاجزاه الله خيراً.

قاله الثوري – رحمه الله – لرجل لم يتعلم السنّة (الحلية 6/ 365)، فماذا هو قائل لمن ينشر البدعة!؟

وانظر أيضاً (الحلية (2/ 120 – 121 و 121).
وقاله حفص بن غياث – رحمه الله – فيمن ذكر له بدعة: (لا جزاك الله خيراً أوردت على قلبي شيئاً به قط!
(خلق الأفعال / 79) والرجل كان يسأله عن المبتدع الذي يقول كذا، فكيف يقال للمبتدع!؟
– قال أحمد – رحمه تعالى – في بعض المبتعين:
أخزاه الله، ملأ الله قبره ناراً، هتك الله الخبيث.
كما في الآداب الشرعية (1/ 306).
وقال – رحمه الله تعالى – في داود بن علي – إمام الظاهرية وغيره من الجهمية: فرَّج الله عنه (الير

13/ 103، والسنة للخلال 190 – 191/ والرسائل 1/ 238).
– وقال أبو بكر بن عياش – رحمه الله تعالى – في أهل الرأي:
(سوّد الله وجه فلان وجه من ووجه من يقول بقوله)
رواه عبد الله بن أحمد في السنة (381) بسند حسن، والفسوي (2/ 784) والخطيب (13/ 435).
– وذكر رجلٌ مريض علياً – رضي الله عنه، فدعا عليه بعض السلف:
لا شفاك الله، لا رفع الله عنك الضر
رواه الفسوي (3/ 139) وابن عساكر ترجمة الصلت بن دينار)
– وباب الدعاء مفتوح بما يناسب حال المبتدع، والاستقصاء متعذِّر ومن نوادر ذلك:
ما ذُكِر أن رجلاً من أهل السنة صلى الجنازة على جهمي [هو بشر المريسني]، فأنكر أهل السنة عليه ذلك فقال لهم:
لقد كنت أدعو فأقول:
اللهم إن عبدك هذا مكذِّب بالرؤية، فاحره منها!!
اللهم إن عبدك هذا مكذب بعذاب القبر فعذبه فيه!!
قلت: كان لا يجهر، ولو جهر قتلوه! فلا ينبغي لك الحضور ولو مع ذلك، إنما السنة ترك الجنازة.
– الدعاء على من ظلم، والظلم انواع، وظلم الدين أشد ممن ظلم نفسه أو غيره في دنيا:
وقد دعا سعْد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعلي (الحلية 5/ 26 – 27) – رضي الله عنهم.
ودعا عامر بن عبد الله (الحلية 2/ 91 و 6/ 201)، وأبو مسلم الخولاني (الحلية 2/ 129 و 5/ 121) – رحمهم الله تعالى، وكان سعيد بالمسيب رحمه الله يدعو على بني مروان في كل صلاة (الحلية 2/ 167) وغيرهم كثير تجد بعض اسمائهم في كتاب (مجاني الدعوة).

كلهم دعوا على من ظلمهم في دنيا أو في دين مما يخصهم، فكيف بما هو أشد وانظر الحلية (5/ 279 – 280 و 324 و 325).

وكذلك جمع من المحدثين وغيرهم ممن ظلمهم وأورد شينهم وسعى في أذاهم.

– ودعا عمر رضي الله عنه على أهل العراق: (اللهم عجل عليهم بالغلام؟؟) ى انظر (عند الفاروق 2/ 663 – 664)

وعند مسلم عن عمارة بن رُوبيةَ – رضي الله تعالى عنه – رأى بِشر بن مروان على المنبر رافعاً يديه، فقال: قبح الله هاتين اليدين، لقد رأيت – رسول الله (– مايزيد على أن يقول بيده هكذا – وأشار بأصبعه المسبحة.

فهذا دعاء على معيَّن وفي مسألة واحدة !

وقال ابن قدامة – رحمه الله تعالى – في كتابه (تحريم النظر في كتب أهل الكلام ص 63): (قبحكم الله)!

بل والدعاء: (قطع الله هذه الأيدي) انظر: (الحلية 1/ 311 – 312).

– وسبق دعاؤه (على رجل معيَّن: (ثكلتك أمك) وانظر (الحلية 1/ 269 – 270 والأسماء والصفات /526).

وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى عن عبد الله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما – خطب حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثنى: الصلاة الصلاة، فقال عبد الله: أتعلمني بالصلاة، لا أمَّ لك.

رأيت رسول الله – (جمع بين الصلاتين. ونحوه (لا أبالك) في (الحلية 6/ 178 وغيرها).

– وذُكر أن رجل مر من أمام رسول الله (وهو يصلي فقال: (قطع الله أثره) فأقعد لا يستطيع المشي. وانظر دلائل النبوة للتيمي – رحمه الله.

– بل ولعن (– من هو من غير البشر كالعقرب وغيره!

– ومر كلب أبيض بين يدي مطرف – رحمه الله تعالى – وهو يصلي، فقال: (اللهم احرمه صيده) فاستجيب له فيه (الحلية 2/ 206).

– ودعا سعيد بن جبير – رحمه الله – على ديك لم يصح للصلاة: (قطع الله صوته) (الحلية 4/ 274).

– وقال رسول الله – (: [رغم أنف رجل أدرك رمضان ثم لم يُغفر له، ورغم أنف رجل أدرك والديه أو أحدهما ولم يغفر له، ورغم أنف رجل ذُكِرْتُ عنده فلم يصل عليك].

وفي صحيح مسلم – رحمه الله تعالى – في قصة بكاء نساء جعفر – رضي الله تعالى عنه، فقالت عائشة – رضي الله تعالى عنها – لرجل: [أرغم الله أنفك، والله ما تفعل ما أمرك به رسول الله –

صلى الله عليه وسلم].
لسؤاله – عن شيء لا يفعله، وإرغام الأنف هو الذل.
– وقوله (صلى الله عليه وسلم في أحاديث: (تَرِبَتْ يمينه) أي افتقر فيمن ابتغى الغنى بغير طريقه ونحو ذلك.
– ولما راى الحسن البصري – رحمه الله تعالى – الفراء على باب؟؟؟؟
(تفرقوا فَرَّق الله بين أرواحكم وأجسامكم، فصحتم؟؟؟ فصححكم الله – أما والله لو زهدتم فيما عندهم لرغبوا فيما عندكم)
انظر (الحلية 2/ 150 – 151 وغيرها).
ولما بلغه موت الحجاج سجد شكراً لله، وقال:
(اللهم عقيرك وأنت قتلته، فاقطع سُنَّته وأعماله الخبيثة) ودعا عليه.
وانظر (الحلية 2/ 158 – 159).
– والحور العين يدعون على المرأة تؤذي زوجها الصالح (.... والحلية 5/ 220)

ثالثاً : القصاص الشرعي.
قال الله تعالى: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) [الشورى /40]
قال السُدّي: إذا شتمك فاشتمه. رواه ابن جرير.
هذا في حقوق الناس: العفو فيها أمثل، أما في حقوق الله تعالى وحدوده فلا عفو ولا شفاعة.
قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
[أتشفع في حد من حدود الله؟!
إنما أهلك من كان قبلكم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد]
والمبتدعة والفسقة لسانهم على أهل السنة كما قال الله تعالى:
(سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ) [الأحزاب /19]
(إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ. وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ. وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ. وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلاءِ لَضَالُّونَ). [المطففين /29 – 32]

(وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً) [النساء /51]
رابعا: العقاب الشرعي.
يأتي في هجر المبتدع، أنه من العقوبات الشرعية.

وقد قال الله تعالى:

(لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ) [النساء / 148] أي غلا جهر من ظُلم على من لمه، والمبتدع والفاسق ظالم لنفسه وظالم لغيره ومتعدٍّ لحدود الله تعالى، ولا عفو في ذلك.

- قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما:

(لا يحب الله أن يدعو أحد على أحد إلا أن يكون مظلوماً، فإنه يحب الجهر بالسوء من القول: قد أرخص له أن يدعو على من ظلمه، وإن صبر فهو خير له).

- وقال عبد الرحمن بن زيد: كان أبي يقرأ: (ظَلَم)

يقول: إلا من أقام على ذلك النفاق، فيُجهر له بالسوء حتى ينزع.

رواهما ابن جرير 44 و 3/ط شاكر) بسندين صحيحين، ورواية علي في التفسير معتمدة.

وقد استدل بتفسير ابن زيد في الهجر: في الآداب الشرعية (1/ 279).

هذا وقد قال رسول الله - (:

[ليُّ الواجد يُحِلُّ عِرْضه وعقوبته].

رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وهو حسن، وذلك لأن الواجد لأداء الديْن كما قال (: (مَطْل الغني ظُلم) رواه البخاري ومسلم.

فأحلَّ الظلمُ عرْضه بشاية أو سب، وعقوبته بحبس أو هجر أو سب وتحذير.

وأغلظ رجلٌ في طلب دينه، فقال (صلى الله عليه وسلم:

دعوه، فإن لصاحب الحق مقالاً.

وهو في الصحيح.

فهذا في حق خاص فكيف بحق الله - جل وعلا - الذين يقومون به أهل الدين والعلم والفضل!؟

قال رجل لابن المبارك - رحمهما الله تعالى: قد خفتُ الله من كثرة ما أدعو على الجهمية!؟

فقال - رحمه الله تعالى: لا تخف، فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء!

رواه عبد الله بن أحمد - رحمهما الله تعالى - في السنة (18 و 24) وابن بطة - رحمه الله تعالى - في الإبانة (144/ 2/ق) من طرق هو بها حسن.

فما أفقهه، فإن كثرة الدعاء عليهم تناسب عظم جرمهم بإنكار علو الله تعالى وأنه في السماء.

(فائدة) روي عن عبد اله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه: (إذا رأيتم الرجل منكم قد قارف ذنباً فلا تدعو الله عليه ولا

تسبوه ولكن ادعوا الله أن يعافيه).
رواه ابن المبارك وعبد الرزاق والطبراني (9/ 115 – 116) وابن أبي الدنيا في التوبة (114) بسند منقطع، وهو فيمن أذنب وتاب، وقد ثبت عن عبد الله – رضي الله تعالى عنه – سب من نشد ضالته في المسجد وغير ذلك من الذنوب.
ومثله ما رواه ابن أبي الدنيا (115) عن أبي بَرْزة وعائذ بن عَمْرو – رضي الله تعالى عنهما – في لص قُطع ودعا الناس عليه:
(لا تكونوا عونا للشيطان على أخيكم) وكذلك ما في الحية (4/ 205 و 232 – 233) فهذا في الصحيح عنه (فيمن شرب الخمر وأقيم الحد عليه، فلا سبّض بعد الضرب والتوب.
ومثله: (لعن المؤمن؟؟) هذا في المؤمن وسبق ذكره من (الحلية 1/ 96 – 97 و 2/ 111 و 1/ 225 و 4/ 101 و 2)، (السلف؟؟ رحمهم الله تعالى.
وكذلك (لا يستنجي عنه) حتى اختار بعضهم الدعاء له لا عليه وهذا كله في الحقوق الخاصة لى أن أكثر السلف الصالح اختار الدعاء عليه كما سبق وانظر (الحلية 5/ 273 و 279 – 280 و 281).
فمن ترك المحكم لمتشابه فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم.

خامساً: الدعاء لأهل السنة، والدعاء على غيرهم.
1 – قيل للأوزاعي – رحمه الله تعالى:
رجل يقول: أنا أجلس مع أهل السنة وأهل البدع!
فقال: ذلك رجل يريد أن يسوِّي بين الحق والباطل.
رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى – في الإبانة بسند جيد.
2 – وسبق عن أحمد – رحمه الله تعالى:
إذا تبسمت أو سلمت على العاصي والمطيع:
فمتى يعرف العاص والناس أنه عاصي!
وفي مسائل أبي داود: رأيت أحمد سلَّم عليه رجل ممن وَقَف، فقال له:

اغْرُبْ لا أراك تجيء إلى بابي – في كلام غليظ، ولم يردَّ عليه السلام، وقال له: ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عُمر بن الخطاب – رضي الله عنه – بصَبيع، ودخل بيته، وردَّ الباب.
رواهما الآجري – رحمه الله تعالى – في كتاب الشريعة (ص 87 – 88) بإسناد صحيح.

3 – وقال غبراهيم بن طهمان وكان شديداً على الجهمية فيمن تاب منهم! ما ذُكر عندي إلا دعوتُ عليه.

رواه أبو داود – رحمه الله تعالى – في مسائله (ص 269).

قد تاب بزعمه، ولكن أين أتباعه وما أفسد من أقوال وأعمال!؟ هذا وقد قال الله تعالى:

(أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) [ص/28]

(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ). [الجاثية /21]

الفصل الثالث إجماع أهل السُّنة على عدم الترحُّم على بعض الناس مع الحكم بإسلامهم.

1 – الحجاج بن يوسف الثقفي.

قال وكيع: أتترحم على الحجاج؟! (السير 7/ 369 – 370).

ولا أعلم أحداً من أهل السنة فيه خير يذكره بخير أو يترحم عليه وذلك لظلمه وإسرافه في الدماء وقتله عبد الله بن الزبير وعبد الله ابن عُمر – رضي الله تعالى عنهم وسعيد بن جبير وغيرهم من اهل السنة، مع استباحته مكة كما قال رسول الله (: (يكون في ثقيف كذاب ومبير).

قالت أسماء بنت الصدّيق – رضي اله تعالى عنهما: الكذاب المختار، والمبير الحجاج.

ومثله في ذلك مثل مسلم الذي استباح المدينة فسموه: (مسرفاً).

وهذا كله من الكبائر، ولكنها ما تعدَّتْ زمنها، وهي إحداث في الدنيا ومن هنا سماها بعض السلف بدعاً.

أما البدع فهي إحداث في الدين، يبقى أزماناً طويلة ويزداد.

وقد أجمع أهل السنة على أن البدعة أشد من المعصية!

ومن العجب أن تجد الرجل لا يترحم على الحجاج وامثاله، ثم يتشبه به فيما اختص به، ومن ذلك مما سطرته في كتابي: (التحفظ من التلفظ) تكني من اسمه بأبي الحجاج كالمزي وغيره!! فتركوا التكني الصالح فإن يوسف الكريم بن يعقوب الكريم بن إسحاق الكريم بن إبراهيم الكريم – صلى الله على نبينا وعليهم وسلم وتكنى المرء باسم أبيه ذائع فهلا: أبا يعقوب!

وروي عن عبد الله بن عوْن ما يخالف ما سبق دون تصريح كأنه لم يلتفت إلى ما أفسد فيه الحجاج من الدين والدنيا وظلمه للناس ن وإنما التفت إلى خاصة نفسه. (وما بيني وبينه)!

وعبد الله شديد في الإعراض عن أهل البدع (الحلية) 3/ 40 – 41) وشيخه الحسن رحمه الله افقه منه (الحلية 2/ 158 – 159) فقد دعا على الحجاج وكذلك عمر بن عبد العزيز رحمه الله تكرر منه ذلك كثيراً وجمع من السلف

الصالح – رحمه من الله تعالى.

2 – مسلم بن عقبة. وسبق.

3 – عُبيد الله بن زياد وقتلة الحُسين بن علي – رضي الله تعالى عنهما.

وفي مسائل أبي عبيد الآجري لأبي داود (63) قال:

رحم الله إبراهيم بن الأشتر قتل عُبيد الله!

فإذا كان من قتله يترحم عليه لفعله ذلك، فهل رأيت أحداً فيه خير يترحم على عبيد الله!؟

4 – يزيد بن معاوية.

وقد وقع في عهده استباحة المدينة وقتل الحسين بن على – رضي الله تعالى عنهما – وغير ... ذلك من أمور أنكرها أهل العلم، وتركوا ذِكْره بخيرٍ لأجلها، وتركوا الترحم عليه لها، ... ولولا أنه كان في جيش القسطنينية الذي ذُكِر أنه مغفور لهم لما قال أحمد – رحمه الله تعالى ... : (لا تنقص ولا تزيد) و (لا يُسبّ ولا يُحَبّ).

5 – ذو الخويصرة.

6 – ذو الثدية.

هل علمت أحداً فيه ذكر اسمها فترحم عليها!؟

وأمثالهم كثيرة

وأهل البدع أشد وأخطر وأضر وأخفي أمراً من هؤلاء، فأين العَدْل!؟

فإن ترحمتم على أهل البدع فترحموا على هؤلاء لتعرفوا مخالفتكم لخيار الناس!

الفصل الرابع وجوب الثناء السيء عليهم.

مرَّتْ جنازة، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

ما تقولون في هذه؟

فأثنوا عليها خيراً، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

وجَبَتْ (أي الجنة).

ومرت أخرى، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

ما تقولون في هذه؟

فأثنوا عليها شراً، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

وَجَبَتْ (أي النار).

أنتم شهداء الله في الأرض

رواه البخاري ومسلم بنحوه من حديث أنس – رضي الله تعالى عنه فهذا أصل من أصول السُنة.

1 – وسياقته واضحة على الأمر بالشهادة على الموتى وعدم كتمانها لقول اللع تعالى: (ومن يكتمها فإنه آثم قلبه).

2 – والبدعة تغطي كل حسنة، فإنهم لما أثنو شراً قالوا: (بئس المرء في دين الله) كما في رواية السنن الكبرى للبيهقي الأشعري (4/ 75) والآداب له (382)، فلم يذكروا له حسناته، ولايخلو المرء من حسنات! فيبطل وصف أحد بسوء مطلق!!

وهذا إرجاء عظيم!! وشهادة زور!!

ولكن حسنات المبتدع سيئات: تَغُرُّه فيمضي في بدعته، وتَغُر غُيره فيقتدي به!

ولكن حسنات المبتدع غير مقبولة كما تبينته هاهنا في أعذار التبديع.

فكيف ثنى عليه بحسنات هي غير قبولة هي سيئات!؟

ولما أوهم اسم (مسلم) الثناء الحسن لابن عقبة الذي استباح المدينة غيَّروه ولم يكفّروه، فاشتهر باسم (مسرف)!

تنبيه: الثناء الحسن بظاهره لا يكون أبداً على رجل سوء إلا في حال موازنته مع مثله كقول اله

تعالى: (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً) (وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً).

ومنه قول بعضهم في الموازنة بين القدرية والخوارج (الحلية 3/ 33) وهذا النوع إن لم يكن واضحاً فيه تحقير الجميع هلكة، فافهم.

3 – (أنتم) هي للصحابة – رضي الله تعالى عنهم:

أ – ولمن يتشبه بهم ويقوم في كل زمن مقامهم في السُنة.

ولا أحد ذلك إلا أهل السنة، فهم صحابة كل زمن: هؤلاء صحبوا نفس رسول الله (، وهؤلاء صحبوا أنفاسه وكلامه (كما في قول اله تعالى:

(فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) إن كان حياً، وبعد موته إلى سنته – (، وهكذا كل أمر بطاعته – (– وهو بعد موته بل وفي حياته: السُنة.

فاولئك هم الفرق الناجية: (ما أنا اعليه وأصحابي).

ب– ولابد في كل زمن من شهداء.

وفي رواية: (والمؤمنون شهداء الله في الأرض).

ولا يوصف مبتدع بالإيمان المطلق، لأن البدعة فسق، والمبتدعة ليسوا عدولاً للشهادات، إنما أُخِذَتْ رواياتهم بشروطٍ

للضرورة.

فالعبرة في الثناء الحسن والسيرة هم أهل السنة والعلم لا؟؟؟ (الحلية 7/ 26 و 3 و 36) تتابع ألسنتهم على الرجل؟؟؟ (الحلية 6/ 321) تنطق الملائكة على ألسنتهم بما فيه من خير وشر (حديثه (: إن الله ملأ به حتى؟؟؟؟ أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار بالثناء الحسن والسيء (البزار 5/ 175/98 (والحلية 3/ 80)

4 - الترحم نوع ثناء حسن في نفسه وفي نفوس من يسمعه.

والثناء والدعاء أخوان، وقد قال رسول الله - (: [أفضل الدعاء الحمد لله]

و (الحمد لله) ثناء على الله تعالى.

وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم:

(من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فاثنوا عليه حتى تروا أنكم قد كافأتموه، فمن قال جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء)

الحديث بنحوه من طرق وألفاظ.

فإن أنكرت ذلك فهل تستطيع الجمع بين الترحم على المبتدع والثناء السيء عليه:

سوف تجدهما متنافرين: ينقص بعضهما بعضاً، ويهوِّن بعضهما من بعضٍ كأن تقول: (رحمه الله كان جهمياً)! فما أقبح ذلك، ولا سلف لك فيه، وكل ما في هذه المسألة ينفيه!

5 - وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة).

فقيل (شرح مسلم 2/ 38): (من النصيحة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم (مجانية من ابتدع في سُنتِّه) فجانب المبتدعة وشروحهم!

وفي الصحيحين أنه كان لرجلٍ حقٌ، فأغلظ، فهمُّوا به، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم (: دعوه، إن لصاحب الحق مقالاً.

وهذا دين وحق خاص، فكيف بدين الله على العباد لا يكون للعبد الصالح فيه مقال على من لم يؤده!؟

- وفي صحيح مسلم عن عَبْد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهما سأله رجل، فتعجل الرجلُ الإجابة، فقال له عَبْد الله: (إنك لضخم).

- وروى أحمد (1/ 230) وغيره من حديث عبد الله بن عباس - رضي الله تعالى عنهما - عن رسول الله - (: [من تكلم يوم الجمعة وامام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل اسفاراً والذي يقول له انصت ليس له جمعة].

وإسناده حسن.

وروى ابن أبي شيبة (2/ 125) وحماد بن سلمة في مصنفه (المحلّى 5/ 63) وفي شعب الإيمان (2738/ط الهند) من طريق علقمة عن عبد الله بن عُمر رضي الله عنهما قال لرجلٍ آخر يوم الجمعة والإمام يخطب: (أنت حمار، وصاحبك لاجمعه له).

وإسناده جيد.

والله عز وجل – ذكر الحمار والكلب في السب.

ورسول الله (ذكر الكلب في العائد في هبته.

وقال (: (بئس الرجل).

– وقال علي – رضي الله تعالى عنه لرجلٍ في حديث خالفه: (إنك رجل تائه).

وقال عبد اله بن الزبير – رضي الله تعالى عنهما لآخر في حديثٍ: (أعمى الله قلبه).

وقال أبان بن عثمان – رحمه تعالى – لمن جهل حديثاً: (أعرابي، عراقي جافٍ).

– والثناء السيء يكون بالعمل ليس بالقول فقط (الحلية 6/ 330)

– وله ألفاظ كثيرة فمنها:

1 – (عدو الله) قالها ابن عباس – رضي الله عنهما – لرجل،، وابن تيمية – رحمه الله لمبتدع (11/ 635).

2 – (أحمق) كما في (الحلية 7/ 20 وغيرها).

3 – (منتن) كما فيها (7/ 297 – 298).

4 – (الحمد لله) يوم موته (الحلية 6/ 259 .....).

5 – السخرية باسمه ولقبه مثل: اتقوا ثوراً لا ينطحكم بقرنيه (الحلية 6/ 93 و ...).

وغيرها (الحلية 4/ 228 – 230 و 5/ 36 – 37 و 6/ 258 – 259 و .....)

– والثناء السيء واجب:

1 – قال ميمون بن مهران – رحمه الله تعالى: (إنما الفاسق بمنزلة السبع، فإذا كلمت فيه فخليت سبيله، فقد خليت سبعاً على المسلمين) (الحلية 4/ 91).

2 – وقال الأوزاعي – رحمه الله تعالى – لمن مدح أبا حنيفة: (تطري رجلاً يرى السيف)!؟

(السنة لعبد الله بن أحمد – رحمهما الله).

3 – وكيف للمرء أنيُعْلم أنه قد أحسن أو أساء إلا بذلك (الحلية 5/ 43).

4 – حتى إن الوقوع في المبتدعة حرج فيه للصائم (الحلية 5/ 41 و 41 – 42).

5 – ومن وقع في المعصية أو ركن للدنيا لا يثنى عليه الثناء الحسن (الحلية 7/ 299)

6 – وقال بعضهم لمن أثنى عليه حسناً: تثنى عليَّ وأنا أبني الآجر وأقبض الجوائز من السلطان (الحلية 7/ 214) فاستنكر هو أن يثنى عليه غيره ثناءً حسناً

7 – وقال سفيان الثوري – رحمه الله (الحلية 7/ 30 و 50):

(إذا أثنى عليك كل يران فاعلم أنك مداهن رجل سوء) لأنه لو كان يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر لما أثنوا كلهم !!

وتتبع هذا يطول جداً.

وقد كان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – أعف الناس قلباً ولساناً، وأغير الناس على الدين ومحارمه أن تنتهك ولو كان مَنْ كان.

والله المستعان.

الفصل السادس إجماع أهل السنة على هجر المبتدع والفاسق

1 – ذكره القاضي أبو يعلي وابن قدامة وقبلهما ابن عبد البر وغيرهم كما سيأتي في مسألة الهجر، وتفصيل ذلك في كتابي الكبير: إزالة النكرة عن الهجرة، وفيه فصول في كتب السنة لابن بطة واللالكائي وغيرهم – رحم الله أهل السنة.

2 – وذكر ابن يمية – كما سبق في صلاة الجنازة وغيره أن ترك صلاة الجنازة بما فيها من ترحم على الميت من فروع الهجر.

ولا شك في ذلك، فهو هجر (الكلام والسلام والمدح والثناء الحسن ....).

وسبقت قصة ابن عقيل مع أئمة أهل السنة في زمنه بسبب ترحمه على المبتدعة.

الفصل السادس

الموت على البدعة والفسق.

1 – قال الله تعالى في سورة التوبة:

(وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ) [التوبة / 84].

(مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ. وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ) [التوبة / 113 – 114].

قال ابن عباس – رضي الله عنهما: تبين له بالموت أي دون توبة.

ولاشك أن المبتدع عدو لله تعالى عداوة دون الكفر، وقد ذُكر عن جماعة من السلف تسمية المبتدع والفاسق عدواً لله، وذُكِر عن عُمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه – من وجوه:

(أهل الرأي أعداء السنن: أعيتهم أن يحفظوها فقالوا بالرأي فمتى تبينت هذه العداوة في حياته كانلها آثارها من ترك توليه، والسعي لعقابه .... ومتى تبينت هذه العداوة بموته على البدعة والفسق بدون توبة ظاهرة مشهورة بقيت آثارها.

قال الله تعالى في صفة من يقبل توبتهم:

(وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [آل عمران / 135]

وقال – جل وعلا – في صفة من لم قبل منهم

(وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيمِ) [الواقعة 46].

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

[إن الله حجر التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته]

فمن لم يتب ومات فقد تبين أنه عدو لله مُصِرًّ على معصية الله، فأنَّى يترحّم له!؟ وهوهو لم يترحم لنفسه – كما سترى!؟

2 – الحدود كفارات – كما ذُكر عن رسول الله – ()، وكذلك العقوبات.

قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيمن أقيم عليها الحد:

(لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغُفِر له)

ومع ذلك فإن التوب لم تمنع الحد (منهاج السنة 6/ 174 و 257).

وعدم الترحم وغيره من فروع الهجر من أبواب العقوبات.

3 – الترحم على الميت من باب الشفاعة له عند الله في الرحمة، وفي ذلك قال رسول الله – صلى الله ليه وسلم – فيمن صلى على جنازة: (فشفعوا فيه).

وقد قال الله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِه) [البقرة / 255]

و (لاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى) [الأنبياء / 28]

والمبتدع لا يرتضيه الله تعالى، ولا إذن في الشرع بالشفاعة له ما مات على بدعته حتى يلقى الله تعالى فهو إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه.

فحكم الدنيا: لا شفاعة في حدود الله.

وحكم الآخرة: الشفاعة بإذن الله تعالى، والمشيئة.

الفصل السابع الرحمة للمؤمن، والمبتدع فارق الإيمان.

1 – في الحديث الصحيح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
[لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن] وذكر كذلك السارق والمنتهب. [يُنزع منه الإيمان فإن تاب أعيد إليه]
والبدعة أشد، والتوبة منها تكاد لا تكون كما بينته في أعذار التبديع.
فينتقص من حقه بقدر ما ينتقص من إيمانه، وأصل الرحمة للمؤمن.
وهذا – وإن لم يكن كافراً – فلا يسمى مؤمناً في المدح ولكن في التكاليف المسئول عنها فافهم، إنما هو مسلم
وانظر: (القول السامي و (التنكيل).
2 – ذكر الله تعالى في صفة المؤمنين:
(ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا) [الحجرات / 15].
والمبتدع فيه من الريبة والحيرة بقدر بدعته.
3 – وذُكِر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(لا تنزل الرحمه على قوم فيهم قاطع رحم).
وقد صح هذا المعنى عنه (عن الله عز وجل – في الحديث الإلهي ولا أقول القدسي فإن هذا لا أعلم له أصلاً:
[الرحم اشتقت لها من اسمي، فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته].
فمنع الله الرحمة من هؤلاء ليس كما منعها الكفار.
وأهل البدع أشد الناس قطعاً للأرحام، وكفى بسبهم للسلف الصالح – رحمهم الله تعالى ومنابذتهم من يتبعهم كفى بذلك قطعاً للرحم!؟

وقطع الرحم ووصلها في الحق إنما هو بالحق، فمن وصل رحمه بالباطل وسكت عن معاصيهم فقد قطعهم، ومن قطع رحمه بالحق لمعاصيهم هجرة لله تعالى فقد وصلها كما قال الله تعالى:
(يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ) [الرعد / 21]
وكما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
[انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً: تمنعه عن الظلم فتلك نصرتك إياه].
4 – قال الله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ) [الأنبياء /107].
ذُكِر عن عبد الله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما – قال: (من آمن تمت له الرحمة).

رواه ابن جرير ولآجري في كتاب الشريعة (ص 458) وغيرهما.

وقال الله تعالى: (وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُم مِّنَ الصَّالِحِينَ). [الأنبياء / 86]

5 – قال الله تعالى: (وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ) (هود /118 – 119).

ذُكِر عن عُمر بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى – قال: أهل الرحمة لا يختلفون.

وانظر الشريعة للآجري (ص 216 وما بعدها) والإبانة لابن بطة (99/ 1/ق) والسنة للالكائي (966 وما بعدها) رحمهم الله تعالى وذم الكلام للهروي (82 – 83/ق)

وهذا معنى قوله رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

[تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة: الجماعة] (ما أنا عليه وأصحابي)

[كلكم يدخل الجنة إلا من أبي: أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى] [الجماعة رحمة والفرقة عذاب]

6 – قال الله تعالى: (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ)

(الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ) [الأعراف / 157]

وكما قال تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ).

وأوفر الناس نصيباً من التقوى والاتباع هم أهل السنة.

وفي المجروحين (1/ 143): (كيف يكون التقى في نفسه من يبغض أهل السنة).

7 – أهل السنة نرجو لهم، وأهل البدعة نخاف عليهم.

فأهل السنة أهل الرحمة، وأهل البدعة متوعدون بالعذاب والنار.

وانظر طبقات ابن سعد (7/ 184) والالكائي (1276 و 1277 و 1797).

الفصل الثامن الترحُّم علامة لأهل السنة – رحمهم الله تعالى.

1 – لما كان (عز وجل، وعلا، وسبحانه وتعالى) لله – وحده لا يجوز إلحاقها بغيره بإجماع أهل العلم.

– وكان ((، وعليه السلام والملائكة – صلى الله على نبينا وعليهم وسلم، بإجماع أهل العلم، وما وقع من إلحاق ذلك بأهل البيت فهو من باب التبع لا الأصل، وقد أنكره أهل السنة.

– وكان (رضي الله عنه) للصحابة الكرام – رضي الله تعالى عنهم لقول الله تعالى فيهم: (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) [الفتح /18].

﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المجادلة / 22]

فكان (رحمه الله) لمن تبعهم بإحسان دون فسق ولا بدعة كما سبق بيانه مراراً.

والعجيب أنهم جعلوا (لقب فضيلة ...) ولا أصل له مخصوصاً بمن يتول منصباً دينياً ولا يقال لغيرهم ولو كان معه من الفضيلة ما معه!!، ولقب (شيخ) لا يكون عندهم لكل من شاخ في السن، بل مخصوص بمن يتكلم في ما يتعلق بأمور الشرع.

فما الإشكال حينما يجعل أهل السنة الترحم علامة لهم!؟

2 – عدم التسوية بين أهل السنة وأهل البدعة.

فإن هذه التسوية هي فعل المرجئة الذين يقولون: إنما السكير كإيمان جبريل، لأن الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ونحوهم الخوارج.

وفي عقائد أهل السنة – رحمهم الله تعالى – الترحم على جميع الصحابة – رضي الله عنهم، لأنه ليس فيهم مبتدع.

وقد قيل للأوزاعي – رحمه الله تعالى رجل يقول: أنا أجالس أهل السنة وأهل البدعة؟!

فقال – رحمه الله تعالى: هذا رجل يريد أن يسوّي بين الحق والباطل.

رواه ابن بطة في الإبانة (430) عن الخلالَّ – رحمهما اله تعالى، وسنده صحيح.

وفي هذا الباب ذاته ذكر الآجري – رحمه تعالى (147) من الآيات:

﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية /21].

﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص/28].

وقد قال الله تعالى لرسوله – صلى الله عليه وسلم:

﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الشعراء 215 – 216]

والمبتدع ليس بمتبع. فانتبه

وكذلك قوله تعالى: [رحماء بينهم]

والمبتدع يفارق جماعة المسلمين فلا تقع عليه هذ الآية.

3 – وكان شائعاً عند أهل السنة في كل عصر الترحم على أهل السنة والإكثار من ذلك، فلو كان عندهم ذلك على أهل البدع، فما وجه التخصيص؟!

وتجد هذه الحجة بنفسها في مسألة أخرى (الحلية 7/ 296)

والأحاديث الصحاح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كثيرة: (رحم الله من فعل كذا) فالترحم على فعل الخير، وتركه بترك الخير أو فعل البدعة والمعصية.

1 – قال اللالكائي – رحمه الله تعالى (1/ 28):

(أذكر اساميهم في ابتداء هذا الكتاب لتعرف أساميهم وتكثر الترحم عليهم والدعاء لهم لما حفظوا علينا هذه الطريقة)

2 – وروى (34) أن أيوب – رحمه الله تعالى – كان يبلغه موت الفتى من أصحاب الحديث، فَيرى ذلك فيه، ويبلغه موت الرجل يُذكر بعبادة فما يُرى ذلك فيه.

3 – وروى (56) أنه لما نُعي الدراوَرْدي لسفيان – رحمهما اله تعالى – جزع سفيان، فقيل له، فقال: إنه من أهل السنة.

4 – وفي كتاب الشريعة (ص 82) من مسائل الفَضْل بن زياد قال:

سألت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) عن عباس النَرْسي فقلت: كان صاحبَ سنة؟ فقال: رحمه الله تعالى.

قلت: بلغني عنه قال: ما قولي: القرآن غير مخلوق إلا كقولي: لا إله إلا الله.

فضحك أبو عبد الله، وسُرَّ بذلك.

ونحوه عن غيره في تاريخ جرجان (255)، وعن أحمد في أبي مُسْهر، وعن ابن عباس في ابن عُمر – رضي الله عنهم – وهذا كثير جداً في الترحم والدعاء بسبب السنة، ومنه:

(مسائل أبي داود ص 267، واللالكائي 428، والأسماء والصفات 550 و .....)

قلت: رحمهم الله جميعاً وهذا كالشمس في أن الترحم علامة لأهل السنة لا لأهل البدعة.

5 – وفي بحر الدم (11/ أحمد بن عمرو أبو الطاهر):

قال إسحاق بن إبراهيم: قيل لأبي عبد الله: فأحمد بن عَمْرو عندك إمام؟

قال: نعم، رحم الله أحمد، ما علمتُ إلا خيراً، هو عندي إمام.

وفي مسائله (2/ 233) عنه: رحم الله يحيى، هو عندي إمام.

قلت: رحمهم الله جميعاً، وهذا كالقمر المنير في الليل البهيم في الترحم والإمامة لأهل السنة وحدهم.

6 – وفي الجرح والتعديل (2/ 173 – 174/ إسماعيل بن سعيد الكسائي):

قال أحمد: رحم الله أبا إسحاق، كان من الإسلام بمكان، كان من أهل العلم والفضل.

قلت: رحمهم الله جميعاً، فأين مكان المبتدع من الإسلام والعلم والفَضْل حتى تترحم عليه، ولا علم ولا فضل إلا باتباع السنة!؟

7 – وفي الإبانة (129 – 130/ق) من مسائل الفضل بن زياد ثنا أحمد ثنا معاذ – فذكر أثراً في ذم القدرية وإمامهم

عَمْرو بن عُبَيْد – لعنه الله.

قال أحمد: رحم الله معاذاً، أملاه علينا بالبصرة على رءوس الناس.

قلت: رحمهم اله جميعاً، فهذأ أحمد يترحم على معاذ لجهره بالسنة ولجهره بسب أئمة الضلال، فالله المستعان على من يعظمون المبتدعة بالإمامة والشهادة، ويجتهدون جهدهم في سب أهل السنة ولنا عند الله تعالى موعد، وفي الدنيا من الله نصرة، وإنه لقوي زيز.

8 – وفي طبقات الحنابل (**1/ 61 – 26** و **426**) عن المرُّوذي:

– قال أحمد: رحم الله يزيد بن زُرَيْع: مات أبوه، وخلَّف له أربعين بَدْرة، فلم يأخذ منها شيئاً، وتورع عنها.

قلت: رحمهم الله جميعاً، ويزيد من أتياع التابعين قال أحمد: (ريحانة البصرة، كان يأخذ الحديث بنّية)، وقال أبو حاتم: (إمام)، وفي الثقات (**7/ 632**): (كانأبوه والياً) فلذلك تورع عن ميراثه، وهو معروف بالسنة.

وقال المروذي: ذكرت لأبي عبد الله يمونة بنت الأقرع، فقلت له – فذكر قصة من الورع قال: فترحم أبو عبد الله عليها.

قلت: رحمهم الله جميعاً، ولا يعرف لميمونة بدعة.

9 – وعند اللالكائي (**1043**) رؤيا محدث البصرة محمد بن يزيد الأسفاطي قال: رأيت النبي – (في النوم، فذكرتُ له حديث القدر.

فقال: نعم، والله الذي لا إله إلا هو حدثتُ به

رحم الله عبد الله بن مسعود حيث حدَّث به

ورحم الله زيد بن وهب حيث حدث به

ورحم الله الأعمش حيث حدث به

ورحم الله من حدث به قبل الأعمش

ورحم الله من حدث به بعد الأعمش

قلت: هذا بشرطه، وهو يحدث به مؤمناً به داعياً إليه غير ناقضٍ له بإرجاء ولا خروج ولا بدعة.

وقد سبق لعن أحمد – رحمه الله تعالى – لمن حدث بحديث مكذوب في القدر، ولعن ابن قتيبة – رحمه الله تعالى – في كتابه:

(مختلف الحديث) للعلاف المعتزلي وأمثاله ممن كذبوا بحديث ابن مسعود هذا – رضي الله تعالى عنه.

10 – وفي الإبانة (**291**) من طريق أبي داود ثنا الحسن بن علي ثنا عفان ابن عليَّة قال:

كان (عبد الله) بن عوْن يقول لنا:

رحم الله رجلاً لزم هذا الأثر ورضي به، وإن استشعله واستبطأه.

قلت: إسناده صيح، ورحم الله ابن عون فإنه كان إماماً في السنة من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، وليس بهذه الصفة في كل أمورهم إلا أهل السنة، فلو ترمت على غيرهم، فما فضلهم؟!

11 – ومن ذلك:

– جاء إلى حماد بن زيد نعي مالك رحمهما الله، فقال: (رحم الله أبا عبد الله – كان من الدين بمكان)، ولما جاءه نعي أبي حنيفة قال: (الحمد لله)!

(الحلية **6/ 321** و **259** وغيرها) وقد فعل ذلك كثير غيره،

12 – وقد اتخذت على نفسي أن أنفع أهل السنة لقول رسول الله – (:

[من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل]

فكلما قرأت أو كتبت اسم أحدهم ترحمت عليه مالم أنس، ولا أعلم أحداً لزم ما لزمته فيهم جميعاً، ووجدتُ لذلك – بحمد الله تعالى _ أدلة كثيره منها حديثه (: **[من لم يشكر الناس لم يشكر الله]**.

وفي الفروع (**1/ 195**): ذُكِر عند أحمد رجل، وكان متكئاً فجلس، وقال:

لا ينبغي أن يُذْكَر الصالحون فنتكيء!

رحمهم الله جميعاً، وكان مالك وغيره من أهل السنة – رحمهم الله تعالى – لا يرون التحديث اتكاءً ونحوه

وروى الخطيب (**3/ 130 – 131**) من طرق أبي عُبيد الآجري في مسائله (–) قال: ما سمعت أبا داود (صاحب السنن) ذكر أبا عَوْن قطّ إلا استغفر له ودعا وأثنى – رحمهم اله تعالى.

وكان أحمد يدعو كل يوم لخمسةٍ في السَحَر منهم الشافعي – رحمهم اله تعالى.

الفصل التاسع وجوب تولّي أهل السُنَّة والتبرّي من أهل البدعة

1 – قال الله سبحانه وتعالى:

(إنما وليكم لله ورسوله والذين آمنوا) **[المائدة /55]**

(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) **[التوبة /71]**

(والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من وَلايتهم من شيء حتى يهاجروا) **[الأنفال /72]**

وأهل البدع والفسوق من المسلمين لا يسمون مؤمنين عند المدح لقول الله تعالى:

(بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان)

ولقول رسول الله – (: [لا يزني الزاني ين يزني وهو مؤمن] الحديث أي حتى يتوب، والمبتدع أشد منه، ولا يكاد يتوب بل يزداد.

فلئن كان (الذين آمنوا ولم يهاجروا) (مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا) فكيف بأهل البدع!؟

ولأن الله تعالى قال: (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) فمن تولى قوماً فهو منهم، فمن تولى البتدع فهو مثله.

2 – وقد قال الله تعالى في سورة الممتحنة، وهي محنة كل مسلم:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ)

(إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ).

[1 – 2/ الممتحنة]

فهذا في الكفار، وكذلك فيمن يتشبه بهم ممن يعادي أهل السنة ويبسط يده ولسانه إليهم بالسوء ويود أن يجرُّهم إلى بدعته – كلٌّ بقدره.

3 – قال الله تعالى: (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ) [الممتحنة / 4].

(فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ) [التوبة /114]

أ– فهذا تبرؤ الخليل – صلى الله على نبينا وعليه وسلم – من أبيه وقومه في حياتهم وبعد مماتهم، كما قال الله تعالى في أول السورة:

(لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ) وهم أحيا سماهم أعداء، وكذلك قال عَمر – رضي اله تعالى عنه – في حضور رسول الله (قال لأبي سفيان يوم أحد: (ياعدو الله) رواه البخاري.

فثمة بيان للعداوة في الحياة، وأخرى بعد الموت حيث تنقطع التوبة.

ب– وتسمية المسلم الفاسق أو المبتدع عدواً لله تعالى دون عداوة الكفر لا بأس بها، فأما عداوة الكفر فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله ولم يكن كذلك إلا حارت عليه).

وأما عداوة البدعة والفسق:

– فقد ذُكِر عن عمر رضي الله تعالى عنه: (أهل الرأي أعداء السنة)

– وقال عبد اله بن أبي أوفى – رضي الله تعالى عنه – لرجل من الخوارج: (عدو الله). رواه أحمد (4/ 357) بسند صحيح.

4 – وقد بايع جرير بن عبد الله – رضي الله تعالى عنه – رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (تنصح للمسلم، وتبرأ من

الكافر).

ولكن البراءة من أهل البدع المسلمين في حياتهم ليست تكفيراً لهم:

أ- فقد قال الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم: (فإن عَصَوْكَ فقل إني بريءٌ مما تعملون).

وقال (: [اللهم إني أبرأ إليك مما صنع فلان].

وقال (: [أنا بريء من كل مسلم يقيم بين ظهراني المشركين]

وبريء (من الصالقة والحالقة والشاقة.

وفي كثير من أحاديثه (: (ليس منا) فهي براءة. وليس هذا كله بتكفير للمسلم.

5 - ومن التولي:

فقد قال الله تعالى:

أ- المحبة والمودة فقد قال تعالى: (تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ)

(لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) [المجادلة /22].

وقال رسول الله (: (المرء على دين خليله).

[ولا تصاحب إلا مؤمناً].

ومن ذلك تولية الأعمال فقد عُمر لأبي موسى - رضي الله تعالى عنهما - حين اتخذ كاتباً نصرانيا: (لا تتخذوا بطانة) الآية.

وانظر النسْخ لأبي عبيد - رحمه الله (517).

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم:

[ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كان له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحثه عليه، وبطانة تأمره بالمنكر وتحثه عليه، وهو مع أيتها غلب، والمعصوم من عصم الله].

فمن جالس قوماً فهم منهم ومثلهم، والأدلة على ذلك كثيرة يأتي بعضها في مسألة الهجر.

د- التشبه والاقتداء.

فقد قال الله تعالى: (لا تكونوا كالذين أوتوا الكتاب)

الآية وأمثالها.

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: [من تشبه بقومٍ فهو منهم].

هـ- التوقير والتعظيم، وسأفرد له فصلاً لأهميته.

و– الدعوة إلى من يتولاه، وهذا من أشد درجات التولي.

قال الله تعال: (ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين).

وهو من المجاهرة بما هو عليه، ولذلك قال رسول الله – (: [كل أمتي معافى إلا المجاهرون] أي بالسوء والبدعة وغيرها من المعاصي.

6 – وعكس هذا كله التبرؤ، والترحم على أهل البدع والدعاء لهم والدعوة إلى ماهم عليه والسكوت عما هم ونشر كتبهم وتوقيرهم كله من التولي لهم.

أ– قال الأوزاعي – رحمه اله تعالى – فمن يجالس أهل السنة وأهل البدعة:

ذلك رجل يريد أن يسوّي بين الحق والباطل.

وقال – أحمد – رحمه الله تعالى: (لا يسلم الرجل على المبتدع إلا وهو يحبه، قال رسول الله – (:

[ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم].

ب– وهل الترحم والدعاء إلا من المحبة والمودة كالسلام، ولا محبة ولا مودة مع المبتدع مادام على بدعته.

وهذا واضح بَيِّن، وقد قال الله تعالى:

(وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) ... [فصلت /34].

هذا في عداوة الدنيا: تسلِّم عليه، وتبتسم في وجهه، وتحسن إليه وإن أساء إليك، وتعفو عنه وإن ظلمك، وتعطيع وإن حرمك، وتهدي إليه ن وتحسن الكلام معه .... ونحو هنا مما يسْتلُّ العداوة من الصدور.

أما عداوة الدين فهي أعظم من ذلك: قد أُمِرْتَ فيها بالإغلاظ عليه والهجر له وترك مودته وعدم محبته – وهذا كله قد أجمع عليه أهل العلم في الهجر وفروعه.

فالترحم والمدح يُشْعِر بالرضا عن حال الرجل وتزيينه للناس – وهذا مما لاشك فيه.

ولذلك قال غير واحد من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى:

(إذا رأيت الرجل يحب فلاناً فاعلم أنه من أهل السنة) وكذلك البغض لأهل البدع.

وذُكِر عن على بن المديني –رحمه الله تعالى:

(إذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة ويدعو له ويترحم عليه فارج خيره واعلم أنه بريء من البدع)

رواه اللالكائي – رحمه الله تعالى (1/ 170).

قال ابن تيمية – رحمه اله تعالى – في المنهاج (1/ 35 و 2/ 47):

(وكان علي وغيره من أهل البيت – يُظْهِرون ذكر فضائل الصحابة والثناء عليهم والترحم عليهم والدعاء لهم – رضي الله

تعال عنهم.

ولما ترحم يد على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما – رفضه الشيعة فسُمُّوا روافض).

وقال ابن عقيل في توبته المشهورة بمحضر أئمة أ÷ل السنة في زمنه وإقرارهم لها بعد إنكارهم عدمها: (أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب المبتدعة .. والترحم على أسلافهم ....).

الفصل العاشر حرمة توقير أهل البدع

1 – ذُكِر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

من وقّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام

رواه ابن عساكر من طريق الجوهري من حديث عائشة ح ورواه هو وأبو نعيم من حديث معاذ – رضي اله تعالى عنهما وهو في كتاب ذم الكلام بطرقه والقضاعي (**1/ 318 – 319**) وانظر الترغيب (**3/ 579**). والحديث بالطريقين لعله يقوي بعضه بعضاً.

– وقد ورد عن جماعة من السلف الصالح منهم سفيان بن عيينة والفُضَيْل بن عياض وإبراهيم بن ميسرة – رحمهم الله تعالى.

– ومعناه صحيح متفق عليه بلا رب، فإن توقير المبتدع توقير لبدعته، وهذا هدم للدين، فإن البدعة محدثة عليه ناقضة لعُراه، وقد قال رسول الله – (:

[إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم] الحديث بنحوه.

فمن وقّر الله تعالى وقّر أمره ونهيه ووقر أنبياءه ورسله ووقر المطيعين له ولم يوقر العصاة ولا المعصية.

وقد خرجته وما يشابهه في جزء – يسِّره الله تعالى.

ومن ذلك:

أ– قوله (: [بُعِثْتُ بالسيف .... وجُعِل الذلة والصغار على من خالف أمري].ولو من الذل والصَغار ما يناسبه به، وقد قال مالك – رحمه اله تعالى – لرجل يريد مخالفة السنة في مسألة واحدة من مسائل الحج:؟؟؟؟ عليك الفتنة لقوا الله تعالى: [فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ] الآية).

ب– وقوله – (: رَغِم أنف رجلٍ أدرك رمضان ولم يغفر له، ورغم أنف رجل أدرك والديه أو أحدهما ثم لم يغفر له ورغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي].

فكيف بمن يُذكر عنده حديثه (فيعرض عنه للكلام والتأويل!؟
فقوله ([بحسب المسلم أن يحقر أخاه] هذا بغير سبب شرعي.
ومن التحقير كان (يعرض بوجهه عمن عصى.
ج- ونهى (عن أخذ العلم عن الأصاغر.
قال ابن المبارك - رحمه الله: الأصاغر أهل البدع.
فهذا تحقير لهم.
د- وروى ابن وضاح (ص 7) عن أسد بن موسى - رحمهما الله تعالى في أهل البدع قال:

[فارفض مجالسهم، وأذلهم وأبعدهم كما أبعدهم الله وأذلهم رسول الله - (وأئمة الهدى بعده).
وقال صابوني السُنة - رحمه الله تعالى نقلاً عن أهل الحديث والسلف (175): (اتفقوا على القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخزائهم وإقصائهم).
وقال ابن تيمية - رحمه الله تعالى (34/ 198 ومصرية /499): (إذا لم تمكن إقامة الحد على مثل هذا، فإنه يفعل معه الممكن: فيهجر ويبوخ حتى يفعل المفروض ويترك المحظور).
2 - قال الله تعالى:
(مَالَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً) [نوح /13]
(وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ) [الفتح / 9]
وصح لغةً وتفسيراً أن التوفير هو التعظيم والتسويد والتفخيم والإجلال (تفسير ابن جرير 26/ 74 - 75). وعكسه التحقير والإهانة والإذلال.
3 - ومن صور التوقير:
1 - الترحم على الميت، وقد استدل ابن عقيل في توبته من الترحم على أهل البدع التي كتبها بمحضر أئمة أهل السنة في وقته، وتداولها أهل العلم لم ينكروا منها حرفاً:
(أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب المبتدعة: الاعتزال وغيره، وصحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والترحم على أسلافهم ....
فإني أستغفر الله وأتوب إليه من مخالطة المبتدعة: المعتزلة وغيرهم، ومكاثرتهم، والترحم عليهم، والتعظيم لهم، فإن ذلك كله حرام لا يحل لمسلمٍ فعله لقوله (: [من عظم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام].
وقد كان سيدنا الشريف أبو جعفر أدام الله علوه وحرس على كافتنا ظله ومن معه من الشيوخ والأتباع سادتي وإخواني أحسن الله عن الدين والمروءة جزاءهم مصيبين في افنكار عليَّ).

رواها ابن قدامة – رحمه الله تعالى – في كتاب (تحريم النظر في كتب أهل الكلام) ص (33 – 34) بسند صحيح كالشمس. وكذلك كل أنواع الدعاء له حياً أو ميتاً توقير: فلو ذكرتَ رجلاً أو ميتاً – بكل أنواع التاوقير ثم لم تَدْعُ له لكان توقيرك ناقصاً .

قال ابن كثير في مقدمة كتابه – الاجتهاد (ص 61):

(المقر الشريف العالي المولوي الأميري الكبير لكاملي الزعيمي الغياثي المجاهدي المرابطي المثاغري السيفي منجك نائب السلطنة المعظمة بالشام المحروسة أعزَ الله أنصاره وأدام ملك سلطانه واقتداره)!!!

ولاشك أن هذا كله لي من هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى!

2 – الثناء الحسن والذكر الطيب.

قال البربهاري – رحمه الله تعالى – في شرح السنة (117) والتي استخلصها من هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى –كما قال في كتابه، وبنحوه قاله كثير من أهل العلم:

(إذا رأيت الرجل يذكر ابن أبى دؤاد والمريسي وثمامة أو واحداً من أشياعهم وأتباعهم فاحذره إنه صاحب بدعة .... واترك هذا الرجل الذي ذكرهم بخير).

ونحوه لابن بطة – رحمه الله تعالى – في الإبانة الصغرى.

3 – الدفاع والمناضلة عنه، وترك ذلك في خصومه وأعدائه.

ذكره ابن بطة – رحمه الله تعالى – في الإبانة الصغرى، وشواهده لا تحصى.

وقد قال الله تعال: (وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً)

(هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

وقال رسول الله – (: [انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً: تمنعه عن الظلم فتلك نصرتك إياه].

قال قتيبة وبقية وغيرهما: (إنا لنمتحن الناس بأهل السنة فمن ذكرهم بخير عرفنا أنه صاحب سنة، ومن طعن عليهم عرفنا أنه صاحب بدعة) فكذلك نمتحنهم بأهل البدع، فانتبه.

وقال عبد الله بن المبارك – رحمه الله تعالى:

ذكرتُ أبا حنيفة عند الأ, زاعي، وذكرت علمه وفقه، فكره ذلك الأوزاعي، وظهر لي منه الغضب، وقال:

(تدري ماتكلمت به!؟ تطري رجلاً يرى السيف على أهل الإسلام!؟)

فقلت: (إني لستُ على رأيه ومذهبه).

فقال: (قد نصحتك، فلا تكره).

فقلت: (قد قَبِلْتُ).

رواه عبد الله بن أحمد – رحمهما الله تعالى – في السنة (382) بسند صحيح.

وتواتر عن عبد الله بن المبارك –رحمه الله تعالى– قبول هذه النصيحةو العمل بها حتى مات.

ومن مدح رجلاً من أهل البدع أو المعاصي وقع في بليتين:

أ– بلية في نفسه إذ يُتهم بإنه على مثل بدعته أو معصيته، وقد قال عُمر رضي الله تعالى عنه: (من عَرَّض نفسه للتهمة فلا يلومن إلا نفسه).

ب– بلية في الناس إّ يروج مذهبه ويخالف السنة فيمن رأى منكراً (فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه) كما قال رسول الله – ()، وهذا بمدحه قد زاد المنكر.

4 – غض البصر

وفي صحيح البخاري: [ما يحدّثون النظر إليه (تعظيما له] وخفض الصوت، وحسن الأدب، والحياء، والقيام إليه والترحيب به وتقبيل يده ونحوه.

5 – أسماء التوقير والتعظيم.

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: [لا تقولوا للمنافق سيداً، فإنه إن يك سيداً فقد أسخطتم الله عز وجل] ومن ذلك: سيد، الأستاذ الكبير، المجاهد، العالم، العلامة، الإمام، المجدد، العابد، الزاهد، النبيل، الشريف، الكريم، الشيخ، الفاضل، الورع – وكل ما أشعر مدحاً وتعظيماً وإجلالاً.

ومنه التكنية لمن يُعرف بغيرها (شرح مسلم 2/ 83) وقد كان أحمد – رحمه الله تعالى – قبل المحنة لا يسمي علي بن المديني ويحيى بن معين إجلالاً لهما لمعرفتهما بالحديث وانتصارهما له، وإنما كان يكنيهما.

ومنه التسمي باسمه أو التكني به.

قال السِجْزي – رحمه الله تعالى – في رسالته (ص 232):

(وهاهنا بمكة من شغله الحديث ويصيح: إنه ليس بأشعري، ثم يقول: رأيت منهم أفاضل ومن التراب تحت رِجله أفضل من خلق) فاعتبر هذا بقول الألباني وغيره في أهل البدع: (الفاضل)!

سيقول المرجئة: نحن لا نوقره لبدعته إنما لغيرها!

نقول: 1 – فهل أقررتم أن البدعة لا يوقر صاحبها بل يحقره فأين تحقيركم له لبدعته!؟

2 – غيرها هذا الذي توقرونه بسببها قد سقط بسبب بدعته، فلو إن إنساناً توضأ ولم يجف ماء الوضوء فأحدث أسقط الحدث حكم وضوئه، وانظر إلى الكلام عن حسنات المبتدع في الأعذار – ها هنا.

وقيل لأحمد: إن شاباً يقال له أبو زرعة!

فأحس أنه يراد منها التحقير، فأنكر كلمة (شاب) ودعا له لنصرته السنة! – رحمهما الله تعالى.

5 – والتحقير عكس التوقير، ومن ذلك وهو هدي أهل السنة – رحمهم الله تعالى – وهو متواتر المعنى:

1 – وصف الله تعالى حامل العلم الذي لا يعمل به:

(كمثل الحمار يحمل أسفاراً) (كمثل الكلب)

فما أجدره من وصف لعلماء أهل البدع: عرفوا من السنة وكتبها مالم يعرفه علماء من بعدهم، ومع ذلك تركوه إلى التأويل والكلام!

وكذلك وصف الله تعالى أهل الشهوات والبدع ممن لا ينتفعون بما وهبه الله تعالى إياهم من علم وسمع وبصر: (أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون).

وقال عبد الله بن عُمر – رضي الله تعالى عنهما – لرجل تكلم والإمام يخطب يوم الجمعة، أنت حمار!

2 – سبق ذكر دعوات رسول الله – (– على العصاة والأمر به من إعضاضه بهن أبيه والدعاء عليه: لا تربح تجارته ولعنه وذمه.

ومن ذلك قول صلى الله عليه وسلم:

[إذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب]

[شيطان يتبع شيطانه].

[الراكب شيطان، والراكبان شيطانان].

فسمى المسلم المسافر وحده، وسمَّى منيمر أمام المصلى دون سترته شيطاناً!

وأمر بدفعه وقتاله حينئذ (التمهيد 4/ 186).

وهذا كله من العمل بقوله تعالى فيمن خالف: (واغلظ عليهم)،

أما من أطاع: (فبما رحمة من الله لنت لهم).

فهذا الأمر بالدفع للمار، وغقامة الحد على الزاني وغيره

(ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم مؤمنون بالله واليوم الأخر وليشهد عذابهما طائفة من

المؤمنين) هذا كله من باب العقاب بالتحقير حتى إن في حد الخمر: الضرب بالنعال!

ومن ترك – (– صلاة الجنازة عليه قال فيه:

[صلوا على صاحبكم] ولم يقل: (صاحبي) فهجر اسم الصحبة له مع هجر الصلاة عليه.

3 – وهذا الصديق – رضي الله تعالى عنه – يسب ابنه لرده حديثاً فيسبه سباً ما ماسبه لأحدٍ، ويهجره.

4 – وهذا عمر – رضي الله تعالى عنه – قد ضرب صبيغاً حتى أدمى رأسه، وأمر الناس بهجره، فما كلموه سنةً: مهجوراً ذليلاً، حتى إنه بعد ما تاب (لم يزل وضيعاً في قومه) كما في الرواية وكان سيداً فيهم قبل ذلك.

وقال الشافعي وأحمد – رحمهما اله تعالى – في أهل البدع:

حكمهم كحكم عمر رضي الله تعالى – في صبيغ وقال أحمد _ رحمه الله تعالى (السير 9/ 107):

(لم يزل إسماعيل بن علية وضيعاً من الكلام الذي تكلم فيه إلى أن مات).

والهجر أجمع عليه أهل العلم، وهو من التحقير: فلا تكلمه، ولا تسلم عليه ولا ترد سلامه، وتترك المكان الذي هو فيه، ولا تذكره بخيرٍ، وتطرده من بيتك ومجلسك.

5 – وهذه أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق – رضي الله تعالى عنهما – تقول لمسلمٍ تغنى وطرب: أف، شيطان، أخرجوه.

رواه البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح

6 – وهذه فتنة ابن الأشعث:

قال أبو قلابة – رحمه الله تعالى: (كان مسلم بن يسار قبل أن يدخل فيها بمكان).

7 – وهذا عطاء – رحمه الله تعالى تابعي فقيه من كبار أصحاب عبد الله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما: يقول لأصحابه: هذا مَعْبَدُ الجهني، فأهينوه.

رواه عبد الله بن احمد (–) والآجري (ص 241) وابن بطة واللالكائي (1141) رحمهم الله تعالى بسند صحيح كالشمس.

8 – وهذا سفيان الثوري وحماد بن زيد وغيرهما من أئمة أهل السنة من أتباع التابعين – رحمهم

الله تعالى – يبلغهم موت رجل مبتدع فيقولون:

(الحمد لله الذي أراح المسلمين منه).

لم يترحم عليه، بل حمد الله تعالى على موته، كما قال رسول الله – (– في جنازة مرت: [مستريح أو مستراح منه، فالفاجر تستريح منه البلاد والعباد]

وكذلك لما مرت جنازة فأثنوا عليها خيراً، وأخرى فأثنوا عليها شراً: بئس المرء كان فقال (: [أنتم شهداء الله في الأرض].

9 – قال أحمد – رحمه الله تعالى:

(بِشْر بن السَريّ تكلم بمكة بشيء، فوثب عليه ابن الحارث بن عُمَيرْ، فلقد ذل بمكة حتى صار إلينا فجلس إلينا مما

أصابه من الذل).

رواه العقيلي (1/ 143) عن عبد الله بن أحمد عن أبيه – رحمهم الله تعالى.

وشواهد ذلك من فعل السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة وسيرهم الصالحة يرحمهم الله تعالى – تملأ المجلدات.

6 – وثمة تنبيه على الفرق بين (التوقير الشرعي)

... ... و (التوقير الشركي أو البدعي)،

فمن ذلك الأخير:

1 – تقبيل الأرض بين يديه.

2 – تقبيل يده بسبب الدنيا لا الدين.

3 – الانحناء له عند التسليم عليه.

4 – مخاطبته مواجهةً بالمدح وألقابه من السيادة والولاية وغيرها.

– المشي خلفه ذليلاً قال عبد الله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه: (فتنته للتابع ذلة للمتبوع).

7 – السكوت على أخطائه وعدم تنبيهه إليها، فإن ذلك غش وخيانة، ولكن التنبيه للسني بالرفق، وللعاصي بما يناسبه.

– الخروج من مجلسه قهقري: لا يوليه ظهره!

8 – بناء القبة على قبره، ورفع قبره، ودعاؤه مع الله أو من دون الله، أو دعاء الله عند قبره، أو

وضع الزهور وغيرها على قبره، وقال الشافعي – رحمه الله تعالى (شرح مسلم 7/ 38):

(أكره أن يعظم مخلوق حتى يُجْعَل قبره مسجداً).

9 – التعصب الجاهلي المقيت له أو لمذهبه أو لبلده.

10 – التلقيب بالدين: كسيف الدين وفخر الدين ونحوه، فلا أصل لذلك في الدين، فإن كان مبتدعاً؟؟؟؟ على إبالة

11 – ألقاب التوقير إسمه إن كان فيه توقير أو مدح ينبغى أن يغيرَّ مثل سيد وكامل ونحوهما، وهذا عُمر – رضي الله عنه – يسمي بائع الخمر الذي اسمه رويشد يقول: بل أنت؟؟؟؟.

12 – توليته الأعمال والوظائف، وقد قال عُمر – رضي الله عنه في وظيفة كاتب: (لا تعزوهم وقد أذلهم الله).

ومن التوقير الشركي لله تعالى:

1 – عدم الحلف به تعظيما له تعالى عن ذلك! والحلف بغيره!

2 – عدم دعائه في صغار الحوائج تعظيماً له تعالى عن ذلك! بل واتخاذ القبور وغيرها وسائط إليه.

3 – تنزيهه عن صفاته وأسمائه جل وعلا – كما يفعل الجهمية والأشاعرة والمعتزلة وغيرهم من أهل البدع

روى القاضي في إبطال التأويلات (27) عن صاحب كتاب (أخبار الصفات) بإسناده عن رسته (له كتاب الإيمان) قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي (رحمه الله تعالى) وذُكِر عنده الجهمية ينفون أحاديث الصفات: اليد والرِجْل، ويقولون: الله أعظم من أن يوصف بشيء!

قال عبد الرحمن بن مهدي: قد هلك قوم من هذا الوجه – يعني وجه التعظيم – قالوا: الله أعظم من أن ينزل كتاباً أو ينزل كتاباً أو يرسل رسولا، ثم قرأ (وما قدروا الله حق إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء).

ثم قال: فهل هلكت المجوس إلا من جهة التعظيم، قالوا: الله أعظم من أن نعبده، ولكن نعبد من هو أقرب إلينا، فعبدوا الشمس وسجدوا لها، فأنزل الله: (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى).

7 – وثمة فوائد:

الأولى: في وجوب إذلال المبتدع.

– في السنة للالكائي:

(كان ابن المبارك يعظم الفضيل وأبا بكر بن عياش، ولو كان غير تفضيل أبي بكر وعُمر – رضي الله عنهما لم يعظمهما).

– قال سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى:

ليس في الأرض صاحب بدعة إلا وهو يجد ذلة تغشاه.

وهي في كتاب الله، أما سمعتم قوله تعالى:

(إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا) (الأعراف / 152).

قالوا: يا أبا محمد، هذه لأصحاب العجل خاصةً!

قال: كلا، اتلوا ما بعدها: (وكذلك نجزي المفترين)

فهي لكل مبتدع ومفترٍ إلى يوم القيامة.

رواه ابن أبي حاتم (–) ح وأبو الشيخ (3/ 565/ الدر) ح وأبو نعيم (7/ 280) من طريق السرّاج في تاريخه (–) عن سوار بن عبد الله بن سوار عن أبيه ح والبيهقي الأشعري في الشُعب (9522) من طريق الحسن بن رشيق عن علي بن سعيد الرازي – كلهم من طرق عن سفيان – به. وهو صحيح.

ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (187/ 1/ق): ذكر لي عَبْد الله ابن أحمد الدشتكي حدثني عن هذه الآية، فقال: (حتْمٌ من الله إلى يوم القيامة).

ورواه ابن جرير (15151) عن المثنى عن إسحاق (بن راهوية في تفسيره) عن عبد الله بن الزبير (الحميدي وله النوادر وغيرها عن سفيان قال: (كل صاحب بدعة ذليل).

فهذا كله عن سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى.

– وذُكِر عن مالك بن أنس – رحمه الله تعالى – في الآية قال: (ما من مبتدع إلا وتجد فوق رأسه ذلة) ذكره صاحب الجامع في أحكام القرآن (7/ 292).

– ورأى أيوب – رحمه الله تعالى – رجلاً من أصحاب الأهواء، فقال: (إني لأعرف الذلة في

وجهه) ثم قرأ الآية، ثم قال: هذه لكل مفترٍ.

رواه اللالكائي (1289) من طريق البغوي في الجعديات (1275)

ثنا زياد بن أيوب نا: سعيد بن عامر عن سلاّم بن أبي مطيع فذكره.

وهذا إسناد صحيح، وأيوب السختياني – رحمه الله تعالى – من علماء التابعين.

– وكان أبو قلابة – رحمه الله تعالى – إذا قرأ هذه الآية يقول:

(هي – والله – جزاء كل مفترٍ إلى يوم القيامة: أن يذله الله – عز وجل)

رواه ابن جرير (15149) عن المثنى عن عارم عن حماد ح (و 15148) عن محمد بن عبد الأعلى عن محمد بن ثور

– ورواه اللالكائي (288) من طريق عبد الرزاق في تفسيره (2/ 236) كلاهما عن مَعْمر.

كلاهما حماد ومَعْمر عن أيوب – به.

وهذا إسناد صحيح، ورواه أيضاً عَبْد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ في تفاسيرهم (3/ 565/الدر المنثور) وابن بطة في الإبانة (–) وغيرهم.

وأبو قلابة من علماء السلف الصالح من التابعين رحمهم الله تعالى.

– وروى ابن جرير (15150) بسنده عن قيس بن عباد وجارية بن قدامة أنهما دخلا على علي رضي الله تعالى عنه، فسألاه عن شيء، ثم خرجا فقالا في الشيعة وذكر الآية:

(إن القوم قد افتروا فرية، ولا أرى إلا ستنزل بهم ذلة).

وهذه الذلة أيضاً في كل عاصٍ كما سترى، ومن ذلك:

– قول الله تعالى:

(والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وزهتهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلما) [يونس /27]

– قال سفيان الثوري – رحمه الله تعالى [الحلية 7/ 46]:

(لا خير في القارئ يعظم أهل الدنيا)
– ما رواه ابن أبي الدنيا في التوبة (51) من طريق أبي حاتم الرازي (وله الزهد) بسند محتمل عن

زيد بن أسلم _ النابعي لبفقيه – رحمه الله تعالى – قال:
(خَلَّتان من أخبرك أن الكرم إلا فيهما فكذِّبْه: إكرامك نفسك بطاعة الله، وعن معاصي الله)
وعنده (52) بسند محتمل عن يحيى بن أبي كثير التابعي الفقيه – رحمه الله تعالى – قال:
(كان يقال: ما أكرم العباد أنفسهم بمثل طاعة الله، ولا أهان العباد أنفسهم بمثل معصية الله).
وهذا نفسه في الحلية (2/ 164) عن سعيد بن المسيِّب – رحمه الله تعالى – قال: (ما أكرمت العباد .... وكفى بالمؤمن نصره من الله أن يرى عدوه يعمل بمعصية الله).
وفي الحلية (8/ 31 – 32) من طريق ابن أبي الدنيا (التوبة /55) عن أبي حاتم الرازي (له الزهد) بسنده عن إبراهيم بن أدهم – رحمه الله –وكان عامة دعائه:
(اللهم انقلني منذل معصيتكإلى عز طاعتك).
وعنده (195) ح وفي الحلية (3/ 31) عن الطبراني (له تصانيف) بسند صحيح عن سليمان التيمي قال: (إن الرجل ليصيب الذنب في السر فيصبح وعليه مذلته).
ومما يذكر من شعر عبد الله بن المبارك – رحمه الله تعالى:
رأيت الذنوب تميت القلوب ... ... وقد يورث الذلَّ إدمانُها
وذُكِر في الحكمة: من المروءة اعتزال الريبة،، فإذا كان مريباً كان ذليلاً (الحلية 3/ 21 – 22)
وفيها (4/ 54 و 62) عن وهب بن منبه – رحمه الله تعالى: (طاعة الله تشرف من أكرمها، وتهين من أضاعها).
وفي المحن (ط 2 ص 417) قال الحجاج لفضيل بن غزوان: ألم أستعملك؟ قال: بل استعبدتني!، قال: ألم أكرمك!؟ قال: بل أهنتني!
وفي الحلية (7/ 356) عن داود الطائي – رحمه الله: (ذل المعصية وعز التقوى).
الثانية: من أعز المبتدع أذلَّه الله.
1 – ذُكِر عن سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى – جاءه رجل يشكو إليه امرأته تراه أّذل الأشياء وأحقرها، فقال سفيان – رحمه الله تعالى: لعلك رغبتَ إليها لتزداد عِزّاً (أي تزوجتها لتعزَّ بها)
فذكر قصة أخيه محمد تزوج رغبة في الحسب فابتلاه الله بالذل.
وذكر حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

[تنكح المرأة لأربع: لحسبها ودينها ومالها وجمالها، فاظفر بذات الدين] رواه ابو نعيم (7/ 289 – 290).
ومعناه صحيح له شواهد كثيرة، والحديث صحيح.
2 – وقد قيل: من أعان ظالماً سلطه الله عليه.
فمن وقر المبتدع جزاه الله من جنس عمله فأذله بذلك المبتدع نفسه.
وقال الله تعالى: (ومن يهن الله فماله من مكرم أليس الله بعزيز ذي انتقام) فالمبتدع أهانه الله تعالى بالبدعة، فكيف تكرم من أهانه الله، فانتظر الثالثة: انتقام الله تعالى منك؟!
(ومن يهن الله) (فماله من مكرم) (أليس الله بعزيز ذي انتقام) بلى والله، قال الحسن البصري رحمه الله تعالى:
– إنهم وإن هملجت بهم البرراذين إن ذل المعصية لفى رقابهم، أبى الله إلا أن يُذلَّ من عصاه.
[الحلية / 149].
– من هوان العاصي على الله تعالى أنْ خلاّه ومعصيته، ولو عَزُّوا عليه لعصمهم.
إي والله كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
[والمعصوم من عصم الله].
(ومن يهن الله فماله من مكرم خبر بمعنى الأمر كقوله تعالى في المسجد الحرام: (ومن دخله كان آمناً و (لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) الآية.
والمبتدع والعاصي ممن أهانه الله، فإنه لو عزَّ عليه لجعل له واعظاً من نفسه وغيره وعصمه كما قال: (ولولا أن ثبتناك).
فبالذنوب يسلط الله تعالى على العبد:
كما في دعاء المجلس: (اللهم لا تسلط علينا من لا يرحمنا)
وقال الثوري – رحمه الله [الحلية 7/ 23]: (إن ذنوباً سُلِّط بها هؤلاء علينا لذنوب عظام] ونحوه [7/ 70 و 80].
الثالثة: التوقير الشرعي لا البدعي أو الشركي.
ومن أقبح ما حدث في ذلك أن أحد الخطباء أنكر عليّ (مسألة النهي عن التسويد: سيدنا)

للملائكة والأنبياء والصالحين، فقال في خطبة جمعة: (نقول: السيدة أم كلثوم كوكب الشرق، ولا نقول السيدة عائشة) ! فهذا مبلغ فهمه! من القياس المعكوس المنحوس، فجعل مثل هذه أصل القياس! وهو أصل فاسد بفساده وفساد التسويد عامة وفي مثل هذه خاصة لقول رسول الله – (:
[لا تقولوا للمنافق سيداً، فإنه إن يك سيداً فقد أسخطتمم ربكم عز وجل].
ثم هل القائل حجة حتى يقاس على قوله!؟

والعوام الآن يقولون: (فضيلة ... وسماحة .... وفخامة .... وجلالة ...) فهل يقال ذلك في حق صحابة رسول الله (!؟ بل قد دل على عدم قوله فيهم وهم خير قرون أمته (على عدم قوله فيمن بعدهم! وهذا للتنبيه، وأمثلتهكثيرة.
والله المستعان.

الفصل الحادي عشر من لا يَرْحَم لا يُرْحَم

1 – هكذا قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم.
رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة وجرير، وقد خرجته في المجلس الأول عن من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم.
2 – وأهل البدع من أشد الناس قسوة على أهل السنة حتى إنهم ليفرقون اليهود والنصارى بل والوثنيين في بغضهم لأهل السنة وعداوتهم لهم وقسوتهم عليهم وعدم رحمتهم بهم، وسير الماضين والحاضرين شاهد صدق على ذلك، ومن آخرها ما حدث لأهل السنة في (إمارة كونار) ببلاد الأفغان.
وتصفَّحْ ذلك تجده: فقد كان الخوارج أشد الناس على أهل السنة، والروافض كذلك ومنهم القرامطة وما صنعوه بالحُجَّاج وبأمراء أهل السنة من العباسيين وغيرهم، والصوفية كذلك.

قال أبو قلابة – رحمه الله تعالى وهو تابعي فقيه:
(أهل الأهواء كلهم خوارج: افترقوا في أهوائهم، واجتمعواعلى السيف) حتى إنك لترى المرجيء الذي يجعل إيمان جبريل كإيمان الطفل والفاجر، فتظنه لمذهبه ذلك ليناً هيناً، تجده على أهل السنة وحشاً كاسراً!
(لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً) [التوبة / 10]
(قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَما تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) [آل عمران / 118]
(سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ) [الأحزاب / 19]
فهل رحمك – هذا المبتدع حتى ترحمه!؟
(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)
فلا عفو لأنه حق الله تعالى، ولذلك لم يَعْفُ أحمد – رحمه الله تعالى – عن ابن أبي دؤاد وأمثاله، ولم يعف عمن ضربه إلا بعد توبته.
فلا عفو في الحدود: (وَلا تَاخُذْكُمْ بِهِمَا رَافَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)

أما أهل الفسق: فإن منهم – مع فسقه مَنْ هو مُحِبٌ للسُنَّة وأهلها، متمنَّ دون عملٍ – أن يكون مثلهم، نادم على ماهو فيه، غليه شياطين الإنس والجن، فهو مع ما هو فيه خير من أعبد أهل الأرض ذاك المبتدع العالم بزعمه – وهذا باتفاق أهل السنة.

3 – والمبتدع لم يرحم نفسه ومَنْ حوله باتباعه السُنة التي قال الله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ) [الأنبياء / 107]

فالسنة رحمة، و (الجماعة رحمة) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهي جماعة أهل السنة:

[ما أنا عليه وأصحابي] وكما قال عبد الله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه:

(الجماعة أنت وحدك إذا كنت على الحق)

قال سفيان الثوري – رحمه الله تعالى [الحلية 7/ 11 و 83 و 85]:

(إن لم ترحم نفسك لم تُرْحم) و (وكن رحيماً يترحم عليك كل شيء).

فهذا لم يرحم نفسه، فكيف ترحمه!؟

الزاني لم يرحم نفسه، فلم ترحمه بل قال الله تعالى في إقامة الحد عليه وعلى الزانية:

(ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)

وانظر لي: (التنكيل) التعليق على (ص 104).

وقد قلت في ذلك نَظْماً ذكرته في المجلس الأول (ص 53 – 56) ولمناسبته بهذا المكان أذكر بعضه من باب النوادر:

قد روينا في حديث ... ... خالق الناس برحمه

إن تَكُنْ في الناس عَدْلاً ... ... بَعْضُهم أولى بنقمه

في كتاب الله حدٌّ: ... ... من زنا ألْحِقْه جُرْمه

وكذا الأهوا جميعاً ... ... كلُّ من واقع حُرْمه

إنهم ليسوا سواءً ... ... لا يَكُنْ للكلِّ بَسْمه

إنَّ منهم منكرينَ ... ... (في السما) قالوا: برحمه!

قد أبَوْ الله عُلْواً ... ... عندهم أيديه نِعْمه!

هل رأيت من عقولٍ ... ... وقلوبٍ فيه تَعْمه

سلِّموا لله وَصْفَهْ ... ... واحكموا في الوصف حُكمه

واسعُ الرحمة ربي ... ... كُتِبتْ لكن لأُمَّه

أُمَّةٌ خافتْ رحيماً ... ... ما تخاف منه ظُلمهْ

رحمةٌ تُدْني لُحسْنٍ ... ... والتُقى حُسْنٌ وحِكْمه

ابتدأ بالنفس فارْحمْ ... ... باتِّقاء كل حرمه

ومن ذلك أن الترحم يمون على المُقِرَّ بذنبه لا المُصِر عليه، والمبتدع مُصِرٌّ لا مُقِرٌّ، كما قالالله تعالى في الصالحين:

(وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا) [آل عمران/35]

وفي غيرهم: (وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيمِ) [الواقعة /46]

وقد روي: (إن الله وملائكته يترحمون على المُقِرين على أنفسهم بالذنوب)

رواه صاحب الموضوعات (3/ 124) من طريق ابن عدي (2/ 14 و 15) ح والهروي في ذم الكلام (111/ 2/ق) من طريق إبراهيم بن ديزيل (له جزء من حديثه صغير، وليس هذا فيه) عن داهر بن نوح عن بشر بن إبراهيم عن أبي حُرة عن الحسن عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

قال ابن عدي: هذا حديث باطل وضعه بشر، وهو غير محفوظ عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

قال ابن عدي: هذا حديث باطل وضعه بشر، وهو غير محفوظ عن أبي حُرَّة).

وقال هو والعقيلي وابن حبان: (بشر يضع الحديث).

الفصل الثاني عشر عدم الترحم عليهم رحمة بهم!

1 – عدم الترحم عقوبة، والعقوبات كفارات.

عدم الترم، وعدم التوقير، والهجر كلها عقوبات، وهي كفارات لأهلها بشروطها كما قال الله تعالى:

(من يعمل منكم سوءً يجز به)

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

[ما أصاب المسلم من هم ولا حزن ولا وَصَب ولا نَصَبٍ حتى الشوكة يشاكها فما فوقها إلا كفّر الله بها عنه من خطاياه].

[إذا أراد الله بعبد خيراً عجَّل له عقوبة ذنبه في الدنيا.

وإذا أراد بعبدٍ شراً أمسك عليه عقوبة ذنبه حتى يوافيه يوم القيامة.

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (5/ 237):

(لامنافاة بينعقوبة الإنسان في الدنيا على ذنبه وبين الصلاة عليه ةالاستغفار له، فإن الزاني والسارق والشارب تقام عليهم الحدود، ومع ذلك يُحسن إليهم بالدعاء، فإن العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله بعباده).

قلت: هذا فيمن تاب وأقيم عليه الحد فيُصَلَّى عليه ويستغفر له كما قال رسول الله – (– في الزانية التي جادت بنفسها للحد، فصلى عليها (، فقيل له في الصلاة عليه، فقال – (:

[إنها تابت توبة لو قسمتعل أهل المدينة لو سعتهم]

فالحد على التوبة كلاهما يجعل الصلاة والترحم في محله.

أما المبتدع فلا حدَّ أقيم عليه في الدنيا، بل عاش ومات عند الناس موقراً معظَّماً! ولا توبة له، فإن التوبة تنافي البدعة، وقد فصلتُ في أعذار التبديع هاهنا ذلك.

فعقوبته هي هجره حياً وميتاً، وهجر توقيره والدعاء له والثناء الحسن عليه، فلعل في ذلك رحمة به من تخفيف لذنوبه وتكفير لها – والنار لو لم تكن لأقدمالناس على المعاصي قال سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى: (خُلِقَت النارُ رحمةً يخوِّف الله بها عباده لينتهوا).

رواه أبو نعيم (7/ 275) من طريق السرّاج في تاريخه (–)

عن ابن أبي مذعور عنه، وسنده صحيح.

(2) عدم الترحم عليه خير له!

فإنك تحذر منه وتنهى الناس عن تعظيمه وتنبه الخلق إلى بدعته، فإن أضرَّ شيء على المبتدع من يتبعه في بدعته إلى يوم القيامة كما قال الله تعالى: (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون)

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

[من سنّ سُنّةً سيئة كان عليه وزْرها ووِزْ من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أوزارهم شيء].

وصح مما ذكره المزي (6/ 182) عن يوسف بن أسباط وكان من خيار السلف الصالح: علماً وعبادة من أصحاب الثوري – رحمهم الله تعالى:

قال الحسن بن علي (هو الحُلْواني صاحب المعرفة والسنن وغيرها)

عن أبي صالح الفرَّاء (هو محبوب بن موسى) قال:

حكيت ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئاً من أمر الفتن.

فقال يوسف: ذاك يُشبه أستاذه – يعني الحسن (بن صالح 9 بن حي!

فقلت ليوسف: أما تخاف أن تكون هذه غيبة!؟

فقال يوسف: لِمَ يا أحمق!؟
أنا خير لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم
أنا أنهى الناس أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعهم أوزارهم.
ومن أطراهم كان أَضرَّ عليهم.

الباب الثالث من مواضع الترحُّم

الفصل الأول المبتدع والفاسق: سبق في الباب الثاني

الفصل الثاني الكافر.

أديان الكفر كثيرة منها (المرتد، الملحد، والوثني، والكتابي.)
وقد قال الله تعالى في سورة التوبة (113 و 114):
(ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم. وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه).
فالتبين في الحالين هو الموت على هذه الحال.
وفي الصحيحين أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لما مات عمه قال: لأستغفرن له ما لم أُنْه عنه، فنزلت الآية.
ولم يأذن الله تعالى لرسوله – صلى الله عليه وسلم – أنه يستغفر لأمه.
وروى ابن جرير (17332 و 17346) وابن أبي حاتم غيرهما وصححه الضياء في المختارة (4/ 305/ الدر) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما – قال: (لما نزلتْ أمسكوا عن الاستغفار لأمواتهم، ولم ينههم أن يستغفروا للأحياء حتى يموتوا).
وقد رواه ابن أبي شيبة (3/ 384) وابن جرير (17336 و 17337) من وجه آخر عن سعيد بن جبير قال:
مات رجل نصراني (رواية: يهودي) وله ابن مسلم، فلم يتبعه، فوكله ابنه إلى أهل دينه، فأتيتُ إلى ابن عباس، فذكرتُ ذلك له، فقال: كان ينبغي له أن يمشي معه ويدفنه، ويدعو له بالصلاح (رواية: ويستغفر له) مادام حياً، فإذا مات وكله إلى شأنه.

ثم تلا: (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه) لم يَدْعُ.
وإسناده صحيح، وفيه فائدتان:
الأولى: جواز المشي مع جنازة الكافر ودفنه للحاجة.
جواز: المشي مع جنازة الكافر ودفنه للحاجة.

وقد أمر رسول الله – (– علياً رضي الله تعالى عنه – أن يدفن أباه.
وذُكِر عن عُمر وابنه عبد الله – وابن مغفَّل – رضي الله تعالى عنهم – المشي أمام الجنازة، فإنه إن مشى أمامها لم يكن معها.
وذُكِر عن الشعبي في حضور بعض الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – جنازة أم رجل وكانت نصرانية.
رواها ابن أبي شيبة (3/ 347 – 348).
فهل في هذا ما ينافي قول الله تعالى في سورة التوبة / 86:
(ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون).
فأما الصلاة على الكافر فلا صلاة، وإنما الكلام هنا في القيام على قبره.
والقيام أنواع: نوع دعاء فهذا منهي عنه لا شك فيه.
ونوع رحمة كقيامة (على قبر أمه: يبكي ولا يستغفر لها.
ونوع معونة في دفن وما يتعلق به فهذا مما لا بد منه ولا يزاد فيه.
الثانية: الاستغفار للحي الكافر: (اللهم اغفر له) أي اهده، فإنه لا يُغفر للكافر.
ومن هذا الباب ما رواه البخاري ومسلم من قول (حكاية عن أحد الأنبياء – وهو نوح – صلى الله على نبينا وعليهم وسلم: [اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعملون] أي في الدنيا بهدايتهم كما سبق.
ومنه قول ابن عباس – ر ضي الله تعالى عنهما: (يدعو له بالصلاح).
وشرط هذا إما عدم الجهر، وإما استصحاب القرينة الواضحة في الكلام الدالة على سوء حاله.
أما الترحم فلا، فقد كان اليهود يتعاطسون عند رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بقول لهم: [يرحمكم الله] فلا يقولها وإنما يقول: [يهديكم الله ويصلح بالكم].

فهذا أثبت في عدم الاستغفار والترحم على الكافر الحي، إنما هو الدعاء بالهداية والصلاح، ومنه رسالة رسول الله – (– إلى عظيم الروم لم يقل له: (السلام عليكم ورحمة الله) إنما اقال كما قال كليم الله موسى – صلى الله على نبينا وعليه وسلم:
(السلام على من اتبع الهدى).
ومع ذلك ترى أبناء المسلمين ممن خالط الكفار – ومنهم أشباه علماء! – لا يقول للكافر: (كافر)
استحياءً كما لا يقول للمبتدع: (مبتدع) إرجاءً، ويقول لميت الكافر:
(المرحوم ...)!، ولو قالها لاميت المسلمين الصالح لأُنْكِرَتْ عليه لأنها بدعة أولاً، وجزم ثانياً إنما هو االدعاء لا الجزم.

وإذا قد سبق هذا، فقد بقيت فائدتان:

الأولى: ما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الأشراف (246) أن مَسْلمة ابن عبد الملك مرَّ بقبر رجل فترحم عليه، فقيل له: إنه كان نصرانياً، قال: إنه كان كريماً.

هذا إسناده واهٍ هشام بن محمد الكلبي متهم بالكذب.

وأيضاً قد ثبت النهي عن الترحم على الكافر ولو كان حاتماً الطائي في الكرم أو أبا طالب في نصرة الدين!، وقد بينتُ ذلك بتفصيل في (الجامع في إكرام الضيف).

الثانية: ما ذكره ابن القيم – رحمه الله تعالى – في بدائع الفوائد (4/ 40 – 41) من مسألأة: (هل يجوز أن يقال: إن الله يرحم الكافر؟

ونقل عن القاضي أبي يعلي عدم الجواز لأن فيه رد الخير الصادق:

(إن الله لا يغفر أن يشرك به).

وأنه إنما يقال: يخفف العذاب عن بعضهم كشفاعته (لأبي طالب).

قلت: ومثل هذه مسألة: هل لله على الكافر نعمة؟ ولآية الفاتحة:

(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ)

فإّا أريد نعمة الإيمان كآية الفاتحة فلا، قد سلبهم الله إياهم.

وإّا أريد نعمة الدنيا فكفروا بها ولم يشكروها (فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى) فصارت

النعمة عليهم نقمة!!

وفي هذا تفصيل، وليس محل بسط.

الفصل: الثالث. الحي.

أ– أما الحي الكافر، فقد سبق.

ب– وأما الحي المبتدع، فقد سبق.

ج– وأما الحي الصالح: فهل يقال له: رحمه الله، أو يرحمه الله.

قال يزيد بن أبي عُبيد عن سلمة بن الأكوع – رضي الله تعالى عنه – نزل يَحْدو بالقوم، فسمعه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: يرحمه الله، فقال رجل من القوم:

وجَبَتْ يانبي الله، لولا أمتعتنا به.

الحديث وفيه استشهاده في هذه الغزوة: خبير.

رواه البخاري ومسلم وأحمد عند الطبراني (7/ 13/12)، وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عنده (7/ 8 – 9) – كلاهما بلفظ (يرحمه الله).

وقال عكرمة بن عمار ثنا: إياس بن سلمة بن الأكوع أخبرني أبي – فذكر الحديث، وفيه: قال رسول الله – (:

غفر لك ربك.

قال: وما استغفر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لإنسانٍ يخصُّه إلا اسْتُشْهد.

فنادى عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه – وهو على جملٍ له: يا نبي الله، لولا متعتنا بعامر.

رواه مسلم (1807) عن ابن أبي شيبة وابن راهوية والدرامي ح وأحمد (4/ 51 – 52) ح والطبراني (7/ 18 – 19) من طرق عن عكرمة به.

ورواه الطبراني (7/ 27 – 28) من طريق علي بن المَدِيني عن علي بن يزيد دون عكرمة، وقد أحسن عكرمة في سياقة الحديث كما تراه بطوله في صحيح مسلم، فالقول له.

وفي صحيح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم:

(رحمه الله لقد أذكرني آية كنت أُنسيتُها) وفي رواية:

(يرحمه الله).

وعليه:

1 – فلا بأس أن يقال للحي: يرحمك الله – كما في تشميت العاطس وغيره.

2 – وظاهر الرواية التخصيص: (كان – صلى الله عليه وسلم – لا يستغفر لأحدٍ) (استُشْهد).

3 – ولا بأس أن يقال للحي دعاءً: (يرحمه الله)، ولا تقال ملازمة لاسمه دائماً فإن ذلك لا أصل له.

4 – وأما (رحمه الله)، فقد جرت عادة المسلمين على تخصيصها بالميت، فلينظر في قولها للحي، فإن ذلك جد لطيرة الموت عند بعض الناس.

والسُنَّة إحسان الأسماء وتغيير القبيح منها، واستحباب الفأل.

الفصل الرابع الصحابة – رضي الله تعالى عنهم

ورد في عقائد كثير من أهل السنة: (الترحم على الصحابة جميعاً).
كما في رسالة عبدوس عن أحمد، و عقيدة الرازيين (ص 165) والسنة للالكائي (1/ 169)
رحمهم الله تعالى.
فهل يقال للصحابي: رحمه، وللصحابة: رحمهم الله؟
ظاهر ذلك: نعم ن والصواب الذي عليه أهل العلم جميعاً جوازه مع لزوم الترضي وتخصيصه بهم شعاراً لهم وتمييزاً لهم عمن بعدهم ممن تبعهم بإحسان كما في كتاب الشريعة للآجري – رحمه الله تعالى (ص 54): (والصحابة – رضي الله عنهم، وجميع من تبعهم بإحسان – رحمهم الله).
وثمة فوائد:
الأولى:

عدم استثناء أي أحد من الصحابة – رضي الع تعالى عنهم، فإن استثناء صحابي واحد من علامات المرجئة والمعتزلة والخوارج والشيعة، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إذا ذُكِر أصحابي فأمسكوا) أي عن ذِكْرهم إلا بخير، ومن أعلى الخير: الترحم والترضي.
والزيدية منهم من يتوقف عن الترحم والسب جميعاً! وأكثرهم يلعنون معاوية ومن الصحابة – رضي الله عنهم ولعن الله لاعنهم.
فمن ثَمَّ فجزم الألباني في صحيحه (2008) عند ذِكْر ما رواه أحمد وغيره: (قاتل الله في النار – وهو صحابي قاتله اجتهاداً كما في الرواية نفسها!
وجزم بالوعيد، فناقض نفسه مرات:
1 – أن القصة نفسها فيها القتل اجتهاداً.
2 – أنه في الجزء ذاته من الصحيحة (2463/ من وعده الله على عملٍ عقاباً فهو فيه بالخيار).
3 – قد علم حديثه (: [إذا ذُكِر أصحابي فأمسكوا].
هذا ولابن تيمية – رحمه الله تعالى – كلام جيد حول هذه القصة في المنهاج (6/ 205).
الثانية:
النص على الترحم على جميع الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، وليس فيهم فاسق ولا مبتدع، فكذلك ما سبق في الباب الثاني من الترحم على من اتبع سبيلهم وهم أهل السنة، وعدم الترحم على من خالف سبيلهم وهم أهل البدع والفسق.
الثالثة:

الترحم على رسول الله – صلى الله عليه وسلم. على هيئة الشعار واللزوم لا أصل لذلك، وذهب ابن عبد البر وغيره إلى المنع (شرح مسلم 4/ 126).

الفصل الخامس. ترحم المرء على غيره.

أ- حال الإفراد: رحمه الله.
ب- حال الجمع مع تقديم نفسه: (يرحمنا الله وأخا عاد) (رحمه الله علينا وعلى موسى) كما في حديثه
ج- حال الجمع مع تقديم غيره: (يرحمه الله وإيانا).
روى ابن أبي شيبة (10/ 220) عن سعيد بن يسار قال: جلستُ إلى ابن عُمر، فذكرتُ رجلاً،

فترحمتُ عليه، فضرب صدري، وقال: ابدأ بنفسك.
وعن إبراهيم النخعي وهو تابعي فقيه: كان يقال إذا دعوت فابدأ بنفسك، فإنك لا تدري لإي أي دعاء يُستجاب لك.
وإسنادهما صحيحان.
فظهر أن الحال الثالثة ليست من السنة، والحال الأولى أخفُّ منها ولا بأس بالإفراد فقد كثر استعمال السلف له، فإن فعل كما قال ابن عُمر رضي الله تعالى عنهما – فهو حَسَنٌ لا شك.
فإن قلتَ لي: فلماذا لا تفعله؟!
قلتُ: أكثر فعل السلف غيره أولاً، وثانياً فأنا أرجو أن أكون مع الصالحين ولكن ألا يستحي أحدنا يُذكر معهم بل قبلهم كما قال بعضهم: إذا عُدَّ السلف كنا بجواره كاللصوص! فالله المستعان.
الفصل السادس الترحم على بعض المذكورين دون بعض.
أ- حال تساويهم في انهم من أهل السنة.
ب- حال عدم تساويهم فبعضهم منهم نوبعضهم مبتدع.
فأما الحال الثانية فقد سبق الكلام عليها في الباب الثاني، وأنه لا بد منها لتمييز السني من البدعي، وأقبح ما فيها الترحم على كل مبتدع أومَنْ هو دون من ترك الترحم عليه وترك السني أو مَنْ هو أوْلى بالترحم عليه.
فترى هذه الكلمات كثيراً:
1 – (عزاه النووي – رحمه الله –لابن السني من حديث أبي هريرة)!
فترحم على المتأخر وفيه، وترك المصنف المتقدم المعروف وترك الصحابي – رضي الله عنه.

2 – (قال ابن عدي وابن أبي حاتم .... وقال ابن حجر رحمه الله ...)!

3 – المدخل لابن الحجاج (وهو جهمي! 2/ 177):

(قال ابن رشد – رحمه الله – في معنى كراهة مالك للغسل ....)

وهذا كثير جداً، ولا أحب تتبعه مع ما فيه من غرائب!

ونحوه في هدي الساري (ص 6) والقول الجلي (94 – 95 عن منهج مسلم ص 14 – 15 و 199)، وقبله الحلية (5/ 345).

الفصل السابع الترحم على المصنَّف.

هذه لازمة جرى عليها القُصَّاص وأشباههم حينما يقرؤن للعامة مِنْ كتاب، فكل قراءة يستهلُّ أحدهم بهذه القولة المحفوظة المتكررة: (قال المصنف – رحمه الله).

فمن حضر الدرس بل القراءة من أولها لم يعرف مَنْ هذا المصنف وهل هو مِنْ أهل السنة أو البدعة:

1 – فالخير الترحم على المصنَّف السني من باب قول رسول الله – (: [من لم يشكر لم يشكر الله]

وهذا ونحوه من آداب طلبة العلم التي ذكرها للحي والميت من المصنفين

أصحاب كتب (الجامع في آداب الراوي) و (المحدث الفاصل) , (أدب الإملاء والاستملاء) وغيرها.

وفي تاريخ سمرقند (395) من رواية المستغفري (وله كتب)

بسنده عن أحمد بن سيّار (صاحب تاريخ مَرْو) قال: سمعت الربيع يقول: رأيتُ الشافعي (رحمه الله تعالى) في المنام، فقال: يا ربيع، تقرأ كتبي على الناس، ولاتترحم عليَّ!؟

فكان الربيع بعد ذلك يقول: قال الشافعي – رحمه الله.

فترك الترحم تخففاً من الطول ليس من أدب العلم، فقد أفادك فما جزيتَه، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: [من صنع إليكم معروفاً فكافئوه].

و [ولايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه].

أفلا تحب إذا ذُكِرْتَ بعد موتك أن يترحم عليك مَنْ ذكرك!؟

2 – أما المبتدع، فمالك وله ومالك والأخذ عنه إلا في ضرورة أو نقض عليه، وأي مودة بينك

وبينه حتى تدعو له!

تقول: قد استفدتُ هذه الفائدة منه!

نقول: نحن أحق بوسى منهم، وهل تقول للحمار الذي يحمل أسفاراً حين تأخذ الأسفار التي على ظهره: جزاك الله خيراً أيها الحمار العلامة!؟

بلى والله، فإن الحمار خير من المبتدع: فالحمار غير مكلَّف مثله، وقد أدى ما عليه من حمل دون فهم وعلم، وأما المبتدع فعساه حرَّف أو زوَّر، وإن لم يفعل فإنه فتن نفسه وغيره بمخالفته لما حمل.

وسبق في الباب الثاني ذكر هذه المسألة.

وقد لزم ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج – كلما نقل عن الرافضي الذي يرد عليه: (قال المصنف الرافضي).

الفصل الثامن الترحم عند ذكر زلة أو بدعة.

هذا من أقبح ما يوجد:

1 – ففيه نوع من تهوين الذلة والبدعة.

2 – وفيه جهل بالفرق بين الدعاء ومواطنه، فغنما يقال في ذلك الموطن: (عفا الله عنه) ونحوه كما قال الله تعالى: (عفا الله عنك لم أذنت لهم).

ومن أقبحه ما يوجد عند ذكر مبتدع وبدعته سوياً!!

ومِنْ ذلك ما في بدائع الفوائد (2/ 3 وما بعدها) عند ذكر السهيلي وتأويله للعين واليد في صفات الله تعالى، وما في تفسير آية الكرسي لبعض المتأخرين (ص 27):

(لما كان أبو المعالي الجويني رحمه الله تعالى وهو ينكر الاستواء على العرش)، وما في الشريط الثالث بجدة للألباني في ذكر النبهاني وهو مؤسس حزب التحرير ويدعو إلى أن حديث الآحاد لا

يصح به اعتقاد!

2 – وقد يكون شبهة في هذا الفصل ما رواه مسلم – رحمه الله تعالى – في مقدمة صحيحة (1/ 104/شرح):

(ما اغتاب أيوب أحداً قطّ إلا عبد الكريم أبا أمية قال: رحمه الله كان غير ثقة).

فهذه شبهة مزدوجة:

1 – فهذا الرجل مبتدع: مرجيء.

ورد الشبهة: اغتَّر به مالك وقبله أيوب وغيرهما، ولم يعرفوا حاله لحسن سمته!

وقد عرفه غيرهم كأحمد – رحمه الله تعالى وهذا كثير: لأن كثيراً من أهل البدع لا يجاهرون، بل يموِّهون، ولكن ينكشف

حالهم بعد حين.

2 – فهذا الرجل ترحم عليه أيوب – رحم الله تعالى – في موطن تضعيفه.

ضعفه من سوء حفظ لا من كذبٍ، فإن الكاذب لا يُذكر بهذه الصيغة بالإجماع، فهل قال أحمد: (رحم الله فلاناً كان يكذب) (وفي الحديث)!

ولوقالها فهو خلاف ما تواتر عنه (: [من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار]، بل كثير من أهل العلم لا يعتدُّ بتوبته في قبول حديثه بعدها فما كان من سوء حفظ فإنه ذكره بصيغة ثناء تدل على عدم تعمد.

وأيضاً فقد كان بعض أهل العلم يشتدّ على مثل ذلك كشعبة وغيره – رحمهم الله تعالى – فما يذكر السيء الحفظ إلا ويدعو عليه، ويسبه لكي يكف عن الرواية ويكف الناس عنه، وهمّ بترك الجنازة على أحدهم.

وهذا كله غير البدعة والزلة نفسها.

الفصل التاسع. تشميت العاطس.

إذا عطس المصلي، فحمد:

أ- فإن سمعه مصلّ آخر: فهل يشمته!؟ الصواب المنع، لحديث مسلم عن معاوية السلمي رضي الله تعالى عنه شمَّت رجلاً وهو يصلّي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلّم بعد الصلاة: (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيئ من كلام الناس) الحديث.

فإن سمعه غير مصلّ: فهل يشمته؟

ولا حرج في ذك، بل هو الذي ينبغي.

وإنما قد تنشأ الشبهة في ذلك من أن المصلي لا يستطيع أن يجيبه بعد تشميته، إذ لا يستطيع أن يقول في صلاته لمن شمَّته: (يهديكم الله ويصلح بالكم).

ولا شبهة، فكل يفعل ما يستطيع.

إذا عطس الرجل وقت خطبة الجمعة، فحمد، فسمعه أحد: فهل يشمِّته أو يسكت لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (من قال لصاحبه والإمام يخطب: أنصت فقد لغا)

قيل: فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه الحال لغو، فكيف بغيره!؟

ولكن الصواب التفصيل، وقد ثبت عن بعض السلف الصالح رحمهم الله تعالى التسليم والتشميت.

و ربما قيل: فهل يقطع الإمام الخطبة ليستنصت الناس أو ينكر منكراً أو يأمر بمعروف؟

نعم قد صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم في أحاديث منها أمر الجالس أن يقوم فيصلّي ركعتين. وهذا الفصل كلّه مفصَّل في موطنه من كتابي الكبير: (التحفظ من التلفظ) يسّر الله أمره.

المجلد الثاني

القلب مسألة التبديع

1 – الشباب وتبديع بعض المشاهير.

2 – قصة البخاري.

3 – السلف والخلف.

أولاً: الشباب والتبديع.

240/ 1 هل من وقع في الكفر أو البدعة وقع الكفر عليه؟

البدعة هي الأمر الحادث على خلاف السنة يريد بها صاحبها التقرب. هل أقيمت عليهم الحجة؟ الله أعلم

1 – الألباني له منزلة ورهبة عند من يناقشه وقد ذكر صاحب كتاب الواضح (أعني ابن عقيل) أنه لا ينبغي للمرء أن يناقش في حالة الخوف، أو حيث لا إنصاف، أو حيث لا يفهم عنك.

فيأتي الشاب ليناقشه: فإما أن يوافقه ليسلم منه كما فعل صاحب هذا الشريط، فكلما قال له الألباني شيئاً وسأله: هل تقول بخلاف ذلك يقول في رهبة: (قلت كما قلت يا شيخ)!.

ومن ذلك ما في شريط جدة (4/ 200/1) عندما سأله شاب عن تفسير حديث فأحاله إلى (كتاب الأسماء والصفات للبيهقي) فاستنكر الشاب هذه الإحالة، وله الحق كل الحق في هذا فإن الكتاب خطير جد خطير ليس فقط لأن صاحبه أشعري كما قال ابن تيميه – رحمه الله تعالى – في درء التعارض والفتاوى وغيرها، ولا لأن صاحبه حشاه بهذا المذهب، ولكن أخطر ما فيه هو أنه على هيئة كتب الحديث بالأسانيد والآثار مثله في ذلك مثل كتاب (شرح مشكل الآثار) للطحاوي، الذي رده البيهقي بكتابه (معرفة السنن والآثار). فكيف إذا كان مع ذلك كله عليه حواشي إمام الجهمية في عصرنا هذا!؟

نعم أصاب الشاب في الإنكار، لأن إحالة مثله بل من هو أعلى منه إلى هذا الكتاب إحالة إلى غير مليء إلى تغرير وليس هذا من منهاج أهل السنة كما سترى عند مسألة الأخذ من الكتب. المهم أن الشاب استنكر هذه الإحالة، فكان أن رد

عليه الألباني بغلظة وقوة صوت: (ايش فيه)!

فرأى الشاب الانهزام قال: (مسترشد يا شيخ)!!

وتدخل على الحلبي ليقول: الشيخ لا يقصد حواشي الكتاب!

لا الكتاب ولا حواشيه كلاهما لا يحيل إليه من يفهم منهاج أهل السنة في الأخذ والترك.

2 – قولك في تعريف البدعة هو بنفسه تبع لقول الشاطبي في كتابه الذي سماه بزعمه (الاعتصام) وسوف يمر بك –إن شاء الله– بعض ما فيه.

أما نحن فنتبع قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقد قال (كل محدثة بدعة)، (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد).

أما القصد فلا ذكر له في حد البدعة:

أ – لأنه قصد أو لم يقصد فهي بدعة.

ب – لأن الكلام عن البدعة لا على المبتدع.

ج – لأن القصد من أمور القلوب، ولنا الظاهر والله يتولى أمور السرائر كما قال عمر – رضي الله عنه –.

3 – قولك الله أعلم!

أدب هذه القولة فيما لا يعلمه المرء لقول عبد الله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – (إن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم: الله أعلم)

ولكن وضعها في باب ما سماه الألباني في حواره مع سروري: (القدقدة)

للتهرب بها من البحث: هذا لا يصح.

أ – فمثلاً: (البنا) وهو من المذكورين في صدر هذا الشريط.

الألباني كما في شريط (606/ 50/1) عاشر الإخوان مدة طويلة، وكتب في مجلاتهم وخالطهم قبل خمسين سنة يعني وهو شاب!، وندم في شريط آخر وفي قصة حياته للشيباني ندم على أنه قد ضاع منه رسالة حسن البنا إليه في مدح بعض جهوده معهم!! والسؤال الآن:

بعد هذا كله لا تعرف: هل أقيمت عليه الحجة أو لا!؟

– هو ينقل في كتابه بالتفصيل المذاهب في الصفات، ويرجح التفويض، بل التأويل!

– هو يدعو إلى القبورية في أصوله العشرين، ويعمل بها بنفسه في شد الرحال كل جمعه إلى قبر كما في كتابه: مذكرات الدعوة والداعية بزعمه، والدعوة ضد القبوريه وكتب ابن تيميه – رحمه الله تعالى –كانت منتشرة في زمنه.

– هو يقول في كتابه في العقائد في مسألة الإيمان قول وعمل: (ترف عقلي)

– هو يقول تبعاً لشيخه محمد رشيد رضا: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) وهذه أكبر قواعد الإرجاء مع سابقتها، حتى إن هذه جرته إلى أن يجعل في قيادة دولته أعني مكتب الإرشاد اثنين من النصارى كما قال في المذكرات، وجعلته عضواً نشيطاً

في جمعية الروافض الإيرانيين: (التقريب بين المذاهب)!

ماذا أقول؟ والكلام يطول جداً، وفي هذا مقنع، وله مئات المحدثات

الثاني: بعد هذا كله: لماذا وأنت كما قلت: سلفي من الطفولة، لماذا لم تقم عليه الحجة هو وجماعته الذين خالطتهم واحداً منهم مدة طويلة؟! وإذا لم يقمها مثلك فمن!؟

أم هو: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنافيه)!؟

فإذا لم تقم عليه الحجة والعلم بين يديه: ينقل ما يشاء، ويدع ما يشاء، ويسفه عقائد أهل السنة!؟ وعنده رجال من كبار المشتغلين بالحديث؟! فكيف بغيره و هم أهل بلده جميعاً!؟ فمتى تقوم حجه الله تعالى على عباده!؟

إن كلمة (الله أعلم) ها هنا معناها هو الإرجاء إذ هي تصلح في كل مبتدع، فلا يصير على ظهر الأرض – على فهم المرجئة – مبتدع!

ب– ثم لو فرضنا جدلاً – وبئس الجدل – إن الحجة لم تقم على هؤلاء، فثمة سؤالان:

الأول: هل يصيرون من أهل السنة الذين نتولاهم ونمدحهم ونصفهم بالإمامة ونبدع من يتكلم فيهم!؟

غايتهم إذا كانوا – وما كانوا – معذورين أن أعلاهم يصير دون السني العامي.

الثاني: هل ننقل من كتبهم، ونشيد بذكرهم؟!

أنا أخاصمك بكلامك:

الأول في هذا الشريط نفسه.

ففي (490/ 2) قلت بعدم جواز الثناء على من قيل إنه مبتدع لتزيين منهجه، ففيه تضليل لا يجوز.

هم ماتوا، وعند ربهم يفعل بهم ما يشاء، كما يشاء [لا يسأل عما يفعل وهم يسألون]، ولكن من يتبعهم إذا رآك تثني عليهم بترحم أو غيره، بندم على ضياع رسالة لزعيمهم، بحرص على تحشية كتبهم قديماً: ككتاب البنا و غيره في المرأة، و حديثاً: ككتاب الغزالي و القرضاوي!؟ من يراك تفعل هذا وأنت عنده إمام أهل السنة في بلدك، فهل يحذرهم!؟

قد قمت بشيء جائز على مذهبك و هو الترحم.

فأين الواجب المتفق عليه لئلا يكون (تضليل لا يجوز) وهو التحذير!؟ بلى قد حدث مع التصحيف (التحذير) صار

(التخدير)

الثاني: في شريط آخر لك متأخر قلت: الإخوان ليسوا من أهل السنة، هم أعداء السنة منذ زمن!

فهل كانوا كذلك و قت أن كنت معهم!؟

وهل كانوا كذلك منهم أو بسبب المنهج الذي خطه لهم من أسس بنيانهم!؟

4 – وأما مسألة الحجة فما فيها حجة – كما سترى!

وأما مسألة (من وقع فيه وقع عليه) فنحن نقول بها قبل أن نرى الألباني أو نسمع عنه كما سترى – إن شاء الله تعالى –، ولكن على طريقة أهل السنة.

280 الأصل فيهم: الإسلام أو الكفر؟!

الإسلام، إذن يترحم عليهم، انتهت القضية!

1 – الحمد لله أنك لم تصر قاضياً، لأن القضاء بهذه الصورة يوقع صاحبه في حديث رسول الله. صلى الله عليه وسلم: (القضاة ثلاثة).

فالقضيه ليست (الإسلام، والكفر)، إنما هي (السنة، و البدعة)! وقد سبق بيانها، وأن الترحم من مسائل الهجر، و الهجر للمبتدع و الفاسق من إجماع أهل السنة.

2 – وسبق أن المبتدع و الفاسق لهما أحكام خاصة في الإسلام لا ترد بالعموم، فأنت قلت: إن

الاحتجاج بالعموم من صنيع أهل البدع! وقد قال رسول الله. صلى الله عليه و سلم: (كل المسلم على المسلم حرام: دمه، ماله، وعرضه) فإذا زنا المحصن الثيب، فحل دمه هل صار كافراً!؟ هذا كلام الخوارج!

حل دمه وهو مسلم، فالقضيه أيها القاضي ليست إلا (السنة، و البدعة)، بلا تشويش ولا قدقدة الجدال و المراء.

258 لا يجوز أن نتبنى مذهباً يقول:

لا يجوز الترحم على فلان وفلان من عامة المسلمين فضلاً عن علمائهم لأنهم أولاً: مسلمون، وثانياً: لا نعلم أقيمت الحجة عليهم أو لا؟

أولاً: قولك (نتبنى).

هذا القول من لوازم لسانك تكثره جداً، حتى أدى بك إلى أن تقول في شريط المدينة (1/ب / 1/ 60): (تبنى الكتاب والسنة)!

والرد عليك:

1 – الجواز اللغوي.

أنا أعلم حرصك على الفصاحة و الإعراب، فمن الكلام ما يكون مولداً، ومنه ما يكون عربي الأصل أعجمي المعنى أو التركيب مثل زين الدين وغيره ما ينسب إلى الدين وأشده ما كان طعاماً: قمر الدين! فما الذي جعل الدين أكلاً في البطن!؟ فهذه الكلمة لا أعلمها إلا أعجمية في مثل هذا الموطن.

2 – الجواز الشرعي.

ليس كل ما يجوز لغة يجوز شرعاً فمثلاً: (السحر الحلال) لوصف الشعر، لا تجوز شرعاً لأن الشعر منه مالا يحل فهو كلام حسنه حسن و

قبيحه قبيح، ولأن السحر ليس منه حلال وحرام، بل كله حرام، وأكثر أهل العلم على أن معنى قول رسول الله. صلى الله عليه وسلم: (إن من البيان لسحراً) هذا في الذم، لأن السحر مذموم، فوصف بعض البيان بمذموم يقتضي الذم، ومثال ذلك ها هنا: التبني فقد يقال هي كما في قول الله تعالى [يعرفونه كما يعرفون أبناء هم].

وشتان ما هذا وذاك، فهذه معرفة لا التبني، فالتبني هو لغير الابن،

والتبني منسوخ، والقياس على منسوخ منسوخ!

كمن يقيس على قول اليهود (راعنا) وقد نهى الله تعالى عنها:

[لا تقولوا راعنا وقولوا: انظرنا]:

3 – لا أعرف هذا اللفظ في مثل هذه المعاني لا عند أهل اللغة ولا أهل الشرع ولا السلف الصالح ولكنه من لسان الأعاجم الذين أحلوا التبني

إلى يومنا هذا. ومخالفة هدي السلف الصالح توقع في عاقبة قوله.

، [لا تختلفوا فتخلف قلوبكم) ... (من تشبه بقوم فهو منهم)

فمخالفة الهدي الظاهر تؤدي إلى مخالفة الهدي الباطن كما هو واضح عملاً وعلما. ومما نقلته في كتابك عن الجلباب من كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم).

4 – المحذور الشرعي.

كان كثير من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – يقولون: (نكفر بدين نحن أكبر منه)

يعنون البدع المحدثة كالإرجاء وغيره. فالتبني جعل المتبنيً أصغر من المتبني!

فمن تبنى الإسلام ابنا لنا، ولسان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى –

ذلك: (ابن الإسلام)!

5 – هذه الكلمة: (تبني الكتاب والسنة) كفر أعلم أنه خرج على اللسان دون الجنان: نعم، فإن القرآن ليس ابنا لأحد،

إنما هو كلام الله تعالى غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

6 – لا تقل يتبنى إذا، ولكن قل: (يبنى على كذا) أي يجعله أساسا له

ثانيا، قولك: (عامة المسلمين) (خاصتهم) (علمائهم):

1 – قيمه تناقض، فكيف تقول: (لم نعلم أقيمت الحجة أم لا)

وتقول (علمائهم). فالعلم يقيم الحجة على صاحبه!؟ بلا ظاهرية

أن يأتي رجل آخر فيقيم الحجة!!

3 – هذا القول واضح في تأثيم من يرى ذلك زيادة في الإثم بزيادة الصفة، فوقوع المعصية أو البدعة من العامي أقل من الخواص أقل من العلماء، ونحن نقول ذلك حجة على من يخالف.

وسوف ترى عند الكلام على مسألة الهجر أن العقاب بقدر الإثم.

فالسكوت عن المخالف للسنة بالبدعة والفسوق عاقبته الشر الوبيل والإرجاء الطويل.

3 – أنت تترحم على هؤلاء، وتثني عليهم بألقاب السيادة والمشيخة والأستاذية والعلم والحفظ:

فماذا بينتَ وحذرتَ من مخالفتهم وبدعهم!؟

إن قلت بينت مرة فقد أثنيت عشرات المرات! فالميزان فيه الجور.

ب – فماذا كان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – يصنعون مع أمثال هؤلاء، بل من هو خير منهم: علماً وعبادة!؟

سترى هذا كله مع الكلام على أعذار التبديع!

297 ... من الأخطاء أن الشباب الملتزم والمتمسك فيما يظن هو يقع في المخالفة من حيث لا يشعر، فيحق لي على مذهبهم أن أسميهم مبتدعة!

1 – هذا عن الشباب، والشباب مظنة عذر لحداثة عهده بالعلم والفهم، لكن كيف بالشيخ المسن إذا حدث منه ذلك؟!

2 – (شباب) إذا كان المراد من تلك الكلمة التحقير، فإن ابن المبارك وغيره – رحمهم الله تعالى – قالوا: (الأصاغر هم أهل البدع) فلا يقال للسني: (صغير) ولا يقال للمبتدع: (كبير).

جاء رجل إلى احمد – رحمه الله تعالى – فقال له إن عندنا بالري شاباً يقال له أبو زرعة، فقال أحمد شاب شاب! ودعا له فاستنكر ذلك لأنه تحقير له وهو ناصر للسنة قامع للبدعة – رحمه الله تعالى –.

أما أهل البدع: فالألباني يقول: (الشيخ الفاضل) و (الأستاذ الكبير)! ثم هم شباب ولكن يقولون بقول شيوخ أهل السنة!!

3 – كلمة (الملتزم) التزم الحجر الأسود أو الملتزم في الكعبة، أم ماذا؟ تقول: هي من قول الله تعالى ((وألزمهم كلمة التقوى)) فهو إذن (مُلْزَم) لا ملتزم.

هذه الكلمة لا أعرف لها أصلاً في هذا المعنى بهذه الصورة المتكررة إلا من المذاهب الإشتراكية.

4 – (فيما يظن هو) الأمر ليس ظنك وظنهم، نحن نتحاكم إلى هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى –، وننظر لكي لا يكون الإثم ((إن بعض الظن إثم)). فالذي وقع فيه هؤلاء الشباب ليس

مخالفة، بل هو الموافقة الصريحة لما كان عليه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى –.

5 – أما الشباب الذين تساهلوا مع الإخوان، فأين شدتك عليهم!؟

6 – ((وهم لا يشعرون)) بل ندري ونشعر ونتبع ولا نبتدع، ومن خَطأ فإنما يخطئ السلف الصالح.

7 – قولك (على مذهبهم) ليست المسألة مذهبهم ومذهبك، بل مذهب السلف الصالح– رحمهم الله تعالى – ثم هذه فرية قرعاء، فمن أين للألباني أن هؤلاء الشباب يقولون بأن كل من يقع في مخالفة وهو جاهل بها يصير ضالاً! هذا كذب وإفك وزور.

وسوف ترى (مذهبهم) لتعرف كيف استنباط الألباني مذاهب الناس!؟

305 الأصل أنهم مسلمون، لا يقصدون البدعة، ولا يكابرون الحجة فيقال: أخطئوا من حيث أرادوا الصواب.

1 – (الأصل أنهم مسلمون)! نعم. لكن أهل السنة يقولون كذلك: إنهم مع أنهم مسلمون: الإيمان حتى يصير مثل الجبال، وينقص حتى لا يصير معه منه شئ، وينزع منه عند بدعته ومعصيته حتى يتوب.

ولكل فعلٍ حكمه. وهذه القولة تذكرني بقول الشوكاني في كتابه الذي سماه: البدر الطالع، فقد كان سبق له تكفير ابن عربي بكتاب منشور بين أيديكم الآن، تكفيره بمقالات من كتبه لا بتقول أحدٍ عليه ن ثم قال الشوكاني في بدره: (والآن يظهر لي أنه ليس بكافر والأصل فيه الإسلام)!

سبحان الله! لكأن المرء إذا دخل الإسلام لا يخرج منه أبداً!

إن هذا والله– لهو الغلو في الإرجاء الذي لم يصل اليه أهل الإرجاء أنفسهم.

2 – (لا يقصدون البدعة)!

هذه كما تدندن عليه بلسان (الحال والمقال)! كما تقول، وليس من شرط البدعة عدم القصد، بل شرط البدعة عدم القصد، فكل المبتدعة يقولون: (ما نقصد الإ الحق، بل نحن نريد الحق) لكن كثير منهم يقولون: (ليس الحق عند السلف) كالمعتزلة والروافض والخوارج والجهمية الذين يكفرون السلف حتى يقول أمثلهم طريقة وكلهم ضلال: (السلف أسلم والخلف أعلم وأحكم)! وكل الكفار والملاحدة لا يقصدون إلا الحق حسب

زعمهم، وإلا فهل تظن أن عُباد اليهود والنصارى والحلولية يقصدون الضلال، فلماذا إذاً يهلكون أنفسهم في عباداتهم!؟ القصد وحده لا يكفي ولا يعفي –كما سترى في أعذار التبديع.

ثم أنت تقول: (الله أعلم) في أمور كثيرة كما سبق، فلماذا جزمت ها هنا!؟ ومن أدراك أنهم لا يقصدون البدعة!؟ إذن أسكت عن هذه المسألة: يقصدون أو لايقصدون، فإنهم غير عدول حتى نقبل شهادتهم على غيرهم، فكيف بشهادتهم على أنفسهم في هذا؟! وقد صرح بعضهم بأن (الخلف أعلم وأحكم)!؟ ومع ذلك لا يقصدون!؟

3 – (لا يكابرون الحجة)

كيف، وقد عملوا منها مالم تعلمه أنت ولا أهل بلدك كلهم؟

وقد سبق تعريف البدعة بأنها (الإحداث في الدين)، ولابد من معرفة (أصول البدع) على طريقة أهل السنة لاعلى طريقة كتاب صاحبك على الحلبي.

ولازم هذا القول الذي لا ينفك عنه:

أ – الغلو في الإرجاء: فكلهم مسلمون معذورون بالقصد، فلا فرق ولا مبتدعة!

ب – تضليل السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فقد كانوا على خلاف ذلك حيث وصفوا كثيرا من الناس بالبدعة لا يصفهم الألباني

وغيره بها!، والطعن في السلف الصالح زندقة، ومسألة طعن الأقران باطلة، ولتفصيل ذلك محل أخر.

310 ذكر فيها جلساته مع شباب من التفكير قبل 12 سنة حتى رجعوا للسنة.

1 – في كلامك: (أذنا وصلوا معنا) هذا يحمل على أحد حالين: أما أنكم بعيدون حينذاك عن مساجد المسلمين، أو قريبون ولم تصلوا معكم، أو أنهم نسوا ولم يسمعوا الأذان ولم ينتبهوا للصلاة لانشغالهم بالكلام! وقد قال رسول الله صلى وعليه وسلم: (أتسمع النداء؟) قال الأعمى الذي لا قائد له: نعم، قال رسول الله صلى الله وعليه وسلم: (أجب) (لا أجد لك رخصة):! فلعله يحتج بعض الناس بحديث عبد الله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما – في صحيح مسلم أنه كان يخطب ودخل وقت المغرب فقال له رجل: الصلاة، وأكثر عليه، فنهزه وذكر له أن رسول الله. صلى الله عليه وسلم. جمع بين الصلاتين كي لا يحرج

أمته. هذا غير هذه القصة، والألباني دندن كثيرا في مسألة الجماعة الثانية بالتفرقة بين حالي الرجل يصلى مع رجل صلى مع الجماعة الأولى، ورجلين ليس فيهما أحد صلى مع الجماعة الأولى: المتصدق والمتصدق عليه.

فقصة ابن عباس – رضى الله تعالى عنهما – أنه لن تقام الصلاة إلا به، فإذا أخر من في المسجد، كما أن تأخير صلاة العشاء مستحب متى كان الإمام هو الذي يؤخر، لا أن الواحد من المسلمين يدع صلاة العشاء مع الجماعة في المسجد ليؤخرها في البيت! فهذا فيه نهى صريح عن رسول الله. صلى الله عليه وسلم، وأن التأخر عن صلاة العشاء من صفات المنافقين، وهذا الفعل بهذه النية بدعة لاشك.

والألباني يرى الصلاة وراء كل مسلم ولو كان قبوريا كما في شريط جدة (11/ 1/ 2/ 239)، فإن كان هو لكبر سنه ومرضه لا يستطيع إتيان المسجد ولو بسيارته ولو كما قال عبد الله بن مسعود – رضى الله تعالى عنه – كما في صحيح مسلم:

(لا يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان يؤتى بالرجل مريضا يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف).

ينبغي له أن يأمر من معه بالانصراف – إن كان له عذر شرعي – ليصلوا في المسجد، ثم يرجعوا إليه ليتم حديثه، فلا بركة في شئ يشغل عن الصلاة، ومرضاة الله لابد أن تكون وسيلتها طيبة، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً كما قال صلى الله عليه وسلم.

وهذا العمل وهو التساهل في الصلاة في المسجد يفعله كثير من الدعاة

بزعمهم، وكذلك التساهل في بعض أمور الشرع بدعوى الدعوة.

وهو أشد من تساهل العوام الجهال الذي يفعلونه كسلاً وضلالاً، ولأن هؤلاء الدعاة بزعمهم يفعلونه تديناً وتقرباً!

2 – لماذا يذكر الألباني هذه القصة في هذا السباق؟!

يذكرها لبيان أن كثيراً من الشباب ليسوا على بصيرة، وإيماءً إلى أن الذين يبدّعون من جنس هؤلاء الشباب الذين وقعوا في التكفير!

(سبحانك هذا بهتان عظيم)

إنها التهمة ذاتها التي يلجأ إليها المرجئة للتنفير من أهل السنة.

فكما قص الألباني قصته مع التكفير فاسمعوا بعض قصصي معهم لتروا براءة أهل السنة من مطاعن المرجئة!

وما أسوقها إلا من بابين فقط:

أ – (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم)

ب– الفائدة لاذكر النفس، فإن المرء لا يدري قبل عمله أو ردّ عليه.

فالألباني يقول: إن جلساته معهم كانت قبل (12) سنة!

1 – أما أنا فمنذ عشرين سنة حينما لم يكن اسم الألباني معروفاً لدينا،

حينذاك كنت أحذر من التكفير، وكنت طالباً بالجامعة، واضطررت لمناقشات معهم رغماً عني أذكر منها مناقشتين:

الأولى: في الجامعة في السكن الجامعي:

فقد كان أحد المباني المجاورة يصلي بهم طالب من الكلية، ثم انقطع ليصلي بغرفته! فلما بلغني ذلك عرفت ما حدث له! فذهبت إليه في غرفته:

قلت: لماذا لم تعد تصلي بالناس وأنت إمامهم ولست بمأموم وراء من لا ترضاه!؟

قال: إن صليت بهم شهدت لهم بالإسلام!؟

وأخرج كتاب الظلال، وقرأ علي مواضع من تفسيره لسورتي الأنعام والأعراف!! كلهم كانوا يفعلون ذلك! وعرفت أنه لا خير فيه. وأنه مهما كففت من غربه فقد تشرب بها بقلبه!

الثانية: في قرية مجاورة حيث خشي من خطر هؤلاء. فأصر على بعض الناس أن أعظ رأسهم لعله يرجع فتتنجلي الفتنة! وأصررت أنهم كما قال رسول الله صلى الله وعليه وسلم: (يمرقون من الدين ثم لا يرجعون فيه) فإن كان رأسا أو مضت عليه مدة معهم فليس من الدين مناظرته. فأصر وأصر، فذهبت معه كالمكره! ولست بصاحب كلام ولا مناظرات ولا مجالس.

فلما جلسنا لا سلام لأني عنده كافر وهو عندي ضال. تكلمت وتكلمت ولا فائدة، فسألته سؤلا فيصلا: الذين قاتلوا عليا – رضي الله تعالى عنه – في النهروان: من هم!؟ فإن أجاب بالحق

بطل دينه الذي هو عليه من الخارجية، وإن أجاب بالباطل وكفر عليا – رضي الله عنه–فقد انفضح أمره! يجب!

2 – وجهيمان كانت رسائله قد انتشرت ليس في الجزيرة فقط، بل تعدتها إلى مصر وغيرها، فكنت إذا رأيت رسالة منها في مكتبة المسجد رفعتها وأغلظت وسببت من يأتي بها، مع تحذير الشباب منه، فإن رسالته تشم منها رائحة الخارجية صريحة! في الجامعة وغيرها كان تحذيري من هذا الرجل، حتى صدق ظني بعد سنوات، وفعل ما فعل!

3 – والخميني في الوقت الذي اغتر فيه بعض أدعياء السلفية!، وفي الوقت الذي سماه الإخوان في مجلاتهم ونشراتهم: (إمام المسلمين) ونشروا صوره! كنت – ولله الحمد – كالوحيد بالجامعة الذي أحذر منه، وأنه رافضي كافر بدل الدين كله كشأن الرافضة – كما قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى: الذين نشروا الإلحاد في مصر والشام والحجاز حين حكموها مائتي سنة باسم (الفاطمية) زورا وهم أحفاد اليهود كما هو الصحيح من نسبهم مما جزم به أكثر أهل العلم، وحتى لو صح نسبهم

(لم تصح إلى الدين نسبتهم، وقد قال صلى الله عليه وسلم:

(يا فاطمة بنت محمد أعملي، فلن أغني عنك من الله شيئاً) إن آل بني فلان ليسوا لي بأولياء إنما أوليائي المتقون)

3 – ثمة شئ لابد أن يقال ها هنا ولو بإيجاز:

إن التفكير وغيره من ثمار غرس بذورها الألباني وغيره!

نعم، حينما لم يعلموا الشباب السلفية الصحيحة الكاملة، إنما علموهم ... سلفية ناقصة تمجد الخلف وتطعن في السلف الصالح –رحمهم الله تعالي: سلفية الظاهرية، وسلفية كل مجتهد مصيب، وكل من كتب في العلم صار إماماً علامة!،

وسلفية التعاون مع الإخوان وغيرهم. حتى كان الألباني بنفسه يكتب في مجلتهم ويمجد رأسهم البنا وأبن قطب إلى يومنا هذا! وأكثر رؤوس السلفية إخوان كعبد الرحمن بن عبد الخالق وغيره! فتخرج من هؤلاء السلفيين التكفير بفروعه، فلا عجب!

وللتفصيل محل غير هذه السطور.

والله المستعان، فقد – والله– أظلمت الدنيا وصار الفريقان كأنهما فريق واحد، ولكن كما قال أبو زرعه – رحمه الله تعالى: (إنما يتموه أمرهم سنة أو سنتين)!

وذكر عن على – رضي الله تعالى عنه – أنه كان يتمثل: لو كان لقصير أمر!

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى ... فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد ولات حين مندم، ولله الأمر من فبل ومن بعد.

350 وما هي إلا شبهات جائتهم من عدم فقههم في الكتاب والسنة

1 – سمها ما شئت، فسوف ترى الشبهات من نصيب من كذلك؟!

كذا بكل جراءة فهل تعرف ما السبب ومن السبب!؟ إنها مفاجأة!! أنت وأمثالك السبب!

نعم، أنت وأمثالك الذين لم يعلموا الشباب منهاج أهل السنة في معرفة الحق والباطل وأهل كل منهما فلم يكونوا كما قال عظيم الروم: (لا يرتد أحدٌ منهم سخطة لدينه، فإن الإيمان إذا خالطت بشاشته القلوب كان كذلك).

من أين يتعلمون منهاج أهل السنة:

1 – وأنت وغيرك ينصحون بكتب ابن حزم وغيره، فيتعلمون منها الطعن على السلف الصالح – رحمهم الله تعالى –، وأنه لا وزن لهم ولا لفهمهم ولا لمناهجهم، وأن الإستنباط مباشرةً من الكتاب والسنة، فينتج من هذا وعلى يدك ويد غيرك شباب الخوارج الذين يتجرءون على السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – ويتعاظمون في أنفسهم حتى يقال: (هم رجال ونحن رجال)! بل: (هم مقصرون، ونحن المجتهدون المتبعون للكتاب والسنة)!

2 – وأنت وغيرك ينصحهم عند دراسة اعتقادهم بكتب أهل الكلام والجوهر والعرض، فهل تحفظ عن نفسك أنك نصحتهم بالشريعة (للآجري) – رحمه الله تعالى – وأمثاله!؟

اللهم لا، بل عملت المختصرات والمطولاتفي غير ذلك، هذا ومختصر العلو والسنة لابن أبي عاصم –كاها عندك ولك عليها حواشي! ولكن تنصح في أشرطتك بالطحاويه لا بالسنة ولا العلو! فماذا تريد ممن تربى على يديك يا صاحب (التصفية والتربية)، فأين التصفية والتربية!؟

3 – وأنت وغيرك تمدح ابن قطب وتصفه بالأستاذ الكبير في مقدمة نقلت عن كتاب له صحيفه كامله تنقلها منه يا صاحب (التصفية والتربية) تنقلها منه في كتاب لك اسمه: (مختصر العلو) تختصر الأحاديث الضعاف وتصفيها على قدر

علمك، وتأتي بالآراء كاملة!

نعم التصفية، تذكر صحيفة في كتاب العلو لمن ينكر العلو، ويقول كل صفات الله على التأويل!؟ دون أن تذكر كلمة واحدة أن هذا الأستاذ الكبير لا أقول إنه جهمي ليس من باب النفي لكن من باب الإلزام لك: يقول بقول الجهمية والمعتزلة و ..... ! تنقل كلاماً إنشائياً ليس عليه بهجة العلم ولا نور السلف الصالح أهل الحديث!

فمن قرأ هذا النقل الرائع الرائق!! وأعجبه كما أعجبك، فبحث عن كتبه، وقرأها، وصار قائلاً بهاً، فمن الآثم يا صاحب (التصفية و التربية)!؟

وكذلك (الأستاذ الفاضل الموردي) كما تسميه، ولم يسعفك ما عرفته من الحديث أن أول اسمه ضلال (أبو الأعلى)! وقد صح- كما تعلم- أن رجلاً كان يكنى بأبي الحكم، فغيره رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقال: إن الله هو الحكم وإليه الحكم)!

ولم يسعفك ما عرفته من العلم حتى تعرف أعتقاده فتقيم عليه حجة الله على خلقه!؟

(فاضل) وما زال عندك فاضل إلى اليوم، فهو كذلك منشور في نشرة كتابك (الجلباب)!

اسأل أهل الحديث في الهند عنه، وتصفح ما كتبه وما كتب عنه قبل أن تعجل بمدحه وتلقيبه بالأستاذ و الفاضل: (المودودي ما له وما عليه) و (جماعة المودودي وموقفها من الحديث) ألا تعرف أنه من كبار الإخوان؟ الذين كنت معهم!؟

حتى متى تكون آخر الناس في معرفة الناس كما قيل: آخر من يعلم! وقد كان ينبغي أن تكون أولهم لما أنعم الله به عليك من الدخول في الحديث!؟

قائمة طويله سوداء ملأى من الأسماء التي مدحتها وروجت لها وعلقت عليها فجعلت البدعة في أعلاها وتخريج حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم – في أسفلها، فهذه أصول (التصفية و التربية)!؟

فيشتريها أتباعهم، ويرون اسمك مع أسماء أئمتهم، ويسمعون مدحك لهم فيزداد كل منهم ثباتاً على بدعتهم.

ويشتريها أعداؤهم ويرون اسمك مع هذه الأسماء ويسمعون مدحك لهم فتصيبهم الهلكة.

حتى من تسبه – كالغماري – ينصح تلاميذك في مجالسهم بقراءة كتبه للإستفاده منها!

روى ابن سعد (7 – 188) وغيره بإسناد من أصح أسانيد الدنيا عن أبي قلابة – رحمه الله تعالى – أن مسلم بن يسار صحبه إلى مكة، فقال لي وذكر الفتنة: إني أحمد الله إليك أني لم أرم فيها بسهم ولم أطعن فيها برمح، ولم أضرب فيها بسيف!

قلت له: يا أبا عبد الله فكيف بمن رآك واقفاً في الصف، فقال: هذا مسلم بن يسار، والله ما وقف هذا الموقف إلا وهو

على الحق! فتقدم فقاتل حتى قتل! فبكى وبكى حتى تمنيت أني لم أكن قلت له شيئاً! بكى مسلم بكاءً طويلاً، ولكن مسلم آخر لا يبكي!!

وعبد الله بن المبارك – رحمه الله تعالى –كان له رأي حسن في أبي حنيفة، ثم تبين له الأمر وعاد فيه إلى موافقة مشايخه كلهم، فكانوا يقولون له: بك راج اسمه وأمره لما رويت عنه ولما مدحته فكان يبكي، ولكن عبد الله آخر لا يبكي!!

تدري لماذا ذكرت لك بعض هؤلاء الذين مدحتهم، لأن من كتبهم يتخرج الشباب إخواناً على منهاج الإرجاء والخروج على الحكام ومنازعتهم في (البرلمان) والمظاهرات!؟

أعرف أنك لا تقر الخروج على الحكام إلا بعد التصفية والتربية! ولا المظاهرات إلا بعد حين!، ولكن بمنهاج (التصفية والتربية) وعلى يديك وفي مدرستك تخرجوا!؟

– ثم الشباب الذين تعنيهم ها هنا بالسب لم يتخرجوا من هذه المدرسة، ولا الشبهات عندهم إلا إن كنت تسمي (هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى –)!؟

355 التفقه في الكتاب والسنة ليس أمراً سهلاً اليوم بعد أن ورثنا عقائد وفرقاً شتى.

1 – أما نحن فلم نرثها! أرأيت الذى يعرض عليه ميراث فيه شبهة فيت

فيتركه لله تعالى!؟

2 – الآن تعرف أن في المسلمين عقائد وفرق شتى! فأين الكلام السابق: هل قصدوا؟ هل .. هل .. الله أعلم؟!

تدرى: من ورثها!؟ تدرى من أئمة هذه العقائد والفرق الشتى؟!

تدرى ما هى كتبها وكتبهم!؟

نعم، ليس أمراً سهلاً طالما أنك ترى أن هؤلاء أئمة لا يبدَّعون ولا يحذر منهم!

3 – بلى والله إنه لسهل يسير على من يسَّره الله تعالى عليه، كما قال رسول الله. صلى الله عليه وسلم: (كل ميسر لما خلق له).

1 – الزم أهل السنة: ما كان عليه رسول الله. صلى الله عليه وسلم، وصحابته – رضي الله تعالى عنهم، ومن تبعهم – رحمهم الله تعالى.

2 – واقرأ كتبهم وحدهم.

3 – وأخلص نيتك لله تعالى.

4 – واهجر أهل البدع ومن يجادل عنهم وينصرهم ويعتذر لهم.

فإن رسول الله. صلى الله عليه وسلم. قال: (تركتكم على

المحجة البيضاء: ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك)

فأنت تنتصر كثيراً لعموم قوله. صلى الله عليه وسلم: (كل محدثة بدعة)

فما بالك لا تنتصر لعموم قوله. صلى الله عليه وسلم: (لا يزيغ عنها إلا هالك)!

فكل من زاغ عنها فهو هالك مبتدع دون إرجاء ولا تكفيير!

وهذه نصيحته. صلى الله عليه وسلم. موعظة مودع: (إنه من يعيش يعدي منكم فسيرى اختلافاً كثيراً: - فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ...

- وإياكم ومحدثات الأمور ...)

357 فلا يستطيع الطالب الناشئ أن يخوض في هذه الخلافات إلا بعد دراسة الفقه المقارن وأدلة المخالفين.

1 - فهل درست مسألة الترحم على ما نصحت به النشء!؟

2 - وليست هذه هى النصيحة التي ينصح بها السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - الشباب!!

قد قال سفيان الثوري ويوسف بن أسباط وأحمد - رحمهم الله تعالى: (إن من نعمة الله على الشباب أن يوفق لصحبة رجل من أهل السنة فيجنبه الأهواء).

و (إذا رأيت الشباب مع أهل البدع فاعرف فساده)

قد أجمع أهل السنة على التحذير من المخاصمات وقراءة كتب الكلام والبدع وأنها تفسد القلب وتورث النفاق وظلمة الوجه وفساد الحال، وفي ذلك كتاب كبير من أجود ما صنف في بابه اسمه: (ذم الكلام).

وقال الشافعي و أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم - رحمهم الله تعالى : (ما أفلح صاحب كلام قط).

فهل تنصح الطالب الناشئ أن يدرس اعتقاده على هذه الطريقة: المقارنة والمخالفين!؟ وقد كان الأئمة الكبار ينهونهم عن سماع البدع،

بل يمتنعون هم عن سماع إية أو حديث من مبتدع! فالله المستعان.

3 – إنما النصيحة الصحيحة لا الضعيفة للطالب الناشئ: (شاب نشأ في طاعة الله) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

1 – الإقبال على كتب أهل السنة والاثار عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – وصحبة أهل السنة الذين لم يتلونوا ببدعة ولا بمخالطة المبتدعة.

2 – هجر أهل البدع ومشايخهم وكتبهم.

3 – البعد عن الكلام والجدال، وكل كتاب ليس فيه اثر، قد حذر الأئمة: أحمد وغيره من هذه الكتب – رحمهم الله تعالى.

نصحوا – جزاهم الله خيراً – خير النصيحة، وما قصدوا، ولكن قصر غيرهم!!

4 – وأما الفقه أى فقه الفروع:

1 – فعليك بفقه أهل الحديث من كتبهم التي صنفوها لذلك بالآثار كلها: البخاري ومسلم وأبي داود والترمزي والنسائي وابن ماجة والدارمي والموطأ ومصنف عبد الرازق وابن أبي شيبة – رحمهم الله تعالى – وأمثالها.

2 – وعليكم بأئمة أهل السنة في كل زمن – رحمهم الله تعالى، فإنهم نور الأرض ومصابيح الظلام وورثة النبوة الذين لا يداهنون في الحق أهل البدع.

3 – و لا تضيع عمرك في الجدال والمخاصمات، ومجالس القيل والقال، ومجالس الأخبار وغيرها.

وقد نصح الألباني نصيحة في سماع الأخبار وفائدتها! تجدها بعد قليل! فابتعد عنها، وأقبل على ما ينفعك فإن (من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه). وعمرك رأس مالك فلا تضعه فيما يضيعه!

380 ننصح الشباب أن يتئدوا وأن يترووا وألا يصدروا أحكاماً يبنونها على بعض ظواهر الأدلة.

1 – نصيحة مقبولة نسأل الله تعالى أن يقبلها وينفع بها.

2 – وننصح بها ذاتها الناصح ذاته:

1 – في فتاويه: فإن مقلديه كثيراً، والكلمة إذا خردت فإعادتها عسيرة بل مستحيلة!

2 – في تخاريجه: فليس المهم أن يصل إلى مرتبة: كل حديث لم يخرجه الألبانى ليس بحديث!

بل المهم هو الإتقان، وباب هذا طويل، وغلطات المكثر كثير، ومن ذلك المنهج في السلسلتين، ولذلك فكتابه (إرواء الغليل) أجود منها لأنه يخرج الحديث الواحد في موضع واحد فيمكن معرفة علله وفقهه، وإلا ففي السلسلتين عجائب بسبب منهج إخراجها، فحديث الحبة السوداء (859 و 863 و 1069 و 1819 و 1905) ومثله كثير.

ثم قواعد مهمة كثيرة يترتب عليها التصحيح والتضعيف لم تحرر، فكلما انبنى عليها كذلك، منها قبول حديث الثقة مطلقاً ورد حديث الضعيف والمدلس المعنعن مطلقاً، ومنها رد قول الإمام الحافظ: (غير محفوظ) بسهولة فيقول المتأخر: (محفوظ):

وليذكر هو وكل من يعمل في هذا العلم أنهم سوف يسألون أمام الله تعالى: لم ضعف، ولم صحح؟!

3 – وتزيد في النصيحة بياناً، فنقول للشباب ولغيرهم:

أ – لا تصدروا أحكامأبداً!!

بل اجعلوا الأحكام من السلف الصالح، أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى: حاكموا الجميع على منهاجهم، وما كانوا عليه.

ب – احذروا البدع وأهلها ومن يدافع عنهم.

385 اعتماد أهل الحديث على رواية المبتدعين بشرط الحفظ والثقة،
فلم يحشروهم في زمرة الكافرين ولا من لا يترحم عليهم.
1 – نرد عليك بك، ففي هذا الشريط نفسه (370/ 2):
(يروون عنهم، ويحكمون بضلالهم).
2 – نرد عليك بك، فقولك: (الكافرين ومن لا يترحم عليهم) هل
هو من عطف المغايرة كما يفهمه من يسمعه، فإن كان قد سقط
كلامك السابق كله في مسألة الترحم: مسلم أو كافر: مسلم
يترحم عليه وكافر لا يترحم عليه! وقد ظهر من كلامك هذا
(كافرين ولا ..) أن من لا يترحم عليه غير الكافرين.
3 – عجيب بعد خمسين سنة من لم ينصف أهل الحديث ولم يحرر
مذهبهم، وحكاه على هيئة الإجماع دون الاختلاف، وهذا إما:
أ – لعدم علمه بالخلاف.
ب – لظنه أن الذين خالفوا ليس قيمة، ولا يعتد بخلافهم.

وكلا العلتين بلية:
أ – فالخلاف مسطور في كل كتب المصطلح، وكل تراجم المبتدعين:
يختلف فيهم أهل العلم بين قبول ورد ليس بسبب بدعة فقط،
بل كذلك بسبب ترخصه في الأجرة على الحديث.
قال أحمد – رحمه الله تعالى – فيمن يأخذ الدراهم على الحديث:
(لا تكتب عنهم ولا كرامة) ذكره في الطبقات (1/ 169).
وقال جعفر الفريابي وغيره من أئمة أهل السنة رحمهم الله تعالى:
(لا أكتب عن أصحاب الرأي) رواه في تاريخ جرجان (128)
وقال أحمد رحمه الله تعالى: (ثقة ولكنه صاحب رأي من أصحاب أبي حنيفة لا ينبغى أن يروى عنه) رواه ابن أبي حاتم – رحمهما الله تعالى – في ترجمة أبى يوسف.
وترك أحمد وغيره – رحمهم الله تعالى – الرواية عمن أجاب في المحنة ثم
رجع بعدها، ومع ذلك ترك الرواية عنهم حتى بعد رجوعهم، وهذا

متواتر عنه.

لكن رجوع الألباني إلى المختصرات في التراجم لا يفيد ما أفاد الرجوع إلى المطولات.

بلى، حتى المختصرات كالتقريب مع أنه معيب ختى بالنسبة لأصله المسمى تهذيب مع ذلك يذكر كثيراً بدعة الراوي.

لكن الألباني لا يرى قيمة لهذا التنبيه على بدعة الراوي: ففي شريط جدة (31/ 2 / 90): (مرجئ .. شيعي .. لا قيمة لها في الجرح)

هذا قوله، ونعارضه بقوله الآخر في هذا الشريط المشهور (490/ 2): (الثناء عليه بقصد تزيين منهجه فيه تضليل لا يجوز).

ولا أدرى ماذا يريد الألباني من محو ذكر بدعة المبتدع من كتب التراجم، وتراجمهم هي المصدر الأصل في معرفة بدعتهم!؟

بلى، هذا الذكر للبدعة والمبتدع فيه فوائد كثيرة منها:

الأولى: أنه لا يجوز ذكر المبتدع بالثناء الضروري وحده (ثقة ثبت ...)

فإن هذا يوقع في محبته وحسن الظن به وتزيين منهجه وتوقيره، ومن وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام!

الثانية: ولهذا فأهل العلم – وهذا هديهم – كانوا لا يذكرون المبتدع إلا مع مذهبه غالبا للتحذير منه: كأحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والجوزجاني وغيرهم – رحمهم الله تعالى. وهذا لا يجهله إلا من لا يقرأ أو من لا يفهم.

الثالثة: وهذا مهم جداً في الجرح، عندما يأتي مثل هذا المبتدع فيخرج رجلاً من أهل السنة، أو يتكلم بكلام له في مسألة أو يدرج شرحاً لحديث يرويه.

4 – قد اختلف أهل الحديث في رواية المبتدع والأخذ عنه، كما سترى في أخر هذا القلب فيمن وصف بعلم وزهد وورع مع الثقة والضبط حتى كان يسمى لحفظه (المصحف والميزان) ومع ذلك تركه لبدعته إمامان من أئمة الجرح والتعديل: (يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى) بل أئمة كثير – رحمهم الله تعالى!؟

وقد اختلفوا في رواية المبتدع على وجوه كثيرة جداً ألخصها:

1 – لمن نسيها لطول العهد، مع أن مثلها لا ينسى لمن يعمل في هذا العلم.

2 – أو لمن لم يرها لشغله بالمختصرات، مع أن المختصرات لا تصلح إلا لمن أتقن المطولات.

3 – أو لمن لا يتذكرها لأنها تخالف مذهبه ورأيه!

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (1/ 62 ومابعدها):

(الغالب على أهل الحديث: لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته ..... من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من كتمها،

وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهى عن إظهار بدعته ومن هجرة ألا يؤخذ عنه العلم ولا يستشهد).

وأسوقها له من كتاب مشهور له هو ما يسمى بتدريب الراوى وصاحبه لا يخفى أشعرية وغيرها، ففي (1/ 324 – 329):

1 – الاختلاف فيمن يكفر ببدعته فلا يحتج به، وأكثر أهل العلم على ذلك.

قلت: بل أجمع أهل السنة على رده إذ لا يحتج برواية كافر!

2 – الاختلاف فيمن لا يكفر ببدعته.

فذكر الخطيب عن مالك أنه لا يحتج به مطلقاً لأنه في الرواية عنه ترويجاً لأمره وتنويهاً بذكره ولأنه فاسق ببدعته.

قلت: هذا كلام متين فأين الألباني منه ويؤيده قول محمد بن سيرين – رحمه الله تعالى: (لما وقعت الفتنة قلنا لهم: سمعوا رجالكم، فمن كان من أهل السنة أخذنا حديثه، ومن لم يكن منهم طرحنا حديثه).

فهذا هو الاختيار، لكن عند الضرورة فبقدرها.

وعلى قول مالك أكثر الكبار – رحمهم الله تعالى – كأحمد والبخارى وأبى حاتم وابى زرعه وغيرهم ليس فى شيوخهم منتدع يعلمونه , حتى قال البخارى – رحمه الله تعالى: (رويت عن ألف شيخ كلهم يقول: الايمان قول وعمل)

3 – الاختلاف فى رواية المبتدعه الذين يستحلون الكذب

ذكره الخطيب عن الشافعى – رحمه الله تعالى – فى الخطابية لانهم يرون شهادة الزور

وكذلك قاله سفيان الشورى وابن أبى ليلى

ومثل الخطابية: الرافضة , بل قال الشافعى – رحمه الله تعالى: ما رأيت أشد بالزور منهم

قلت: فاذا ثبت أنه رافضى سقط منه اسم الثقة لأنهم يتدينون بالتقية!

4 – الاختلاف فى رواية المبتدع الداعية الى بدعته

وأكثر العلماء على أنه لا يكتب عنهم

5 – الاختلاف فى رواية المبتدع اذا روى ما يقوى بدعته

قاله الجوزانى , وقواه صاحب نخبه الفكر

6 – الاختلاف فى رواية من يسب السلف الصالح – رحمهم الله تعالى قال مالك: لا ترووا عنهم , وبه قاله يزيد بن هارون وابن المبارك وشريك وغيرهم من أهل السنة – رحمهم الله تعالى

7 – الاختلاف فى رواية المبتدع لامشتغل بالفلسفه والمنطق

ورد روايته ابن الصلاح وخلائق من الشافعية، وابن عبدالبر وعدد من المالكية، والقزوينى وعدد من أصحابه، وابن تيمية وغيره من الحنابله، ولهج الذهبى بذلك فى جميع تصانيفه

قلت فهذا ما فى التدريب بحروفه ملخصا، ومن يتناول الصفات فهو من أهل المنطق والفلسفه،

فانما يتأولها بذلك لا بالآثار عن السلف الصالح – رحمهم الله – فظهر لك بذلك أن كلمة الألبانى: (اعتماد أهل الحديث على رواية المبتدع بشرط الحفظ والثقة)

1 – كلام غير علمى فى نفسه، وفيه تجهيل لأكثر علماء الحديث الكبار كمالك والشافعى وأحمد وقبلهم الشورى وابن المبارك، وغيرهم عشرات من الأئمه – رحمهم الله تعالى

2 – كلام غير سليم فى مراده منه، فان المراد منه التساهل مع أهل البدع

والصواب خلاف ذلك، فان الرواية عنهم – حينذاك – ضرورة بشروطها وقدرها، فهل من أكل الميتة فى الضرورة: يتساهل معها فى غير الضرورة؟؟

وهل من أكلها في الضرورة: يتلذذ بمطعمها أو يأكلها متأفقا متعففا!؟

فالمحدث السني يقول: (حدثنا فلان وكان قدريا).

وثمة فائدة ذكرها ابن عدي في ترجمة ذلك الراوي الصالح: رشدين ابن سعد – رحمه الله تعالى: ذلك أنه ترخص فى الأخذ عن راوٍ فيه ما فيه فلما فرغ مما يريده منه

قال له: اتق الله ياشيخ، فإنك ما علمت لشيخ سوء!

قال: وما حملك على الأخذ منى؟؟

قال: ألم يبلغك أن العلم يذهب، ويبقى فى أوعية سوء وأنت منها!

فلا يعظمه لما معه، لأنه يعلم أن ما معه من الحديث:

– السنى أحق به منه

– المبتدع ما معه حجة عليه فى ذمه لاحجه له فى مدحه

3 – تنبيه أريده كى لا يفوت، وهو الفرق بين:

– أخذ الرواية، وأخذ الرأى

– أخذ الضرورة، وأخذ غير الضرورة

– زمان الرواية، وزماننا زمان الوجاده

5 – وأما قول الألباني: (فلم يحشرهم فى زمره الكافرين ولا من لا يترحم عليهم)

فقد سبق الرد عليه قريبا، وفى مسأله الترحم، ومن كلام الألباني نفسه: (يروون عنهم ويحكمون بضلالهم)!

نعم، المتدع بدعة غير مكفرة لا نكفره، أما بشر المريسي وجنسه فقد كفرهم الأئمة – رحمهم الله تعالى

39 لا يشك عالم مسلم بأنه مسلم، وليس هذا فقط بل عالم فاضل

هذا كلامه فى أبي حنيفة!

1 – ما أدري ما معنى هذا إلا أحد أمرين:

الأول: جهله بمن تكلم فيه، وهم يزيدون على المائة! ولا يجهل ذلك! ولا يجهله إلا من لا يقرأ!

وإنما أصابه الحول! كقصة البعير الأحول الذى يرعى جانبا ويترك آخر! ويأخذ ماله ويدع ما عليه! وظاهرة الحول متفشية فى الألباني، ومن ذلك صنيعه في (قصة مقتل عمار بن ياسر – رضى الله عنهما) نقل من الاصابة شيئا وترك مثله فى الأهمية!، وكذلك فى (تخريجه حديث بم تأخذ يا معاذ) نقل من المصادر المرفوع وترك بجانبه الموقوف وهو مثله فى المعنى!، وها هنا نقل فى ضعيفته

أقوال الأئمة فى تضعيف رواية أبي حنيفة لسوء حفظه، وأهمل ما معها من كلامهم أمره من الإرجاء والخروج – وقد اجتمعا فيه، والرأي، والتجهم – وكلها مؤمن إن ليس هو فيها على لين بل قد صح أنه فيها مغالى! وانظر (القول السامى)

الثاني: تضليله لهؤلاء الذين تكلموا فيه بأنهم ليسوا (علماء مسلمين) ومنهم أيوب والشوري ومالك وسفيان بن عيينة والأوزاعي وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشعبة وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق! فانظر كتاب السنه لعبد الله بن أحمد – رحمهم الله تعالى وعلى قولهم السلف الصالح إلى ما بعد أحمد – رحمهم الله تعالى، وقضية الخوثري وتنكيل المعلمي به معروفة! فهل هى خوثرية جديدة من الألباني للطعن فى السلف الصالح بأنهم حسده فجرة لا يخافون الله! ولا يحسنون جرح رجل واحد! فكيف يؤخذ عنهم !؟

2 – لكن حبك الشيء يعمي ويصم، فأسد الليث يحشر عشرات الأسماء عند الكلام فى تضعيف الرواية، ويترك ما بجنبها! فهل هذه أمانة! إن اللقاء بين يدي الله تعالى قريب، والله المستعان

39 ومع ذلك قدخالف السلف في غءر مامسألة

1 – ما نوع هذه المخالفات: بدعة أو خلافات لا ضير على الدين منها!؟

2 – ماذا صنه السلف به في هذه المخالفات!؟

: من قال: أنا 392 يقول: الإيمان لايزيد ولا ينقص، ويقول شاء الله فليس مسلما

1 – فمن يقول ذلك: لا يزيد ولاينقص من رتبته وإمامته شيء!؟

2 – صرت أسدا حين لم يستطع ذلك المزي ولا الذهبي ولاابن حجر ولاغيرهم، فسردت عشرات الأسماء فيمن تكلم في روايته

وهؤلاء جميعا مع أضعافهم قد تكلموا مع ضعف الحديث في شيء آخر تركته عمدا، بل الآن تنكره

فهل هذه هى الأمانه التي ائتمنك الله تعالى عليها، وإنك لبين يديه عن قريب!؟

أ – ضعف حديثه لا يقدح في حديثه لا يقدح، والذي حذفته أشد

ب – من ضعف حديثه عشرة عشرون ثلاثون، والذى حذفه مائة مائتين!؟

3 – ماأسرع تناقضك، قد قيل: إذا كنت 00 فكن ذكورا!

فبعد لحظات من الكلام السابق قلت في هذا الشريط ذاته (420/ 1)

محتجاً بحديث لرسول الله –صلى الله عليه وسلم:

(من كفر مسلماً فقد كفر).

فماذا نقول لو ضممنا كلامك هذا مع قولك فيه: (قد قال: من قال: أنا مؤمن إن شاء الله فليس مسلماً)!؟

أما أنت فسوف نتركك مع هذا التناقض بين يدي الله تعالى.

وأما نحن فنقول: لسنا خوارج.

نقول: (من كفر مسلماً) هذا بقيد وليس على إطلاقه، ولم يقل أحد من أهل العلم أبداً أن المرجئة الذين ينكرون الأستثناء من باب الشك لم يقل أحد من أهل العلم أنهم كفار ولاشبه كفار، بل مبتدعون مرجئة

359 ... لاشك أن القول بدعة في الدين.

ما أسم هذه البدعة؟! هي مزيج من الإرجاء و التكفير.

أما الإرجاء ففي كتاب الشريعة للآجري– رحمه الله تعالى – (ص 134 – 144) بسندين صحيحين:

–عن إبراهيم النخعي التابعي الفقيه – رحمه الله تعالى:

(لفتنة المرجئة أخوف عندي من فتنة الأزارقة) يعني الخوارج!

– عن سفيان الثوري – رحمه الله تعالى:

(دين محدث: دين الإرجاء!

-عن سفيان الثوري – رحمة الله تعالى:

(دين محدث: دين الإرجاء).

وأنتبه إلى كلمة: (دين) .. فلو قلت لمبتدع: أنت على دين باطل محدث!

أ- ليس معناه سب الإسلام، فلا تقل كأستاذ العقيدة في زماننا:

(الفرق الأسلامية)!

ب- وليس معناه تكفير المبتدع.

كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إذا جاءكم من ترضون دينه و خلقه)

والفاسق المبتدع: دينه غير مرضي أي تدينه.

400 لكنه ما أراد البدعه، هو أراد الحق فأخطأ

1 – يأتي في أعذار التبديع أراد وقصد وأخطأ.

2 – (ما أراد البدعة) هل هذا من باب الجهل بما كان عليه السلف الصالح –رحمهم الله تعالى!؟ وعندك هاهنا (**390**): خالف السلف في غير مسألة).

فالذي يريد الحق يتبع السلف لا يخالفهم، فهذه علامة إرادة الحق.

3 – ثم هل من أخطأ في مسأ لة بل).

ثم هل من أخطأ في مسألة بل مسائل يصير كمن لم يخطئ فيها! اللهم لا، اللهم لا، اللهم لا

قال أحمد رحمه الله تعالى: لا يعجبني الرواية عمن أجاب في المحنة. وذكر أنه اجتمع جرير بن

عبد الله والأشعث بن قيس – رضي الله تعالى عنهما، فقدم الأشعث جريراً للصلاة.

4 – وقد حكمت على نفسك بمخالفة أهل العلم، واستدبار سبيلهم، فإنهم جميعاً سموا من تقول: مرجئاً، ولم يقولوا مقالتك، (أراد وأخطأ)

وقد اطلعت على قولهم حينما نقلت من تاريخ البخاري وغيره أمر تضعيف الرواية.

فحسبنا الله ونعم الوكيل.

415 ففتح هذا الباب من التشكيك في علماء المسلمين سواء من السلف أو الخلف مخالفة لما عليه المسلمون

} وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً {[النساء/ **115**]

1 – حكم القاضي على نفسه، ولا أقول المثال الذي يذكره كثيراً: رمتني بدائها و انسلت، ولكن أقول بقول الله تعالى:

} وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً {[النساء / 112].

2 – صدق الله، ولعنة الله على الكاذب

فلننظر من الذي يشاقق!؟

أيوب والثوري وأبن المبارك زالأوزاعي ومالك وأحمد زالشافعي و إسحاق وغيرهم ممن سردنا لك بعض أسمائهم قبل قليل حتى قال ابن أبي داود: هو إجماع.

أليس هذا سبيل المؤمنين، فمن غيرهم حدثني!؟

وماذا قال هؤلاء!؟ كلهم طعنوا في أبي حنيفة!

فهل تقول بقولهم فتصير في سبيل المؤمنين!؟

ما الفرق بينك وبين الخوثري الذي طعن في سلف الأمة و علمائها ليفعل ما فعلته أنت الآن!؟ من أجل هذه الدعوى بعينها! فقيض الله له المعلمي فأبطله!، و لكن خوثري معلمي!

3 – وداء كثير، بل أكثر من طلبة الحديث ممن تربوا على (التصفيه والتربية):

أ– يجمع خيله ورجله في حال الراوي من حيث الثقة و الضعف، و أكثرهم لا يحسن الجمع ولا الأستنباط

ب– يهرب بخيله ورجله من خيال حال الراوي من حيث السنة والبدعة

كلا والله ليته يهرب، بل يحرف ويزور وينكر ما قرأه بعينه، ولكنه ما وعاه قلبه المقفل أبداً

فلا جرم من يصنع هذا ويعرف به يسقط، وقد قيل من هم أن يكذب:

في الحديث فضحه الله، فكيف بمن لا يؤدي الأمانة، فالعلماء لم يقتصروا في الرواة على حالهم في الرواية، بل اهتموا جداً بحالهم في الدبن والسنة

420 ... من كفر مسلماً فقد كفر

1 – هذا بشروط يعرفها كل سني، ويضل عنها كل مرجئ وخارجي

2 – ومثل ذلك قولهم من لم يكفر الكافر فهو كافر

420 ممن بدع مسلماً فإن لم يكن مبتدعاً فهو مبتدع

1 – هذا بشروط يعرفها كل سني، ويضل عنها كل مرجئ و خارجي

2 – ومثل ذلك ما عرفه أهل السنة – رحمهم الله تعالى، وأجمعوا عليه بأن من لم يبدع المبتدع فهو مثله، ومن مدحه وما شاه فهو مثله

قال الثوري –رحمه الله تعالى: ما حال الربيع بن صبيح!؟

فذكروا من حاله غير أنه يجالس القدريه، هو قدري

بل هذا في أ حاديث صحاح عنه – صلى الله عليه وسلم – وعن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، تراها في مسألة الهجر – إن شاء الله تعالى

3 – وأما من اتخذ أصلاً عدم تبديع أحد فهو مرجئ مغال في الإرجاء يقول: (الأصل الأسلام) و (مسلمون و كفى)، وهو مكذب بحديث

رسول الله– صلى الله عليه وسلم: (تفترق أمتي على ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

4 – وكلام الألباني في غاية التناقض في المجلس الواحد!

فهو ها هنا يقول: (من بدع مسلماً: فهو مبتدع)، وسبق كلامه الطويل في أنه ليس كل من وقع في البدعة يصير مبتدعاً!؟

5 – صنعت صنيع الخوثري: تبدع الأئمة كلهم لينجو لك أبو حنيفة!

فكلهم قالوا: مرجئ يرى السيف! وأنت تقول: من بدعه فهومبتدع!

هنيئاً لك بصحبة الوخوثري!

440 ... شبابنا يبدعون العلماء، وهم الذين وقعوا في البدعة

أوردها سعد و سعد مشتمل ... ما هكذا يا سعد تورد الأبل

1 – (شبابنا) أما شبابك الذين ربيتهم على (التصفية والتربية) فمقلدون لك: شبراً بشبر وأما الذين لم يتربوا على (التصفية والتربية) وهم الذين تقصدهم بهذا الكلام فما عليهم، إنما شيوخ أهل السنة كالثوري و أحمد وغيره – رحمهم الله تعالى – هم الذين بدعوا الحسن بن صالح وداود بن علي

وشيوخ أهل السنة خير منك ولست تصلح للدخول في ميزان معهم، فما وزن الذرة إلي الجزة، والحمل إلى الجمل! بلى والده أقل من العمل بما حمل وعمل!

والمبدعين خير ممن تدافع عنهم!

فشباب أهل السنة تبع لشيوخ أهل السنة:

أ– الأتباع فيما مضى

ب– الأتباع فيما أتى

لا يفرقون بين متماثلين، ولا يجمعون بين ضدين، ولا يتلاعبون بدينهم، ولا يخالفون السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

2 – (العلماء) كذا على الإطلاق على طريقة التهويل و الإرجاف و الإرجاء! هلا قلت: (بعض)!

أ – ثم هل شرط المبتدع عندك ألا يكون من العلماء، فالعلماء، عندك معصومون من البدعة!؟

هذا خلاف ما عليه أهل العلم جميعاً، بل خلاف القرآن:

} وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ {[الأعراف / 175]

ب– وأنت نفسك قد قلت قبل قليل بدعة / عالم خالف السلف في غير ما مسألة!

فعلى قولك: لا يسمى المبتدع عالماً حتى لو كان عنده علم كثير!؟

صدقت! ولكنك لا تريد هذا! بل تريد (عصمة من تسميهم العلماء)!؟ فالخوري عالم على قولكم، فلماذا تبدعه وهو يدانيك في العلم، بل ربما فاقك فيه!؟

3 – وسعد هذا ظلمته كما ظمت نفسك فهو غير مشتمل على أقوال السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – وهديهم ومنهجهم، وليس هو ممن لا يقول إلا بقولهم

فلننظر في الدنيا وبين أحكم الحاكمين – جل وعلا – من أسعد؟!

ثم مثل، وأنت دمشقي المهجر، فقد قيل دمشقيهم يشمل ولا يدري!! (ابن عساكر ط 4/ 344)

4 – ثم معنى قولك (شبابنا) في مقابل (العلماء)!؟

معناه تحقير الشباب و تعظيم أهل البدع

أ– كأن العالم لا يكون شاباً أبداً

هذا عمر رضي الله تعالى عنه يستشير الشباب 1

وهذا عبد الله بن المبارك – رحمه الله تعالى يقول: الأصاغر أهل البدع و هذا أحمد ينكر من يقول في أبي زرعة – رحمهما الله تعالى:

(شاب) لأنه لما نصر السنة لم يجز تحقيره

ب– وكأن الشباب صفة نقص

هذا من جهة، ومن أخرى:

كأن من قيل فيه عالم لا يقع في بدعة ولا يسمى مبتدعاً أبداً!!

وكأن من قيل فيه عالم قد أخذ شهادة و موثقاً من الله تعالى أنه لا يسمى مبتدعاً أبداً!!

هذا على أصل قول الإرجاء: لا يضر مع الإيمان معصية!

فعليه عند المرجئة الجدد: لا يضر مع العلم بدعة!

مع أن هذا ينقص بعضه بعضاً:

فالإيمان ضد المعصية، و العلم حجة على البدعة!

وأولى الناس بالتبديع من قيل فيه عالم و قد خالف السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، و إلا فلا مبتدع على ظهر الأرض!

فبقدر عصيان العاصي ينقص إيمانه، و حين يزني لا يسمى مؤمناً بل فاسقاً حتى يتوب

وبقدر بدعة المبتدع ينقص علمه، و حين لا يسمى عالماً إلا عالم سوء حتى يتوب

الغماري و شاكلته من شيوخ أهل البدع ذكروا بالعلم و يقولون فيك:

وهابي ضال!، ويبدعون شيوخك الكبار: بن تيميه و غيرهم بل أحمد وغيره!؟ فماذا تقول فيهم!؟

هم مبتدعة لأنهم تكلموا فيك!؟ أليس كذلك!؟

كما قلت لعلي الحلبي: أنت تقول: الإمام الغماري!

فقال: أعوذ بالله، ما قلت!؟

قلت: بلى، ألست تقول الإمام السيوطي! و الغماري واحد، فإما أن كلاهما إمام و إما فلا! ولكن أعرفك ما السبب في تفرقتك بينهما: السيوطي مات و ما رأي الألباني ولا تكلم فيه!

والغماري تكلم في الألباني، فتكلمتم فيه!

فيا ليت عشر غيرتكم على شيخكم تكون على السنة!؟

وأنظر في (الفصل العادل) لي بيان أنكم أصحاب غيرة على جاهكم لا دينكم، ومنه قول الحلبي في مجلته بأن من يطعن في أصحاب الألباني زنديق، بينما شيخه يقول فيمن يسبالله تعالى إنه لا يحتاج إلا ضربة بعصا أو ضربتين!

5 – عرفت أن الشباب براء مما تقول:

أ– شبابك لا يبدعون أحداً إلا العلماء! الذين تكلموا فيك!

ب– شباب أهل السنة لا يبدعون علماء أهل السنة، بل يوقرونهم فوق ما تظن – رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خير الجزاء

ج– علماء أهل السنة يبدعون علماء أهل البدعة

د– علماء أهل البدع يبدعون علماء أهل السنة

فأين أنت من هؤلاء، و مع أي فريق!؟

6 – أقول لك: مع أي فريق منهم: لا مع أحد و لا عليه!
أ– لا تبديع
ب– ثم تقول في هذا الشريط ذاته (400/ 2): (أهل الحديث يحكمون بضلال المبتدعة ولا يكفرونهم) أي مبتدعة معينين يروون عنهم: (يروون عنهم و يحكمون بضلالهم)

و هذا ما نريده ها هنا فقط
فإن تركت قولك الأول إلى الثاني و كلاهما في مجلس واحد، فهاذا ما نقوله بالحرف!

440 ... لا يتطاولون على من لا يقرونون بهم علماً و فهماً و صلاحاً
1 – هذا الكلام ذاته موجه إلى قائلة حينما يرد كلام ابن تيمية و غيره ممن هو أعلى منه في أي مسألة، و يتكلم في محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله تعالى – أنه ليس بعالم في الحديث لحديث ظنه صحيحاً و قد صححه من هو عند الألباني الحافظ المقدام الذي لم يأت بعده مثله! وما أكثر ما يقلده في تقريبه!
فينبغي طالما أنه لا يقرن بهم أن يسلم لهم و لا يخالفهم في أي مسألة، لأنهم أفهم منه و أعلم و أصلح بإجماع أهل العلم
وهذا نفسه هو عين التقليد المذموم الذي ينهي عنه الألباني و غيره، و يقع فيه نفسه، و يوقع فيه من يقول بقوله
2 – و هذا الكلام ذاته موجه إلى قائله، فإن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – هم الذين بدعوا هؤلاء و أمثا لهم
3 – وليس شرط التجريح عند علماء الحديث ا لذين عاشرتهم أكثر من خمسين سنة ليس شرط أن يكون الجارح فوق من جرحه علماً و فهماً و صلاحاً، فالعبرة بما قال لا بمن قال، فهل ما ذكره: جرح أو لا!؟ فليس من شرط الجرح ذلك وليس كذلك من شرط النصح أن يكون الناصح خيراً من المنصوح
وعلى أن الجارح يجرح بكلام من هو بإجماع أهل العلم فوق المجروح علماً و فهماً و صلاحاً، و هم السلف –رحمهم الله تعالى –الذين جرحوا من هو فوق ذلك المجروح علماً و فهماً و صلاحاً!!
4 – يأتي في أعذار التبديع أن عذر العلم و الفهم لا يرفع و صف البدعة بل يزيدها، لأنه لو صدق في علمه و فهمه وصلاحه لجنبه الله تعالى البدعة و الوقوع فيها
و الخوارج قد قال فبهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لصحابته –رضي الله تعالى عنهم –

خير قرون هذه الأمة: (تحقرون صلاتكم مع صلاتهم) الحديث، ثم قال: (شرار الخلق)
5 – ويفهم الألباني نفسه تبطل الحدود و العقوبات، إذ لا ينبغي التطاول على من هو خير منك علماً و فهماً و صلاحاً

حتى لو قام عليه حد أو عقوبة!

6 – التطاول نوعان بحق وهو الواجب، و بباطل وهو المذموم

فإن كان بحق فهو بطل عظيم لأنه صبر على أذى مثلك و طعنك في عرضه أنه يريد الظهور و أنه يطعن في العلماء

440 فمثل النووي و ابن حجر مثلهم أعطينا اليوم

1 – هؤلاء لم يكونوا اليوم، بل كانوا أمس، و أنا أعطيتك أمس بل أول أمس خيراً منهم بإجماع أهل العلم: الحسن بن صالح و داود بن علي وغيرهما

فانظر قول أهل السنة فيهم

2 – (مثلهم) وهل صاروا هكذا عندك إلا بالنقل عمن قبلهم، فمن قبلهم فابحث عن قوله في أمثالهم!؟

3 – ثم الميزان ليس هو العلم و كثرته، بل السنة و أتباعها

فالعامي السني أفضل من مئات المبتدعة العلماء بإجماع أهل العلم

مر رجل فقير فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: ما تقولون في هذا؟

فقيل: هذا حرى إن خطب ألا ينكح، وإن شفع ألا يشفع

فمر رجل غني فقال رسول الله – صلى الله عليه: ما تقولون في هذا؟ فقيل: هذا حري إن خطب أن ينكح، وإن شفع، فقال رسول الله –صلى عليه وسلم: (هذا خير من ملء الأرض من هذا)!

4 – ثم من الذي ذكر لك ابن حجر والنووي إلا المرجئة المرجفة، الذين يريدون الشناعات ونطح الدين لا نصح الدين.

نحن نسألك أنت وغيرك مسائل عامة: متى يصير المرء مبتدعاً!؟

فإن أحسنت الجواب على هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – فطبقه! فالإيمان قول وعمل، ودعك من الشناعات.

5 – ثم ما هذه العصبية؟! وأنت لا تتعصب بعضها لمن هو خير منهما كابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب – رحمهما الله تعالى –!؟

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (20/ 8):

من نصب شخصاً كائناً من كان، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً).

453 ... وسيد قطب نحن نُجِلُّه على جهاده.

1 – يأتي في أعذار التبديع مسألة إبطال التبديع بعذر أنه مجاهد!

2 – الجهاد ليس هو مقياس الإجلال، فقد قال رسول الله صلى – الله عليه وسلم: في الخوارج: (تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وجهادكم مع جهادهم) ومع ذلك فهم (يمرقون من الدين) (شرار الخلق).

3 – وسبق ما ذكر عنه – صلى الله عليه وسلم:

(من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام) والإجلال هو التوقير.

4 – تجله على جهاده، وأنت لا تقر الخروج على الحكام أياً كانوا ولا التنظيمات السرية والإنقلابات إلا بعد التصفية والتربية! ما هذا التناقض!؟

5 – تجله على جهاده، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(أعظم الجهاد أن تجاهد نفسك وهواك في ذات الله)

فهل جاهد هذا الرجل نفسه وهواه واتبع السنة؟!

بل هل جاهد نفسه وهواه فأطلق لحيته وترك التشبه بلباس الكفار من السروال، أو أمر أخته ومن حولها بحسن التستر؟!

عائشة رضي الله عنها – تقول في صحابي لما وقع في بيع العينة: (أبطل جهاده).

والذي غل أبطل جهاده حتى قال – صلى الله عليه وسلم: (هو في النار) لعباءة فقط غلها، فكيف بمن غل الدين وغل منهاج أهل السنة؟

وقع في كتاب المفسرون للمغراوي في ذكر تأويلات ابن قطب:} وجاهد في الله حق جهاده ... {

قال المغراوي: لم أكتب هذا، إنما كتبها الناشر داخل الكتاب!

(حق جهاده)! حسبنا الله ونعم الوكيل.!

6 – أعمال المبتدع غير مقبولة كما سترى في أعذار التبديع، ولو كانت مقبولة لهداه الله بها، قال الله تعالى:

} وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا {[إبراهيم / 12 ل]

فمن لم يهتد لسبيل أهل السنة فاعرف أنه وجهاده ليس في الله تعالى.

7 – لو نجح هو وأمثاله في جهادهم المزعوم هذا الذي لا تسميه أنت جهاداً با بدعة الإنقلابات! لو نجحوا فما مصير دولة يكون هذا وأمثاله رؤوسها!؟ وربما جعلوك لمحبتهم لك مفتيها!

أنت نفسك تقول في شريط: الإخوان أعداء أهل السنة.

فتراهم ماذا يصنعون؟! لن يكونوا خيراً من دولة ابن أبي دؤاد!

فالله أعلم من ابن أبي دؤادها!؟

8 – (نجله على جهاده) لا والله بل تجله على أشياء أخرى أيضاً، فلذلك نقلت عنه صحيفة كاملة وزيادة سميتَه في أولها (الأستاذ الكبير) في كتاب (مختصر العلو) وه ينكر العلو!!

وطالما أثنيت على كتبه كالمعالم وغيرها!! وهي مخرج فرقة التكفير!!

ولك شريط في المنع من ذكر المطاعن فيه يا شيخ التصفية. فيبدوا أنها تصفية السنة من السنة!!

9 – لست وحدك على هذا، فهناك شيخ آخر جنَّد قلمه للدفاع عنه و أيضاً يسمي أخاه: (المجاهد الكبير) ولا يتحرج من اللفظ بذلك!

وثالث ورابع: (المجاهدين ...) والله المستعان.

454 لم يكن عالما فلا غرابة أن يصدر منه أشياء تخالف المنهج الصحيح

1 – نعم، لاغرابة، لكن المسألة ليست بسبب عدم العلم فإن قوما عندهم من العلم أكثر منك قد قالوا بهذه الأشياء ذاتها، فالعلة ليست العلم ولا الجهل ولكن البدعه، فمن ترك السنة ابتدع

ولكن مأدري ماذا نصنع معك:

ا – العالم – كما قلت – يقع منه مخالفة السلف فى غير ماسألة من العقائد، فتعذر العالم كأبي حنيفة!

ب – وغير العالم – كما قلت – يقع منه، وهو بزعمك معذور، كابن قطب!

فمن هو غير المعذور؟!

2 – ثم طالما إنه ليس بعالم، فكيف تنقل من كتبه؟! وكيف ينصح أصحابك بكتبه حتى يقول الحلبي: (فيها لفتات رائعة في المنهج)! سئل أحمد – رحمه الله تعالى – عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: (كان جهميا قدريا معتزليا، كل بلء فيه)!

وأنت ذكرت ما ذكرت في شريط جده (82/ 366/1) عن تفسيره، فكيف بعد ذلك تجله!؟

3 – تعتذر عنه بعدم العلم أي بالجهل بالعقائد!!:

أ – فهل الجاهل يصنف كتبا تصير عمدة عند أصحابك حتي صاروا من كثرة قراءتهم لها كأنهم نسخة منها في كتبهم وألفاظهم!؟

وحتى نصحوا الشباب بالرجوع إليها!

ب – تعتذر عنه بالجهل ما كان عليه أهل السنة، فقد كنت معه أو مع الإخوان: فلماذا لم تنصحه هو وأمثاله نصيحة إقامة الحجة!؟

ج – تعتذر عنه بالجهل، وهو كذلك، لكنه لم يكن يجهل ما كان عليه أهل السنة: فقد كانت كتب أهل السنة بين يديه

كابن تيمية – رحمه الله تعالى – منشورة متداولة، وتفسير ابن كثير – رحمه الله تعالى – كان ينقل منه حتى بالأسانيد!!

4 – قولك: (أشياء تخالف المنهج الصحيح)!

1 – كأنها أشياء قليلة، بل هي عظائم!

2 – (تخالف) بل فوق ذلك

فمابالك تهون ما خالف، فهذا طريق الإرجاء لا يقولون: بدعه أو ضلاله، ولكن أخطاء وانحرافات ومؤاخذات! فسموا الأشياء بأسمائها، ولاتسمونها بما يهونها كالقوم الذين يستحلون الخمر (يسمونها بغير اسمها) وعظموا من أمر الله تعالى ما عظم

(ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب) (الحج /32) فما بالك تهول هناك في الشريط هذا ذاته فتقول: (لا أصول ولا فروع) و (لا بدعة مكفرة ولا مفسقة) فهذا خروج

فحيث ارتبطت البدعة باسم له فى قلبك منزلة وصحبة البدع (أشياء تخالف المنهج الصحيح)!؟

5 – ماهى هذه الأشياء لم تذكر إلا واحدا فقط:

أ – وهو ها هنا (470/ 2) وحدة الوجود، واعتذرت عنه فيها بقولك: هل انعقدت في قلبه؟ هل أقيمت عليه حجة؟!

وهذا كله باطل، وقلبه لا سلطان لنا عليه ولانعرف مافيه ولم نشق صدره، وإنما كما قال عمر – رضي الله تعالى عنه –: لنا الظاهر والله يتولى السرائر

تقول: لم يكن فيها كابن عربي؟!

ربما، لكن كان من أتباعه، فهو يقول حينما تكلم عنها على علم بها: قال (6/ 3479):

(ولقد أخذ المتصوفة بهذه الحقيقة الأساسية الكبرى وهاموا بها وفيها، وسلكوا إليها مسالك شتى:

– بعضهم قال: إنه يرى الله في كل شيء

– وبعضهم قال: إنه رأى الله، فلم ير شيئا غيره في الوجود

وكلها أقوال تشير إلى الحقيقة إذا تجاوزنا عن ظاهر الألفاظ القاصرة فى هذا المجال، إل أن ما يؤخذ عليهم على وجه الإجمال هو أنهم أهملوا الحياة)

هذا مايأخذه عليهم فقط!

الكفر الصريح في الحلولية ووحدة الوجود، لا يأخذه عليهم، بل ينكر فقط ألفاظا قاصرة، أما المعانى فصحيحة!

ب – هو أكبر مدرسة تخرج منها الخوارج فى هذا العصر حتى يصح أن يقال: إنه إمامهم!

فالتفكير فى مصر وغيرها ماخرجوا إلا من ظلاله ومعالمه خاصة، ومن مصطلحات المودودي وغيرها

والإخوان أنفسهم يعترفون بذلك عندما رد صاحبهم الهضيبي والقرضاوي على اتباع ابن قطب

ج – هو يؤول بل يعطل جميع صفات الله جل وعلا

– قال فى تفسيره لسورة الزمر: (وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)

قال: (وكل وماورد فى القرآن وفي السنة من مثل هذه إنما هو تقريب للحقيقة، فالله – تبارك وتعالى – وضعها في أسلوب يقرب بها ويمثل)

هذا بعينه كلام الزمخشري من أئمة المعتزلة صاحب الكشاف والآساس والفائق، والكتابان الأخيران

منقولان بالحرف من ابن قتيبة وغيره مع تحريف الاعتزال!

كل ماورد 00!

وينسب هذا الفهم إلى القرآن، فيقول (6/ 3480):

(التأويل لا ينبع من مقررات وتصورات من عند أنفسنا، إنما يستند إلى مقررات القرآن ذاته وإلى التصور الذي يعطيه عن ذات الله سبحانه وصفاته)

هذا غير تأويل الاستواء بالاستيلاء، وتسمية الله تعالى بأنه المهندس الأعظم، وأنه صنع أي (خلق) القرآن، وأن الكون بريشة فنان عظيم والقرآن (سيمفونية) أي معزوفة (موسيفية) رائعة الأنغام!

وبعض هذا تجده في كتاب (المورد الزلال)، ولم يستوعب!

د – في آخر أوراق تفسيره قال عن حديث السحر الذى رواه البخاري ومسلم مع إقراره أنه صحيح روياه: (يخالف القرآن، وأصل العصمة) و (أحاديث الآحاد لايؤخذ بها فى الاعتقاد) فى سطرين فقط يرسي أكبر قواعد الاعتزال فى رد الأحاديث الصحيحة

هـ – هو يطعن في عثمان ومعاوية – رضي الله تعالى عنهما – صراحة بالاسم في كتابه ال 1 ي أسسه على الطريقة الاشتراكية: (العداله الاجتماعية)، فعثمان – رضي الله عنه – يأخذ من بيت المال ويعطى أقاربه ويصنع ويصنع 0000 كلام لو كلفت رافضيا أن يكتب لما كتب أقبح منه، والكتاب منشور عشرات النشرات!

وغير هذا كثير حتى يصدق عليه ماقلته: (فيه 72 فرقة وليس فيه أهل السنة)

أما أصحاب الألباني فيجدون فيه لفتات رائعة في منهجهم!

وأما مدرس العقيدة – إي والله العقيدة – فيقول عنه: (هو أفضل من تكلم في التوحيد) بينما هول ليس عنده إلا فهم مشوش فاسد لمسألة توحيد الربوبية فقط، وأظن المادح له مثله!

تعريف التوحيد عنده هو الحاكمية هو (إعادة السلطة المغتصبة)!

على حد قوله!

قال أئمة أهل السنة: أحمد وقتيبة بن سعيد وأحمد بن عبد الله بن يونس وعبد الرحمن بن مهدي وأبو بكر بن عياش وغيرهم – رحمهم الله تعالى: (إذا رأيت الرجل يحب الجهمي فاعلم أنه جهمي)

6 – ولا نحب الجدال، فهما كلمتان فقط:

أ – الرجل يقول بقول الجهمية والحلولية والخوارج وال 72 فرقة!؟

فإذا قلت: لا

فإما أنك لم تقرأ، فهذا جدال بالباطل

وإما أنك قرأت، ولا يعمى عن الحق إلا من لا يعرفه

ب– وإن قلت: نعم

فالرجل داعية إلى بدعته بما سطره من كتب فيها

فمن قال لك: لا فهو غبي

ج – وإن قال نعم

فالرجل لا يجوز تداول كتبه ولامدحها، وقد خرج منها الخوارج والجهميي وغيرهم، وقد سبق قريبا أن الداعية إلى بدعته قد قال كثير من أهل العلم: لا يقبل حديثه، فكيف بالداعية وليس معه حديث إنما هو الرأي!؟

وقد أجمر أهل العلم على عدم جواز بيع كتب الرأي والكلام والبدع، وانظر الحكمية لابن القيم ففيه نقولات عن الأئمة – رحمهم الله تعالى

فمن قال: يجوز بيعها مع بيان مافيها!

فقل له: من بين!؟ أنت بينت كل مافيها أو عشر مافيها!

أنتم كثرة، ولكم مطابع ومكتبات وأموال: فمن منكم طبع الظلال مر التعليق على مافيه من الضلال! مع أن التعليق لا يجوز، إإذا سيحذفه كله لو صدق!

7 – مأ–ري هذا الدفاع والجدال عن هذا وجنسه إلا لسبب واحد هو الإرجاء أو الإعجاب به بسبب دعوته للخروج على أهل الأرض أجمعين لأنهم في جاهلية أشد من الجاهلية الأولى

غلو عجيب فيه جعل ابن سرور يوزان في كتابه: المنهج بين ما عذب به هذا وعذب به خليل الله تعالى – صلى الله على نبينا وعليه وسلم – في طريقة تجعلك تحقر أمر هذا الدخيل!

هذا غير دفاعه عنه في كتابه: (6 راسات)
فامتحن الناس بهذا الرجل وشيوخه محمد رشيد رضى وأمثاله، فوالله لينكشفن الأمر عن عجب

عجاب يبهر الألباب وتعرف فيه السني الخالص ومن ليس منهم، والله المستعان

460 من الظلم أن يقال عنهم: إنهم أهل بدعة
1 – من الظالم؟! بعد لحظة من هذا الظلم قلت عن ابن حجر والنووى: إنهما من الأشاعرة
وقد ذكرت مرارا حينما رجحت اسم السلفية أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، وعلى هذا إجماع أهل السن' في كل عصر
ولكنك داريت، ففي كتاب الشيباني عنك من كلآمك (1/ 386) ذكرت: (أهل السنة من الأشاعرة والمحدثين)!!
ما أوسع دينك حتى وسعك فيه أن تنسب إليه ماليس منه!
وفي هذا العصر خصوصا حدثت قصة صابوني الأشاعرة، وهو غير صابوني السنة صاحب الرسالة في عقائد أهل الحديث فصابوني الأشاعرة كتب مقالا في فضلهم، ونقل فيه نقلا عزاه إلى ابن تيمية في أن الأشاعرة هم أنصار أصول الدين، فقام أهل السنة ومن يخالطهم عليه أشد القيام، وفضحوا أمره، وزيفوا نقله أنه ليس من كلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى، وإانما هو من نقله عن أشعري، فإن ابن تيمية – رحمه الله تعالى – وصف الأشاعرة بأنهم مخانيث المعتزلة، وأن الأشعري بعد توبته قد بقي عليه من الاعتزال!
تعرف معنى مخانيث؟!
قد نقل ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في فتاويه (6/ 358 و 359) عن غيره أن الجهمية ذكورهم المعتزلة ومخانيثهم الأشاعرة، والمخنث هو مالا يتميز أذكر هو أم أنثى
(مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء) (النساء /143)
فالمعتزلة صريحون في تجهمهم، والأشاعرة يتسترون بالسنة بل سلبوا اسم (أهل السنة) من أهلها وخصوا أنفسهم به زيادة في التضليل وهم معتزلة في كثير من الآصول والفروع، وأكثرهم يقول بخلق القرآن وينفي العلو وغيره من الصفات
وأنت نفسك قلت هاهنا (370/ 2):

(أهل الحديث يروون عن المعتزلة والخوارج ويحكمون بضلالهم ولا يكفرونهم)
فمن الظالم أو المتناقض!؟
وحينما وصفت الإخوان (380/ 1) أنهم ليسوا من أهل السنة لأن الخلاف في الأصول، فكيف يكون الأشاعرة أهل

سنة، وإنكارهم صفة واحدة جاء من مخالفة في الأصول!!

فأهل السنة الاصل عندهم فيما صح: لا تأويل ولا تفويض

وغيرهم (لايصححون) ولو صح (فالتواتر لا الآحاد) ولو صح (فالتفويض أو التأويل)!

والآشاعرة وافقوا أهل السنة في صفات، ووافقوا المعتزلة في صفات!!

فماذا يصيرون!؟

يقول بعضهم: من أهل السنة فيما وافقوا، ومن المعتزلة فيما وافقوا!!

نقول: اليهود والنصارى وافقوا المسلمين في أمور، وخالفوهم في أمور

فهل نقول: هم من المسلمين فيما وافقوا!! ولا نكفر أهل البدع غير المكفرة، فلينتبه صاحب القلب المريض!

إذا ليس هناك مبتدعه ولا كفار وليس بعد هذا غلو في الإرجاء

2 – من الظالم!؟ أهل السنة أجمعوا على أن من لم يؤمن بأن الله في السماء فوق العرش بذاته وينزل بذاته وغير ذلك من أول صفة واحدة فهو جهمي

وقد وصفوا بالبدعة قوما خيرا من السلف غير الصالح، فالسلف نوعان: صالح وهم أهل السنة , وغير صالح وهم أهل البدع'، فوصف السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – قوما هم ما هم من العلم والعمل والفهم والصلاح على مايرام الناس وصفوهم بالبدعة لشيء أقل بكثير من تأويل صفة!

فانظر كلام أهل السنة في طلق بن حبيب ومسعر والحسن بن صالح!؟ فأهل السنة ظالمون على قولك!؟

قد قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة):

فأهل السنة فرقة ثنتان وسبعون فرقة، فمن لم يكن من أهل السنةمن الثنتين والسبعين، لكن يبدو أنك تقول بمنزلة بين المنزلتين!؟ لا أهل سنة ولا أهل بدع'!!

ربما تقول كما قلت فيمن قبل: ليس كابن عربي! فتقول ها هنا: ليس فلآن كبشر المريسي!؟

فأقول: ما أوسع علمك بالفرق!؟ وهل كل الجهمية كبشر، وهل كل المعتزلة مثل واصل بن عطاء، بل أهل السنة كالصحابة – رضي الله تعالى عنهم!؟

إنها درجات في الخير أو دركات في الشر، وقد يكون الذي في دركة أدنى أكثر إضرارا ممن هو فوقه لانكشاف الأخير فالشيعي الذي يفضل عليا على عثمان دون سب ولا لمز لا لعثمان ولا لمعاوية – رضي الله تعالى عنهما – فهذه أدنى درجاته، ثم يزيد يزيد حتى ترى أعلى فرق الشيعة من الرافضية والباطنية والقرامطة وغيرهم

فأين أنت من قول أهل السنة في الإيمان أنه يزيد وينقص! حتى تذهب إلى قول الإرجاء: لا يصير مبتدعا جهميا حتى

يقول بكل قول جهم!

ماقال بهذا من أهل العلم أحد أبدا، ومن قال به خرج من أهل العلم إلى أهل الجنون!

فقد أجمع أهل العلم على أن من قال: القرآن مخلوق أو إن الله تعالى ليس على العرش بذاته ونحو ذلك من الصفات أنه يقول واحد يصير جهميا! وهذه كتب السنة بين يديك فهات ما يخالف ذلك وسوف ترى في أعذار التبديع زيادة بيان

3 – (من الظلم) إن هذه الكلمات كما فتحت باب الإرجاء فتحت باب (أهل العدل) القدامى والمعاصرين!

فالعدل في الشرع هو التسوية بين المتماثلين كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الظالمين: (إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)

فحد السرقة على من سرق ليس للشرف فيه ولا للضعف مكان ولا عذر، بل الشريف أولى بالعقاب من الضعيف، لأنه ينبغي أن يحجزه شرفه عن هذه الوضاعة!

وأهل السنة سموا كثيرا ممن عرف بفهم وعلم وصلاح بزعمه سموهم مبتدعو، فهم أولى بهذه التسمية من العوام الذين لم يعرفوا بفهم ولا علم ولا صلاح!

ماذا ترى القبورية!؟

لاشك أنها كفر صريح بالله رب العالمين: يدعون غيره، ويشركون بهفهل ترى علماءهم من الظلم أن يقال: أهل بدعة، وعوامهم أهل بدعة!؟

أو ترى علمائهم مبتدعة، وعوامهم غير مبتدعه

أو ترى علمائهم غير مبتدعة وعوامهم مثلهم!؟

أو ترى علماءهم غير مبتدعه وعوامهم مبتدعة!؟

لا مخرج لك من هذه الأوصاف!؟ وأيها أخترت – غير الأول – سقطت في وهدة مالها نهضة إلا أن يشاء الله رب العالمين!

فإذا اخترت الأول أو الثاني سقط قولك في الظلم!

وإذا اخترت غير الأول فهو الإرجاء الصريح!

4 – (من، الظلم)

1 – أن يسمى من أهل السنة من يقول عنهم: إنهم ظالمون حينما بدعوا الحسن بن صالح وأمثاله

2 – أن يسمى من أهل السنة من يوافق فى تبديع المتقدمين، ويخالفهم فيمن هو مثلهم من المتأخرين!

3 – أن يسمى من أهل السنة من يريد أن ينجي أهل البدع بظلم أهل السنة

4 – أن يسمى عوام الأشاعرة والرافضة مبتدعة، وعلماؤهم أئمة لأهل السنة

5 – نضرب لك مثالا بك: أنت تتكلم فى الغمارى والكوثري وغيرهما أنهم ضلال، مع اعترافك بما عندهم من علم وفهم وربما عبادة

وهم يتكلمون فيك انه مشبه وهابي ضال

فمن قال: من الظلم أن نقول عنهم إنهم ضلال، فمعناه أن عدوهم هو الضال!

والجهمية يقولون عنا: مشبهة ومجسمة وحشوية! ونحن نقول فيهم: جهمية!

فمن قال: من الظلم أن نقول عنهم جهمية، فقد أقر أن عدوهم مشبه مجسم!

والجهمية – يقولون عن أهل السنة كما سبق

وأهل السنة يقولون: من لم يقل إن الله فوق العرش بذاته فهو جهمي!

فمن قال عمن يقول: لا أعلى ولا أسفل، ولكن علو مكانة لا مكان، من قال عنه إنه من أهل السنة، بل من أئمة أهل السنة، فمعناه أن أهل السنة عندهم هم الجهمية!

462 إنهما من الأشاعرة (النووي وابن حجر)

1 – الإرجاء على درجات بل دركات:

الاولى: عنده أخطاء، وعليه مؤاخذات، وله انحرافات

الثانية: فيه أشعر، فيه تجهم، قال بقول الأشاعرة 00000 وليس بأشعرى ولا جهمي!

الثالثة: أشعري 000 وليس بمبتدع! فبعضهم يقول: سني، وبعضهم يقول: ليس بسني ولا بدعي بل إمام!

الرابعة: جهمي جلد ولكنه معذور مأجور اجتهدا فأخطا فله أجر!

فانظر ماذا عندك وعند أصحابك: هل هي واحدة أو كلها!؟ بل كلها!

2 – بعض الناس يقول كقولك في إثبات الأشعرية ومن أدلته على ذلك:

1 – وضوح ذلك جدا في شرح الصحيحين، كما قال محمد بن عبد الوهاب وابن عتيق وابن سحمان وغيرهم من أئمة الدعوة في نجد – رحمهم الله تعالى – مع مافي الشرحين من غير ذلك حتى التبرك بالآثار وفي شرح البخاري (3/ 66) في مسألة شد الرحال قال: (هي من أبشع المسائل عنه) يعني ابن تيمية – رحمه الله تعالى!

2 – المخالفة للأشاعرة في مسائل لا تعني أن المخالف ليس بأشعري وليس من شرط الأشعري أن يقول بكل قول إمامهم ومحمد ويعقوب صاحبا أبا حنيفى وأئمة مذهبه بعده قال الدبوسي وغيره: (خالفا أبا حنيفى في ثلثي المذهب)!، ومر ذلك

فقولهما معتبر في المذهب، ولم يخرجا عنه!

أما أهل السنة فمن خالف في صفة واحدة مما أجمعوا عليه كالعلو والنزول وغيرها فقد أجمعوا على أنه ليس من أهل السنة، فكيف إذا خالف في صفات؟!

3 - المعروف عند المتأخرين في مذاهب العقائد: (أشعري ككما يسمون أنفسهم: أهل السنة!)

وإما (حنبلي وبعضهم يسميهم المشبهة، وهم أهل السنة بصدق) فلذلك تدهم يقولون عن الرجل: (الشافعي فروعا الأشعرى أصولا وهكذا، فهل رأيت أحدا ممن عاصرهم فمن بعدهم إلى اليوم وصف فلآنا بأنه حنبلي في الأصول (أصول الدين) أو الاعتقاد!؟

ما وجد هذا، لكن من يصف بعضهم بأنه أشعرى كابن السبكي وغيره، وابن السبكي حينما ترجم لشيخه الذهبي لم يطق الصبر والأدب معه فصرح فيه بالحنبلي' وغض الأشاعرة 000! حتى غالى في ذلك ووصف شيخه بما ليس فيه من ذلك!

وفي كتاب (المناهل السلسل' في الأحاديث المسلسلة) لمحمد عبد الباقي الأيوبي (ص 270/ الحديث 139):

(المسلسل بالأشاعرة وهو بسنده إلى (ابن حجر عن على بن أبي المجد) وهكذا إلى الأشاعرة فإمامهم

4 - إذا كان المرء من أهل السنة بصدق وله كلمة ومنزلة فإنه يسعى لنشر السنة والجهر بها لا يشتري بها دنيا ولا منصبا، فلو اشترى ذلك لصار من ضلال الناس لا أئمتهم في الهداية

فأين الدعوة إلى السنة في أكبر أبوابها وهو الأسماء والصفات!؟

5 - إذا كان المرء من أهل السنة، وعرف عنه بعض ذلك جفاه أهل البدعة فلا منصب ولا شيء، فهذا ابن ناصر فقط كتب (الرد الوافر) في أن ابن تيمية - رحمه الله تعالى - قال عنه كثير من المشاهير أنه شيخ الإسلام، ولم يقل ابن ناصر: أنا على مثل عقيدته! فأوذي بسبب كتابه هذا حتى مات!

قد تقول: إن إقراره أن ابن تيمية - رحمه الله تعالى - شيخ الإسلام إقرار لعقيدته!؟

هذا فهم السذج، فإنك لو تصفحت أسماء من أقر له بهذا اللقب لوجدت فيهم بعض أعدائه، وما لنا نذهب بعيدا:

السيوطي يمدح ابن عربي ويمدح ابن تيمية الذي كفر ابن عربي!؟

ففي القوم من يصلح عندهم هذا وذاك، وهذا فعل المرجئة!: لا يضر مع العلم شيء!

6 - إذا اعترف المرء على نفسه في غير شبهة ضرورة ولا إكراه ولا غفلة ولا جنون، فاعترافه مقبول عند جميع القضاة، وكذلك إذا ذكر قول طائفة فرجحه أو أطنب فيه فلم يذكر مخالفه إلا بذم وفي المجموع ط دار الفكر (1/ 74): (قال أصحابنا المتكلمون)

7 - إذا كان المرء يسمي أهل السنة (مشبهة ومجسمة)، فهل يصير من أهل السنة!؟

3 – أما أكثر الناس فيخالفونك وينكرون الأشعرية، ومن أدلتهم:

1 – قالوا بقول الأشاعرة في بعض المسائل لاكلها!

2 – ظلم وخسارة أن نجعلهم مع علمهم من الأشاعرة!

3 – هم كابن حبان وابن حزم والبيهقي، ومخالفتهم لأهل الحديث في العلو والنزول والحرف والصوت واليد وغيرها لاتضر لأنهم ماقالوا بذلك على أصول الأشاعرة!

قلت: ولا على أصول أهل الحديث! فأهل الحديث ليس من أصولهم الكلام وليس من أصولهم تأويل أو تفويض العلو والنزول وغيرها

4 – الفصل بين الفريقين هو كما قال الله تعالى:

(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) (الحجرات /9)

1 – فاعرضوا قول كل طائفة على علماء أهل السنة المعروفين بالسنة الصريحة

2 – فاعرضوا أقوال المتنازع فيهم على علماء أهل السنة المعروفين بالسنة الصريحة

واسألوهم: من قال بهذه الأقوال يصير من أهل السنة وأئمتها أم يصير عامي السنة خيرا منه!؟

واسألوهم: هل يرضى كل منكم لنفسه أن يعتقد هذا الاعتقاد الذي في هذه الأقوال؟!

واسألوهم: ماذا كان أهل السنة قديما يقولون فيمن يقول ببعض هذه الأقوال فكيف بها كلها؟!

464 لكنهم ما قصدوا مخالفة ا لكتاب والسنة

1 – بطل الاحتجاج بالقصد كما سترى في أعذار التبديع، وكما سبق مرارا عن عمر – رضي الله عنه: لنا الظاهر ولله السرائر، وقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء أناس وأموالهم، ولكن البينه على من ادعى واليمين على من أنكر)

2 – ثم الذي ابتدع وما يقصد: هل هو خير من الذي قصد السنة وأصابها ولو كان عاميا!؟

3 – ولو كان القصد بمعنى النية لا القصد بمعنى العدل، فلو صدق في القصد فهل السنة ملتبسة إلى هذا الحد الذي يضل معه من قرأ في كتب العلم!

(المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك) كما قال صلى الله عليه وسلم

فمن قصد السنة قصد طريقها!

4 – ولو كان القصد هذا حجة لمن قرأ في العلم لكان حجة للجاهل من باب أولى

ولو كان حجة لهذا، فهو حجة لكل مبتدع في الدنيا كبار الخوارج وغيرهم، بل لكل كافر من عباد وعلماء الكفار، بل علماء الملاحدة لأنهم يريدون الحق ويبحثون عنه، بل اسم الفلاسفة معناه

(محب الحكمة)!

5 – وأنت تكرر كثيرا في كتبك وأشرطتك ومجالسك قصة عبد الله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – حينما أتى على قوم يسبحون على الحصى، فقال رضي الله تعالى عنه: لأنتم على ملة هي أهدى من ملة رسول الله – صلى الله عليه وسلم، أو لأنتم مفتتحوا باب ضلالة!

قالوا: يأبا عبدالرحمن مأأردنا إلا الخير!

قال رضي الله تعالى عنه: يبلغه وكم من مريد للخير لم

فخرجوا فيما بعد مع الخوارج

إنما هو التسبيح بالحصى فقط، بدعة واحدة فقط ومثل هذه يقول لها الفقيه العالم عبد الله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – هذا القول الشديد، فكيف ببدعة في الأسماء والصفات!؟

وأنت: أجبار في بدعة تسبيح الحصى، وخوار في بدعة تأويل العلو!؟

6 – من تدافع عنه قد عرف من سيرة السلف الصالح ومن كتب أهل السنة قراءة وبحثا من اختلاف الفرق مالم تعرف عشره!

فإذا كانت الحجة قد قامت عليك بما عرفته وهو أقل من عشر مارفوه، فهل لم تقم عليهم حجة حتى يأتي مثلك إليهم ليقيمها؟!

وقد كنت مخالطا للإخوان غير مخالف لهم مدة ولم تقم عليهم الحجة!، بل كنت وإياهم في لجة!

فمتى تقوم حجة الله على عباده!؟

وهؤلاء أتباع أولئك: فمن يقيم عليهم الحجة، وأئمتهم أئمة لك!؟

465 ولكنهم وهموا وظنوا شيئين:

1 – الإمام الأشعري يقول بذلك

وهو لا يقول ذلك إلا قديما لأنه قد رجع عنه!

2 – توهموه صوابا وليس بصواب

1 – هم أعلم بالأشعري وأقواله منك، وزعمك أنهم لم يعلموا بكتاب الإبانة له ينقضه مالم تحفظه مما كتبته في مختصر

العلو (ص 239) وهو نفسه من قول ابن تيمية – رحمه الله تعالى – أيضا (3/ 224): (النووي نقل الإبانة بخطه)! وابن حجر عنده التبيين لابن عساكر وفيه الإبانة

للأشعري!

2 – وزعم أن الأشعري رجع إلى السنة الصريحة زعم بلا علم، وهذا ابن تيمية – رحمه الله تعالى في مواضع كثيرة ينقض كلامه وكسبه والكلام النفسي، ويصرح في المنهاج (2/ 277): (بقيت عليه بقيى من الاعتزال)! وفيه (8/ 8 – 9): (الأشعري كان تلميذا للجبائي، لكنه فارقه ورجع عن جمل مذهبه، وإن كان قد بقي عليه شئ من أصولل مذهبه 00 حتى مال في باب القدر إلى قول جهم ... 000

ووافق المعزلة والمرجئة والجهمية والقدرية) وفي فتاويه (6/ 358 – 359): (الأشعرية مخانيث المعتزلة) والدري (7/ 236)، وانظر رسالة السجزي – رحمه الله تعالى – ففيها كفايي وخاصة (من 140 – 141): (رجع عن الفروع وثبت على الأصول)!

وهؤلاء أكابر أصحابه كالباقلاني وغيره جهمية!

3 – ومن قرأ الإبانة ففيها ما فيها، وليس كل من قرإها ونسب نفسه أشعريا يكون لا يعلمها، وهذا ابن عساكر في كتابه: (تبيين كذب المفتري) يرويها وينقل منها صحقا! ومع ذلك انظر ماذا صنع في تاريخه في ترجمة أحمد – رحمه الله تعالى! أنت أيها السني إذا ذكرت أحمد – رحمه الله تعالى – كان أول ماتذكره المحنة التي رفعه الله بها رفعة! فهي أكبر مناقبه التي لم يشركه فيها أكثر قرنائه من الأئمة!

أما ابن عساكر فلم يذكر عنها حرفا واحدا من المحنة!

حتى إن الذهبي في السير والتاريخ عجب من ذلك، وقال: (لعله له في ذلك نية)!

بل (لعل) من أبواب (القدقدة) التي تزعم أنك لا تحبها، فابن عساكر كالأشاعرة يقول بالكلام النفسي وهو نفسه معناه خلق القرآن! ولذلك صنف يوسف بن حسن بن عبد الهادى كتابا هو عندك في الظاهرية وذكرته في فهرستك:

(277 – جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر، وهو في الرد على كتاب ذم المفتري لابن عساكر، وفيه أحاديث كثيرة وآثار في ذم البدعة والمبتدعة)

4 – ثم قد قلت عن الأشعري: (الإمام)، فهو هل إمامك؟!

5 – ثم هذا الكلام كله مبني على أصل فاسد وهو:

جواز التقليد في العقائد والشرائع لمن لديه القدرة على الاستدلال، وفي منهاج السنة (2/ 244) عدم الجواز، وأنه منصوص الشافعي وأحمد – رحمهما الله تعالى – وعليه أصحابهما

وعند شارح مسلم (2/ 90 – 91 و 210 – 211) عدم جواز الاجتهاد في العقائد

ومن العجيب – ولا عجيب – أنك تملأ الدنيا صراخا بذم التقليد، ووجوب الاتباع، ثم تعتذر بالتقليد عن أناس هم أعلم منك أكثر من عشر مرات بكثير كثير!

وتمنع التقليد لمن هو خير من الأشعري في كل شيء بإجماع أهل العلم كمالك والشافعي وأحمد – رحمهم الله تعالى –، ثم ها أنت ذا تجيزه لهؤلاء وتجعله حجة لهم أمام الناس وأمام الله!

وترى في أعذار التبديع أن:

1 – المقلد ليس بعالم

2 – لا يقلد إلا عصبي أو غبي

والشافعي – رحمه الله تعالى – الذي ينتسب إليه أكثر الأشاعرة في الفروع ويخالفونه في الأصول كان – رحمه الله تعالى – من أبعد الناس عن الكلام والتأويل، ومن أشدهم على أهل الكلام! حتى يقول صاحب المجموع كما سبق: (أصحابنا المتكلمون)!

6 – وأما العذر الثاني: توهموه صوابا، وليس بصواب!

1 – أنت نفسك قلت في أواخر هذا الشريط: (لا يشترط في إقامة الحجة الفهم ولا إزاحة الشبهة)

فهل مع ذلك فهؤلاء لم تقم عليهم الحجة!؟ أم تمهد لنفسك!؟

2 – فإان صلح هـ 1 ا عذرا فهو عذر لكل مبتدع في الدنيا يتوهم بدعته صوابا وحقا ويجتهد فيها، بل ويقاتل فيها! كالخوارج وعباد القبور والروافض والمرجئة!

3 – بل هو عذر كذلك لعباد الكفار، فإنهم يتوهمون ماهم عليه صوابا وحقا، ويجتهدون فيه، ويقاتلون عنه، ويكفرون المسلمين!

فإذا كان كذلك فقد صح عندك متن الحديث الموضوع:

(تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا واحدة وهم الزنادقة)

وعليه فالسلف الصالح – رحمهم الله تعالى – الذين يدعوا وضللوا علماء وعباد الخوارج وغيرهم

كانوا على ضلال عن هذا العذر الذي اهتديت إليه

(سبحانك هذا بهتان عظيم) (النور /16)

480 سؤال: هل صحيح أن السلف كانوا لا يصفون الرجل بأنه من أهل السنة حتى تكون فيه خصال السنة وما قولهم: من قال: إن الله ليس في السماء فهو جهمي وهكذا؟ يوجد شيء من ذلك؟ لكن لا يعني أنه ليس مسلما

1 – هذا صحيح لا شك دون القدقدة: (يوجد شيء من ذلك وترى في أعذار التبديع بعض تفضيل لذلك بأنه:

لا يوصف الرجل بأنه من أهل السنة حتى تكون فيه كل خصال السنة ويوصف بأنه مبتدع إذا وجدت فيه بدعة واحدة

2 – (لكن لا يعني أنه ليس مسلما) من الذي قال لك: إن كل مبتدع ليس مسلما

أما نحن فلا نقوله، فعلى من ترد ؟

أما إذا كانت البدعة مكفرة كالقول بخلق القرآن فالقائل بها وهو يعلم كافر يستتاب بإجماع أهل السنة الذي حكاه الطبراني واللالكائي وغيرهما، وذكره ابن تيمية وذكره ابن القيم في كتبه ونونيته وغيرهما – رحمهم الله تعالى

485 فمعنى الامتناع عن الصلاة عليه أنه كافر

1 – لم يقل أحد من أهل العلم ذلك، إنما امتنع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن صنفين:

الأول: الكفار لقول الله تعالى: (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا)

الثاني: المسلمين الذين ختم لهم بشيء لا يرضاه صلى الله عليه وسلم – كالغول وقتل النفس والدين، فامتنع هو – صلى الله عليه وسلم –، وقال لأصحاب الجنازة: (صلوا على صاحبكم)

فليس كل امتناع تكفيرا، ولا يفهمه كذلك إلا الخوارج

486 إنما معناه التأديب

1 – هو مسلم مبتدع أو فاسق صالح سني

فالتأديب له موجبه، وما موجبه هاهنا هو الكبيرة كالغول وغيره، وهو حق الناس كالدين، وهو البدع والفسوق كما كان السلف الصالح – رحمهما الله تعالى – يدعون الصلاة على الميت لذلك

ويتركونه لأصحابه

فإذا أقررت بالتأديب فلا تأديب إلا بموجب

2 – ثم أقررت بالتأديب، فأين تأديبك لمن خالف السنة والسلف الصالح ؟ لاتأديب لهم بل المدح والوصف بالإمانه والعلم والحفظ والشيخ الفضل والأستاذ الكبير، بل التأديب لنا نحن، والوصف بأقبح الألفاظ

سبحان الله، وصدق رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (القضاة ثلآثة)

487 الآثار السلفية إذا لم تكن متضافرة لا تعطي حكما

والملسم لا يخرج من دائرة الإسلام بالبدعة

1 – أما البدعة المكفرة فتخرجه من دائرة الإسلام بإجماع أهل السنة وأما البدعه المسفقة فتخرجه من دائرة السنة إلى البدعة

وهذا كله إجماع أهل السنة

2 – وكذلك إجماعهم على تحقير لا توقير المبدع

فأين أنت من ذلك كله!؟

3 – ثم أنت في أمر الدوائر لك قول عجيب هو قول المرجئة بعينه، ففي شريط لك عندي سئلت عن الفاسق هل يخرج من الإيمان، فأنكرت القول وذكرت القول وذكرت أن الإيمان هو التصديق بالقلب! وجادلت كثيرا في ذلك!

فأين إجماع أهل السنة على أن الإيمان قول وعمل، وانظر (القول السامي) وأين ياصاحب الخميسين سنة في الحديث حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)؟!

ثانيا: الافتراء على البخارى – رحمه الله تعالى

15/ 2 البخارى: بعض علماء الحديث تركه لأنه فرق بين من قال:

(لفظي بالقرآن مخلوق) و (القرآن مخلوق)

الجهمية لا يقولون فقط لفظي بالقرآن مخلوق

فماذا تقول في البخاري قال لفظي بالقرآن مخلوق وأحمد الذي قال: من قال ذلك فهو جهمي لا يمكن تصحيح الأمرين بتأويل صحيح

بعض علماء الحديث تركه

1 – يعني محمد بن يحيى الذهلي وأبا حاتم وأبا زرعة – رحمهم الله تعالى

2 – ولو كان تركهم إياه من باب قول أحمد – رحمه الله تعالى – في اللفظية – لكانوا كفروه، ولم يفعلوا ذلك ولا عشره! ولا فعلوا به مافعلوه ببشر المريسي ولا اللفظية!

3 – إنما كرهوا منه الكلام في هذه المسألة كما كرهها أحمد – رحمهم الله تعالى – فنهى أن يقول المرء: اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق للآشتباه فيها وخشية فهم العامه لها على غير معناها الصحيح

خاصة والناس حديثوا عهد بفتنة الجهمية في المحنة على القرآن

خاصة والجهمية يتذرعون بالمكر والحيل كاللفظ وغيره!

وقد أصابوا في ذلك، ولذلك لم يتركوا مسلم بن الحجاج مع أنه كان يقول بقوله ولكن لم يظهره مثله!

4 – وإنما أقدموا على ذلك لعلمهم من هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – أن المرء مهما كانت مكانته من العلم والحفظ لو خالف تُرِك

وقد نقل لهم ناقل ظنوه ثقة أنه قال باللفظ

فأصابوا في الأصل وهو ترك الرجل مهما كانت منزلته إذا أحدث وأخطأوا في الفرع وهو تطبيق هذه الحالة على البخاري – رحمهم الله تعالى – بسبب ناقل غير أمين إما من سوء نيته أو من سوء فهمه

5 – وأما أبو عبد الله البخاري – رحمه الله تعالى – فقد كره ما أحدثه بعض الجهلاء من أن لفظه بالقرآن غير مخلوق، وهذا الذي كرهه وجعله يصنف كتابه الجيد: (خلق أفعال العباد) هذا نفسه هو الذي كرهه أحمد – رحمه الله تعالى – ونهى عنه

البخاري قال: لفظي بالقرآن مخلوق

(سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) (النور / 16)

الألبانى بعد خمسين سنة من طلب الحديث لا يتثبت فيما يقول، ويخوض في أعراض العلماء على غير بينة، عنده الكتب تحت يده يخرَج منها، وعنده ترجمه البخارى – رحمه الله تعالى – في أي كتاب شاء وفي مقدمة الكتاب الذي ينصح الناس به وهو شرح الصحيح!

إذا كان كذلك، فكيف يوثق به في نقوله في الجرح والتعديل، وفهمه لمصلحاته!؟

لو أن رجلا لم يتثبت في كلمةٍ عنه لبالغ هو وأصحابه في الحط عليه! وألقوا كتبا في الرد على من تكلم في الشيخ لا في الرد على من طعن في السنة!

ولكن البخاري – رحمه الله تعالى – يقول فيه الألباني ما يقول، وأصحاب الألباني لا يعلمون مثله!

1 – أين وجد صاحب السلسلة الصحيحة والضعيفة هذا القول صحيحاً أو ضعيفاً عن البخاري – رحمه الله تعالى؟!

1 – أين وجد صاحب السلسلة الصحيحة والضعيفة هذا القول صحيحاً أو ضعيفاً عن البخاري – رحمه الله تعالى؟!

أ – رواه مجهول للذهلي، والمجهول كذبه البخاري – رحمه الله تعالى

ب – والبخاري مع جراءته في الحق ليست هذه الكلمة في تصانيفه التي بين أيدينا، ولا في تصنيفه المفرد: (خلق أفعال العباد) \

2 – قد ثبت عن البخاري – رحمه الله تعالى – أنه كَذب كل من نقل ذلك عنه، فهل منهم الألباني!؟

ففى تاريخ الخطيب (2/ 32) واللالكائي (611) وطبقات الحنابلة (1/ 277) وتاريخ دمشق (22/ 30/ المختصر) والسير (12/) ومقدمة شرح الصحيح (ص 491) وغيرها:

قال غنجار في تاريخ بخارى: حدثنا خلف بن محمد قال: سمعت أبا عَمْرو أحمد بن نصر النيسابوري الخَفُاف يقول: كنا يوماً عند أبي إسحاق القرشي، ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرى ذكر محمد بن إسماعيل، فقال محمد بن نصر:

سمعته يقول: من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقله

فقلت له: يا أبا عبد الله، قد خاض الناس في هذا فأكثروا

فقال ليس إلا ما أقول لك

قال أبو عمرو: فأتيت البخاري فذاكرته بشيء من الحديث حتى طابت نفسه

فقلت: يا أبا عبدالله هاهنا من يحكي عنك أنك تقول: لفظي بالقرآن مخلوق

فقال: ياأبا عمرو، احفظ عني:

من زعم من أهل نيسابور وقومس والري وهمدان وحُلْون وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة

وخلف فيه مقال لايضر إلا في طول الإسناد وتعدد المتون، وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – (12/ 572): (ثبت عنه بالإسناد الَمرْضَي، وتراجمه في آخر صحيحه تبين ذلك) ولراويته شواهد كثيرة عند غنجار وغيره

ومحمد بن نصر المروزي له كتاب في الانتصار للبخاري في هذه المسألة – رحمهما الله تعالى

1 – قد تقول: صحح هذه القولة عنه أئمة كالذهلي!؟

أقول: هو ثقة إمام، وقد قيل لمحمد بن سيرين – رحمه الله تعالى – أبو قلآبة؟ فقال: يقة، ولكن عمن؟! فالناقل إليه كذبه البخاري، والجرح مقدم على التعديل حينئذٍ، وهو إما كذب واختلق أو ساء فهمه فنقل بما فهم

2 – قد تقول: قد قال الذهلي: ليقم من قام باللفظ!؟ فقام مسلم! أقول: ليس معناه كما فهمتَ، وإنما معناه: من تكلم في هذه المسألة، ولذلك لم يذكر ابن أبي حاتم مسلماً، ولذلك لم يذكر ابن أبي حاتم مسلماً ولا أحمد بن سلمة بهذه المسألة، وقد ذكر البخاري – رحمه الله تعالى

فظهر بهذا:

1 – كذب أو سوء فهم الراوي المجهول

2 – خطأ من صَدَّق ذلك، مر كونه وقت فتنة والمسألة دقيقة

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (12/ 572): (ولم يُنْسَبْ أحد من الأئمة إلى خلاف ذلك، إلا بعض أهل الغرض نسب البخاري إلى أنه قال ذلك، وقد ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه قال: من قال عني أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب، وتراجمه في آخر صحيحه تبين ذلك)

والبخاري – رحمه الله تعالى – أضبط وأحفظ وأجرأ على الحق، وقد امْتُحِن فيه فلو كان يقول باللفظ لصرح به في كتبه

وخاصة (خلق أفعال العباد)

إنما قال لما سئل على اللفظ:

القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا

فينبغي للناقل أن يكون ضابطاً كما كان المتكلم ضابطا

قال ابن جرير – رحمه الله تعالى – في عقيدته

ك فمن روى عنا أو حكى عنا أو تقُول علينا أو ادعى علينا أنا قلنا غير ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

والعلماء أهل السنة لهم ألفاظ دقيقة يرويها بعض الناس بالمعنى أو اللازم، فتكون المصائب والمحن والآثام والفتن

وليس كل شيء معنا يجوز روايته بالمعنى

وليس كل لازم لشيء لازما لكل شيء

وتري زيادة بيان لمثل هذا عما قليل – إن شاء الله تعالى

أحمد قال: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي

1 – لم يقل ذلك وحده – رحمه الله تعالى، بل قالها بعض شيوخه وأصحابه كالشافعي وأبي عبيد وإسحاق وأبي مصعب الزهري وأبي ثور – فوق الخمسين اسماً سردهم اللالكائي (1/ 349) وابن بطة (39/ق) وأبو داود في مسائله (ص 271) وابن أبي حاتم في كتابه: الرد على الجهمية (شرح البخاري 13/ 492) وبعدهم ابن تيمية (3/ 170 – 171 و 197 و 208) – رحمهم الله تعالى

2 – لم يقل بخلاف ذلك أحد له شأن عند أهل السنة، بل كل من صرح به سقط كالكرابيسي وغيره

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (12/ 571 – 572)

ك (ممن ثبت عنه ذلك أحمد والجارودي وإسحاق والحميدي ومحمد بن أسلم وهشام ابن عمار وأحمد بن صالح، ولم ينسب أحد منه إلى خلآف ذلك)

3 – والبخاري نفسه يصوَب ماقاله أحمد – رحمهما الله تعالى

قال في كتابه

ك خلق أفعال العباد (ص 216)

ك (المعروف عن أحمد وأهل العلم أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وماسواه مخلوق وأنهم كرهوا

البحث والتنقيب عن الأسماء الغامضة وتجنبوا أهل الكلام)
و (هو كلام الله في الصدور والسطور)
وتبرأ –كما سبق – من القول باللفظ المذموم
ونقل عن أحمد – رحمهما الله تعالى – قوله
ك (لاتعجبني قراءة حمزة)، وانظر المختار لابن البنا – رحمه الله تعالى (ص 110)
4 – وما قاله البخاري في التفصيل قاله أحمد فيه – رحمهما الله تعالى
ك 1 – قال
ك (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع)
فاشتبه ذلك على من لايفهم كالكرابيسي وغيره وسبٌ أحمد – رحم الله تعالى أحمد
وهذا نفسه قول البخاري – رحمه الله تعالى، فقد تبرأ من اللفظ، وصنف كتاب (خلق أفعال العباد) للرد على المبتدعة الذين ذكرهم أحمد – رحمه الله تعالى – في كلمته هذه، وأمثال الأشاعرة الذينقالوا تبعاً للأشعري بالكسب، فأفعال العباد عندهم فعل الله تعالى كالحلولية، وإنما هي كسب للعبد!
2 – ومن جنس هذه الكلمة بلغه أن رجلا قال
ك إن الله لم يجبر العباد، فردٌ عليه آخر
ك بل الله جبر العباد! فقال – رحمه الله تعالى
ك بئس ما قالا (الخلال / 925)
يعني الصواب الجبل لا الجبر كما في الحديث الصحيح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم
ك (جبلت عليهما)، ولأن كلاهما هذا فيه فتنة وبدعة، وقد نهى الله تعالى عن الأغاليط والألفاظ الموهمة إلى البيان الصريح:
(لاتقولوا راعنا وقولوا انظرنا)
فالمسلمون يقولنها من باب الرعاية واليهود من الرعونة
3 – وفي رواية عبدالله (الأسماء والصفات /593 والاعتقاد ص 67):
(من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو كافر)

4 – وفي رواية أحمد بن الحسن الترمذي ومحمد بن سليمان الجوهري (الإبانة 142/ 1/ق واللآلكائي /451) عنه:
(أنت مخلوق، فكلامك مخلوق والقرآن كلام الله، فلا يكون من الله شيء مخلوق)

وهذا بجروفه قول مالك (الحلية 6/ 325) وغيره من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى

وفي رواية حنبل عند الخلال:

(أفاعيل العباد مخلوقة مقضية بقضاء وقدر)

وفي رواية أبي أحمد الأسدي عند ابن بطة (138/ 2/ق)

(يوجه القرآن على خمس جهات:

حفظ بالقلب، وتلاوة باللسان، وسمع بالآذان، وبصر بالعين وخط بيد:

فالقلب مخلوق، والمحفوظ به غير مخلوق

واللسان مخلوق، والمتلو به غير مخلوق

والأذن مخلوق، والمسموع إليه غير مخلوق العين مخلوق، والمنظور إليه غير مخلوق

قلت: العين تنظر إلى السواد في الورق!

فقال لي: (مه، أصح شيء في هذا خبر نافع عن ابن عمر – رضي الله

عنهما – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم: لا تسافروا بالقرآن)

وهذه الجهات يمكن سردها بسجع للحفظ، وإلا فما تكلفه أحمد – رحمه الله تعالى:

(حفظ الجنان، وتلآوة اللسان، وسمع الآذان، وبصر العيان، وخط البنان)!

والحجة بحديثه – صلى الله عليه وسلم – احتج به البخاري – رحمه الله تعالى – في كتابه: (خلق أفعال العباد) على أن القرآن كلام الله غير مخلوق وإن كتب أو قرئ أو سمع، وهي كلها حجج متداولة عند أهل السنة:

فقد كان مالك وعلماء المدينة في عصره يقولون: (القرآن من الله وليس من الله شيء مخلوق)

رواه عبدالله بن أحمد (25) واللالكائي (410 و 478) رحمهم الله تعالى

5 – فلما أحدث الجهمية مسألة اللفظ تذرعا بها إلى القرآن تستراً، فكان اللفظية شراً من الجهمية، وكان مخنث الجهمية أخطر من مذكرها

قال أحمد – رحمه الله تعالى: (هذا كلام الجهمية)

قالت عائشة – رضي الله تعالى عنها – في قول الله تعالى: (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم)

1 – فرد أحمد – رحمه الله تعالى – على اللفظية

2 – ورد البخاري – رحمه الله تعالى – على الجهمية:

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (2/ 296):
(جهم ومن وافقه كالأشعري يقولن: إن أفعال العباد هي أفعال الله وكسب للعباد)!
وهذا كلام الحلولية، وللأسف البالغ يقع من لسان أحد مدرسي العقيدة ممن يرد على الأشاعرة فقال في محاضرة له سمعتها عَرْضاً: (قال الله على لسان فلان)! وفيها تفصيل بينته في (التحفظ)
6 – فأهل السنة لم يختلفوا في (مسألة اللفظ) ولا مسألة خلق أفعال العباد) ولا (مسألة الإيمان: هل هو مخلوق أم لا) كما في الإبانة (173 – 174/ق 9
فلماذا يثير الألباني هذه المسألة بهذه الصورة الكريهة الموافقة لما فعله أهل البدع طعناً في أهل السنة وعقائدهم وأئمتهم وخاصة أحمد – رحمهم الله تعالى!؟
وهذا بعض أصحاب يطعن في أحمد – رحمه الله تعالى – بالتشديد، وأبن تيمية – رحمه الله تعالى – أعلم منه! يعني مسألة أبي حنيفة!
لقد صرتم في جانب واحد مر هؤلاء:
فالغماري في صبحه السافر (ص 41) يقول: (والإمام أحمد كان ضيق العطن في التأويل والجمع بين مختلف الأحاديث يستنكر الحديث لأدنى شبهة تعرض له في فهمه)!! فدل على فهمه ودينه، والحمد لله على السنة
1 – المقبلي قال سميه وبلديه مقبل الوادعي بقوله، ووصفه الألباني في جنائزه بالعلامه المحقق، وكذلك وصفه الشوكاني في بدره الآقل وأطال في مدحه وقال (1/ 289):
"أما الاعتزال فلم يكد يتخلص إلا من تكفير أهل السنة مطلقاً"
هذا مع زيديته!

فانظر ماذا يقول ذلك العلامة المحقق لتعرف منزلة من وصفه بذلك الوصف!
قال في ذلك الكتاب الخبيث كله، قال:
(ص 178): " وانظر إلى الإمام أحمد كيف جعل القرآن كأنه عديل التوحيد، مع أنه جمود منه على غير تحقيق 00000 وتراهم يتحاملون على الواقف فضلا عن القائل بخلق القرآن تحاملاً شديداً بحيث لا يقبلهم المنصف عليه "
(ص 198): " هذا الإمام أحمد 000 لما تكلم في مسألة خلق القرآن 000 جعلها عديل التوحيد أو زاد 000 غفر الله لأحمد لقد بلغ في هذه المسألة ما أمكنه من التعصب 000 "
(ص 199): " الذي يقول: 000 كلام الله حقيقة ولا أكيفه 000 هذا المحق، لكن طبق جمهور المحدثين على مثل قول أحمد واستحكمت المفسدة في ثلبهم لمن لم يوافقهم المخالف "

ثم في (ص 200) يطعن في قولة المحدثين: " الصحابة – رضي الله تعالى عنهم –كلهم عدول "، ويطعن كالزيدية
2 – الشوكاني الذي لا يمل الألباني من مدحه وتوصية طلبته وأصحابه بكتبه، حتى سمعته في شريط سئل عن أحسن التفاسير لطلبة العلم فذكر تفسيره قال: " مر أن فيه تأويلاً "، وتفسيره نسخة ممسوخة منسوخة من الدر المنثور للسيوطي، وكتاب البحر المحيط، وتفسير القرطبي!، وينصح بكتبه في الفروع ولا ينبت منها إلا الظاهرية!
هي نسخة من شرح البخاري والتلخيص الحبير وفروع ابن حزم، والكلام فيه يطول وشهرته طبول! غالى فيه حتى قال في شريط جدة (32/ 635/1): " الإمام الشوكاني من الخلف الصالح "!، نصح في موطن آخر بكتابه في أصول الرأى والكلام المذموم المسمى: (إرشاد الفحول) فانظر فيه ط دار الفكر:
(ص 12): " مسألة الخلاف في كلام الله سبحانه وإن طالت ذيولها وتفرق الناس فيها فرقاً وامتحن بها من امتحن من أهل العلم وظن من ظن أنها من أعظم مسائل أصول الدين ليس لها كبير فائدة، بل هي من فضول العلم، لذلك صان الله سلف هذه الأمة من التكلم فيها "!
(ص 32): " وقد بسطنا: الكلام على هذا في تفسيرنا " يعني أن كتابه هذا بعد تفسيره!
(ص 176): " صفات الباري: مذهب أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تُجْرَى على ظاهرها ولا يؤول

شيء منها وهذا مذهب المشبهة والثاني أن لها تأويلاً نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل وهذا هوالطريقة الواضحة 000 والثالث أنها مؤولة "
3 – محمد عبده في كتابه المزعوم: (رسالة التوحيد)، وهو إمام المعتزلة في عصرنا، ومن عجيب أن بعض أدعياء السلفية يستحي أن يسيمه مبتدعا فيقول: (عليه مؤاخذات)!
وأما الألباني فمدحه لصاحبه المسمى: رشيد رضا معروف حتى يسميه بل يلقبه: (السيد)، وينصح بتفسيره ويقلل ما فيه، مع أنه بناه على الاعتزال! وما من اعتزالية ظهرت بعده في أعياء السلفية إلا وكان له الفضل في بيانها! كما ظهر عند شلتوت والفقي وغيرهما في الدجال والسحر وغيره!
4 – أبو غدة: له رسالة مفردة في (أثر مسألة القرآن) رد عليها حمود التويجري – عفا الله عنه
5 – البوطي في (كبري يقينياته) ص (136) وغيرها
كلهم يقولون بالوقف ذريعه للخلف ويطعنون في أهل السنة كما رأيت بعضه فلماذا يضع الألباني اسمه مر هؤلاء، ويتورط في ذكر هذه المسألة بهذا السياق، ويتورط قبل هذا – بخبرته الفائقة في الرجال والعقائد – فيمدح أمثال هؤلاء !؟
100/ 2 حقيقة جهمي 0000 لا
1 – كلا بل القائل باللفظ جهمي حقيقة، كما صرح به أكثر من خمسين إماماً من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى،

وتبرأ منه البخاري – رحمه الله تعالى، فهات لي أيها الألباني إماما واحداً يقول بقولك!!

2 – والقول نفسه ضلال صريح، ولو كان صواباً ماجاز لأنه ذريعة إلى الكفر وهو القول بخلق القرآن، والقرآن حيثما تصرف بلسان أو كتابة في مسجل أو شريط أو حاسب آلي هو كلام الله تعالى، لا كما ادعى الجهمية خلقه، ولا الأشاعرة أنه كلام نفسي إذا صار إلى الناس صار (عبارة وحكاية) عن كلام الله، فهذا هو عين القول بأنه مخلوق

3 – وورث عنك ذلك أصحابك: فالحويني يقول فيما سماء: جُنّة المرتاب) (ص 54) بتسفيه الذين يفررون مسألة القرآن على طريقة أهل السنة، (صبية) وأنه رد عليهم أنها (مسألة اندثرت)! فلما جاجَه بعض الطلبة في المدينة بأن الأشاعرة – وهم هم في الكثرة – يقولون بها بُهِت!

لقد قلت لعلي: ماذا تلقيتموه عن شيخكم في عقائد أهل السنة إلا توقير المتدعة، والأخذ عن

كتبهم!

4 – إن إثارة الألباني وغيره لهذه المسألة وأشباهها بهذا السياق فيه طعن خفي على أهل السنة وإثارة سوء الظن بهم، ولذلك نهى أهل العلم عن النظر فيما وقع في الجمل وصفين ليبقى الصدر سليما للسلف الصالح – رحمهم الله تعالى – عملاً بقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم: " إذا ذُكِر الصحابة فامسكوا "

وفي كتاب السَنّة للخلال – رحمه الله تعالى – باب جيد للغاية في ذلك

وفي السنة للآلكائي (1/ 169) من عقيدة علي بن المديني – رحمه الله تعالى:

" من تَنَقَّص أحداً من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو ذكر مساوئه فهو مبتدع "

وهذا أجمع عليه أهل السنة، ولا تجد فرقة مبتدعة إلا فعلت ذلك!

وتورط الألباني فقال في شريط الإماراتي (606/ 1 / آخره) ما نصه:

(خروج عائشة رضي الله عنها ((هناك نكتة لا يهمني صحة السند أنه بلغها أن خلآفاً نشب بين عبيد لها وعبيد لشخص آخر من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فسألها قريب لها 00 فتهيأت للخروج، فسألها شخص قريب لها: إلى أين ياأم المؤمنين؟

قالت: للنظر في الخلاف بخصوص بغلة ادعاها كلٌ من الفريقين! قال لها: يا أم المؤمنين، ألا يكفينا وقعة الناقة حتى تثيري لنا وقعة البغلة)!

وضحك الألباني وضحك أصحابه المساكين لهذه النكتة السخيفة:

1 – ماذا نفعتك خمسون سنة من طلب الحديث حتى تقول: لا يهمنا الإسناد!

قال الأعمش وغيره: لولا الحديث لكنا بقالين! وأنت لولا الحديث لما عرفك إلاهل أهل حارتك بالساعاتي! فأين منك

حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: " كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع "
و " ويل للذى يكذب ليضحك القوم "!!
2 – وماذا نفعتك خمسون سنة من طلب الأسانيد أن المتن موضوع وضعه الرافضة لا يخفى على من تشرب السنة! وآثار الصنعة فيه واضحة لحبك التكتكة (بلغة مقابل الجمل) و (خروجها

للحكم) وهى أسمى من ذلك!
3 – وماذا نفعتك خمسون سنة من طلب الأسانيد حتى تحول مجلس العلم – إن كان مجلس علم – إلى (نكتة) و (ضحك استهزاء بأم المؤمنين عائشة – رضي الله تعالى عنها)
ووالله الذي لا إله إل هو لو أراد الروافض السخرية بأم المؤمنين – رضى الله تعالى عنها – ما صنعوا! وأقل منه صنعة الروافض (انظر المهاج لابن تيمية – رحمه الله تعالى 6/ 363)
4 – عائشة – رضي الله تعالى عنها – جعلتَها من الخوارج!
انظر إلى كلام أئمة العلم – رحمهم الله تعالى – وتوقيرهم للعلم والسنة:
أحمد – رحمه الله تعالى – لما حُمِل إليه كتاب الكرابيسي في التدليس، فنظر فيه اعتذاره عن الحسن بن صالح بأنه خرج، وقد خرج ابن الزبير – رضي الله تعالى عنهما
صنع بالكرابيسي ماربما لم تعرفه أنت وأصحابك! لأنه لن يصنعه بكم أحد، بل الإمام وأصحابه كما قال أحدهم:
أنت كابن تيمية، ونحن حولك كأصحابه: ابن القيم 000000
ةقال الآخر: إنك قلت أئمة الحديث يعدي ذاك الحلبي وذاك الحويني! كأنها تركة!
أين حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذي صححته: " إذا ذُكِر الصحابة فأمسكوا "
وأين أنت من نفسك عندما تقول في صحيحك (2006) بالجزم بأن صحابياً في النار:
1 – ذكر الحديث واسكت وأمسك كما أُمِرْتَ
2 – اقرأ كلام أهل العلم وكن تلميذاً لهم ولا تغال في نفسك فتزاحمهم فارجع إلى ابن تيمية – رحمه الله تعلاى – في المنهاج (6/ 205 و 7/ 55 – 56)، بل ارجع إلى الجزء ذاته من صحيحك (2463) في حديث (من وعده عقاباً)!
ما أسرع مانسبتَ!
والإصابة تنقل منها تفسير الحديث، وترده!
ولا تحسن تنقل منها بقية تخريج الحديث!

وقد قال غير واحد من الأئمة رحمهم الله تعالى (اللآلكائي 1/ 169 و 0000): " من تنقص أحداً من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو ذكر مساوئه فهو مبتدع "

وانظر السنة للخلال – رحمه الله تعالى – في آداب التحديث بمثل ذلك صدقاً لاافتراء ونكتة ضحك!

100/ 2 عبارات السلف في الحكم على من واقع بدعة أنه مبتدع فهو من باب التحيذير لا الاعتقاد!

1 – هذا كذب وطعن على السلف الصالح والأئمة – رحمهم الله تعالى – بالتلاعب بالشرع!، ولا يعجز عنه أحد

فإذا قال مثل ابن خزيمة – رحمه الله تعالى: " من قال بأن الله ليس في السماء يستتاب وإلاقُتِل ورمي على مزيلة " ونحو كلام ابن مهدي، واجماع أهل العلم فيمن قال بخلق القرآن أنه كافر بالله العظيم

وتكفير الشافعي – رحمه الله تعالى – لحفص الفرد

وتكفير الأئمة – رحمهم الله تعالى – لبشر المريسي، وهكذا حتى سعوا إلى قتله لكفره

2 – وإذا فرضنا جدلاً صحة هذا الزعم، أنهم سموه مبتدعا تحذيراً فقط لا على الحقيقة، فنحن كما اشترطنا في المقدمة على هديهم نسميه مبتدعاً كذلك وتحذره ونحذر منه، ولما وسع السلف أن يخفوا مسألة الحقيقة وسعنا ماوسعهم

3 – وما أشبه إثارة هذه المسأله (الحقيقة والمجاز) بمسائل أخواتها في باب (الاعتقاد) أيضاً فمشكاة السوء واحدة وقصة عبد الله بن مسعود – رضى الله تعالى عنه – سماهم لبدعة التسبيح فقط:

" على ملة أومفتتحوا باب ضلآلة "، وصدق ظنه فصاروا خوارج!

4 – وإذا كان التبديع من باب التحذير لا الحقيقة، فمتى يكون من سمَوْه مبتدعاً حقيقةً لا مجازاً!؟

أ – هذا المجاز يستحق أن يوقع عمر – رضى الله تعالى عنه – بصبيغ ويدمي رأسه، ويأمر بهجره! فيهجر سنة!

ب – هذا المجاز يستحق أن يصنع عبدالله بن مسعود – رضى الله تعالى عنه – بهؤلاء ما صنع!

ج – هذا المجاز يستحق أن يصنع عبدالله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – أن يهجر ابنه حتى

مات ويسبه أقبح السب لحديث واحد!

د – هذا المجاز يستحق أن يصنع عبدالله بن مغفل – رضي الله تعالى عنه – أن يهجر ابن أخيه لا يكلمه أبداً لحديث واحد وترك العمل به لشهوة له لا لتكذيب!

تراهم ظلموا هذا المبتدع المجازى!؟ اللهم لا!

قال عمر – رضى الله تعالى عنه:

" من عَرُض نفسه للتهمه، فلا يلومن من أساء الظن به "

ولو فتحنا الباب المعاكس لبطل وصف أحد من الناس بأنه مبتدع! وهذا غاية الإرجاء!

ثالثا: السلف والخلف

100/ 2 مالك جاءه رجل قال: يامالك ما الاستواء فقال 0000 مبتدع، ماصار مبتدعاً بمجرد أن سأل عن الاستواء

1 – لم يحسن الألباني سياقة القصة، وساق ماساق منها بطريقة منفَرة تسيء إلى مالك – رحمه الله تعالى

والقصه كما هي من كتابه هو: (مختصر العلو ص 141) وبحفظها صغار طلبة العلم: (عن ابن وهب قال: كنت عند مالك، فدخل رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى؟

فأطرق مالك وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه، فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه)

ورواه البيهقي الأشعري (ص 408) وقال في شرح الصحيح (13/ 406 – 407): (إسناده جيد) وفي رواية (الحلية 6/ 325 – 326 وغيرها):

(الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً

فالرجل سأل: (كيف استوى) لا فى رواية الألباني معني الاستواء

2 – وقد ذكر الوليد بن مسلم أنه سأل الأوزاعي ومالكاً والشوري وليث بن سعد – رحمهم الله

تعال – في الصفات، فقالوا جميعا:

أمِرّوها بلا كيف

وذكر البريهاري (وهو عند الألباني في مختصر العلو ص 244) عن السلف – رحمهم الله تعالى

(الكلام في الرب محدثة وبدعة وضلالة، فلا تتكلم في الله إل بما وصف به نفسه، ولا تقول في صفاته: لم ولا كيف)

فلم ينفرد مالك – رحمه الله تعالى – بتبديع السائل عن: كيف استوى؟

3 – وهذا كله مأخوذ من قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إذا ذُكِر الله فأمسكوا) فذلك رد على الجخمية وأشباههم

(وإذا ذثكِر القدر فأمسكوا) فذلك رد على القدرية وأشباههم

(وإذا ذُكِر الصحابة فأمسكوا) فذلك رد على الروافض والمرجئة والخوارج والجهمية

4 – وهذا السؤال: (كيف استوى)، وكذلك: (أمؤمن أنت) و (الاسم والمسمى): صرح الأوزاعي وغيره من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – أنه بدعة كما في كتاب الشريعة والإبانة واللالكائي وغيرها

وسئل يحيى بن سعيد القطان – رحمه الله تعالى – عن مسألة في السحر، فقال:
(ليست هذه من مسائل المسلمين) 0000

والاستدلال على دين الرجل وعقله من لسانه ومسائله هذا يفهمه العلماء لا الجهلاء !
5 – والألباني يستعظم على مالك – رحمه الله تعالى – أن يبدع هذا الرجل المسكين عنده بمجرد سؤاله هذا: (كيف استوى)، فيقال للألباني: لا نقول لا يضر مع الإيمان شيء، بل نقول:
1 – قد اتفق أئمة أهل السنة على أن هذه المسائل بدعة، وأن من يتداولها مبتدع
وقال أحمد في رسالة عبدوس – رحمها الله تعالى ك
(من السنة اللآزمة التي من ترك خصلة منها لم يكن من أهلها 000 لا يقال: لم ولا كيف)
وقد فسر الآجري – رحمه الله تعالى (ص 234 – 235) نحو ذلك:
(إن جاء مسترشداً أُرْشِد على سبيل النصيحة، فإن رجع فالحمد لله
وإن عاد إلى باب الجدل والمراي لم يلتقت إليه وطرِد وحُذَر منه ولم يُكَلم ولم يُسَلم عليه)

قلت: السؤال بكيف يدل على الجدل، فالمسترشد لا يسأل كذلك أبدا، والمهتدي يسأل مسائل الصالحين، والضال يسأل مسائل الضُلال
وقد أنكرت عائشة الصديقة بنت الصديق – وضي الله تعالى عنهما – مسألة فقالت للمرأة (أحرورية أنت)!
2 – وقد صنع عمر – رضى الله تعالى عنه – بصبيغ أشد مما صنع مالك – رحمه الله تعالى بالسائل: – رحمه الله تعالى – يَدَّع وطرد فقط!
أما عمر – رضي الله تعالى عنه – ضربه حتى أدمى رأسه، وأمر بهجره، فهُجِر سنة، حتى صدقت توبته! وماذا صنع صبيغ!؟ إنما كان يسأل عن تفسير إي من القرآن! وعمر هو عمر الخليفة الراشد الفاروق – رضي الله تعالى عنه ويقوله قال أئمة أهل السنة، وقال الشافعى وأحمد رحمهم الله تعالى: (الحكم في أهل الكلام كحكم عمر – رضي الله تعالى عنه – في صبيغ)
3 – وهذا حذييفة – رضي الله تعالى عنه – يقول:
إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فيصير بها من المنافقين!
وغيره – رضى الله تعالى عنهم:
إنكم لتعملون أعمالا هي أدق أعينكم من الشعر، إن كنا لنعدها على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من

الموبقات!

4 – بل قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى عليه لا يلقي لها بالاً يهوي بها في النار أبعد ما بين السماء والأرض)

انظر: (لا يلقي لها بالاً)

قود قال الله تعالى:

(وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم) (النور /15)

110 / انظر الآن كيف الوسائف تختلف:

هل ترى لو سألنا أحد مثل هذا السؤال تجيبه بجواب مالك، ونقول:

أخرجوا الرجل فإنه مبتدع!

الزمن اختلف، فالوسائل التي كانت يومئذ مقبولة، فهي الآن غير مقبولة 00 تضر أكثر مما تنفع

1 – ما هذه السخرية والاستهزاء بالسلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فنطقك لأقوالهم كانوا متشددين لا عقل عندهم ولا حلم: أخرجوا الرجل فإنه مبتدع، هكذا نطقتها بهذه الطريقة!

والتأدب مع السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – لا تناسبه هذه اللهجة في النطق

الكلمة هي هي، لكن طريقة النطق تحدد الأدب من غيره!

2 – وقد قال مالك – رحمه الله تعالى – نفسه:

(لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها)

وأنت في شريط جُدُّة (35/ 1/190 – 238) تحتج بقوله – رحمه الله تعالى: (ما لم يكن يومئذ ديناً فليس اليوم بدين)!

وتقول في شريط جدة (37/ 2/375) في شرح حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: " حتى ترجعوا إلى دينكم " وتكرر كثيراً:

وكل خير في اتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف!

فأما من سلف فمثل مالك – رحمه الله تعالى

وأما الخلف فمن تراه يكون غير المعترض عليهم ولا سلف له!؟

قد قلت في شريط جدة (65/ 1/30): (وهذا أحسن زمان للإصلاح)!

3 – ولك كلام طيب في الرد على الإخوان:

أ – مصلحة الدعوة (شريط جده 30/ 1 وشريط 606/ 1 /158)

ب – الغاية تبرر الوسيلة (شريط 393/ 310/2) حيث أنكرت بشدة كلام الإخوان أن تكون المظاهرات وسيلة من وسائل الدعوة!

فما بالك تبدل الكلام!

للوسائل أحكام المقاصد، ومن زعم أنه يريد نصرة السُنّة فبالسنة: فلو ذهب رجل ليقبَل الحجر الأسود تقبيله سُنُّة، فضرب الناس وزاحم النساء، وقبله!

هل تستطيع أن تقول أنه فعل سَنّةً!؟ اللهم لا!

وأين الألباني وأمثاله من المثل المشهور:

ليتها لم تَرْن ولم تتصدق

في امرأة لم تجد ما تتصدق به على فقير، فذهبت تزني وتأخذ أجرة زناها لتتصدق بها على ذاك الفقير!

(إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم

(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم

4 – ومن علامة البدعة والمبتدع أن يزعم نصرة السنة من طريق البدعة من الكلام وغيره مما لم يكن من هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

قال أحمد في رسالة عبدوس – رحمهما الله تعالى

(ولا يكون صاحب الكلام وإن أصاب السنة من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلُم)

وسئل ابن تيمية – رحمه الله تعالى (11/ 620) عن جماعة يجتمعون على الكبائر، وقصد شيخُ منعهم من ذلك، فلم يستطع منعهم إلا بجمعهم على دف وغناء، فتابوا من الكبائر، فلم يمكنه دعوتهم إلا بهذا

فتكلم – رحمه الله تعالى – لكلام نفيس طويل في ذم هذه المسائل المبتدعة، وأن هذا الشيخ جاهل بالطرق الشرعية التي بها يتوب العصاة، وما أشبه هؤلاء الآن بالإخوان والتبليغ، ولنفاسة كلامه – رحمه الله تعالى – أذكره وإن طال بإيجاز مني وفي بعضه بحث ليس محله هاهنا:

(الحمد لله رب العالمين)

أصل جواب هذه المسألة وما أشبهها أن يعلم قول الله تعالى:

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً) [المائدة /3]

(وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ)

[النساء / 69]

﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء /59]
﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾
[يوسف /108]

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(إنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عَضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة)
و (ما تركت من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد نهيتكم عنه)
و (تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك)
وشواهد هذا الأصل العظيم الجامع من الكتاب والسنة كثيرة، وترجم عليه أهل العلم في الكتب: (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة) كما ترجم عليه البخاري والبغوي وغيرهما
وكان السلف كمالك وغيره يقولن:
السُنّ' سفينة نوح: من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك
وقال الزهري: كان من مضى من علمائنا يقول: الاعتصام بالسنة نجاة إذا عُرِف هذا فمعلوم أنما يهدي الله به الضالين، ويرشد به الغاوين، ويتوب به على العاصين: لا بد أن يكون فيما بعث الله به رسوله – صلى الله عليه وسلم، وإلا فإنه لو كان ما بعث به الله الرسول – صلى الله عليه وسلم – لا يكفي في ذلك لكان الدين ناقصاً محتاجاً تتمة!
ومايراه الناس من الأعمال مقرباً إلى الله ولم يشرعه الله ورسوله – صلى الله عليه وسلم – فإنه لابد أن يكون ضرره أكثر من نفعه، وإلا فلو كان نفعه أعظم غالباً على ضرره لم يهمله الشارع، فإنه – صلى الله عليه وسلم – حكيم لا يهمل مصالح الدين، ولا يفوُت المؤمنين ما يقربهم إلى رب العالمين
إذا تبين هذا فنقول للسائل: إن الشيخ المذكور قصد أن يتوَب المجتمعين على الكبائر فلم يمكنه ذلك إلا بماذكره من الطريق البدعي
(هذا) يدل على أن الشيخ:
1 – جاهل بالطرق الشرعية التي بها تتوب العصاة

2 – أو عاجز عنها
فإن الرسول – صلى الله عليه وسلم – والصحابة والتابعين كانوا يدعون من هو شر من هؤلاء من أهل الكفر والفسوق

والعصيان بالطرقالشرعية التي أغناهم الله بها عن الطرق البديعة

فلا يجوز أن يقال: إنه ليس في الطرق الشرعية التي بعث الله بها نبيه – صلى الله عليه وسلم – ما يتوب به العصاة، فإنه قد عُلِم بالاضطرار والنقل المتواتر أنه قد تاب من الكفر والفسوق والعصيان من لا يُحْصيه الإ الله تعالى من الأمم بالطرق الشرعية التي ليس منها ماذْكِر من الاجتماع البدعي

بل السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وهم خير أولياء الله المتقين من هذه الأمة:

تابوا إلى الله تعالى بالطرق الشرعية، لا بهذه الطرق البدعية

فلا يمكن أن يقال: إن العصاة لاتمكن توبتهم إلا بهذه الطرق الشرعية 0000

فلا يعدل أحد عن الطرق الشرعية إلى البدعية إلا:

1 – لجهل ... 2 – أو عجز ... 3 – أو غرض فاسد

ولم يكن في السلف الأول سماع يجتمع عليه أهل الخير إلا هذا (القرآن)، وقد مدح الله هذا السماع المقبلين عليه، وذم المعرضين عنه

وإنما حدث سماع الأبيات بعد هذه القرون، فأنكر الأئمة حتى قال الشافعي – رحمه الله (تعالى):

خلفت ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير، يزعمون أنه يرقق القلوب، يصدون به الناس عن القرآن

وسئل أحمد (رحمه الله تعالى) عنه، فقال: محدث، فقيل له: أنجلس معهم فيه؟! فقال: لا يجلس معهم

فمن فعله على أنه طرق إلى الله تعالى ديناً 00 فهؤلاء ضُلأل باتفاق علماء المسلمين، ومن نظر إلى ظاهر العمل وتكلم عليه، ولم ينظر إلى فعل العامل ونيته كان متكلماً في الدين بلا علم 000 لا سيما كثير من هؤئ الذين يتخذون هذا السماع المحدث طريقا يقدمونه على سماع القرآن، وربما قدموه عليه اعتقاداً 000 فهؤلاء جند الشيطان وأعداء الرحمن، وهم يظنون أنهم من أولياء الله المتقين، وحالهم أشبه بحال أعداء الله المنافقين:

فإن المؤمن يحب ما أحبه الله تعالى، ويبغض الله تعالى

ويوالي أولياء الله ويعادى أعداء الله

وكلما بعدوا عن الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم) وطريق المؤمنين، قربوا من أعداء الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم) وجند الشيطان)

وفي المهاج (6/ 386) تبعية الوسائل للمقاصد، فمن صلح مقصده

اتبع الوسائل لذلك لا شك كما صح عن عمر – رضي الله تعالى عنه:

" لنا الظاهر، ولله السرائر " بنحوه

5 – وقول الألباني (الزمن اختلف) و (غير مقبولة) و (تضر)!

وقد أخذه عنه تلاميذه، فالحويني وهو من أعلمهم فكيف بغيره!

الحويني يدور في مصر والجزيرة: المدينة وجده والرياض والدمام يعقد مجالس في نشر هذه الفكرة (النصوص في أهل البدع لا تنزل على زماننا)! وهذا قول عظيم جداً:

1 – فهذا قول الملاحدة العلمانيين: إن الحدمد والشرع لا يصلح لهذا الزمان!

2 – وهذا قول الصوفية في أن العبرة بالنيات والمقاصد لا الظواهر، وأن الطرق لله بعدد أنفاس الخلق!

3 – وهذا قول الزنادقة: الدين قشر ولباب، وظاهر وباطن، فالعبرة باللب والبطن!

4 – وقول المبتدعة: الخلف أعلم وأحكم!

– وأما نحن فنقول: إن فساد الظاهر يدل على فساد الباطن، وفساد الوسيلى يدل على فساد الغاية (ولو أنهم رضوا ماآتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله، ولو أنهم بالإسلام ديناً ما ابتدعوا فيه

– وأما الألباني فقد دخلت عليه هذه المفاهيم من كلمة قالها متابعة لما يسمى زوراً بعلم الكلام الذي ينكره هو كما سيأتي ففي شريطه في المدينة (7/ 414/1) ذكر مسألة (تغير الأحكام بالزمان والمكان)!

وهذه الكلمة ليس معناها تبديل الشرع ولارد ماثبت عن السلف الصالح والأئمة – رحمهم الله تعالى، ولكن العمل بالشرع وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى فإنهم كانوا في أزمنة وأمكنة مختلفة ومع ذلك لم يبدلوا

ومثل من يستدل بهذه المسألة مثل من يستذل بالمصالح المرسلة والاستحسان على جواز البدع وجواز إبطال الشرع أو تأجيله، ولذلك

قال الشافعي – رحمه الله تعالى: من استحسن فقد شرع

والألباني يستدل بكلمة الشافعي – رحمه الله تعالى، وينكر مسألة الإخوان في تأجيل العمل بالدين، وينفي كما في شريط (جده 66/ 632/2) الاحتجاج باختلاف الزمن على اختلاف العمل، وسبق في المقدمة كلامه المتين في ضرورة اتباع هدي السلف الصالح وأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى

فنأخذ من كلامه الذي يوافق السنة، وندعوه إلى أن يدع ذلك الكلام الذي يخالفها

ونذكره بحديث هو أصل من أصول الإسلام، فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم

" فإن ما عند الله لا ينال إلا بطاعته فاتقوا الله وأجمعوا في الطلب "

ونذكره بحديث كان يستدل به استدلالاً طيباً في الرد على الإخوان والمبتدعة في طريقة الدعوة، وهو حديثه صلى الله عليه وسلم:

" يأتي النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه اثنان، والنبي وليس معه احد "
فهؤلاء أنبياء لم يقصروا في الدعوة إلى الله تعالى لحظة واحدة، فلا يهم: كم استجاب لك، وإنما المهم هل دعوت على بصيرة أو لا!؟ فإن الدعوة على بصيرة هذا عملك الواجب عليك، والهداية من الله تعالى وحده ليست منك

مسألة التبديع

هي من أكبر مسائل الدين على الإطلاق، إذ هي صورته التي يُعرف بها أهله وغيرهم، ولابد منها للحدود والعقوبات،، وهي جامعة لكل مسائل الدين لا تدع مسألة منها ولا أصلاً إلا كان له أثره في هذه المسألة: أعني (باب الأسماء والأحكام)، ومن مسائله مسألة التبديع والتفسيق والتكفير

فإن أبواب (الاسماء والصفات لله رب العالمين) و (النبوة والرسالى لرسل الله – صلى الله على نبينا وعليهم وسلم) و (السلف الصالح – رحمهم الله تعالى خير قرون هذه الأمة) و (الأسماء والأحكام للبشر: إيماناً وكفراً تسنناً وابتداعاً، صلاحاً وفسقاً) و (البعث والنشور) هذه الأبواب وغيرها من

أصول السنة إنما تعرف ثمرتها في (باب الأسماء والأحكام) ومنها التبديع، إذ لا يمكن التعامل مع أحد من الناس دون إدراك هذا الباب بمسائله، وكلما كان المرء أعرف بدينه وأصول السنة كلما كان أجود في هذا الباب بمسائله، فهو ميزان الدين والعلم

ومن أصول هذا الباب (الفعل والفاعل)

فإذا وقع فعل من إنسان:

1 / أولاً تحققنا من كون هذا القعل كفراً أو بدعه أو فسقاً أو غير ذلك بالدليل الشرعي الصحيح من (كتاب الله تعالى، وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم، وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى)

2/ ثانياً تحققنا ممن وقع منه هذا القعل: هل تنطبق عليه صفة الفاعل أو المنقعل، أي هل تثبت في حقه موانع الفاعل أو تسقط؟

قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في مَثَل الفرحة بالتوبة: (قل: أنت عبدي وأنا ربك) فهذا القول كفر (أخطأ من شدة الفرح) وهذا الفاعل ليس بكافر

ومن هذا الباب طلاق السكران والغضبان، وليس منه الهازل واللاعب، لأن الهزل واللعب لا مدخل لهما في الموانع، بل يقتضيان زيادة التغليظ:

قال الله تعالى: (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ) [التوبة /65]

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: " أَيُلْعَبُ بحدود الله وأنا بين أظهركم: يقول أحدكم: طلقتك راجعتك "
" ثلآث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعه "
وثمة تحذير في هذه المسألة:
1 – الفعل: وصف الفعل بالكفر أو البدعه أو الفسوق أو المعصية يقابله كذلك وصفه بالإيمان والسنة
وضابط هذا كله كما سبق هو (كتاب الله تعالى، وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – بفهم

وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى
2 = الفاعل: ذلك أن هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – أن وصف المري بالسنُة صعب لأنه يستلزم ظهور خصال السنة عليه وانتفاء البدعة إذ لا يجتمع وصف السنة والبدعة فيه، وأما وصف المرء بالبدعة فهو سهل لأن وجود البدعة فيه كاف لأطلاق اسمها عليه
وأزيد ذلك وضوحا بالإسلام: فلا يحكم للمرء بالإسلام حتى يؤمن به كله ولا يكفر بحرف واحد من القرآن، ويحكم عليه بالكفر ولو آمن بالإسلام كله ولكنه كفر ببعض يسير منه! وأما أهل زماننا فقد عكسوا وقلبوا، فكما أن قوم لوظ قلبوا فقُلِت بهم، فو الله الذي لاإله إل هو لقد فعل أهل زماننا ذلك، فمنه:
أ – في أصول السنة: كان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – كما سبق في وصف المرءِ بالسنة لا يصفونه بها حتى يتم خصالها، ويصفون المرء بالبدعة لو كان فيه خصلة واحدة فقط من خصالها
وأما الخَلْف فقد عكسوا: فصار وصف المرء بالسنة متى وجد فيه خصلة واحدة من خصالها! وصار وصفه بالبدعة ممنوعاً!
ومن تسمح به فبشرط أن تكون كل خصال البدعة فيه!!
وهذا غلو في الإرجاء يفضي إلى وصف الناس كلهم بالسنة، وترك وصف أحد منهم بالبدعة، ولو وُصفِ أحدُ بالبدعة لغرض ما، فإنه يُتْرَك أمثاله لغرض آخر!!
ب – في البدعة والسنة: فسمي الأشاعرة أنفسهم أهل السنة!، وألصقوا هم وغيرهم من المبتدعة بأهل السنة أقبح الأسماء!
ج – في الأخلاق: فمن ذلك أن الرجل صار يزر ثوبه إلى عنقه، والمرأة تفتح زر صدرها إلى أقصاه!
وهو يستر شعره ويستحي من المشي حاسراً بين الناس، ولكن المرأة بجواره تكشف من شعرها ما يفتن!
وهو يطيل ثوبه حتى يجره، وهي تقصر ثوبها للكعب بل لنصف الساق!
فالحذر من:

أ – توسيع موانع الفاعل بدون هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فتكون الخارجية

ب – تضييق هذه الموانع حتى لا يمر منها أحد، فيكون الإرجاء، ويكون كما قيل: العذر أقبح من الذنب!

وكلاهما (الخارجية والإرجاء) شر عظيم في الدين والدنيا:

أ = فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الخوارج: (شر الخلق)

ب – وقال كثير من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – في المرجئة: (هم شر من الخوارج)!

لماذا؟

أ – لأن الخوارج، وهم شرار الخلق:

1 – هم قلة

2 – عندهم تعظيم للدين على جهلهم وضلالهم في هذا التعظيم

ب – المرجئة، فهم شر منهم:

1 – هم كثرة

2 – عندهم تضييع للدين على علمهم وتعظيم للبدعة

3 – أمرهم يؤول إلى الخوارج كما قال أبو قلآبة وغيره – رحمهم الله تعالى: " أهل الأهواء كلهم خوارج "، وكما قال الأوزاعي لابن المبارك – رحمهم الله تعالى: " تطري رجلاً يرى السيف على أمة محمد – صلى الله عليه وسلم "؟!

فائدة

1 – ومما يتعلق بما سبق ما نقله غير واحد من المتأخرين ولم يعملوا به عن ابن تيمية. رحمه الله تعالى. في أهل البدع (في فتاويه 2/ 132 / 133) (ويحجب عقوبة كل من انتسب إليهم. أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم. أو عظم كتبهم. أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم، لأو كره الكلام فيهم. أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو. أو قال .... وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم. فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات).

2 – الفرق بين المعذور والمغرور (فتاوي ابن تيمية. رحمه الله تعالى. 8/ 202 – 203)

ونحوه قول ابن القيم – رحمه الله تعالى – في الصواعق (2/ 418): (انقسام الناس في نصوص الوحي إلى خمسة أصناف بحسب اعتقادهم ما أريد بالنصوص: (أصحاب تأويل) و (أصحاب تخييل) و (أصحاب تجهيل) و (أصحاب تمثيل) و (أصحاب سواء السبيل) فعدّهم كلهم ضالين إل من لم يؤول أو يجهل أو يمثل – فانتبه

الباب الأول الأعذار الشرعية

الفصل الأول الجهل

1 – الجهل أي عدم قيام حجة العلم عليه (وهي كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فمن كان معروفاً بالعلم لا يقال: لم تقم عليه الحجة في العقائد ولا غيرها مما يشيع علمه.

والجهل في الاعتقاد شر أنواع الجهل وأعظمه وأضره، فكيف يقال للجاهل به: عالم وإمام في الدين!؟ ومن سلف هبذا المرجيء في هذا القول، وعامي السنة خير من عالم البدعة!

ثم إن كان في جهله معذوراً أو موزوراً وأصررتم على ذلك:

فهل أنتم جهلة أيضاً لم تقم عليكم الحجة في فهم السنة، وإلا فكيف تتخذون مثل هذا إماما ولا تبينون للناس حاله!؟

فما حكم من لم تقم عليه الحجة حتى تقوم!؟!؟

حكمه التحقير لا التوقير، والتحذير منه لا التحذير به!

2 – والجهل هنا هو عدم العلم لا عدم الهدى، فكل ضال جاهل كما في تفسير قول الله تعالى: (من عمل منكم سوءً بجهالة)

حتى قد قيل: ما عصى الله عبد إلا بجهالة، والعاصي جاهل

رواه ابن حبان في ثقاته (7/ 658)، وذكرت بعض ذلك في الوصية من (الموقظة)، والحلية (3/ 329 و 6/ 136) وشعب الإيمان (773)، وله طرق عن جماعة من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

3 – وهو عذر فيما لم ينتشر العلم به كما قال الشافعء – رحمه الله تعالى: " لله أسماء وصفات لا يسع أحدُ رَدُّها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر

بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل"

ذكره في شرح الصحيح (13/ 407)، ورواه ابن أبي حاتم وغيره

فهو عذر عن التكفير، ولا يصلح عذراً للتوقير، لأن الجاهل بمثل هذا من دينه مع طلبه التوسع في علوم الدين أو الدنيا وهو أولى بالتحقير لا التوقير، والتأديب لا التكريم، فالمعذور بجهله غير معذرة على جهله!

فهمتَ ما معنى هذا؟ إن معناه أنه يعاقب في الدنيا والآخرة على جهله على تركه للعلم لأن (طلب العلم فريضه على كل مسلم) كما ذكر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم

فمن ترك هذه الفريضه في أعل ما تُطلب فيه وهو الاعتقاد، فهو مستحق للتأديب مستوجب للتحقير

4 – وقال قتيبة بن سعيد في كتاب الإيمان له، وكذلك غيره – رحمهم الله تعالى: " إذا رأيت الرجل يقول: هؤلاء

الشكاك، فاحذروه فإنه على غير الطريق " وهكذا كما فصلته في عقيدة أبي حاتم وأبى زرعة – رحمهما الله تعالى – هذا بلا ارجاء الحجة!

5 – والداعي إلى يدعةٍ بالكتابة أو المجالس أشد من المبتدع

وقد قال محمد بن بشار – بندار شيخ أصحاب الكتب الستة – رحمهم الله تعالى – قال: الدعاة لا يستتابون

رواه اللآلكائي (511) بسند صحيح

حتى من قال باستتابتهم، فهو يعلم أنه قد قامت عليهم الحجة

فإن الداعي يكون عالماً يقيم الحجة لبدعته على السنة!

أ – وقد أم رجل قوما فيصق في القبلة، فعزله – صلى الله عليه وسلم – عن الإمامة وقال: " إنك الله ورسوله "

رواه أبو داود، واحتج به ابن تيمية – في هجر المبتدع

فهل كان يعلم حرمته حين بصق؟ الظن أنه لم يعلم أو لم يتذكر !

ومع ذلك لم يسم إماماً للصلاة، فكيف بإمامة الدين تعطيها

المرجئة لأمثالهم من أهل البدع؟

ب – قيل لعبد الله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما: إن قِبَلنا ناساً يتقفرون العلم ويزعمون أن لا قدر، فقال: أخبرهم أني بريء منهم وأنهم منهم براء

الحديث رواه البخاري ومسلم

فتبرأ منهم، إذ تقفرهم للعلم دليل على قيام الحجة عليه، وانتشار القول عنهم دليل على أنهم دعاة إليه يستهلون به ولا يكتمونه

ج – ما صنعه قبله أبوه عمر – رضي الله تعالى عنه – مع صبيغ، وقد كان يطلب العلم، فضربه بمجرد أن رآه، فهجر سنة كاملى مع أنه تاب لما ضربه عمر – رضي الله تعالى عنه!

د – وما صنعه بعده عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله تعالى، وهو إمام هدي:

قيل له: إن قوماً ينكرون القدر شيئاً

فقال: بَيَنوا لهم وارفقوا بهم حتى يرجعوا!

فقيل: هيهات هيهات، لقد اتخذوه ديناً يدعون إليه الناس!

ففزع لها عمر، وقال: أولئك أهل أن تُسَلّ ألسنتهم من أقفيتهم سلّاً!

رواه الفريابي في القدر (–) وعنه الآجري في الشريعة (ص 230)

بسند صحيح

هـ - وقال أحمد - رحمه الله تعالى: علماء المعتزلة زنادقة

رواه ابن بطه في الإبانة (138/ق) من مسائل أبي داود (-)

رحمهم الله تعالى

وقال في اللفظية والواقفة:

1 - من كان يخاصم ويحسن الكلام فهو جهمي

2 - ومن لم يعرف بالكلام يجانب حتى يرجع

3 - ومن كان منهم جاهلً ليس بعالم فليسأل وليتعلم

رواه عبد الله - رحمهما الله تعالى - في السنة (223 - 225)

وهو في السنة لابن شاهين (29) واللآلكائي (2/ 345) وابن بطة (2/ 500)، والآخرين (ص 80) والخلال (1786 - 1790)

ونحو ذلك قول أبي حاتم - رحمه الله: يُعلّم ويبدّع - عذل في الجاهر

شبهات في الجهل!

الإولى: عدم بلوغ الحجة

التعنت في هذه الشبهة يفضي إلى القول بأن حجة الله تعالى على عباده لم تقم على أحد ممن خالف بقول فيه المرجئ: الله أعلم هل أقيمت عليه الحجة أولا!؟ وانتشار الحجة فيما يقال: (هو معلوم من الدين بالضرورة)، أو وجود العلم عند المعين كاف للجزم بأن الحجة قد بلغته

1 - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: " أربعة يحتجون يوم القيامة " أي لم تبلغهم الحجة، فذكر - صلى الله عليه وسلم:

الأصم، والأحمق، والهرم، والميت في الفترة

فهل هذا المعين منهم!؟

2 - احتج بعض المرجئة بأن شريحاً - وهو من قضاة التابعين - قد أنكر قراءة: (بل عجبتُ)، وعليه فالسلف اختلفوا في الصفات، وعليه فالعذر قائم لكل مبتدع!!

فما أعجب هؤلاء، وضلالهم!؟

أ – قد استحل إبراهيم عِرْضه لذلك، فقال (إن شريحاً رجل شاعر يعجبه عقله)! فهل تستحلون عِرْض من خالف!؟

ب – وقد قال بالقراءة المتواترة المشهورة (بل عجبتَ ويسخرون)، ولم تبلغه القراءة الأخرى وهي ليست كالأولى في التواتر، بل هي قراءة عبد الله بن مسعود – رضى الله تعالى عنه

ج – لم تبلغه الأحاديث الصحاح في إثبات صفة العجب لله كما لم يبلغه وهو قاض أمر مهم وهو أمر (وقف الميت على أهله أو غيرهم من أوقات البر)، وهو أمر متواتر عند السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، ولكن جهله كثير من أهل الرأي بالعراق!

د –ولا يُظن بامرئ أن تبلغه القراءة الصحيحة أو الأحاديث الصحاح فيردها بعقله، فصار ماذ 1 كرتموه عن شريح حجة عليكم لا لكم، لأنه لم يصح عنده، ولو صح عنده لقال به كما قال الشافعي وغيره من الأئمة – رحمهم الله تعالى: أتراني نصرانياً أقول قال رسول الله – صلى الله عليه

وسلم، ولا أعمل به!

وعليه فلا تُعَدُّ من جهل شيئاً مخالفاً فيه ناقضاً لإجماع السلف عليه، إذ الإجماع علم لا يدخل فيه إل بعلم، ولذلك يَعُدُّ بعض أهل العلم خلاف الظاهرية والروافض غيرهم ناقضا للإجماع لأن أصولهم فاسدهة

هـ – قد أجمع أهل السنة بعد شريح أن من ينكر صفى العجب بعد بلوغ الأحاديث الصحاح أنه جهمي، فما بال من في قلبه مرض يترك الإجماع!؟

3 – قال أبو عبيد – رحمه الله تعالى:

(يُعَلَّم ويقال له: إن هذا كفر، فإن رجع، وإلا ضربت عنقه)

رواه اللآلكائي (509)

فهذه صفة بلوغ الحجة لا الجدال فيها!

وأبو عبيد من قضاة أهل السنة، وقال أحمد – رحمه الله تعالى – في الواقفي (السنة للخلال /1785): (يقال له: إن العلماء يقولون: غير مخلوف، فإن أبى فهمو جهمي)

4 – إجماع أهل السنة على هجر المبتدع ترك مجالسته ومكالمته حتى عَدَّه أحمد – رحمه الله تعالى من (أصول السنة 000 ترك الجلوس مع أهل الأهواء)

هذا دليل واضح على أن إقامى الحجة هو بلوغها

5 – وهذا ابن تيمية – رحمه الله تعالى – يقول:

(أنا من أعظم الناس نهياً أن يُنْسَب معين إلى تكفير أو تبديع أو تفسيق أو معصية، إل إذا علم أنه قامت عليه الحجة)

وقد كفَّر خلقاً آخرين، منهم ابن عربي وابن سينا وغيرهم لم يقم عليهم الحجة بنفسه، ولكنه علم – مما لديهم من علم – أنهم أقاموا الحجة على أنفسهم كما قال الله تعالى: (وشهدوا على أنفسهم) (الأنعام / 130)

الثانية: عدم وضوح الحجة

1 – قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

" تركتمكم على المحجة البيضاء: ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إل هالك"

وفي المنهاج (6/ 463 – 464) الرد على الرافضة في زعمهم أن الحجة لا تقوم إل بالمعصوم، ورد ذلك بأن الحجة قد قامت برسول الله – صلى الله عليه وسلم

قلت: أي بالقرآن والسنة وفهم السلف الصالح لهما، فهذه هي الحجة لا غير، ومن زعم غيرها فهو ضال

وذُكر عن عمر بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى، وقبله عن عُمر – رضى الله عنه:

(لاعذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، فقد بُينت الأمور وثبتت الحجة)

رواه محمد بن نصر المروزي – رحمه الله تعالى في السنة (ص 95) وابن شبَة (3/ 800) صاحب والحلية (5/ 346 و 000)

وحجة (الأسماء والصفات) بَيّنة نَيّرة، والسلف الصالح فيها إجماع، ودين العجائز فيها واضح للعوام، كما قال عبد الله بن المبارك – رحمه الله تعالى:

(من لم يقر بأن الله فوق سماواته على عرشه على ماقر في قلوب العوام فهو ضال)

وبعض أهل البدع يقولون: السلف لم يؤولوا!؟ فما بالكم تصنعون!؟ كذبتم عليهم أنهم مفوضة، فعلى قولكم الكاذب مالكم لا تفوضون!؟

2 – قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في الرد على المتكلمين:

(هذا إن كان في المقالات الخفيى فقد يقال: أنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها)

و (الأسماء والصفات) ليست من المقالات الخفية، ولا مما اختلف فيه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، ومن أثبت بعضها لزمه بالحجة نفسها إثباتها كلها إذ لا فَرْق: أثْبِتْ ما ثَبَتَ، و (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)

3 – لا تحسين أنك مهما صنعت ستكون الحجة واضحة للجميع، لأن من في قلبه مرض قد أغشي على بصره وقُفَل قلبه فلا تجده يعرف الطريق مهما وضح، فليصلح نفسه ولا يتهم الحجة!

ولو كان ذلك حجة لكان لكل مبتدع يقول: لم تتضح لي!؟ فلا يصير على الأرض مبتدع!!

الثالثة: عدم الاقتناع بالحجة

1 – هذا كسابقة، وليس بعذر شرعى في أمور العقائد، وإنما هو عذر في (اختلافات أهل السنة) التي اختلفوا فيها فيما بينهم دون تبديع كمسألة تكفير تارك الصلاة ونحوها

2 – وليست مسألة تحكم، فإن حجة أهل السنة في أمور العقائد من لم يقتنع بها فلا قنعه الله تعالى، ولو كان ذلك حجة لما صار على ظهر الأرض مبتدع! فليصلح قلبه ويقنع بالحجة

3 – قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (1/ 68) في الخوارج:

(لم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد كالرافضة، بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب)

4 – وقال في الفتاوى (24/ 202):

(من تبينت له السنة فظن أن غيرها خير منها فهو ضال مبتدع بل كافر)

وكثر من أهل البدع يعرفون أن هـ 1 ا هو طريق السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، ولكن يقولون السلف أسلم والخلف أعلم! كالأشاعرة، وبعضهم يضلل السلف ويكفّرهم كالخوارج والروافض، وما من مبتدع إلا وهو على نحو ذلك

وانظر (فتاوي ابن تيمية – رحمه الله 8/ 204 و 12/ 466، ومؤلفات محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – 1/ 289 – 290 و 339: لا يشترط فهم الاهتداء كأبي بكر وعمر – رضي الله عنهما)

هذا والألباني في شريطه هذا نفسه يقول: لا يشترط في إقامة الحجة إزاحة الشبهة)! وفي شريط مع شاب مدني: (لو أن أن عالماً وقع في بدعة وأقام عليه الحجة – عالم هو أعلم منه – فهل صار ذلك العالم الذي أقيمت عليه الحجة مبتدعاً – سنقول: لا من باب حسن الظن، وماذا يهمك، وما هي الثمة من هذا!؟

فظهر لك أن العذر يطنطن ويدندن به الألباني وأمثاله بلا اعتقاد منهم لقيمته! لأنه طالما كان عالماً فلا يُبَدّع!!

وهل بعد هذا من إرجاء!؟؟؟؟؟؟

الرابعة: الإعراض عن الحجة

1 – قال الله تعالى: (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون) (فصلت /26)

(وهم ينهون عنه وينأون عنه وإن يهلكون إل أنفسهم وما يشعرون) (الأنعام /26)

2 – وقال الله تعالى: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ) [النحل /78]

(وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً) [الإسراء/63]

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

" لاتزول قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يُسأل عن علمه "

" طلب العلم فريضه على كل مسلم "

" من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين "

وأصل ذلك كله بلا خلاف هو العقائد التي تفرق بين (المسلم والكافر) و (السني والمبتدع)

3 – وأكثر المبتدعة الذين يعتذر عنهم المرجئة بأنهم جهلوا الاعتقاد الصحيح:

أ – فما بالهم لم يجهلوا الاعتقاد الباطل، واستدلوا به، ودفعوا عنه! وتكلموا في الاعتقاد الصحيح بإبطاله!

ب – فما بالهم لم يتعلموا دينهم، وكتب أهل السنة بين أيديهم في كل بلد، وليسوا بالعوام، بل دعاة للبدعة!؟

ج – مابالهم ينقلون من كتب أهل السنة السطر الذي يروقهم، ويَدَعون الذي بعده!؟

الخامسة: البيئة!

1 – احتجاج المرجئة بالبيئة الأشعرية مثلآص أنها عذر لعلماء الأشاعرة ويحتجون لذلك بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الرجل الذي قتل المائة، وأنه نصحه العالم أن يدع بلده

فإنها بلد سوء هذا حجة عليهم:

أ – قالعالم نصح ذاك الرجل، وهؤلاء أنتم تسمونهم علماء ، فلماذا لم ينتصحوا وقد علموا هذا الحديث لا شك

ب – لو أراد الله بهم خيراً لأخرجهم كما أخرج قاتل المائة

قال الله تعالى:

(وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُمْ مُّعْرِضُونَ) [الانفال/23]

(إِن يَعْلَمِ اللّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ)

2 – وربما يحتج المرجئة بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) صدق رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وكذبتم وهو حجة عليكم !

وقال الأوزاعي – رحمه الله تعالى – في هذا الحديث:

(لا يخرجانه من علم الله، وإلى علم الله يصيرون)

رواه اللالكائي – رحمه الله تعالى (996) وعند أبى داود في السنة من كتاب السنن (4715) وكذلك الالكاني (1000) من

طريق ابن وهب (صاحب الجامع) قال: سمعت مالكاً قيل له: إن أهل الأهواء يحتجون بهذا الحديث!؟

قل مالك – رحمه الله تعالى: (احتج عليهم بآخره:

أرأيت من يموت وهو صغير؟! فقال – صلى الله عليه وسلم: الله أعلم بما كانوا عاملين)

أ – قال أحمد – رحمه الله تعالى:

(الفطرة التي كتبها الله عليه: شقي أو سعيد) رواه الخلال – رحمه الله تعالى، فليس على هذا المعنى حجة لهم في هذا الحديث، بل هو حجة عليهم، لأن من صار إلى الشقاء والبدعة فقد علمنا أنه قد صار إلى فطرته

ب – قال ابن بطة – رحمه الله تعالى (110/ 2/ق):

(إن كان ممن سبقت له الرحمة لم تضره أبوته ولا ما ادُّعاه إليه وعلمَّمه أبواه من دين اليهودية والنصرانية والمجوسية، فما أكثر من ولدته اليهود والنصارى والمجوس، ونشأ فيهم، وعلم أديانهم وأقوالهم وأفعالهم، ثم راجع هدايته، فحسن إسلامه، وظهر إيمانه، فعاد بعد الذي كان عليه من:

طاعته لأبويه عاصياً

ومحنته لهما بغضاً

وسلمه لهما وذبه عنهما حرباً وغذاباً صبَيَاً)!

ج – (فأبواه يهودانه أو ينصرانه)!

فهل تحتجون بذلك على أنه ليس بيهودي ولا نصراني!؟

فبطل إذن أن يكون في الدنيا يهود ونصاري وكفار بسبب عذر البيئة!؟

بلى هم كفار وإن كان الذي كفذرهم أو هَودْهم أو نَصَّرهم أبواهم!

بلى، هم مبتدعة ضُلاَّلاً وإن كان الذي أضلهم بيئتهم!

د – الذين هوَّدهم أهلوهم وهم صغار: واستمروا على ذلك حتى كبروا هم بالإجماع كفار!

الذين نَشَّأهم أهلوهم على البدعة، ثم كبروا واستمروا هم مبتدعة!

الذين نَشَّأهم أهلوهم على السنة، ثم كبروا واستمروا: هم أهل السنة!

فهذا الإرجاء: فافهم لا تكن فيه كالبهم، بل والله للبهم خير منهم!

قال عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه (الحلية 1/ 136 وغيرها):

(لا يكونن أحدكم إمَّعة يقول: أنا مع الناس: إن اهتدوا اهتديت، وإن ضلوا ضللتُ! إلا ليوطنن أحكم نفسه على أنه إن كفر الناس أن لا يكفر)

وكذلك إن ابتدعوا ألا يبتدع!

3 – البيئة لا تكون عذارً إلا كما قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (3/ 231): (نشأ ببادية بعيدة)، وذلك كالأعرابي الذي لم يعلم حرمة الزنا ففي صحيح البخاري – رحمه الله تعالى: (فعذره عمر بالجهالة)

فهو (أعرابي) و (في بادية)

أما (عالم) و (في بلاد الحضر والكتب!) فأي عذر!؟

العامي تلبسه الفتنة: فينشأ يظن السنة في أمر وهو بدعة كما قال عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه (الحلية 5/ 285)

ولكن العالم الذي خرج بعلمه عن بيئته!؟

فبيئة العالم وإن كانت ضالة:

أ – فالمطلوب منه أن يصلحها – بعد التوكل على الله تعالى – بعلمه والرجوع إلى هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

فلئن كان لا يعلم هديهم فما هو بالعالم!؟

ب – والعالم له بيئة أعلى وأقوى وأوسع من بيئته التي يعيش وسطها! نعم بيئة الكتب كما قال عبدالله بن المبارك – رحمه الله تعالى – لما عابوا عليه العزلة عنهم فقال – رحمه الله تعالى:

(أجلس مع صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم)!

وهذا كالشمس لا يخفى على أحد إلا من كان في قلبه مرض الإرجاء

4 – ولو كانت البيئة عذرا للعالم لكانت عذراً من باب أولى للجميع، وبيئة المبتدعة هي الغالبة على بلاد المسلمين فإنها ثنتان وسبعون فرقة، وما عدد أهل السنة!!؟ إذن فهل تستطيع أن تقول: كل المسلمين معذور، فلا مبتدع!؟

أو تقول: دمشق كلها زمن النووي معذورة!!

وابن الجويني وشيخه كانت بيئتهما حنبلية: فما بالهما شَذا عنها، أهم معذورون أيضاً!؟

عرفت داءك، إن العذر ليس لهم بالبيئة، ولكن لقلبك بالإرجاء! فالله المستعان

5 – وكفار قريش قبل الإسلام: بيئة جاهلية

أ – فإن قلنا: لم تقم عليهم الحجة؟

فقد عرفها علماؤهم كورقة بن نوفل وزيد بن عمرو فآمنوا، وعرفها أمية بن أبي الصلت ولكن كفر!

ب – ثم حتى لو قلت: لم تقم عليهم، فهل سميت من مات منهم قبل الإسلام كافراً أو لا!؟

ج – ثم من عاش منهم حتى جاء الإسلام وكانت البيئة الكفر والمسلمون قلة:

فهل كان الكفار آنذاك معذورين بالبيئة التي نشأوا فيها وعاشوا عمرهم كلهم عليها!؟

6 – وبقاء المرء في هذه البيئة الحجة عليه:

أ – فقد ذُكِر: (من كثَّر سواد قوم فهو منهم)، وهذا صحيح المعنى

ب – وصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(يؤم حبش الكعبة فيخسف بهم وبأسواقهم ويمن ليس منهم ثم يبعثون على نياتهم)

فخسف بمن جمعهم به الطريق

فكذلك عقوبة التبديع والتحقير والهجر لمن خالط المبتدعة

فهو الذي علم ولم يعمل، ولم يجهر بالحق خوف منصب أو غيره، بل جهر بالباطل ومدحه وخالط أهله، فما عذره!؟

وهذا أوضح دليل على أن الله تعالى لم يرد به خيراً فجعله من الهالكين:

1 – والإلخرج كما خرج قاتل المائة من بيئته!

(إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً) الآيات [النساء /97]

2 – وإلا لوفَّقه الله تعالى لأصلاح بيئته والجهر فيها بالحق: اتبعوه أو منعوه، فيكون: (مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً) [النساء / 69]

7 – ثملو كان عذرا في كتمان الحق، فليس بعذر في قول غير الحق!

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج: (6/ 424 – 425): (وكتمان الدين شيء، وإظهار الدين شيء آخر، فهذا لم يبحه الله تعالى قط إلا لمن أكْرِه بحيث أبيح له النطق بكلمة الكفر، والله تعالى قد فَرَّق بين المنافق والُمكْره)

وليس بعذر في الكتمان كما سترى عند الضرورة!

8 – احتج الألباني في عدم كفر تارك الصلاة بحديث حذيفة – رضي الله تعالى عنه!

وهذا عليه لا له:

ففيه أن هذا حينما لا يعلمون شيئاً من أحكام الإسلام غير الشهادة! كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (بين يدي الساعة يفشو الجهل)

وهذا حاصل في زماننا هذا:

أ – في بعض أحكام الإسلام

ب – في بعض المسلمين خاصة الإعجمية!

بلى والله في كثير من بلاد العرب والمسلمين كثير من أحكام الإسلام غير معروف كالحجاب وغيره وأئمة السوء يخفونه بقولهم وعلمهم!

فهل وصل حال الذي تنسبونه إلى الإمامة والعلم والحفظ إلى هذا الحد من الجهل!؟

كلا والله، ولكن لعل حالكم أنتم تداني ذلك بلا عذر!

خاتمة الفصل:

1 – ثم إن رفع الإثم وثبوت العذر، لا يعني رفع النقص وثبوت التقصير في طلب العلم!

2 – ثم هذا العذر نفسه وهو الجهل بشبهاته لا يقبله المتهم نفسه!

﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [النساء / 109]

﴿وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء /105]

3 – ثم من سلفكم في هذا كله!؟ والسلف الصالح – رحمهم الله تعالى – قد بَدَّعوا ثنتين وسبعين فرقة بأعيانهم!؟

فأين من بدعتموهم أنتم!؟

الفصل الثاني النسيان

1 – هذا واضح فيمن علم الحق في مسألة، ثم نسيه في وقت، فاذا نبهته اعتذر بأنه ناسٌ

وأدلة هذا العذر متواترة

2 – فهذا نسيان غير نسيان الترك، فإن الأخير صفة كل مبتدع وضال وكافر:

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظّاً مِما ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة /13]

﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام / 44]

﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة /67]

﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه / 26]

3 – وليس هذا العذر بنافعٍ مبتدعاً، لأن الناسيء:

أ – لا يسوق أدلة البدعة، ولا يدعو إليها

ب – لا يكون ناسياً دائماً إن كان حريصاً على دينه!

ومن النوادر في ذلك

ماذُكِر عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – جاءه رجل فقال: إني كنت صائماً، فدخلت على قوم يأكلون فأكلت معهم!

فقال – رضى الله تعالى عنه: أطعمك الله وسقاك، فأتم صومك

قال: فدخلت على قوم آخرين، فأكلت معهم!!

فقال – رضي الله تعالى عنه: أطعمك الله وسقاك، فأتم صومك!

قال: فدخلت على قوم آخرين / فأكلت معهم!!!

فقال – رضي الله تعالى عنه: إنك رجل لم تتعود الصيام!

الفصل الثالث الخطأ

1 – وهو خلاف العمد، وهو فيمن يعرف الحق فأخطأ لعارض، كما ذكر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في قصة التوبة: (قال أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح)

وكذلك شدة الغضب، أو عدم الرؤية، أو ضعفها، ونحو ذلك

2 – وليس هو خلاف الصواب، فإن كل خطأ بهذا المعنى، فالكفر والبدعة والفسوق كذلك، فلو كان ذلك عذرا لما قام حكم ولا شرع

شبهات في الخطأ

ومن جهل المرجئة الذين لم ينفعهم العلم أن يستدل أحدهم على هذا العذر دائما بآية وحديثين عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

1 – فأما الآية، فقال رب العالمين – دل وعلا – في أواخر سورة البقرة من دعاء المؤمنين: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) فقال الله تعالى: قد فعلت

والحجة عليهم، فإن الخطأ في القتل مؤاخذ عليه في الدنيا لا في الإثم:

(وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) الآيات

والمؤمنون الذين قبل الله هذا الدعاء هم بأنفسهم ومن سار على هديهم هم الذين بدعوا أهل البدع

من الخوارج والقدرية وغيرها

2 – الحديث الأول عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

"إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصضاب فله أجران، واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد "

1 – الحاكم هو القاضي، ومسائل القضاء غير مسائل الاعتقاد

2 – حديثه – صلى الله عليه وسلم – الذي قصم ظهور القضاة وهرب من القضاء بسببه الكثير وهو للدعاة إلى البدعة:

" القضاة ثلاثة: اثنان في النار، وواحد في الجنة:

– رجل علم الحق، فقضى به فهو في الجنة

– ورجل قضى للناس على جهل، فهو في النار

–ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار

3 – رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذى قال ذلك قال – صلى الله عليه وسلم:

" تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة "

وهذه الواحدة بَدَّعت الفرق بأعيانها وأفرادها

وما أدري كيف يستقيم للآلباني في شريط جده (8/ب/1/ 310 – 350) أن يقول ": (ابن حزم جهمي جلد 00 ولكنه أخطأ فله أجر واحد)!

فهذا قول على الله بغير علم لم يقله أحد من المسلمين فبله ولا قال حتى الروافض ولا المرجئة!؟

فمن إمامه فيه!؟ وإذا كان الجهمي الجلد مأجور فمن الموجور!؟

(سبحانك هذا بهتان عظيم)

ولم يرض السيوطي في جزي لالمواهب! أن يقال: أخطأ! ولكن يقال: اختار غير الأوْلى الأفضل!!!

ولم يرض الألباني أن يجعله معذورا، ولا عذر له، حتى جعله مأجوراً

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في معارج الوصول: (غايته أن يكون معذورا لا مأجوراً)!

أي من عذر بخطئه، ولكن هذا الخطأ فيما يخفى لا فيما أجمع أهل السنة – رحمهم الله تعالى – على خلافه!

3 – الحديث الثاني وهو قصة قوله – صلى الله عليه وسلم:

" لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة "

فلما كاد وقتها يذهب صلاها طائفة، ولم يصلها آخرون، فلم ينكر عليهما

وجزم ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (8/ 170 – 171) بأنه – صلى الله عليه وسلم – صلاها هو وأصحابه

– رضي الله تعالى عنهم – بعد الغروب، ولم تُرَدُّ له الشمس

وقد احتج بهذا الحديث على فهمه كثير من المبتدعة:

1 – فمنهم من يستدل به على ذم أهل أهله لا طلبة الحديث الظاهرية: الذين يقول أحدهم: إذابال في الماء فلا يتوضأ منه، فإذا بال في قارورة وسكبها في الماء فلا حرج!

ولا الذين يقول أحدهم: الكتاب والسنة وكفى! فأين هدي السلف الصالح – خير قرون هذه الأمة، أكانوا ضالين عن هذا!؟

وإنما الفقه فقه الآثار لا الرأي، فقد كانوا إذا سُئلوا أجابوا بلآثر (الأسماء والصفات / نسختي 906)

2 – ومنهم من يستدل به على ترك صلاة المغرب والعشاء ليلة المزدلفة إذا لم يبلغها: لخروجه من عرفة وزحام الطريق! أو لمكوثه في عرفة حتى مضى شطر الليل للزحام!

وليس فيه حجة له!

3 – ومنهم من يستدل به على أن كل مجتهد مصيب!، وهذه مصيبة كبرى في عقله ودينه

قال مالك – رحمه الله تعالى: (كذبوا، ما الحق إلا واحد، وما القوم إلا مخطئ ومصيب) – رواه ابن عبدالبر في جامعه

4 – ومنهم من يستدل به على أن المخطئ معذور لا يلام، لأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم يلمه

– ونسوا حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الأمير الذي أمر أصحابه أن يوقدوا نارا ويدخلوا فيها: فهمّتْ طائفة بطاعته، وأبت أخرى، فلما بلغوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم، أثنى على من أبى، وذمَّ من هَمَّ ذماً شديداً

– ونسوا حديثه – صلى الله عليه وسلم – في فتوى أبي السنابل: (كذب أبو السنابل)

ونسوا حديثه – صلى الله عليه وسلم – في قصة (ثكلتك أمك) و (قتلوه قتلهم الله)

– ولو كان الأمر كما يقول المرجئة:

1 – ماهرب من هرب من القضاء، فإن له على أي حالٍ أجراً

2 – ما تدافع السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – الفتيا – كلهم يود لو أن صاحبه كفاه!

3 – ما بَدَّع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثنتين وسبعين فرقة من أمته، وبَدَّع السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – هذه الفرق بأعيان رؤسائها وعامتهم

فالاستدلال بهذه الآية والحديثين وأمثالهم بهذا العموم قد سبق في المقدمة أنه ضلال مبين

من شروط الاجتهاد الذي يعذر المخطئ فيه

1 – أن تكون المسألة مسألة اجتهاد: (لا اجتهاد مع النص)

أي المسائل التي أسميها: (اختلآفات أهل السنة)، فلا يجوز الاجتهاد في مسألة إجماع ولا نص صريح، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

" إذكا ذُكِر الله فأمسكوا، وإذا ذُكِر القدر فأمسكوا، وإذا ذُكِر الصحابة فأمسكوا "

والذي اتفق عليه أهل العلم أن العقائد والعبادات توقيفية، والحجة فيها هدي السلف – رحمهم الله تعالى – كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

" من أحدث في أمرنا هذا ماليس منه فهو رد "

فهل يقال اجتهد فأخطأ فله أجر!؟

وكل النصوص في النهي عن البدع أولى ماتكون في العقائد، ولا يعذر فيها أحد، وإلا لم تكن ثنتان وسبعون فرقة ضالة! ولم يكن يهود ولا نصارى إذْ اجتهد علماؤهم وعبادهم!!

قال سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى (الأسماء والصفات / نسختي **911**): ليس لأحدٍ أن يفسره إل الله تبارك وتعالى أو رسله صلوات الله عليهم) أي لا يفسره بخلاف ظاهره

وقد كرر ابن تيمية – رحمه الله تعالى – الكلام كثيراً في أن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – لم يختلفوا في العقائد المنهاج (**6/ 368،366،336**)، وقال (**6/ 311**):

(كل من كان إلى متابعة الأنبياء أقرب كان الخلاف بينهم أقل)

فلذلك فأهل السنة أقل الفرق اختلافاً فيما بينهم حتى قال عبدالله ابن المبارك – رحمه الله تعالى –: (الدين لأهل الحديث، والكذب للرافضة، والكلام للمعتزلة، والحيل لأصحاب الرأي أصحاب أبي حنيفة) ذكره في المنهاج (**8/ 413**)

وتبعه صاحبه ابن القيم – رحمه الله تعالى، فقال (مختصر الصواعق **1/ 15**):

(لم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها)

وقال ابن البنا – رحمه الله تعالى – في المختار (**66**):

(أهل السنة لا يختلفون في شيء من هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء منها نابذوه وباغضوه وبَدَّعوه وهجره)

وقال السجزى – رحمه الله تعالى – في رسالته (ص **121** و **190 – 191**):

(وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفاً، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف) و (ومن نفى الحرف والصوت فهو مبتدع)

فلا اجتهاد في الأصول:

قال الشافعي – رحمه الله تعالى: (الأصول كتاب الله تعالى: (الأصول كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – والإجماع، ولا يقال للأصل: لم ولا كيف)، وكان هو وأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – من أشد الناس على المبتدعة: رءوساً وفروعاً

والعقائد – ولله الحمد – واضحة، وعليها افتريت الفرق، فلا اجتهاد فيها

قال الشافعي – رحمه الله تعالى:

(تناظروا في شيء إن أخطأتم يقال لكم: أخطأتم، ولا تناظروا في شيء إن أخطأتم يقال لكم كفرتم)

فهذا نهي عن المناظرة في العقائد لأنها محل إجماع، والخطأ، والخطأ فيها بين الكفر والبدعة، وقد أجمع أهل العلم على ذم الكلام وصنف فيه الهروي كتاباً هو من أجود الكتب في بابه

– ومن هذا الباب قول مرجئة عصرنا عن الترابي وغيره: (عنده أخطاء)

وهل تعلمون أيها المرجئة أحداً على ظهر الأرض ليس عنده أخطاء، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: "كل بني آدم خطاء " !؟

فأين أنتم من ألفاظ (البدعة والضلالة)؟!

أعرف ما الذي منعكم منها، تخشون أن تعود عليكم فيصفكم الناس بها!؟

– وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز الاجتهاد إلا فيما اخْتُلِف فيه أي اختلف فيه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – لا فيما اتفقوا عليه، فيجتهد فيخالفهم، فإن مخالفتهم هلكة

وفي ذلك فائدتان:

الأولى: تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أمور الاجتهاد بشرطه، ومن ذاك الشرط ألا تكون من الأحاديث التي صححها أو ضعفها أهل العلم قبل ذلك

1 – فمن ذلك حديث التوسعة يوم عاشوراء:

فقد رده مالك وجماعة، وعمل به سفيان بن عيينة وجماعة

فهذا من (اختلافات أهل السنة)

فمن ترجح لديه رده فهو عنده بدعة، ومن ترجح لديه صحته فهو عنده سُنّة، ويجتهد كل منهما في بيان حجة الرد أو القبول، فإن لم يكن فالمخطئ منهما معذور مأجور

2 – ومن ذلك حديث صلاة التسبيح

3 – أما من يرد حديث السحر الذى في الصحيحين أو حديث المهدى أو الدجال أو نزول عيسى – صلى الله على نبينا

وعليه السلام – أو غير ذلك من الأحاديث المتواترة أو التي اتفق علماء أهل السنة على صحتها والاحتجاج بها فهو مبتدع يلحق بأهل بدعته إذ الاجتهاد له شرطه، فإنه لم يكن الشرط فلا يعذر بخطئه، فافهم

الثانية: (اختلافات أهل السنة) التي تكون بسبب عدم علم أحد المختلفين بالنصر القاطع للنزاع:

1 – كقول عبدالله بن عباس – رضي الله عنهما – ليس في الساق ولكن في الآية، فانتبه، وانظر حاشيتي على (الأسماء والصفات) في هذه المسألة

وقول شريح – رحمه الله تعالى – في العجب

وقول مجاهد – رحمه الله تعالى – في الرؤية

ونحو ذلك، فهذا الاختلاف مُهْدَرُ اختلافاً من اختلافات أهل السنة يسوغ لمن بعد المختلف الاقتداء به فيه، بل هو قول واحد لا يجوز خلافه بعد العلم، ولايعذر بعد العلم به من خالف فيه، فافهم

وحكمه حكم اتباع زلات العلماء

2 – ومن ذلك مما يشغب به المرجئة في زماننا على أهل السنة بالمنع من تبديع أهل الضلال والتأويل من الأشاعرة وغيرهم بحجج داحضة كثيرة منها الاحتجاج بما صنعه ابن خزيمة وتبعه صاحبه ابن حبان في تأويل حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: " إن الله خلق آدم على صورته "

وأن أحمد – رحمه الله تعالى – قال فيمن فعل ذلك: (هو جهمي)

قال المرجئئة: فأمامكم أحد أمرين:

الاول: الأخذ بعموم قول أحمد – رحمه الله تعالى، وتبديع ابن خزيمة!

فإن فعلتم فإنه لم يسبقكم أحد إلى تبديعه!

الثاني: تخصيص هذا العموم وعدم تبديع ابن خزيمة، وبالتالي عدم تبديع أحد!

وهذاكله باطل من وجوه عديده، منها:

الاول: أن إسحاق بن راهوية وهو من كبار أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – قال: (لا يرد هذا الحديث إلا جهمى أو ضعيف الرأى)

وابن خزيمة – رحمه الله تعالى – ليس بجهمى ولا شعرة منه، ولكن هذا من ضعف الرأى بسبب عدم اطلاعه على كلام أهل العلم كسفيان بن عيينة وإسحاق وأحمد وغيرهم – رحمهم الله تعالى – في صحة الحديث وعدم تأويله.

الثانى: إذا كنتم تحتجون بابن خزيمه فقد قبلنا احتجاجكم به، وهو يقول فيمن ينفي علو الله تعالى بذاته: (من لم يقر بأن الله في السماء على العرش فهو كافر تقطع رقبته ويلقى على المزبلة) يعني ينصب للناس صلباً ليعرفوا حاله ويحذروها!

وشدته – رحمه الله تعالى – على الجهمية معروفة بسيرته وبكتابه (التوحيد) الذى سماه إمام الأشاعرة الرازى: كتاب الشرك ورَدُّه ابن فورك بكتابه التأويل!، فقد قبلتموه فهذا حكمه فيمن يؤؤل

صفة واحدة!؟

الثالث: إذا كنتم تحتجون به، فهاتوا لنا مثله في (إثبات كل الصفات وتأويل هذا الحديث وحده) نسلك به مسلكه!!

الرابع: روى البيهقى الأشعرى في سننه أن المعتضد دخل عليه إسماعيل بن اسحاق القاضي – رحمه الله تعالى – وعنده كتاب في زلات العلماء، فقال إسماعيل: (مصنفه زنديق) ولم يكن مكتوب عليه اسم مصنفه ولا يعرف! فإن من يحتج بزلات العلماء ويجمعها في سياق واحد فقد اجتمع فيه الشر كله وكان زنديقاً

الخامس: هاتوا لنا مبتدعاً واحداً تقرون بأنه مبتدع !

فإن بدعته: أصلها أو تقصيلها

ولن تفعلوا، لإن المرجئة إنما تفعل ذلك للتهرب من وصف أحد بالبدعة إذ عندهم: لا يضر مع العلم أو العبادة أي بدعة مهما كانت! وهذا تلاعب منهم بالدين، إذ هم يقولون ذلك في أئمتهم، ولا يتورعون أهل السنة!

وأشد من مسألة ابن خزيمة من احتج على دعواه بأن الصحابة – رضي الله عنهم – اجتهدوا في العقائد! والرد عليه كما سبق، وتكذيب كلامه من أصله وحجته، وعلى فرض صحته جدلاً فيكون حجة فيما اختلفوا فيه فقط لا فيما لم يختلفوا فيه! ثم أين مَنْ بعدهم مِنْ أهل السنة الذين جزموا في هذا الاختلاف السابق يقول واحد وضلَّوا من يقول بعدهم بغيره!

وفيما هو دون العقائد كحديثه – صلى الله عليه وسلم: (الماء من الماء) و (إذا مس الختان) فهل يجوز لأحد الاختلاف فيها!؟

2 – أن يكون الاجتهاد على أصل صحيح:

لا اجتهاد إلا على نص لا على قياس ورأي

أ – قال الشافعي – رحمه الله تعالى – في إمام أهل الرأي:

(كان يضع أول المسألة خطأ، ثم يقيس الكتاب كله عليه)

وقال – رحمه الله تعالى – في مناظرته مع محمد بن الحسن حول فضل مالك على صاحبه حين قال: محمد بن الحسن: (صاحبك) يعني مالكاً (لا عقل له) يعني لا رأي له!

فاستحلفه بالله: هل مالك أعلم بالكتاب والسنة من صاحبه!؟! فحلف له أنه أعلم من صاحبه!

قال الشافعي – رحمه الله تعالى:

(وإنما بقي القياس على الإصول، فمن لا يعرف الأصول لا يعرف القياس)!!

رواهما البيهقي الإشعري في المناقب (1/ 169 و 184) وقبله ابن أبي حاتم – رحمهما الله تعالى

ب – وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – (2/ 9):

(لا يخلو أمر الداعي من أمرين:

1 – مجتهد ينظر في تصانيف المتقدمين من القرون الثلاثة

2 – مقلد يقلد السلف إذ هم خير القرون)

أما مجتهد يجعل الكلام هو أصله، ويبني عليه، وقد قال الشافعي وأحمد وغيرهما من الأئمة – رحمهم الله تعالى:

(ما أفلح صاحب كلام)

لا يكاد ينظر أحد في الكلام إلا وفي قلبه دغل)

وقال أحمد في رسالة عبدوس – رحمهما الله تعالى:

(صاحب الكلام وإن أصاب بكلامه السنة، فليس من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلّم)

فإذا كان وقد أصاب ليس من أهل السنة، فكيف وإن أخطأ!؟

3 – أن يكون الاجتهاد من أهلٍ له مأذون له شرعاً فيه

وإلا فمن يجتهد بغير ذلك فهو أهل للعقاب

ولا يكون أهلا للاجتهاد حتى يكون من أهل السنة، فإن أهل البدع سقط اعتبارهم وظهر عدم أهليتهم بالاجتهاد، لأنهم لو كانوا أهلاً له لأصابوا السنة في أعلى أمورها، وهو الاعتقاد!؟

ولا يكون المرء من أهل السنة وهو يخالفهم في اعتقادهم!؟

فالحريص على السنة المجتهد على موافقتها (الحلية 5/ 182 و 292 – 293) هو الذي يجتهد بشرطه، والمبتدع يجتهد! ولكن (اقتصاد في سُنة خير من اجتهاد في بدعة) كما قال غير واحد من السلف الصالح – رحمهم الله (الحلية 1/ 252 – 253 و 000)

واجتهاد الخوارج في طلب الحق لما لم يكن على شرطه كان مذمومين بل (شرار الخلق) فأما قول من قال (فتاوي ابن تيمية 13/ 125 و 23/ 346): (لا يأثم، ويُغْفَر له خطأه كائناً ما كان) فهذا فيمن اجتهد بشرطه السابق، وإلا فبالإجماع هو آثم ضال كما في حال الخوارج وغيرهم من أمثالهم في البدع من عُبَّاد وعلماء المبتدعة أو الكفر'، والجزم بالمغفرة للمعين فيه جراءة، والله أعلم

وهذه الشروط متفق عليها – ولله الحمد – بين أهل العلم

فاذا سقط شرط منها بطل الاجتهاد، وحق العقاب:

فلا أجر ولا عذر ولا شكر، بل الذم والوزر

قال مالك – رحمه الله تعالى:

(من سعادة المرء أن يوفَّق للخير)

(من شقوة المرء يزال يخطئ)

رواه في الحلية (6/ 320) وابن عبدالبر – في الجامع (2/ 72)

1 – وهاك قصة صبيغ وكان يطلب العلم، وهو رفيع في قومه، فأخطأ في طلبه، فلم يعذره عُمر – رضي الله عنه، ولم يشكره ولا قال: (معذور ولا مأجور):

قال عمر – رضي الله تعالى عنه –: (إن صبيغاً طلب العلم فأخطأه)

وضربه، وسَيَّره، وأمر بهجره، (فلم يزل وضيعاً في قومه)

وما كانت مسائل صبيغ من مسائسل أهل البدع في تأويل الإسماء والصفات وحديث النزول والحرف والصوت واليد والأصابع وغيرها!؟ وآيات الاسواء والاتيان والمجيئ والرضا والغضب وغيرها!؟

2 – وهاك قصة من هو خير من صبيغ: قدامة بن مظعون – رضي الله تعالى عنه:

حين اجتهد في الخمر، فلم يعذره عمر – رضي الله تعالى عنه – بخطأه، بل أقام الحد عليه!

فالمجتهد فيما لا يجوز الاجتهاد فيه:

1 – آثم في صوابه، لأنه ابتغى الحق من غير طريقه، فالغاية الصواب،، فلابد لها من وسيلة صواب، وقد روي عنه – صلى الله عليه وسلم: " من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ "

وسبق قول أحمد – رحمه الله تعالى: (صاحب الكلام وإن أصاب بكلامه السنة ولا يصير من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم)

2 – آثم في خطئه مستوجب للعقاب

فمَثَله كمثل من حلف بالبراءة من الإسلام:

1 – إن حنث فهو كما قال

2 – وإن لم يحنث لم يرجع إلى الإسلام سليماً

وتفريعاً على ما سبق:

1 – فثمة أمور قد يعذر المخطئ فيها فلا يأثم، ولكن عليه نوع عقاب:

1 – إما لعدم الاتحري في نفسه

2 – وإما لتعلق حقوق الآخرين بخطئه

فمثل هذا الثاني قتل المرء خطأً، وقتل الُحْرِم أو من في الحرم للصيد خطأً، حتى إن من أغلق الباب ثم رجع، فوجد في البيت حمامة ميتة دخل في كفارة ذلك في الحرم، وذلك تعظيماً لحرمة الحرم أو حرمة الإحرام أو حرمة النفس

ولا شك أن انتهاك حرمة الدين وهي الأصل في حرمة النفس والإحرام والحرم، لا شك أن انتهاك حرمة الدين بالبدع أولى من انتهاك حرمة النفس والإحرام والحرم

وحيث يكون المرء داعياً إلى البدعة فقد تعلقت به حقوق الآخرين الذين يضلهم ويشوش عليهم

فهل يقال لهؤلاء: (اجتهد فأخطأ فله أجر)!؟

أنا أجزم وأقسم بالله العظيم مباهلى أن من زعم أ، هذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم، فهو ممن قال فيهم – صلى الله عليه وسلم:

" من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار "!؟

2 – وأيضاً فلو قيل: المخطئ معذور! فالخوارج أخطأوا ولم يعذرهم – صلى الله عليه وسلم – عبادتهم بل قال – صلى الله عليه وسلم – فيهم: " شرار الخلق "!؟

وكل أهل البدع أخطأوا، فأين قوله – صلى الله عليه وسلم:

" تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقى كلها في النار إلا واحدة "

" تركتكم على المحجة البيضاء: ليلها كنهارها لايزيغ عنها بعدي إلا هالك "

فهذا هو أعلى الإرجاء!

وكذلك اليهود والنصارى أخطأوا!؟

فلا يصيرون كفاراً!؟

ذلك هو الكفر بعينه!

3 – قال ابن تيمية في المنهاج (6/ 198) في الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – المشهود لهم بالجنة:

(المادحون الذين يجعلون الأمور المغفورة من باب السعي المشكور، فهذا المادح يغلو في الشخص حتى يجعل حسناته سيئات)!

أما غيرهم:

1 – فلم يأتنا نص بالمغفرة له والرضا عنه كما أتى في الصحابة – رضي الله تعالى عنهم

2 – وبقي علينا التجذير من توقيره وبدعته

وقال – رحمه الله (الفتاوي 8/ 202 – 203):

(فكيف يسمى هذا معذوراً، بل يسمى مغروراً)!

وانظر (الصواعق 2/ 418 و 435) في أصحاب التأويل، وقبول النفوس الجاهلة 7،و (2/ 415 – 519) في الخطأ

4 – وثمة مقولة مشهورة: (التأويل يمنع التكفير لا التبديع)

أ – وهي مقيدة بالبجع المكفّرة التي كفَّر بها أهل السنة المعين أو غير المعين

ب – والألباني في شريط (782/أ) لا يغجبه تلك المقولة،، فعنده التأويل يمنع التبديع أيضاً، فليس ثمة مبتدع على ظهر الأرض على طريقته الإ من طعن فيه ولو بتأويل!

5 – ارتفاع الإثم لا يغني ارتفاع اللوم

وليس محل تفصيل، وسبق بيان أن ارتفاع الإثم لا يمنع ارتفاع العقاب في بعض المسائل، وكذلك (العالم إذا وقع في بدعة محرمةٍ باجتهادٍ)! قال الألباني وغيره: (لا يلام ولا ينكر عليه أنه أخطأ) وهذا لاأصل له، بل ينكر عليه: لماذا لم يسأل (قتلوه قتلهم اله، هلا سألوا أذا لم يعلموا)

6 – وكذلك قاعدتهم: (لاإنكار في مواطن الخلاف) حتى كتبوا في أبواب الأمر بالمعروف والني عن المنكر ((لا ينكر شافعى على حنفى)! وما أدرى ماهذا إلا أنه من قول الله تعالى: (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ, كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)

وهذه القاعدة من أكبر أصول الإرجاء، اذ مهما صنع المرء مما له قول في مذهب فلا ينقص إيمانه ولايعاب عليه! وهي مضطردة حتى في المذهب الواحد طالما أنه يأخذ بقول معتبر في ذلك المذهب

وهي قاعدة باطلة لم يعمل بها أحد من أهل العلم، بل صَنّفَتْ الردودوالمناقصات، وقد أنكر كثير من أهل العلم ليس فقط على المخالف الذى يقع في حرام أو شبهة، بل على تارك فصيلة مستحبة وهو قادر عليها – حتى عُدّض ذلك عيباً:

ولست أرى في الناس عيباً ... كنقص القادرين على التمام

وقد وعدت بعض فروع هذه المسألة في رسالة مفردة وتكرر في هذه النصيحة ذكر الاختلافات ودرجاتها (اختلافات الكفار) و (اختلافات المسلمين) و (اختلافات أهل السنة) ومتى يُعَدَّ الأمر خلافاً معتبراً، فمن خالف لعدم الدليل فخلافه غير معتد به والاقتداء به فيه اتباع للزلات وهلكة والإنكار له مراتبه ليس فقط في تغيير المنكر باليد واللسان والقلب – كما قال صلى الله عليه وسلم، بل كذلك في درجة هذا التغيير بهذه المغيرات، والله المستعان

الفصل الرابع الضرورة

لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام /80]

والضرورة نوعان:

1 – ضرورة من النفس ... 2 – ضرورة عليها، وهى الإكراه

ولها شروط وحدود وقيود، بغيرها لا تصير ضرورة، فالضرورة العرفية عند الناس الآن في استحلال المحرمات واقتناء الملاهي والمرائي باطلة

1 – صفة الضرر المرفوع شرعاً

فالشرع لم يأت إل باليسر قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (الدين يسر)، وكما قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

أ – وثمة مشقة شرعية محمودة كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (أجرك على قدر

نَصَبك)

ب – وثمة مشقة ضلالة كعبادات المبتدعة، ولذلك: (اقتصاد في سُنَّة خير من اجتهاد في بدعة)

فالضرر المرفوع هو الضرر البليغ، لا مجرد الضرر كعبوس وجه الوجيه

ج – الضرر ان أبيح لك به شيئ بقدره، فلإن اضطرت امرأة إلى طبيب وانعدمت النساء وكان ضرر المرضى أشد من ضرر الانكشاف!

فالأنكشاف بقدره بقدر المعالجة لا للجسم كله، ولا يتلذذ المضطر بما اضطر إليه بل هو كما قال صلى الله عليه وسلم: (ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان 000 وأن يقذف في النار أحب إليه من أن يعود في الكفر بعد إذا نقذه الله سنة)

في وجهك أو طرده إياك من مجلسه، أو فقدان المنصب والوجاهة ونحو ذلك مما ليس بضرورة لكي ترضيه بالمعصية، بل هو نعمة لا نقمة! وصياح الأولاد حولك طلباً لشراء آلات الملاهى ليس ضرراً يبيح لك طاعتهم في هلاكك وهلاكهم!

2 – صفة الشخص الواقع عليه الضرر

أ – يحتمل أولا يحتمل

ب – قدوة أو غير قدوة

فإنه لو ادعى كل مقتدى به فعل المحرم والمكروه وترك الواجب والمستحب، لأنه مكره مضطر لم يقم شرع الله تعالى، ولم تظهر شعائر دينه، وفى هذا تقصيل

وقصة صبر أحمد وعفان ونعيم بن حماد والبويطي وأبي نعيم الفضل ابن دُكَين وغيرهم ممن صبر على المحنة معروفة

3 – صفة الشيء المضطر إليه

أ – فإذا كان الفعل أو القول المراد إكراهه عليه فيه إضرار بغيره لم يجز:

كقتل غيره، أو ظلمه في مال أو غيره

لأن حق غيره كحق نفسه، فلماذا راعى حق نفسه وصانها ولم يصن حق غيره، بل غيره أولى بالصيانة، وهو أولى بالصبر

وهذا متعلق بالجند وغيرهم كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير) (صنفان من أهل النار لم أرهما: رجال معهم سياط كأذنات البقر يضربون بها الناس)

وفى هذا تُحَرَّر مسألة إكراه الرجل على الزنا بامرأة مكرهة، أو اللواط برجل مكره

ب – وإذا كان ذلك الفعل أو القول لا يناسب الضرر أو العقاب لم يجز:

إذ الضرورة تقدَّر بقَدْرها ولا يتوسَّع فيها

فمثلاً لو أكره شخص على شرب الخمر أو حلق لحيته أو لبس لباس الفرنجة ونحو ذلك وإلا ضُرِب أو شُتِم أو طرد من وظيفته المرموقة! فكيف يعد من الإكراه؟!

4 – من فهم السلف الصالح ومن للإكراه

أ – قصى عبد الله بن حذافة السهمي – رضي الله تعالى عنه

وقع في يد نصارى الروم:

– فقال له الملك: تنصَّرْ، وأنكحك ابنتي، وأشركك في ملكي، وإلا أقتلك! ونُصِب، ورمي منْ حوله

– وأتي بنقره نحاس يغلي فيها الزيت، وأمر أن يلقى فيها

كل ذلك لا يرده عن دينه

– فأجاعوه يومين أو أكثر، وقدموا له لحم خنزير وخمر، فأعرض عنه وقال: لا يحل لنا أكله، ومكث كذلك ثلاثة أيام

فقال هرقل: قد بلوته بالضراء، فصبر، فأطعموه

فقال له: أ/ا إنه قد حلَّ لي (يعنى للضرورة) ولكن كرهت أن أشْمِتك بالإسلام

ولما رجع إلى عمر – رضى الله تعالى عنهما – قال له: مامنعك إذْ بلغ بها الجهد أن تأكل لحم الخنزير!؟

قال: والله – ياأمير المؤمنين، لقد علمت أن ذلك موسوعاً لي، ولكني كرهت أن يشمت بالإسلام وأهله

رواه ابن عائذ (السير 2/ 15) وهشام بن عمار (ابن عساكر ص 134 – 135) وبقي بن مخلد

(المحن لأبي العرب ص 386) وغيرهم من طرق منقطعة، ولكن يشد بعضها بعضاً، وقد خرجته بتفصيل فى النشرة الثانية للتقبيل

ب – قصة سعيد بن المسيب – رحمه الله تعالى

أرادوا إكراهه على أمرٍ، فأبى، فعرضوا عليه عدة حيل منها:

1 – بغير مكانه في المسجد ... 2 – لا يصلي في المسجد هذا أياماً

3 – يخرج معتمراً ... 4 – يدخل من باب ويخرج من آحر

فأبى الحيلة حتى اختحن محنة شديدة أشفى فيها على التهديد بالقتل، وقال لمن لا ماه في العزيمة: أتراني ألعب بديني) و (اسكت يا أحمق إن الله لم يكن ليخذلني ما تعلقت بحقوقه) (الحلية 2/ 170 – 172 و 164، والمحن ط 2 ص 294 – 302) ونحوها قصى رجل صالخ فيمن قبلنا: القتل أو لحم الخنزير، فاحتالوا له بلحم جدي ويظنه الناس لحم خنزير فأبى خشية فتنة الناس (المحن ص 384)

ج – قصة سفيان الثوري وشريك النخعي – رحمهما الله تعالى

أكْرِه شريك على القضاء، فكان لا يجلس للقضاء، ولكن عن يمينه ويساره حارسان يُجْلِسانه يظلان بجواره كي لا يهرب!

فلما جاء اليوم التالي جلس هو وحده دون أن يجلساه؟ فبلغ ذلك سفيان الثوري، فأتاه وسأله:

أرأيت لو أن امرأة جلست على باب، فجاء رجل، فاحتملها، فزنى بها

قال شريك: هى مكرهة!

قال سفيان: فجاءت في اليوم التالي في زينتها، فجلست على الباب، فجاء الرجل، فاحتملها، فزنى بها!

ففهم شريك مايريد، و خرج سفيان

وكان شريك – رحمه الله – لا يجابي في الحق ولو أكبر أمراء عصره، ولكنه ترخص مره في شيء فقال له الشاعر (تاريخ الخطيب 9/ 285 والقضاة 3/ 152 والجليس 3/ 343 – 344):

فإن يكن الذي حدثت حقا ... بأن قد أكرهوك على القضاء

فمالك حين تخرج كل يوم ... تلقى من يحج من النساء

فالمكره في أول الأمر لكي ينمو ينبغي أن يستحضر حال الإكراه دائما حنثية أن يستمر الإكراه فيستمرأ، فانتبه ومثل ذلك مثل امرأة أكرهت على الزنا، فوضعت أصبعها على المصباح فقيل لها، فقالت: خفت أن أشركه فى اللذه، فأشركه فى الإثم!

د – قصة عبدالله بن المبارك رحمه الله تعالى

لما ولي رجل القضاء، لم يأته عبدالله، ولم يهد اليه كعادته، فجاءه الرجل، فلم يرحب به، فكتب إليه يستفهمه عن سبب هذه الجفوة، فكتيب أليه عبدالله:

ياجاعلَ العلم له بازياً ... يصطاد أموال المساكينِ
احتلتْ للدنيا ولذاتها ... بحيلةٍ تذهب بالدين
فصرت مجنوناً بهذا بعدما ... كنت دواء للمجانين
أين رواياتك فيما مضى ... عن ابن عَوْن وابنِ سيرين
ودسك العلم بآثاره ... فى ترك أبواب السلاطين
إن قلتَ: أكرهتُ فذا باطلُ ... زلَّ حمار العلم في الطين
لاتبع الدين بالدنيا كما ... يفعل ضُلاَّل الرهابين
رواه الخطيب (6/ 2350236) وغيره، وانظر السير (9/ 110 و 116 – 117)
هـ – قصة أحمد – رحمه الله تعالى
أتاه عمه ليترخص في المحنة فقال له:
ياعم، إذا أجاب العالم تقيةً والجاهل بجهل، فمتى يتبين الحق!؟
رواه عبدالغني في المحنة (ص 82) من المحنة لخنبل – رحمهم الله تعالى
وفي المحن (ص 438) أنه قال لعمه: (عرضتُ نفسي على النار فلم أصبر)
– ونحوه عن المروذي وغيره: اخرج فانظر، فخرج فرأى ناساً ينتظرون مايقول ليكتبوه، فقال أحمد – رحمه الله: أضل هؤلاء!؟
وفي المحنة لصالح بن أحمد (ص 73) عنه – رحمهما الله تعالى (إن امتحن فلا يجيب ولا كراهة، فالمكره لا يكون عندي إلا أن ينال بضرب أو تعذيب

فأما المتهدد فلا يكون عندي بالتهديد مكرهاً، لأن الآية التي قال الله فيها: (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) نزلت في عمار، وكان عمار يعذب (رضي الله عنه)
– وفي المناقب (ص 474 – 475) والمحن (ص 439) من رواية المروذي – رحمه الله تعالى – قال:
جاء يحيى بن معين، فدخل على أحمد وهو مريض، فسلَّم فلم يرد عليه السلام، وكان أحمد قد حلف ألا يكلم أحداً ممن أجاب حتى يلقى الله عز وجل، فمازال يحيى يعتذر ويقول حديث عمار وقال الله تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)
فقلب أحمد وجهه إلى الجانب، فقال يحيى: أف، وقام، وقال: لا يقبل لنا عذرا!
فخرجت بعده وهو جالس على الباب

فقال: أي شيء قال أحمد بعدي؟

قلت قال: يحتج بحديث عمار (رضي الله تعالى عنه): مررتُ بهم وهو يسبونك فنهيتهم فضربوني، وأنتم قيل لكم: نريد أن نضربكم

فسمعت يحيى يقول: مر يأحمد، غفر الله لك، فما رأيت والله تحت أديم السماء أفقه في دين الله منك

قال صاحب كتاب المناقب (ص 475 – 478) هجرهم:

1 – التوعد ليس بإكراه كما سبق

2 – للتأديب ليعلم تعظيم القول الذي أجابوا عليه

3 – لما أجابوا قبلوا الأموال، وترددوا إلى القوم وتقربوا منهم

قلت: قد يشكل على الأول ماذكر عن عبد الله بن مسعود – رضى الله تعالى عنه:

(لا أعلم قولاً يدرا عنى سوطين إلا قلته) رواه الطبرانى (–) وصاحب الحلية (4/ 127 و 127 – 128) وغيرهم

وقد احتج به الحارث بن سويد على المسارعة إلى المبايعة على صحيفة مختومة

وليس بحجة، فأن التأخر فلعله، يكون فرج ولا تكون محنة، ولعله يكون هناك قبله من يقوى على

العزيمة فأن بدأ هذا جبن ولئلا يقتدي به الناس

ودائما ينبغي للمضطر أن يكون كارهاً من نفسه لما اضطر إليه، متأخراً عنه انتظاراً لرحمه من الله تعالى غير يائس منها ولم كان في آخر لحظة (من بعد ما قنطوا)!

وقد روي (الحلية 7/ 242) وجوب الأخذ بالعزيمة في حال الإكراه على الكفر

ولا إشكال، فلم يكن في امتحان هؤلاء ولا عصا

وأيضاً أين السوط والعصى من الكفر!؟ ومن إضلال الناس!؟

– وفي مسائل إسحاق النيسابوري (–) والمشيخة البغدادية للسلفي (123/ 2/ق) قصة أحمد – رحمه الله تعالى لما أموه الملك بالاختفاء، فاختفى عند إسحاق ثلاثة أيام، ثم طلب التحول، فقال له إسحاق: المكان آمن، فقال – رحمه الله تعالى:

(ليس لنا أن نتبع السنة في الرخاء و نتركها في الشدة: مكث.؟؟؟

في الغار ثلاثا ثم تحول).

–وممن أخذ بالعزيمة ولم يبال منع رزقه أو حبسه حتى الموت: عفان بن مسلم، والفضل بن دكين. والبويطي، ونعيم بن حماد وغيرهم.

–وئمة قصص أخرى، وانظر (الحلية 1/ 307 و 2/ 137 – 138 و 4/ 55 – 56 و 250 و 5/ 916).
و – قصة امرأة أكرهت على الزنا. فوضعت أصبعها على جمرة. فلما
سئلت عن ذلك قالت: خفت أن أشركه في اللذة فأشركه في المعصية!
رواه في ذم الهوي ومصارع العشاق.

فصل خاتم

ظهر بما سبق تنطع المرجئة في تطبيق هذه الاعذار. بل وابتداع أعذار أخرى ستراها، تحتاج إلى أعمار لوصف رجل واحد بالبدعة! بينما
وصف رجل بالسنة. عندهم. لا يحتاج ولا لحظات!
فكيف تقول في هؤلاء الأئمة – رحمهم الله تعالى:
1 – في عبد الله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – ما إن سمع أن قوما يتقفرون العلم. ويقولون: لا قدر، إلا قال: أخبرهم أن عبد الله ابن عمر بريء منهم، وهم منه براء. رواه البخاري ومسلم.

2 – في معاوية بن قرة – رحمه الله تعالى – يقول: كنا إذا رأينا الرجل يقص قلنا صاحب بدعة هذا.
رواه ابن وضاح (ص 21) نا أسدنا أبو هلال (محمد بن سليم) نا معاوية، وهذا إسناد حسن، ومعاويه تابعي يذكر عن التابعين من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى.
3 – في مالك – رحمه الله تعالى، وقيل له: ما تقول فيمن قال: القرآن
مخلوق؟ قال كافر زنديق اقتلوه. رواه اللالكائي (411 – 413) وهو صحيح. وكذلك قوله للسائل: كيف استوى: مبتدع أخرجوه.
4 – وصح عن عبد الرحمن بن مهدي – رحمه الله تعالى – قال: (لوددت أنى قمت على رأس جسر فلا يمر أحد إلا سألته. فإن قال: القرآن مخلوق، ضربت عنقه، وألقيته فى الماء). رواه اللالكائي وغيره.
5 – وقال عبد الله بن إدريس – رحمه الله تعالى: وقيل له: قبلنا ناس من الموجدين يقولون: القرآن مخلوق قال: كذبوا، ليس هؤلاء من الموجدين، هؤلاء زنادقة. وقال أبو نعيم – الفضل بن دكين: ما تكلم بهذه المقالة أحد إلا رمي بالزندقة. وقيل لغيره: عندنا قوم يقولون: الإيمان لا يزداد. فقال: هؤلاء المرجئة الخبثاء. رواه في الكلام (49/ 2 / ق).
6 – إجماع أهل السنة على النهي عن مجالسة ومجادلة كل من يتكلم بالبدعة ويصر عليها. فهذا وأمثاله كثير متواتر فى تبديع الرجل بقوله دون ذلك التنطع الإرجائي:

1 – لأن إثبات الصفات مسنفيض عند أهل السنة. لم يختلفوا فيه.

2 – لأن هذا التنطع يفضي إلى أن يقال: لا مبتدع، وهذا ضلال مبين.

الباب الثاني الأعذار البدعية

قد سبق ذكر الأعذار الشرعية، ونفي الأفهام البدعية عنها. وإنما أفردت هذه الأعذار. لأنه ليس لأكثرها أصل صحيح أو فهم صحيح. بل ولا عدد لها إذا المراد منها عند المرجئة الوصول إلى عدم التبدبع! وفي روي عن بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – ما إن أساء فهمه الفاهم ضل: فقد ذكر عن محمد بن سيرين وغيره: (إذا بلغك عن أخيك شيء فالتمس له عذرا، فإن لم تجد له عذرا فقل: لعل له عذرا لا أعرفه). رواه البيهقي الأشعري في شعب الإيمان (8342 , 8344) وغيره. ولا شك أن هذا مشروط بشروطه، فيكون:

1 – العذر عذرا شرعيا، وإلا فبعض العذر أقبح من الذنب!

2 – العذر قوي الاحتمال، وإلا فهو ظن، وبعض الظن إثم!

3 – اقتران العذر بالتوبة، وإلا كان إصرارا على الذنب!

4 – أن يكون المرء معروفا بالنسبة وترك البدعة.

وهذا كله في قول عمر – رضي الله تعالى عنه.

(ضع أمر أخيك على أحسنه مالم يأتيك ما يغلبك.

ولا تظنن بكلمة خرجت من امرئ مسلم شراً وأنت تجد له في الخير محمل)

رواه صاحب كتاب الشعب (8345) وغيره من طرق، وهو صحيح وكذلك قوله – رضي الله تعالى عنه:

(إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن الوحي قد انقطع، وإنما تأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم:

1 – فمن أظهر لنا خيراً أمنَاه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسب سريرته

2 – ومن أظهر لنا سوءً لم نأمنه ولم نصدقه (ظننا به شراً واجتنبناه عليه وأبغضناه عليه)، وإن قال: إن سريرته حسنة)

(سرائركم فيما بينكم وبين ربكم)

رواه البخاري (2641) وأحمد (1/ 41) وجعفر الفريابي في آخر كتابه: (فضائل القرآن) وابن أبي شيبة (10/ 480) وعبدالرازق (3/ 383) والمعافى في الجليس الصالح (3/ 34 – 35) وصاحب الحلية (9/ 253) وغيرهم

وروي نحوه عن أبي بكر الصديق وصيته ليزيد بن أبي سفيان، وعن علي في خطبته بعد مقتل عثمان، وعن عتبة بن أبي سفيان في خطبته بمصر – رضي الله تعالى عنهم

رواها العبدي في العفو والاعتذار (1/ 85 – 88) وغيره

ونحوه أيضاً: (من يصلح جوانبه يصلح الله برانيه، ومن يفسد جوانيه يفسد برانيه) الحلية /1/ 203)، والآثار في ذلك المغنى كثيرة جداً في أن من أصلح سريرته أصلح الله علانيته (ومنها 4/ 228 – 230 و 2/ 36 – 37 و 0000)

ومن قال غير هذا فهو زنديق أن يبطل الشرع كله بقبول كل عذر، فتبطل الحدود والعقوبات، وتجعل الفاسق كالصالح، بل ويبطل أمر الدين كله: فلا كفر ولا بدعة ولا فسق ولا شيء

وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (7/ 465):

(من السفسطة قول من يجعل الحقائق تبعاً للعقائد، فيقول:

من اعتقد العالم قديما فهو قديم، أو محدثاً فهو محدث)!

فما يشاء فاجر أو زانٍ لكى يتهرب من العقوبة أن يعتذر! فيقبل المرجئ عذره، فلا يقوم حدٌ! والله المستعان هذا

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(الحلال بَيّن والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهات 000 فمن وقع في الشبهات وقع في الحرام، ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعِرْضه)

والسنة بَيّنة نيّرة (المحجة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلاهالك) كما قال صلى الله عليه وسلم، فلئن عددنا البدع شبهات، وفهذا حكم من وقع فيها، ووَد ذَكر عن عُمر – رضى الله تعالى: (من وقع في تهمة فلا يلو منَّ من أساء الظن به)، وذكر عن محمد بن عليِ بن الحسين يوصى ابنه جعفراً – رحمهم الله تعالى:

(من يعجب صاحب السوء لا يسلم، ومن يدخل مداخل السوء يُتهم، ومن لا يملك لسانه يندم) رواه المعافى في الجليس (1/ 583 – 584)

الفصل الأول النية والقصد

قال في السير (22/ 39): (كل من يقصد الخير غفر الله له).

وقال ابن تيمية (13/ 25 و 23/ 346 – 347) نحوه.

وقال الألباني في شريطه هذا: (ما أراد البدعة هو أراد الحق) (ماقصدوا مخالفة الكتاب والسنة) (ما قصدها مثل ابن عربي)، وفي شريط (397/ 190/2) وجدة (1/ 216/1): (لايريد البدعة).

1 – هذا العذر له نوع دخول في عذر الخطأ، وقد سبق الرد عليه.

2 – الجزم بمغفرة الله لكل من يقصد الخير فيخطئه هو قول على الله تعالى بغير علم، وإنما هو رجاء المغفرة لا تحقق حصولها، وإذا كان المرجئة ينفون تبديع المعين، فكيف يثبتون المغفرة له؟! وإذا كان من يقصد الخير ويعمله لايجزم له بالقبول، بل نرجو له ذلك، فكيف بمن لم يعمل الخير، بل عمل غيره!؟

3 – وتحقق المغفرة شيء، وأحكام الدنيا من حدود وعقوبات شيء آخر كما سترى في التوبة الصريحة أنها لا تمنع تلك الأحكام منعاً باتاً إلا في حالات.

فمن كَثَّر سواد قوم فهو منهم.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(يؤم جيش الكعبة فيُخْسَفُ بهم وبأسواقهم وبمن ليس منهم ثم يبعثون على نياتهم).

وقيل: أنهلك وفينا الصالحون قال صلى الله عليه وسلم:

(نعم إذا كثر الخبث).

4 – قال الله تعالى: (يهديهم ربهم بإيمانهم).

فلا نسلم كون المبتدع خالص النية مع ابتداعه واستمراره في بدعته حتى يموت، فلو أخلص النية لهداه الله تعالى، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك).

5 – الحكم بالبدعة والفسوق إنما هو على الأعمال الظاهرة لا على النيات الباطنة، إذ ما أُمِرْنا أن نشق عن صدره لنعرف نيته كما قال – صلى الله عليه وسلم، وانقطع الوحي الذي يخبر بالنيات فلنا الظاهر كما قال عمر – رضي الله عنه.

أ ـ ثم نحن نشك في نياتهم!

قال الله تعالى في المنافقين: (ولتعرفنهم في لحن القول)

قال ابن كثير – رحمه الله تعالى:

(أي فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم، كما قال أمير المؤمنين عثمان – رضي الله تعالى

عنه:

ما أسرّ احد سريرةً إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه).

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (7/ 470 و 477) (سبب عدم حصول الشيء: إما عدم كمال قدرة، أو

عدم كمال الإرادة).

والمبتدع الذي عنده قدرة واسعة على العلم واطلع على ما لم يطلع عليه مئات العلماء من أهل السنة ممن قبله أو بعده، ومع ذلك لم يهتد للسنة أحلنا أمره إلى عدم كمال إرادته للحق، فإن الله تعالى رحيم كريم وقد قال:

(يهديهم ربهم بإيمانهم) [يونس / 70]

{قل لمن في أيديكم من الأسرى إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً مما أخذ منكم ويغفر لكم} [الأنفال/70]

{ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم}

والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً

وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن شهدوا عليه بالخير والآخر بالشر فقال – صلى الله عليه وسلم:

(وجبت. أنتم شهداء الله في الأرض)

وما شهدوا إلا على الظاهر، ولكنهم شهداء حق لا شهداء زور كزماننا، ولذلك قال عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ما سبق نقلناه.

6 – قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات)

أ – ونحوه حديثه – صلى الله عليه وسلم:

(إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أجسادكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم)

قال في (الأسماء والصفات / 1006:

(هذا هو الصحيح المحفوظ، وأما الذي جرى على ألسنة جماعة: إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أعمالكم. فهذا مالم يبلغنا من مجه يثبت مثله، وهو خلاف ما في الحديث الصحيح والثابت).

ب – ظاهر في اعتبار العمل الصالح بالنية الصالحة، أما العمل الصالح بالنية غير الصالحة

فيسقط، ففيه: (فمن كانت هجرته لله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ماهاجر إليه).

فهذا في العمل الصالح في حاليه: النية الصالحة ونية الدنيا.

أما النوع الآخر وهو العمل غير الصالح في حاليه: النية الصالحة، ونية الدنيا، فهو غير مذكور في هذا الحديث.

وقد قال كثير من أهل العلم:

(لا يستقيم قول ولا عمل ولا نية إلا بموافقة السنة).

فما أشبه الاحتجاج بالنية الصالحة مع فساد العمل بفعل الضُلاَّل في الاحتجاج بالقدر:

فالعمل السيء لا تصلحه النية الصالحة بزعمه، والنية الحسنة لا بد لها من وسيلة حسنة، والغاية لاتبرر الوسيلة، والمرأة التي زنت لتتصدق لم يتقبل تصدقها لأن (الله طيب لا يقبل إلا طيبا) وبقي عليها زناها!

7 – لو كان حجة على ترك السنة إلى البدعة كما احتج به الزنادقة على ترك العمل اكتفاء بالنية، وكذبوا فلو صدقت نيتهم لعملوا الصالحات.

وكذلك الخوارج والحلولية والعُبَّاد المبتدعة، بل عُبَّاد اليهود والنصارى ما أرادوا البدعة أو الكفر الذي يخلدهم في النار، بل أرادوا الخير!

والقاتل عمداً يزعم نيته لم تكن القتل، فلا يعتبر قوله إنما ينظر إلى قرائن الحال، وحتى لو كان القتل خطأ فعليه ماعلى القاتل خطأ من دية وتحرير رقبة.

فلو كان ذلك حجة فلا كفر ولا بدعة ولا فسوق ولا حدود، ولكن الحكم على النية يكون بالعمل والقرائن، وأيضاً فلا تسقط حكم الدنيا.

8 – وفي قصة عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه – الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تمسكوا بهَدْي ابن أم عبد)، وقد وافقه على ذلك أبو موسى – رضي الله تعالى عنهما –: فقد كان قوم يسبحون على الحصى في المسجد، فأتاهم عبدالله وابو موسى رضي الله عنهما.

فقال عبدالله – رضي الله عنه: لأنتم على ملة هي أهدى من ملة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو لأنتم مفتتحوا باب ضلالة؟

فقالوا ما أردنا إلا الخير!

فقال رضي الله عنه: وكم من مريد للخير لم يبلغه.

فكانوا بعد ذلك مع الخوارج!

رواه الدارمي وغيره بإسناد صحيح.

هذا في التسبيح على الحصى فقط، فكيف لو رأى عبدالله – رضي الله عنه – البدع في الإرجاء أو الخروج أو القدرية أو الترفض أو الجهمية، وردّ حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بزعم المذهب، وتأويل أسماء الله تعالى وصفاته – جل وعلا!؟.

المحتج على نفي التبديع بالنية التي لا يعلمها لا يتصور الكفر والبدعة إلا عن عناد وحجود. وهذا جهل عظيم، فإن النية الصالحة – بزعمه – مع الجهل تنتج البدعة فيشتد عليها يحسبها هي السنة وخلافها البدعة ولو صدقت نيته لتعلّم وسلّم.

قال البربهاري – رحمه الله تعالى (6):

(اعلم أن الخروج عن الطريق على وجهين:

أحدهما: رجل قد زلَّ عن الطريق، وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتَدى بزلله، فإنه هالك.

ورجل عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين فهو ضال مضل، شيطان مريد في هذه الأمة، حقيق على من عرفه أن يحذر الناس منه ويبين لهم قصته لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك).

10 – قال ابن النحاس في كتاب القطع والائتناف (ص 92 – 93) في الوقوف في قراءة القرآن:

(ولا ينبغي أن يحتج بأن نيته – وإن وقف غير ذلك، فإنه مكروه عند العلماء بالتمام. والسنة وأقوال الصحابة – رضي الله عنهم – تدلك على ذلك: فقد أنكر النبي – صلى الله عليه وسلم – على الرجل الذي خطب فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ولم يسأله عن نيته ولا ما أراد!

وأنكر النبي – صلى الله عليه وسلم – على من قال: ما شاء الله وشئت ولم يسأله عن نيته).

11 – وحاطب – رضي الله تعالى عنه –احتج بنيته على عمل لم يكن قد نُهي عنه: (والله مابي ألا أكون مؤمناً بالله ورسوله، ولكن أردت أن تكون لي يد عند القوم يدفع الله بها عن أهلي ومالي) رواه البخاري ومسلم.

فهل كان اجتهاداً أخطأ فيه، فله أجر؟!

وهل كانت نيته الصالحة له بها أجر؟!

أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)

فالمغفرة لا تكون لمن يقال: له أجر!

ونهى الله تعالى بعدها عن مثل هذا العمل:

(لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أولِيَاءَ) الآية

فلا حجة لأحد في هذه القصة من وجوه كثيرة:

ففيها أن النية الصادقة لم تمنع كون العمل ذنباً!

وفيها أن أهل بدر غُفر لهم، فهل لصاحبك الذي تنفي عنه التبديع مثل بدر والمغفرة!؟ وفيها أن هذا العمل لم يكن قد نُهي عنه، والبدع منهي عنها أن صاحبها ندم عليها!

12 – وأسامة بن زيد – رضي الله تعالى عنهما – احتج بنيته حينما قتل الرجل مع كونه قد تلفظ بالشهادة: (إنما قالها خوفاً من السلاح)!

فهل كان اجتهاداً منه أخطأ فيه، فله أجر!؟

أو اشتد عليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يكرر عليه ولم يعتبر خطأه ولا نيته: (يا أسامة أقتلته بعدما قال لا إله إلا الله)!؟

حتى قال أسامة – رضي الله عنه:

(تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ)

رواه البخاري ومسلم.

فلا حجة لأحد في هذه القصة، فصاحبها ندم عليها كما رأيت!.

ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد اشتد نكيره فيها –كما رأيت!

وآخر هو من أعلم الناس أخطأ في أمر فقال له رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (ثكلتك أمك).

13 – قد بدّع السلف الصالح – رضي الله تعالى عنهم – أقواماً بأعيانهم ولم يعتبروا هذا العذر البدعي: النية، مع أن منهم عُبّاد الخوارج والمرجئة والشيعة والقدرية!؟

14 – شرط البدعة من المبتدع أن تكون نيته غير فاسدة إذ لو كان كذلك لكان كافراً لأنه يقصد إفساد الدين.

15 – أكثر المبتدعة يقصدون البدعة أي مخالفة السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – لاعتقادهم أن هديهم غير كاف للنجاة والدرجات العلى في الجنة. نعم هذه هي حقيقتم وهم يصرحون بها: السلف أسلم، والخلف أعلم وأحكم! وتقول له: هذه بدعة، فيقول لك: بدعة حسنة!

وتقول له: لم يعلمها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا السلف الصالح – ر حمهم الله تعالى!

فيقول لك: لا يضر عملها!

واعتبر ذلك في حال أهل البدع تجده، فإنهم لم يبحثوا عن هديْ السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – ليتبعوه أصلاً، وأقل حالهم وصف هذا السلف بالسلامة دون العلم، بل كثير منهم من يصفهم بالغفلة أو البدعة أو الجهل كالظاهرية ونحوهم، وبالكفر كالخوارج والروافض والقدرية، وبالتشدد كالمرجئة!

ثم بعد هذا يحتج عاقل أن المبتدعة كان قصده ونيته التي لا يعلمها إلا الله ولكن ظهرت حقيقتها بقرائن حاله، فيزعم أن نيته السنة والإتباع!؟ وهو يكذبك بأن نيته الإحداث لأن السلف الصالح رحمهم الله تعالى لا يكفيه!؟

تالله مارأيت أحمق من هذا المجادل بالباطل عن رجل يقر بالباطل!؟

الفصل الثاني التقليد!

قال الألباني في الاعتذار عن الأشاعرة:

(توهموا أن الأشعري يقول بذلك).

1 – قد سبق الرد عليه، وهو نفسه لا يقول بالتقليد في الفروع لمن ينسب للعلم، فكيف بالتقليد في العقائد!؟

والأشاعرة يقولون بعدم جواز التقليد في ذلك لأن مسائل الاعتقاد قليلة يمكن حصرها عكس مسائل الفروع!

والنووي الذي يدافع عنه الألباني يقول بنفسه في شرح صحيح مسلم رحم الله مسلماً.

(2/ 90 – 91) بعدم جواز الإجتهاد في العقائد!

(1/ 210 – 211): المجتهد لا يقلد المجتهد ... وقد زعمت الرافضة أن عمر إنما وافق أبابكر – رضي الله عنهما – تقليداً، وبنوه على مذهبهم الفاسد في وجوب عصمة الأئمة، وهذه جهالة ظاهرة منهم).

فالمقلد غير معصوم، وهو يمنع الناس – إن كان صالحاً – من تقليده!

وقد ذُكر لابن عباس – رضي الله عنهما: أنت على دين علي!

فقال: كلا، بل على دين رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رواه اللالكائي وغيره.

وهو يقر لعلي – رضي الله عنهما – بالخير والصلاح والفضل!

2 – وأما قول الله تعالى: (لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ)

فليس معناه قول العوام الجهال: حطها في رقبة عالم وأنت سالم!

بل (لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لا تَعْلَمُونَ) كما قال الله تعالى [الأعراف/38]

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينقص من أوزارهم شيء).

3 – قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (20/ 8):

(من نصب شخصاً كائناً من كان، فوالى عليه وعادى على موافقته في القول والفعل فهو من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً).

وقال – رحمه الله تعالى (2/ 9):

(ولا يخلوا أمر الداعي من أمرين:

الأول: أن يكون مجتهداً، فالمجتهد ينظر في تصانيف المتقدمين من القرون الثلاثة، ثم يرجح ما ينبغي ترجيحه.

والمقلد يقلد السلف، إذ القرون الثلاثة أفضل ممن بعدها).

4 – والعامي فرضه:

1 – التحري والسؤال ... 2 – استفت قلبك، واستخ ربك.

3 – ترك المشتبهات ابتغاء السلامة لدينه وعِرضه.

بل قد قال ابن حمدان في آداب الفتى وتبعه صاحب كتاب الإعتصام بزعمه (2/ 344) إن المقلد يلزمه الإجتهاد في إختيار أصح المذاهب ليتبعه–هذا في الفروع.

والصواب أن لا يلزمه التمذهب أصلاً، بل اجتهاده كما سبق في التحري والورع.

5 – وأهل العلم على أنه:

1 – لا تقليد في العقائد ولا اجتهاد فيها، بل هو الاتباع.

2 – لاعذر بتقليد يُعذر به عالم أو داعية إلى بدعة، إذ من يقلد ليس بعالم كما قال ابن عبد البر وغيره، وإنما يقلد العصبي والغبي – كما قيل.

وقد سبق قول عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه: (لا تقلدوا دينكم الرجال) و (لا يكن أحدكم إمعة).

6 – وقال ابن بطة – رحمه الله تعالى (144/ 1/ق):

(من اقتفى آثار السلف لم يُبدّع).

وصاحب كتاب الإعتصام بزعمه (1/ 164) يقول وكلامه عليه:

(دخل في مسمى أهل الإبتداع، إذكان من حق من كان هذا سبيله أن ينظر في الحق ويسأل حتى يتبين).

7 – لو كان التقليد حجة وعذراً لما قام للدين حجة!؟

فلوا أنك كلما أنكرت على مبتدع قال لك: أقول بقول فلان!

لما صار على الأرض مبتدعة!

وإلا فقوله: أقول بقول فلان، هو نفسه بدعة إذ لم يؤمر باتباع فلان هذا في أمره كله، بل باتباع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وفهم سنته على هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى.

الفصل الثالث الغالب!

1 – قاله الألباني في شريطه هذا (470/ 1) وفي شريط المدينة (3/ 65/2 و 6/ 500/2)

وقال في شريط مع شاب مدني:

(لو أن عالماً وقع في بدعة وأقام الحجة عليه عالم هو أعلم منه، فهل صار ذلك العالم الذي أقيمت عليه الحجة مبتدعا – سنقول لا)

المبتدع الذي من عادته الابتداع في الدين وليس الذي يبتدع بدعة واحدة، ولو كان هو فعلا ليس عن اجتهاد وإنما عن هوى فهذا لا يسمى مبتدعاً، وبيانه أ، الحاكم قد يعدل في بعض أحكامه فلا يسمى عادلاً 000 الإنسان بما يغلب عليه 000)

وهذا عجيب فهو يقول إنه غير جمهوري! و (لا ديمقراطي)! فماله له الآن مع الغالب!

ومثله في موسوعة الفرق حينما وصفوا حزب التحرير بأنه من أهل السنى مع أنهم ذكروا من عقائد الحزب عدم الإيمان بعذاب القبر!! ومالم يذكروه من عقائد هذا الحزب كثير، وهم معتزلة

2 – وصاحب الحق ليس مع الغالب، بل هو مع الحق: غالباً كان أو مغلوباً، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً: تمنعه عن الظلم فتلك نصرتك إياه)

3 – وما عدد هذا الغالب، وما عدد ذلك المغلوب حتى يصير دائماً مغلوباً!؟

الحق أنه عندهم لا عدد له في هذا ولا ذاك، فالمبتدع الذي يؤول صفة أو صفتين أو عشراً ما يزال عندهم من أهل السنة!

4 – والغالب كاسمه ليس بالكثرة، بل بالقوة، فانتبه:

فإن شعرة ملح، تزيد فتفسد الطعام الطيب!

وكا أن حسنى الإسلام تمحو سيئات كثيرة بل كل السيئات لمن كان كافراً فأسلم، فإن سيئة الشرك تمحو حسنات كثيرى بل كل الحسنات

والإسلام والسُنَّة قرينان، والشرك والبدعة قرينان – صرح بذلك غير واحد من السلف كأبي بكر بن عياش رحمهم الله –، غير أنه لا يكفر المبتدع إلا ببدعة مكفرة، وقد سبق بيان هذا مراراً

والذي يقول بغير ذلك فهو مرجئ يزعم أ، هـ كما لا يضر مع الإيمان شيء فلا يضر معه بدعة! بلى والله إن الصغائر تضر، فكيف بالبدع وهي كبائر!؟

قال ابن تيمية المقلب بالفخر ولا فخر في كتابه الترغيب (نقله عنه المرداوي في أصوله):

(كثرة الصغائر تقدح في العدالة، وكذلك الإدمان على صغيرة واحدة) وفى الكتاب المسمى فتح المغيث (1/ 291): الفسق بارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة)

وقد بَيَّنْتُ هذا في الأول من الموقظة وهو (الوصية لابن قدامة – رحمه الله تعالى)

5 – ثمى اختلافات:

1 – اختلافات الكفار كالجهميى وغيرها

2 – اختلافات المسلمين كأهل البدع وما اختلفوا فيه وما خالفوا فيه أهل السنة

3 – اختلافات أهل السنة

فمن وقع في الأول كفر، ومن وقع في الثاني ابتدع، ومن وقع في الثالث وجب عليه التحرى قدر الطاعة واتباع الصواب وترك المشتبهات ليسلم دينه وعِرْضه

فإذا احتج المرجئ بأن أهل السنه اختلفوا في كذا، فقل له: فقف على مااختلفوا فيه، ولا تختلف فيما اتفقوا عليه، فتكون مخالفاً لهم! وقد اتفقوا على تضليل من أوَّل النزول والاستواء والإتيان والمجيء والضحك والعجب واليد وغيرها، وعلى وصف من أوَّل صفة واحدة من ذلك بالتجهم

يقول المرجيء: ابن خزيمة قد خالف فى الصورة!؟

فقل له: اقتدي به!؟ فإنه يكفر من أوَّل العلو!؟ أو أنكر صفة من الصفات!! فهاتوا لي مثل ابن خزيمة في شدته في السنة كلها، لا برجل رخو قد أوَّل الصفات كلها!! ثم حينما صنع ابن خزيمة ذلك صنعه لأمرين:

1 – عدم صحة الحديث عنده، وقد صححه من هو أعلم بالحديث منه كأحمد وإسحاق وغيرهما – رحمهم الله تعالى

2 – عدم فهمه للحديث، ولم يقف على قول أهل السنة فيه كما هو واضح من كلامه

1 – قد قال إسحاق بن راهوية – رحمه الله تعالى: (لايرد هذا الحديث إلا جهمي أو ضعيف الرأي)

فلم يرده ابن خزيمة لجهمية، بل لضعف رأيه في هذه المسألة

2 – قد ذكر محمد بن أحمد بن عبدالبادي في طبقات الحفاظ أن ابن خزيمة رجع عن كل ما يخالف حديثاً صحيحاً

6 – من حجج المرجئة أنه لا يوسف المرء بالبدعة حتى يتمحض فيها! أي يصير مبتدعاً محضاً ليس فيه سُنَّة!

وهذا لا يوجد إذن فليس على الإرض مبتدع بل ولا كافر!

ويقال لهم: وليست البدعة بأعز من السنة، فلا يوصف المرء بالسنة حتى يتمحض فيها!

فهذا هو المتفق عليه كمنا سترى!:

إذن فمن ابتدع بدعة، فمذا يكون حاله: منزلة بين المنزلين!؟ لا أهل السنة قبلوه، ولا المرجئة بالبدعة وصفوه! هو كالشاة بين الربيضين إلى هذه مرةً كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فى حال المنافق الذي وصفه الله تعالى:

(مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لا إِلَى هَؤُلاءِ وَلا إِلَى هَؤُلاءِ)

هذا ظاهر هؤلاء، المنافقين المذبذبين، وإلا فحقيقتهم الكفر، وكذلك ذلك فحقيقته البدعة

7 – مَنْ صاحب هذا الأصل الباطل، والسلف الصالح – رحمهم الله تعالى – على خلافة:

فمِسْعَر ليس عنده إلا الاستثناء يتركه خشية أ، يكون من باب الشك، ومع ذلك لا يصلي عليه سفيان الثوري – رحمه الله تعالى، يوصف بأنه مرجئ!

وهكذا لا يزم أن يكون كل الإرجاء، فإن الإرجاء دركات أخفها ذلك ثم تزيد إلى غلاة المرجئة الجهمية الذين قالوا: الإيمان هو المعرفة وهكذا

وبهذا وما يلي تعرف حقيقة زعم نقله تلميذ للألباني في منهاج بدعته (ص **31**) عن لبن تيمية (**3**/ **325** و **327**):

(المرجئة فليسوا من البدع المعضلى، بلى قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة حتى تغلظ أمرهم)!!

وهذا لا أصل له ولا حقيقة له، والارجاء من كبار البدع، وما نعرف أحداً منهم عدّوه من أهل السنة، والله السمتعان

8 – بالبدعة الواحدة يخرج من السُنَّة:

1 – قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من ترك صلاةً متعمداً فقد برئت منه الذمة)

وقال لرجلً في كلمةٍ واحدة قالها: (ثكلتك أمك)

وقال – صلى الله عليه وسلم: (إن المرء ليتكلم بالكلمى من سخط الله تعالى عليه لا يلقي لها بالاً يهوى بها في النار أبعد ما بين السماء والأرض)

وقال صلى الله عليه وسلم: (لقد قلت كلمةً لو مزجت بماء البحر لمزجته) وهي كلمة واحدة!

وترك صلى الله عليه وسلم الصلاة على بعضهم لذنب واحدٍ فقد، بل لدراهم كانت على رجلٍ!

2 – وسبق في الترحم / ترك الدعاء له وكذلك الحث على الدعاء عليه كله لذنب واحدٍ!

3 – والملاعنة والمباهلة إنما هي في أمرٍ واحد!

4 – والكبييرة الواحدة تعدل بل تزيد على مئات الصغائر، فهل الزنا كغيره!؟ بل الكبيرة تتفاوت كما قال صلى الله عليه وسلم: لأن يسرق من عشرة أبيات أهون عليه من أن يسرق من بيت جاره)

5 – المسلم الذي يدخل النار بذنب و (دخلت امرأةٌ النار في هرة)، ثم يخرج منها، لم يمنعه الإسلام وهو أعظم من كل ذنب من دخولها، وإنما منعه من الخلود فيها، فانتبه

6 – إبليس بذنب واحد، وآدم بذنب واحد: لكن الأول أصرً والثاني تاب، وكلاهما خرج من الجنة (الحلية **3**/ **214** و **7**/ **48** و **5**/ **329** و **00**)

7 – اتفاق أهل السنة في كل عصر على هذا المعنى – رحمهم الله تعالى:

1 – عُمر – رضي الله عنه – وما صنعه بصبيغ، وكان يُذكر بعلم ومنزلة في قومه!

2 – عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – يسمي الذين يسبحون على الحصى: (لأنتم على ملةٍ هي أهدى من ملة رسول الله – صلى الله عليه وسلم، أو لأنتم مفتتحوا باب ضلالة) وهذا فقط لبدعة واحدة!! ويقول: (كم من مري للخير لن يصيبه)، فكانوا من خوارج النهروان!

3 – عبدالله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – يسب ابنه سباً شديداً ولا يكلمه حتى مات في حديث واحد فقط في خروج النساء للمساجد!

4 – عبدالله بن مغفل – رضي الله تعالى عنه – لا يكلم ابن أخيه أبداً لحديث واحد فقط في النهى عن صيد الطير بالخذف!

5 – حذيفة بن اليمان – رضي الله تعالى عنهما – يقول:

(إنْ كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيصير بها منافقاً، وإني لأسمعها من أحدكم في المجلس الواحد عشر مرات)!!

6 – أنس وعبادة بن قرط الليثي وأبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قالوا: (إنكم لتأتون أموراً هي أدقُّ في أعينكم من الشعر، كنا نَعُدُّها على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من الموبقات)

قال محمد بن سيرين – رحمه الله تعالى: (صدق، وأرى جر الإزار منها)

الأول عند البخارى (6492)، والثاني عند ابن المبارك _181) وابن أبي الدنيا في التوبة (112) والحلية (2/ 16) وغيرها، والثالث عند أحمد في الزهد (ص 243) وابن أبي الدنيا في التوبة (111) وغيرها

وذُكِر عن أبي الدرداء – رضي الله عنه – قال (الحلية 1/ 220):

(اللهم لا تبتليني بعلم سوءٍ، فأُدْعَى به رجل سوء)

7 – وقال أبو مسلم الخولاني – رحمه الله تعالى (الحلية 2/ 125 – 126 و 126 و 000):

(إنْ عدلتَ على أهل الأرض جميعاً، ثم جُرْتَ على رجلٍ واحدٍ مال جورك بعدلك)

8 – وقال إبراهيم النخعي – رحمه الله تعالى (الحلية 4/ 229):

(كان يقال: العَدْا في المسلمين من لم تظهر له ريبة)

(كان يقال) يعني عند السلف، واسأل كل القضاة: مَنْ هو العَدْل!؟ فكذلك السني لم تظهر له بدعة!

وروى عن الشعبي: (كانت العرب تقول: إذا كانت محاسن الرجل تغلب مساوئه فذلك الكامل، وإن كانا متقاربين فذلكم المتماسك، وإذا كانت المساوئ أكثر فذلكمالمتهتك)

رواه في الحلية (4/ 312) وفيه متهم بالكذب! ونحوه ما روي عنه (4/ 320 – 321) ومتنه غير متماسك كما ترى فيما قبله وبعده، وأيضا في الصغائر لا البدع ولا الكبائر! والشعبي – رحمه الله – من أشد الناس على أهل البدع

9 – قال الحسن البصري – رحمه الله تعالى:

(نضحك، ولعل الله اطلع على بعض أعمالنا فقال: لا أقبل كنكم شيئاً)!

10 – قال ثابت البناني – رحمه الله تعالى (الحلية 2/ 318):

(لا يُسَمّى المرء عابداً أبداً وإن كان فيه كل خصلة خير حتى تكون فيه هاتان الخصلتان: الصوم والصلاة، لأنهما من لحمه ودمه)

11 – سفيان بن سعيد الثوري – رحمه الله تعالى

فيمن ترك خصلة واحدة من خصال السنة لم ينفعه عمله كله، ويأتى نصه في الفصل التالي

وذُكِر عنه (الحلية 7/ 69): بلغني أنه يُسْخط الله المقام الواحد والكلمة الواحدة)

,ايضاً (الحلية 7/ 32): (من رأيته يفعل كذا فاتهمه على دينه) وهو شيء واحد! وقال فيمن يترك الاستثناء فقط مرجئ (الحلية 7/ 29 و 32 و 33)

12 – ومالك – رحمه الله تعالى:

في سؤال: (كيف استوى) فقط قال للسائل: (مبتدع)!

وفي مخالفة الإحرام قبل الميقات فقط قال: (الفتنة)!

وقال الحلية (6/ 327): (من تنقص أحداً من الصحابة – رضى الله عنهم) فذكر واحداً فقط!

13 – سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى – قال:

(السنة عشرة، فمك كُنّ فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك شيئاً منها فقد ترك السنة)

رواه اللألكائني (316)، وفي الشريعة (ص 104)

(ومن تركها كسلاً أو تهاوناً بها أدبناه، فكان بها ناقصاً – هكذا السنة)

فكيف بالبدعة!؟

14 – أبو بكر بن عياش – رحمه الله تعالى – قال:

(السني الذي إذا ذُكِرَتْ الأهواء لم يتعصب لشيء منها) رواه اللالكائي (53)

15 – سليمان بن حرب – رحمه الله تعالى – قال: (من زل عن السنة شعرة فلا تَعْتَدَّ به)

رواه الهروي في ذم الكلام (49/ 2/ق)

16 – قال حرب بن إسماعيل الكِرْماني في آخر مسائله (درء التعارض 2/ 202): (هذا مذهب أئمة أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها أو عاب على قائلها فهو مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد (ابن راهوية) وعبدالله بن الزبير الحميدى وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم)

17 – وقال السجزي في الإبانة (درء التعارض 6/ 250):

(فأئمتنا: كسفيان الثوري ومالك وسفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وعبدالله بن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي – متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش وأن علمه بكل مكان، وأنه يُرى يوم القيامة بالأبصار، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرى ويتكلم بما شاء فمن خالف شيئاً من ذلك هو منهم بريء وهم منه براء)

وانظر (6/ 257) في تبديع من أنكر النزول فقط أو تأوَّله!!

19 – وذكر البربهاري – رحمه الله تعالى – (122) عن السلف الصالح وأئمة السنة – رحمهم الله تعالى – أنه لا يوصف المرء بالسنة حتى تكتمل فيها خصال السنة: (لا يحل لرجل أن يقول: صاحب سُنَّة 000) (20 – وقا إسحاق بن راهوية – رحمه الله تعالى – (الصارم المسلول ض 304):

(أجمع المسلمون على أن من سب الله تعالى أو سب رسوله – صلى الله عليه وسلم، أو دفع شيئاً مما أنزل الله – عز وجل، أو قتل نبياً من أنبياء الله – عز وجل – أنه كافر بذلك، وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله)

وقال ابن المبارك – رحمه الله (رسالة الصابوني /18):

(من كفر بحرف من القرآن فقد كفر) وهذا مجمع عليه

21 – ويزيد بن هارون – رحمه الله تعالى (الصابوني /82):

لما حدث بحديث الرؤية , قال رجل: ما معنى هذا الحديث؟

فغضب، وقال: (مأأشبهك بصبيغ، وأحوجك إلى مثل ما فُعِل به)!

22 – والكرابيسي بمجرد قوله في الاتذار عن الحسن بن صالح حذر منه أحمد – رحمه الله تعالى

23 – وقال أحمد – رحمه الله تعالى:

(ولا يكون صاحب الكلام – وإن أصاب لكلامه السنة – من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلَم)

رواه اللالكائي وابن أبي يعلى وغيرهما في رسالة عبدوس

24 – وفي السنن الكبرى للبيهقي الأشعري (10/ 211) أخبرنا أبو عبدالله (الحاكم) سمعت أبا الوليد سمعت ابن سريج سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي يقول:

دخلتُ على المعتضد، فدفع إليَّ كتاباً نظرت فيه، وكان قد جُمِع له الرخص من زلل العلماء: يا أمير المؤمنين، مصنف هذا الكتاب زنديق!

فقال: ألم تصح هذه الأحاديث!؟

قلت: الأحاديث على مارويت، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر، وما من عالم إلا وله زلة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه

فأمر المعتضد، فأحرق ذلك الكتاب

إسناده صحيح، وإسماعيل هو ابن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد من أكابر أئمة السنة – رحمهم الله تعالى وقد زندق رجلاً بعينه دون أن يراه بعينه!، فدع عنك الغلو في إرجاء المعين والحجة، فإن للزندقة أو البدعة أعلاماً واضحة!

بعض المرجئة مثل صنيع صاحب ذلك الكتاب: كلما بَدَّعت مبتدعاً يؤول النزول والعلو والرضا والغضب وغيرها من الصفات احتجوا عليك بزلة فلان أو فلان! وزلة فلان هذا ماجاءت بعد علمه بالمخالفة، وضلالات صاحبهم إنما هي بعد العلم! فالله المستعان

25 – عُبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي – رحمه الله تعالى – وهو من أكابر أئمة أهل السنة (مات 444) قال في رسالته (ص 100 و 169 و 216): (فكل ممُدَّعٍ للسنة يجب أن يُ طَالَبَ بالنقل الصحيح بما يقوله 0000 وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف عُلِمِ أنه مُحْدِث زائغ 0000 وأن من قال من نفسه قولاً 0000 يستحق أن يمسي مُحْدِثاً مبتدعاً)

(من نفى الحرف والصوت مبتدع ظاهر البدعة أو مقروف بها مهجور على ماجرى منه) (أما أئمة الضلالة فالمشركون 0000 ثم كل من أحدث في الإسلام حدثاً 00 كل من ردَّ الأمر إلى نفسه 000 فهو قَدَ ري

وكل من زعم أ، الإيمان قول مفرد أو قول ومعرفة 000 فهو مرجئ، وبعضهم جهمي

وكل من يبغض أبا بكر وعمر وعثمان – رضي الله عنهم – أو وحداً منهم وأنكر إمامته وتقدمة وتقدمه وفضله فهو رافضي

وكل من تنقص عثمان أو علياً وعائشة ومعاوية وأبا موسى وعَمْرو بن العاص – رضي الله عنهم – فهو خارجي.

ومن تنقص بعضهم ولم يتنقص عثمانوعلياً – فهو ضال على أي مذهب كان).

26 – وقال الحسن بن أحمد ابن البنا (مات 471) – رحمه الله تعالى في كتابه المختار في أصول

السنة (66).

(أهل السنة لا يختلفون في شيء من هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء منها نابذوه وباغضوه وبَدَّعة وهجروه).

ونحوه لصابوني السنة – رحمه الله تعالى – وفي رسالته (176)، وكذلك ابن بطة في الإبانة الصغرى ونحوه لعبداللطيف بن عبدالرحمن ابن حسن – رحمهم الله – في ضوابط التكفير (ص 45). فهذا بَنَّانا وصابونينا!.

وهذا كله فيمن ترك شيئاً واحدًا! يذكران إجماع أهل السنة عليه.

9 – قد يقال: إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم، فنقول: عليك لا لك!:

1 – (ذوي الهيئات) قال الشافعي – رحمه الله تعالى – فيهم: الذين ليس يُعْرَفون بالشر قبل إحداثم الزلة التي أخذوا عليها) أي يكون معروفاً بالسنة.

رواه في المناقب الكبرى (1/ 311) وغيرها.

2 – (عثراتهم) مخصوصة في الحديث ذاته: (إلا الحدود)، والبدع بإجماع أهل السنة أشد من المعاصي الموجبة للحدود!

قال يونس بن عُبَيْد والشافعي وغيرهما – رحمهم الله تعالى:

(لأن تلقى الله بكل ذنب ماخلا الشرك أهون من أن تلقاه بشيء من هذه الأهواء).

وفي شرح مسلم (1/ 167) الذي ترتضونه مع ما فيه قال في النوافل:

(المواظبة على ترك السُنَّة مذمومة تُرَدُّ بها الشهادة وليس بعاص)!

فكيف بالمواظبة على تأويل صفى بل صفات لله تعالى!؟

3 – وأهل السنة وهم أعلم الناس بها وأعمل الناس فيها كانوا يبدَعون الرجل بالكلمة الواحدة، وارجع إلى ماسبق عن حذيفة – رضي الله تعالى عنه.

10 – والجنة درجات، والإسلام درجات.

والنار دركات، والكفر والبدع دركات إلى أسفل سافلين.

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (تفترق أمتي).

فاسم الإسلام يجمع أعلى الناس إيماناً ومن دونه حتى من كان في قلبه مثال ذرة منه.

واسم الكفر يجمع إبليس ومن دونه حتى من كان كفر بكلمى أو بحرف واحد! واسم السنة واسم البدعة كذلك.

ولا يتنافى عند أهل السنة أ، يسمى المرء: (ملسماً مبتدعاً)، إنما يتنافى ذلك عند:

1 – المرجئة مرجئة عصرنا الذين ينكرون وصف المعين بالبدعة!.

2 – الخوارج الذين يرون كل البدع مكفرة!.

وقد قال يوسف بن أسباط، ونحوه عن عبدالله بن المبارك – رحمهما الله تعالى:

(أصول البدع أربع:

الروافض والخوارج والقدرية والمرجئة

ثم تتشعب كل فرقة ثماني عشرة فرقة، فتلك ثنتان وسبعون فرقة).

رواه الآجري (ص 15) وابن بطة (276) رحمهم الله تعالى.

11 – وسبق مراراً أ، السنة في النَحَل كالإسلام في الملل (فتاوي ابن تيمية 7/ 284 و ...).

1 – فلو أتى المرء بكل أركان الإسلام إل ركناً فهل يقال له: مؤمن أو فاسق!؟

ولو أطاع في أمره كله، ثم زنى أو سرق فهل يقال له: مؤمن أو فاسق!؟

ولو آمن بالقرآن كله، ثم كفر بحرف واحد منه عالماً به فهل يقال له: مؤمن أو كافر!؟

فهل العبرة بالغالب على معناهم هم؟! كلا!

فإنه بإجماع أهل العلم فاسق، والإخيرة كافر.

2 – هذا عن الإسلام، أما السنة:

– فلو أتى المرء بكل خصال السنة أي أصولها ثم فضل علياً على أبي بكر وعمر – رضي الله تعالى عنهم: فهل يقال: سني أو شيعي!؟

– ولو أتى بالسنة كلها إلا أنه قال: الإيمان قول أو لم يذكر الاستثناء أو قال: لا يزيد أو قال لا ينقص: فهل يقال: سني أو مرجئ!؟

– ولو أتى بالسنة كلها إلا أنه قال: الخير والشر ليس بقدر فهل يقال: سني أو قدري!؟

– ولو أتى بالسنة كلها، ثم رأى الخروج على الأمراء، فهل يقال: سني أو خارجي!؟

فارجع إلى تراجم المبتدعة في كتب الرجال فسوف ترى – إن كنت ترى – أهل السنة وصفوا المبتدع بالإرجاء أو التشيع أو الخروج أو القدر كما وصفتُ لك! ولا يكن همك عند الرجوع إلى هذه الكتب البحث فقط عن (ثقة أو غير ثقة في النقل) وتضيع (ثق' أو غير ثقة في دينه فتَهْلِك.

فإنهم وصفوا من يؤول صفة واحدة بالجهمية! فأين أنت من ذلك؟! وهل يقال: (سني جهمي)! أو (جهمية أهل السنة) كما قال بعضهم: (مرجئة أهل السنة)!، وهل في أهل السنة مرجئة، والإرجاء ينافى السنة!؟

إذا ذهبت إلى مصر فسوف ترى رجلاً لا يأخذ من لحيته، وبقصر ثوبه، ويحلق شاربه يزعم السنة، ويضع على رأسه قماشة يسميها عمامة السنة وهي منهي عنها، ويمسك سواكاً كبيراً، ويسب القبورية ويقول: هو شرك، وإذا صلى أطال في صلاته:

فهل تشك أنه سني!؟

أما المرجئة فلا يشكون أما نحن فنقول أين بقية خصال السنة.

اسأله فقط: أين الله؟ فستعرف بتلون وجهه حين يسمعها قبل أن يجيبك أنه جهمي!

إنهم (الجمعية الشرعيى لتعاون العاملين بالكتاب والسنة)

واسألهم عن كتاب شيخهم (إتحاف الكائنات) حيث يقول: (من قال إن الله في السماء فهو كافر حلال الدم ....)!!

12 – قال الشافعي – رحمه الله تعالى:

(ما أحد يطيع الله حتى لا يعصيه وما أحد يعصي الله حتى يطيعه، ولكن:

1 – إذا كان أكثر عمله الطاعة.

2 – ولا يقدم على كبيرة.

3 – ولا يقيم على معصية فيهاحد.

فهو عَدْل).

رواه في المناقب الكبرى (/360 – 361).

وهذا في المعاصي: لاكبيرة ولا إصرار، فكيف في البدع!؟

والمعاصي التي يجاهر بها ويدعوا إليها، وكيف في البدع!؟

وكان قضاة أهل السنة يردون شهادة المرجئ مع عدو تكفيره، يردونها بمسألة واحدة فقط:

هل الصلاة من الإيمان أو لا؟!

أو هل الإيمان قول وعمل أو لا؟!

أو هل الإيمان يزيد وينقص أو لا؟!

وهكذا يسمونه مرجئاً ويردون شهاته لكلمة واحدة يقولها! لأن شرط العدل تجنب خوارم المروءة، وشرط السنة تجنب البدعة.

13 – شرط السنة تجنب البدعة، وشرط الإيمان تحنب ما ينفيه:

(والله لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه)

(لا إيمان لمن لا حياء له)

(لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)

فنُزع منه اسم الإيمان مع بقاء اسم الإسلام عليه، وذلك لمعصية غير مكفرة فكذلك ينُزع منه اسم السنة مع بقاء اسم

الإسلام عليه، وذلك لبدعة غير مكفرة.

فكما لا يقال: (مؤمن فاسق) بل (مسلم فاسق).

فلا يقال: (مؤمن مبتدع) بل (مسلم مبتدع).

ولا يقال: (سني مبتدع) بل (مسلم مبتدع)

14 – فهل إذا قيل لك: فلان كافر، فهل تفهم أنه كافر فيه كل أنواع الكفر، أو فيه أى نوع من

الكفر: كفر اليهود أو النصارى أو المجوس أو الوثنية أو الملآحدة .... ؟!.

وهل إذا قيل لك: فلان مبتدع، فهل تفهم أنه مبتدع فيه كل أنواع من جهمية ورافضية وإرجاء وقدرية وخارجية وغيرها!؟ أو تفهم أن فيه أي نوع من البدعة!؟

وهل إذا قيل لك: فلان مرجئ، فهل تفهم أنه فيه كل دركات الإرجاء وأقواله وفرقه!؟

لا يفهم ذلك الأول إلا أحمق أولى أن يلحق بمساكن المجانين! أو المساجين!؟ أو المساكين!؟

فهذا هو الأصل في الكفر والبدعة.

أما الإسلام والسنة فقد سبق بيان أن الأصل أن المسلم لا يكون فيه شيء من البدعة المخرجة عن السنة، وأنه لا تجتمع السنة والبدعة سوياً فلا يقال: (سني مرجئ)

أ – أزيدك بياناً:

1 – رجلان زنيا:

أحدهما غطى وجه المرأة، وهو يزني بها

فقيل له في ذلك، فقال: النظر إلى وجه الأجنبية حرام

والآخر زنا ولم يعزل، فحملت فقبل له في ذلك

فقال: العزل حرام – رجل جاء عبد الله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – يسأله من دم البعوض يصيب المحرم، والرجل من أهل العراق ممن شاركوا بسكوت وغيره في قتل الحسين بن علي – رضي الله تعالى عنهما.

فقال عبدالله: مأركبكم للكبيرة، وأسألكم عن الصغيرة

3 – والخوارج يتورعون عن قتل كلب أهل الذمة، ولا يتورعون عن دم المسلم بغير إثم ؟

فهل يقال لهؤلاء:

من تورع بصره ولم يتورع فرجه وأمثاله.

هل يقال لأحدهم: إنه ورع ؟

اللهم لا، لماذا؟

لأنه تورع في الأمر الصغير، ولم يتورع في الأمر الكبير.

والحدود: يحيط فيها الحد الكبير بالصغير على تفصيل.

يقال له: ورع لأنه تورع عن الصغير كيف ولم يتورع عن الكبير ؟ ! فكذلك لا يقال لمن تورع في بطنه وبصره وفرجه ثم لم يتورع في العقائد فاتبع أهل البدع فيها لا يقال له: ورع:

لأنه لو كان ورعاً لتورع عن مخالفة السنة، كما تورع في بطنه وفرجه عن مخالفة الدين! وأمر العقائد أشد من أمر البطون.

وهل يقال لمن تطهر من البول ولم يتطهر من البراز: طاهر!

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (7/ 81 – 82):

(لا يقال هو طاهر إذا كان متطهراً من شيء متنجساً بنظيره)!

وهل يقال لمن اتقى شوكة في الطريق ووقع في حفرةٍ أنه اتقى! فكذلك لا يقال لمن اتقى الحرام في مطعمه ولم يتقه في قلبه أنه من المتقين!

قال في المجروحين (2/ 137) في مرجئ عابد عالم بزعمهم:

(وكيف يكون التقى في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء كثير البغض لمن انتحل السنة)

فكل من يسمَى المبتدع بصفة مدح فهو كاذب لأن ماتركه المبتدع من هذه الصفة أكثر مما فعله منها! وهو مرجئ لأن الإيمان يضره ترك السنة إلى البدعة!

ب – وكذلك لو أن رجلاً علم كل فروع علم من العلوم، ثم جهل أصل ذلك العلم، فهل يقال له: عالم بذلك العلم!؟

ولو أن رجلاً علم كل فروع الدين، ثم جهل ربه ودينه، فهل يقال له: عالم، وقد ضيع أصل الدين وهو:

(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (فاطر /28)

ولذلك قال أهل السنة)

(ثكلتك أمك وهل رأيت فقيهاً قط، إنما الفقيه الذي يخشى الله) إن كان ولا بد، فقل: عالم في كذا، ولاتطلق: (العالم).

على أن ذلك لا يجوز عند أهل السنة كما سبق في النهي عن توقير أهل البدع، وهل الوصف بالعلم والإمام إلا أعلى درجات التوقير والتشريف!؟

ج – فهمت الفَرْق!، أضرب لك مثالاً جامعاً:

1 – صفة السوء.

من سرق ديناراً واحداً يقال له: سارق!

ومن سرق ألف دينار يقال له: سارق!

ومن زنى بامرأة واحدة يقال له: زاني!

ومن زنى بألف امرأة أو بأمه أو أخته أو ابنته: زاني!

وهل لا يقال للزاني: زاني حتى يزني بكل من يراها!؟

فهذا في صفى السوء:

إذا خالف السنة ببدعة واحدة فصار مبتدعاً، ولا يقال: حتى يغلب عليه الابتداع، فإن هذا القول نفسه بدعة يصير به صاحبه مبتدعاً مرجئاً!

2 – صفة الخير

من اؤتمن على ألف دينار فأداها، ثم خان في ربع دينار: هل يقال له: أمين!؟

لا يقال له: أمين حتى لا يخون في أصغر شيء.

سُلِب عنه اسم الأمانة بدينار واحد!

وكذلك سلب عنه اسم الإيمان بفسق واحد!

وكذلك سلب عنه اسم السنة ببدعة واحدة!

وكيف يقال له: أمين، ولم يؤمن علىدينه!؟ فخالفه في أعظم أمانة فلم يؤدها لله تعالى، وهي (أمانة الإيمان دون تأويل ولا تعطيل)!؟

وقد قال عُمر – رضي الله عنه: (لا أمين إلا من يخشى الله).

ويأتي زيادة بيان في عذر (الحسنات) وعذر (الأصل السنة)!

وانظر لزاماً (القول السامي).

الفصل الرابع الحسنات والسيئات!!

قال الإلباني: (440/ 1): (لا يُقْربون بهم علماً وفهماً وصلاحاً)! وسبق إبطال ذلك في موضعه، وفي الفصل السابق في عذر الغالب!

ونزيد عهاهنا بياناً وإبطالاً!.

– وقال: (لا يعني أنه إذا أخطأ خطأ خطئين ثلاثة لا تذكر له حسنة)! وأربعة وخمسة وستة إلى مالا

نهاية! وسبق رده في (عذر الغالب) وها هنا زيادة.

– ومن حجج المرجئة:

1 – يحلو للمرجئة الاحتجاج بما في فتاوى ابن تيمية (11/ 43 و 28/ 109 و 228) والسير (5/ 271) وغيرها من منهاج الموازنات والعدل بيان الحسنات والسيئات، ولتفصيل الرد على هذا الاحتجاج موضع آخر إن شاء الله تعالى، ويكفيك فيه ما بعده مما ستراه وأن ابن تيمية يدَّع وكفَّر جمله من الناس المشهورين ولم يعتبر ذلك الميزان عند العمل فهو ميزان علمي عنده لا عملي، فلا تهلك. ومن ذلك ماستراه هاهنا في عذر (من أهل السنة فيما وافق).

2 – ويحتجون كالألباني (شريط حائل الهاتفي) بآية: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا).

وثمة رد مفصل عليهم في غير هذا الموطن، ويكفيك للرد أننا لسنا القائلين بعدم ذكر حسنات المبتدعة، بل السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – كما سترى، وأن جبال الحسنات إذا وُجد معها الشرك أبطلها وكان ذلك عَدلً، والبدعة غير المكفرة تأكل الحسنات كما سترى، وسبق في (الترحم) ذكر مسائل تصلح هاهنا فارجع اليها.

3 – قال الله تعالى: (إن الحسنات يذهبن السيئات) (هود /14)

فسيئة الشرك لا تذهبها حسنات الدنيا كلها!

وسيئة البدعة لا تذهبها حسنات الأعمال كلها!

كما سبق أ، الإسلام والسنَّة قرينان، والشرك والبدعة قرينان، غير أنه لا يوصف المبتدع بالكفر إلا في البدعة المكفرة.

وسيئة البدعة أوقفت حسناته كلها، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إن الله حجر التوبة عن كل صاحب بدعة ححتى يدع بدعته).

ويأتيك مزيد بيان بعد قليل.

ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد وصف الخوارج بالصلاة والصيام والحج والجهاد، ومع هذا كله قال صلى الله عليه وسلم: (شرار الخلق)!؟

فأين حسناتهم لم تذهب سيئاتهم، فانتبه!

والسلف الصالح – رحمهم الله تعالى – كلهم على أن حسنات المبتدع لاتُذْهب بدعته، وحسنات

السارق لا تمحو عنه اسم السرقة وهكذا فثمى نوع من السيئات لا تُذْهِبه الحسنات!

بل ثمة نوع من السيئات يُذْهب الحسنا! وانظر بعد سطور!

4 – حسنات المبتدع لا يجوز ذِكْرها: لا وحدها، ولا مع سيئاته

أ – فوحدها تغر الناس به فيقتدون به فيهلك الذاكر والسامع والمبتدع!

ب – ولا مع سيئاته، لأنها تهوّن من بدعته حتى يقول الذهبي وغيره في كل المبتدعة الذين ذكرهم في سيره وسماهم (نبلاء) يقول مرةً صراحة ومرات بإشارات واضحة إن سيئاتهم وبدعهم مغمورة في بحر حسناتهم!

قال أبو بكر بن عياش – رحمه الله تعالى: (صاحب السنة إذا مات أحيا الله ذِكْره، والمبتدع لا يُذْكر) (العلل للترمذي / شرحه ص 353) أي لا يذكر بخير أولا يذكر مطلقاً.

وهذا مصداق قول الله تعالى في الصالحين: (وجعلنا لهم لسان صدق في الآخرين).

وقال ابن أبي الدنيا (نقلا عن شرح العلل / ص 353) ثنا أبو صالح المروزي قال: سمعت رافع بن أشرس قال: (كان يقال: من عقوبة الكذاب أن لا يُقبل صدقه، وأنا أقول من عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه).

وهذا متفق عليه عند أهل السنة كما بينته في (مسألة الترحم / وجوب الثناء السيء).

ج – وإنما تذكر في حال السرد ككتب التاريخ وغيرها مع التحذير.

د – وفي حال (بيان الأولى) أغني حينما يقال لأهل السنة: انظروا هذا المبتدع كاان يقوم الليل ويتصدق .. فأنتم أهل السنة أولى منه بذلك.

5 – البدعة أشد من المعيصية.

وهذا متفق عليه بين أهل السنة (الحلية 3/ 20 – 21 و 6/ 325 و 7/ 26 و 151 و 152 و 153 و 9/ 111 – 112 و ....) وسرد الاتفاق ليس هذا محله، وإن كان يكفيك منه ما رواه صاحب طبقات الحنابلة (1/ 184) من طريق الطبراني في السنة (–) عن عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: (قبور أهل السنة من أهل الكبائر روضة، وقبور أهل البدعة من الزهاد حفرة وزهاد أهل البدعة أعداء الله).

وفي (الوصية لابن قدامة – رحمه الله) مسألة: (لا تتنظر إلى صغر الخطيئة، ولكن إلى من عصيتَ)

فكذلك هاهنا:

المعصيى في الدنيا، والبدعة في الدين.

فإذا تحققت من ذلك عظَّمت ما عظَّم الله تعالى ورسوله – صلى الله عليه وسلم – والسلف الصالح – رحمهم الله:

(ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)

ففإذا كنت – إن كان فيك خير – لا ترى ذكر حسنات الزاني المستمر على زناه، فهل تذكر حسنات المبتدع المستمر على بدعته!؟

6 – ثم هذه الحسنات: من أدراك أنها حسنات!؟

قد تكون استدراجاً بقرينة أن صاحبها مايزال مُصراً على بدعته!

قد قال تعالى: (سنستدرجهم من حيث لا يعلمون)

قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إذا رأيت الله – عز وجل – يعطي العبد ما يحب وهو مقيم على معاصيه، فإنما ذلك منه استدراج) وقرأ الآية: (فلما نسوا ما ذُكرّوا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء).

رواه أحمد والطبراني وصاحب كتاب الشعب والأسماء (1023) وغيرهم.

وقال أبوحازم – رحمه الله تعال (الحلية 3/ 244):

(إذا رأيت ربك يتابع نعمه عليك وأنت تعصاه فاحذره).

وقال سفيان الشوري – رحمه الله (الشكر لابن ابي الدنيا /115 والحلية 7/ 7 والأسماء والصفات /1026):

(نسبغ عليهم النعم، ونمنعهم الشكر).

ويأتي مزيد بيان لهذا بعد ورقات!

7 – ثم هذه الحسنات: من أدراك أنها بقيت له بعد موته، فإن كثيرا من الناس يجزيه الله تعالى بحسناته في حياته حتى يكون من ذلك سهولة موته (الحلية 5/ 59)، كما أن المؤمن يكفَّر عنه حتى يكون من ذلك شدة النزع عليه عند الموت! وقرينة الأول أنه مبتدع لم يُوَفَّق إلى أحسن الحسنات بعد الإسلام وهي السنة.

وقد قال الله تعالى: (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا).

8 – ثم هذه الحسنات: من أدراك أنها حسنا، فهل جاءك خبر من الله أنها قبلها!؟

ما أشد غرور المرجئة، ووالله إني للأستحيي أن أدعو الله تعالى أن يتقبل عملاً لي! لأن أعمالنا فيها مافيها، وأين الاستثناء في الإيمان!؟

ماأجرأ من يقرأ القرآن أو يحج أو .... ثم يهدي ثواب ذلك إلى فلان وهذا غير الحج عن غيره كما وردت به السُنَّة، فافهم.

هل جاءكم مخبر من الله أن أعمالكم تقبلت، وخطاياكم غُفرت!؟ (الحلية 5/ 231).

قال ابن المبارك – رحمه الله (الصابوني /110):

(المرجنة تقول: حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة)!

إن من علامة القبول للعمل أن يوفق المرء للتوبة يوكون بعده خيراً منه قبله (الحلية 4/ 318).

والمبتدع مصّر على بدعته!؟

و (إن ذكرك حسناتك وسيئاتك غرة) (الحلية 3/ 68 و 5223). وقالابن مسعود – رضي الله عنه: (عُدّوا سيئاتكم)!

قال الله تعالى: (والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة) يخافون ألا يقبل منهم ويقال لهم: (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا).

فإن الخوف على العمل ألا يقبل أشد من العمل نفسه (الحلية 1/ 75 و 2/ 378 و 10/ 388) .....

9 - فكيف إذا قلنا لك الحقيقة: إنه ليس له حسنات!

بلى والله: حسناته سيئات!!

بلى والله، بل هي أضر عليه من سيئاته!

أولا: حسناته المزعومة فقدت أصل القبول!

فلو عمل الكافر كل الحسنات إلا الإسلام: فهل تدخله حسناته الجنة؟! والسنة في النحل كالإسلام في الملل (فتاوي ابن تيمية 7/ 284) دون تكفير إلا بالبدعة المكفرة.

قال الله تعالى (إنما يتقبل الله من المتقين) (المائدة /27)

قال ابن تيمية في المنهاج (6/ 216) ونحوه (3/ 398) و (الفتاوى 7/ 493):

(الناس لهم فيها طرفان ووسط:

1 - فالخوارج والمعزلة يقولون: لا يتقبل الله إلا ممن يتقي الكبائر.

وعندهم صاحب الكبيرة لا يقبل منه حسنة بحال.

2 - والمرجئة يقولون: من اتقى الشرك.

3 - والسلف والأئمة يقولون: لا يتقبل إلا ممن اتقاه في ذلك العمل كما أمر به خالصا لوجه الله تعالى) انتهى كلامه.

وتبعه صاحبه ابن كثير في تفسير الآية: (ممن اتقى الله في فعله ذلك) .....

وفي (ضوابط التكفير) جعلها مناظرة بين الفرق الثلاثة.

ونحو ذلك عن بعض المتقدمين (الحلية 10/ 193).

وهو يعني بذلك:

1 - قول المرجئة إنه لا يضر مع الإيمان معصية، لأن الأيمان - عندهم - ى تزيد ولا ينقص، ولايدخل يه العمل.

2 - قول المعتزلة والخوارج في تكفير فاعل المعصية، فيبطل عمله بالكفر.

وإشكاله فيه أنه لما ورد الحبوط في الكفر فإنه لا يكون إلا فيهم، والمبتدع بدعة غير مكفرة مسلم ليس بكافر بإجماع أهل السنة أذن فلا

يحبط عمله

هكذا ظنوا والأصل المبني عليه هذا الظن غير صحيح من وجوه كثيره منها:

1 – تشابه الأحكام لا يعني تشابه الأحوال.

أو تشابه بعض الأحكام لا يعني تطابق كل الأحكام.

فإن المسلم معصوم الدم والعِرْض والمال، ولكنه قد يحل دمه وعِرْضه وماله ومايزال مسلما ؟

يحل دمه بالحدود الشرعية كزنا الثيب، وقتل المسلم.

ويحل عِرْضه بالبدعة والفسق يجاهر بهما، ويمطْل الديْن وظلم الناس. ويحل ماله كما إذا خرج على جماعة المسلمين، فقوتل، فيحل ماله دون نسائه.

وقد قال فضيل بن عياض – رحمه الله تعالى:

(لأن أقعد فآكل مع يهودي أو نصراني (يعني غير محارب) أحب إليّ من أن أقعد مع مبتدع)

وكذلك قال جمع كثير من أهل العلم إن أهل البدع أشد خطراً على الإسلام من الكفار، لأن الكفر صريح والبدعة ملتبسة على كثير من الناس و ....

2 – لكلٍ حبوط وبطلان يناسبه، كما أ، الكفر والفسق والظلم والنفاق والمروق ونحوها نوعان عند أهل السنة: نوع مخرج من الملة، وآخر غير مخرج منها، فكذلك الحبوط والبطلان نوعان: نوع للكافر، وآخر للمبتدع.

3 – كلام ابن تيميى هاهنا يشبه كلامه في الاقتضاء في المنعع من ذم أهل البدع بأنهم ليسوا على شيء قال: لأن هذا يشبه قول اليهود والنصارى فيما بينهم:

(وقالت اليهود ليست النصارى على شيء

وقالت النصارى ليست اليهود على شيء

وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم)

وليس الأمر كما قال:

أ – فإن أهل البدع ليسوا في ذلك الباب كقول اليهود والنصاربى:

فاليهود كان عندهم كتاب موسى ونبوته – صلى الله على نبينا وعليه وسلم.

والنصارى كان عندهم كتاب عيسى ونبوته – صلى الله على نبينا وعليه وسلم.

وأهل البدع ليسوا عندهم شيء، إنما الأصل (كله عند أهل السنة، ولذلك كان أهل السنة حينما يذمّون البدع يقولون:

(نحن أكبر منها)

يعني هي محدثة ليست من زمنه صلى الله عليه وسلم.

ب – قد أمرنا الله تعالى أن نقول لليهود والنصارى كلاهما ذلك!

(قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل) وقال – صلى الله عليه وسلم – في الكُهَّان: (ليسوا بشيء) مع أن أحدهم قد يقول الكلمة الصدق يخلطها بمائة كذبة.

ويأتي مزيد بيان لذلك في أحاديثه صلى الله عليه وسلم: (لا خير في كذا).

4 – قد قال ابن تيمية ما يبدو أنه خلاف في مواطن أخرى من كتبه:

أ – ففي فتاويه (7/ 322 و ....) أن المرء لا يُسمَّى مؤمناً ولا ورعاً ولا تقياً على سبيل المدح إلا في حال تكامل الصفات فيه، وقد سردتُ من كلامه في (القول السامي) فارجع إليه.

فكيف هاهنا يأخذ بالحد الأدنى في وصف المتقين وهو التقوى في العمل نفسه!؟

ب – وفي فتاويه (7/ 284 و ...) يكرر كثيراً: (أهل السنة في النَحل كأهل الإسلام في الملل) وهو مأخوذ من قول أبي بكر بن عياش وغيره من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى.

فأين المشابهة هاهنا، وما أثرها!؟

5 – لصاحبه ابن القيم كلام في المسألة في كتابه (الصلاة) فليرجع إليه فليس عندي الآن الكتاب.

6 – قد نقل عن السلف الصالح والمرجئة والخوارج ما نقله ولم يفصلْ، فانظر ما نقلتُه عنهم مُفَصلاً!

والصواب ما تراه:

1 – من قال: لا يتقبل إلا ممن يتقي الكبائر.

فهذا صواب، وسوف ترى دليله عما قليل، وليس بقول الخوارج!

2 – من قال لا يتقبل إلا من اتقى الشرك، وهو أكبر الكبائر.

فهذا صواب، وليس بقول المرجئة، بل قد اتفق أهل السنة على أن الشرك محبط لجميع الأعمال كما قال الله تعالى: (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ)

وقال ابن جرير – وهو من كبار أهل السنة – في تفسيره لآية المائدة (10/ 211/ط شاكر):

(من المتقين الذين اتقوا الله وخافوه بأداء ماكلفهم من فرائضه، واجتناب مانهاهم عنه من معصيته).

فهذا هو ذا قد اعتمد القول الأول، ثم قال:

(وقد قال جماعة من أهل التأويل) أي التفسير وليسوا مرجئة:

(المتقون في هـ 1 ا الموضع: الذين اتقوا الشرك).

ولم يذكر القول الثالث الذي عتمده ابن تيمية وصاحبه ابن كثير!!

وذكر ابن جرير هاهنا هو وابن أبي شيبة (13/ 581 – 582) عن الضحاك – رحمه الله تعالى – ولم يذكره أحد بالإرجاء! قال: (الذين يتقون الشرك).

ونقله ابن كثير في تفسير آية البقرة (هدى للمتقين) من تفسير أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس – رضي الله عنهما. (الذين يتقون الشرك بي، ويعملون بطاعتي).

ومن وجه آخر عنه – رضي الله عنهما: (الذين يحذرون من الله عقوبته ويرجون رحمته) وعن الأعمش: (الذين يجتنبون كبائر الإثم).

ونقل ابن كثير أن ابن جرير اختار عموم الآية لكل ذلك، ورضيه ابن كثير!

ورواه ابن أبي حاتم من وجه آخر موقوف على معاذ – رضي الله تعالى عنه: (اتقوا الشرك).

وأيضا عن أبي الدرداء – رضي الله تعالى عنه – قال:

(لأن أستيقن أن الله قبل مني صلاة واحدة) ذكر الآية.

ونحوه رواه غيره عن عبدالله بن مسعود – رضى الله عنه.

ونحوه رواه ابن عساكر وغيره عن عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما.

وقال ابن المبارك – رحمه الله (الصابوني عن الحاكم /110):

(لو علمت أني قُبلت مني حسنة لشهدت أني في الجنة)!

وروى ابن أبي شيبة (13/ 477) والحلية (2/ 207 – 208) وغيرهما بسند صحيح عن مطرف – وهو من أئمة التابعين من أهل السنة رحمهم الله تعالى – قال:

(اللهم تقبل من صلاة يوم، اللهم تقبل مني صوم يوم، اللهم اكتب لي حسنة) ثم يقول: (إنما يتقبل الله من المتقين).

ونحوه عن الحسن ويونس بن عُبيد – رحمهما الله (الحلية 3/ 18 – 19 و 2/ 134).

فهذ 1 معنى واضح بَيَن في التقوى العامة لا التقوى الخاصة بذلك العمل.

وعموم لفظ المتقين) في الآية أولى، وأين الخصص له!؟

ثم العمل الواحد مفتقر في نفسه إلى غيره من الأعمال التي لا تحبطه.

فالعمل عند أهل السنة لا يقبل قبولاً تاماً يدخل به صاحبه الجنة بَدْءً لإلا بالثلاثة:

أ – التقوى الخاصة بالعمل ذاته (فلا يخالطه رياء ولا نفاق ولا شرك، فيكون صواباً على سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وخالصًاً لله تعالى، فعدم وجود ذلك يبطل العمل بطلاناً.

ومن تلك التقوى: 1 – اتقاء الرياء والنفاق في ذلك العمل. ذكر الله تعالى في الحديث الإلهي أنه أغنى الشركاء عن الشرك، فمن عمل عملاً يبتغي فيه معه غير الله فهو لغير الله.

وهذا المعنى متواتر الأدلة، وانظر (الحلية 5/ 232 و 237 و 6/ 391 و 8/ 240) وفيه تفصيل في الرياء المحبط الذى يبعث على العمل، والرياء المحبط الذي يلحق بالعمل، والرياء الذي يكون كالوسوسة ويذهب بالتعوذ والتفكر.

2 – اتقاء البدعة والمخالفة في ذلك العمل.

قال رسول الله صلى الله عليه ولم: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدّ) أي مردود عليه غير مقبول منه.

قال مطر الوراق (الحلية 3/ 76):

(عمل قليل في سُنّة خير من عمل كثير في بدعة.

ومن عمل عملاً في سُنَّة قبل الله منه عمله.

ومن عمل عملاً ردَ الله عليه بدعته).

وقال وهب بن مُنَبَّه – رحمه الله (الحلية 4/ 36):

(العمل لا يُقبل ممن ليس بناصح، والنصح لا يكمل إلا بالطاعة)

وقال غير واحد (الحلية 2/ 335 و 5/ 23.و 7/ 32):

(لا يقبل قول إلا بعمل ونية سُنَّة).

ونحوه (8/ 905) في شريطيْ قبول العمل: الإخلاص والسُنَّة، هذا في عملٍ بعينه، ومن باب أولى في جملة العمل كله، فانبته.

3 – الأعمال الموقوتة، وعدم قبولها في غير وقتها إلا بعذر شرعي. كزكاة المال بعد وقتها (قصة آية التوبة: ومنهم من عاهد الله)،

ومنه من أتى بالغنيمة بعد زمن من النداء في الناس فقال له صلى الله عليه وسلم: (لن أقبله منك حتى توافي به يوم القيامة) رواه أبو داود (272) وأبو نعيم (6/ 133 – 134) وغيرهما.

وزكاة الفطر بعد صلاة العيد، والأضحية قبل صلاة العيد، ونحو ذلك (الحلية 6/ 132 –

134 و 7/ 35 و ...) وذُكِر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن لله عملاً بالنهار لا يقبله بالليل) الحديث، وثمة تفصيل، والأصل النصوص.

4 – اتقاء العُجْب والكِبْر في ذلك العمل.

فقد قيل: أحبط شيء للحسنات الكبرياء) و (البطر) و (العُجْب يفسد العمل) و (حسنات الُمدِلَ لا تقبل ولا تصعد) و

(العمل الصالح لا يُرفع وفيه عُجْب) بل لا بد من الرجاء والخوف والتذلل لله تعالى والتواضع له.
وانظر (الحلية 2/ 209 و 243 و 4/ 18 و 5/ 45 و 6/ 5 و 391 و 7/ 12 و 55 – 56 و 82 و 127 و ....).

والمرجئة من أبعد الناس عن هذا فإنهم مغرورون بالقول.

5 – تصديق القول بالعمل وإلا فلا يقبل القول.

وسبق في (اتقاء البدعة) ونحوه (الحلية 1/ 131 و 2135 و 6/ 5 – 6 و ..) في عدم قبول العلم الذي لا يُعمل به أو خلطه بخطيئة، أو العمل بغير عقل ولا علم.

وفيه تصيل، وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم: (إذا همَّ بحسنة فلم يملها كُتبت له حسنة).

6 – فساد أصل العمل.

فالمال الحرام لا يقبل في نفقة ولا صدقة ولا حج ولا عمرة ولا جهاد ولا شيء من الإعمال، بل قيل: من أخذ من مال ظالم مالاً أو شيئاً يجاهد به لُعِن (الحلية 2/ 128 و 5/ 120 و 6/ 295 و 7/ 13 و 71 – 72 و ...). والمال المختلط حرامه بحلاله (الحلية 9/ 9) لا يقبل فكيف بالحرام الخالص!؟

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً)

و (إن الله لا يقبل صدقة من غلول).

وهذا الحديث استدل به ابن عُمر – رضي الله عنهما – على ترك الدعاء لأمير البصرة يعني أن الدعاء لن يُقبل حتى يتطهر – مما وقع فيه في إمارته من أمر الأموال وغيرها من المظالم، وهذا عين قوله صلى الله عليه وسلم:

(العبد يطيل السفر (والسفر مظنة إجابة) أشعث أغبر (وهذه مظنة إجابة) يقول: يارب يارب ومطعمه من حرام فأنى يُستجاب لذلك) (أيما جسدٍ غذي أو نبت من سُحْتٍ فالنار أوْلى به)

ولذا قال وُهَيْبٍ – رحمه الله تعالى (الحلية 8/ 154 و 175 – 185) وغيره:

(لو قمت (يعني عابداً متهجداً) قيام هذه السارية مانفعك حتى تنظر ما يدخل بطنك: حلال أم حرام).

فصار الحرام في المأكل والمال محبطاً للعمل كله، فانتبه!

7 – سقوط بعض شروط العمل أو صفاته التي لا بد له منها.

(لا يقبل الله صلاة بغير طهور)

(لا يقبل الله صلاة حائض (أي بالغة) إلا بخمار)

(لا يقبل الله صلاة امرأة تطييبت للمسجد) أي وذهبت لتصلي بالمسجد.

وروي: (إنما يتقبل الصلاة ممن تواضع بها اله)

(ثلاث' لا يقبل الله لهم صلاة: السكران والجنب والمتخلق بالزعفران) وكره سفيان الثوري – رحمه الله – الصلاة في شعار المبتدعة كالسواد ونحوه (الحلية 7/ 50).

وجزم أحمد وغيره – رحمهم الله – ببطلان الصلاة في الإرض المغصوبة.

8 – من قال: لا تُقبل النافلة حتى يؤدي الفريضة.

في حديث عنه – صلى الله عليه وسلم (1 .... والحلية 1/ 36 – 37 و 7/ 35).

ومعرفة هذا الباب من أهم أنواع العلم والعمل:

وقد قيل: (كونوا لقبول العمل أشد اهتماماً منكم من العمل) (الحلية 10/ 388). ولذلك قال بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى (الحلية 8/ 244):

(تعلموا صحة العمل من سقمه، فإني تعلمت ذلك في ثنتين وعشرين سنة)!! ثم الإخلاص، وهو أصل العمل لا يدري: هل قبل أوْ لا! (الحلية 10/ 194)، فكيف بغيره!؟

أولاً: كتاب الله تعالى:

1 – (إن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) الآية.

2 – (ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون).

ثانياً: من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

وليكن في بالك أن البدعة أشد من المعصية.

ب – التقوى الخاصة باجتناب الكبائر التي ترديه وتهلكه وتحبط عمله الصالح، فكما أن الحسنات يذهبن السيئات، فإن بعض السيئات يحبط الحسنات على وجه الوعيد، ويأتي.

ج – التقوى العامة وهى ألا يكون صاحب هذه الأعمال مشركاً بالله تعالى، فإن الشرك يبطل الأعمال ويحبطها وقد حرم الله تعالى عليه به الجنة.

وهذا متفق عليه.

والآن أسرد لك بعض ما في الباب أن السيئات التي تحبط الحسنات وتمنع قبولها، لتتبين أن هذا هو قول أهل السنة لا قول الخوارج!

أ – لا يقبل الله عمله كله

1 – (من أحدث فيها) يعنى المدينة (حدثاً أو آرى محدثاً) والحدث: البدعة كما قال – صلى الله عليه وسلم: (من أحدث في أمرنا هذا ماليس منه فهو رد)

و (كل محدثة بدعة).

2 – (من أخفر مسلماً في ذمته).

3 – (من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه).

هذه قال صلى الله عليه وسلم في صاحبها:

(فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً)

أولا: كتاب الله تعالى:

1 – (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) آية.

2 – (وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ).

ثانيا: من سَنَّة رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

وليكن في بالك أن البدعة أشد من المعصية.

وهذا الحديث في الصحيحين عن علي وغيره، ورواه أحمد والترمذي والنسائى وابن ماجه عن عَمْرو بن خارجة، ورواه الترمذي عن ثوبان، والطبراني عن ابن عباس، وفي الحلية (7/ 243) عن أبي هريرة، وغيرهم بنحوه – رضي الله تعالى عنهم.

وصح عن الحسن البصري وسفيان الثوري – رحمهم الله تعالى (شرح البخاري 4/ 86) في تفسير الصرف والعدل: الفريضة والنافلة.

والأحاديث التي فيها (لا تقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً) كثيرة منها: حديث أبي أمامة – رضي الله عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(ثلاثة لا يقبل الله منهم صرفاً ولا عدلاً:

4 – 6 عاقّ ومنان ومكذب بالقدر) رواه ابن أبي عاصم والطبراني وغيرهما، وهو حسن.

7 – حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم: (ومن حال فعليه لعنة الله) الحديث رواه أبو داود (4517) والنسائي (8/ 39 – 40) وابن ماجه (2635) والطبراني 15/ 6 و 52).

8 و 9 – حديث عبادة بن الصامت – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من اعتبط مؤمناً قتلاً)

رواه أبو داود (4271)، والحسن بن سفيان في مسنده (–) وتمام في فوائده (–) – ومن طريقهما ابن عساكر (5/ 419/ق)، والضياء في الحلية (7/ 98) عن الطبراني (–) من حديث زيد بن خالد – رضي الله عنه، وفيه: (فمن آواه أو نصره فعليه لعنة الله)

الحديث.

10 – حديث عويم بن ساعدة – رضي الله تعالى عنه – عنه صلى الله عليه وسلم: (إن الله اختارني ... فمن سبُ أصحابي فعليه لعنة الله) الحديث

رواه الطبراني (17/ 140) وأبو نعيم في التاريخ (1/ 154) وغيرهما، وفيه ضعف، ومعناه صحيح وله شواهد.

11 – حديث عَمْرو بن عوف – رضي اله تعالى عنه – عنه صلى الله عليه وسلم:

(من غَيَّر تخوم الإرض) الحديث

رواه الطبراني 17/ 23)، وإسناده ضعيف، وفي الباب أحاديث صحاح في لعن فاعل ذلك.

12 – (من أخاف أهل المدينة ظالماً لهم أخافه الله ....)

رواه النسائي والفريابي والحلية (1/ 372) وغيرهم بنحوه.

13 – الأئمة والحكام الظلمة: (الأئمة من قريش: إذا حكموا عدلوا، واذا عاهدوا أوفوا، وإذا اسْتُرْحموا، ومن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله ..) والحديث مشهور رواه الطيالسي وغيره، وانظر (الحلية 3/ 171 و 4/ 15 و 5/ 8).

14 – (لا يقبل الله من مشرك بعدما أسلم عملاً أو يفارق المشركين إلى المسلمين).

رواه النسائي، وله شاهد في الجماعة وترك الفرقة في تاريخ أصبهان (1/ 194): (من عمل لله في الجماعة)، ومعناه متواتر.

وفيه من المعنى السابق: ذلك أنه كما قال صلى الله عليه وسلم في الهجر هجر ديار المشركين فقد قال: (المهاجر من هجر ما نهى الله عنه)، فمن هجر ديار المشركين والكفار ولكن تشبه بهم فقد قال صلى الله عليه وسلم: (من تشبه بقوم فهو منهم) و (افترقت اليهود والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار وتفترق أمتي) الحديث فدل هو وغيره من الأحاديث على أن أهل البدع مشابهون لهؤلاء المفترقين في بعض حالهم فيزل بعضهم بعض عقابهم، فانتبه، والله المستعان.

ب – حبوط عمله كله بمعصية واحدة

1 – البدعة.

قال صلى الله عليه سولم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة).
وقال صلى الله عليه وسلم: في الخوارج: (تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وحجكم مع حجهم وجهادكم كم مع جهادهم .... يمرقون من الدين .... شرار الخلق).
فأحبطت البدعة عملهم كله
وقال صلى الله عليه وسلم فيمن غل عباءة: (هو في النار) مع جهاده
وقد يُستأنس لهذا المعنى بما صح عنه صلى الله عليه وسلم في (العبد الآبق لا تقبل له صلاة).
وقد روي هذا صريحاً جداً من طرق لا يصح إسنادها:
– (من ترك صلاة الجمعة وله إمام جائر أو عادل فلا صلاة له ولا زكاة ولا حج) الحديث رواه العقيلي (2/ 298) وأبو نعيم (8/ 295 – 296)، وهو منكر.
وقد صح فيمن ترك ثلاث جمع تهاوناً: (طبع الله على قلبه) وهذا كهذا في المعنى.
– (أبى الله أ، يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته).

رواه ابن ماجه (5.) وابن أبي عاصم في السنة (39) والحسن بن علي الجُلْواني صاحب المعرفى (عنه ابن أبي عاصم) وابن أبي حاتم (من طريقة الخطيب 13/ 186) وأبو الشيخ (ومن طريقه الديلمي) والطبراني (ومن طريقه المزي 33/ 335) ومطين (عنه الطبراني) وغيرهم من حديث عَبْد الله بن سعيد الأشج (له التفسير وغيره) ثنا بشر بن منصور الحناط عن أبي زيد عن أبي المغيرة عن ابن عباس – رضي الله عنهما – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – به.
وبشر وثقه الأشج وروى عنه ابن مهدي (المزى 4/ 154 – 155)، ,ابو زيد رجح الطبراني أنه عبدالملك بن ميسرة الزراد وهو ثقة مشهور، وأبو المغيرة في التابعين جماعة لكن أبو زرعة لم يعرف هذا.
وقد صح من وجه آخر من حديث أنس – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(إن الله احتجوا التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته)
رواه ابن أبي عاصم والطبراني في الأوسط والضياء وغيرهم.
– (لا يقبل الله لصاحب بدعة صوماً ولا صلاة ولا صدقة ولا حجاً ولاعمرة ولاجهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً يخرجه من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين).
رواه ابن ماجه (49) ح
والضياء في المرويات (972) من طريق أحمد بن عبيد الصفار في سننه (–) ثنا أحمد بن عبدالله الأصبهاني
كلاهما ثنا داود بن سليمان ثا ابن أبي خداش ثنا محمد بن محصن عن إبراهيم بن أبي عبلة عن ابن الديلمى عن حذيفة

– رضي اللهتعالى عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – به.
ومحمد من أولاد عكاشة بن محصن – رضي الله تعالى عنه، وعزاه في الكنز (1115) للديلمي من حديث أنس – رضي الله تعالى عنه.
وقد صح بمعناه حديث الخوارج السابق، ففيه غنية، ولله الحمد.
– (الصلاة المكتوبة 'لى الصلاة المكتوبة التي بعدها كفارة لما بينهما، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان إلا من ثلاث:
1 – الإشراك بالله.
2 – ونكث الصفقة أن تبايع رجلاً بيمينك، ثم تخالف إليه فتقاتله بسيفك.

3 – وترك السنة: الخروج من الجماعة).
مرفوع كله عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم.
رواه أحمد (2/ 229) ح وإسحاق بن راهوية في مسنده (435) ثنا يحيى بن يحيى ح وصاحب كتاب شعب الإيمان (3348 /ط هند) من طريق يوسف بن يعقوب القاضي (وله كتاب الصيام) ثنا أبو الربيع – كلهم ثنا هشيم.
ح رواه أحمد (2/ 506) ح والحاكم (1/ 119) عن المحبوبي عن سعيد بن مسعود – كلاهما ثنا يزيد بن هارون.
ح رواه الحاكم (4/ 259) عن عَمْرو بن محمد العدل عن السري بن خزيمة عن عَمْرو بن عون الواسطي ثنا إسحاق بن يوسف.
كلهم ثنا العوام بن حوشب ثنا عبدالله بن السائب الكِنْدي عند الحاكم من رواية يزيد: الأنصاري، وهو غلط) وزاد أحمد وحده عن يزيد: عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه.
عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم.
قال الحاكم: صحيح لا أعلم له علة، ووافقه الذهبي.
وعلته هذا الرجل، فإني لا أعرفه.
والحديث صحيح من طرق عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه، وغيره، وبعضها عند مسلم، إلا أن الزيادة لم أجدها إلا من هذا الوجه.
فأما الإشراك فلا خلاف في الرواية والدراية.
وأما الخروج فقيه أحاديث كثيرة فلا خلاف فيه أيضاً.
وأما ترك الجماعة فكذلك.

فالحديث حسن بذلك لا شك.

2 – من لا يرضى الله، ولا يرضى عن مبتدع.

ذُكِر عنه صلى الله عليه وسلم: (إن الله لا يقبل عمل عبد حتى يرضى عنه).

رواه الديلمي (611) من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه.

ورواه ابن أبي شيبة (13/ 230 و 235) عن حفص عن هشام عن الحسن مرسلاً، وأسناده مرسل صحيح.

3 – قاطع الرحم والمشاحن للمسلم، والمبتدع كذلك.

قال صلى الله عليه وسلم: (تعرض الأعمال يوم الإثنين ويم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبداً بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: اتركوا هذين حتى يفيئا).

رواه مسلم، وروى أحمد وغيره نحوه يذكر: (فلا يقبل عمل قاطع رحم) وله شواهد كثيرة سبق بعضها، وفي عدم قبول توبة المشاحن (الحلية 7/ 61).

4 – من لا يكلمه الله تعالى ولا ينظر إليه ولا يزكيه، ورءوسهم المبتدعة الذين تكلموا في كلام الله تعالى وصفاته.

ذكر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – منهم:

(المسبل إزاره) و (المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مَنَّه) و (المنفق سلعته بالحلف الكاذب) و (الشيخ الزاني) و (الملك الكذاب) و (العائل المستكبر) و (مانع فضل الماء عن ابن السبيل) (والحالف كاذباً بعد العصر ليقتطع مال ملسم) و (المبايع إمامه للدنيا فئغن لم يعطه لم يف).

5 – من غش أو خان،: فغل عباءة في الجهاد، فكيف بمن غش الدين وقاتل وآذى أهل السنةّ ! فقد ذكر – صلى الله عليه وسلم – في صاحب العباءة التي غلها (هو في النار) وهذا في الصحيح.

6 – ماروي في قذف المحصنة بهدم عمل مائة سنة (الحلية 4/ 349 وغيره) والقذف من الكبائر، والحديث هذا لا يصح.

7 – الديون للعباد، وديْن الله في أداء دينه أوْلى.

قال صلى الله عليه وسلم: (يغفر للشهيد كل شيء إلا الديْن)

وترك صلى الله عليه وسلم الصلاة على المدين.

وقال صلى الله عليه وسلم: (ديْن الله أحق أن يقضى).

8 – فساد اللسان، وأشد الناس فساداً في لسانه المبتدع.

وذْكر عنه صلى الله عليه وسلم:

(إذا أصبح ابن آدم فإن أعطاءه تكفّر اللسان تقول له: اتق الله فإنما نحن بك، إذا استقمت استقمنا وإذا اعوججت اعوججنا)

وقال صلى الله عليه وسلم:

(وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم).

وقال صلى الله عليه وسلم:

(إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى يهوي بها في النار أبعد ما بين السماء والأرض)

وذكر عنه صلى الله عليه وسلم في الرد على من شهد بالجنة لرجل:

(لعله بخل بما لا ينفعه أو تكلم فيما لا يعنيه).

وقال يحيى بن أبي كثير (الحلية 3/ 68):

(ما صلح منطق رجل إلا عرفت ذلك في سائر عمله

ولا فسد منطقه إلا عرفت ذلك في سائر عمله).

وقال يونس بن عُبيد – رحمه الله تعالى (الحلية 3/ 20):

(خصلتان من العبد إذا صلحتا صلح ما سواهما من أمره: صلاته ولسانه).

9 – الختم بالسوء.

وقد قال صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالخواتيم) و (إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يرى الناس حتى اذا لم يبق بينه وبينها ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار) ويشهد له حديث الغلول وغيره وحديث (إن الرجل ليعمل والمرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار).

1. – عدم الورع.

ذكر عنه – صلى الله عليه وسلم – أن قوماً يأتون بأمثال الجبال من الأعمال فلا يقبلها الله لأنهم كانوا إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها.

وقيل: (من لم يكن له ورع بحجزه عن المعصية لم يعبأ الله بسائر عمله).

(الحلية 2/ 387).

11 – موانع قبول الدعاء هي موانع قبول الأعمال.

من كان ماله من حرام (حديث مسلم) والظالم والعريف وصاحب الملاهي (الحلية 1/ 79)، والمرأة المؤذية لزوجها،

والرجل له المرأة السيئة (يعني الفاجرة)
لم يطلقها، وآكل مال اليتيم، والدائن لم يُشْهد على الدين.

(تفسير سورة البقرة /281 والنساء /5)، ومن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – والمبتدع أشد منه، فإنه يترك المعروف بل يأمر المنكر وينهى عن المعروف – أي السنة، غيرهم.

12 – (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

13 – فساد صلاته للحديث الآتي

وروى الشجري (1/ 42) من طريق أبي الشيخ (–): (لا يقبل الله الإيمان والزكاة إلا بالصلاة) ورواه الديلمي (15789/ الكنز).

ج – حبوط صلاته

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إن أول مايحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة فإن قبلت قبل سائر عمله، وأن رُدَّتْ رُدَّ سائر عمله).

1 – سبق في الخوارج ما يشعر بعدم قبول صلاتهم.

ورأى سفيان الثوري – رحمه الله تعالى – الحسن بن صالح وكان من العُبَّاد! وكان يرى السيف رآه يصيلي متخشعاً، فإبتعد عنه، وقال: أعوذ بالله من خشوع النفاق.

ومن ذلك المعنى حديثه صلى الله عليه وسلم في: (أربعة لا ترفع صلاتهم فوق رءوسهم) و (المرأه إذا باتت وزوجها ساخط عليها)

واشتهر ذلك حتى قيل (الجليس 2/ 442):

أي امريءٍ بات من هارون في سخط ... فليس بالصلوات الخمس ينتفعُ

وكذلك الإمام لا يرضى عنه رعيته الصالحون، فانتبه.

ولا تقبل صلاة أحد من أهل السنة، فأنه (إنما يخشى الله من عباده العلماء) فهم العلماء بالله والمتبعون لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم – في الصلاة وغيرها، وفي العقيدة في الله تعالى الذين يصلون له.

2 – (إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة) كما قال صلى الله عليه وسلم، ورواه مسلم.

فهذا في عبد العبد يأبق ويهرب من عبد مثله، فكيف بمن أبق من رب العباد جميعا: فترك سنة نبيه صلى الله عليه وسلم!؟.

3 و 4 – (شارب الخمر لا تقبل له صلاة أربعين يوماً)

وكذلك (من أتى عرافاً أو كاهناً) كما قال صلى الله عليه وسلم، فكيف بالمبتدع وهو أشد من شارب الخمر، وهو قد أتى أشد من العراف والكاهن!؟

وفي الباب مما لم يصح عنه – صلى الله عليه وسلم، وربما صح بعضه عن غيره:

1 – عدم قبول صلاة من لايؤدى الزكاة.

– رواه الديلمي (7990) من حديث أبي بكر – رضي الله تعالى عنه عنه صلى الله عليه وسلم (وقد صح موقوفاً عليه في قصة مانعي الزكاة:

(لأقاتلن من فَرَّق بين الصلاة والزكاة).

– ورواه الديلمي) 7725) وأبو نعيم (9/ 250) من حديث أنس – رضي الله عنه – عنه صلى الله عليه وسلم:

(لا يقبل الله تعالى صلاة رجل لا يؤدي الكزكاة حتى يجمعهما).

– ونحو هذا المعنى في الإبانة (–) والحلية (5/ 201 – 202) في عدم قبول صلاة من لم يزك وزكاة من لا يصلي – وهكذا من الإركان الخمسة.

2 – عدم قبول صلاة من يحكم بغير ما أنزل الله.

رواه الحاكم (4/ 89) والعقيلي (2/ 297) والشيرازي في الألقاب (14762) وغيرهم من طريق عبدالله بن محمد العدوي عن عمر بن عبدالعزيز عن عبادة عن طلحة – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(لا يقبل الله صلاة إمام حكم بغير ما أنزل الله).

صححه الحاكم، ورواه العقيلي وغيره، والعدوي متهم.

وإثم ذلك عظيم، فقد سماه الله تعالى ككفراً.

3 – عدم قبول صلاة المتعجل من رباطه بدون إذن إمامه.

هو في معنى الآبق وليس بعبد، وانظر (الحلية 6/ 81).

د – حبوط بعض أعماله أو كلها لعمل فاسد عمله:

1 – قال الله تعالى: (إن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) وقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم: (الصلاة إلى الصلاةورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهما ما اجتنبت الكبائر) الحديث.

ويشهد لهذا المغعنى بعمومه ما ذُكر عنه صلى الله عليه وسلم:

(إن الرجل ليُحْرم الرزق بالذنب يصيبه).

وسبق مسألة قبول صلاة من لم يزك وزكاة من لم يصل – هكذا (من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو حرث نقص من عمله كل يوم قيراط).

رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لمسلم: _ أيما أهل دار اتخذوا كلباً .... نقص من عملهم كل يوم قيراطان).

وكم يعمل المرء في اليوم من قيراط! ولو كان القيراط مثل جبل أحدٍ .... !؟

فكيف بمن صاحب المبتدع وماشاه!؟

2 – قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(المفلس من أمتي من يأتي بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وقد ضرب هذا وقد أخذ من مال هذا فيؤخذ من حسناته إليهم، فإن فنيت حسناته أخذ من سيئاتهم فطرحت عليه) الحديث رواه مسلم فكيف بمن قال فيهم الله تعالى:

(لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) (النحل /25)

وقال فيهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(من سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها)

فهؤلاء هم المبتدعة والفجرة ومن اقتدى بهم.

وانظر الحلية (3/ 130) في أتباع هؤلاء الذين اغتروا بهم.

ولذلك وغيره قال الفضيل بن عياض (الحلية 7/ 286 و 8/ 100) وغيره:

(يُغفر للجاهل سبعون ذنباً قبل أ، يًغفر للعالم ذنب واحد)!!

ثالثا: مما ورد عن السلف الصالح وأئمة أهل السنة رحمهم الله تعالى

1 – ذُكِر عن عمر – رضي الله عنه: (لا إسلام إلا بجماعة):

رواه الدرامي (257) بإسناد ضعيف، ومعناه صحيح، ولا إسلام إلا بأهل السنة والجماعة، وطاعة

الأمراء لا تكون إلا عند أهل السنة، أما أهل البدع فقد قال أبو قلابة – رحمه الله تعالى: (كلهم خوارج) رواه اللآلكائي وغيره.

2 – ذكر عن عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه:

(من أقام الصلاة ولم يؤد الزكاة فلا صلاة له).

رواه أحمد في كتابه الإيمان (ومن طريقه الخلال في السنة /1502)، و الطبراني (9/ 225)، وابن بطة (–) رحمهم الله تعالى.

وغيرهم من طريق أبي إسحاق عن أبي الاحوص عنه.

3 – وقال عبدالله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما:

(لا تقبل صلاة ولا شهادة ولا ذبيحة الإرغل)

يعنى الأقلف الذي لم يختتن رواه عبدالرازق (11/ 1175 جامع معمر) وابن أبي شيبة (7/ 339) والبيهقي الأشعري في السنن (8/ 325) والشعب (6/ 8643/396) ومن طريقه ابن عساكر الأشعري في جزء الختان (27) من طريقين عنه، وفي مسند مسدد نحوه في حجة الأقلف موقوفاً بسند جيد (المطالب ..)، وله شواهد.

وذُكر لابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – الخوارج واجتهادهم وصلاحهم، فقال: (ليسوا هم بأشد اجتهادا من اليهود والنصارى، وهم على ضلالة).

رواه الآجري (ص 27 – 28) بسند صحيح.

4 – قال عبد الله بن عُمر – رضي الله تعالى عنهما:

(لو أن لأحدهم مثل ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر) رواه مسلم \وامتنع من الدعاء لابن عامر في مرضه الذي مات فيه لأنه كان قد ولي ولايات

5 – وعائشة – رضي الله تعالى عنها – قالت فيمن باع بالعينة: (أبطل جهاده)

6 – وعبدالله بن مغفل – رضي الله تعالى عنه – قال فيمن مات لم يحج: (مات عاصياً). (مثير العَزْم /5).

7 – قال الحسن البصري – رحمه الله تعالى:

(يزداد صاحب البدعة اجتهاداً ولا صلاة وصياماً إلا ازداد من الله بعداً) و (صاحب البدعة لا يقبل منه الله شيئاً: صلاة ولا صياماً ولا حجاً ولا عمرة ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً).

روى الأول ابن وضاح (ص 27) نا أسد (له كتاب في السنة نامهدي بن ميمون عنه، وهذا سند صحيح.

وروى الآخر ابن وضاح (ص 27) والفريابي في القدر (378) والآجري (ص 64) والفسوي في السنة (–) واللالكائي (269 – 271) وغيرهمخ من طرق عنه، وهو صحيح.

8 – قال تبيع الحِمْيري – وهو تابعي – رحمه الله تعالى:

(مَثَل الذي يلعب بالنرد مثل الذي يتلطخ بدم خنزير ثم يقوم إلى الصلاة: هل تقبل منه أم لا) رواه في شعب الإيمان (6515) من طريق ابن وهب في الجامع (–) بسند صحيح.

وروى في الحلية (2/ 170 و 8/ 57) والمعافي في الجليس (3/ 373 – 374) وغيرهما عن سعيد بن المسيب – رحمه الله تعالى – قال: (لا تملأوا أعينكم من أعوان الظلمة إلا بإنكار من قلوبكم لكي لا تحبط أعمالكم الصالحة).

فكيف بمن يجالس المبتدعة ويثنى عليهم ويدعو إليهم ؟

9 – وقال سعيد بن جبير – رحمه الله تعالى – فيمن مات موسراً ولم يحج: (هو في النار) (مثير العزم /5).

10 – وقال طاوس – رحمه الله تعالى: (كان رجل عاقل قال: إذا اطلعتم من رجل على عمل فجرة، فاحذروه، فإن لها أخوات) (الحلية /4/ 8) وله طرق.

11 – وقال أيوب – رحمه الله تعالى: (ما ازداد صاحب بدعة اجتهاداً إلا ازداد من الله بعداً) الحلية 3/ 9).

وقال (السنة لابن أبي زمنين /189) في الصيحة – رضي الله عنهم (من تنقص أحداً منهم أو أبغضه لشيء كان منه فهو مبتدع مخالف للسنة والسلف الصالح، والخوف عليه ألا يرفع له عمل إلى السماء حتى يحبهم جميعاً ويكون قلبه لهم سليماً).

ونحوه لمالك – رحمه الله تعالى (الحلية 6/ 327).

12 – وذكر عن بلال بن سعد – رحمه الله تعالى (الحلية /229): (ثلاث لا يقبل معها عمل: الكفر والشرك والرأي) يعني البدعة.

13 – وذكر عن الأوزاعي – رحمه الله تعالى:

(كان بعض أهل العلم يقول: لا يقبل الله من ذي بدعة صلاة ولا صياماً ولا صدقة ولا جهاداً ولا حجاً ولا عمرة ولا صرفاً ولا عدلاً.

وكانت أسلافهم تشتد عليهم ألسنتهم، وتشمئز منهم قلوبهم ...).

رواه ابن وضاح ص 4 – 5) نا أسد (له كتاب فى السنة) عن أبي إسحاق الحذاء عنه. والحذاء ذكره في المقتنى (170) باسم: (عاصم ابن سليمان التميمي الحذاء عن إسماعيل بن أمية)، والأحول من هذه الطبقة وهو مولى بني تميم ولم يذكر أنه حذَّاء وإنما كنيته أبو عبد الرحمن.

وربما كان ثمة تصحيف (الحذاء) من (القزاري) فقد أدركه أسد وهو صاحب الأوزاعي – رحمهم الله تعالى، فإن كان كذلك فهو صحيح.

14 – وذكر عن عطاء الخراساني – رحمه الله تعالى:

(ثلاث لا تنفع اثنتان دون الثالثة: الإيمان والصلاة والجماعة)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى: (الغيبة تحيط العمل).

رواه التيمي في الترغيب (2119 و 2220) من طريق أبي الشيخ في التوبيخ (–) بسند حسن، ونحوه بعده عن مجاهد. وله طرق وشواهد في الصمت وذم الغيبة لابن أبي الدنيا – رحمهم الله تعالى، وأنظر الحلية (9/ 291).

16 – وقال معاوية بن قرة – رحمه الله تعالى:

(كان يقال: الخصومة في الدين تبطل الأعمال)
رواه الآجري (–) وابن أبي شيبة (–) وفي الحلية (2/ 300) وغيرهم.
وله شواهد كثيرة، واصبح به أحمد (الحلية 9/ 217) وغيره من الائمة – رحمهم الله تعالى.
17 – وذُكِر عن شُمَيْط بن عَجْلان – رحمه الله تعالى – قال:
(كان يقال: من رضي بالفسق فهو من أهله.
ومن رضي أن يُعْصَى الله – عز وجل – لم يُرْفَعْ له عمل).
(الحلية (3/ 13.) والزهد – زوائد عبد الله (–)).
18 – فضيل بن عياض – رحمه الله تعالى:

كان لا يجلس حتى يقول: لا يقبل الله عملاً إلا خالصاً صواباً على السنة.
رواه أبو نعيم (8/ 95) الهروي في ذم الكلام (49/ 2/ق) بسند جيد.
وفي الحلية (8/ 103 – 104) وعند اللالكائي – رحمه الله تعالى (272) بسند صحيح عنه:
(لا يُرْفَعُ لصاحب بدعة إلى الله عمل) (وإن كثر عمله)
وفي الحلية (8/ 103) وروى ابن بطة – رحمه الله تعالى (440) وغيره بسند جيد عنه:
(من جلس مع صاحب بدعة أحبط الله عمله).
هذا فيمن جالس المبتدع، فكيف بالمبتدع نفسه!؟ وقال – رحمه الله تعالى (الحلية 8/ 98):
(رجل لا يخالط هؤلاء (يعني السلطان) ولا يزيد على المكتوبة أفضل عندنا من رجل يقوم الليل ويصوم والنهار ويحج ويعتمر ويجاهد في سبيل الله ويخالفهم)!
فهذا في فخلاطة أهل الدنيا، فكيف بمخالفة المبتدعة، فكيف بالمبتدعة أنفسهم!؟
قال شعيب: يا أبا عبدالله، وما موافقة السنة؟
قال: تقدمة الشيخين: أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما.
يا شعيب، لا ينفعك ماكتبت حتى تقدم عثمان وعلياً على من بعدهما.
يا شعيب بن حرب، لا ينفعك ما كتبت حتى ترى المسح على الخفين دون خلعهما أعدل عندك من غسل قدميك.
يا شعيب بن حر، لا ينفعك الذي كتبت حتى يكون إخفاء بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة أفضل عندك من أ، تجهر بها.
يا شعيب بن حرب، لا ينفعك الذي كتبت حتى تؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، كل من عند الله – عز وجل.

يا شعيب بن حرب، لا ينفعك ماكتبت حتى ترى الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد ماض إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان:

جار أم عدل.

قال شعيب: فقلت لسفيان: يا أبا عبدالله، الصلاة كلها؟!

قال: لا، ولكن صلاة الجمعة والعيدين: صل خلف من أدركت، وأما سائر ذلك فأنت مخير، ولا تصل إلا خلف من تثق به وتعلم أنه من أهل السنة والجماعة).

رواه اللالكائي – رحمه الله تعالى (314) أخبرنا محمد بن

عبد الرحمن

بن العباس (هو المخلص صاحب الأماني المشهورة وهو ثقة مشهور) ثنا أبو الفضل شعيب بن محمد بن الراجيان (قال الخطيب 9/ 236: ثقة) ثنا على بن حرب (ثقة مشهور) سمعت شعيب بن حرب (ثقة مشهور) – به، وصححه ابن تيمية، وقال صاحبه الذهبي في التذكرة (206 – 207): (هذا ثابت عن سفيان).

قلت: كان أحمد يقول: (سفيان هو الإمام لا يتقدمه في قلبي أحد)

يعني من أتباع التابعين أهل السنة رحمهم الله تعالى.

ووصيته هذه جامعة، وقد اقتصرت منها على ما في الباب، وقد جمع فيه ردّ أهل البدع جميعاً:

(المرجئة: القول والعمل) و (القدرية) و (الخوارج).

و (الشيعة: المفاضلة والمسح على الخفين).

أما الجهمية الذين يؤولون النزول والعلو واليد والأصابع والضحك والعجب وغيرها من صفات الله تعالى، فهم أشد من هؤلاء جميعاً، وأمرهم أشد من الجهر بالتسمية أو المسح على الخفين.

وروى أبو داود – رحمه الله تعالى – في كتاب السنة من سننه (4630) ثنا محمد بن مسكين ثنا محمد – يعنى الفريابي قال: سمعت سفيان يقول:

(من زعم أن علياً كان أحق بالولاية منهما فقد خَطَّأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء)

ورواه في الحلية (7/ 31) من طريق السراج في تاريخه (–) ثنا محمد بن سهل بن عسكر ثنا محمد بن يوسف الفريابي قال سفيان: (من قال: علي أحق بالولاية من أبي بكر وعمر فقد خطأ أبا بكر وعمر وعلياً والمهاجرين والأنصار، ولا أدرى يرتفع له عمل إلى السماء أ/ لا).

وإسناده صحيح، ووقع في نشره السنن زيادة (عليه السلام) وهي من النساخ في غالب الظن، وعلقه البغوي في شرح السنة (1/ 229) بلفظ: (من قدم علياً ... وأخشى ألا ينفعه مع ذلك عمل).

ورواه أبو نعيم (7/ 27 – 28) عن الطبراني في السنة (–) ثنا حفص بن (عَمْرو بن الصباح الرقي ثنا قبيصة سمعت سفيان يقول:

(من قدم علياً على ابى بكر وعمر فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وأخشى ألا ينفعه مع ذلك عمل).

إسناده صحيح، وحفص ذكره في الثقات (8/ 201).

ورواه ابن أبي زمنين في السنة (194) من طريق أبي صالح الجهمني قال: سألت سفيان الثوري فيمن فضل علياً على أبي بكر وعمر (رضى الله عنهم)، فقال:

(أزرى على اثنى عشر ألفاً من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وما أخوفني مع هذا إلا يصعد له إلى السماء تطوع).

رحمهم الله تعالى!

قال: (إجماع الخلف على إجماع السلف)!

وقلت: ابن تيمية – رحمه الله تعالى. لم يأت بعده مثلخ!

فقال: ولا قبله! وهو أعلم من أحمد والثوري ومالك .... !

وكذلك ذكر الثوري وذكر عن سسعيد بن المسبب رحمهما الله تعالى – أ، النظر إلى الظلمة يحبط العمل!

(الحلية 2/ 170 و 7/ 39 – 40 و 46).

وأنه لا يقبل للعبد ذِكْرُ حتى يردّ المال الحرام (الحلية 7/ 10)

وهذا من فقهه ويوافق حديثه صلى الله عليه وسلم في الرجل مطعمه حرام يدعو (فأنَّى يستجاب لذلك)؟!

20 – وقال أسد بن موسى – رحمه الله تعالى:

(وقعت اللعنة من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على اهل البدع، وأ، الله لا يقبل منهم صرفاً ولا عدلاً ولا فريضة ولا تطوعاً، وكلما ازدادوا اجتهاداً وصوماً وصلاة ازدادوا من الله بعداً).

رواه ابن وضاح (ص 27) قال: نا أسد، فهذا صحيح، وأسد كان يُلَقَّب (أسد السنة)، وله كتاب في السنة لعل هذا فيه.

وقد بَيَّنْتُ طرفاً من ذلك الباب في الثاني والثالث من الموقظة: بيت في الجنة، ويوم لا ظل إلا ظله).

21 – وقال سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى (الحلية 7/ 295 – 296): (لا ينفعهم الإقرار الأول) يعني حتى يقروا بالصلاة وغيرها من الأعمال.

22 – وقال الآجري – رحمه الله (ص 21):

(لم يختلف العلماء قديماً وحديثاً أ، الخوارج قوم سوء، عصاة لله – عز وجل – ولرسوله – صلى الله عليه وسلم.

وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك ينافعٍ لهم.

وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – ليس ذلك بنافعٍ لهم).

23 – وذُكر عن بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – أن الله تعالى لا يقبل صوماً ولا صلاة ولا حجاً ولا عمرة ولا جهاداً إلا على قد عقولهم (الحلية 2/ 300 و 3/ 303 – 304 و 6/ 5 – 6 وروضة العقلاء ....)

وعقول أهل من راءى بعمله حبط ما كان قبله (الحلية 5/ 150، والسنة للخلال /1622 من طريق أحمد في ألإيمان).

وذكر في عدم قبول عمل المغتاب والمبكر والمعجب والحاسد (الترغيب للمنذر في 1/ 157 – 39، ويغني عنه حديثه صلى الله عليه وسلم في المفلس وله شواهد).

وأن من لم يؤمن به صلى الله عليه وسلم يُرَدّ عمله (الحلية 6/ 34) وأهل البدع فيهم من ذلك فيهم من ذلك، ولا يكون إيمان بالسنسة إلا عند أهل السنة.

24 – وفيمن جاء بالنوافل دون الفرائض لا تقبل النوافل (الحلية 1/ 36 – 37 و 7/ 35)، وأولى الفرائض الانتهاء عن البدع.

25 – وذكر فيمن قبلنا رجل حبط عمله بالعُجْب (الحلية 4/ 51 و 34 و 147 و 223).

وآخر بكلمة تألى فيها على الله تعالى (الحديث الصحيح المشهور).

26 – وانظر الأسماء والصفات (نسختي ح 904 و 905).

27 – وقال محمد بن جرير الطبري المفسّر المشهور – رحمه الله تعالى – بعد أن ذكر عقيدته:

(فمن روى عنا، أو حكى عنا، أو تقوَّل علينا، أو ادَّعى علينا أنَّا قلنا غير ذلك:

– فعليه لعنة الله وغضبه، ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين.

– لا يقبل الله منه صرفاً ولا عَدْلً ..)

فأهل البدع هم أكذب الناس على الناس، وأكثرهم تزييفاً وتزويراً وكذباً على أهل العلم، فانظر ماذا

يكون عليهم؟!

والله المستعان

أولا: حسناته المزعومة فقدت أصل القبول.

وهذا هو ماسبق بيانه.

ثانيا: حسناته أضر عليه من سيئاته في نفسه، فأنها تَغُرُّه، فيظن نفسه على شيء، فيستمر في بدعته، فالمرء حينما يرى دمعته جارية وصلاته قائمة وورعه في ظنه شديد يغتر بنفسه كما قال الله تعالى:

(فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً).

(قال هذا لي وما أظن الساعة قائمة).

ولذلك قالوا كما سبق: كلما ازداد اجتهادا من الله بعداً.

ثالثا: حسناته أضر عليه من سيئاته في الناس، فإن حسناته هذه تغرَّ الناس به، فيتبعونه على بدعته، فتزداد ذنوبه بقدر من يتبعه:

(لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) [النحل /25]

وقد سبق في أول الكلام على (عدّر الحسنات والسيئات)

ذكر الاستدراج

وقال أبو حازم المدني – التابعي – رحمه الله تعالى:

(إن العبد ليعمل الحسنة هي أضرّ عليه من السيئة)!

وانظر للمعنى (الحلية 3/ 242 و 239 – 240 و 4/ 251 و 8/ 268 ويوم لا ظل إلا ظله ص 73).

حتى قيل: من دخل الجنة بذنب أذنبه! يعني فتاب منه وصار نُصْب عينيه طوال حياته بحثه على الاجتهاد في الطاعة.

ومن دخل النار بحسنةٍ فعلها! يعني فنصبها أمام عينيه فاغترَّ بها وترك العمل! (الحلية 7/ 25).

قلت: وأحمق من دخل النار بذنب غيره أو حسنته!

اغترَّ بها فاقتدى به في زلاته!!

ومن النوادر أ، مثل ذلك من الذنوب التي تحث صاحبها على الطاعة طول عمره، فيندم الشيطان أنه أوقع صاحبها فيها! (الحلية 3/ 334 – 335)

أو الحسنات التي يفتح الشيطان بابها للعبد ليغره ويضره، كما قيل: إن الشيطان ليفتح للعبد تسعة وتسعين باب هير ليؤدي به باب إلى باب شر! (الحلية 7/ 331)!!

هذا ومن الحسنات التي يُدْلُون ويُدِلّضن ويُضلون بهاغ لنفي البدعة

أولا: حسنة الإمامة!

قال أحدهم في محاضرة عامة (2/ 1413/12): (ولاة أمور المسلمين من بعد النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى يوم القيامة من أهل السنة)!! فسئل عن المأمون، فقال: (اجتهد فأخطأ فهو معفو عنه)!! ولم يسأله أحد عن العبيدية ولا

سلاطين بني عثمان!
فأين هذا الكلام من عصمة االأئمة عند الروافض!؟
ونحو هذا كتبه بعضهم في مذكرة له في الثناء على أهل البدع، فبدَّع شعبة – رحمه الله، وزعم أ، هم سكتوا عن تبديعه محاباة له لمنزلته في العلم – وهذا كله كذب مركب.
ومثله قول آخر: كيف يشرح صحيح البخاري أشعري؟!
قلت: قد فسَّر القرآن المعتزلة والجهمية والروافض تفسيراً بزعمهم!!
فهل شرح كتاب يعصم به المرء من البدعة!؟
ثانيا: حسنة العلم.
1 – قال الذهبي: (الإرجاء مذهب لجلة من العلماء فلا ينبغي التحامل على قائله)!
قلت: قد أجمع أهل العلم على أن الإرجاء بدعة من كبار البدع فهي ربع البدع: (الإرجاء والخروج، والقدر والشيعة)، وقد تحامل! أئمة أهل السنة جميعاً على المرجئة حتى قال إبراهيم النخعي – رحمه الله تعالى: (المرجئة أخوف عندي من الأزارقة) يعني الخوارج! ةوردوا شهادة المرجئ وأمروا بهجره وتركوا الصلاة عليه! فماذا ترى! الذهبي وحده أ/ علماء أهل السنة!؟.
2 – قال الألباني في شريطه _ 1/.24: شبابنا يبدعون العلماء)!
وهذا كذب صريح كما سبق بيانه في الرد ذاته، ويكفيك منه إطلاق: (العلماء)! فإن جريت على

قوله في تسمية المبتدع عالماً، فإن الحق: (بعض العلماء)، فإن هؤلاء الشباب الذين يقصدهم الألباني يعظمون علماء أهل السنة – رحمهم الله تعالى.
وكلمة الألباني هذه تشير إلى استعظام تبديع العالم!
3 – وهذا يعني كمذهب الرافضة في عصمة الأئمة (المنهاج لابن تيمية 6/ 199 – 20) فكأن العالم – يزعمه – لا يمكن أن يصير مبتدعاً أبداً!
أو أن العالم يغفر له كل ذنب لعله ولو كان البدعة!
فهذه ثلاثة عورات لإرجاء العلماء عن البدعة!
4 – وقل لهذا المرجئ أيسرك أ، عندك علم هذا و بدعته، فإن أجابك، فقد هلك! لأنه رضي بالبدعة! وإن لم يجبك فقد فَضَّل نفسه على قلة علمه على هذا العالم! فقد حكم على نفسه في الحالين!!
5 – وسبق أن المبتدع لا يجوز وصفه بأنه (عالم) من باب:

أ – أنه فقد أصل العلم وهو اتباع السنة، فالعلم إنما يطلب للهداية فمن لم يهتد به صار وبالاً، فإن (العلم حسن لمن رُزِق خيره) (الحلية 6/ 320).

و (من لم يَصُنْ نفسه لم ينفعه علمه) (سداسيات الشحامي /30)

و (ليس العالم كالجاهل) (الورع لأحمد – رحمه الله ص 15 – 16).

وقد سبق قول الفضيل – رحمه الله: (يُغفر للجاهل سبعون ذنباً قبل أ، يغفر للعالم ذنب واحد)!! (الحلية 7/ 286).

وذكر – صلى الله عليه وسلم – في أول من تسعر بهم النار عالم لم ينفعه علمه!

والمرء يُسْكب بركة العلم، بل واسم العلم بالجهالة الواجب

(الحلية 8/ 167 وأنظر الجليس الصالح 1/ 363 – 364 و ...) والخطيئة

(الحث على حفظ العلم ص 226 وما بعدها)، فكيف بالبدعة وهي أعظم جهالة خظيئة من الجهالة والخطيئة!؟

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (8/ 86):

(مما ينبغى أ، يعلم أن الشجاعة إنما فضيلتها في الدي لأجل الجهاد في سبيل الله، وإل فالشجاعة

إذا لم يستعن بها صاحبها على الجهاد في سبيل الله كانت:

1 – إما وبالاً عليه إن استعان بها صاحبها على طاعة الشيطان.

2 – وإما غير نافعة له إن استعملها فيما لا يقربه إلى الله. فكذلك العلم وغيره من الحسنات إن لم توصلة للسنة.

ب – أنه لا يوز توقير المبتدع، ووصفه بذلك من أعلى التوقير.

ج – علمه مردود عليه كما سبق في عدم قبول حسنة المبتدع.

6 – وقوله: (شبابنا) كأنهم ابتدعوه من عند أنفسهم، بل شيوخ أهل السنة – رحمهم الله تعالى – هم الذين يصنعون ذلك!.

وما أدري أين هو بعد خمسين سنة من القراءة في كتب الحديث، إلا أن المختصرات في التراجم كالتقريب وغيره لا تعطي إلا هذا الفهم!

فارجع فقط إلى تهذيب المزي ونحوه!:

أ – فليسوا شبابك، بل شبابك وأصحابك يقلدونك في توقير المبتدعة.

ب – وليسوا شباباً، بل الشيوخ في علمهم كما قال عبدالله بن المبارك – رحمه الله تعالى:

(الأصاغر هم أهل البدع)!.

فهذا رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

1 – ينهى عن التماس العلم من الإصاغر، فدل على أنه سيكون عند بعض المبتدعة علم.
2 – وذكر الخوارج بعبادة وقراءة ويقولن من خير قول البرية وهم شرار الناس.
3 – وحذر علماء السوء، وزلات العلماء.
وذكر السجزي – رحمه الله تعالى – أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – ثم قال (ص 214): وكان في وقتهم علماء لهم تقدم في علومٍ وأتباعٌ على مذهبهم، ولكنهم وقعوا في شيء من البدع، .. عُرِفوا بذلك فانحطت مننزلتهم عن أهل الحق) يشير به إلى مثل الحسن بن صالح وأهل الرأي وغيرهم.
وهاك بعض ماقاله بعض أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – في بعض (العلماء) من أهل البدع ممن لا تساوي بدعتهم عشر معشار ماعند الذين يعظمهم المرجئة:

1 – صَبِيغ التميمي.
أ – كان رفيعاً في قومه، قال عمر – رضي الله تعالى عنه: (إن صبيغاً طلب العلم فأخطأه)! فلم يزل بعدها وضيعاً!
ب – تدري ما بدعته! فقط كان يسأل عن تفسير الآيات وليست من تلك التي تيجرأ الجهمية الآن على تأويلها صرفاً عن ظاهرها كالعلو وغيره!
ج – تدري ماذا صنع به عمر – رضي الله تعالى عنه؟!
لم يقل مثلما قال الألباني في ابن حزم:
(جهمي جلد، ولكنه أخطأ فله أجر واحد)!
ولكن قال عمر – رضي الله تعالى عنه: (أخطأ) وضريبه على رأسه، حتى أدماه، لوم يعتبر توبته، فنفاه إلى البصرة مهجوراً مطروداً سنة كاملة لا يجالسه الناس!
د – وقال الشافعي وأحمد (مسائل أبي داود ص 564، والآجري ص 88 والخلال 1819) ويزيد بن هارون – رحمهم الله تعالى:
الحكم في أهل الكلام كما صنع عمر – رضي الله تعالى عنه – بصبيغ.
وكذلك قال أئمة أهل السنة، فأوردوا قصة صبيغ في هجر المبتدع وتحقيره.
وكل المبتدعة أهل كلام.
إنما المتبعة هم أهل السنن والآثار دون تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف.
2 – أهل القدر
ففي الصحيحين أ، هـ قيل لعبد الله بن عُمر – رضي الله تعالى عنهما: إن عندنا قوماً يتقفرون العلم ويقرءون القرآن

يقولون: لا قدر!

فماذا صنع معهم عبد الله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما؟!

هل عذرهم بما عندهم من علم وقراءة!؟

كلا، والله، وإنما قال رضي الله تعالى عنه وعن أبيه: أخْبِرْهم أن عبدالله بن عمر بريء منهم، وأنهم منه براء.

وتأويل العلو أشد من ذلك، لأن الشرع كله قائم على علو الله تعالى على عرشه، ونزول الآيات:

أنزلنا على رسله، فمن أين أنزلها!؟

3 – طلق بن حبيب

أ – تابعي عابد عنده حديث كثير: روى عن جماعة من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم.

وروى عنه جماعة من التابعين وغيرهم.

قال طاوس (ولم يعلم بدعته): ما رأيت أحداً من الناس أحسن صوتاً بالقرآن منه).

وله مواعظ لم يتعظ بها، منها:

التقوى العمل بطاعة الله على نور من الله رجاء رحمة الله.

والتقوى ترك معاصي الله على نور من الله مخافة عذاب الله!.

ب – فماذا قال أهل السنة فيه مع هذا العلم والعبادة!؟

1 – قال حماد بن زيد: قال لي أيوب: رآني سعيد بن جبير وأنا أمشي مع طلق، فأعرض عني فلما جئته قال لي: ألم أرك تمشي مع طلق، لئن عدت تمشي معه لا أكلمك.

ج – قال حماد: وكان طلق يرى الإرجاء.

قلت: هو الإرجاء الخفيف!: القول العمل ونحوه لا إرجاء الجهمية.

2 – قال البخاري وأبو زرعة وابن سعد وغيرهم: مرجئ.

فأين هؤلاء المتأخرون منهم: فهذا في علو الطبقة والعبادة، ومع ذلك مرجئ، يتباعدون منه!

4 – عمرو بن عبيد

أ – أما علمه بزعمه: فقد قال عاصم بن سليمان الأحول لما وجد قتادة يطعن فيه: حتى متى أري العلماء يقع بعضهم في بعض!؟

فقال قتادة: يأحول، إن الرجل إذا ابتدع بدعة، فينبغي أ، تذكر وتحذر.

وأما عبادته بزعمه: فقد اعترَّ به الملك حتى قال فيه وفي بعض العلماء:

كلكم راغب صيد ... * ... غير عمرو بن عبيد

ب – فماذا صنع؟!

فقط بدعة القدر!

ج – فماذا صنع معه أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى؟:

1 – قال يونس بن عبيد – وليس بأخيه، وهو من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – لما بلغه أ، ابنه يذهب إلى عمرو فقال: أنهاك عن الزنى والسرقة وشرب الخمر، ولأن تلقى بهذا أحب إليَّ من أن تلقاه برأي عمرو بن عبيد يا بنى، لأن تكون سارقاً – وذكر من الكبائر – أحب إليَّ من أن تلقى الله برأي عَمْرو بن عبيد! (الإبانة 2/ 466 وغيرها).

2 – وقال سلام بن أبى مطيع – وهو من الأئمة رحمهم الله تعالى:

لأن ألقى الله بصحيفة الحجاج أحب إليَّ من أن ألقى الله بصحيفة عمرو بن عبيد هذا غير ترك التسليم عليه، وسبه .... وما فوق ذلك! فأين علمه وعبادته لم تمنع بدعته!؟

5 – مِسْعَر بن كِدام

أ – من أتباع التابعين، له ألف حديث، مذكور في العلماء والعُبَّاد، روى عنه خلق كثير وكان ثقة فيما يروية حتى سمّوه في عصره لشدة ضبطه: (المصحف) و (الميزان)!

ب – فماذا صنع؟!

فى السنة للخلال – رحمه الله تعالى (983) عنه: أشك في كل شيء إلا إيماني! قال أحمد – رحمه الله تعالى: هو أسهل قول، ليس يروون عن مسعر غير هذا.

قلت: يعنى ليس عنده من الإرجاء غير أقل شيء فيه وهو ترك الاستثناء من باب ترك الشك!

ج – فماذا صنع أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى معه؟

1 – وصفوه بالإرجاء كما نقله صاحب الثقات (7/ 508) وغيره.

2 – قال محمد بن عمار الرازي (قال ابن أبي حاتم 8/ 43 صدوق ثقة):

سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول:

أقول بقول سفيان الثوري: الإيمان يزيد وينقص.

ولقد مات مسعر – وكان من خيارهم (يعنى المرجئة)، وسفيان (الثوري) وشريك شاهدان، فما حضرا جنازته!

6 – الحسن بن صالح

أ – اقرأ ترجمته لتعرف ما ذكروه به من علم وعبادة وورع حتى كانوا يذكرون قوله في خلافيات الفروع! كأنه صاحب

مذهب من الكبار!

ب – فماذا صنع؟!

فقط! كان يرى السيف، ولا يرى الجمعة ولا الجماعة خلف الأئمة؟!

ج – فماذا صنع معه أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى؟!

1 – أما سفيان الثوري – رحمه الله تعالى:

فرآه يصلي، فابتعد عنه حتى في المسجد ! وهو يقول: أعوذ بالله من خشوع النفاق!

ولم يردَّ السلام عليه، وكان يحذر منه، ولم يصل عليه حين مات.

2 – وأما عبدالله بن إدريس – رحمه الله تعالى:

فكان يجلس في المسجد يحذر منه ومن أصحابه، ويستتيب من يأتيه، ولا يحدّث من سمع منه! ويذكره بالسوء رأيه السوء: السيف.

3 – وكذلك يوسف بن أسباط، وزائدة بن قدامة، وأبو معمر الهذلي وأصحابه، وعبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان – رحمهم الله تعالى – وغيرهم لا يحدثون عنه لبدعته.

7 – بشر المريسي

أ – عَظمه ابن النديم صاحب الفهرست، فقال: كان ديناً ورعاً .. بلغ من ورعه أ، هـ كان لا يطأ أهله ليلاً مخافة أن تكون غيرها!

وعظمه الذهبي في سيره (10/ 199 – 201): (المتكلم المناظر البارع! .... كان من كبار فقهاء أهل الرأي .. وروى الحديث .. وصنف كتباً في التوحيد والإرجاء والرد على الخوارج والاستطاعة والرد على الرافضة وكفر المشبهة والمعرفة والوعيد وغيرها).

ب – فماذا صنع؟

فقط كما صنع هؤلاء المتأخرون في تسمية أهل السنة مشبهة وتكفيرهم!

ج – فماذا صنع معه أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى!؟

1 – روى ابن بطة – رحمه الله تعالى (145/ 1/ق) عن الشافعي – رحمه الله تعالى أنه نزل عليه، فقالت أم بشر: لم جئتَ إلى هذا؟!

فقال الشافعي: لأسمع العلم (وكان لا يعرفه الشافعي بالبدعة)!

فقالت: هذا زنديق، كَلِّمْه أ، يكف عن الكلام!

قال: فكلمته، فدعاني إلى الكلام!

2 – وكفَّره الشافعي وسفيان بن عيينة وقتيبة وغيرهم، ورد عليه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي – رحمه الله تعالى – بردٍّ هو من أعلى ما كُتِب في الرد على الجهمية: لا يكاد يستغني عنه طالب علم.

8 – داود بن علي الأصبهاني

أ – كان محمد بن جرير الطبري لا يقدّم عليه من فقهاء عصره أحداً!

وكان مذكوراً بعلم وزهد وورع، وتصانيف، حتى صار إمام الظاهرية!.

ب – فماذا صنع؟

فقط!! قال: (القرآن محدث)!

فقط! قال بالظاهرية وخالفة أهل الحديث في الإحكام!

ج – فماذا صنع معه أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى؟!

1 – هجرة أحمد – رحمه الله تعالى، وأعلق باب البيت في وجهه!

وقال أبو زرعة – رحمه الله تعالى: (لو اقتصرت داود على ما عنده لظننت أنه يكمد أهل البدع، ولكنه تعدى).

2 – وقال غيره:

(تفقه للشافعي – رحمه الله، ترك ذلك ونفى القياس، وألف في الفقه على ذلك كتباً شذَّ فيها عن السلف، واتبع طريقة هجره أكثر أهل العلم عليها .... ورأيه أضعف الآراء في الفقه وأكثرها شذوذا).

3 – ولما سمع إسحاق بن راهوية – رحمه الله تعالى – كلامه وثب عليه وضربه.

4 – وقام عليه خلق من أئمة الحديث، وأنكروا قوله، وبَدَّعوه – هذا لفظ صاحب السير.

5 – وسقط داود، فلا تجد حديثه في الكتب كما قال الخطيب، ولاتجد اسمه في الأئمة إلا عند الجهمية.

9 – الحسين بن علي الكرابيسي

أ – قال الذهبي في سيره (12/ 79 – 80) كعادته في توفير كل من نُسِب إلى علم!:

(العلامة كان من بحور العلم ذكياً فطناً فصيحاً لسناً تصانيفه في العلم تدل على تبحره)!

ب – فماذا صنع!؟

فقط! دافع عن الحسن بن صالح!

فقط! تكلم في اللفظ!

ج – فماذا صنع معه أئمة أهل السنة رحمهم الله تعالى؟!

1 – قال أحمد – رحمه الله تعالى:

إياك إياك وهذا الكرابيسى: لا تكلمه، ولا تكلم من يكلمه!

وشتمه يحيى بن معين وبدعه أهل السنة رحمهم الله تعالى.

2 – وقال صاحب كتاب الثقات (8/ 189) فيه:

(جمع وصنف في الفقه والحديث، ولكنه أفسده عقله.

فسبحان من وضع من شاء مع العلم الكثير حتى صار لا يلتفت اليه)!

وقال الصيرفي لتلاميذه (تاريخ الخطيب 8/ 66 – 67):

(اعتبروا بالكرابيسي وبأبي ثور:

فالحسين مع علمه وحفظه لا يعشره أبو ثور!

فتكلم فيه أحمد، فسقط!

وأثنى على أبي ثور فارتفع للزومه السنة)!

فسقط الكرابيسي، فلا تجد له ولا لكتبه ذكراً عند أهل السنة!

1. – إسماعيل بن إبراهيم (ابن علية)

أ – من أتباع التابعين، مذكور بالفقه والحفظ والعلم حتى ما كانوا يقدمون عليه أحداً من أقرانه.

ب – فماذا صنع؟

فقط! تكلم في القرآن بكلام هو أخف كلام أهل البدع فيه! وتبعه ابنه إبراهيم بعده فصار من رءوس الجهمية!

ج – فماذا صنع معه أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى؟!

1 – قال حماد بن سلمة – رحمه الله تعالى: ماكنا نشبهه إلا بيونس ابن عبيد (يعنى في علمه وعبادته) حتى دخل فيما دخل فيه!

2 – قال أحمد رحمه الله تعالى: مازال إسماعيل وضيعاً من الكلام الذي تكلم فيه إلى أن مات!

قال الفضل بن زياد: أليس قد رجع وتاب على رءوس الناس!؟

قال أحمد – رحمه الله تعالى: بلى، ولكن مازال لأهل الحديث بعد كلامه ذلك مبغضاً.

فانظر: (مازال وضيعاً) أى محقَّراً عند أهل السنة السنة وانظر: (قد تاب)!!

11 – يعقوب بن شيبة

أ- صاحب المسند الكبير المعلل، وما فيه من العلم الغزير المكلل!

ب- ماذا صنع؟

فقط! كالشوكاني والمقبلي وغيرهما من الصالح كما يقول الألباني، فقط قالوا بالوقف!

فخالفوا أهل السنة جميعاً!

ج- ماذا صنع معه أئمة أهل السنة - رحمهم الله تعالى؟!

1 - قال أحمد - رحمه الله تعالى (مبتدع صاحب هوى).

2 - لا تجد له و لحديثه عند أهل السنة أثراً، فسقط، وسقط علمة معه. أزيدك!

أبو حنيفة

أنظر له السنة لعبد الله بن أحمد - الله تعالى.

ابن حزم

انظر بعد قليل!

كفى، فمن لم يكفه هذا فلا كفاه الله ولا وسع عليه، فإن من نُسِب إلى العلم فابتدع أولى بالعدل من أهل الجهل! والله المستعان على قوم بلغ بهم الإرجاء حداً أن يعيبوا المرجئة انهم يهربون من لفظ البدعة، ثم يذكر أحدهم (محمد عبده) إمام المعتزلة في عصرنا ولا يُعْرف بعلم ولا دين ولا ورع ولا سُنَّة، ومع ذلك يستحي من نفسه ومنالناس أن يسميه مبتدعاً فقط،: (عليه مؤاخذات)!!

وهؤلاء السلفيون الجددبل المرجئة بلغ بهم الحد إلى تقديم بعض المتأخرين على أئمة أهل السنة جميعاً! حتى قال بعضهم: ابن تيمية أعلم من أحمد ومالك والشافعي و الثوري!!

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى (8/ 205 - 206):

(من جعل النحو ومعرفة الرجال .... مقصودة لنفسها رأي أصحابها أعلم من الصحابة كما يظنه كثير ممن أعمى الله بصيرته.

ومن علم أنها مقصودة لغيرها علم أن الصحابة الذين علموا المقصود بهذه أفضل ممن لم تكن معرفتهم مثلهم في معرفة المقصود وإن كان بارعاً في الوسائل).

وانظر رسالة صاحبه ابن رجب - رحمهما اله تعالى:

(بيان فضل علم السلف على الخلف).

قال مالك - رحمه الله تعالى: (العلم نور يجعله الله حيث يشاء ليس بكثرة الرواية) [الحلية 1/ 131, 6/ 319, ..]

قال الشافعي – رحمه الله تعالى: (ليس العلم ما حُفِظ، العلم ما نفع)!

قلت: النفع أولاه في العقيدة، وليس ما حُفِظ، إنما العلم ما حَفَظ!

حفظ صاحبه من الزلل و الهوى و البدعة، وإلا فنقول كما قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم: اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع

قال البربهاري (88) نقلاً عن السلف الصالح (81) – رحمهم الله تعالى: (وأعلم بأن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب.

ولكن العالم من اتبع الكتاب والسنة وإن كان قليل العلم و الكتب.

ومن خالف الكتاب و السنة فهو صاحب بدعة وإن كان كثير الرواية والكتب).

صدق – رحمه الله تعالى، فإن رسول الله–صلى الله عليه وسلم ذكر في

أول من تسعر بهم النار عالماً لم ينفعه علمه!

ثالثاً: حسنة العبادة!

1 – سبق كلام الألباني في شريط (440/ 1): (لايقرنون بهم صلاحاً)!

2 – وسبق أن عبادة المبتدع موقوفة لا تنفعه لبدعته، بل تضره!

3 – وليس هو بعابد على الحقيقة، فالعابد هو الورع [الحلية 3/ 68]،

لأنه لو عبد الله تعالى حقاً:

أ– لخالف هواه، واتبع السنة!

ب– لهداه الله تعالى للسنة!

ج – لما عصى الله تعالى في أحب شيء إليه، وهو أسماؤه وصفاته وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم!

قد قال الله تعالى:

(قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله).

فالمحبة دون اتباع زعم ووهم، وإيمان المرجئة قول بلا عمل لا يضره العمل!، أما هؤلاء المرجئة: فلا قول بالحق، ولا عمل به! فإلى الله المشتكى.

وقال بعض العُبَّاد (الحلية 10/ 126):

(لا يقوى على ترك الشهوات إلا من ترك الشبهات)!

وهذا معنى صحيح لمن تفكر فيه، فالشبهات واتباعها من شهوات النفوس، وقد تواتر ذم العابد الجاهل، فكيف إذا جهل السنّة، بلة علمها وتركها وعمل البدعة في العقائد!؟

4 – وكفى بهؤلاء المرجئة تحقيراً لأهل السنة – رحمهم الله تعالى:

فقد قال سفيان الثوري وغيره – رحمهم الله تعالى:

(فاسق أهل السنة خير من عابد أهل البدعة)

(البدعة أحب إلى إبليس من المعصية).

وقال أحمد – رحمه الله (الحنابلة 1/ 184):

(فساق أهل السنة (خير من) زهاد أهل البدعة (فهم) أعداء الله).

وقال أيوب السختياني – رحمه الله تعالى:

(ما ازداد صاحب بدعةٍ اجتهاداً إلا ازداد من الله بُعْداً).

5 – وأقول لهم ماسبق وقلته:

هل يسرك وعدعو الله أن يؤتيك مثل نفس هذا المبتدع مثل نفس هذا المبتدع بعبادته وعلمه ودينه وبدعته!؟

أ – فإن قلت نعم! ضللت ضلالاً مبيناً لأنك رضيت بالبدعة، فكنت كمن قالها.

ب – وإن قلت: لا، فقد حكمت على نفسك، أنك مع تقصيرك فى العلم والعبادة لا ترضى أ، تكون مثله!

فكيف ترتضيه إماماً ممدوحاً معظماً، وتبدع من يتكلم فيه!؟

6 – قال أبو عبيد – رحمه الله تعالى:

المتبع للسن' أفضل من الضرب بالسيف

ذكره الصابوني السني في رسالته (93)، ونحوه عن يحيحى بن يحيى – رحمهم الله تعالى.

فالسني المتبع للسنة أفضل من العابد والمجاهد – بزعمه.

وهؤلاء الخوارج كلكم يعرف حديثهم لكن من يعمل به!:

فمع عبادتهم وصلاتهم وصيامهم وجهادهم هم شرار الخلق!

فكيف بمن لا عبادة له ولا جهاد إلا في المناصب والأهواء!؟

7 – روى اللاآلكائى – رحمه الله تعالى (297) والهروي (103/ 12/ق)

والبيهقى الأشعري في المناقب (1/ 453)، وابو نعيم الصوفي في الحلية (9/ 116) وغيرهم، وهو صحيح:

قال يونس بن عبد الأعلى:

قال صاحبنا الليث (هو إمام أهل مصر):

لو رأيت صاحب هوى يمشى على الماء ماقبلته!

فقال الشافعي:

أما إنه قَصَّر، ولو رأيته يمشي على الهواء ما قبلته!

رحمهم الله تعالى: علم وعمل، فأين قوم: لا علم ولا عمل! شابهوا الصوفية في قبول كل من طأطأ رأسه دون أ، يجعلوا السنة هي أصل الأمر ولسان الميزان!

8 – وحارث المحاسبي ذكروه بعلم وعبادة:

قال فيه أحمد – رحمه الله تعالى:

ذلك جالسه فلان وفلان، فأخرجهم إلى جهم، هلكوا بسببه.

فقيل له: يا أبا عبدالله:

1 – إنه يروى الحديث! ... 2 – وهو ساكن خاشع!؟

فغضب، وجعل يقول:

لاتَغْتَرُّوا بنكس رأسه، فإنه رجل سوء، لا يعرفه إلا من قد خبره، فلا تكلمه، ولا كرامة له.

ذكره في الفروع (2/ 189).

وكلام أحمد وأبي زرعه وغيرهما – رحمهم الله تعالى – في الحارث معروف حتى إنه هُجِر، فقيل: لما مات لم يتبع جنازته إلا من حملها!

وهذه كتب أئمة أهل السنة ليس له فيها ذكر ولا شأن.

رابعا: قال الألباني في شريطه (460/ 1): (من الظلم أن يقال عنهم: أهل بدعة)! مع أنه هو الذي قال عنهم: إنهم أشاعرةّ ومع أنه يقول أحياناً: إن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة!! فهل هذه منزلة

بين المنزلتين: لا أهل سنة ولا أهل بدعة!

وكثيرا ما يقول (ابن قمر الأشعري من المتمسكين بالكتاب والسنة!) و (أهل السنة من الأشاعرة والمحدثين)!!

وكذلك لما قلت لبعضهم: ينقلون عني أني أكفر ابن حزم وما قلت، إنما قلت ما قاله ابن تيمية – رحمه الله: إنه يقول بقول الجهمية، وما قاله صاحبه محمد بن أحمد بن عبدالهادى رحمه الله تعالى – في مختصر طبقات علماء الحديث: هو جهمي جلد، والألباني يقول ذلك! وقد ذكره ابن تيمية في درء التعارض (7/ 32 – 37) في طبقة بشر المريسي من الجهمية!

تعرف من هو ابن عبدالهادى – رحمه الله تعالى!؟

أما النسب فمن آل عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه.

أما العلم فقد لزم المي وابن تيمية – رحمهم الله تعالى – وتخرج بهم.
قال فيه صاحبه الذهبي في آخر كتابه: تذكرة الحفاظ:
(الإمام الأوحد الحافظ ذو الفنون ... اعتنى بالرجال والعلل وبرع وجمع وتصدى للاشتغال في القراءات والحديث والفقه والأصول والنحو، وله توسع في العلوم وذهن سيال) ومات دون الأربعين – رحمه الله تعالى.
وبمثل ذلك ذكره ابن رجب وابن كثير وكل من ترجم له.
وهو صاحب كتاب (تنقيح التحقيق) و (الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي).
قال رحمه الله تعالى – عن كتاب الفصَل لابن حزم:
(ثم تبين لي منه أنه جهمي جلد لا يثبت من معاني أسماء الحسنى إلا القليل، كالخالق والحق، وسائر الأسماء عنده لا تدل على معنى أصلا كالرحيم والعليم والقدير ونحوها، بل العلم عنده هو القدرة، والقدرة هى العلم، وهما عين الذات، ولا يدل العلم على معنى زائد على الذات المجردة أصلا.
وهذا عين السفسطة والمكابرة.
وكان ابن حزم في صغره قد اشتغل في المنطق والفلسفة وأمعن في ذلك، فتقرر في ذهنه بهذا السبب معان باطلة، ثم نظر في الكتاب والسنة، فوجد ما فيها من المعاني المخالفة لما تقرر في

ذهنه، فصار في الحقيقة حائراً في تلك المعاني الموجودة في الكتاب والسنة، فروغ في رَدّها روغان الثعلب ك
1 – فتارةً يحمل اللفظ على غير معناه اللغوي.
2 – ومرةً يحمل، ويقول: هذا اللفظ لا معنى له أصلاً، بل هو بمنزلة الأعلام!
3 – وتارةً يرد ما ثبت عن المصدوق ــ صلى الله عليه وسلم) كرده الحديث المتفق عليه على صحته في إطلاق لفظ الصفات، وقول الذي كان يلزم قراءة (سورة) قل هو الله أحد لأنها صفة الرحمن.
4 – ومرةً يخالف إجماع المسلمين في إطلاق بعض الأسماء على الله عز وجل.
5 – وفي كلامه على اليهود والنصارى ومذاهبهم وتناقضهم تخليط كثير وهجوم عظيم، فإنه رد كثيراً من باطلهم بباطل مثله، كما رد على النصارى في التثليث بما يتضمن نفي الصفات).
فهذا بعض ما عنده!
فما إنْ سمع الرجل ذلك حتى كأنه خرَّ من السماء: جهمي! لا! لا! جهمي! لا! لا!
قلت له: هؤلاء قد قالوها، وحجتها واضحة في الفِصَل من نفيه لمعانى الأسماء والصفات!
قال: لا ن لا! هو نصر السنة!

قلت: نصرها في الفروع، وهدمها في الأصول! وحتى الفروع، فإنه قد هجمها، فإن الظاهرية ليست هي مذهب أهل الحديث، وفيها أصول فاسدة من ترك قول الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، ونفي القياس غير المذموم وغير ذلك.

وثانٍ ذُكِر له ابن حزم في مجلس عام، فقال: (الله ارحمه واحشرنا في زمرته في الجنة)!

وثالث كذلك قال: (نحبه في الله)

والألباني قال في ضعيفته (2/ 125/ آخر حديث 881) بعد ذكره ابن حزم وابن طاهر وابن الجوزى والسبكي – وكلهم يطعن فيهم أهل السنة:

(لن يضل بإذن الله من اهتدى بهديهم، فكيف وهم أولى الناس بالقول المأثور: هم القوم لا يشقى بهم جليسهم)

وكذلك قال الألباني في الشوكاني الوافقي الجهمى المرجئ الظاهري: (من الخلف الصالح)،

فالهل المستعان.

2 – وقد يحتج أحمق ببدر وحاطب – رضي الله تعالى عنه!

أي أعمال ذاك الذي تدفع عنه البدعة مثل بَدْر؟ وأي رجل كحاطب – رضي الله تعالى عنه – اطلع الله تعالى عليه، فغفر له!؟

ثم هذا العمل قد نُهِي عنه: (لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء)، وأنتم تفعلونه حينما تتخذون أهل البدع أولياء: محبة ونصرة وتوقيراً!؟

3 – ثم قد كان هذا بعلمه أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى، فما كان عذراً يمنعهم من تبديع طائفة كبيرة من أهل البدعة ممن نصروا السنة في فروع، وخذلوها في أصل! بل أكبر أصل، وهو أسماء الله وصفاته – جل وعلا.

بل قد قال أحمد – رحمه الله تعالى:

(صاحب الكلام وإن نصر بكلامه السنة لا يكون من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلّم)

و (لا تجالس صاحب كلام وإن ذب عن السنة فإنه لا يؤول أمره إلى خير).

الأول في رسالة عبدوس، والثاني رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى –

4 – ثم هذا أولى بالتحذير منه ممن لم ينصر سنة!

لأن هذا يشتبه على الناس، فيظنونه من أهل السنة، فيُقْبلون عليه، ويَقْبلون منه، ويغترون به، فيهوون في بدعته!

أما الآخر فالنفرة منه حاصلة.

قال ابن بطة – رحمه الله تعالى – في الإبانة الصغرى (41 و 485): (ومن السنة مجانية كل من اعتقد شيئاً مما ذكرناه، وهجرانه، والمقت له، وهجران من والاه ونصره وذب عنه وصاحَبَه، وإن كان الفاعل لذلك يُظْهِر السنة!)

(ليتجنب الحدث ومن لا علم له ذكرهم ومجالسة من يستشهد بقولهم ويناظر بكتبهم ومن يظهر في كلامه الذب عن السنة والنصرة لها وقوله أخبث القول).

وأكثر أهل البدع يدلّسون على العوام بدعهم بنصرة السنة، ولذلك كثر تحذير أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – من الإغترار بهؤلاء: قال ابو نصر السجزي في رسالته (ص 200 –

201 و 224 و 232 و 233):

(ومن فضائح الأشاعرة أن المخالف من أصحاب الحديث وأهل الأثر لا يبلغ (عندهم) عقل كثير منهم معرفة العقليات ولا يفهمونها، فإن كل واحد منهم ينبغي أن يخاطب على قدر عقله.

وفي ضمن هذا إخفاء المذهب عن قوم وإظهاره الآخرين، وهذا شبيه بالزندقة.

وبهذا الفعل منهم دخل كثير من العوام والمبتدئين في مذهبهم، لأنهم يُظْهرون له الموافقه في الأول ويكذبون بما ينسب إليهم حتى يصطادوه، فإذا وقع جروه قليلاً قليلاً حتى ينسلخ من السنة.

وكان أبو بكر ابن الباقلاني من أكثرهم استعمالاً لهذه الطريقة، وقد وشح كتبه بمدح أصحاب الحديث، واستدل على الأقاويل بالأحاديث في الظاهر، وأكثر الثناء على أحمد بن حنبل – رحمة الله عله، وأشار في رسائل له إلى أنه كان يعرف الكلام، وأنه لا خلاف بين أحمد والأشعري!

وهذا من رقة الدين وقلة الحياء.

. وكلهم أئمة ضلال يدعون الناس إلى مخالفة السنة وترك الحديث، وإذا خاطبهم من له هيبة وحشمة من أهل الاتباع قالوا: الاعتقاد ما تقولونه، وإنما نتعلم الكلام لمناظرة الخصوم.

والذي يقولونه كذب / وإنما يستترون بهذا لئلا يشنع عليهم أصحاب الحديث ------ ثم قد دخل مذاهبهم خلق كثير ممن يتظاهر بالفقى والحديث، فمنهم من أظهر ذلك وعُرف به، ومنهم المنكر أنه منهم في الظاهر، وهو يعضدهم في الباطن، ويثني عليهم في الباطن: يرضى لنفسه بالكذب والنفاق.

وها هنا بمكة معنا من شغله برواية الحديث أكثر وقته، ويصيح أنه ليس بأشعري، ثم يقول: (رأيت منهم أفاضل، ومن التراب تحت رجله أفضل من خلق)، وإذا قدم البلد رجل منهم قصده قاضياً لحقه، وإذا دخله رجل من أصحابنا جانبه وحذر منه، وكلما ذكر بين يديه شيخ من شيوخ الحنابلة وقع فيه، وقال: (أحمد نبيل، لكنه بلي بمن يكذب)!

وهذا مكر منه لا يحيق إلا به.

ولو جاز أن يقال: إن أصحاب أحمد كذبوا عليه في الظاهر من مذهبه والمنصوص له، لساغ أن يقال: إن أصحاب مالك

والشافعي وغيرهما كذبوا عليهم فيما نقلوه عنهم
وهذا لا يقوله إلا جاهل رقيق الدين قليل الحياء.

ومن الناس من يُظْهِر الرد على الأشعرية .... ومن كان هكذا لم يخل أمره من أحد وجهين:
1 – إما أن يكون غير خبير بمذهب أهل الأثر، وهو يريد التظاهر به تكسباً أو تحبباً!
2 – وإما أن يكون من القوم، فيتظاهر بمخالفتهم، ليدلس قولهم فيما يقولونه، فيقبل منه، أو يحسّن قبيحهم فيتابع عليه ظناً أنه مخالف لهم.
وكثيراً مايتم على أهل السنة مثل هذا) أى يخفى عليهم حاله!.
5 – هل هذه الحسنة هي الأصل أو اعتقاد السنة والدعوة إليها هو الأصل؟! إن كانت هي الأصل، فلقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاخر)
وذكر الله تعالى في اليهود: (كمثل الحمار يحمل أسفاراً) (الجمعة /5).
وذكر جل وعلا في الصيد: (فكلوا مما أمسكن عليكم) (المائدة؟ 40)
فهل نكرم الفاجر الحمار والكلب لأنهم حملوا لنا علماً أو طعاماً، فنرفع عنهم اسم الفاجر والحمار والكلب!؟
وبعض الكفرة صنع (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) ونشر من كتب السنة كثيراً مما هو نصرة للسنة لاشك لم يصنعها أحد من المسلمين مثله!؟
فهل ننفي عنهم الكفر لهذه الحسنة، وندخلهم في الإسلام!؟
فكذلك لا ننفي عن هؤلاء البدعة لهذه الحسنة، وند خلهم في السنة!؟
والسنة في النحل كالإسلام في الملل.
فالمبتدعة الحفاظ الذين نقلوا لنا الأحاديث، وصنفوا فيها:
هل خذف عنهم أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – وصف الدعة بدعوى حسنتهم هذه!؟
فلا تقلبوا الميزان فيقلب الله بكم، فإن أصل الميزان هو السنة، فإن جاء بها نظرنا في غير ذلك، وإن لم يجئ بها فلا وزن له.
6 – نصرة السنة يتظاهر بها كثير!
قال مفضل بن مهلهل – رحمه الله تعالى:
(لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثك ببدعته حذرته وفررت منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنة في بدو مجلسه، ثم يدخل عليك ببدعته، فلعلها تلزم قلبك، فمتى تخرج من

قلبك).

رواه ابن بطة (394) من طريق أبى حاتم الرازي بسند صحيح، ومفضل ثقة ورع من قرناء الثوري من خيار أتباع التابعين – رحمهم الله تعالى.

أ – المعتزلة لهم جهود في ارد عى الملاحدة وأهل الكتاب، وهم معتزلة!

ب – جماعة أنصار السنة في مصر لهم جهود في الرد على القبولية والدعوة إلى السنة، ولكن فشا فيهم ومنهم من أول أمرهم القرآنية واعتزالية المدعو: وشيد رضا!

ج – الجمعية الشرعية في مصر لهم جهود في الرد على القبورية والدعوة إلى السنة، ولكنهم قاموا في تكفير من قال: إن الله في السماء، وتسمية أهل السنة مشبهة، وتسميتهم هم لأنفسهم: (أهل السنة)! هذا مع ما فيهم من تصوف!

د – جمعية الدعوة والتبليغ في العالم لهم جهود في دعوةالناس للصلاة على أي مذهب كان! وترك بعض الكبائر كالزنى، ولكنهم قاموا على القبورية والصوفية وترك عقائد أهل السنة وغير ذلك!

فهل هؤلاء جميعاً نسميهم أهل سنة لنصرتهم بعض فروع لاسنة دون أصولها!؟

7 – سبق مراراً في عذر (الغالب) وها هنا في عذر (الحسنات) الرد على ذلك.

8 – وسبق قريباً أن مثل هؤلاء:

أ – ضررهم أشد، وعذرهم لا يوجد، فإن من نصر السنة في فرع، فإن كان لله تعالى، فما باله لا ينصرها في الأصل!؟

ب – حسنة نصرة السنة هذه غير مقبولة منه حتى يأتي بأصل السنة.

ج – لا سلف لمن يعتذر عن التبديع بهذا العذر السخيف.

فائدة

كما سبق أنه لا يستدل مبتدع بآية أو حديث تام، وأنه لا يتم النص أو يُحْسن فهمه إلا كان حجة عليه لا له.

فإنه ما ابتغى العبد بمعصيةٍ أو بدعة شيئاً حرمه الله ذلك الشيء وأعطاه نقيضه!

ولكن فهم ذلك وإدراكه لا يعطاه كل أحد، ولا في كل وقت!

فشهوات الدنيا مثل لذة النظر إلى المحرم تعود حسرة لعدم الإمكان وتشتتاً للقلب وضعفاً للبصر

في الدنيا وطمساً على البصيرة وعمى عن النظر الحلال وفقدان اللذة فيه! هذا كله غير ما في الآخرة!

ونحو ذلك قال الشاعر:

وكنت متى أرسلت طرفك رائدا ... * ... لقلبك يوما اتعبتك المناظر!

رأيت الذي لا كله أنت قادرُ * ... عليه، ولا عن بعضه أنت صابر!

والإنفاق في الغرض المحرم يعود على المال والسعة المشتراة به بمحق البركة كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة)

وكما قال الله تعالى: (فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يُغْلبون).

ومن تزوج امرأة يبتغي بها العز في الدنيا كان الذل هو نصيبه: الذل منها ومن غيرها وفي نفسه.

ومن تزوج امرأة لجمالها ليس غيره كان ذلك الجمال لغيره نفعه وله وباله!

ومن استشفى بمحرم حُرم الشفاء وعوقب بداء هو شر من ذلك الداء كما قال عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه: و (في بعض الطرق عنه صلى الله عليه وسلم:) إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم.

ومن فعل شيئاً يبتغي به الذكر الحسن في الدنيا، انفضح حاله وبقي عليه الذكر السيء غير حسرة الآخرة.

ومن ابتدع بدعة يريد بها التقرب إلى الله تعالى كان كما قال الحسن البصرى وغيره من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى: (ما ازداد في بدعة اجتهاداً إلا ازداد من الله بُعْداً)!

ومن أوّل صفات الله عز وجل – فراراً من التشبيه بالخلق بزعمه وقع في التشبيه بالعدم!

ومن ترك تبديع المبتدع إرجاءً وقع في تسنينه (أي وصفه بالسنة) وفي تبديع السني!

وكلا البليتين رأيناها في هؤلاء المرجئة.

فاعتبر هذه الفائدة في كل أمورك وتفكر تجدها كما سبق.

وكما قال صلى الله عليه وسلم في الثناء الحسن يلحق المؤمن في الدنيا: (تلك عاجل بشرى المسلم)، فذلك العقاب عاجل عقاب العاصي، والله المستعان.

الفصل الخامس لعله تاب!

قالها الشوكاني في بدره الآفل (2/ 37) في حق كبير الحلولية: ابن عربي، وأنه لا يمكن الجزم بأنه لم يتب ولو كنت معه في بيته وأمام فراشه وقت احتضاره!

وقد كان الشوكاني صنف كتاباً في تكفيره!

1 – نحن لا نكره أن يزيد أهل السنة، وأن يتوب الفاجر في قوته وفتوته وقبل موته وفوته، ولكن توبة المبتدع ظن:

(اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم)

(لإن الظن لا يغني من الحق شيئاً فأعرض عمن تولى عن ذكرنا)

واليقين لا يزال بالظن والشك.

ولو أقمنا هذا الظن ما ذكرنا مبتدعاً أبداً.

ولم يعتد أهل السنة – رحمهم الله تعالى – بهذه الوسوسة، فما يزالون قرناً بعد قرن يذكرون أهل البدع الموتى والكفار الموتى بأعيانهم وضلالاتهم.

وذنب العلانية لا بد له من توبة العلانية وهذا متفق عليه

وروي ذلك عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من حديث معاذ رضي الله عنه: (السر بالسر والعلانية بالعلانية).

وروى ابن أبي الدنيا في التوبة (151) وغيره من قول سلمان – رضي الله عنه: (إذا أسأت سيئة في سريرة فأحسن حسنة في سريرة وإذا أسأت سيئة في علانية، فأحسن حسنة في علانية لكى تكون هذه بهذه).

ونحوه (الحلية 7/ 61).

ذلك أن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، وإذا أعلنت ولم تغير ضرت العامة (الحلية 5/ 222).

2 – والوساوس تقابل بمثلها:

أ – فما يدريك لعله ازداد فجوراً وضلالاً وبدعة قبل موته!؟

ب – فما يدريك في هذا الصالح: لعله فجر أو كفر قبل موته!؟

أليس يجوز الأمر مع ذلك الأمر الذي وسوست به؟!

فلو مشى المرء مع هذه الوساوس لصار (كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران) فلا إيمان ولا كفر ولا سنة ولابدعة!! وإنما لنا الظاهر واليقين لا الباطن والباطل!

3 – ثم هو لو تاب بزعمه، فمن يدريك أن الله تعالى قبل توبته!؟

أ – هؤلاء الثلاثة الذين خلفوا قد تابوا، ومع ذلك أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بهجرهم حتى نزلت توبة الله تعالى عليه.

وصبيغ قد أدمى عمر – رضي الله تعالى عنه – رأسه فقال: قد ذهب الذي كان برأسي، فلم يقبل منه، وأمر بهجره سنة كاملة.

وذُكر أنه (لا يقبل توبة عبد يكون بينه وبين أخية شحناء) (الحلية 7/ 61) والمبتدع مشاحن لأهل السنة.

ولأن قبول التوبة غيب وفيه شدة ورجاء وخوف قيل: (ترك الخطيئة أهون من طلب التوبة)! (الحلية 23/ 126 و 5/ 167 و 7/ 24 و 61)

ب – وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (أبى الله أن يجعل لقاتل المؤمن توبة).

ومن دعا إلى بدعة، فاتبعه رجل عليها، فهو كأنه قتله بل أشد لأن القتل فساد الدنيا والبدعة فساد الدين، ولأنه جلب إليه الملاعن و (لعن المؤمن كقتله) كما قالى رسول الله – صلى الله عليه وسلم، ولأنه قد قال رسول الله – صلى الله عليه سولم: (مثل الذى لا يذكر الله كمثل الميت)، وفي كتاب الله نحو ذلك المعنى: (أو من كان ميتاً فأحييناه) وآيات كثيرة.

وقد قال رسول الله – صلى الله لعيه وسلم: (إن الله احتجر التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته) ولا يدع بدعته لقوله صلى الله لعيه وسلم: (يمرقون من الدين ثم لا يعودون فيه).

وقال بعض السلف: (أبى الله أ، يأذن لصاحب بدعة بتوبة)

و (ما يكاد الله أن يأذن لصاحب بدعة بتوبة).

رواها اللالكائي (283 و 285) من طريق الفسوي في السنة (–) وابن المبارك (–)، وروى ابن

وضاح في البدع نحوها، وفي الحلية (5/ 198) وعند اللالكائي في ساب الصحابة – رضي الله عنهم: (لا تتيسر له توبة)

وفي الحلية (7/ 272): (من كانت معصيته في الشهوة فارج له)

أما البدعة فلا يرجى له

ج – وقال رجل لأيوب: يا أبا بكر، إن عَمْرو بن عبيد قد رجع عن رأيه!

قال أيوب: إنه لم يرجع! قال: بلى – يا أبا بكر – إنه قد رجع!

قال أيوب: أما إنه لم يرجع، أما إنعه لم يرجع أ/ا سمعت إلى قوله صلى الله عليه وسلم: (ثم لا يعودون فيه).

رواه اللالكائي (286) من طريق يعقوب بن سفيان في السنة (–) ثنا محمد بن رافع ثنا سعيد بن عامر ثنا سلام بن أبى مطيع، وهذا إسناد صحيح.

واحتج به أحمد – رحمه الله تعالى – حين قيل له في مبتدع تاب، فقال: كذب، لا يتوب، هؤلاء كما قال أيوب: إذا مرق أحدهم لم يعد فيه.

رواه يوسف بن عبدالهادى في الجيوش (62/ 1/ق) من طريق الفضل بن زياد عنه.

ونحو هذا المعنى أيضاً عن ابن سيرين – رحمه الله تعالى – مستدلاً بالحديث ذاته: (لا يرجع انظر إلى ما يتحول)

وعن عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله: (صاحب هوى لا ينزع).

ونحوه عن الشافعي – رحمه الله تعالى – (الحلية 9/ 113) قال:

(مثل الذي نظر في الرأي ثم تاب عنه مثل المحريق الذي عولج حتى برأ، فأعقل ما يكون قدهاج به)!!

د – وقال بعض السلف: إن إبليس قال لأوليائه: لآتينهم من باب لا يستغفرون الله منه، فبث فيهم الأهواء.

رواه اللالكائي _232) من طريق الفسوي في السنة (–) ثنا الحميدي (لعله في الرد على المرجئة) ثنا فضيل بن عياض

عن منصور عن إبراهيم النخعي – رحمه الله تعالى، وإسناده صحيح ورواه أيضاً (236) من طريق الفسوي في السنة (–) ثنا صفوان ح والبيهقي الأشعري في الشعب (9454)

عن الحاكم (صاحب التاريخ) نا الأصم نا العباس بن الوليد بن مزيد – كلاهما عن الوليد بن مزيد.
ورواه اللالائي (237) من طريق الفسوى في السنة (–) ثنا علي ابن الحسن عن ابن المبارك. كلاهما (الوليد وابن المبارك) عن (وقال الوليد سمعت) الأوزاعي – رحمه الله تعالى، وهذا إسناد صحيح وقد روي هذا مرفوعاً عنه – صلى الله عليه وسلم – من وجه نخر رواه أبو يعلى وغيره: (عليكم بلا إله إلا الله ... أهلكتهم بالأهواء وهم يحسبون أنهم مهتدون) (وقد خرجته في مستخرجى على السبعيات – يسره الله تعالى.
وسببه ماقاله سفيان الثوري – رحمه الله تعالى:
(البدعة أحب إلى إبليس من المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها).
رواه اللالكائي (238) من طريق البغوي في الجعديات (1885). ح وأبو نعيم (7/ 26) عن الطبراني في السنة (–) ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل (ولم أقف عليه في السنة له).
ح وأبو نعيم (7/ 26) عن القاضي أبي أحمد العسال في السنة (–) ثنا أحمد بن علي بن الجارود (هو الأصبهاني صاحب التصانيف: السير 14/ 239).
ثلاثتهم ثنا أبو سعيد عبدالله بن سعيد الكندى الأشج (وله تصانيف منها التفسير).
ورواه البيهقي الأشعري فى الشعب (9455) عن ابن بشران (وله أمالي) عن ابن السماك (وله أمالي) نا الحسن بن عمرو سمعت بشر (بن الحارث).
كلاهما سمعا يحيى بن يمان (له التفسير وغيره) سمع سفيان – به. وإسناده صحيح، ويحيى في رواياته عن الثوري كثرة، ومثل هذا يحتمل منه.
وقال ابن يتمية – رحمه الله تعالى – (10/ 9): (ولهذا قال أئمة الإسلام كسفيان الثوري وغيره: إن البدعة أحب إلى إبليس).
– وفي هذا المعنى رواه اللالكائي وغيره عن محمد ن سيرين – رحمه الله تعالى:
(كانوا يرون أن أهل الأهواء أسرع الناس ردة، وأنهم شيعة الدجال).
وهذا في قول الله تعالى: (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا) (فاطر /8)
روى ابن أبي حاتم (7/ 7 الدر المنشور) عن أبي قلابة – رحمه الله تعالى: (أولئك أهل الملل) أي الفرق (وأظن الخوارج منهم).

هـ – ورُوي عن عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – قال: (الذنوب أربعة: ذنبان مغفوران، وذنبان لا يغفران:
1 – رجل عمل ذنباً خطأً، فالله يمن ولا يعذبه عليه (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) (الأحزاب /5).
2 – ورجل عمل ذنباً قد علم ما فيه فتاب إلى الله منه وندم على مافعل (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) (آل عمران /135).
وذنبان لا يغفرهما لأهلهما:
1 – رجل قد عمل ذنباً قد علم ما فيه فأصر عليه، ولم يتب إلى الله منه، ولن يتوب الله على عبد حتى يتوب، ولن يغفر الله لمذنب حتى يستغفر.
2 – ورجل زين له سوء عمله فرآه حسناً، فإن هذه التى يهلك فيها عامة من يهلك من هذه الأمة).
رواه ابن أبي الدنيا في التوبة (32) من طريق يحيى بن عقيل قال: أنبئت عنه.
وله طريق آخر بنحو أوله عند سعيد بن منصور في تفسيره (–) والطبراني (9/ 241 و 251) وغيرهما.
وله شواهد موقوفة عن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما: (الذنوب ثلاثة) عند أبي نعيم في التاريخ (1/ 182) وغيره، وكذلك مرفوعة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بنحوه.
ومعناه صحيح بلا خلاف فيه.
والذنبان اللذان لا يغفران:
1 – الإصرار ... 2 – الأهواء.
– وقال الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) [الأنعام /159].
روى ابن جرير (14266) ثنا سعيد بن عمر السكوني ثنا بقية.
ح وروى الترمذي الصوفي في نوادره (الأصل 165/ 1/205/ق) ثنا هارون بن حاتم ثنا علي بن حمزه الكسائي.
كلاهما عن عاد بن كثير (قال بقية: كتبه إلى)
وروى ابن جرير (14264 و 14265) من طرق عن سفيان الثوري. كلاهما عن ليث.

وروى الطبراني ي الأوسط (1/ 39/ق) ثنا أحمد بن علي الأبار (له تصانيف) ثنا معلل (بن نقيل) ثنا موسى بن أعين ثنا سفيان الثوري عن (عبدالله) بن طاوس.
كلاهما (ليث وعبدالله) عن طاوس عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم _ وقفه ابن جرير عن الثوري) في الآية قال:
(هم أهل البدع والأهواء من هذه الأمة).

قال ابن كثير (2/ 196): (لا يصح، عباد متروك).
قال الطبراني: (لم يروه عن الثوري – يعنى مرفوعاً – إلا موسى تفرد به معلل).
قال في المجمع (7/ 22 – 23): (رجال الصحيح غير معلل وهو ثقة)!
والموقوف كذلك عند الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيه وابن مردوية في تفاسيرهم.
والمرفوع كذلك عند الشيرازي في الألقاب وابن مردوية (الدر 3/ 4.2).
وقد ورد هذا بأصرح منه عن عمر – رضي الله تعالى عنه:
فالمرفوع: (ياعائشة، إن الذين فارقوا دينهم وكانوا شيعاً: إنهم أصحاب البدعة والأهواء وأصحاب الضلالة من هذه الأمة.
ياعائشة إن لكل صاحب ذنب توبة غير أصحاب الأهواء والبدع: ليس لهم توبة، أنا منهم بريء، وهم مني براء).
والموقوف: (إن لكل صاحب ذنب توبة غير أصحاب الأهواء والبدع: ليس لهم توبة، أنا منهم بريء وهم مني براء).
رواه ابن ابي عاصم في السنة (4/ 38) ومن طريقه التيميى في الحجة (105).
ح وابن أبي حاتم في التفسير (28/ 1/ق) عن أبيه (وله تصانيف).
ح والطبراني في الصغير (1/ 203) ثنا على بن هشام الرقي.
ح والترمذي الصوفي في النوادر (الأصل 165 ق 1/ 1/205) ثنا الفضل بن محمد.
ح وصاحب العلل المتناهية (209) من طريق البرقاني عن الدار قطني (–) عن العباس الدوري.
ح وصاحب الحلية (4/ 137 – 138/ شريح) ثنا محمد بن

عبدالله

بن سعيد ثنا عبدان (له تصانيف)
ح وصاحب شعب الإيمان (1240) عن الحاكم (صاحب التاريخ) عن أحمد بن سهل عن أبي علي الحافظ عن صالح بن محمد البغدادي.
ح وأيضاً (7239) عن الحاكم (–) نا محمد بن صالح بن هانيء نا محمد بن إسماعيل الإسماعيلي.
ح وابن مردوية في تفسيره (ابن كثير) 2/ 196) بسنده.
كلهم نا محمد بن المصفى ثنا بقية ثنا (كذا عند ابن أبي عاصم وابن أبي حاتم وأبى نعيم) شعبة (قال ابن أبي عاصم وغيره:) أو غيره عن مجالد عن الشعبي عن شريح عن عمر – رضي الله تعالى عنه عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – به.
ووقفه ابن أبي عاصم في رواية، ورفعه في أخرى.

ولم ينفرد به محمد بن مصفى:
1 – فقد قال ابن أبي حاتم في العلل (1724): سمعت أبي يقول: كان محمد بن المصفى يروى دهراً من الحديث عن بقية عن شعبة – به.
قال أبي: وحدث هوذة بهذا الحديث عنه عمرو بن عثمان قال: حذثنا بقية قال: حدثنا الثقة عن مجالد – به.
قال أبي: فعلمنا أنه أخطأ فيه.
2 – وعلقه الدار قطني في العلل (2/ 163) عن جحدر بن الحارث (وهو أحمد بن عبدالرحمن بن الحارث)، وجحدر لقب وهو متهم.
ولم ينفرد به بقية:
فقد علقه لادار قطني في العلل (2/ 164/163) ح ووصله ابن عدي (7/ 70) عن وهب بن حفص الحراني عن عبدالملك الجدي عن شعبة عن مجالد عن الشعبى عن مسروق عن عمر – رضي الله، عنه ووهب متهم.
(فائدة) ورواه السجزي في الإبانة وابن شاهين في السنة وأبو الشيخ في التفسير وغيرهم (الكنز 4366 و 2987)، فصارت العمدة على رواية بقية.
قال الطبراني: لم يروه عن شعبة إلا بقية، تفرد به محمد بن مصفى وهو حديثه).
قال ابن عدي: (غير محفوظ).

قال الدار قطني: (لا يثبت عن شعبة ولا عن مجالد).
قال ابن الجوزى: (بقية يدلس، ووهب كذاب).
قال ابن كثير (2/ 196): (غريب لا يصح) وفي البداية (9/ 27):
(ضعيف غريب تفرد به بقية وفيه علة).
قال في المجمع (1/ 188) و 7/ 122 و 10/ 189): (فيه ومجالد وكلاهما ضعيف) و (جيد!) و (فيه بقية ضعيف)!.
قلت: هو في حد المحتمل موقوفاً بما قبله من شواهد:
1 – عنعنة بقية فهو يدلس ويسوي ولم يصرح إلا في شيخه فقط!
قلت: فما أجهل هؤلاء الذين تلصصوا على علم الحديث، فإن تدليس التسوية لا يعل به في الإسناد المشهور باتصاله مثل مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة – رضي الله تعالى عنها) أو (مالك عن نافع عن ابن عمر – رضي الله تعالى عنهما).
وما عندنا هنا كذلك، فشيخ بقية هو شعبة، فما روى عن ضعيف فإنه إمام ينتقي، وبقية الإسناد مشهور (مجالد عن الشعبي

عن شريح عن عمر – رضي الله تعالى عنه).
وتفصيل ذلك بقية في شيخه: (حدثنا شعبة أو غيره)!
قلت: الشك كأنه ليس منن بقية، وإنما من ابن أبي عاصم، فقد رواه الحاكم وغيره ممن وجوه عن شيخ ابن أبي عاصم به بذكر شعبة دون شك، ولئن لم يكن شعبة فهو من وثقه بقية.
3 – ضعف مجالد بن سعيد الهمداني.
هذا دأب من لا يفهم هذا الشأن: كلما رأى ضعيفاً ضَعفَّ حديثه كله، حتى إن بعضهم ضعف كتاباً كاملاً لرجل ثقة وهو (كتاب الفتن لنعيم ابن حما!
1 – ونعيم وثقه ابن معين وغيره وابن حبان مع تعنته أورده في الشقات وقال: (ربما أخطأ ووهم)، وضعفه آخرون، وقد تفرد بأشياء منها ما هو منه، وليس من شرط الثقة إلا يخطئ في الرواية، ومنها ماهو من الرواة عنه، ومنها ماهو مظلوم فيه فقد توبع.
2 – وذكر ابن عدي (7/ 19) أحادييث منكرة له، ثم قال: (وعامة ما أنكر عليه هو الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثة مستقيماً) وكذلك قال أبو داود: عنده نحو عشرين حديثاً عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وليس لها أصل)
قلت: من كم ألف حديث عنده؟!

وحديثه عن عبدالله بن المبارك عن عبدالله بن عون – أخطأ فيها إنما هي عنده عن ابن المبارك.
3 – رواية الكتاب غالباً ما تكون من كتاب وإملاء لا من حفظ، فلإن كان صاحب الكتاب علته حفظه لا كتابه، فكتابه معتمد.
4 – قد أكثر نعيم فيه عن الوليد بن مسلم، وللوليد كتاب في الفتن، فكيف تضعفه بنعيم وهو يرويه عن رجل له كتاب لم تره!؟
5 – قد ذكروا من أسباب تضعيف ةنعيم أنه يرفع، فمن عرف ذلك منه لم يحتج برفعه لا أن يرد كل حديثه!
6 – ونعيم إمام في السنة ينبغي فيه التحري قبل التجري!
وأما مجالد فهو من هؤلاء الذين افترى عليهم لصوص الحديث دون بحث حديث.
أ – والراوي عنه هاهنا شعبة – رحمه الله تعالى – وهو يتحرى في شيوخه، أو في روايات شيوخه كشأن أكثر الأئمة: ينتقي من كتب من يحدث عنهم من الضعفاء، ثم يسمعه منهم، فالضعيف لحفظه أو لأنه يلقن مثل مجالد وهو صالح الكتاب. كما قال العجلي.
ب – والراوي عنه هاهنا شعبة، وفي ترجمة مجالد من الجرح والتعديل (8/ 361): نا أحمد بن سنان قال: سمعت

عبدالرحمن ابن مهدي يقول: (حديث مجالد عند الإحداث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء) (قال ابن أبي حاتم: يعني أنه تغير حفظه في أخر عمره.

ج – وضعفه اليحيا وان: القطان وابن معين وأحمد – رحمهم الله تعالى لأنه يرفع لضعفه، فما كان كذلك فالموقوف منه يثبت

ولذلك كان عبدالرحمن – رحمه الله تعالى – ينهى عنه ولا يروي عنه ولكن يروي عن هشيم والثوري عنه (ابن عدي 6/ 421 – 422).

د – وقد سهل فيه يحيي بن سعيد القطان وغيره، فقدمه على شهر بن حوشب وغيره، وأعل حديثه بكثرة غلطه فيما يرويه (عن الشعبى عن مسروق عن عبدالله) و (ولا يفصل قول مسروق من قول علقمة) فما كان عن الشعبي فقط من قول فلا بأس، ومسروق وعلقمة ثقتان سمعا وسمع منها فلا علة.

ولذلك قال ابن عدي (6/ 423): (له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – أحاديث صالحة).

وقدمه علي بن المديني وغيره على كثير من أصحاب الشعبي ووثقه الفسوي وغيره.

4 – الاختلاف في رفعه ووقفه.

وليس هذا بعلة لأمرين: الأول أنه وقفه ابن أبي عاصم وهو أثبت من رواه عن محمد بن مصفى عن بقيى به، والثاني أنه قد ذكر في مجالد الرفع، فالوقف أصوب.

4 – ثم لو تاب توبة معروفة صادقة مشهودة:

1 – فإن غايته حينئذ أن يكون من عوام أهل السنة، لا يقال فيه إنه من علمائهم حتى يصنف ويجتهد في ذم البدعة التي عليها، كما صنف واجتهد في مدحها.

2 – بل عامي أهل السنة خير منه، لأنه العاصي لم يتلوث بالبدعة، وليس من زنى وتاب، كمن لم يزن واستقام!

وقيل لابن عباس – رضي الله تعالى عنهما ك

أيهما أفضل عندك:

1 – رجل كثير الصلاة والصيام والعمل يقارف الذنوب.

2 – رجل قليل الصلاة والصيام والعمل لا يقارف شيئا من الذنوب!؟

قال: لا أعدل بالسلامة شيئاً

صحح رواه ابن وهب في جامعة (ص 62 و 70): قال لي مالك: قيل لابن عباس ح وأخبرني ابن لهيعة عن أبي الأسود

سمعت القاسم سمعت رجلاً يسأل ابن عباس ح وأخبرنا يحيى بن أيوب عن سعيد بن القاسم بن محمد أن رجلاً سأل ابن عباس – رضي الله عنهما.

وقد كان أحمد – رحمه الله تعالى – يحتج لهذا المعنى فيما يصنعه بمن أجاب في المحنة وتاب، فيحتج بما كان من جرير والأشعت – رضي الله تعالى عنهما – لما حضرت الصلاة، فقدم الأشعت جريراً – رضي الله عنهما.

وحدَّث منصور بن سلمة الخزاعي – رحمه الله تعالى – مرة، فسبقه لسنانه، فقال: حدثنا إسماعيل بن علية، ثم قال: (لا، ولا كرامة، بل أردت زهير بن معاوية) فقيل له: ألم يتب إسماعيل؟!

فقال منصور – رحمه الله تعالى:

ليس من قارف الذنب كمن لم يقارف

أنا والله – استتبته. (السير 9/ 117).

نعم من قارف فتاب فوضعه نصب عينيه لا ينساه – وأين مثل هذا؟! فلعله خير ممن لم يقارف وأعجبته نفسه أو قصر، وتفصيل هذا يطول.

5 – ثم لو تاب، فأكثر أهل البدع لا تصدق توبتهم ولا تتم!

فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الخوارج، واحتج بها بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – في غير الخوارج، فكل أهل البدع والخوارج:

(يمرقون من الدين ثم لا يرجعون فيه).

وقال (رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في أهل البدع جميعاً:

(إن أهل الكتابيين افترقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة – يعني الاهواء – كلها في النار إر واحدة، وهي الجماعة.

وإنه سيخرج في أمتى أقوام تجارى ربهم تلك الأهواء، كما يتجارى الكلب بصاحبه:: لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله).

قال معاوية بن أبي سفيان – رضي الله تعالى عنه – عقبه:

(والله يامعشر العرب لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم – صلى الله عليه وسلم – لغيركم من الناس أحرى أن لا يقوم به)

رواه أحمد وأبو داود وغيرهما بسند صحيح.

فكما أن من السبعة: (شاب نشأ في طاعة الله) كما قال صلى الله عليه وسلم.

- (خالطت بشاشه الإيمان قلبه لا يرتد عن دينه) كما قال هرقل.
- وكما أن يوسف بن أسباط وغيره من أهل السنة - رحمهم الله تعالى - قالوا: (من نعمة الله على الشاب أن يوفق لرجل من أهل السنة) يعني في شبابه
و (إذا رأيت الشاب يصحب المبتدع فلا ترجه)!
فإن من وقع في البدعة، تشربت بها عروقه ومفاصله، فإن تاب بقيت عليه من البدعة بقية تخرج منه على غير تنبه منه!
فإن لم ينبه مضى عليها واعتقدها ديناً!

وقد صحح عنه صلى الله عليه وسلم: (إن الله احتجر التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته) وفي رواية له (كافي الروافض 1/ 44): (أبى الله لصاحب البدعة بالتوبة، فقالوا: يارسول الله، وكيف ذلك قال صلىلله عليه وسلم: إنه قد أشرب قلبه منها).
وقال بعض السلف (السجزي ص 234): (سمعت من مبتدعٍ قولاً أجتهد في إخراجه من قلبي وسمعي ولا يتم لي ذلك)!!
قال إياس بن معاوية - رحمه الله تعالى: (إن الشيء إذا بني على عوج لم يكد يعتدل) رواه ابن عبدالبر - رحمه الله تعالى - في الجامع (2/ 173).
فانتبه لهذه النكتة، فإنها عظيمة جداً فيمن يكون على بدعة فيتوب، أو من أهل السنة فخالط أهل البدع فتسرب إليه بعض ما عندهم من حيث لا يشعر!!
1 - فصبيغ: تاب بن يدى عمر - رضي الله تعالى عنه، ومع ذكل أمر بهجره سنة كاملة
ولما خشي على الأحنف - رحمه الله تعالى - احتبسه عنده حولاً كاملاً.
وبه قال أحمد - رضي الله تعالى (منهاج السنة 6/ 355).
2 - والأشعري: أظهر توبته، وتكلم في صدقها ناس كثير كما في ذم الكلام للهروي والحجة للتيمي، وقال ابن تيمية - رحمه الله تعالى: (بقيت عليه بعد توبته بقية من الاعتزال).
وقال السجزي - رحمه الله تعالى - في رسالته (ص 140 - 141): (قال خلف المعلم: أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة، فرجع عن الفروع وثبت على الأصول). وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوه).
ووافقه ابن تيمية - رحمه الله تعالى - على ذلك في الدرء (7/ 236) وغيره.
3 - وابن عقيل: أظهر توبته من مخالطة المعتزلة وظهر له أشياء كما في كتاب ابن قدامة - رحمه الله تعالى:
(تحريم النظر في كتب أهل الكلام) وهو كتاب جيد فيه فوائد في هذا الباب.
4 - وصديق بن حسن خان: فقد ذكر ابن عتيق - رحمه الله تعالى - في نصيحته إياه:

(لم يحصل منكم إمعان نظر في هذا الكتاب .... والثاني أن ظاهر الصنيع أنك أحسنت الظن ببعض المتكلمة، وأخذت من عباراتهم بعضا بلفظه، وبعضاً بمعناه، فدخل عليك شيء من ذلك،

ولم تمعن النظر فيها، ولهم عبارات مزخرفة فيها الداء العضال .... وقد سلكتهم في هذا التفسير في مواضع منه مسلك أهل التأويل مع أنه قد وصل إلينا منكم رسالة في ذم التأويل)

ومع رسالته، ونصيحة ابن عتيق – رحمه الله تعالى، وإقباله بعدها على كتب ابن تيميةوابن القيم – رحمهما الله تعالى، فإنه حين صنف عقيدته (قطف الأثر) لم تخل مما ينتقد بهذا غير ما عليه من ظاهرية.

وهذا ذاته في المقبلي والشوكحاني وغيرهما من الزيدية المعتزلية.

5 – والألباني صريح في شريط (606/ 117) أنه خالط الأخوان مدة، وقال بكل إنصاف من نفسه يندر بحق أن يوجد في هذا الزمان من مثله: (ومازالت في إخوانية).

وأكثر ما في الشريط المشهور المردود عليه هاهنا هو من هذه الإخوانية الإرجائية والخروجية !!

وكثر من مشاهير من ينسب إلى السنة – في هذا الزمان – شباباً وشيوخاً كانوا زمنا طويلاً في أول أمرهم من الإخوان، فتجد الإخوانية إن لم تكن قد ملكتهم فهي تعاودهم كالكلب: فترى له أقوالاً مستقيمة في ظاهرها مع نوع دخن، وبعد ورقة أو عشر من الكتاب ذاته عاوده الكلب فنقضها وهو لا ينتبه وهو يحسب أنه يحسن صنعاً! في أعمال هؤلاء الكثير من هذا!. ومن هاهنا تعلم فضل (شاب نشأ في طاعة الله) ممن يجعلهم الله تعالى في ظل عرش، وتعلم صدق مثل: (من شب على شيء شاب عليه) مع حيطة ممن لم يصن نفسه، وتعلم هذه الأبيات ولها قصة:

والشيخ لا يترك أخلاقه ... * ... حتى يوارى في ثرى رمسه

إذا ارعوى عاد إلى جهله ... * ... كذي الضنى عاد إلى نكسه

وإن من أدبته في الصبا ... * ... كالعود يسقى الماء في غرسه

حتى تراه مورقاً ناضراً * ... بعدالذي أبصرت من يبسه

وانظر الحفظ (الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر).

فالنصيحة لأهل السنة في أمثال هؤلاء:

أن يصنعوا بهم ما صنع عمر – رضي الله عنه بصبيغ: يستأني به، ويعرض كلامه على ما كان عليه من بدعة سابقة فما وافقها رده، ويعرضه حرفاً حرفاً على السنة فما وافقها قبله.

والنصيحة لأمثال هؤلاء:

1 – سكوته أسلم لغيره، ولكنه يضره فتبقى آثار البدعة فيه.

2 – كلامه يضره حيث يتبعه غير عليه وقد تكون فيه آثار البدعة.

3 – لا يتكلم كلمة حتى يعرضها قبل أن يظهرها على كتاب الله تعالى وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – وهدي السف الصالح – رحمهم الله تعالى، ويعرضها على من لم يتلوث بالبدعة وعلى من لم يقلده فيرشده ويبين له.

وأعرف رجلاً من المشاهير فيه خصلتان مع قوة علمه ودينه، ومن عرف ذلك أ/ن من زلله أن فيه:

1 – إعجابه برأيه، فيمضي في بحث طويل لم يسبق إليه، فيأتي فيه بالعجائب التى تتاوى مع أول نص يأتي!

2 – لينه مع الصوفية وأهل البدع حتى إنه من لينه ذلك قد يقول: يسلَّم للصوفي حاله، وهو معذور بسكره! وهذا مع أن فيه شدة على أهل البدع في الجملة.

6 – ثم لو تاب وصدق واشتهرت توبته فإن التوبة لا تبطل العقوبة على تقصيلر، وأنظر المنهاج لابن تيمية – رحمه الله تعالى (6/ 256) والصارم المسلول له، وسبق أن الأشعري بعد توبته تبقى عليه بقية توجب الحذر منه.

1 – صبيغ: تاب، وأمر عمر – رضي الله تعالى عنه – بهجره بعد ذلك سنة كاملة، (ولم يزل وضيعاً) بعد ذلك بعد أن كان رفيعاً!

2 – إسماعيل بن علية: قال أحمد – رحمه الله تعالى: مازال وضيعاً من الكلام الذي تكلم فيه حتى مات.

قال الفضل بن زياد أليس قد رجع وتاب على رءوس الناس!؟

قال أحمد – رحمه الله تعالى: بلى، ولكن مازال لأهل الحديث بعد كلامه ذلك مبغضاً!

رواه يعقوب بن سفيان (2/ 132) ثني الفضل – به، والخطيب (6/ 238).

3 – من أجاب في المحنة، وترك احمد وإبراهيم الحربي وغيرهما من الأئمة – رحمهم الله تعالى – الرواية عنه.

–من كذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عمداً وتاب. قال جماعة من أهل العلم منهم

أحمد والحميدي رحمهما الله تعالى: لاتؤثر توبته، ولا تقبل روايته.

ورد ذلك النووي في شرح مسلم (1/ 69) بإسلام الكافر وصحة التوبة!

وهذا رد من لم يحرر المسألة، ومن يلحق الأمور بغير نظائرها، فالكافر غير المسلم، وتوبة الفاسق غير توبة المبتدع والزنديق، والحيطة للحديث أعظم من غيرها، وفصيل الرد يطول، وأحمد والحميدي – رحمهما الله تعالى – أفقه لدين الله تعالى وأتبع للسنة ممن يعارضهما.

7 – ثم لو تاب وصدق فهذا كله في خاصة نفسه.

فأين من تابعه على بدعته بعض متابعة فأورثت مرضاً في قلبه!؟

وأين من تابعه على بدعته متابعة كاملة أو بعض متابعة فمات على ذلك!؟

وأين من تابعة على بدعته، وأصر عليها، ولم يرجع برجوعه!؟

(ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم) (النحل /25)

ولذلك فمن صدقت لديك توبته فلا تجهر بمدحه، فإن الناس لا يعرفون عنه غير البدعة، ولا ينتشر له من الكتب غير كتب البدعة.

ولذلك فمن صحح توبة الجويني والرازي وغيرهما كابن تيمية – رحمه الله تعالى – لا يمدحهم، بل صنف كتاباً ضخماً في الرد على الرازي ونشر مخازية وضلالاته.

فترحم عليه – إن صحت توبته – في نفسك، ولاتشن عليه في علانية، بل حذر علانية من كتبه، واذكر توبته وتبرأه من هذه الكتب.

فائدة

كلنة (لعله تاب) من هذه القدقجة التي نهى الألباني في حواره مع السروري عنها، وقد وقع فيها من طرف خفي في مسألة أخرى.

فقد سبق أن هذه الوسوسة قد تجرنا إلى وسوسة أخرى في الكافر (لعاه تاب) فلا تحكم بكفره!

وفي الصالح (لعله كفر قبل موته) فلا تحكم بصلاحه بعد موته!

وهذا إرجاء من نوع الإرجاء الأول، وهو إرجاء الحكم على البشر في الدنيا لله تعالى في الآخرة! وهذا يشبه قصة الخوارج مع علي – رضي الله تعالى عنه – حين قالوا: لا حكم إلا لله، فقال علي رضي الله تعالى عنه: كلمة حق يراد بها باطل

وهذا خلاف إجماع أهل السنة – رحمهم الله تعالى، إنما نشهد بما علمنا.

فتورط الألباني بهذه القدقدة:

شريط (7./ 1/ 350): الكافر لا يحكم له بالنار)!

شريط جده (37/ 530/1): النصارى الذين لم تبلغهم الدعوة معذورون!

هذا الشريط (400/ 2): هل أقيمت عليه الحجة؟! الله أعلم. وكذلك (240/ 1): الكلام نفسه!

فهذا الذي تورط فيه إنما خرج من بقية الإخوانية عنده! فسلبه حتى مجرد النظر في الأدلة! وبمثل هذا يسقط من صنعه!

1 – لم تبلغهم الدعوة .... لم تقم عليه الحجة!؟

فهل هم الآن كفار تطبق عليهم أحكام الكفار أو لا؟!

أ – فإن قلت: لا تطبق عليهم أحكام الكفار، فقد خالفت إجماع المسلمين في كل زمن!، فقل لي: ماذا يطبق عليهم!؟

أحكام المسلمين!؟ أم منزلة بين المنزلين!؟

ب – وإن قلت: تطبق عليهم أحكام الكفار، فهذا الذي نقول به، فافعله في المبتدعة الذين لم تبلغهم الحججج بزعمك!: ماتوا أو مازالوا أحياء ! تطبق عليهم أحكام المبتدعة.

2 – ومسألة الكافر المعين يموت على كفرة:

أ – فقول بعض السلف: لا نشهد لآحد بجنة ولا نار، ليس بحجة لك، لأن معناه:

أنك لا تشهد للحي بذلك، لأنك لا تعرف ماذا يمو ت عليه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو الناس حتى إذا لم يبق بينه وبينها إلا ذراع) الحديث.

ولكن نرجوا ونخاف ونشهد له بصالح أعماله، أو نشهد عليه بسيئها.

– وأنك لا تشهد للميت المبتدع بدعة غير مكفرة بنار ولا جنة لأنه يدخل في المشيئة كما قال الله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء) (النساء /48)

وإنما تهد للمسلم بالجنة في المنتهى لا المبتدى، فانتبه.

وإنك لا تشهد للميت الصالح بالجنة، وإنما ترجوها له، لأنك لا تعلم ... هل تقبل الله منه حسناته وعفا عن سيئاته وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيمن شهد له الصابة – رضي الله

تعالى عنهم، وكذلك من بعدهم ممن هو على منهاجهم:

(وجبت وجبت أنتم شهداء الله في الأرض) ثلاث مرات.

فهذا في المسلم: الصالح والفاجر إذا شهد له أو عليه عدول أهل السنة.

وهذا غير من شهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالجنة أو النار.

ب – وأما الميت الكافر:

1 – فالأصل فيه الكفر، وهومجزوم به غير الإيمان فإنه يستثنى فيه، ولا نعلم أحداً استثني في الكفر فقال: (هو كافر إن شاء الله)!!

فالاستثناء في الإيمان – هذا فعل أهل السنة – رحمهم الله تعالى.

والاستثناء في الكفر – هذا فعل المرجئة – قبحهم الله تعالى.

وإياك أن تحتج بقول الله تعالى: (ليس لك من الأمر شيء) فإنها في الكفار الأحياء لا الأموات.

فالمسلم مفتقر إلى:

1 – قبول حسناته.

2 – العفو عن سيئاته.

أما الكافر فهو مجزوم: (إن الله لا يغفر أن يشرك به)

والمسلم: (ويغفر مادون ذلك لمن يشاء)

فلذلك يستثنى في الإيمان لا في الكفر.

2 – قد قال الله تعالى للمؤمنين:

(مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ) [التوبة /113]

وأجمع أهل العلم من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم – على تفسيرها أن التبين بالموت لا بالوحي في كل واحد ممن يموت!؟ فلا يحتاج كل مسلم إلى وحي في كل من يموت على الكفر حتى لا يستغفر له، ولا يحتاج إلى وساوس المزرجئة: لعله تاب قبل أن يموت، فإنما نشهد بما علمنا لا بالغيب!

3 – قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لرجل من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم:–

(حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار)

4 – قال عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – فيمن يقول: أنا مؤمن ولا يستثني: (هلا شهدت له بالجن')! فلذلك أمر بالاستثناء!

فمعنى ذلك واضحاً حيث لا استثناء في الكفر أن الكافر يشهد له بالنار.

5 – قول كثير من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – فيمن يقتله من الكفار (ومنه الحلية 1/ 364 – 365 والجليس 1/ 435 و ...):

عجلت بفلان إلى النار!

6 – الحكم الذي أمرنا الله تعالى به هو على الظاهر، ولم نؤمر بالسرائر ولا نقدر عليها، إنما هي لله تعالى.

– وقد أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بذلك فقال لهم في الميتين: ما تولون في هذا؟ فلم يقولوا: الله اعلم، إنما قالوا ما يعرفونه من خير أو شر، وإنما (الله أعلم) وهو أعلم بكل شيء – جل وعلا، تقال في الأطفال والولدان كما قال صلى الله عليه وسلم. – وقد أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم – على أسامة بن زيد – رضي الله تعالى عنهما – لما حكم بغير الظاهر على الرجل الذي أظهر الإسلام.

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (24/ 265).

(فلإذا مات كافرا فقد وجبت له النار، ولهذا لا يصلي عليه).

وقيل لسفيان الثوري – رحمه الله تعالى: أشهد على الحجاج وأبي مسلم بالنار؟ !

قال: لا، إذا أقرا بالتوحيد.

رواه البغوي في الجعديات (**1981**) بسند صحيح.

ومعناه ظاهر في أن من لم يقر بالتوحيد فاشهد له بالنار، فانتبه.

الفصل السادس لم يبدعه الكبار!

1 – الألباني في شريطه هذا يقول: (**420/ 1**): (شبابنا يبدعون العلماء)! (**280/ 2**): (هل

العلماء كان موقفهم من أمثال هؤلاء)!

وسبق إبطال ذلك في محله.

ومقصدي هنا إيراد مسألة: (إرجاء التبديع إلى العلماء)! ثم الكذب على العلماء أنهم لم يبدعوا أحداً!

2 – وآخر من كبار المرجئة دعوة لا سنا في عصرنا يقول: لا تبديع حتى تقوم الدولة!

فكأنه يرجئ التبديع إلى عصر المهدي بزعمه طالما أ، ه ليس هناك أمير يرضاه علناً وإلامر السر والبيعة السرية عندهم موجودون!

وكأنه يرجئ التبديع إلى الأمير، لأن العلماء موجودون في كل وقت باعترافه هو! ولكن علماء المرجئة لا شك!

وأهل السنة – رحمهم الله تعالى – قد أجمعوا عملاً على تبديع المبتدعة دون الرجوع للأمير، بل الواجب على الأمير الرجوع إلى أهل السنة في ذلك وغيره من مسائل العلم. والمتوكل أرسل إلى أحمد – رحمه الله تعالى – يسأله عن رجل ليولية القضاء، فقال (هو مبتدع) يعني يعقوب بن شيبة

وحجة الألباني وغيره كلها باطلة.

1 – فشباب الألباني يبدعون علماء السلف الصالح – رحمهم الله تعالى لأن هؤلاءالعلماء بدعوا طائفة من علماء المبتدعة كما سبق كعمرو بن عبيد وغيره.

وأما شباب أهل السنة – الذين يلمزهم الألباني فلا يبدعون عالماً، إنما يبدعون المتعالمين لأنهم لا يسمون المبتدع عالماً، ولا يبدعون أحداً إلا وقد بدع شيوخ أهل السنة – رحمهم الله تعالى – من هو أقل بدعة من هؤلاء المعاصرين!

2 – التبديع ليس مقصوراً على العلماء بل من يرى من طلة العلم مبتدعاً لا يحتاج فيه إلى الاستئذان!، ومن علم حجة على من لم يعلم، والمثبت بعلم خير من النافي بزعم! وهذا في حقيقة القول ليس اتهاماً لطلبة العلم! بل هو اتهام لمن

يسميهم: علماء أنهم لا يبدعون المبتدعة!

وكثير ممن هو كذلك قد أغلق بابه على علمه، ولم يقرأ ماقرأه بعض صغار طلبة العلم!

أما علماء أهل السنة ي كل زمان ومكان فهم أجرأ الخلق على الجهر بالسنة وتبديع أهل البدع دون أن تأخذهم في الله لومة لائم.

3 – ثم هل أنتم تتبعون علماء السلف الصالح – رحمهم الله تعالى!؟

أ – فهم قد بدعوا أناساً سبق ذكرهم أنتم تتلمسون لهم الأعذار! ولا تبدعون من يقول بمثل قولهم! بل تبدعون من يبدعهم!!

ب – وقد أبطلتم كلام أهل السنة لترفعوا كلام الإرجاء:

فلو قيل لك: فلان يؤؤل العلو أو النزول أو .... ؟!

لترددت، بل لداهنت! فحيث كنت في مجلس خاص قلت: مبتدع، وحيث خرجت قلت: من يبدعه فهو مبتدع!

إي والله من هذا الصنف كثير – لاكثرهم الله تعالى، فإنهم قذى عين وأذى قلب، أبطلوا كل ماتواتر عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى:

(من قال كذا فهو جهمي) ونحوه ليجعلوا كل الناس: (أهل السنة)!

قال الصابوني السني – رحمه الله تعالى في رسالته:

(لو جرت مسألة واحدة منها على لسان واحد في عصر الأئمة لهجروه وبدعوه)! وصدق حذيفة – رضي الله تعالى عنه: (إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة الواحدة فيصير بها ممنافق، وإني لأسمعها من أحدكم فى المحلس الواحد مرات)!!

فأى طعن في السلف الصالح – حمهم الله تعالى – يفعله هؤلاء!؟

– فماذا يريد المرجئة:

أ – طريقة الاشتراكية و الديمقراطية)، وهي اجتماع (لجنة) لتبديع رجل: أكثر أعضاء اللجنة لم يقرءوا له! أو لم يعرفوا كيف يبدع أو ينسب للسنة!؟ ب – طريقة أهل العمى: نص صريح بالاسم أ، فلانا مبتدع

ومن النوادر في هؤلاء أن قوماً اختلفوا في سماع الحسن – رحمه الله تعالى – من أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه، فأراد أحد أهل العمى فض النزاع بطريقة العمى، فقال أخند بن عبدالله الجويباري (وهو كذاب) حدثنا – فساق الإسناء إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم: سمع الحسن من أبي هريرة!

قد جاءتهم النصوص عن كثير من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – أن فلان بن فلان مبتدع، ومع ذلك يدفعون عنه! وينفقون التبديع عمن وقع فى مثل ما وقع فيه بل أضعاف ما وقع فيه!؟

5 – ثم أئمة الدعوة في جزيرة العرب – رحمهم الله تعالى:

أ – من يدريكم أنهم لم يتكلموا في فلان وفلان من المبتدعة!؟

قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(المتشبع بمالم يعط كلابس ثوبي زور)

فهل قرأتم كل كتبهم حرفاً بحرف تفتروا زوراً عليهم، وتطعنوا عليهم أنهم لم يبدعوا المبتدعة، وأنهم جعلوهم من أهل السنة ؟

وهذا ابن عتيق وابن سحمان وغيرهما قد تكلما في شرح الصحيحين

وهذا عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن له كلام جيد للغاية في كتاب الإحياء !

وأحد هؤلاء لما ذكر له أن محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى – تكلم في ابن حجر – كما ذكره عبدالرحمن بن حسن حفيده – رحمه الله تعالى – في المقامات (ص 5 / نشر نكتبة دار الهداية) في مناظرته مع أهل الأحساء:

(وطلب منه أن يحضر الأول من فتح الباري، وبين له ما غلط فيه الحافظ في مسألة الإيمان وبين أن الأشاعرة خالفوا ماصدر البخاري كتابه من الأحاديث والآثار).

فقال: محمد بن عبدالوهاب كان فيه حماس واندفاع الشباب مثلكم!

فلما قيل له ولغيره بكلام أحمد – رحمه الله تعالى – في المحاسبي والكرابيسي، قال: (تشدد أحمد وغالى) وكلاماً نحو ذلك! وهكذا يصنع الهوى بصاحبه.

نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله الاستقامة على السنة دون اتباع هوى نفس أو هوى غيره!، وانظر لي: (التنكيل والقول الجليل)، والصواعق المرسلة (2/ 441 – 444 و 617).

والله المستعان.

ب – وأنتم الواحد منكم لا يجرؤ على عشر معشار الكلام في أهل البدع الذين في عصركم! فقد كفوكم – رحمهم الله تعالى – الكلام على أهل البدع في عصرهم.

ج – ثم لو لم يتكلموا في المبتدعة الذيسن ليسوا في عصرهم فلا نشغالهم برد الناس إلى التوحيد

والرد على القبورية، كما انشغل أبو بكر – رضي الله تعالى عنه – فلم يجمع الناس على التراويح كما جمعهم عمر – رضي الله تعالى عنهما.

ولأن التبديع ظاهر عندهم لا خفاء فيه فلا حاجة للكلام فيه.

د – وهم لا يعذرون أهل العلم بزعمكم لا يعذرونهم بالجهل، فكيف يعذرون هؤلاء الذين جعلتموهم من أئمة أهل السنة!؟

هـ – ثم أين الحجة التيتعلمتموها منهم وممن قبلهم!؟

هل كان فعل أبي بكر وعمر وعثمان حجة على علي – رضي الله تعالى عنهم – في متعة الحج!؟

وأين الأصل الذي تكررونه دون عمل به والله ولا فهم له:

كلٌ يؤخذ منه ويرد إلا رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

وما هذا الطعن على إئمة الدعوة الطيبة تزعمون أنهم يجعلون الأشاعرة أهل السنة بل ائمة أهل السنة!؟

و – وهم رحمهم الله تعالى – قد بدعوا طوائف كثيرة، بل وكفروا طوائف كثيرة من مخالفيهم: علماء وعوام.

فكيف تتلاعبون بدينكم: تحتجون بهم، ثم تطعنون فيهم بأنهم يطعنون في العلماء!؟ فياليتكم تصنعون في العلم والصبر على الدعوة عشر معشار ماصنعوا مع المبتدعة.

6 – في عصركم مبتدعة، وإلا فأنتم مبتدعة!

أ – فإن بدعتموهم بالخارجية أو غيرها، وتركتم من قد قال بمثل ماقالوا من المتقدمين الذين تسمونهم (أئمة أهل السنة) مع أن أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – قد بدعوهم (فإن بدعتهم المعاصر وتركتم المتقدم فقد تلاعبتم بدينكم: تبدعون الاتباع، وتؤممون الرؤوس!

فلا شك حينئذ أنكم إنما تطعنون في المعاصرين ليس من باب الدين، وإنما فالأصل واحد، وقد قال أبو مسعود – رضي الله تعالى عنه: (أياك والتلون في دين الله تعالى)

فهذه صفة المنافق.

أحدهم يقول: انظر كيف يتلطف ويتهرب من إطلاق لفظ البدعة!

وبعد قليل يذكر (محمد عبده) إمام المعتزلة، فلا يزيد أن يقول: (عليه مؤاخذات)!

ب – ولئن لم تبدعوا معاصريكم الضالين ن وكذل من قال بمثل قولهم ممن سبقهم.

– فقد طعنتم في سلفكم الصالح – رحمهم الله تعالى، وليسوا بسلفكم، بل سلفكم حينئذٍ المرجئة.

– وقد طعنتم في أنفسكم بالبدعة.

– وفتحتم الباب لكل شر في الخروج والبدعة والتجهم وكل بدعة.

وهذا هو ما تفغلونه الآن، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

الفصل السابع التبديع سب للأموات وغيبة للأحياء!!

يعني المرجئ بذلك ماصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في النهي عن سب الأموات وغيبة الأحياء.

1 – وقد سبق في المقدمة أن من علامات أهل البدع الأخذ بالعموم دون النظر إلى مايخصصه من الآثار لا مايخصصه من الرأي.

وقد سبق في مسألة الترحم وغيرها ذكر إجناع أهل العلم على وجوب الجرح والتعديل للحي والميت من اب قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(الدين النصيحة)

فالنهي على عمومه في حال العموم، وعلى خصوصه في حال النصيحة للدين والدنيا، وقد أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم بذلك الخصوص فقال في الجنازتين: ماتقولون؟ فأثنوا على واحدة منهما خيراً والأخرى شراً، فلم ينههم، بل أمرهم

(أنتم شهداء الله في الأرض)

والشاهد ليس بشاهد زور، بل شهداء حق.

2 – فمن احتج بهذه بعد هذا على ترك التبديع فهو المبتدع لا شك، وهو المرجئ لا ريب.

والمسألة إجماع، وعليه كتب أهل العلم جميعاً، وذكر الأدلة في الإجماع ليس هذا مجاله، ولا حاجة لطالب علم إليه.

3 – قال الألباني في شريط له عندي (لا تحط عداوة شخصية بينك وبين الناس ولا سيما إذا أفضوا إلى ما قدموا)!

أ – وما أدري أين يذهب به وسوساه وهو يقرأ ويكتب عن رجال ماتوا قبل أكثر من ألف سنة: (ضعيف، متهم، كذاب)!!

ب – وأوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله، والولاء والبراء فيه – جل وعلا!

ج – وهذا الميت مات، ولكنه ترك بعده علماً ضاراً لم يمت معه!

وقد قيل (الحلية 6/ 153): (من سعادة المرء إذا مات ماتت معه ذنوبه).

الفصل الخامس حكمة الدعوة!

1 – ومثلها (مصلحة الدعوة) و (التفريق بين المسلمين)! و (الغاية برر الوسيلة)! وهذه كلها حجج الإخوان لتأجيل بل لإبطال الدعوة إلى السنة.

وللألباني في رد هذه الحجج كلها كلام متين جداً، ولكن عند التطبيق لا يعمل به!

2 – والحكمة هي السنة، والمصلحة هي السنة.

والسنة هي التحذير من أهل البدع!

وعلى هذه الحكمة والمصلحة أجمع أهل السنة في كل عصور الإسلام.

وزعم أن من الحكمة ترك ذلك اتهام للسلف الصالح – رحمهم الله تعالى – بالسفه لأنهم مافعلوه.

وزعم أن الزمن اختلف زندقه، فهو زعم العمانية وغيرها، والسنة تصلح لكل زمان ومكان بإجناع كل المسلمين! وقد قال مالك – رحمه الله تعالى:

(مالم يكن يومئذ ديناً فليس اليوم بدين)

وقال الله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) [المائدة /3]– وتفريق المسلمين فما نحن الذين فرقناهم:

أ – ولكن الله فرقهم:–

قال تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً) [هود /118] وقال جل وعلا: (أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً) [الأنعام /65]

وقال – صلى الله عليه وسلم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة).

فكيف لا نفرق من فرقه الله تعالى ورسوله – صلى الله عليه وسلم؟! وعليه اجماع أهل السنة رحمهم الله تعالى!؟

ب – ولكن هم افترقوا وتركوا السنة.

4 – قالوا: ترك اتبديع من الحكمة، لأن التبديع يحدث فتنة!

أ – بل ترك التبديع هو الفتنة العظمى، فالفتنة في مفهوم السنة كما قال الله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة) (النور /63)

والفتنة المساواة بين أهل السنة وأهل البدع.

والفتنة ترك أهل البدع ينشرون بدعهم حتى يسقط أهل السنة بين أيديهم أتباعاً لهم!

ب– وللألباني كلام متين في عدم مسايرة المجتمع، وأنه لا بد من الإصلاح، وأن الوقت الآن فرصة طيبة جداً للإصلاح! ولكنع لا يعمل به!

فيساير الناس في تعظيم وتوقير المبتدعة في عصره إذا لم يطعنوا فيه! وفي تعظيم وتوقير المبتدعة الذين ماتوا قبل رؤيته!

5 – يحتج بعض المرجئة على ترك التبديع بأن التبديع ينفر الناس!

والتنفير نوعان:

1 – تنفير بالحق ... 2 – تنفير بالباطل.

فمن نفر عن الحق فقبحه الله، فلا تداهن ولا تركن للذين ظلموا لتستميلهم فقد حذر الله تعالى من ذلك:

(عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى) الآيات [عبس /1 – 6]

(وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم /9]
ولئن كنت تحسب أنك بإرجائك هذا لن تنفرهم فقد طلبت محالاً:

فقد قال الله تعالى: (إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ) [القصص /56]
(عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) [الرعد /4]
(وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) [الأعراف /199]
وفي حقيقة الأمر أن النفاق هو الذي ينفر الناس عن الدين، وأن الثبات على الحق هو الذي لا بد منه، فحتى الكفار يعجبهم ذلك! فقد حضر جنازة أحمد – رحمه الله تعالى – خلق من اليهود والنصارى: أعجبهم ثباته!
وتفصيل هذا بطول، وفي دنيا الناس من الدعوة ما يصدقه نهاراً جهاراً.
ثم المراد هو إرضاء الله تعالى ولو غضب أهل الأرض كلهم جميعاً. فالداعية لا يحفظ هذا الحديث عملاً به داعية ضلال:
قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(من أرضى الله بسخط الناس رضى الله عنه وأرضى عنه الناس)
6 – ومثل ما سبق الاحتجاج بأن قلة أهل السنة وكثرة المخالفين لهم تقتضي من باب الحكمة عدم الجهر بهذا التبديع.
وأهل السنة قلة في كل زمن، فلم يقولوا هذا، فكان هذا القول بدعة وقد كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من معه من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – قلة في وسط الكفار فلم يقولوا للكفار:
إنهم مسلمون!
بل القلة ينبغي لها الثبات على الدين لينصرها الله تعالى.
7 – ومن حجج المرجئة لهم ألسنتهم بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(لولا أن قومك حديثوا عهد)
فترك – صلى الله عليه وسلم – هدم الكعبة وإعادة بنائها خشية ذلك.
أ – ترك ذلك، ولم يترك تكفير الكافر! والتبديع أهون من التكفير!
ب – ترك ذلك وقال – صلى الله عليه وسلم: (فإن بدا لقومك من بعدي أن يبنوه فهلمي أريك ماتركوا منه)، فجعله لمن بعده، ونحن ممن بعجده!
ج – ترك – صلى الله عليه وسلم – ذلك لسبب آخر أيضاً وهو: (وليس عندي من النفقة ما يقوى على بنائه) كمافي صحيح مسلم – رحمه الله تعالى.

8 – وكذلك يحتج المرجئة زوراً بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الخوارج أنه لم يقتل الرجل: (لا يتحدث الناس أني أقتل أصحابي)

وكذلك احتج به بعض مرجئة زماننا على عدم الخوف من النقد وعلى الجهر بالنقد للأمراء! فما أعجب هذا! احتج به المرجئة ومن يزعم أنه عدو لهم!

أ – السلف الصالح وأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – رووا لنا هذه الأحاديث، وكانوا خيراً منا في كل شيء، وقد أجمعوا على هجر المبتدع ولو كان في العلم والزهد بزعمه ماكان!

فعرفنا أن الاحتجاج بهذا الحديث وغيره على ترك التبديع بدعة!

ب – عدم قتل الرجل ليس بحجة فنحن لم نأمرك بقتل المبتدع! وقد ذمه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذماً أبلغ من القتل:

(يخرج في أمتي .... يمرقون من الدين .... شرار الخلق)

وبعض السب أشد من القتل كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم (لعن المؤمن كقتله)

فسبوا المبتدعة كما سبهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بأعيانهم!

ج – ثم أكثر أهل العلم يقول بعدم قتل الخارجى مالم يخرج، ولكن أجمع أهل العلم علوجوب التحذير منه وطرده وهجره!

د – ثم قد أمر – صلى الله عليه وسلم – بقتله! وانظر لذلك كتاب الشريعه للآجري – رحمه الله تعالى (ص 28 – 30) وأحاديث الخوارج من النهاية لابن كثير – رحمه الله تعالى.

هـ – ثم قد عزم – صلى الله عليه وسلم: على قتالهم، فقال – صلى الله عليه وسلم:

(لئن أدركتهم لأقتلنهم)

و – ثم قد أمر – صلى الله عليه وسلم – بقتالهم: (فإذا لقيتموهم فاقتلوهم).

فلعنة الله على المرجئة الذين يبدلون كلام الله تعالى وكلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم. ويحرفونه لنصرة أهوائهم.

الفصل التاسع من بَدْع مسلماً .. !

هذا كلام الألباني في شرطه هذا: من بَدَّع مسلما فإن لم يكن مبتدعاً، فهو المبتدع!

هذا قد قاله قياساً على حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من قال لأخيه: ياكافر فإن كان والا حارت عليه) الحديث، وبدون قياس وردت بعض الأحاديث في مطلق السب.

1 – والذي يعرفه أهل السنة كلهم ويجهله المرجئة والخوارج كلهم أن هذا ليس على إطلاقه، وعمر قد قال لحاطب، وأسيد بن حضير قد قال لسعيد ابن عبادة – رضي الله تعالى عنهم – كلاماً شديداً ليس حاطب وسعد ابن عبادة – رضي الله تعالى عنهم – كلاماً شديداً ليس حاطب وسعد أهله، ولم يقل أحد من أهل العلم أن عُمر وأسيداً أهله كذلك!

2 – فإن ترك التبديع خشية أن لا يكون الموصوف بالبدعة مبتداعاً فتقع البدعة عليه هو.

فكذلك لن ينجو مما فرَّ منه!

ذلك أن قاعدة: (من بدع مسلماً) ليس عليها اتفاق، بل هي مقيدة، وبمقابلها قاعدة أخرى:

من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع!!

بناء على إجماع أهل السنة في هجر المبتدع، وأن من ماشاه ودافع عنه، ومدحه، فهو مثله!

بل قال عبدالله بن عون – رحمه الله تعالى: (من جالس المبتدع فهو أشد علينا من المبتدع)!

2 – فإن قلت: لا أقول: هو مبتدع، ولا غير مبتدع!

ولا أقول: هو غير سني، ولا سني!

قلنا لك: هذا حال الواقفة، وهم من شرار خلق الله تعالى.

قال الله تعالى: (لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) [البقرة /143] (وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) (البقرة /283) وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (أنتم شهداء الله في الأرض)

فهل ترضى أن تحشر مع شهداء الزور ممن كذبوا على الله تعالى!؟

أو تحشر مع المرجئة الذين قال إبراهيم النخعي – رحمه الله: هم أشد من الخوارج!؟

4 – فإن قلت: فماذا أصنع!؟

قلنا لك: لابد لك أن تعرف السنة وأهلها لتنجو في خاصة نفسك، فإذا عرفتَ أن من خالف السنة فهو مبتدع كما أجمع عليه أهل العلم: (من قال كذا فهو جهمي) وهكذا، ولا بد لك من معرفة ذلك لتحذر وتحذر فإن (الدين النصيحة) و (من رأى منكم منكراً فليغره) فلا يصلح دينك إلا

بذلك: بوصف أهل الإصلاح بالصلاح، وأهل البدعة بالبدعة!

5 – ثم هذا الورع الكاذب ي ترك التبديع خشية الوقوع في البدعة هو نفسه بدعة وطعن في السلف الصالح وأهل السنة في كل عصر – رحمهم الله تعالى – فقد كانوا على خلاف هذا الورع الكاذب.

بل الورع الصادق هو أن لا تصف رجلاً بالسنة، وليس هو من أهلها!

الفصل العاشر من يبقى معنا

هذه ن حجج الألباني في شريطه وفي شريط المدني، وقبله ابن السبكي الأشعري في طبقاته (2/ 82): (لو كلف الناس ماكان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل)! وقبلهما الذهبي!

1 – سيأتيك البيان أن هذه الحجة من حجج مرجئة المسلمين.

ولكن الأولى بالتقديم بيان أنها من حجج (مرجئة الكفار والمتشبهين بهم) أعني ما اشتهر عند الناس بالعلمانيين!

ذلك أنك إذا قلت: نريد العمل بأحكام الشرع (تعني الحدود ونحوها).

قالوا لك: إذا طبقنا حد السرقة سنقطع أيدي الناس كلهم !!

فدلوا على:

أ – جهلهم بحد السرقة فإن له شروطاً لا تقع في حال كل من أخذ مال غيره!

ب – طعنهم في الناس كلهم بأنهم لصوص!

وإذا قلت: تورع عن كذا

قيل لك: لو تورعنا لما أكلما ولا شربنا!

إذن فماذا؟! الفجور!؟ أو (سدّدوا وقاربوا وأبشروا)!؟

فإذا قلت: تريد هدْي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – وأحكام الشرع في كل شيء: في السنة والبدعة، وفي العقائد وفي العبادات وجدت من يرفع صوته: من يبقى لك!؟

أ – فعليه ما سبق من (الجهل) و (الطعن).

ب – يبقى لهم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم –كما قال أبو بكر – رضي الله عنه!

ج – يبقى لهمو أهل السنة الخالصون الواحد بأمة، الواحد بجماعة –كما قال ابن مسعود – رضي الله عنه.

د – يبقى لهم مابقي للسلف الصالح – رحمهم الله تعالى!

هـ – ذكر لأبي برزة – رضي الله تعالى عنه – حال الناس وتفرقهم، وقيل له: ألا ترى، فكان أول شيء تكلم به أن قال: (إني أحتسب عندالله – عز وجل – أني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش، وانكم معشر العرب كنتم على الحال الذي قد علمتم من جهالكتكم والقلة والذلة والضلالة، وإن الله – عز وجل – نعشكم بالإسلام وبمحمد صلى الله عليه وسلم – خير الأنام، حتى بلغ بكم ما ترون.

وإن هذه الدنيا أفسدت بينكم، وإن ذاك الذي بالشام والله إن يقاتل إلا على الدنيا، وإن الذين حولكم الذين تدعونهم قراءكم والله إن يقاتلوا إلا على الدنيا.

قال الراوي: فلما لم يدع أحداً قيل له: بما تأمر إذَنْ!؟

قال: (لا أرى خير الناس اليوم إلا عصابة ملبدة، خماص البطون من أموال الناس، خفاف الظهور من دمائهم).

رواه في الحلية (2/ 32 – 33) من طريق الحارث في مسنده (–) بسند صحيح، وأصله في الصحيح مختصراً.

2 – تدل على جهل قائلها بقول الله تعالى:

(وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ) [الأنعام /116]

فهذا حال أهل الأهواء والبدع في المسلمين: يتبعون الظن والهوى، لا الحق والسنة.

بقول رسول الله – صلى اله عليه وسلم:

(تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

(لا تزال طائفة من أمتي على الحق)

قال إسحاق بن راهوية – رحمه الله تعالى: الطائفة دون الألف!

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى.

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ... ناس صالحون قليل في ناس سوء كثير) وأقوال أهل السنة – رحمهم الله تعالى – في كل عصر تدل على أنهم قلة حتى قال يونس بن عبيد وهو من أصحاب الحسن البصري وعلماء أهل السنة – رحمهم الله تعالى:

(إنكم من أقل الناس)

تعرف لماذا!؟ لأن الواحد منهم جماعة، أمة، أفضل من ألف رجل ممن يخالفه! فهل هم بعد ذلك قلة!؟

وقال الفضيل بن عياض – رحمه الله تعالى: (لا يعرنك كثرة الهالكين)!

فهذا حال أهل السنة في المسلمين: قلة

وهو نفسه حال المسلمين في الكفار: قلة.

فهل نتساهل فنصف الكفار بالإسلام، لأن عدد المسلمين بالنسبة إلى الكفار قليل!؟

قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (يقال لآدم يوم القيامة: أخرج بعث النار من ذريتكم، فيخرج من كل ألف تسعاً وتسعين وتسعمائة) يعني الألف كلهم إلا واحداً فقط!

(الجماعة أنت وحدك إذا كنت على الحق) أي على ماكان عليه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى.

3 – هل ميزان الحق هو القلة أو الكثرة!؟ لاهذا ولا ذاك، ولكنه الحق نفسه، فاعرف الحق تعرف أهله.

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(يأتي النبي يوم القيامة معه الرهط، ويأتي النبيى ومعه الاثنان، ويأتي النبيى وليس معه أحد)
فما قصر ذاك في العدوة، ولا تشدد في نفي مخالفيها عنها!؟
4 – فإذا رأيت الناس حولك قبورية حتى لا تكاد تجد فيهم بعدد أصابع يدك سنياً، فهل القبورية هؤلاء هم المخطئون الضالون!؟
أو أنت إن كنت سنياً الضال!!؟
وهكذا في كل بدعة
وهكذا حال اهل السنة في كل عصر ومصر: قلة غريبة، فكيف تقول بهذه الحجة، وأنما هي حجة المرجئة: لا يضر مع الإيمان شيء!؟
فكذلك كلهم أهل سنة وإن أولوا العلو والنزول والرضا والغضب 000!؟
فهذه الحجة نفسها بدعة، ومن يحتج بها مثلها!

ولا تستوحش، فإنك – إن كنت من أهل السنة – فمعك على الطريق ممن تعرف ولا تعرف من السلف والخلف، والبركة في السنة لا في الكثرة، ومن كان دينه دين الناس فهو إمعة:
فإن كان وسط الفسقة أو الكفرة فكيف بصنع؟! من يبقى معه!؟
فليفر بدينه، وليعتصم بالسنة فإنها جنة وهى طريق الجنة

الفصل الحادي عشر المعين!

1 – هذه شبهة المرجئة، فالمعين: يكفر ويبدع ويفسق ويلعن إذا وقع في كفر أو بدعة أو فسق أو ملعنة غير جاهل بها، ولا ناس لها، ولا مضطر فيها بإجماع أهل العلم جميعاً وخالف بعض المتأخرين في اللعن ولا حجة له، فقد لعن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى معينين كثير، فكأن هؤلاء المتأخرين يفهمون من اللعن أنه تكفير، وليس كذلك بل هو لعن دون الكافر، وبغير هذا تبطل الحدود والأحكام كلها فهى لا تكون إلا على معين!
وسبق بيان ذلك في الأعذار الشرعية، وفي مسألة الترحم / اللغى، وأن التنطع في تطبيق هذه الأعذار هو الإرجاء بعينه، والتسرع فيها هو الخروج، فلا تنطع ولا تسرع، ولكن على منهاج السلف الصالح – رحمهم الله تعالى: (من قال كذا فهو جهمى) إذا كان العلم عنده أو انتشر أو تحت يده فأعرض عنه أو كان داعية إلى بدعته
والذي قال صلى الله عليه وسلم: (ما بال أقوام):

1 – كان بعض الساعمعين يعرفهم بأعيانهم

2 – معرفة أعيانهم لاتهم لأنهم لم ينتشر عنهم ذلك وإلا وجب التحذير بالعين بلا خلاف عند أهل العلم

3 – قد ذكر مرات كثيرة أسماء ثم طواها بعض الرواة إذ لا حاجة لنا فيها وانظر (المبهمات للخطيف وغيره) فهل تراه قال فلاناً ولم يسم:

(إن آل بنى فلان ليسوا لي بأولياء!)

(ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئا!؟)

وهذا كثير لو جمعته، فانتبه

2 – ولماذا يحتج المرجئة بالمعين في نفي البدعة، ولا يحتجون بذلك في إثبات السنة له مع إن إثبات السنة أصعب ألف مرة من نفي البدعة!؟

ولابد للمرء العالم أن يوصف بإحدى حالين: السنة أو البدعة كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

فأهل السنة هم الفرقة الناجية، والثنتان والسبعون هم أهل البدع

3 – لا بد من التعيين وإلا فإرجاء التعيين إرجاء للدين!

فإذا قلت: أحب أهل السنة وأبغض أهل البدع

قلنا: أحسنت، فهذا واجب الولاء لأهل السنة، والبراء من أهل البدع

لكن من هم هؤلاء، ومن هم أولئك ممن تلقاهم كل يوم!؟

يقول المرجئ: كهلهم أهل سنة!؟ فيكذب، فأين أهل البدع!؟

إن عدم التعيين يبطل الشرع كله:

قال رسول الله – صلى الله لعيه وسلم: (من رأيتموه يبتاع في المسجد فقولوا لا أريح الله تجارتك)

(أما معاوية فصعلوك لا مال له) الحديث

والدين كله على التعيين لا الإرجاء!

فما أشبهه بما يمزح به الألباني مع أصحابه فما أدري أهوم من الصدق،

أم من الكذب، ولا يجوز المزاح بالكذب، ويمكنه الخروج من الكذب لو جعلها مثلا

ولا يجوز المزاح بالكذب كما علم هو من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(أنا زعيم بيت في وسط الجنة لم ترك لاكذب وإن كان مازحاً)

(ويل للذي يذب ليضك الناس)

فقد سبق أن ذكرت له قصة استهزاء على أم المؤمنين عائشة بنت الصديق – رضي الله تعالى عنهما!! وقال: (لا يهمنا إسنادها!؟)

قال: لقي كردي كافراً، فقال له: أسلم وإلا أقتلك!

فقال الكافر: أسلم، فإي شيء أقول لكي أصير مسلماً ة!؟

قال الكردي: لا أدري!

ومن النوادر الحقيقية في هذا الباب:

أن الشوكاني صنف كتاباً – هو الآن منشور في الأسواق في تكفير ابن عربي، وساق من كتبه: الفتوحات والفصوص وغيرها مواضع صريحة اطلع عليها بنفسه! ولم يقلد فيها عشرات العلماء ومن نسب إلى العلم في تكفيره!

ثم بعد هذا لما شاخ قال في بدره الآفل (2/ 37): هذا كنت أقوله في عنفوان الشباب، أما الآن عندي مسلم على أصل الإسلام!

فإذا لم يكن الذي قال بالحلولية وبأن إلهه والخنزير والكلب واحد وإن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وافقه على فصوصه كلها!

إذا لم يكن هذا كافراً، فلا كافر في الدنيا كلها!

وسبق بيان إرجاء هؤلاء في عذر (لعله تاب)!

4 – وكل من قال بالمعين، وأخذ عنه هؤلاء المرجئة فإنهم لم ينظروا في كلامه وعلمه إلا على قدر هواهم هم!

فابن تيمية – رحمه الله تعالى – يقول: (أنا من أعظم الناس نهياً أن ينسب معين إلى كفر أو فجور أو بدعة حتى تقوم الحجة عليه)

وقد كفر أو بدع طوائف من معاصريه وغيرهم من مات وقد قامت عليه حجة العلم التى اشتهر بها كابن عربي، بل وابن سينا ليس هو من علماء الشرع ولكن كفره ابن تيمية رحمه الله تعالى – لقوله مقالات معلوم من الدين بالضرورة كفر قائلها! وبدع خلاقاً من المشاهير، وهو في ذلك تابع لما كان عليه أهل السنة في كل عصورهم – رحمهم الله تعالى

الفصل الثاني عشر لست بأعلم ولا أروع منه!

هذه من حجج المرجئة في نفي التبديع، فيقول أحدهم للرجل من أهل السنة يبدع مبتدعا: لست بأعلم ولا أورع منه!

1 – فمن الذي اشترط أن المبتدع لا بد أن يكون أعلم وأورع ممن بدعة!؟

هذا الشرط نفسه بدعة

2 – ثم المبتدع مهما كان عنده من علم وورع، فأن بدعته غطت على هذا، فلا يوصف بعلم ولا ورع، ولو كان كذلك حقاً لما ابتدع!

3 – ثم السني يبدع المبتدع بقول من هو أعلم وأورع من المبتدع وهم أهل السنة في كل عصر ومصر قالوا: من قال كذا فهو مبتدع! فقل للمرجئ: لست بأعلم ولا أورع من أهل السنة!!

4 – ثم قد أجمع أهل العلم على أن الفاسق السني خير من العابد البدعي!

5 – ثم قلله: سم لنا مبتدعاً واحداً عندك!

فلن يسمي أحداً، فحينئذ هو مبتدع!

ولو سماه، فقل له: هل أنت أعلم وأورع منه!؟

فإن قال: نعم، فقد زكى نفسه!

وإن قال لا، فقد بطلت حجته فقد بدع من هو أعلم وأورع منه!

وإن قال: لا أدري، فهو جاهل ينكر نعمة الله عليه إن كان سنياً!

هذا

وقد سبق الرد على هذا في أبواب متفرقة منها في المقدمة، والأعذار الشرعية، وكفى فيه أنه بدعة، وأن العبرة بالقول لا بالقائل، وأنه مهما كان المبتدع عليه من أخلاق وعلم فهو حجة عليه في ثبوت البدعة عليه لا في نفيها عنه

الفصل الثالث عشر لعله مدسوس عليه!

1 – أصل هذه الحجة أنك ظننت أحد ظنين:

الأول: أنه من أهل السنة

أ – فلما بلغك عنه هذه البدعة استعظمت أن يكون منه ذلك!

فارجع إلى هذا الظن، فتأكد منه على طريق' أهل السنة:

فهل علمت فيه خصال السنة كلها حتى تصفه بأنه من أهل السنة!؟

أو رأيت له لحية أو ثوباً قصيراً أو تعظيماً لبعض السنة فقلت: هو منهم!؟

لا شك أن هذه من علامات أهل السنة، لكن ليست هي كل العلامات، وقد وجدت بعض هذه العلامات في كثير من كبار

أهل البدع نفاقاً منهم أو تلبيساً من الشيطان عليهم وبهم

ب – ثم ماذا تستعظم حتى لو تأكدت أنه من أهل السنة!

ألست تؤمن كما يؤمن أهل السنة بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال:

(قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء! ؟

الثاني: أنه له علم أو عبادة أو 000 !؟

فلما بلغك عنه هذه البدعة استعظمت أن يكون منه ذلك!

فقد كشفت عن عوار دينك!

فهل تظن أن المبتدع لا يكون عنده علم وعبادة!؟ بلى، والله إن هذا في المبتدعة لكثير جداً حتى يكاد يكون سمة لهم:

– الخوارج قال فيهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وجهادتكم مع جهادكم) وهم مع ذلك (شرار الخلق)!

– علماء السوء قال فيهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(أكثر منافقي أمتي قراؤها)

وقال عمر – رضي الله تعالى عنه: (يهدم الدين: زلة عالم وجدال منافق بالقرآن والإئمة المضلون)

وقال معاذ – رضي الله تعالى عنه:

(يفتح القرآن فيتعلمه الرجل والمرأة والحر والعبد والصغير والكبير)

ثم ذكر ضلال طائفة منهم وتضليلهم للناس

وذكر عن حذيفة – رضي الله تعالى عنه: (المنافق لا يترك ألفاً ولا واواً، وقد ترك العمل به)!

وعباد وعلماء اليهود والنصارى 00 أين هم!؟

وقد سبق رد حجة المرجئة في عدم تبديع صاحب العلم والعبادة بزعمهم!

بلى والله، قد وجدنا مقالات الكفر الصريح لطائفة من كبار أهل البدع ينسبون إلى علم وعبادة حسب مايراه الجهخال!

وقد كفرهم أهل السنة بذلك

2 – فإذا انزاح عنك ما سبق من ظن فاسد، فنحن لا نمنعك بل نؤكد عليك أنه لا يجوز لك وصفه أحداً بالبدعة إلا ببينة وثقة دون تنطع ولا تسرع

وهذا كما ترى:

أ – تقرأ بنفسك، أو تسمع بنفسك هذه البدعة منه صراحة

ب – يخبرك بها عنه ثقة من أهل السنة سمعه أو قرأ له، والثقة عزيز لكن اسأله: ماذا سمعت أو ماذا قرأت!؟ فدعه يفصل لك لأن كثيراً من أشباه الرجال صار يطلق القول بلا علم

فإذا كان ثقة كما وصفت لك، ثقة في نفسه لا حسد ولاجهل، وثقة في دينه وعلمه بفهم السنة ويتمسك بها، وأين أنت من ذلك لما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(الناس كإبل مئة لا تكاد تجد فيها راحلة)

فإن وجدته فاظفر به واعضض به – لا عليه – على دينك

فنحن أهل الآثار الصحاح بنقل الثقة سمع الثقة، فما بالك تأخذ بهذا في اعتقادك وتدعه هاهنا!؟

3 – ولو أطلقت وسوسة الإرجاء: (لعله) فهي أخت (لو) التي تفتح عمل الشيطان!! فكما جاز لك أن تقول في الرجل لم يكن من أهل السنة (لعله مدسوس عليه)، فيقال لك: (لعله صحيح عنه)، فلعل تندفع بلعل! فلا يبقى معك إلا الحيرة والوسوسة والوقف والإرجاء!

واعلم أن كل أهل البدع في حال التقية والنفاق يتمسكون بهذه الوسوسة:

لأن الواحد منهم أجبن من أن يجهر بدينه، وأخبث من أن يجهر به، إنما يريد فتنة أهل السنة، فيتظاهر بنصرتها حتى يهدمها!

الفصل الرابع عشر لعله يقصد معنى آخر!

1 – مضى في الفصل السابق بيان علة (لعله) هذه، فارجع إليه، فإنه هنا وهناك سواء، فتحقق هل كنت مصيباً حين وصفته بالسنة، وهل اتضح لك كما اتضح للسلف الصالح – رحمهم الله تعالى – أن مالدى الرجل من علم وعبادة لا ينفي عنه البدعة؟

2 – هذه الكلمة التى تبحث لها عن معنى آخر:

أ – هل لها معنى آخر غير البدعة عند أهل السنة!؟

ب – فإن كان لها معنيان عند أهل السنة: أحدهما البدعة، والآخر السنة!

فانظر إلى القائل، وإلى سياق القول تجد الأمر كالشمس في الظهيرة والقمر بدراً! فإن لكم يكن لها عند أهل السنة إلا معنى البدعة كالسؤال عن (كيف استوى) و (الظاهر غير مراد)، فلا تتحرج من وصفه بالبدعة كما قال مالك – رحمه الله تعالى – لرجل لم يره قبلها سأله: كيف استوى، فقال: (مبتدع)!

ولا تتحرج، فإنك إن تحرجت عن تبديعه وقعت أنت نفسك في حرج البدعة!

وقد قال عمر – رضي الله تعالى عنه: (من عرض نفسه للتهمة فلا يلومن إلا نفسه)
وقد علمنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذلك:
فلما مر به رجلان من الأنصار، وهو – صلى الله عليه وسلم – مع زوجته أم المؤمنين صفية – رضي الله تعالى عنهم، فأسرعا، فناداهما صلى الله عليه وسلم (إنها صفية)!
قالا – رضي الله تعالى عنهما: سبحان الله – أي نحن لا نظن بك سوء يارسول الله أبداً
فقال صلى الله عليه وسلم: إني خشيت أن يقذف الشيطان في قلوبكم شراً
فينبغي للمرء أن يزن كل كلمة يقولها بميزان السنة، فإن زل لسانه تاب وأسرع، ونسأل الله السلامة فكم من كلمة أهلكت
كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(إن المرء ليتكلم بالكلمى من سخط الله تعالى عليه يهوي بها في النار أبعد مابين السماء والأرض)
3 – واعلم أنك لو تركت نفسك لهذه الوسوسة، فإنك لن تصف أحداً بكفرٍ ولا ببدعة أبداً!:
أ – رأيت الجهمية كيف يتأولون آيات القرآن العربي المبين وأحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مع كون ذلك بيناً، وقد أجمع السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – كما اعترفوا هم على عدم تأويلها!؟

ب – رأيت الملاحدة كيف يتأولون كلام فرعون: (أنا ربك الأعلى)، وكلام ابن عربي والحلولية!؟

الفصل الخامس عشر الطعن في أهل البدع عند من يعظمهم

من جنس الخروج على الأمراء!
1 – قال رسول الله – صلى الله لعيه وسلم:
(تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)
وقال يوسف بن أسباط وغيره من أهل السنة – رحمهم الله تعالى:
(الفرق: المرجئة والخوارج والقدرية والشيعة، وكل فرقة ثماني عشرة فرقة)
ففرق المرجئة مثلاً بينها تناحر شديد حتى يظن الجاهل أنهم لا يرجعون إلى أصل واحد وهو الإرجاء! وكذلك بقية هذه الفرق الضالة
أما أهل السنة فهم فرقة واحدة ليس بينها تناحر، إلا مانزغ به شيطان الجن وشياطين الفرق
2 – وقد اجتمع على ذكر هذه الوسوسة فريقان من المرجئة في ظاهرهما التعادي ! وأمرهما خرج من أصل واحد ويؤول إلى عاقبة واحدة!

أ – فمن قائل بهذه الوسوسة صراحة

ب – وآخر يسمي أهل السنة الذين يطعنون في أهل البدع: جهيمانية! وهو يعلم أنهم أبعد الناس عن الجهيمانية، وأنه هو أقرب الناس إلى الجهيمانية إذ من أقرب أصدقائه من هو منهم على بصر منه! ومع ذلك كان يزكيه ويقدمه!

فكان كما قال الله تعالى:

(ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبينا)

ج – وثالث يجعل نفسه نائباً، فيقول: السلطة الشرعية لا يرضيها الكلام على أهل البدع!

فيطعن فيها من حيث يظن أنه يدافع عنها، فما أقربه من ذلك المثل: عدو عاقل خير من صديق جاهل!

3 – وكذبوا جميعاً:

أ – فأما من نسب هذا الكلام لابن تيمية – رحمه الله تعالى، فلم أقف عليه ولا أظنه صحيحاً عنه لفظاً ولا معنى، فإنه – رحمه الله تعالى – ليس من أهل الخروج على الأمراء، وقد كان شديداً في الحق حتى كفر بعض رءوس أهل البدع كابن عربي وابن سينا وغيرهم شدة أوذي بسببها أذى بليغاً! وصنف في الرد على المعظمين فيهم كابن سبعين والرازي والقشيري وغيرهم!

وخالف أهل عصره في أصول وفروع كثيرة أوذي أذى بالغاً بسببها! رحمه الله تعالى، فقد انتحله أناس هم أبعد الناس عنه!! وغالى فيه طائفة حتى قالوا: يأت قبله مثله، فقدموه على من يقر هو لهم بالإمامة وهم بإجماع أهل العلم لا يذكر معهم أحد كالسلف الصالح ومن بعدهم – رحمهم الله تعالى

تدري من أين أتاهم هذا:

من (رشيد رضا)! وهو أبعد الناس عن ابن تيمية رحمه الله تعالى! فإذا تكلمت قالوا: تطعن في ابن تيمية!؟

فما أعظم بهت المرجئة وكذبهم وافترائهم، وما أحلم الله تعالى عليهم، وإن موعدهم معه للصبح، أليس الصبح بقريب، حين ينفضح أمرهم وما زيفوه! والله المستعان

ب – وأهل السنة في كل عصر ومصر من أشد الناس على الخوارج وأبعدهم عنهم، وهم كذلك من أشد الناس على أهل البدع جميعاً – الخوارج والمرجئة وغيرهم، وهذا واضح بين في سيرهم مع مثل الحسن ابن صالح وغيره ممن عرف بعبادة أو علم ولكنه خالط بدعة واحدة فقط!

ج – وأمراء أهل السنة منهم في كل عصر ومصر يحبون الشدة على أهل البدع، ويأمرون بها:

– فهذا المتوكل يأمر أهل الحديث بنشر علمهم للناس، والتحديث بأحاديث الصفات كبتاً للجهمية وإذلالاً لها، ويرسل يستشير أحمد – رحمه الله تعالى – فيمن يوليه للقضاء، ويسمي له ناساً فيرد منهم من هو جهمي أو واقفي

– وهذا (القادر بالله) يكتب عقيدته، ويكتب بها أهل البدجع إذ تقرأ وتقرع على رءوس الناس، ويرسل 'لى أمرائه في أطراف الدنيا كمحمود بن سبكتكين وغيره بلعن المبتدعة على المنابر! كما سبق ذكره عن اللالكائي – رحم الله أهل السنة

– وهؤلاء أمراء آل سعود: يكتبون النصائح زجراً للمبتدعة وقهراً لهم، ويقدمون أهل السنة وأئمتهم

كمحمد بن عبدالوهاب – رحمهم الله جميعاً

د – وأما من زعم زوراً أن السلطة الشرعية لا يرضيها تبديع المبتدع!

فإن صدق فقد طعن على من يدافع عنه، ولئن كذب فذاك أبعد له! بل السكوت على أهل البدع – قديمهم وحديثهم – يضر هذه السلطة ضرراً عظيماً، لأن أهل البدع مرجئة وغيرهم –كلهم خوارج –كمال قال أوب قلابة – رحمه الله تعالى: (ماابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف) رواه ابن سعد (7/ 184) وغيره بسند صحيح

والسكوت على قدماء أهل البدع أشد من السكوت على معاصريهم الذين هم أذناب وأتباع لهؤلاء القدماء: يقولون بقولهم، ويعظمون أمرهم!

فالسكوت على هؤلاء القدماء ينبت كل زمن خوارج جدد!

ومن اشترى راحة اليوم بضرر الغد فقد غبن

وفي الجليس الصالح (2/ 382 – 384):

(في دولة بني العباس قيل:

أرى ناراً تأجج من بعيد ... * ... لها في كل ناحية شعاعُ

وقد نامت بنو العباس عنها ... * ... وأضحت وهي غافلة رتاع

كما نامت أميةُ ثم هتبتْ ... * ... لتدفع حين ليس لها دفاع

وهذا الشعر مما يجاب قائله قول القائل في بني أمية:

أرى تحت الرماد وميض جمرٍ ... * ... وأخلق أن يكون لها خرامُ

وقد غفلت أمية عن سناها ... * ... ويوشك أن يكون لها اضطرام

أقول من التعجب: ليت شعري ... * ... أأيقاظٌ أميةُ أم نيام

وإن مروان بن محمد (آخر ملوك بني أمية) جلس يوماً وقد أُحيط به، وعلى رأسه خادم له، فقال له: ألا ترى ما نحن فيه؟! 0000 فقال ياأمير المؤمنين، من ترك القليل حتى يكثر والصغير حتى يكبر والخفي حتى يظهر وأخر فعل اليوم لغدٍ حلَّ أكثر مِنْ هذا!

ثم دعا المعافي بعد هذا للملك العباسي السني (القادر بالله) الذي أمر بلعن الأشاعرة ودحر أهل البدع وإهانتهم، فكان مما قال المعافي:

(00 ويظهر له ماستره المنافقون، ويمكنه من نقض ما أبرمه المارقون، حتى يدني له كل أمين، ويقصي كل ظنين، ويستبطن أولي النعم من أهل الدين، ويصطنع زوي والأمانة، ويطرح أهل الريب والخيانة، إنه لطيف خبير)
وانظر (أهل السنة بين فتنتين 1/ المهدية والصلاحية)، والله المستعان

الفصل السادس عشر اختلف الزمان!

1 – قال الألباني في شريطه هذا قبل البدء في سرد هذه الأعذار، ودار به أصحابه في بلاد الجزيرة ومصر وغيرها يقولون: نصوص السلف في أهل البدع لا تنزل على زماننا هذا!
أ – وكذبوا على الله إذ زعموا أن من كبار أصول الشرع مالا يصلح العمل به في زماننا هذا!
ب – وكذبوا على أهل السنة إذ زعموا أنهم منهم! فإن أهل السنة في كل عصورهم وبلدانهم ينزلون ذلك على زمانهم وبلدانهم: فالآخري وابن وضاح والصابوني وابن بطة واللالكائي وغيرهم – رحمهم الله تعالى – في بلدان وعصور شتى، وقولهم كله واحد في هذا وغيره من أبواب الدين!
2 – وسبق الرد على هذا الوسوسة، وبيان وجوب التوبة إلى الله تعالى منها:
أ فقد تَمَّ الدين، ومالم يكن يومئذ ديناً فليس اليوم بدين!
ب – ولا اختلاف في زماننا عن زمن من قبلنا: فأهل السنة في كل عصر ومصر قلة!
ج – وهذه الوسوسة سقطت إليهم من الإخوان، ومن العلمانية الملحدة التى تقول بعدم صلاحية الحدود وغيرها لهذا الزمان!، ومن المعتزلة الفاجرة المعاصرة التي تطعن في السنة وأهلها وتعتذر للكفار عن الإسلام وما فيه من أمر أحكام الرق والزواج وغيرها!
3 – أما نحن فوالله لا نخالف أهل السنة تخشى إن خالفناهم خولف بنا عن طريقهم:
أ – وهذا عمر – رضي الله تعالى عنه يقول:
(إن لي صاحبين سبقاني، فإن خالفت خولف بي)
ب – وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(لا تختلفوا فتختلف قلوبكم)

فلئن خالفناهم اختلفت قلوبنا عن قلوبهم، وبئس الصنيع لمن يفعله

ج – ولم يفعله أهل السنة قبلنا، وليس هو من الدين في شيء كما قال أحمد رحمه الله تعالى:

(كيف أقول مالم يقل!؟)

أي مالم يقله أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى!

4 – ثم لماذا هذه الحجة (اختلف الزمان) فيختلف الدين في عدم التبديع فقط!

بينما لا تجدها في إقالبهم على وصف كل من له علم بالإمام، وإدخال كل المبتجدعة في السنة بالأعذار!؟

فلئن كنت لا تقوى على وصف المبتدع بالبدعة، فما بالك تقوى على وصفه بالسنة!؟

هلا سكت عن الوصفين!؟

فلما لم تسكت عن وصف المبتدع بالسنة عرفنا خبيئة قولك!

5 – وقد حكم الألباني في (شريط / 572 و 573، فتاويه ص 580 و 596 – 597):

(الضابط هو أن يستحل ذلك يغلبه أولاً، فمهما كان الحكم كثيراً وهو في قراره نفسه يقول: يارب اغفر لي – فهذا ليس كافراً، هذا فاسق، وإذا قال في حكم واحد: الزمن تغير 000 كفر وارتد)!

(قول إن من الأحكام ما يتغير بتغير الزمان خطأ على إطلاق 000 وزيادة حد الخمر يكفي أنه صدر من صحابة وهم القدوة 000)

فقد حكم الالباني على نفسه، وكفايا ولله الحمد

الفصل السابع عشر ننصح ونصحح ولا نجرح

1 – قال ذلك بعض المرجئة! ومايدري ماذا يخرج من قلبه! فلئن درى فوالله لقد كشف عن جنانه بلسانه ومكن من حتفه بظلفه!، فإن هذا لا يقوله سني ولا حتى مبتدع عنده ذرة من عقل إلا أن يكون ممن يقول: (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)، ولقد جهر ذلك في مجالس له!

والعجيب أن أصحابه يعملون في أهل السنة بخلافه: فيجرح ويطعن ويلعن!

2 – والإرجاء صريح جداً في هذه الوسوسة، فقد أرجأ التجريح ليرضى الجميع!

(لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) [التوبة /69]

3 – وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة)

وقال – صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيتم من يبتاع في في المسجد فقولا: لا أربح الله تجارتك)!

وقال – صلى الله لعيه وسلم: (فلان فصعلوك لا مال له، وأما فلان فلا يضع عصاه عن عاتقه)! فالنصيحة الصحيحة فيها الجرح والشدة كما فيها الرفق واللين – ولكل بابه، كما بينته في المقدمة وفي ميمنة الترحم

4 – وقد أجمع أهل العلم على وجوب (الجرح والتعديل) وأنه من النصح في الدين، وقدموا كما تراه متداولاً على لسانك: الجرح على التعديل في الاسم والمعنى!

فكتب الصحيح معها كتب للموضوعات، وكتب الثقات معها كتب للضعفاء!

ولا يظن جاهل أن ذلك في باب رواية الأحاديث فقط، ولا الشهادة على دينار ودرهم فقط، ولا في الزواج وغيره فقط، بل هو في الدين كله وفيمن يؤخذ عنه العلم من يتصدر للفتيا والخطابة والوعظ!

5 – وأى عقل لصاحب هذا القول، ولا يمكن النصح دون جرح، ولا التصحيح دون تجريح، ومن قال بقوله فقد شهد على نفسه أنه لم ينصحقط، ولم يصحح قط!

6 – وهذا القول هو من أقوال الملاحدة جرى على لسان المرجئة!

فإن فيه إبطال الشرع كله، فلا يقال للكفار: كفار، ولا للضُلاَّل ضُلاَّل!:

(أم نجعل الذين آمنوا وملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض) (ص /28)

وتبطل الحدود والعقوبات الشرعية

أ – فما أخبثه من قول يبطل به الدين كله!

ب د وما أخبثه من قول يطعن به على السلف الصالح وأئمة الهدى بعدهم في كل زمن – رحمهم الله تعالى، فقد كانوا – رحمهم الله تعالى – أشد خلق الله تعالى من الإنس في زمانهم على المبتدعة:

تجريحاً وذماً وعقاباً

ج – وما أخبثه من قول يريدون به ترك تجريح المبتدعة، والمبتدعة يجرحون الدين كله! وهم لا يتركون مدح المبتدعة!!؟

د – وما أخبثه من قول يبطل الشهادة، فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الشهادة للرجل بخير، والآخر بشرٍ بعد موتهما!:

(أنتم شهداء الله في الأرض)

الفصل الثامن عشر هو من أهل السنة فيما وافق!

1 – هذه الوسوسة تسمعها منهم حين تسأل أحدهم عن مبتدع، فيقول:

(هو من أهل السنة فيما وافق فيه أهل السنة)!!

(هو من أهل السنة بالنظر إلى الشيعة أو إلى المعتزلة 000)!!

وبعضهم يطلق الوصف بدون تقييد لموافقة والنظر، فيقول: (بلد كذا أهل سنة)! فإذا هو يعني حين تستفسر أنهم: (ليسوا شيعة)! بينما هم جهمية أو مرجئة!

2 – وإذا وقفت أحدهم ممن يفهم دينه هو: من أبن لك هذا؟ قال: تطعن فيه!؟ فيقال له: إذن أنت تقلد ابن تيمية فالتقليد قبول القول بدون دليل؟ فلإن قال لك: نعم، فهو كاذب كما سترى

وإن قال لك: لا، بطل كلامه

أقول لك: هو كاذب على ابن تيمية – رحمه الله تعالى – من وجوه:

أ – فهو كغيره من أئمة أهل السنة في كل عصر – رحمهم الله تعالى ينهون عن التقليد، وخاصة لمن يستطيع طلب العلم

ب – وصاحبه ابن القيم – رحمهما الله تعالى – له فصول جيدة في إعلام الموقعين في وجوب تقديم هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – حتى ذكر منها مارواه جعفر الفريابي بإسناد صحيح عن مالك – رحمهما الله تعالى:

قيل له: عندنا بالعراق قوم يأتيهم القول عن عمر – رضي الله عنه، فيدعونه، ويأخذون بقول إبراهيم النخعي – رحمه الله تعالى!؟ (وهم أهل الرأي)

فقال مالك رحمه الله تعالى: أرى أن يستتابوا

ولا أعلم أحداً قال بهذا قال: (هو من ةأهل السنة فيما وافق 00 أو بالنظر إلى 00) وكتب أهل السنة كلها مما هوو بين يديك فهات نصاً واحداً عن إمام بل عن رجل واحد من أهل السنة بذلك!

وإنما فيها: (مرجئ) و (شيعي) و (خارجي) (وقدري)!

ج – وابن تيمية – رحمه الله تعالى – إنما ي 1 ذكر هذا القول من باب التفصيل العلمي لا الوصف العملي، فانتبه لا تهلك

1 – فمثلاً حينما يقال: هذا حديث صحيح أو حسن أو جيد أو قوي أو ثابت

وحينما يقال: هذا آحاد أو متواتر

وحينما يقال: السنة قول وفعل وتقرير، وكذلك هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – سنة هذا تفصيل علمي، فإن نقلته إلى باب العمل والاعتقاد:

فأهل السنة يحتجون بذلك كله

– وأما أهل البدع فيفرقون بين الآحاد والمتواتر على جهلهم بما هو آحاد أو متواتر، فيقولون: أحاديث آآحاد لا يؤخذ بها

في الاعتقاد!

2 – ومثل ذلك ماذكره ابن تيمية في مسألة الحسنات والسيئات، وأن المرء يُحَبُّ من وجه لما معه من الحسنات، ويُبغض من وجه لما معه من السيئات، وأن العدل هو ذكرهما! فهذا تقسيم تفصيل في العلم، أما العمل فالأصل عند أهل السنة إطلاق المحبة أو إطلاق البغض وإطلاق السنة أو إطلاق البدعة وهكذا

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (كل بنى آدم خطاء)

فهل رأيت أحداً يقول لأحد (أحبك في الله من وجه، وأبغضك في الله من وجه)! أو يطلق الحب أو البغض!؟

وهذا أحمد – رحمه الله تعالى – يقول:

(إذا سلم الرجل على المبتدع فإنه يحبه ألا تنظر إلى قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم: ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم) يعني أنه لا محبة بين السني والمبتدع، ولا سلام ولا رد سلام

وإلا فإن تابوا وأقاموا الصلاة فإخوانك في الدين فإن لم يتوبوا فلا (والذين امنوا ولم يهاجروا مالم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا)

فنقول: إذا وجد أصل مايحب عليه أطلق الحب في الله تعالى

وإذا وجد أصل ما يبغض عليه وهو المعصية الظاهرة والبدعة أطلق البغض

وتعرف أن الحب والغض يتفاوت بقدر الطاعة والمعصية، فليس ينبغي أن يكون حبك لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – كحبك لغيره لأنه ليس كغيره

بل قد قال رجل: أحب أبا بكر وعلياً وعثمان – رضي الله تعالى عنهم ثم قال: وأحب علياً، ومد صوته باسم على – رضي الله تعالى عنه (

فأنكر عليه سفيان الثوري – رحمه الله تعالى – ذلك المد!

رواه في الحلية

فالحب يزيد بزيادة الإيمان

والبغض يزيد بزيادة المعصية والبدعة

عرفت الفرق بين الفصيل العلمي والوصف العملي، أم جهلته فتصير من أهل البدع!؟

د – وحينما يقول ابن تيمية في المنهاج (2/ 163): (أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة) فسياقه واضح في تفسير كلمى الرافضي: (أهل السنة) لا في إقرار تلك الكلمى، ولذلك يقول في المنهاج (8/ 413 – 414): (أكثر العامة لا تعرف في مقابلة السني إلا الرافضي)!

فهذا فعل العامة لا العلماء، فافهم

هـ – وابن تيمية – رحمه الله تعالى – من أشد خلق الله تعالى في زمنه وما بعده على المبتدعة، يصفهم بالتجهم وغيره، ويصنف في الرد عليهم كتباً مطلولة كثيرة، ول 1 ذلك آذوه، فرفعه الله تعالى وأسقطهم وليس ممن يقول كالمرجئة في باب الوصف العملي بذلك، وإلا لكان الأمر أهون من أن يسعى أحد في أذاه إذ الكل على قول المرجئة: أهل سنة!

عرفت كيف يكون عدو عاقل خيراً من صديق جاهل!

هذا إذا كان من ينتحله صديقاً، ولكنه والله عدو ماكر رأى محبة أهل السنة لابن تيمية – رحمه الله تعالى، فزعم أنه منهم، وراح يأخذ من كلامه ما يؤيد بدعته هو بتراً وتصحيفاً وتحريفاً وليس ببعيد ماصنعه بعضهم من النقل عنه رحمه الله تعالى أنه يقول:

(الأشاعرة أنصار أصول الدين)، وإذا به من نقله رحمه الله تعالى – عن أشعري! لا من قوله، وقد عرج عليه بالإبطال بعده! وهو يقول: (الأشاعرة مخانيث المعتزلة)!:

– ولا عجب، فقد صنع اليهود ذلك بكلام الله تعالى، يحرفونه من بعد مواضعه!

– ولا عجب، فقد صنع أهل البدع ذلك بكلام الله تعالى، فأولوه عن حقيقة!

وما أشبه هؤلاء عندي بقصة أسوقها لك تحكى عمن يقال له: جحا!: قيل: إنه أردف على حماره رجلاً معه

فلما أن توسط الطريق قال: ما أحسن حمارنا!

فكان جحا هذا فطناً حينها، فأنزله، وقال: أخشى بعد قليل أن تقول: ما أحسن حماري!

– فهذا صنعه محمد حامد الفقي قبل زمن:

صار ينشر كتب ابن تيمية – رحمه الله تعالى، ويكتب في حواشيها الطعن على حديث البخاري ومسلم في السحر، والطعن على مسألة صرع الجني للأنسي وغير ذلك مما أثاره شيخه (رشيد رضا)!

فلما أن نصحه (أحومد بن محمد بن شاكر) قال له: ابن تيمية بتاعي!

فكتب النصيحة علناً – وهى منشورة مفردة ومع مجموعة مقالاته

(بيني وبين حامد الفقي)!

ا – فنشروا كتباً عن ابن تيمية – رحمه الله تعالى

2 – ثم لما ثبت عند الناس أنهم سلفيون لمحبتهم لابن تيمية – رحمه الله تعالى، نشروا كتباً: (بين ابن تيمية وحسن البنا) و (بين أبن تيمية وابن قطب)

3 – فإن فطنتم فأنزلوهم قبل أن يقولوا: من ابن تيمية هذا، هذا زمن مضى، ولا يفقه فقه الواقع، وأحسن من تكلم في

التوحيد هو ابن قطب!

بلى والله قد قالوها!

3 – وما بال هؤلاء يقولون مثلاً: (الأشاعرة أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة)

أ – فأين مالم يوافقوا فيه لم تقل ماحالهم فيه، فقله صراحة: (وجهمية فيما وافقوا فيه الجهمية، وخوارج فيما وافقوا فيه الخوارج)!

ب – فهل رأيت في دين أهل السنة منذ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى يومك هذا رجلاً: يقال: هو من (أهل السنة وأهل البدعة) معاً!

هو (سني جهمي) أو (سني مرجئ)!

بلى والله وجدنا من يقول: (مرجئة أهل السنة)!

– فهل تستجيز أن تقول: (جهمية أهل السنة)!

فإن قلت: نعم، فاسأل أهل السنة عن حكمك!

وإن قلت: لا، فقد بطل وصفك، فأن السنة لا تجتمع مع الإرجاء ولا غيره

– ونيريد منك وصفا واحداً فقط! لا منزلة بين المنزلتين (الحلية 5/ 295 – 296)

4 – وعلى هذا الأصل الذى أصلت شبهته بالمنافقين:

(مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لا إِلَى هَؤُلاءِ وَلا إِلَى هَؤُلاءِ)

5 – وعلى هذا الأصل فكل المبتدعة عندك أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، حتى هذا الذي كفروه، وهو بشر المريسي، فإنه رد بكتب على الروافض!

6 – وعلى هذا الأصل فكل الكفار مسلمون أو أهل سنة فيما وافقوا فيه الإسلام أو أهل السنة!

فأهل الكتاب يوافقون المسلمين في جملة الإيمان بالله واليوم الآخر وإنزال الكتب والملائكة وعيسى أو موسى – وهكذا فهل يقال: (هم من المسلمين في باب كذا)!

ومن النوادر في هذا الباب:

ماذكر عن ديدات أنه ناظر قسيساً، فجرى الكلام إلى علو الله تعالى على عرشه!:

– فانتصر القسيس للعلو، وأثبته

– وانتصر الآخر إلى الحلول (في كل مكان)!

فهل يقال عن القسيس النصراني، بل والنصارى كلهم فهم يؤمنون بأن الله في السماء، هل يقال عنهم (من أهل السنة في

باب العلو)!؟

7 – وعلى هذا الأصل فإبليس:

أ – الذي يقول: (خلقته من نار وخلقتني من طين) (رب) من المسلمين عندكم في باب الإيمان بأن الله تعالى هو رب العالمين وخالق كل شيء!

ب – الذي يقول: (فوعزتك) بقسم بعزة الله تعالى، فهو أعلم بالله تعالى من أتباعه الجهمية الذين يقولون: الصفات مخلوقة! ولا يجوز القسم إلا بالخالق لا المخلوق! وإنما يقول بالقسم بأسماء الله

وصفاته أهل السنة الذين يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، وصفات الله تعالى غير مخلوقة

فهول يقال: إبليس من أهل السنة في باب القسم بأسماء الله وصفاته)!

كل هذا لا يكون

(وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) 1 – فلا يسمى المرء من المسلمين حتى يكون مقراً بالإسلام كله لا ببعضه، فلو أقر به كله وجحد الصلاة أو الزكاة فهو كانفر بالإجماع ولا يسمى المرء من أهل السنة حتى تكون فيه كل خصال السنة وعقائدها وأصولها

2 – ويسمى المرء من الكفار والفساق متى وجد فيه خصلة واحدة من الكفر أو الفسوق، ولو كان كل خصاله الأخرى مثل خصال المسلمين أو الصالحين تماماً!

ويسمى المرء من المبتدعة متى وجد فيه خصلة واحدة من البدعة كتأويل العلو أو النزول أو الإتيان أو السمع أو البصر أو الرضى أو الغضب وغيرها من تأويل المبتدعة وسبق بيان هذا بنحو تفصيل في (عذر الغالب)!

الفصل التاسع عشر

الفصل العشرون خالف (الأشاعرة) في مسائل!

إذا قلت للمرجئ: فلان أشعري لأنه يؤول العلو أو النزول أو الرضا والغضب أو ينفي الحرف والصوت؟!

رد عليك: ليس أشعرياً، فقد خالف الأشاعرة في مسائل!

فدل بنفسه على رمسه! وكشف يومه عن أمسه! وظهر بغمه علمه!

1 – فهل لا يسمى المرء خارجياً حتى تكون فيه صفات فرق الخوارج كلها!؟

وهل يسمى المرء مرجئا حتى تكون فيه صفات فرق المرجئة كلها!؟

وهل لا يسمى المرء شيعياً حتى تكون فيه صفات فرق الشيعة كلها!؟

وهكذا، مع أن فرق الخوارج بكفر بعضها بعضاً! وفرق الشيعى كذلك يكفر بعضها بعضاً!
إنما يسمى المرء باسم الفرقة المبتدعة متى وجد فيه خصلة واحدة منها كما سبق بيانه مراراً

2 – ثم هو عندك ليس أشعرياً لأنه خالف الأشاعرة في مسائل!
وهو أيضاً على قياس قولك: ليس سنياً لأنه خالف أهل السنة في مسائل
فماذا عساه يكون!؟
منزلة بين المنزلتين!؟

الفصل الحادي والعشرون ادرءوا الحدود بالشبهات!

هذا حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم
ومعناه عدم إقامة الحد على المرء إ 1 ا عرضت شبهة قوية تمنع هذا الحد
وربما يعن لمرجئ ولو بعد حين – أن يستدل به، فأبطل حجته به قبل أن يحتج! فحجته به أن يقول: ندفع التبديع عنه بشبهة نصرة السنة او الخطأ 00! وسبق الرد عليه في عذر الخطأ
1 – لم يفهمه هكذا من قاله صلى الله عليه وسلم!؟
فقد قال صلى الله عليه وسلم:
(تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)
(تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك)
(سحقاً سحقاً لمن يداَ ل بعدي)
(إذا رأيتم الرجل ينشد ضالته في المسجد فقولوا: لاردها الله عليك)
وغير هذا كثير متواتر المعنى ولم يدرأ بالشبهة التي قامت في بطونكم!
2 – لم يفهمه هكذا رسول الله – صلى الله عليه وسلم!؟
أ – فأمرهم أن يقولوا في ميتين، فقالوا خيراً في واحد وشراً في آخر، فأمر لهما بالقولين وقال صلى الله عليه وسلم (أنتم شهداء الله في الأرض)
ب – وأهل السنة – رحمهم الله تعالى – قد وصفوا الاثنتين والسبعين فرقة بأعيانهم: (شيعي، مرجئ، قدري، يرى السيف) والجهمية ولم توقفهم شبهة كاذبة كذه التي عند المرجئة!

3 – سبق إبطال الاعتذار بهذه الشبهات، وأن من يتبع هذه الشبهات يكون قد وقع في البدعة كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في حديث هو من أصول الإسلام:

(الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن وقع في الشبهات وقع في الحرام، ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه)

أ – فالسنة بينة: (تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك)

ب – والبدعة بينة: (كل محدثة بدعة) (كلها في النار إلا واحدة: ما أنا عليه وأصحابي)

ج – وبينهما مشتبهات: رجل قال ببعض السنة، وخالف بعضها

د – فمن أخذ الشبهات فذلك الذي وقع في شبهات المرجئة وقع في الحرام أي هاهنا مبتدع

هـ – ومن لم يبدعه فقد بدع نفسه، وأحل من عرضه أن يبدعه اهل السنة إذ دافع عن المبتدعة

4 – إن استعمال الحيل للتهرب من أحكام الشرع ما فعل أهل الرأي والمرجئة في أبواب الفروع يقابل ما يفعله هؤلاء المرجئة في هذا الباب فيقال لهم: تعملون الخطايا وتنكرون العقوبة (المشيخة البغدادية 82/ 1/ق)

ويقال لهم: الذنب يغلظ عقوبته الإصرار عله (الصارم المسلول ص 859

ويقال لهم: هذا إبطال للدين كله، وإبطال للحدود والعقوبات، وانظر من يفعل ذلك ماذا يسمى!؟

الفصل الثاني والعشرين الطعن في العلماء!

1 – سبق في المقدمة الطعن في هذا الطعن! وكذلك في (القول الجلي) و (التنكيل)

وهذا مشابهة منهم لأهل الضلال، قال السجزي – رحموه الله تعالى – في رسالته (ص 202) في ذكر فضائح الأشاعرة:

(ومنها ما ارتكبه أهل الوقت منهم 0000 وهو أن كل من يخالفهم نسبوه إلى سب العلماء لينفروا قلوب العوام عنه، وقرفوه بأقاويل لا يقول بها ولا يعتقدها بهتاً وكذباً)!!

2 – سبق في (عذر الحسنات والسيئات) أن المبتدع ليس بعالم، وأنه لو كان كذلك فالطعن فيه

سنة فعلها أهل السنة وتركها المرجئة، فانظر لنفسك: مع من تكون؟! وهذه سيرة أهل السنة جميعاً من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – فمن بعدهم – رحمهم الله تعالى

في الطعن على علماء أهل البدع والشدة عليهم!؟

ذكر عمرو بن عبيد، فذمه قتادة

فقال عاسم الأحول: حتى متى نرى العلماء يقع بعضهم في بعض!؟

فقال قتادة: اسكت يا أحول، إن إذا المرء ابتدع ينبغي أن يذكر فيحذر

3 – من الذي يعن في العلماء!؟

أ – أما نحن:

1 – نوقر عوام أهل السنة وندعو لهم ونترحم عليهم، فكيف بعلمائهم: لا نخالفهم فيما لم يختلفوا فيه

قال سفيان الثوري – رحمه الله تعالى:

(كفى بك إزراء على الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – أن تقدم من لم يقدموا)

2 – نحقر أهل البدع لأنه قد ذكر عن رسو الله – صلى الله عليه وسلم (من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام)

وهذا إجماع أهل السنة

3 – نقول كما قال يوسف بن أسباط – رحمه الله تعالى – في أهل البدع:

(نحن خير لهم من آبائهم وأمهاتهم: نحن ننهى الناس أن يتبعوهم) أي فلا يزيد وزرهم، وأنتم تمدحون المبتدعة، فيتبعهم من يتبعهم، فيزيد وزرهم بعدد من يتبعهم

فطعننا على أهل البدع خير لهم!

ب – أما أنتم:

1 – فتطعنون في أهل السنة، إذ تصفون علماءهم بالحسد وعدم التقوى لأنهم تكلم وا في أهل البدع: علماءهم وزهادهم وعبادهم!؟

2 – وتطعنون في أهل البدع! إذا تصفونهم اعتذاراً عن ضلالهم – بأنهم جهال في الاعتقاد

فإن وصفتموهم بالعلم مع بدعتهم ضللتم

وإن وصفتموهم بالجهل لبدعتهم فقد طعنتم فيهم أشد الطعن!

3 – وتطعنون في أنفسكم!

– فحينما تمدحون المبتدع بأنه: الإمام العالم!

وهذا المبتدع يقول فيكم إن كنتم من أهل السنة بزعمكم: أنتم مشبهة ضلال كفرة!

فهاتان مقدمتان كما يقال، فماذا تكون النتيجة منهما!؟

أنكم تقرون على أنفسكم بأنكم ضلال كفرة!

- فلو قلت عن رجل: هو صادق لا يكذب!

وقال عنك هذا الرجل: أنت سارق!

فماذا يكون الحكم!؟

فوالله ما رأيت كاليوم من قومٍ سلبوا العقل والدين!

(كمثل الحمار يحمل أسفاراً)

(كمثل الكلب)

(كالأنعام بل هم أضل)

4 - ومن زيغ المرجئ أنه يقول عني وعن أمثالي:

فلان يطعن في العلماء!

هكذا على الإطلاق، فيفهمها من يسمعها أنه يطعن في جميع العلماء! لا يسلم عالم من طعنه من السلف والخلف!

فإذا استفهمته: هل يطعن في الثوري وأحمد وفلان؟!

قال لك بصدق: لا!

قلت: فمن يطعن فيه!؟

قال: فلان وفلان!

- كأن العلماء منذ (1400) قسنة إلى يومنا هذا هم فلان وفلان فقط!

- وفلان وفلان قد خالفوا أهل السنة جميعاً في العلو والنزول والرضا والغضب والحرف والصوت وغيرها!

فبأي دليل جعلتهما هم كل العلماء!؟

فبعد هذا البيان:

أ - فمن نسبني أومثلي إلى الطعن في العلماء، فاعلم أنه مرجئ، وفي قلبه ما تعرف، وأنه يطعن على علماء أهل السنة إذ قد طعنوا على من هو خير من العلماء الذين يدافع عنهم المرجئ

ب - ومن نسبني إلى أحد من الناس، أو نسب أحداً من الناس إلي فهو كاذب، وليس من صفة أهل السنة الانتساب للأشخاص، وإنما هم يوقرون علماء أهل السنة ولا ينتسبون إليهم فلا يقال: هذا ثوري (نسبة لسفيان الثوري - رحمه الله) ولا ليثي (نسبة لليث بن سعد - رحمه الله)، بل ولا عمري (نسبة إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه)

لا ينتسبون إلى سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم

كما قد ذكر عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما:

قيل له: أنت على ملة علي – رضي الله عنه؟

قال: لا، ولا على ملة عثمان – رضي الله عنهما، بل على ملة رسول الله – صلى الله عليه وسلم

وقد ابتدع المرجئة هذه النسب، لينفروا بها أهل السنة بعضهم عن بعض، فإن السني يأنف أن ينسب إلى مادون السنة، فإذا أشاع المرجئة عنه أنه ينتسب إلى شخص ألقى الشيطان في قلبه: لا ينحيك منن هذه النسبة إلا الطعن فيه أو الهرب منه!، فيتم لهم ما أراده من تفرقة أهل السنة

قد كان ابن القيم تلميذ ابن تيمية – رحمهما الله تعالى:

وانتصر لبعض أقواله انتصاراً عظيماً، وخالف بعضها

فهل نسبه أحد\ من أهل السنة فقال: (التيمي)!

لماذا؟ لأن أهل السنة لا ينتسبون إلى أشخاص، ولو كانوا مشايخهم!

إنما يقال: هو من أصحاب فلان! وفلان من مشايخه فلان!

إنما يقال فهذا أحمد وإسحاق – رحمهما الله تعالى – في عصر واحد، ولتقارب علمهما كانت فتاويهما متقاربة

– وبعدهما أبو حاتم وأو زرعة – رحمهما الله تعالى – في عصر واحد، ولتقارب علمهما كانت أقوالهما متقاربة

وهكذا أهل السنة جميعاً: اتباع للحق، لا التقليد وحزبية أهل البدع، وعصبية أهل الأهواء

الفصل الثالث والعشرين أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم!

هذا حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم، ونحوه ماروي عنه صلى الله عليه وسلم: (تجاوزوا للسخي عن ذنبه)

1 – وقد قال هذا رسول الله – صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك أشتد في الكلام حتى قال لبعض أصحابه: ثكلتك أمك، وحتى أمر بهجر العصاه والمبتدعين، ولايمكن هجرهم حتى نعرف أنهم عصاة ومبتدعون!، وحتى أمر بما سبق في (مسألة الترحم) من الشهادة على المحسن والمسيء والدعاء على العاصي المصر، وربما يأتي في (مسألة الهجر)! فعرفنا أنه له معنى غير ما توسوسون به

2 – وقدرواه الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، ومن بعدهم من أهل السنة – رحمهم الله تعالى – قرناً قرناً، فلم يسكتوا عن تبديع المبتدعة والشدة عليهم

فعرفنا أنه له معنى غير ما توسوسون به

3 – ودائماً قد جعل الله حتف الجاني بظلمه، وبغيه على نفسه:

فما استدل مخطئ بنص من آية أو حديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – 'لا كان ما استدل به عليه!

أ – (ذووا الهيئات) هم المعروفون بالصلاح، فهل أهل البدع معروفون السنة حتى إذا زل أحدهم أقلناه!؟ بل هذا حجة في التحلم في مسألة تبديع المرء المعروف بالسنة إذا وقع منه ما يخالفها مما قد يجهل مثله، لا في المنع من تبديع من ترك السنة المجمع عليها للبدعة المجمع عليها!

ب – (عثراتهم) مما هو خاص بهم لا يضر غيرهم، أو كان ضرره في الدنيا، وإلا أجمع أهل العلم أن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها فإذا أعلنت وجب تغييرها

ج – قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – تتمه للحديث لا يجرءون على ذكرها على طريقة أبي نواس، وهي: (إلا الحدود)!

والبدع أشد من معاصي الحدود كما قال غير واحد منهم يونس بن عبيد والثوري وغيرهم – رحمهم الله تعالى، ولا أعلم فيه خلافاً

د – الإقالة والعفو هو في الحقوق الخاصة التي يكون معها أيضاً توبة المقال، فأنت ترى – كما

سبق – كيف لم يحل أحمد وغيره المغتاب إلا بعد أن اشترط عليه التوبة وعدم الرجوع إلى الغيبة، فعليه فافهم ما ذكر في بعض الروايات: (من أقال مسلما عثرته أقاله الله عثرته يوم القيامة)

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (أتشفع في حد من حدود الله، إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)

الفصل الرابع والعشرين الله غفور رحيم!

1 – ذكر نحو هذا العذر عن عبدالله بن عون – رحمه الله تعالى (الحلية 3/ 41) وفي الصحيفة ذاتها ما يبين وجهه مما ثبت في شدته على أهل البدع وإعراضه عنهم وأمره بلزوم جماعة أهل السنة

2 – وسبق في (مسألة الترحم) بيان نحو ذلك المعنى من أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: (من لا يرحم لا يرحم) وأن (عقاب العاصي والمبتدع في الدنيا رحمة به في الدنيا كيلا يستمر في معصيته وبدعته فتزداد هلكته، وفي الآخرة إن شاء الله تعالى إذ عقابه يمنع كثيراً من اتباعه في الدنيا فلا يلحقه أوزارهم)،

وقد شرع الغفور الرحيم العقاب الشديد في الدنيا والآخرة لمن عصاه وقال جل وعلا: (نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الأليم)

3 – وأرحم الخلق بالخلق: رسول الله – صلى الله عليه وسلم – هو الذي سن لنا الشدة على أهل البدع!!

4 – فمن هاهنا فانتبه لتهوين كثير من الناس لشأن المعاصي والبدع بأن الله غفور رحيم!
حتى يسقط الشرع كله بهذا الفهم الضال للمغفرة والرحمة، فما مثل ذلك إلا كمثل من قال فيهم الله تعالى: (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويم القيامى يردون إلى العذاب وما الله بغافل عما تعلمون) (ويقولون سيغفر لنا)!
بل والله إن هؤلاء لم يؤمنوا بأن الله غفور رحيم على ما ينبغي الإيمان بصفى المغفرة والرحمة، فإن

من مغفرته ورحمته – جل وعلا – الشرع كله بحدوده وعقوباته – فافهم – ولذلك فحال أهل السنة بين (الرجاء والخوف) حتى قد قال الله تعالى:
(وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ)
فذكر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنهم الذين يعملون الحسنات، ويخشون ألا يقبلها الله تعالى!
وقد قال الحسن البصري – رحمه الله تعالى:
(المؤمن جمع إحساناً (في العمل) وخوفاً (ألا يقبله الله منه)
والمنافق جمع إساءة وأمناً)
ولذلك قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الله – جل وعلا – إنه لا يجمع على عبده أمنين ولا خوفين، فمن أمنه في الدنيا أخافه في الآخرة، ومن خافه حق خوفه باتباع السنة وترك البدع – في الدنيا أمنه يوم القيامة
5 – أما الدنيا فمن مغفرته ورحمته – جل وعلا:
أ – أن يجنب العبد المعاصي والبدع فيعصمه، (والمعصوم من عصم الله)
ب – أو يجنبه الاستمرار فيها والاصرار عليها بأن يوفقه إلى التوبة وأما الآخرة فلا نعلم بشيء من أمر المغفرة والرحمة لفلان، ونعلم أنه – جل وعلا – شديد العقاب ويدخل قوماً من المسلمين بذنوبهم النار، ثم يخرجهم منها بالشفاعة أو الرحمة بقبضته جل وعلا
فما ندري ما يفعل بنا ولا بأهل البدع بأعيانهم، وإن كنا نرجو رحمة الله تعالي ونخاف عقابه ولا نيأس من رحمته ونخشى مكره، والله المستعان فما نشتد على أهل البدع إلا حباً لدينه – جل وعلا – وغيرة على هذا الدين

الفصل الخامس والعشرين إذا رضي الله عنه فلا عبره بهؤلاء!

هذا الملقب بالذهبي فيبدو أنه ذهب وذهل!

الإرجاء! فإنك تجده يذكر في نبلائه مبتدعاً إلا واعتذر عنه، حتى من كفره الأئمة في مسألة القرآن!

وهذا العذر ذكره في ترجمة ابن الجوزي بعد أن نقل عن حفيد ابن قدامة – رحمه الله تعالى – أنه لم يجد أحداً ممن يوثق به في دينه وعلمه يرضى عنه ابن الجوزي

فقال الذهبي هذه المقولة!

وقد رددت عليه في ترجمتي لابن الجوزي في مقدمة كتابي: (الحفظ والمنتقى العاطر) فارجع إليه ثمة، وعلى الإيجاز!

1 – فما أطلعه على الغيب بأن الله – رضي عنه!؟

2 – ورجل يحكي إجماع أهل عصره ممن يوثق بهم في العلم والدين على السخط على ابن الجوزي لما أحدث في أمر السنة، وتصانيفه في التجهم مثل كتابه: (دفع شبه التشبيه)!

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في جنازة: ما تقولون فيها؟ فأثنوا عليها شراً فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (وجبت، أنتم شهداء الله في الأرض) وسبق ذلك في (مسألة الترحم)

3 – وهل يقول أحد بقي به من السنة شيء أن الله تعالى يرضى عن تأويل صفاته، أو يرضى عن الطعن فيمن يثبتها بأنهم مشبهة؟!

الفصل السادس والعشرون لا فائدة من التبديع فهو مسلم!

1 – قال الألباني في شريطه مع المدني نحو ذلك، ولكن الألباني كان بمعزل عن فهم هذا المعنى!

وقال رسول الله – صلى الله لعيه وسلم: (أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله)

فكيف يكون كذلك وهو لا يعرف من يحب ممن يبغض!؟

أو لعله على طريقة الصوفية فيما ذكروه عن رابعتهم أنها سئلت:

هل تحبين رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؟

قالت: حب الله تعالى لم يدع في قلبي مكاناً لحب غيره!

هل تبغضين الشيطان!

قالت: حب الله تعالى لم يدع لقلبي مكاناً لبغض أحد!

وهل هذا إلا جنون ممن ذكره أو صدقه أو احتج به!

وهل يكون حب الله تعالى إلا بحب ما أحبه وبغض ما أبغضه!؟

وهل يكون حب الله تعالى إلا باتباع السنة (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني)!؟

وإنما قلت: جنون، لأن قائله لو كان غير مجنون لم يكن مسلماً!

2 – وهل قلنا: إن المبتدع بدعة غير مكفرة، هل قلنا: إنه غير مسلم!؟

وهل إلا الإرجاء بعينه!

إذا أسلم فلا يضر مع إسلامه شيء!

3 – وأين رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وخير قرون هذه الأئمة ومن تبعهم بإحسان – رحمه الله تعالى – لم يفهموا ما فهمه الألباني في مسألة التبديع والتفسيق!؟

وسبق في (مسألة الترحم) ويأتي فس (مسألة الهجر) زيادة بيان وقد قيل: جادلت عالماً فغلبتهُ 00000!!

الفصل السابع والعشرون التبديع صعب!

1 – وهل كل صعب يترك!؟ (إنما الأجر علي قدر المشقة) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لقائشة – رضي الله تعالى عنها:

(أجرك على قدر نصبك)

2 – وهو صعب على من صعبه الله تعالى عليه ممن لم يؤته (العلم) و (الحلم) كما قال الله تعالى:

(وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)

(وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)

3 – والتسنين (الشهادة للمرء أنه سني) أصعب كما سبق بيانه في (مسألة عذر الغالب)، فإنك يمكنك أن تقول: فلان سارق – إذا سرق ديناراً! ولا يشترط لوصفه بالسرقة أن يسرق كل شيء!، ولكن لا تقول: فلان أمين – حتى يؤتمن على الألف فلا يخون منها ديناراً!

4 – ولئن كان التبديع صعباً، فإنه لا بد منه لتقوم أحكام الشرع في الولاء والبراء والحب والبغض والنصح والمنع، ولئن لم يقم ذلك انهدم الدين كله

فأيهما الصعب: انهدام الدين، أو تبديع من ابتدع في الدين!؟

5 – ولعل من يحتج بهذا العذر يومئ إلى قول أحمد – رحمه الله تعالى – في مسألة المفاضلة إذ قيل له: نقول ليسوا من أهل السنة، إن إخراج المرء من السنة شديد (السنة للخلال – رحمه الله /649، ومجموع الرسائل له 1/ 388 – 390)

ومن يجعله عذراً بهذا القول فهو كاذب على الله تعالى ودينه ثم على أحمد – رحمه الله تعالى:

أ – فقوله – رحمه الله تعالى – هو في من ثبت بيقين أنه من أهل السنة، فتصير المسألة من نوع (اختلافات أهل السنة)

لا (اختلافات غير أهل السنة)

ب – وقد بدع – رحمه الله تعالى – طائفة من كبار من تسمونهم الآن: (أئمة أهل السنة)!

وانظر (السنة لابنه عبدالله – رحمهما الله تعالى)!، وانظر سيرته ومناقبه في تبديع طائفة بل تكفير الجهمية وسب الواقفة واللفظية وغيرهم من أهل البدع بأعيانهم، وتسمية بدعهم في الجرح للرواة أو غيرهم ممن يؤخذ عنهم العلم، بل إن سيرته – رحمه الله تعالى – في السنة وهجر العصاة والمبتدعين واللذين تأولوا الاضطرار في مسألة القرآم ليت لك أيها المترخص بزعمك عشر ماكان أحمد – رحمه الله تعالى

6 – قال مالك – رحمه الله تعالى (ترتيب المدارك 1/ 172):

(أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به لا جهمي ولا رافضي ولا قدري 0000)

ونحوه قال أبو بكر بن عياش – رحمه الله تعالي:

(السني من إذا ذكرت الأهواء لم يتعصب لشيء منها)

فهل التبديع بعد ذلك صعب!؟

الفصل الثامن والعشرون التفويض في حال المرء أسلم!

هذا من ثمرات الألباني، فقد قاله تلميذه عبدالرحمن بن عبدالخالق في منهاجه في البدعة (ص 91)، واحتج له بما نقله عن ابن تيمية (4/ 63 – 66) في الغزالي: (قال ابن الصلاح: فأما هذه الكتب فلا يلتفت إليها وأما الرجل فيسكت عنه ويفوض أمره إلى الله)

فعقب ابن تيمية: (ومقصوده أنه لا يذكر بسوء لأن عفو الله على الناسي والمخطيء وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب 000 ولا سيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح والعمل الصالح والقصد الحسن)

وعقب عبدالرحمن (لو ذهبت تعدد مقالات الغزالي وكتبه في البدعة وما يمكن أن يحكم على قائله بالكفر لكان كثيراً جداً)!

1 – سبق الرد على ذلك في (عذر الغالب) و (عذر الحسنات والسيئات) و (عذر الخطأ) و (التوبة)

2 – وإذا كنت تقول: له في البدعة و 0000! هذا كله، ولا تتطيع أن تسميه مبتدعاً فلن تسمي على ظهر الأرض مبتدعاً، فظهر وجهك القبيح في الإرجاء، وفي تضليل أهل السنة في كل عصر لتسميتهم المبتدعة بالأعيان والنكير عليهم

3 – وإذا كنت تقول هذا في رجلس مثل الغزالي لم يؤت من جهل! بل قد سماه الكثير من أمثالك: (حجة الإسلام)! فماذا عساك أن تقول فيمن دونه – كما بينته في مقدمتي لتخريج أحاديث الإحياء، ولم يثبت له تصنيف في نقض مابنى

من بدع وضلالات!

والرازي قد أثبت له الكثير من أهل السنة التوبة، ومع ذلك صنف ابن تيمية – رحمه الله تعالى –كتاباً ضخماً في الرد عليه: (بيان تلبيس الجهمية)!

وكتب ابن تيمية تفيض بالطعن في الغزالي! فكيف تحتج بمثل ذلك لعى ابن تيمية نفسه!؟

5 – إن كنت تقصد حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في سب الأموات، فقد سبق بيانه في (مسألة الترحم / دحض الشبهات عليه)، وهذه أحكام الدنيا و (أنتم شهداء الله في الأرض) أما حاله غتدنا الآن بل وحالنا فالله أعلم ونسأله السلامة في الدارين أن نكون من المبتدعة أو معهم!

6 – وما أشبه ذلك التفويض بما صنع الجهمية حينما احتالوا على نقض الدين، فتجرأ منهم قوم على التصريح، فلما وجدوا لسان وسنان أهل السنة لجأوا إلى النفاق المشهور: (مسألة اللفظ) و (الوقف) و (التفويض)!

7 – ويكفيك مع مشابهتهم مخالفتك للسلف الصالح ومن بعدهم ممن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى هذا مع إبطالك الدين كله! وهذا لا يفعله إلا زنديق، فهنيئاً لك بجيرانك وأصحابكّ!

فهلا فوضت في الحدود كالسرقة وغيرها!؟ فيبطل الشرع جملة واحدة!!

8 – ثم أنتم إذا قام المرء من أهل السنة يبين خطأ هؤلاء ويبدعهم قمتم عليه تمنعونه!

9 – ثم انتم لم تلتزموا بهذا التفويض إلا تقية معنا، وإلا فالغزالي عندكم إمام مبجل!! هو ومن مثله فكيف بمن دونه!؟

الفصل التاسع والعشرون بدعة ولا مبتدع!

قال الألباني في شريطه مع المدني:

(حسبنا أن نعتقد أن هذه بدعة، ولم يقترن معها الاستحلال القلبي فهو معصية)!!

1 – ومن أدراك بما في قلبه (هل شققت عنه!؟)

2 – وهل شرط وصف المرء بالابتداع الاطلاع على ما في قلبه!؟

3 – ولماذا هذا التماوت فيمن بهدم الدين بالبدع، وأما فيمن يهدم شخصكم الكريم فلا تماوت ولا أعذار!؟

4 – والمعصية جنس، البدع نوع منها، وقد قال غير ذلك أيضاً

فهل تقول: (معصية ولا عاصي!) و (سرقة ولا سارق) وهكذا فتبطل الحدود ويبطل الدين وكل شيء!؟ حتى أنت تبطل، فنقول: (علم ولا عالم) و (حديث ولا محدث)!؟

5 – ثم أنى لك معرفة (أن هذه بدعة) دون الرجوع إلى هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، وأنت تزعم – قولاً إذ يبدو أن الإيمان عندك هو القول فقط! – أنك تدعو إليه!؟

فإذا رجعت إلى هذا الهدي، فستجد فيه البدعة والمبتدع متجاورين!

ولن تجد لنفسك ولا لأقوالك هذه عندهم وصفاً إلا بالبدعة والمبتدع!!

فها أنت ذا – كما سبق – تنظر بعين حولاء:

تنظر في ترجمة ابي حنيفة فتنقل أقوال أهل العلم في تضعيف روايته! وتنكر ما بجنبها من قولهم الآخر، بل تزعم أنه غير موجود كما سبق من قولك إنه لا يوجد مسلم إلا ويقر له بأنه عالم فاضل!!

6 – ولكنك لا ترجع إلى هديهم، فكفاك في نفسك هديك، حتى تصف بالبدعة أفعلاً فعلها بعض الصحابة – رضي الله عنهم، وليس في الباب ما يمنعها

سئل أحمد – رحمه الله تعالى – عن التعرف في المساجد، فلم يجرؤ على وصفه بالبدعة بل قال: (فعله قوم) وذكر جماعة من علماء التابعين – رحمهم الله تعالى! عرفت أنك حتى وصف الشيء بالبدعة، لا تحسنه! سبحانك هذا بهتان عظيم

7 – ومثل هذه الوسوسة قوله: (فلان قال بالإرجاء، وليس بمرجئ) وهكذا فيمن ظهر إرجاؤه ولم يكن جاهلاً بما يقول! والذي أجزم به فيهم أو ممن بعدهم أنه يوجد قوم ينكرون حتى الشطر الأول!

كما وجد في حال أبي حنيفة، فظهر قوم يزعمون أن الإرجاء من أقوال أهل السنة، فارجع إلى (القول السامي) وإن اختلفت الأسامي!!

الفصل الثلاثون فيه بدعة وليس بمبتدع!

هذه وسوسة فاقت حد الوسوسة إلى الشهرة على ألسنتهم!

واحتج لها تلميذ الألباني في منهاج بدعته (ص 4) بما نقله عن ابن تيمية (12/ 206): (كثير منهم يثبت الصفات والرؤية والاستواء، وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل – أي أنه وافق الجهمية فيما ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم، فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقول)

1 – ابن تيمية – رحمه الله تعالى – صف كتاباً سماه (بيان تلبيس الجهمية) في الرد على الرازي الملقب بالفخر، وكفر طائفة كابن عربي وغيره وبدع خلقاً

فأين أنتم منه!؟

2 – سبق الرد على ذلك في (عذر الغالب) و (عذر هو من أهل السنة فيما وافق) و (خالف الأشاعرة في مسائل)، وأنه لا يشترط لوصف المرء بالبدعة أن يكون فيه كل بدع الدنيا! ولا بوصفه بالسرقة أن يسرق كل ما يسرق في الدنيا! فإن هذا الشرط لا يقوله إلا مجنون

3 – الكلام المنقول عنه ابن تيمية حجة عليكم، فهو فيمن يثبت الصفات والرؤية والاستواء، وأئمتكم الذين تحاربوننا في تبديعنا إياهم يؤولون الصفات والرؤية والاستواء!!

4 – وهو حجة عليكم أيضاً ففيه الرد على احتجاجكم علينا بأخطاء بعض أكابر الأئمة كابن خزيمة وغيره، وسبق الرد عليكم في ذلك

5 – وهو حجة عليكم فقد سموهم جهمية، فسموهم كما سموهم!

ونحن لا نجعل الجهمية كلهم طبقة واحدة، بل ولا أي مبتدع! بل ولا حتى أهل الخير ليسوا كلهم درجة واحدة

الفصل الحادي والثلاثون مبتدع في هذه المسألة فقط!

1 – وسبق الرد على ذلك في (عذر الغالب) و (عذر هو من أهل السنة فيما وافق)!

فهذا العذر مثلهما، ولكنه أشجع منهما، فقد يرفض صاحب العذرين الآنفين التبديع الجزئي، ولكن هذا يعترف!

2 – وشبهتهم في عدم إطلاق اللفظ: (مبتدع) خشية أن يفهم السامع أنه مبتدع في كل شيء!! فظهر أنهم عدوا السامع غبياً أو أحمق!

فإنه إذا قيل: فلان زان! فلا يفهم أحدٌ أبداً أنه زنى بكل نساء الأرض!

بل يفهمون أنه زنى مرةً – هذا الأصل، وقد يكون أكثر، لكن ليس بكل زنا في الأرض زناه!

وكذلك: سارق! فلا يفهم أحدُ أبداً أنه ما من سرقة إلا ووراءها هذا السارق!

بل يفهمون أنه سرق مرة، وربما سرق ديناراً أو أقل!

وكذلك: كافر! فلا يفهم أحدٌ أبداً أنه كافر فيه كل أنواع الكفر في الأرض!

بل يفهمون أنه كافر فيه نوع من الكفر كاليهودية أو النصرانية أو غيرها!

فهل تقولون: (كافر في هذه المسألة) و (سارق بسرقته غير سارق بغير سرقته)!؟

هل قالها عاقل ممن سمعتم إن كنتم تسمعون غير ما تتكلمون!؟

3 – فمتى يقال: مبتدع!؟

ومن بالاسم والعين المبتدع عندكم!؟

رجع الأمر إلى أنه لا مبتدع، فظهرت حقيقة قولكم العظيم في إبطال الدين من حيث لا تشعرون، والله المستعان على ما تصفون

4 – وهؤلاء هم السلف الصالح فمن بعدهم ممن تبعهم بإحسانٍ – رحمهم الله تعالى –

أ – هل كانوا يقولون قولكم!؟

ب د ثم تسمية البدع تغنيكم عن هذه الوسوسة: (مبتدع في باب الإيمان = مرجئ أو خارجي) و (مبتدع في باب الأسماء والصفات = جهمي 000)

وهكذا

ولكنكم تأبون ذلك

فهل حينما سمى السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – فلاناً مرجئاً كان فيه كل أنواع الإرجاء!؟ أو خارجياً كان فيه كل متنافرات الخوارج التي قتل بعضهم بعضاً عليها!؟

الفصل الثاني والثلاثون عدم وجوب التصريح بلفظ مبتدع!

تجد قصة هذا العذر والرد عليه في كتابي: (التنكيل) التعليق على (ص 5)

وخلاصة القول:

1 – إذا قلتم بعدم وجوب ذلك، فلماذا تصنعون نقيضه وهو التصريح بلفظ الإمامة وغيرها من التوقير الذي لا يكون إلا لأهل السنة! حتى قد تورط – لا أقول العامة – بل بعض من يتأكل بالعلم إلى التصريح بأنهم من أهل السنة!

2 – إذا قلتم بعدم وجوب ذلك، فلماذا لا تصرحون بنوع البدعة التي هم عليها دون تسميتها بدعة

كالأشعرية أو الجهمية أو الإرجاء!؟

على أنه قد نبتت نابتة تقول: مرجئة وأشاعرة أهل السنة!

حتى قال الألباني: (ابن حزم جهمي جلد، ولكنه اجتهد فأخطأ فله أجر)

وقال غيره: (أو حنيفة مرجئ، ولكنه من أئمة أهل السنة)

3 – إذا كانت الأشعرية أو الإرجاء بدعة عندكم فلا فرق بين التصريح باسم (المبتدع) أو (الأشعري) أو (المرجئ) إلا إن كان ثمة شيء تخفونه مما تبديه فلتات اللسان!

كما أنه لا فرق بين القول: (فلان عاصي) و (فلان سارق) إلا عند من لا يجعل السرقة معصية!
ولكنكم تخفون شيئاً عظيماً:
أ – ذلك أن الأشعري والمرجئ ليس عندكم بمبتدع وفق مقولة: (مرجئة أهل السنة) وصرح الألباني وغيره بأن (أهل السنة من الأشاعرة والمحدثين 000)!
ب – ذلك أن الأشاعرة والمرجئة لا يجدون لحرجاً ولا ضيقاً في وصف غيرهم لهم بتلك الصفة، بل هم يفتخرون بذلك فيكتب أحدهم في آخر اسمه: (الأشعري)!
وأنتم لا تريدون مضايقتهم ولا عداوتهم!
4 – فهل يقوم دين بذلك!!؟
5 – وهل كان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – كذلك!؟ أو كانت نصوصهم خاصة في أسماء الفرق – مرجئ 000) وعامة كذلك في أهل البدع والمبتدعة كما تراه في كتب السنة كاللالكائي وغيره!؟

الفصل الثالث والثلاثون ليس بداعية إلى البدعة!

وسوس به بعض المتأخرين، وقد رددت عليه في (القول الجلي) و (التنكيل)
ولم يكن لهم حجة إلا ما ذكره أبو داود في مسائله (ص 276) عن أحمد في المرجئة الأقارب: يسلم عليهم ويكلمهم إلا أن يكون أحدهم داعياً إلى بدعة
1 – وقد بينت أن هذا في المرجئة فقط لا في كل البدع الأخرى – على حجتهم

2 – وأن الإرجاء من أشد البدع في غير هذا النص – صرح بذلك إبراهيم النخعي والزهري ويحيى بن أبي كثير وغيرهم
3 – وأن هذا في السلام والكلام – على حجتهم، وليس في التبديع! بل هو حجة عليه في التبديع!
4 – وأن الذين يدفعون عنهم تهم الابتداع هم كلهم من الدعاة إليها بأعظم ما تكون به الدعوة وهو التصنيف، الذي بقي بعدهم بمئات السنين!
5 – وأن نصوص أحمد – رحمه الله تعالى – غير هذا وأشباهه ناقضة لهذا في السلام والكلام وكل شيء، حتى إنه هجر عمه ولم يكن مبتدعاً فضلاً عن أن يكون داعية! وإنما هجره وهجر الصلاة خلفه لأمر الترخص في مال السلطان، وأن له نصاً شديدا بل نصوصاً في رجوعه عن التخفيف في أمر المبتدعة لكثرتهم، وأن من سماه أحمد إماماً كالثوري وغيره – رحمهم الله تعالى – لا يقولون بالتفرقة
وفي بعض نصوص أحمد (السنة للخلال /1107) في مرجئ لا يعرف بالدعوة إنما سكت ولم يقل قول وعمل (لو علمت

هذا عنه ماأذنت له بالدخول عليَّ) (لا أحب أن يذهب إليه أحد من ناحيتي)، ثم غلب على ظنه أنه يجهل المسألة فأرسل إليه من يعلمه

6 – وأن اشتراط (الدعوة إلى البدعة) ليوصف المرء بأنه مبتدع ليس له أصل في كلام أهل السنة لا سلفاً ولا خلفاً، بل نصوصهم كلها – رحمهم الله تعالى – في الإطلاق بمجرد الابتداع، ويشهد على هذا كتب السنة

وإنما التفرقة بين (المبتدع غير الداعية، والداعية) هو للتفرقة في بعض ما يترتب على البدعة من أحكام في مسائل الهجر أو الضرورة في الأخذ أو الشدة عليه ونحو ذلك

وأن هجر السلام والكلام للمبتدع هو الأصل عندهم، إلا أن يكون ينهاه ويأمره في موقف واحد دون تطويل، فقد قال بعضهم: (يسلم على لاعب الشطرنج وينصحه) وهذا مرة أو مرتين، وإلا فقد هجر عبدالله بن عُمر ابنه وعبدالله بن مغفل ابن عمه من مرة أو مرتين – رضي الله تعالى عن صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أجمعين

فظهر لك أن هذا العذر هو نفسه بدعة

فكيف بك إذا علمت:

1 – خطر المبتدع المسر قد يكون أشد من المبتدع المجاهر

لأن المسر يتحيل بحيل خفية ويأمنه الناس، والمجاهر معروف فيتقيه الناس ويحذر منه كل من عرفه

2 – الإسرار بالبدعة أول الطريق إلى الجهر بها والدعوة إليها

فإنه إذا اجتهد في بدعته سيجهر بها ويدعو إليها، حتى لو لم يدع إليها، فمجرد جهره بها دعوة إليها خاصة إن كان داعياً إلى غيرها أو معروفاً عند الناس بعلم أو منصب أو أي فضيلة أو مكرمة – فانتبه فكلهم دعاة وإن لم يقصد بعضهم الدعوة!

فكيف وأكثرهم يقصدها بحاله، وإن يفه بها بمقاله!؟

الفصل الرابع والثلاثون الأصل فيه السنة!

هذا المفهوم من كلام الألباني في شريطه (782) حينما أنكر على بعضهم أنه لا يسلم إلا على من يعرف بالسنة فقط، واتهمه بالخروج أو بأنه في الطريق إليه!

1 – ولجهل الألباني بالسنة وكلام السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – تورط في ذلك، فهاك قول الثوري – رحمه الله تعالى – في وصيته إلى شعيب بن حرب – رحمه الله – في الصلاة خلف الأئمة أي الأمراء، أما غيرهم فلا يصلي إلا الجمعة والعيدين والباقي خلف من يثق بأنه من أهل السنة ولا يدع صلاة الجماعة كما قال أحمد – رحمه الله – في

2 – وهذا في حال (غلبة أهل البدع على مكان) فكيف يكون الأصل في المكان – حينئذٍ – أنهم أهل سنة!؟

3 – وأما هذه القصة التي ذكرت للألباني وأنكرها فليست لي كما يوهمه القائل لها!

وبعض البدع قد يفشو، ولكن قبله الجهل بالسنة، فحينئ 1 ٍ وجب البيان والسلام والكلام خاصة ممن كان ظاهره السنة وليس يظهر عليه الوقوع في بدعة ظاهرة أظهر من تلك الخفية

4 – ولا يقول بهذا العذر: (الأصل في المسلم أنه من أهل السنة) إلا مرجئ يبدو أنه لا يعيش

في زماننا!، فما باله لا يقول: (الأصل في الرواة العدالة والضبط)!! فلا حاجة إلى (الجرح والتعديل) و (المحاكم والمعدلين)!

فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (تفترق أمتي) و (من يعش بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً) و (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً)

وأجمع أهل العلم على حدوث الاختلاف والفرقة بين المسلمين بمقتضى الأحاديث السابقة، وأن الفرق الضالة والمبتدعة قد انتشروا في بلاد المسلمين

5 – ثم لو صدقناه في هذا الأصل المبتدع، فثمة ما يخرج الشيء عن الأصل وهو ثبوت خلافه في حق بعض الناس يقيناً لأننا نوقن أنه لا بد من أن يكون بين المسلمين مبتدعة – فأين هم؟! ومن هم؟! وكيف طريق معرفتهم!؟

6 – ثم قد شهد أهل السنة – رحمهم الله تعالى – على أناس أنهم ليسوا من أهل السنة، كما في السنة لعبدالله بن أحمد وغيره من الكتب، فأين أنت من شهادتهم!؟

تقول: شهادة زور!؟

سبحانك هذا بهتان عظيم

الفصل الخامس والثلاثون التبديع يؤدي إلى الجدال والمراء، فالمنع منه أولي!

1 – المنع لا يكون من التبديع، وإنما من الجدال والمراء – فهذا هو الممنوع! وإلا فقد قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: (أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لم ترك المراء وإن كان محقاً) فهو يقول الحق، فإن وجد مراء ترك المراء ولم يترك الحق! فافهم!

2 – ثم البدعة كذلك والنهي عنها والنهي عن كل منكر والأمر بكل معروف قد يؤدي إلى المراء والجدال، بل الإسلام ذاته قد يؤدي بالمرء إلى المراء والجدال مع أهل الكتاب وغيرهم – فهل تمنع الكلام في البدع بل في الإسلام والأيمان

والكفر والفسوق!؟

3 – ثم قد كان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – أعف الناس وأتبعهم للسنة وأكثرهم ذماً للمراء والجدال ولم يمتنعوا عن التبديع، بل واشتدوا في ذلك!

4 – ثم متى يكون المراء والجدال، وممن؟!

يكون من الذين لا يقبلون الحق مع أنه كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام)

فتكون النصيحة لآهل السنة هي الجهر بالحق، والبعد عن الجدال والمراء، وقد بينت طرفاً من ذلك في نصيحة مختصرة (ألم يأن) فأرجع إليها

الفصل السادس والثلاثون التبديع يثير العداوة والفرقة!

قال الألباني في شريطه مع المدني: (لا تحط عداوة شخصية بينك وبين الناس ولا سيما اذا أفضوا إلى ماقدموا) يدافع عن ابن قطب!

1 – وسبق في شبهات الترحم الكلام عن مسألة سب الأموات، وسبق ذكر أنه من سعادة المرء إذا مات ماتت معه معاصيه، ولا ينكر طالب علم إجماع أهل العلم على وجوب غيبة الأحياء والأموات إذا كان ذلك نصحاً للدين وبياناً لسبيل المؤمنين أو المجرمين، وسبق في المقدمة الكلام عن مسألة الفرقة، وفي أعذار التبديع (عذر تبديع المشاهير من جنس الخروج)!!

2 – والفرقة حاصلة بدعت أو لم تبدع، فقد قال صلى الله عليه وسلم:

(تفترق أمتي)

وقد قال الله تعالى: (هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ) الآيات

فقال – رحمه الله: هذا يريد أن يسوي بين الحق والباطل!

وجرى عمل أئمة أهل السنة على ذكر أهل السنة وأهل البدعة المشهور منهم بأسمائهم لتحب الولين وتترحم عليهم، ولتبغض الأخرين وتحذر منهم:

تجد هذا في كتاب الإيمان لقتيبة بن سعيد، والإبانى لابن بطة، والرسالة للسجزي، والسنة للألكائي 0000 – رحمهم الله تعالى

فمن سلك سبيل السلف الصالح فالمرء مع من أحب
ومن سلك سبيل المرجئة فالمرء يحشر مع من أحب!
والله المستعان

الفصل السابع والثلاثون ينقلنا عن أخطر واعظم البدع وهي العلمانية!

1 – قال بعضهم: (قاعدة: الفرق نشأت في الإسلام وتمثل انحرافاً، وأما العمانية فهي الخطر)!

فجعل الفرق التي نشأت من التشبه بغير المسلمين كما هو بين فيها ومن التدبر في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن من كان قبلكم افترقوا وستفترق أمتي) و (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر) – جعل هذا المقعد أو عن محاربة أهل البدع

أ – جعل الفرق من الإسلام، وإنما هي من المسلمين إلا الجهمية كما قال ابن المبارك – رحمه الله، فهذا أول خطيئة له، فإن الله تعالى يقول: (والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا)

ب – جعل مافارقوا به أهل السنة مجرد انحرافات، وهذا لسانهم: (انحرافات ومؤاخذات وأخطاء)، لا يجرؤ أحدهم على لفظ: (البدعة والضلالة) إلا في مخالفيهم!!

فما درجة هذه الانحرافات: الروافض مجرد انحرافات، والجهمية والأشعرية مجرد انحرافات!؟ والإرجاء الذي قال الزهري وإبراهيم النخعي وغيرهم إنه أشد من الخروج، والخوارج الذين فعلوا بالمسلمين ما لم يفعلوه بالكفار، بل ما لم يفعله الكفار – مجرد انحرافات!؟

ج – وجعل الخطر كله في العلمانية – وسيأتي الكلام

لكن هل ما صنعه الخوارج بدولة العباسيين، والعبيدية بمصر والشام والحجار مئتي سنة كان أقل أو أعظم مما صنعه الكفار الإنجليز والفرنجة وغيرهم!؟

2 – وقال تلميذ الألباني في منهاج بدعته: (اللآدينية / العلمانية – بدعة العصر الحاضر، وهي أعظم البدع العقائدية وشر من البدع جميعاً، وهي الفصل بين الدين والدنيا وجعل أحكام الدين التي يجب اتباعها إنما هي في القلوب، والدين سلوك فردي)!

وهذه الألفاظ كلها كسوة جديدة لدعوة إمام المعتزلة محمد رشيد رضا بمقولته الشهيرة التي قالها في التعاون مع الشيعة الروافض بل ومع النصارى، واتخذها الإخوان من بعده ديناً:

(نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضنا فيما اختلفنا فيه)!

أ – ووالله إن هذه البدعة التي يمثلها هذا القول هي أعظم من بدع العصر كلها! لأنها تفتح الباب لكل البدع، بل ولكل أنواع الكفر متى احتجنا للتعاون معه!

حتى قال بعضهم: (نتعاون ولو مع الشيطان)!!

ب – أصحاب هذه المقالة فصلوا بين الدين وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى وبيننا، فهم يزعمون الحاكمية لله تعالى كالخوارج قالوا كلمة حق أرادوا بها باطلاً، وهم لا يقرون بحكم الله تعالى في اللحية وتقصير الثوب عن الكعب! كما ترى في أعلى وأسفل أئمة هذه الفرقة! فلم يقبلوا حكم الله في ظاهر أنفسهم، بل والله ولا قبلوه في باطن أنفسهم 00

فهذا اعتقاد أهل السنة يهونون من شأنه، حتى قال غير واحد من أئمتهم:

(الخلاف بين السنة والشيعة (يعني الروافض) كالخلاف بين المذاهب الفقهية)!!

بل قال آخر أشد من ذلك:

(نحن نمقت هذا التقسيم: سني وشيعي)!!

وفي هذا الوقت الذي يزعمون فيه الجهاد! ضد العلمانية يدعون القبورية والجهمية، بل من كبارهم من هم كذلك!!

ج – وأهل السنة – رحمهم الله تعالى – لم يمنعم الرد على الجهمية وهم أشد المبتدعة كفراً في كل زمان، لم يمنعهم الرد عليهم، من الرد أيضاً على المبتدع الأخرى كلها

د – ولا منعهم الرد على الجهمية والخوارج من القول بأن الإرجاء أفسد الدين!

هـ – وقد قالوا: المبتدع أخطر وأضر على الدين من اليهود والنصارى، لأن كفر اليهودي والنهصراني يعرفه كل مسلم، أما خطر المبتدع فلا يعرفه إلا القليل!

و – وإنما نتجت العلمانية من الإرجاء، ويجمعها مع كل البدع الأخرى أصل واحد، وذلك ما بينه مالك – رحمه الله تعالى:

(لن يصلح اخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها)

فكل الفرق إنما نتجت عن مخالفة هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

والعاقل الطبيب الذي يداوي كل الأمراض التي من جنس واحد بدواء واحد!

فهل رأيت سنياً علمانياً!؟

لكن والله رأينا من الفرق الأخرى كذلك، بل ومن هم أشد علينا من الكفار!؟

3 – فنقول لهولاء الإخوان: إن كنتم تريدون نصرة الإسلام فإنها لا تكون إلا بالإسلام!

ولا تكون إلا بهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، سبيل المؤمنين، ولن ينصركم الله تعالى بغير ذلك، واستنصاركم بأهل البدع سيفسد الدين والدنيا، وقد ردّ عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله – قائداً من قواد الحجاج ذهب يقاتل الخوارج: لا يتنصر به!

والأدلة متواترة عندنا على هجر أهل البدع، والحذر والتحذير منهم، وأن جهادهم أعظم من جهاد الكفار!

لأنهم أخطر وأضر من الكفار!

وقصة الأفغان غبرة، ولا معتبر!

والكلام يطول، ولستُ على نشاطٍ لأكثر من هذا

والله المستعان

الفصل الثامن والثلاثون يعذر بعضنا بعضاً، ولا يعير بعضنا بعضاً

1 – هذا هو الشطر الثاني من مقولة إمام المعتزلة رشيد رضا في حواره مع الروافض بل والنصارى:

(نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) فمعذرة الروافض ووسعهم دينهم بالتقية أن يعطوا كلاً ما أراد، ولم يعذره ولا عذروا غيرة، بل كفروا ولعنوا خير الناس بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم: صحابته – رضي الله عنهم!

2 – وهذا مبدأ اللصوص: يترك كل لأخيه منطقة بتلصص فيها كما يشاء غير منازع!

لا والله نحن نحب التناصح لا التعاذر، ولا يجوز عندنا في ديننا معذرة أهل البدع وتركهم دون التحذير منهم معاداتهم في الله تعالى، ولا خلاف في هذا عند أهل السنة – رحمهم الله تعالى، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكم منكراً فليغيره) الحديث

3 – وأما التعبير: نعم قد وردت نصوص بمنعه، ولكنه ليس هو وصف المبتدع والفاسق ببدعته وفسقه، فإن هذا الوصف قد أجمع أهل العلم علي جوازه بل وجوبه، أما التعيير فلا يون للدين ولكن من نفس المرء لغرض له في دنياه / أو بعد توبة المعير / أو بعيره بما لاذنب له فيه – فهذه ثلاثة، وانظر جزء ابن رجب – رحمه الله – في (الفرق بين النصيحة والتعيير) مع الحذر!

الفصل التاسع والثلاثون التبديع من سوء الظن، وقد نهينا عن ذلك!

1 – يعني به قول الله تعالى: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ وهو حجة عليه، فالمأمور به ليس اجتناب الظن كله، وليس كل الظن إثماً بل بعضه!

ومن هذا ما في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم ﴿إياكم والظن﴾ فهذا الظن المنهي عنه!

ومن الظن المنهي عنه: أن تظن بأهل الخير الشر!

أو تظن بأهل الشر الخير!

فهما قرينان في النهي، فانتبه، فالظن بأن اتلمبتدع من أهل السنة ظن سوء وباله على الدين عظيم

2 – والذي نزل عليه هذه الآية، ونهى هذا النهي – صلى الله عليه وسلم – ومن بعده من السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى – كلهم على تبديع وتفسيق المبتدع والفاسق والتحذير منه

3 – قال أبو لابة – رحمه الله تعالى ﴿ابن عساكر 9/ 323/ق والحلية 2/ 285 و﴾:

﴿إذا بلغك عن أخيك شيء تكرهه فالتمس له العذر جهدك، فإن لم تجد له عذراً فقل في نفسك: لعل لأخي عذراً لا أعلمه﴾

وهذا ونحوه من حسن الظن ﴿الحيلة 2/ 226 و 3/ 285 و 5/ 177 و 278﴾

من حسن خلق المسلم بشروطه، فإن لكل خلق حداً إذا قصر عنه أو جاوزه صار مذموماً من مساوئ الاخلاق، فانتبه، وسبق رد هذا العذر في ﴿عذر لعله لعله﴾

أ – فهذا أخوك الذي تعرفه بالسنة والخير، وفي الشيء المتلبس لاما أجمع أهل العلم وفشا البيان به

ب – وهذا في أمور الدنيا التي يحسن فيها العفو لا في حدود الله تعالى

ج – ويدلك على هذا أن أبا قلابة – رحمه الله تعالى – نفسه كان شديداً على أهل البدع حتى إن عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله – لما عاده وهو مريض قاله له: ﴿تشدد يا أبا قلابة، لا تشمت بنا المنافقين﴾

ومن شدته – رحمه الله – قال: ﴿لا تجالسوا أهل الأهواء ولاتحادثوهم﴾

وقال الرجل استأذن عليه: ﴿ادخل إن لم تكن حرورياً﴾!

فكيف لا يجالسهم ولا يستمع إليهم إن لم يكن قبل ذلك قد حكم أنهم مبتدعة!؟ فهذه سبيلهم:

حماد بن زيد – رحمه الله تعالى – سأله رجل: إمام لنا يقول: القرآن مخلوق، أصلي خلفه!؟

قال – رحمه الله: لا ولا كرامة (الحلية 6/ 258 والسنة للطبراني 00)
مالك – رحمه الله تعالى – يسأله الرجل: كيف استوى؟ فيقزل – رحمه الله: ما أراك إلا مبتدعاً، ويطرده
عمر – رحمه الله تعالى – صنع بصبيغ ما تعلمون – فهذه سبيلهم
4 – كأن صاحب هذا الغدر ممن يقول بأن الأصل في المسلم السنة! وسبق الرد على هذه الوسوسة، بل على هذا العمى و العمه
5 – وفي التنكيل زيادة بيان في مسألة الظن، فإن جعبة الإرجاء واحدة، وأهل السنة يعملون بالظن الغالب الذي تصاحبه القرائن: كمن يسأل مسائل المبتدعة، أو من يماشيهم ويصاحبهم، وقد سبق بيان هذا كله وبيان قول عمر – رضي الله عنه: (من أظهر لنا خيراً أحببناه وقربناه، ومن أطهر لنا غيرذلك أبغضناه وباعدناه) مع الحذر من تلبيس وتدليس أمثال الباقلاني

الفصل الأربعون الستر على المخطئ لا تبديعه

ومن أدلة ذلك الأحاديث الكثيرة عنه – صلى الله عليه وسلم، وقول شبيل بن عوف – رحمه الله: (من سمع بفاحشة فأفشاها كان كمن أبداها) وهذا كله:
1 – في المستتر بخطئة على غير كيدٍ منه في استتاره!
فإن بعض الناس يستتر ليس من الحياء من الله تعالى ولا من الناس، ولكن ليتأخذ من التستر شباكاً لإيقاع الناس في فجورة أو بدعته، فانتبه، فهذا المستتر أخطر وأضر من المجاهر
وأما المستتر لغير ذلك فقد ستر على نفسه فاستر عليه بشروط الستر والنصح
والمبتدع المستتر سبق في (عذر ليس بداعية) التحذير منه
2 – والجهر بالنصح والتبديع والهجر وعقوبات الشرع فيمن يستحقها شراعاً هو الواجب المجمع عليه نصحاً للدين وإقامة الحدود
وسبق الرد على بعض هذا العذر في المقدمة: (الجهر بالنصح فضح)!

الفصل الثاني والأربعون قال بقول فلان، وهو غير مبتدع!

1 – كقول الكرابيسي في الحسن بن صالح إذ نعى على أهل الحديث طعنهم في الحسن هذا بأنه يرى السيف بينما

عبدالله بن الزبير – رضي الله تعالى عنهما – فعل ذلك فسقط الكرابيسي بهذا وغيره!
وقد بينت بعض ذلك في (أهل السنة بين فتنتين 1/ المهدية والصلاحية) وأنه لا يجوز ذكر عبدالله بن الزبير – رضي الله تعالى عنهما – بهذا السياق ولا غيره من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم وهذا يشبه ما وقع فيه الألباني من التنكيت على الصديقة بنت الصدّيق – رضي الله تعالى عنهما – وأنها خرجت! وقد سبق ذكره من شريط له!

2 – أما فلان هذا فقد كان معذوراً بعذر شرعي بالإجماع القائم على عدم جواز سب الصحابة – رضي الله تعالى عنهم ووجوب السكوت عما شجر بينهم وعدم الطعن فيهم أو التنقص لهم ووجوب حسن الظن فيهم إذ هم أهل لذلك، وخفاء بعض الأحاديث على بعضهم

3 – واتباع زلات العلماء وجعلها ديناً سمي فاعله زنديقاً، وانعقد الإجماع على عدم جواز الاحتجاج بالزلات

4 – وأهل السنة بعد فلان أجمعوا على عدم جواز هذا الفعل أو على تسميته بدعة لظهور انتشار الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بخلافه، وسموا فاعله بعد ذلك مبتدعاً

5 – ثم قد كانوا – فلان كل فلان يحتج به مبتدع كانوا يبدّعون على أقوال أعمال لا ترونها بدعة ولا مبتدعين! فهذا يدلكم على أن الاحتجاج بفلان وفلان ليس هو من باب الاتباع والمحبة لفلان، إنما هو من باب التهرب من التبديع مطلقاً، وهذا غلو الإرجاء الذي تحذر منه

هذا:

وانظر الصواعق المرسلة (2/ 441 وما بعدها)

وحاشيتي على الأسماء والصفات في مسألة الساق والكرسي

وما في إعلام الموقعين وغيره من ذم التقليد مع ظور الحجة على خلافه

وما في الرد على العذر الآتي

الفصل الثالث والأربعون فتح باب التبديع يوقع في تبديع الجميع!

1 – وهذا تحوير لعذر (من يبقى معنا)، وصياغة لنفس معنى ودواعي ما سمي بإغلاق باب الاجتهاد في الفروع ليبقى كل على مذهبه، ويقيس الفرع على الفربل على فرع الفرع كما قال الشافعي – رحمه الله تعالى – في أهل الرأي وغيرهم

أ – ولا شك أن الصواب ليس هو بالفتح ولا الإغلاق على إطلاقهما، إنما هو (إذا وسد والأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فلئن قام أهله به اتعلق على غيرهم لا شك، ولئن لم يقوموا به قام غيرهم فحدث ما حدث، وإلا فعد لي أسماء أهل البدع في عصرك الذين جهرتم بتبديعهم لله تعالى لا لأغراض وأعراض

واختلاف البلدان!

ب – ومعنى هذا العذر إبطال التبديع فيما جد، وهذا إبطال للدين، إذ لابد من قيام (الجرح والتعديل) في كل عصر لحماية الدين والنصيحة للمسلمين، وإبطال ماجد هو إبطال ما مضى سواء بسواءٍ إذ يأتي ممن جد من يقول ببدع مامضى ومن مضى من المبتدعة وينتصر لها ويدعو إليها ولا رد على ماجد!

فكما أن تجديد الدين الذي وعد به رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن الله يبعث في أمتي على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها) كما أن التجديد يعود به إلى هدْي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فكذلك التبديد وتجديد البدع يعود بها إلى إبطال ما مضى

وقد حدث هذا ورأيناه في زماننا وقبل زماننا من ظهور شوكة المعتزلة والخوارج والمرجئة والروافض، وغياب من يتصدى لهم في كثير من بلاد المسلمين، حتى ظهر فيهم من يسمي إمام الروافض الخميني: (إمام المسلمين) وهم فرقة الإخوان في أي مكان كانوا فيه من بلاد المسلمين وغير المسلمين!

وكذلك صار إمام المعتزلة محمد عبده وتلميذه الملقب زوراً (حكيم الإسلام) رشيد رضا أئمة بلا نكير خاصة الثاني – عند أهل السنة!

وتسربت بدع الخوارج إلى صفوف طوائف من أهل السنة من حيث لا يدرون! حتى صار أئمة الخوارج والمرجئة في هذا الزمان أئمى عند أهل السنة!

ج – بل صراحة وجهاراً هو ابطال للتبديع حتى فيما سبق، وفتح لباب غساءة الظن بالسلف الصالح ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى – من وجوه عديدهة، من أشهرها ما اشتهر بين المتأخرين بمسألة طعن الأقران – ولها جولة بعد حين إن شاء الله تعالى فمعناها أن أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى حينما تكلموا في أهل البدع في زمانهم وقب لزمانهم إنما كان ذلك منهم حسداً وبغياً وأنهم يتعايرون كتغاير التيوس! إي والله قد صرح المتأخرون بذلك!

ولئن الماضين – رحمهم الله تعالى – إلى التشدد كما سبق الإلماح إليه في (عذر من يبقى)! وقد صرح بذلك بذلك المقبلي والشوكاني بكل جراءة فقالا بالوقف في القرآن، واتهم المقبلي بكلام فبيح – لا يجرؤ الخوثري على التصريح به – أحمد وأئمة أهل السنة كلهم – رحمه الله تعالى بالغلو، ومدح الشوكاني كتاب المقبلي، ومدح الألباني كتاب المقبلي والمقبلي نفسه بأنه علامة محقق!!

فصار هؤلاء ينعون على (العلمانيين) قولهم بأن الدين لا يصلح لهذا الزمان! فصاروا يقولون بقولهم من حيث لا يدرون حينما يجهرون بأن هدي السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى – لا يصلح لهذا الزمان – وانظر (عذر اختلف الزمان)!

د – والخشية في فتح باب التبديع هو التبديع بالخطأ – على هذا العذر، وليس كل شيء يخشى الخطأ منه يغلق بابه، وإلا أغلقنا جميع أبواب الدنيا!

ثم ما بالك تجزع من التبديع بالخطأ وإثمة على صاحبه، ولا تجزع من خطأ ترك التبديع أو خطأ وصف المبتدع بأنه من أئمة أهل السنة، مع إن إثم الترك وضرره أعظم من إثم الفعل وضرره!

فإنه يفتح الباب لكل بدعة ومبتدع أن يفسد في الدين ما يشاء ويتلهف الكبير والصغير على كتبه وأشرطته، فيفسد خلق كثير كما رأينا، والله المستعان

2 – وإذا كان إغلاق باب التبديع من جهة أهل السنة، فأهل البدع لم يغلقوه وبدعوا أهل السنة!

فصارت حرباً من طرف واحد، والآخر قد أعلن الانهزام!

وهل يتمنى أهل البدع أكثر من ذلك، وثمة أكثر من ذلك وهو ما قد حدث بين صفوف بعضهم من جعل أئمة الأشاعرة أئمة لأهل السنة!! حتى قال الخوثيري المعاصر: ابن حجر والنووي بشهادتكم أئمة وأنا أقول باعتقادهم حرفاً بحرف وأنتم بهم

فلماذا تضللونني!؟

وإذا كان فساد الاعتقاد لا يضر في الإمامة شيئاً، فمن باب أولى لا يضر المأموم شيئاً، وهذا غلو الإرجاء المعاصر

3 – وإذا كان إغلاق باب التبديع حتى لا تكون فتنة، فإنه لا بد من فتحه حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله خالصاً لا يشوبه من البدع شيء، إذ إن الإغلاق ليس لباب التبديع فقط، بل هو كذلك لباب التفسيق، بل والتكفير حتى صار الكفار كاليهود والنصارى يخالطون المسلمين بدينهم وعقائدهم دون أن يحذر الكثير من ذلك، بل تجد من يعايشهم ويساكنهم كأنه منهم، بل ويقتبس منهم أساليب الدعوة! ويعتذر لهم عن الزواج بأربع بل باثنتين وعن الطلاق وعن أحكام الرق! كما صنع رشيد رضا ومن تبعه بمقولته الشهيرة: (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)!

وبكلامه الخطير هو ومن تبعه في الاعتذار للكفار عن ثمل هذه الأمور السابق ذكرها

بل وكذلك صارت مسألة خلق القرآن ودعاء الموتى وترك الصلاة وغيرها لا يؤبه بها عند كثير من المسلمين!

فأي إبطال للدين كله بعد هذا!؟

الفتنة حاصلة بالفتح والإغلاق على الإطلاق، والتصدي للفتنة بالجهل وبمخالفة هدْي السلف الصالح ومن تبعهم – رحمهم الله تعالى يزيد الفتنة اشتعالاً، فالتخوف من إقدام الشباب على تبديع المبتدعة خوفاً من انفراط عقد بعضهم فيقع في تبديع أهل السنة هو تماما كالتخوف من ترك تبديع المبتدعة بل وجعلهم أئمة لأهل السنة والطعن في أئمة أهل السنة السابقين – رحمهم الله تعالى – كما سبق بيانه، فهما طرفان وبئس الطرفان: المرجئة والخوارج، اختلفوا في الاسم

والجسم واتفقوا على الإثم! فكلاهما منتهى أمره قتال المسلمين، والطعن في السلف الصالح وأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى، وإفساد الدين!

وسبق مراراً بيان قول أئمة أهل السنة كإبراهيم النخعي والزهري وغيرهما – رحمهم الله تعالى – في أن المرجئة أشد ضرراً على الدين من الخوارج

وبينت مراراً معنى ذلك، لأن الإرجاء يفتح الباب لكل أنواع البدع، ومنها الخروج والتكفير!

فلا تتعجب أنْ وجدت كبار أئمة المرجئة يرون السيف على الأمة! أو يطعنون في السلف الصالح – رحمهم الله تعالى!

4 – فشبهة من شبهات الخوارج في الطعن في أئمة أهل السنة من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – أنهم ونظروا إلى الدين بفهمهم هم لا يهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فرفضوا هديهم وجعلوا ماليس بمعصية معصية، وجعلوا المعاصي كلها مكفرة مخزمة من الملة!

5 – وشبهات المرجئة تراها في هذه (النصيحة)، وإنما سميناهم مرجئة لأمور كثيرة منها:

أ – وجود أصل الإرجاء عندهم وهو أنه لا يضر مع الإيمان شيء، فلا يخرج الفاسق بفسقه من الإيمان إلى الإسلام كما قال أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى، بل أنكر الألباني وغيره صراحة مثل ذلك وانظر (القول السامي)

فأصل الإرجاء جاء من إرجاء العمل عن الإيمان، وأن مسمى الإيمان لا يدخل فيه – عندهم – العمل، فلا يسمى تارك العمل فاسقاً بل مؤمنا وأرجاء هؤلاء جاء من إرجاء العلم والحسنات بزعمهم، فلا يدخل في مسمى السنة ترك البدعة!، فصرحوا بأنه يمنع من تبديع المرء أنه صاحب حسنات في علم أو عبادة أو جهاد أو 000 بزعمهم!

فصار المرجئة الأولون يقولون في الفاسق: إنه مؤمن لا يخرج من دائرة الإيمان إلى الإسلام!

وصار هؤلاء يقولون في المبتدع: إنه سني بل من الأئمة ولا يخرج من دائرة السنة إلى البدعة!

وكما قال الأولون: (مؤمن فاسق)! قال الآخرون: (سني مبتدع)! (مرجئة أهل السنة)!

ب – أئمة المرجئة الأولون أئمة عندهم، ولا يقبلون الطعن فيهم بحالٍ، ويعتبرون الطعن فيهم علامة على الحسد والبغي أو التشدد والتعنت!

6 – فأما (أهل السنة) نضر الله وجوههم في الدنيا والآخرة، فإنما دينهم الاتباع لا الابتداع، والاقتداء لا الابتداء، أئمتهم بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى

ومن ذلك في مسألة التبديع ودرء فتنة وقع التبديع في غير محله كما درءوا فتنة وقوع التكفير في غير محله والتفسيق في غير محله، وتحذيرهم من الفرق الضالة: المرجئة والخوارج وغيرهم

أولا: – فمن هديهم في المرء من أهل السنة:

أ – كيف يثبت بيقين أو ظن غالب أنه من أهل السنة؟
بتواتر شهادة أهل السنة له لقوله – صلى الله عليه وسلم: (أنتم شهداء الله في الأرض)
ولذلك تجدهم ينصون في كتبهم على أسماء أئمة أهل السنة وأئمة أهل البدع، كما تجده في الإبانة الصغرى والسنة لألكائي ولعبد الله ابن أحمد ورسالة السجزي وأنقل لك هـ 1 ذا من رسالة الصابوني – رحمهم الله تعالى (17! –173):
أحدى علامات أهل السنة حبهم لأئمة السنة وعلمائها وأنصارها وأوليائها، وبعضهم لأهل البدع الذين يدعون إلى النار ويدلون أصحابها على دار البوار 0000
وفي آخر كتاب الإيمان لقتيبة بن سعيد:
(فإذا رأيت الرجل يحب سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وشعبة وابن المبارك وأبا الأحوص وشريكاً ويحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدى فاعلم أنه صاحب سنة)
قال أحمد بن سلمة: فألحقتُ بخطي تحته: ويحيى بن يحيى وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهوبة، فلما أنتهينا إلى هذا الموضع قال فتيبة: (يحيى رجل صالح إمام المسلمني، وإسحاق إمام، وأحمد عندي أكبر ممن سميتهم كلهم) (يعني من طبقته)

قال الصابوني: وأنا ألحقتُ بهؤلاء الذين ذكر فتيبة – رحمه الله – أن من أحبهم فهو صاحب سنة) وذكر أسماء على طبقات شتى
فمن هاهنا إذا رأيت الرجل من أهل عصرنا يطعن في شعبة بالبدعة فاعلم أنه أولى بها منه، لأن شعبة عاصر أئمة كالثوري وغيره وكانوا يسمونه إماماً، وجاء بعده أئمة لأهل السنة إلى عصرنا هذا وهو عندهم كلهم إمام
فذلك الذي لا يقبل شهادة هؤلاء الأئمة فهو من أعدائهم الخوارج أو المرجئة أو نحوهم من الفرق الضالة لا شك إذ يطعن فيهم بالتغفيل أو المداهنة أو المحاباة في دين الله تعالى

فإن لم تجد فيه شهادة فاعرض (كلامه كله) على (أصول السنة كلها) فإن كان كذلك لا على طريقة الأشاعرة في التمويه التي بينها السجزي – رحمه الله، ولا على طريقة المرجئة في اعذارهم!
ب – كيف يثبت بيقين أو ظن غالب أنها بدعة؟
فإن الخبط والخلط في تعريف البدعة كبير كثير، حتى إن كثيراً من التعاريف هو نفسه بدعة!
فتعرف الظاهرية أو المذهبية أو الفرق الضالة كالمرجئة والخوارج والروافض والقدرية للبدعة كذلك!
حتى قد وقع الألباني بظاهريته هو وغيره في بعض تلك التعاريف، فزعم أن أبا هريرة – رضي الله تعالى عنه – فعل بدعة

لكونه نصح الناس بعد صلاة الجمعة! وقد فعله كثير من أهل السنة في عصور مختلفة!

فأما أهل السنة فإن البدعة عندهم على شرطهم في الاتباع: (كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وهدي السلف الصالح ومن تبعه بإحسان – رحمهم الله تعالى) فما خالف ذلك فهو البدعة

ولذلك لما سئل أحمد – رحمه الله تعالى – عن التعريف في المساجد يوم عرفة قال: (فعله غير واحد من التابعين)، فلم يسمه بدعة لذلك الأمر

وكذلك صلاة مايزد عن إحدى عشرة ركعة في ليل رمضان وغيره لا شك أن الأفضل هو الاقتصار على ذلك العدد بل دونه لمن لم يقم من الليل إلا قليلاً، بل ربما قام – صلى الله عليه وسلم – بركعتين فقط، لكن الزيادة لا تستطيع أن تسميها بدعة لفعل جماعات من السلف الصالح – رحمهم الله اتعالى لها

وقد قال حذيفة – رضي الله تعالى عنه: (كل عبادة لم يتعبدها صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلا تتعبدوها) ففهم السلف الصالح قرناً بعد قرن – رحمهم الله تعالى – الدين، فلا يأتي ظاهري فيطعن في شيء من أعمالهم بالبدعة أو مخالفة القرآن والسنة، فإن كان مع المرء من هديهم نفسه ما يسند كلامه كأن يصفوا شيئاً بالبدعة، أو لا تجده في هديهم، أو قبل ذلك ذكره – صلى الله عليه وسلم – بالبدعة والإحداث فنعم

فمن ذلك مثلاً الوارد عنه – صلى الله عليه وسلم – في ذكر السوق ما عليه من أجر استعظمه بعض الناس فبادر إلى المتن والسند طعناً ومنعاً!، فهب أن الحديث ضعيف بل وضعيف جداً لا تجوز نسبته إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فهل يحرم أو تصير بدعة إذا دخل المرء السوق فقال: (لا إله ألا الله وحده لا شريك له)!؟ مع وجود النصوص الكثيرة في فضل الذكر في الغافلين، وفضل هذا الذكر بخصوصه، وبعض النصوص عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – في الذكر في السوق؟!

الذي أريد التأكيد عليه هو (الاتباع في وصف الشيء بالابتداع)

والباب الذي نحن فيه من أمر المرجئة في عدم وصف شيء بالبدعة بل يقولون: (مؤاخذات وأخطاء وانحرافات) في أمور ليست فقط من البدعة، بل من كبائر البدع، بل من البدع الممكفرة! ويقابلهم نوع من المرجئة تلوث بالخارجية فيصف بعض أفعال الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – بالبدعة دونما نص عنده على ذلك، وإنما يريد بظاهريته وإرجائه وخارجيته أن يمنع وصف أحد من المتأخرين بأنه مبتدع! حتى لو كان ذلك المتأخر مؤولاً لصفات الله تعالى كلها!!

ولا شك أن هذا الإثبات – أعني إثنبات وصف الشيء بالبدعة – ينبغي أن يكون معه علم كثير أو نص صريح: (علم بعدم وقوع ذلك من السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى) أو (نص منهم أو ممن تبعهم بإحسانٍ أن هذا بدعة)

فلا ينبغي للسني الإقدام ولا الإحجام: لا إقدام الظاهرية والخوارج، ولا إحجاج المرجئة والمقلدة، ومن أمر السنة على نفسه هداه الله تعالى وجعل له كما قال: (إَن تَتَّقُوا اللّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً)

وهذا الباب فيه طول وتأتي زيادة بعد قليل، وليس محله، فإنما النزاع مع المرجئة في أمر ظاهر جلي وهو البدع العقدية والعملية التي أجمع أهل السنة – رحمهم الله تعالى – على التبديع بها

كالتأويل في الصفات أو بدع الفرق الضالة كالمرجئة والخوارج والشيعة والقدرية والجهمية ونحوها

ج – كيف يثبت بيقين أو ظن غالب أمر سني وقعت منه بدعة؟

إذ ينبغي التحقق من الأمرين السابقين (أنه سني) و (أنها بدعة) فحينئذ يجب الجهر بالأمرين سوياً كما يقال عند المحدثين: (فلان ثقة، والحديث باطل) لأسباب كثيرة يفهمها أهل العلم بالحديث من مخالفة الأوثق أو الخطأ الذي لا يعرف عنه راو إلا من شاء الله أو رجوع الراوي عن نفسه ونحو ذلك

وأيضا ينبغي التحقق من هذه الثلاثة:

(لم يعلم) أي وقع في هذه البدعة جهلاً منه بكونها بدعة، وخفاء العلم أو النسيان أمر معتاد في الناس، وليس تأويل الصفات وإنكار العلو وما هو معلوم من الدين بالضرورة عند أهل السنة من ذلك الباب

(لم يثبت عنه) ذكر السجزي – رحمه الله تعالى – في رسالته – أن الكذب على الناس قد فشا (كما قال صلى الله عليه وسلم في اخر الزمان: يفشو الكذب) فلا ينبغي الإخذ من كل قائل ولا الركون إلى كل كتابة، فالتوثق والتبين (فتبينوا أن تصيبوا قوناماً بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين) لا بد منه، واعتبر في ذلك طريقة أهل الحديث في الأسانيد والمتون دون إرجاء ولا ظاهرية

(لم يثبت عليها) إذ (كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فقد يكرهه نسياناً أو خطأ فينبهه غيره أو تنبهه نفسه الآمرة له بالمعروف بتوفيق الله تعالى، فيتوب وينيب ويستغفر الله تعالى

فمثلا الشافعي – رحمه الله تعالى– قال: (إذا صح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عرض الحائط)، وابن خزيمة – رحمه الله تعالى – قال في آخر حياته نحو ذلك

بل وكذلك أئمة أهل السنة كلهم – رحمه الله تعالى – فهم المتبعون للحديث جميعاً، وهم أهل إحسان الظن بهم، والاستغفار لهم، والترحم عليهم

ثانيا: كيف نصنع بزلة الرجل من أهل السنة؟

قد ذكر الله تعالي في المتقين أنه

1 – (يكفر عنهم أسوأ ما عملوا)

2 – يجزيهم أجرهم بأحسن ماكانوا يعملون)

أ – فلا يبلغ توقيرنا له حتى نتدين لزلته أو نتهاون بمن اقتدى به فيها

قال ابن عباس وابن عمر وغيرهم – رضي الله تعالى عنهم: (أقول لكم قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وتقولون قال فلان) وقال غير واحد من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى: (كل يؤخذ منه ويد عليه إلا رسول الله – صلى الله عليه وسلم)

ولكن ويرد عليه إلا رسول الله – صلى الله عليه وسلم)

ولكن الأخذ والرد ليس بالهوى ولكن الهدى هدى السلف الصالح – رحمهم الله – فانتبه

ومن ذلك التوقير الممنوع المذهبية العصبية – وتفصيل ذلك في المنع من التقليد، وانظر (إعلام الموقعين لابن القيم – رحمه الله تعالى – في مسألة هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – وتقديمه على المذاهب المشهورة)

والذي يتدين بالزلات حكمة الزندقة، ومن يتتبع الزلات فنوعان:

نوع يتتبعها ليبينها ويحذر ويحذر منها وهؤلاء هم أهل السنة – رحمهم الله تعالى

ونوع يتتبعها ليتدين بها ويدعو إليها وإلى التهوين من أمر كل زلة كالمرجئة

فتجد أهل الحديث يتتبوعن روايات فلان ليقولوا: (هذا من صحاح حديثه) و (هذه غرائب حديثه) و (أخطأ فلان في نحو من كذا حديثاً) وهكذا لا يريدون به التحقير للرجل الثقة ولكن النصح للدين، فانتبه

ب – ولا تبلغ الزلة بنا إلى التحقير والتبديع والازدراء وترك أمره كله

قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لرجل (ثكلتك أمك) وقال فيه: (يأتي أمام العلماء يوم القيامة)

وقال – صلى الله عليه وسلم: (لا تقل ذلك فأنه شهد بدراً)

و (إنه يحب الله ورسوله) و (تجاوزوا عن ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود)

وقال عُمر لأبي عبيدهة – رضي الله تعالى عنهما: لو غيرك قالها)

وقال معاذ – رضي الله تعالى عنه: (احذر زيغة الحكيم ولا يثنينك ذلك عنه، فإن على الحق نوراً، ولعله أن يراجع) وقال رجل لعمران بن حصين – رضى الله عنهما شيءاً، فغضب عليه عمران، فما زالوا به يقولون له:

إنه لا بأس به، أي هي زلة لسان والرجل ليس من أهل البدع

وقال أحمد – رحمه الله تعالى – في أهل السنة: (الخروج من السنة شديد) يعني لمن ثبت أنه منها

وأجمعوا على وجوب بيان الخطأ نصحاً للدين

ثالثا: كيف نصنع بأهل البدع؟

أ – حسناته بزعمهم لا تجعلنا نتهاون ببدعته كما سبق في (عذر الحسنات) إذ هي مردودة عليه مع بدعته، وهي غير خالصة لما فيها من دخن ودخل وخطأ وخطل، وهي ضارة عليه وعلى غيره – كما سبق بيانه، والبدعة التي أتى بها أعظم من كل حسنة من هذه التي يفخرون بها

ب – سيئاته وبدعته تسقطه، كما سبق في (مسألة الترحم / التوقير) وهؤلاء الخوراج بصلاتهم وصيامهم وأعمالهم: (شرار الخلق) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم

فائدة

احتج علينا المرجئة في عدم تبديع الأشاعرة وأمثالهم بأمرين:

1 – الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، ومن بعدهم ممن ثبت بيقين إمامتهم

2 – مهخالفة بعضهم في مسائل مخالفات بين الخطأ وما عدّه من بعدهم بدعة فأراد هؤلاء المرجئة القياس على طريقة المرجئة الأولين، فقالوا:

1 – ما دام هؤلاء لم يبدعوا مع وقوع هذا منهم !

2 – فالأشاعرة وأمثالهم لا يبدعون لوقوع نظير ذلك منهم!

ورد أهل السنة عليهم:

1 – أصحابكم هؤلاء ليسوا كثل صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم ولا أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – في شيء

فهؤلاء ثبت بيقين أنهم أئمة أهل السنة – رحمهم الله، وأصحابكم ثبت بيقين أنهم مطعون في أمثالهم بالإرجاء والخروج والتجهم بيقين أنهم أشاعرة! فليسوا سواء

2 – قد أثبتم للصاحبة – رضي الله تعالى عنهم – ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى – الإمامة في السنة بيقين، فنحن نحتج عليكم بذلك لإبطال كلامكم، فقد بدَّع هؤلاء الأئمة في كل عصر خلقاً ممن يماثل أصحابكم!؟ ولم يعتذروا عنهم بأعذاركم الإرجائية! وأجمعوا على قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا ذكر الصحابة فأمسكوا) فلم يبدعوا احداً منهم، بل ولا أجازوا تنقص أحدهم، بينما بدّعوا أمثال أصحابكم!؟

3 – ما وقع من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – تسميته بالابتداع لا يصح من وجوه عديدة منها:

أ – أن بعضهم – إن صح ولا يصح – أول الدليل لا الأصيل، بينما أصحابكم على العكس قد أولوا الأصيل، فمثلاً قد يأتي إمام إلى دليل من أدلة الصفات – آية أو حديثاً فيقول: ليس هذا من أحاديث الصفات أو آياتها ويجريه على معنى آخر كما تزعمون في أية (يوم يكشف عن ساق) وليس عندكم نص عنه بأنه ينبغي الصفة نفسها! وقد بينتُ في حاشيتي

على (الأسماء والصفات) كذب من زعم أن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – أول الآية

ب – أن بعضهم إنما وقع منه ذلك مع عدم علمه بالدليل المخالف كما في مسألة الاعتسال (الماء من الماء) و (إذا مس الختان الختان)، فلما انتشر العلم بالحديث الثاني صار لأهل السنة قولا واحداً، وصار من أخذ بالقول الأول مبتدعاً ضالاً كمن يأخذ بالمنسوخ بعد علمه بأنه منسوخ!

فما كان عندهم بدعة فهو عندنا بدعة

وما لم يكن عند بعضهم لعدم ظهور الأمر فيه فقد يكون عندنا كما هو عندهم، أو قد يكون عندنا بدعة إذا وقعت ممن بعدهم، فانتبه، فهذه المسائل حينما وقعت لم يبدعوابها، ثم لما انتشر العلم بها بدعوا بها، ونحن معهم في الأمرين: (لا نبدع الأولين من الأئمة الذين وقع منهم مثل ذلك، لأنهم لم يبدعوهم) و (نبدع من وقع منه ذلك بعد ذلك ابتاعاً لأئمتنا) فيسلم لنا ديننا وأئمتنا من البدع، فافهم

– فمثلا مسألة المسح على الخفين لم تكن في العهد الأول من علامات أهل السنة التي تكون في أصولهم، ثم لما صار تركها علامة لأهل البدع من الشيعة ميزها أهل السنة في أصولهم حتى قال سفيان الثوري – رحمه الله تعالى: (لا ينفعك ما كتبت – يعني من العلم – حتى ترى أن املسح على الخفين آكد من ترك المسح)!

– ومثلاً مسألة الأذان يكون فيه (حي على خير العمل) قد أذَّن به عبدالله بن عُمر – رضي الله تعالى عنهما، وقال به علي بن الحسين – رحمهما الله تعالى، مع قولهم جميعاً أنه أحياناً وأن الأصل هو الأذان المعروف

فلما صار الأذان بحي على خير العمل علامة للروافض صار من يفعله بعد ذلك مشابهاً لهم

– ولبس الصوف كان لا حرج فيه للفقير، على أن غيره أجود منه لما يتخلف عن الصوف من رائحة، فلما اتخذه المتصوفة ديناً قال سفيان الثوري وغيره من الأئمة – رحمهم الله تعالى: (لباس الصوف بدعة)

والشرح يطول، وفيه ضوابط وقيود، والمراد ما سبق وهو الاتباع في كل الحالات

فقد سلم لنا ديننا وأئمتنا – والله الحمد

أما المرجئة فما سلم لهم دين ولا أئمة، إذ قد لزمهم محذوران محظوران في غاية الفساد والإفساد:

1 – الإرجاء في كل البدع!

وهذه سنة الكرابيسي وأمثاله في دفاعه عن الحسن بن صالح فقال: (خرج ابن الزبير)! ولا يعدمك بهذا الفهم الضال أن تحتج لنفي البدعة عن كل مبتدع بمثل 1 لك أو نحوه أو تمثيلاً عليه

وهذا وقع من المرجئة، فلم يعد عندهم مبتدعة حتى الجهمية رأيت منهم من يوق ل: (جهمي جلد، ولكنه اجتهد فأخطأ فله أجر واحد)!

فلا يبدع العالم لعله ولا الجاهل لجهله، فلا يبقى مبتدع!!

وعلامتهم واضحة:

أ – لا يستطيعون تسمية مبتدع باسمه!

ب – ولو سموه للزمهم هذا في مثله!

2 – الطعن في أئمة أهل السنة وتبديع من تبعهم!

وهذا الطعن في الأئمة له وجوه منها: (الطعن بالحسد والبغي حينما طعنوا في مبتدعة زمانهم، وقد سموا هذه المسألة بطعن الأقران)! و (الطعن فيهم بالتشدد والغلو حتى أننا – بزعمهم – لو اتبعناهم لما بقي لنا أحد غير مبتدع!) و (الطعن فيهم بأنهم لم يفهموا هذا الفهم العظيم!! الذي فهمه المرجئة في عدم التبديع)

و (الطعن فيهم بأنهم وقعوا في بدع كما وقع أئمة أهل البدع!)

هذا ولم يسلم – عندهم – ولا صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من هذه الطعون، فالحمد لله على السنة، ونسأله الثبات عليها والنصرة بها حتى نلقاه، وهو أحكم الحاكمين

الفصل الرابع والأربعون لا يقول: مبتدع – لمن يستفيد منه!

ألمح إلى ذلك بعض تلاميذ الألباني في منهاج بدعته!

1 – فيقال له: والكافر كذلك، لا تقول إنه كافر لتستفيد منه!

2 – وبعد أن تستفيد منه، وأو بعد أن يموت: هل تقول: مبتدع!؟

3 – وإذا كنت لا تقول: مبتدع، فما بالك تسكت عن الحق وتقول بالباطل، فتصنفه بالإمامة في الدين، بل وبأنه من أئمة أهل السنة!؟

4 – وما بالك لا تقول: مبتدع لمن لا تستفيد منه!؟

5 – قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرَّم عليكم)!

فما بالك تتداوى بالحرام، وتطلب العلم من غير وجهه الصحيح: من أهل السنة!

أفرغ أهل السنة، ولم يعد عند أحد منهم ذلك العلم الذي تطلبه بزعمك عند المبتدع!؟

وهل هذا العلم الذي تطلبه عنده لا صلاح لدينك ودنياك إلا به – فتكون ضرورة بقدرها!؟

ارجع إلى (مسألة الأخذ عن أهل البدع) تراها بعد ورقات إن شاء الله تعالى

6 – قد قال سفيان الثوري – رحمه الله تعالى: (إذا أثنى عليك كل جيرانك فاعلم أنك مداهن)!

وأقول: (إذا أثنيت على كل جيران وكل من عُرِف عند الناس بعلم 000 فاعلم أنك شاهد زور مرجئ)!

فقول سفيان – رحمه الله تعالى – هو في الساكت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جيرانه، فلذلك أحبوه لأنه مداهن!

وقولي في المتكلم بالباطل والشاهد بالزور!

7 – وليس هذا العذر الإرجائي عند أهل السنة، ولا فتح باب الأخذ عن المبتدعة، بل ولا فتح باب للمبتدعة أن يأخذوا عن أهل السنة ويجالسوهم

وترى بعض تفصيل لذلك في (الهجر) و (الأخذ عن أهل البدع)

8 – واعلم أن كل من طلب شيئاً من غير وجهه بطل ما طلبه – كما بينت في (عذر الحسنات)

فلن تستفيد علماً خالصاً من مبتدع ن ولن تستفيد منه إلا هدْي سوء أو سمتْ سوء أو تعظيماً للبدع وأهلها، وهذا نراه رأي العين في أصحاب هذا العذر، كلٌّ بحسب ما تساهل فيه

والله المستعان

الفصل الخامس والأربعون لايقول: مبتدع – لئلا يهون عند الناس أمر العلماء!

1 – نحو ذلك المعنى في كتب بعض المتأخرين أن الله تعالى يستجيب دعاء من دعوه بالمقبورين أو الموتى الصالحين حفظاً للداعي من الشك في الدين إذا لم يستجب له الله تعالى!!

وهذا إنما هو استدراج من الله تعالى للداعي، ومكر به إذ ترك دعاه إلى دعاء غيره!

فليس هو حفظاً للداعي من الشك، وأي شك بل أي فساد في الدين أعظم ماهو فيه ن دعاء غير الله تعالى!؟

2 – قد أجمع أهل السنة – رحمهم الله تعالى – على وجوب بيان الخطأ – كائناً من كان المخطئ – فهل هذا يهون أمر العلماء!؟

3 – وقد أجمعوا – رحمهم الله تعالى – على عدم التفرقة في التبديع بين علماء المبتدعة وعوامهم، بل علماؤهم أولى بالتبديع منهم بلا خلاف

فهل أهل السنة يهونون أمر العلماء!؟

4 – ثم عدم تبديع علماء أهل البدع يوقع في تعظيمهم بدعهم وإقبال الناس عليها لأنه قد قال بها علماء! و (حطها في

رقبة عالم وأنت سالم) كما قيل في أمثال العوام!!

5 – ثم كيف يكون هذا: علماء أهل السنة! لا يبدّعون علماء أهل البدع! وعلماء أهل البدع

يبدعون ويضللون علماء أهل السنة!

فماذا يكون حال العوام!؟

(ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم)

6 – ثم مابالكم لا تسكتون عن البديع فقط، بل تزيدون إلى وصف هؤلاء بإمامة أهل السنة والعلم والتقوى والورع!؟

7 – إن تبديع علماء أهل البدع يؤدي إلى تعظيم علماء أهل السنة – ولابد من الأمرين عند العوام وغيرهم بلا خوف عند أهل العلم – ليقبل العوام على تعلم دينهم من علماء أهل السنة، ويحذروا عن أهل البدع ويحمدوا الله تعالى على العافية

8 – إذا سكتم عن تبديع علماء أهل البدع لئلا يهون أمركم عند الناس! بلى والله:

أ – قد هان أمركم، فإن من يعظم دين الله تعالى يعظم الله تعالى أمره

ب – قد هان أمركم عند الناس لأنهم سيعرفون أنكم تحابون وتداهنون في دين الله

ج – قد هان أمر الدين وفشت البدع إن لم تجهروا بالسنة

د – قد هان أمر السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – حينما يعلم الناس شدتهم على علماء أهل البدع، فيقول قائل الجهال: كانوا متشددين!! والله المستعان

الميسرة مسألة الهجر

– الهجر

– الأخذ عن أهل البدع

– بدعة مكفرة ومفسقة

– الثناء على أهل البدع

– هجر أهل البدع

– الإخوان

– الحجة

– الفرقة الناجية

السرية الأولي هجر المبتدع

(1/ 1230/2) الهجر 000 فلان ما يصيلي فلان يشرب الدخان!

لا تقاطعه، لأن مقاطعتك له ماتفيده وتخليه في ضلاله

المثل: أنت مسكر، وأنا مبطل

لأن صحبة الصالح للطالح تحجر عليه

1 – الذي لايصلي – على مذهب الألباني وقع في كفر غير مخرج من الملة، وحدة عنده وعند أهل العلم جميعاً (الاستتابة، فإن لم يتب فالتقل)

قالوا: يُستتاب بعض يوم، يوماً، ثلاثة أيام

(ابن أبي شيبة 12/ 275 و عبدالرازق 10/ 164 والبيهقى 8/ 206 و 000)

وما قال أحد منهم أبداً: يستتاب ويعاشر ولا يقاطع!

نعم، أنت لا تملك قتله، لأن قتله للأمير وليس لك

لكنك تملك مادون القتل، وهو كالقتل: السب واللعن

قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، (لعن المؤمن كقتله)

فتلوم أميرك أنه لا يقيم حد تارك الصلاة، وأنت لا تقيمه!؟

رجل حده في الشرع: القتل، وأنت تماشيه وتصاحبه!

واللعن ليس هو فقط قوله اللسان: (لعنه الله)، بل اللعن هو الطرد والإبعاد، فتطرده من المجالس، وتبتعد عنه

كشك الخطيب المصري المشهور الذي صار قدوة أكثر خطباء زماننا والدعاة الكشكيون: كل كلامهم على الحكومات أنها لا تنفذ الحدود!

وهم أنفسهم لا ينفذونها في أنفسهم وبيوتهم!

وكل كلامهم على الحكومات أنها لا تصلح! (التلقاز)!

فأصلحه أنت، فلا تفتحه أبداً بل لا تدخله بيتك!

رجل صاحب شهادة ومنصب قال لي مرة: أنتم غزوتمونا عزواً رهيباً – يعنى التلفاز! قلت له ساخراً: أما أنا فلم أشارك في الغزو، بل كنت محذراً منه! ثم من الذي غزاك!؟

هل هناك أحد غيرك هو الذي اشترى (التلفاز) وأدخله البيت!؟
وهل هناك أحد غيرك يفتحه ويجلس إليه أو يأذن في فتحه والجلوس إليه!؟
أنت الذي غزوت نفسك!
أنت الذي فتحت الباب للشيطان: لص الدين ليسرق الدين من بيتك!؟ و يقيم حدالله تعالى بالتشدد كما فعل بعض العلمانية وتبعهم اتلمرجئة، فقالوا في الفاجر:
هذا يحتاج للعلاج، ولا للعقاب!
قد قيل: نعيب زماننا والعيب فينا
وقد قال الله تعالى في اليهود:
(أَتَامُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ) فمن شابههم فإنما ذلك كما قال الله تعالى (تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ) [البقرة /118]
وكما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من تشبه بقوم فهو منهم)
قال أبو قلابة – رحمه الله تعالى: أمات القصاصُ العلم: يجلسى الرجل إلى الواحد ومنهم سنة فما بشي من العلم، فإذا جالس العالم مرةً تعلم (الحلية 2/ 287 والمروزي في العلم (تحذير الخواص ص 236)
2 – شارب الدخان
أ – الدخان عند محققي العلماء من المسكرات، وحده حدها بل هو أضر من الخمر:
1 – لانتشاره أكثر من الخمر ... 2 – لتساهل الناس فيه أشد من الخمر
3 – لانتشار ضرره على شاربه وشامه
4 – لكثرة شرب صاحبه منه أكثر من شرب صاحب الخمر لخمره

5 – لأنه بداية الطريق مع صحبة السوء إلى الفواحش والخدرات وغيرها
ب – بعض المرجئة سئل عن شارب الدخان: ماذا نصنع معه؟ وماذا ننصح له؟!
فقال: الشرع نزل بالتدريج!، فقل له: يشرباليوم علبة واحدة، وغداً النصف، وهكذا! فوالله، لقد انسلخ هذا مما عنده من العلم:
(الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا) [الأعراف /175]
وليس حين تفصيل، لكن التدريج منسوخٌ شرعاً، ولا يجوز الفتوى بالمنسوخ، ولو جاءك سكير يشرب برميلاً من الخمر كل يوم، وقال أتوب، فلو قلت له: بالتدريج كما في الآيات فأنت على شفا حفرة! لو جائك عربيد زان يزني كل يوم بعشر

نسوة، وقال: أتوب، فلو قلت له: بالتدريج، ازنِ اليوم بتسع، وغداً بثمان – وهكذا! فأنت زان مثله لأنك تأمره بالزنا وتقره عليه!

هذا المرجئ المسكين أخذته رحمته للفاجر عن رحمته بنفسه! فأهلك نفسه!

مر علي – رضي الله تعالى عنه – بقاصٍ يعظ الناس

فقال له: أتعلم الناسخ من المنسوخ؟! قال: لا

قال – رضي الله تعالى عنه: هلكت وأهلكت

رواه أحمد وأبو داود وابن النحاس كلهم في الناسخ والمنسوخ وغيرهم (نواسخ القرآن ص 104 – 110)

وهذا المرجئ يعلم الناسخ والمنسوخ، ولكن أعماه الإرجاء

(قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) [البقرة /140]

إن التدريج باطل شرعاً، ومن زعم أنه أرفق بالفاجر فقد كفر!

ولو كان التدريج شفاء، لكان كما قال عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه، وذكر عنه – صلى الله عليه وسلم:

(إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)

ولا والله ماهو بالشفاء، ولكنه من شيطان المرجئة، ولا يفلح التدريج أبداً بعد نسخه، الغاية هي التوبة لاتبرر الوسيلة المنسوخة وهي التدريج!

وإنما الذي ينبغي أن يرشده إلى التوبة الصادقة النصوح، ويعرّفه عظم الذنب الذي كان عليه، ويرشد إلى صحبة الخير، ويؤمر هجر صحبة السوء ويرشد إلى الطاعة والمساجد والقرأن والعلم

فلا يبقى للدخان ولا لغيره من المعاصي فيه أثر

هذه هي سيرة أهل السنة – رحمهم الله تعالى، لا المرجئة!

وقد بينت هذا المعنى بطول في (المأثور في الخمور)!

ج – قصص شرب المخدرات كلها تبدأ بالتدخين وصحبة السوء!

فكيف بأمر الألباني وأمثاله: كيف يأمرون الصالح بعدم مقاطعة شارب الدخان!؟

ألا يخشون عليه أن يفتنه الشيطان، وينقلب قلبه، فبدلاً من أن يهدي الطالح عليه يديه، يفسد هو على يديه! وقد حدث هذا كثيراً

ومن الذي شرع لكم هذا واستحسنه من مصاحبة الفاجر قبل أن يتوب!؟

وقد رأينا ورأى غيرنا كثير الكثير ممن كان من دعاة السنة! ثم خالط المبتدعة والفسقة حتى تحول من السنة إلى الإخوان

إلى الدخان إلى المخدرات 00!!

د – والحجة كما سبق – هي نفسها:

حده أو تعزيزه للأمير

ولكن ماذا يكون له عندك أنت!؟

البسمة والضحكة والمصاحبة!!

وقد سبق مراراً قول أحمد – رحمه الله تعالى:

(إذا تبسمت في وجه العاصي والمطيع، فمتى يعرف العاصي أنه عاص، ومتى يعرف الناس أنه عاصي)!

(أَلا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) [هود /18]

3 – قول الألباني: (مقاطعة ماتفيده)

سيأتي الرد – إن شاء الله تعالى – على ذلك بالتفصيل، ولكن لابد هاهنا من الإيجز:

أ – ومايدرك أنها لا تفيده!؟ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) [البقرة /140]

قد أمر الله تعالى بهجره، فهل تعلم الغيب!؟

لى والله، قد أفادت مقاطعته كثيراً في القديم والحديث

ب – ثم فرضنا جدلاً أن المقاطعة لن تفيده، ولكنها سوف تفيد الذي يقاطعه ويهجره:

1 – عمل بشرع الله تعالى في هجر العاصي والمبتدع

2 – أخذ الحذر لنفسه من هذه المعصية والبدعة

3 – أقام حجة الله على العاصي والمبتدع بالهجر، فإنها لا تقوم إلا به

وقد قال رسلول الله – صلى الله عليه وسلم:

(مثل الجليس السوء كنافخ الكير: إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تشم منه ريحاً خبيثة)

و (لا تصاحب إلا مؤمناً)

والمقاطعة كذلك تفيد الناس جميعاً حينما يرون الصالحين ينبذون هؤلاء، فهذا من أعلى درجات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الفعل لا الكلام

4 – و (إن لم يصلحهم الحق فلا أصلحهم الله) (الحلية 5/ 271)

5 – و (لاأصلحهم بفساد نفسي) كما ذكر عن علي – رضي الله عنه

6 – و (لا أعصين الله اليوم لغدٍ) ما ذكر عن عُمر – رضي الله عنه (الحلية 1/ 45)

وانظر لي (التنكيل) التعليق على (ص 25) في الرد على بعض أصحاب الألباني في الباب ذاته

4 – المثل أنت مسكر، وأنا مبطل!

أ – الألباني بعد خمسين سنة من الاشتغال بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم، لم يجد دليلاً شرعياً في هذه المسألة، فلجأ إلى الأمثال التي يقولها العوام الهوام! فإنا لله، وإنا إليه راجعون!

قيل الألباني: أحمد رحمه الله تعالى أصوله الكتاب والسنة والآثار وأنت أصولك الكتاب والسنة والأمثال!

فضحك الألباني!

وصدق القائل، ولو أضاف وظاهريه ابن حزم لكان اصدق!

وقد صح عن محمد بن سيرين – التابعي الإمام – رحمه الله تعالى – قال:

(كانوا يقولون: إذا كان الرجل على الأثر فهو على الطريق) كانوا – يعنى خيار التابعين والسف الصالح – رحمهم الله تعالى رواه الآجري – رحمه الله تعالى (ص 18) وغيره

الأثر لا المثل خاصة في أصل من أصول الدين!

ثم الأمثال التي فيها سخرية من الدين أورد لأمر من أموره، وكذلك النكات باب خفي من النفاق

وقد أنصف الألباني من نفسه! فلا دليل على صحبة المبتدع والعاصي، وقد أجمع أهل العلم على هجره!

ب – هذا المثل الذي ساقه حجة عليه لا له!

فقصة المثل المعروف في مصر والشام أن رجلاً لا يصلي، فهم يوماً أن يصلي، فذهب إلى المسجد الجامع، فوجده مغلقاً، فقال:

عند أهل الشام: أنت مسكر، وأنا مبطل!

وعند أهل مصر: بركة ياجامع، جاءت منك ولا جاءت مني!

فهذا المضروب به المثل لو عرف الصلاة وكانت نيته صادقة عرف قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(جُعلت الأرض مسجداً وطهوراً: فحيثما أدركته الصلاة فليصل)

فإن فاتته الصلاة في المسجد لعذر شرعي أو لذنب لم يتركها لو صلاها وحده أو في بيته إن لم يجد مسجداً!

فما أشبه هذا المثل بأبي نواس الشاعر الماجن قيل له: لماذا لا تصلي؟

قال: كيف أصلي والله يقول (فويل للمصلين) [الماعون /4]!!

(قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ) [التوبة /65]

5 – قول الألباني: (صحبة الصالح تحجر على الفاسق)!

أ – يأتي من كلام الألباني نفسه عكس هذا تماماً!

ب – ثم شارب الدخان إذا ضاق من صحبة الصالح الذي يمنعه، وهل سيعيش الصالح معه ليل نهار!

– تركه ليشربه في مكان آخر!

– أو تجرأ ليشربه أمامه لما ضاق ذرعاً!

والصالح – بزعمه – يصبر عليه وعلى دخانه لدعوته!!

وهكذا كله يحدث مرات، ومن ينكره فهو أعمى

ج – فأهل العلم الذين انتفعوا بالعلم ينهون عن مجالسة المبتدع والفسقة، وأما من لم ينتفع بالعلم

فهو الذي يدعو إلى مجالستهم

انظر أبا قلابة – رحمه الله تعالى – يقول: (لا تجالسوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم)

فهذا قول أهل السنة الذين يخافون تقلب القلوب، أما قول المرجئة الذين أمنوا مكر الله وتقلب القلوب فهو خالط – ولا تغالط)!

فمن أين له إذا خالط ألا بغلط مثلهم!؟

(1/ 00/2) الهجر وسيلة شرعية لمصلحة شرعية، وهو تأديب المهاجر، فإذا كانت المقاطعة لا تؤدبه عى ضلال، حينئذ لا ترد المقاطعة

هذا الكلام بعينه هو كلام من يبطل الحدود في هذا الزمان، فيقول: حد الخمر لم يمنع شاربها أن يشربها مرارًا!

فنقول له:

1 – إن زاد ضلالاً زادت العقوبة، كما صنع عمر – رضي الله تعالى عنه – في زيادة حد الخمر من أربعين إلى ثمانين، وفي الطلاق ثلاثاً فأمضاه عليهم لما استهانوا به!

2 – قصر المصلحة الشرعية على المهجور وحده قصر نظر كما سترى، بل فيها مصالح لغيره أهم من مصلحته هو

3 – قد قال الله تعالى فيمن لا يصلح معه التأديب بالشرع:

(عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) [المائدة /105]

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً وإعجاب كل دي رأي برأيه فعليك نفسك، ودع عنك أمر العوام)

4 – والألباني نفسه له كلام جيد في أن الغاية لا تبرر الوسيلة، فغاية الهداية لا تبرر اتخاذ وسيلة غير شرعية وهي مصاحبة

المبتدع والفاسق!

5 – وظن الألباني وغيره أن هداية الناس كلهم ممكنة باللين والمصاحبة والتألف، هذا ظن باطل، ماأدري كيف يخفى بطلانه على الألباني بعد خمسين سنة من شغله بالحديث، وهو بنفسه يستدل

على بطلان ذلك الظن بحديث رسول الله – صلى الله لعيه وسلم: (يأتي النبي يوم القيامة معه الرهط، والنبي معه الاثنان، والنبي وليس معه أحد)

فإن الله تعال يقول: (عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) [الرعد /40]

ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – نفسه قال الله له: (أنك لاتدي من أحببت) فكيف بغيره!؟

تريد أن تصنع مالم يصنعه رسول الله – صلى الله عليه وسلم!؟

والألباني نفسه في شريط له يحاور فيه مصرياً، فالمصري يصر على أ، هـ يمكن هداية جميع الناس باللين والدعوة!؟

والألباني يرده بأن هذا لم يقبضه الله تعالى

فسبحان الله تعالى مقلب القلوب

1/ 170/2 نحن اليوم لا ينبغي أن نتشبث بالوسائل التي كان يتعاطاها السلف، لأنهم كانوا ينطلقون بها من منطلق القوة والمنعة

1 – سبق الرد على مسألة الوسائل، وأن هذه المسألة بدعة

2 – تعليل هذه المسألة بأن السلف كانوا ينطلقون بها من منطلق القوة، وأننا الآن ضعفاء! ونحوه ما نقله تلميذه في منهاج بدعته (ص 46 – 49) عن ابن تيمية (28/ 203 – 210)

هذا التعليل حجة على أللباني، ولا له وهو باطل في أثره:

أ – لأن الضعيف ينبغي له أن يهجر أهل البدع والمعاصي، لكي لا يتأثر بهم، فيهلك

وهذا ظاهر كالشمس

فإذا كان العرب مثلاً قلة في وسط الأعاجم، واختلطوا بهم:

هل سيتعلم الأعاجم منهم العربية، أو يتعلم منهم العرب العجمة؟!

فهذا لسان العرب قد ذهب بسبب هذا، فكيف بالآداب والأخلاق والعقائد!؟

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (7/ 407)

(وهذا نبي الله – صلى الله عليه وسلم: كان بمكة هو وأصحابه في غاية الضعف، ومع هذا فكانوا يباينون الكفار ويظهون

حب نبيهم بحيث يعرف المؤمن من الكافر، وكذلك هاجر من هاجر منهم إلى أرض الحبشة مع ضعفهم وكانوا يباينون النصارى 000 وهب أنه كان عاجزاً عن قتالهم 000 فلم يكن عاجزاً عن مباينتهم)

قلت: مباينة المبتدع أوجب من مباينة الكافر، لأن خطر المبتدع أشد، فانتبه
فالقلة شأنها أن تجتمع، كيلا تذوب في البحر الواسع!
ب – واحتجاج الألباتني على ضعف الناس الآن بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(بدأ الإسلام عريباً، وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء)
فهذا حجة عليه لا له، لأن الغريب لا يسمى عريباً وهو يخالط الناس ويمزج معهم حتى يصير منهم، فلو خالطهم انتفى عنه وصف الغربة! ومادام معتزلاً لهم هاجراً لبدعهم ومعاصيهم فهو غريب
3 – وهذا التعليل بالقوة فيهجر، والعف فيخالط!
هذا التعليل باطل في نفسه:
فإن عربة الإسلام لم تكن في زماننا وحده!، فإن هذا كلام الإخوان! بل صرح بها بعض الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – ومن بعدهم من السلف الصالح وأهل السنة – رحمهم الله تعالى:
حتى قال أنس وغيره – رضي الله تعالى عنهم: (مانعرف من الإسلام إلا الصلاة وقد ضيعت)!!
وقال يونس بن عبيد – رحمه الله تعالى: (ماأقل أهل السنة)
وقال بعده سفيان الثوري – رحمه الله تعالى:
(إذا سمعت عن رجل من أهل السنة بالمشرق فأقرئه السلام، ما أقل أهل السنة)
وهكذا آثار متواترة المعنى في كل زمان ومكان!
ومع ذلك لم يقولوا مقالة الألباني!
4 – ثم لم يكن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – وحدهم على هذه الوسيلة
أ – فالسلف كما يعرف الألباني – هم أهل القرون الثلاثة كما في قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم:
(خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)
ومن بعد لايقال: السلف، بل أهل السنة أو السلفيين الذين يتبعون هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى
ب – فلم يكن السلف الصالح وحدهم على هذه الوسيلة، بل كان من بعدهم هكذا

ولو كانوا ودهم، فقد وجب علينا أن نتبع هديهم كما اتفقنا معك في المقدمة: من وجوب تقديم هديهم – رحمهم الله تعالى

5 – وكما قال – صلى الله عليه وسلم: (ليس الشديد بالصرعة، وإنما الشديد الذي يغلب نفسه عند الغضب) و (ليس الغنى عن كثرة العرض، وإنما الغنى غنى النفس)

نقول: ليست القوة قوة جسم ولا اسم، ولكنها قوة دين، فكم من قوي في جاهه ضعيف في دينه، والعكس، وتأتي زيادة بيان بعد صحيفة واحدة إن شاء الله تعالى

وبيان ذلك يطول، ولا يخفى على طالب علم مظانه من كتب السنة كالشريعة والإبانة وغيرها، ومن تراجم أهل السنة وأهل البدعة من تصانيف أهل العمل لا المتأخرين

1/ 180/2 لو نحن فتحنا باب المقاطعة والهجر والتبديع لازم بقى نعيش في الجبال!

1 – والله مازلت أتعجب: كيف يخرج هذا الكلام من رجل في مثل سن الألباني، ومن رجل قضى خمسين سنة في طلب الحديث!، فإن هذا الكلام نسمعه من العامة الدهماء الذين فسدوا، فنتعجب له، فإذا بنا الآن نسمعه من الخاصة!! فإنا لله، وإنا إليه راجعوان!

2 – ولسنا نحن الذين نفتح هذا الباب!

بل الذي فتحه هو الله – عز وجل، ورسوله – صلى الله عليه وسلم، وأهل السنة جميعاً وأجمعوا عليه!

3 – ولو لم يفتحج هذا الباب:

أ – لصرنا مرجئة الذين يوقلون: لا يضر مع الإسلام شيء

ب – ولسقط الدين، والحدود والعقوبات، فالهجر منها ركن ركين

ج – ولقال من شاء ماشاء! إذ لا هجر ولا زجر، بل المدح والتوقير!

4 – وقول الألباني: (لازم بقى نعيش في الجبال)!

هذا اللازم لو صح فليس منكراً بل واجباً، فقد قال به رسول الله – صلى الله عليه وسلم؟!

فما الداعي للتنيع والسخرية على طريقة الجهال العوام!؟

قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، ثم رجل معتزل في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره)

و (يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعاف الجبال ومواقع القطر: يفر بدينه من الفتن)

فالحديث الأول عام

والحديث الآخر في الفتن

وأنت تقول: نحن الآن لسنا كالسلف، ضعف وغربة، فهل هذا ما يصنعه صاحب الضعف والغربة!؟

وقد كان يفعله السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – حينما تشتد الفتن:

مثل سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وغيرهم – رضي الله تعالى عنهم، وعروة بن الزبير وغيره من التابعين – رحمهم الله تعالى وأما حديثه صلى الله عليه وسلم:

(الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط ولا يصبر)

هذا في أذى الدنيا، أما أذى الدين فليس فيه المخالطة بل الهجر كما أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم: يهجر الثلاثة الذين خلفوا وغير ذلك

5 – على أن هذا اللازم ليس بلازم!

أ – فقبل أن يفعل هذا اللازم عنده قول رسول الله – صلى الله لعيه وسلم:

(ليسعك بيتك)

(وإذا رأيتم الناس مرجت عهودهم وخفت أماناتهم وصاروا هكذا)

وشبك بين أصابعه – صلى الله لعيه وسلم

والزم بيتك، وأملك عليك لسانك، وخذ ماتعرف، ودع ماتنكر وعليك بخاصة لنفسك، ودع عنك أمر العامة)

وهذا قد فعله كثير من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

وفيه كتب قد صنفت مثل كتاب العزلة لابن أبي الدنيا، والعزلة للخطابي الأشعري وهو بالآثار لا بالتأويل

ب – وهو يعلم قول الله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ)، فالمرء يستطيع الهجر لكثير من أهل البدع، ومن لا يستطيع هجره لضرورة شرعية فعسى الله أن يعفو عنه

وعجزك عن شيء لا يعني عجز غيرك عنه

وعجزك عن شيء لا يعني عجزك في كل شيء

وما لا يدرك كله لا يترك جله

1/ 180/2 إنما نحن واجنا اليوم:

(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ)

1 – هذه الآية من سورة النحل /125

قال ابن كثير نقلاً عن ابن جرير – رحمهما الله تعالى:

(بالحكمة: وهو ما انزل عليه – صلى الله عليه وسلم: من الكتاب والسنة والموعظة الحسنة: أي بما فيه من الزواجر

والواقائع بالناس: ذكرهم بها ليجذروا بأس الله تعالى

وجادلهم بالتي هي أحسن: أي من احتاج منهم إلى مناظرة وجدال)

2 – فهذه الآية حجة على الألباني، ولا حجة له:

أ – فإن الهجر والتبديع من الحكمة التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله لعيه وسلم، وكان عليها أهل السنة – رحمهم الله تعالى – في كل زمن

ب – والموعظة الحسنة بما فيها من زواجر كالهجر وغيره

ج – والجدال بالحسنى للجاهل: يُعلَّم فإن أصرَّ فقد قال الله تعالى:

(وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) [العنكبوت /46]

فالظلم ليس له الجدال بالحسنى بل ك

(لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ) [النساء /148] وقد نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن مجادلة أهل الأهواء: (أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقاً)

وأجمع أهل السنة على ترك مجادلة المبتدع كما ترى بذلك في السنة للالكائي – رحمه الله تعالى – الجزء الأول، وكتاب ذم الكلام للهروي

3 – الناس ومنهم الألباني يظنون أ، (الحكمة) ترادف (اللين)، ولذلك يردفون هذه الآية بآية:

(وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ) [آل عمران /159]

والرد على هذا الفهم الذي يشبه فهم البهم تفصيله يطول، ويجزئ منه الآن أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم: غير الفظ ولا الغليظ والرءوف الرحيم بالمؤمنين هو:

أ – الذي أمره ربه في الكفار والمنافقين فكذلك فيمن تشبه بهم:

(وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ) [التوبة /73] و [التحريم /9]، فأطاع أمر ربه

ب – لاذي أمر وفعل: هجر الثلاثة الذين خلفوا حتى إن أهل العلم اتخذوا هذا الحديث أصلاً

قال ابن عبدالبر في التميهد (4/ 87)

(هذا أصل عند العلماء في مجانبة من ابتدع وقطع الكلام معه)

وقد بوب عليه البخاري – رحمه الله تعالى: (هجران العاصي حتى يتوب)

ولابن تيمية – رحمه الله تعالى – كلام يأتي قريباً – إن شاء الله تعالى

ج – وهو – صلى الله عليه وسلم – الذي أقام الحدود بنفسه وأمره من قتل وضرب على عصاة المسلمين

د – وهو – صلى الله عليه وسلم – الذي لعن طائفة من أهل المعاصي، وأمر بهجران أهل البدع والمعاصي
هـ – وهو – صلى الله عليه وسلم – الذي قال لنا آمراً:
(من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا)
(إذا سمعتم الرجل ينشد ضالته في المسجد فقولوا: لاردها الله عليك)
وبيان هذا يطول، وفي هذا كفاية لمن له دراية أو رواية، ومقنع لمن بعي ما يسمع
4 – حكمة الدعوة، ومصلحة الدعوة وغيرها من المصطلحات الإخوانية هي من التي بقيت على الألباني باعترافه في شريطه (606/ 117/1) (ومازالت في إخوانية)، وكذلك تجدها في كل من خالط الإخوان، ورجع بعد ذلك إلى السنة!
استخدموها لتأجيل السنة بزعمهم، وإنما هو إرجاء السنة إلى غير موعد، فهذا من قبيح الإرجاء
وجرت على ألسنة العوام حتى لا يعمل بالحكم مالم تخبره بالحكمة!، فإذا أخبرته ولم تعجبه ترك الحكم!
وكذلك العقلانية بل الملاحدة، والمعتزلة، والصوفية!

ومن كبار أصحاب الألباني ممن له ماضٍ عريقٍ مع الإخوان وأكثرهم كذلك من يفتخر بأن مجلسه بغض بأهل البدع
فقيل له: قال أبو قلابة رحمه الله تعالى: لا تجالسوا أهل الأهواء!
قال: وأبو قلابة نبي!؟
وهذا الرجل نفسه ذكر في تاب له أثر أبي قلابة رحمه الله تعالى، ثم انبرى على أهل العلم! بتهمهم بالتقصير في معاملة أهل البدع وأنهم لوعاملوهم بهذه المعاملة الحازمة لماتت البدع!
فهذا حال السلفيين الذين كانوا إخوانيين بين القول والعمل، بل والله بين القول والقول والعمل والعمل حتى إنهم ليتناقضون ويتدينون بذلك: هذا مصلحة، وهذا مصلحة!!
الألباني يرد على نفسه!!
للألباني فيما وقفت عليه من أشرطته كلام يوافق كلامه في هذا الشريط من نفي الهجر، وله كلام آخر يحث عليه !!
أولاً: مايوافق إرجاء الهجر
شريد جده (65/ 174/2): لا يعادي المبتدعة 000 الحكمة 000
(ولو كنت فظاً غليظ القلب)
0000 المثل: أ، ت مسكر وأنا مبطل
000 المثل: كثرة الشد يرخي!
1 – قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(من أحب لله وأبغض لله فقد استكمل الإيمان) الحديث

وقال الله تعالى:

(لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله)

الآية (المجادلة /22)

ووصف الله تعالى من يواد هؤلاء، ولا يعاديهم بالنفاق والفسق:

(قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ) الآية (أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَاتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) [التوبة/24]

2 – وسبق الكلام عن الحكمة، وأن غاية الحكمة وأعلاها مجانية المبتدعة وعداوتهم وهجرانهم، وسبق الكلام عن الفظاظة والغلظة، ومثل المسكر والمبطل

3 – ثم إذا كنت تحب في الله من يحبه الله تعالى، فماذا تصنع مع المبتدعة!؟

تقول: لا أحب ولا أبغض! منزلة بين المنزلتين!

وقد قويت الأثر عن عبدالله بن عمر – رضي الله تعالى عنه:

قال له رجل: أحبك في الله!

فقال: وأنا أبغضك في الله، لأنك تلحن في أذانك وتأخذ عليه أجراً!

فليست العداوة فقط ولا البغض لغير المسلم، بل للمسلم المبتدع والفاجر نصيب من هذا واف غير منقوص أجمع عليه أهل العلم

وانظر إلى من انتفع بعلمه كيف يفهم العلم:

قال أحمد رحمه الله تعالى:

(إذا سلم الرجل على المبتدع فهو يحبه، فإن رسول الله – صلى الله عليه سولم: ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام)

فاستدل به أحمد – رحمه الله تعالى – على عدم جواز التسليم على المبتدع كما هو اتفاق أهل السنة – بأن التسليم يجر المحبة، ولا محبة بين السني والمبتدع

4 – وأما مثل: كثرة الشد يرخي

أ – فهو مثل باطل، يبطل الحدود والعقوبات

وقد اتفق أهل العلم على أن العقوبة قد تغلظ إذا فشت الجناية أو تكررت كما تكرر من كلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى،

وكما سقته لك من فعل الخلفة الراشد الفاروق عمر – رضي الله تعالى عنه – حينما رأى الناس تتابعوا في الخمر فزاد فيها، وتتابعوا في طلاق الثلاث فأمضاه عليهم

ب – وكما سبق في الرد عليه في احتجاجه بمثل المسكر والمبطل نقول:

بعد خمسين سنة من طلب الحديث لم يجد في الباب إلا كلام العوام، وليته كان كلاماً صواباً، بل هو كلام مناقض مناف للشرع وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

ج – والله تعالى وصف المؤمنين (أشد على الكفار)، فلماذا لا يرخي هذه الشدة ؟ وإنما يمدح المرء بالتمسك بالسنة والثبات عليها

وأما هذا المثل فيجعل الحكمة هي عدم التمسك

(سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) [النور /16]

5 – ثم الألباني نفسه لا يعمل في نفسه مع أعدائه بهذا

مع أن بعضهم قد يخالفه في مسألة يسوغ الخلاف فيها

بل ألفاظه شديدة في أعدائه شدة تخرج عن الحق إلى غيره، مع مافيها من الإعجاب بالنفس والرأي وعدم النظر إلى ما سلف منه في مثل ماخطأ به غيره

ثم نسألة سؤالا:

هل ينصح بعدم هجرة الهوثري وأصحابه، والصابوني المعاصر وغيره وكلهم عندهم علم وعلى مذهبه الهجر يضر ؟ فإن قال: نعم، يهجر هو وكل من على دربه

فقد انتقض قوله في الهجر

وإن قال: لا، بل نخالطهم وندعوهم

قلنا له: فأين أنت من ذلك وأصحابك

نعم تخالطون كثيراً من المبتدعة، وتنفون عنهم وصف البدعة، لكن أيضاً تهجون مثل المصري الذي صنف في الرد عليك، وكذلك بلديكم ألا تحذرون منهم، وتحذرون ممن يأتيهم

بل، هذه الشدة في الرد عليهم 000 لماذا؟ وكثرة الشد يرخي كما تقول ؟

شريط جدة (65/ 343/2) الهجر واجب، لكن نراعي مصلحة المبتدع

السائل: وما راعينا مصلحة العامة

الألباني: تحتاج إلى تطبيع دقيق، ولا خطر في مخالطة المبتدع لأننا لا نداهنه، نحن ننكر المداهنة !!!

1 – صدقت، فهو واجب لا شك، فمن أين الاستثناء!؟ فما وجب بيقين لا تخرج منه إلا بيقين
ومصلحة المبتدع ليست معلومى بيقين شرعي ولا عرفي، وهي غيب

2 – ودعوى أن الهجر إنما هو لمصلحة المبتدع فقط بدعة كما سترى، ولم يذكرها أحد من علماء السلف الصالح كلهم مفردة، بل أكثر ماذكروا مصلحة الهاجر ومصلحة الناس

3 – التطبيق الدقيق هذا يحتاج إلى قضاة الدنيا الاشتراكية (والديمقراطية) أي تكون لجنة للرقابة على!

هذا إرجاء للهجر، بل إبطال له!

وطريقة كثير ممن يعاند: أن يثبت اللفظ، وينكر المعنى، وانظر لذلك رسالة السجزي – رحمه الله تعالى (ص 179 – 181 و 200 – 201 و 222 و 224)

فإنها نفيسة ترى فيها كلام أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – الذي يدل على فهمهم وإمامتهم، فهؤلاء هم الأئمة بحق – رحمهم الله تعالى، فقد نصحوا حق النصح وفهموا وأدوا إلينا ماعجزنا عن تأديبه لمن في عصرنا، فكيف من بعدنا!؟

4 – وأهل السنة – رحمهم الله تعالى – لم يكونوا على هذا التطبيق الدقيق):

أ – بل كانوا ينهون عن مماشاة المبتدع كل مبتدع!

بل قال يحيى بن أبي كثير – رحمه الله تعالى:

(إذا رأيت مبتدعاً في طريق فخذ طريقاً آخر)!

5 – وأما المداهنة!، فالله المستعان مارأينا مخالطة إلا بمداهنة!

وهذا الألباني نفسه يصف كل هؤلاء: (الشيخ الفاضل) وليس لأكثرهم لحية! وأكثرهم يسبل ثوبه!، وكلهم اعتقاده، مفضوح، وهو حرب على أهل السنة!، فيمدحه الألباني جهاراً نهاراً مع المعاصي الظاهرية! طالما لم يشتم الألباني!!

ويزعم أنه ينصحه سراً وستراً!! على بدع منتشرة في كتبه!!

ولو صدق في الإنكار

لم يمش أمره، ولم يحش كمتبه! فتروج بسبب حواشى الألباني عليها!

شريط المدينة 5/ 290 مخالطة المبتدعة لدعوتهم

1 – هذه من البقايا الإخوانية التى اعترف بأنها مازالت فيه!

2 – وليس لهذه الدعوة أصل، ولا على هذه الدعوى بينة، بل أهل السنة ينهون عن مخالطة المبتدعة ومماشاتهم!

3 – والألباني نفسه قد اعترف في شريطه (606/ 117) بمعاشرته الطويلة للإخوان، ومدحه لرأسهم (شريط المدينة 8/

95/2)، ,اسفه على فقد خطابه! فهل دعاهم وأقام عليهم الحجة!؟

أقول لك: لم يفعل، لأنه اعتذر عنهم أنهم ليسوا مبتدعة لأنه لم تقم عليهم الحجة في شريطه هذا! ولأنه مايزال يمدحهم ويحشي كتبهم!

أقول لك على طريقة الألباني في المثل، وقد حدث به هو: تجي تصيده يصيدك!

أ – وقد حدث هذا بمرأى ومسمعٍ كثيراً:

فالإخوان القدامى والجدد هكذا يقولون: ندخل في هذه الفرق لنغزوخا! وبقاياهم ممن يدعي السلفيه فعل ذلك حتى صار الآن موالياً يقول:

إخواننا وأبناؤنا، ويقولون في السلفيين كل مانطق به ألسنتهم من الفحش والخناء، والله المستعان

ب – وقد حدث هذا من قديم مراراً، وقصصه كثيرة في كتب السنة، ومن ذلك قصة عمران بن حطان كان سنياً

1 – تزوج بنت عمه الخارجية ليهديها فأضلته! (رواية محمد بن سيرين رحمه الله تعالى)

2 – جلس مع رجل خارجي من عُمان، فقلبه في مجلس واحد!

كما في رواية الإبانة لابن بطة – رحمه الله تعالى

ولذلك قال مصعب بن سعد وغيره من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – ممن نفعهم الله تعالى بالعلم:

(لا تصنع بسمعك إلى صاحب بدعة)

والأئمة الكبار كمحمد بن سيرين وغيره – رحمهم الله تعالى – نهوا عن سماع الآية والحديث من المبتدعة، ولا نصف كلمة!

فهؤلاء سلفنا!؟ فمن سلفك الذين لا يخشون على قولهم من التقلب!؟ قال البغوي – رحمه الله تعالى – في شرح السنة (1/ 227):

(وقد اتفق علماء السنة على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم)

فمن يقول: لا نعادي المبتدعة، فليس هو من علماء السنة بل ولا ومن السنة!

ثانيا: كلام الألباني المخالف لكلامه الأول، والموافق للسنة!!)

شريط جدة (17/ 230/1): ضرورة صحبة الصالحين!

شريط (397/ 317/1): تصاحب المؤمن!

شريط جدة (8/ب/1/ 485): البعد عن أماكن المنكر!

شريط (402/ 90/1): لا يجوز الدخول في المنهي عنه لعل وعسى كذا وكذا!

شريط جدة (37/ 40/2): لا ضرر ولا ضرار!

شريط جدة (64/ 540/1) درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة!

شريط جدة (64): الرد على (سنة غير مألوفة)!

شريط (394/ 270/1): رفع الحرج ماهو على كيفنا!

شريط جدة (19/ 80/1) التيسير على الناس لا يكون على حساب الشرع!

شريط جدة (17/ 360/1): حديث الرجل الذي قتل المائة، ونصح العالم له بترك بلده! لا بمخالطة الفسقة !!

شريط جدة (66/ 150/2): ذمة لمن يريد أن يساير المجتمع على حساب الشرع!

شريط حائل (782/ب) الغاية تبرر الوسيلة قاعدة يهودية

وهذه كلها حجج منه تنقض ماسبق كلامه عن هذه المسألة: (مسألة الهجر) كلها! وتنقض تجاهله لفائدة معرفة المبتدع فقد قال في شريطه مع المدني: (ليس لذلك فائدة فهو مسلم)!!

وهي – ولله الحمد – كلها حجج قوية جداً، وتفصيلها يخرج بنا عن الإيجاز الذي هو شرط هذه النصيحة، ولأنها بينة لا يخفى المراد منها على طالب العلم المقصود مع الألباني بهذه النصيحة

2 – فهجر المبتدع الفاسق كذلك إذ هو من باب البراء من أعداد السنة، والبغض لهم، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله)

(لا يؤمن أحدكم حتى يكون الله ورسوله أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين)

(المهاجر من هجر مانهى الله عنه) وكذلك من فعل مانهى الله عنه

وهو كذلك من باب النهي عن النكر، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكم منكراً فليغيره)

(لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعمنكم الله بعقاب)

ب – إجماع اهل السنة على الهجر، ومخالفة المرجئة فيه!

سبق أنه من أصول السنة، وأن من تركه لم يك من أهل السنة

1 – ذكر ابن عبدالبر والقاضي أبو يعلى إجماع السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – على هجر المبتدع

2 – وكذلك قال البغوي – رحمه الله تعالى – في شرح السنة (1/ 227): (وقد اتفق علماء

السنة على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم)

3 – وكذلك قال ابن قدامة – رحمه الله تعالى:

(الصحابة – رضي الله تعالى عنهم ومن اتبع سنتهم في جميع الأمصار والأعصار متفقون على تبديع أهل الكلام وهجرانهم)

ذكره ابن مفلح – رحمه الله تعالى – في ةالآداب الشرعية (1/ 262 و 263)

وأهل البدع جميعاً أهل كلام كما ذكر عن عمر – رضي الله تعالى عنه:

(أهل الرأي أعداء السنن)

فهما اثنان: أهل الآثار والسنن، وأهل الأهواء والبدع

ولابن قدامة – رحمه الله تعالى – جزء جيد مفيد سماه:

(تحريم النظر في كتب أهل الكلام)

وكلامه هو كلام أهل العلم، فتدبره جيداً:

(ومن اتبع سنتهم في كل الأعصار والأمصار)

فاختلاف الزمان والمكان لا يؤثر على اتباع السنة

ووزان بين هذا الكلام الصادق، وبين:

– كلام الألباني وأصحابه في ترك الهجر، لأن الزمن اختلف، وترك التبديع بدعوى الحكمة! وعدم جواز إنزال النصوص في أهل البدع على زماننا هذا! – كلام عبدالرحمن بن عبجدالخالق منذ عشرين سنة إلى يومنا هذا في أنه لايجد دليلا على هجر المبتدع!

4 – وهذا صابوني السنة: أبو عثمان رحمه الله تعالى، وقد توفي سنة (449) وهو من أقران بيهقي الأشاعرة

قال – رحمكه الله تعالى – ذاكراً عقيدة أهل السنة:

(أصحاب الحديث: يتجانبون أهل البدع والضلالات، ويعادون أصحاب الأهواء والجهالات)

(ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ماليس منه ولا يحبونهم ولا يصحبونهم ولا يسمعون كلامهم ولا يجالسونهم ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم 00)

(واتفقوا على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإقصائهم، والتباعد منهم، ومن

مصاحبتهم، ومعاشرتهم

والتقرب إلى الله تعالى بمجانبتهم ومهاجرتهم)

قال أبو عثمان – رحمه الله تعالى:

قال أبو عثمان – رحمه الله تعالى:

(وأنا بفضل الله ومنه متبع لآثارهم، مستضئ بأنوارهم ناصح لإخواني وأصحابي أن لا يزلقوا عن منارهم، ولا يتبعوا غير أقوالهم، ولا يشتغلوا بهذه المحدثات من البدع التي اشتهرت بين المسلمين، والمناكير من المسائل التي ظهرت وانتشرت

(ولو جرت واحدة منها على لسان أولئك في عصر الأئمة:

لهجروه وبدعوه ولكذبوه وأصابوه بكل سوء ومكروه!!.

ولا يغرن اخواني – حفظهم الله – كثرة أهل البدع ووفور عددهم ..).

انتهى المراد نقله من كلامه – رحمه الله تعالى، من رسالته في عقيدة أصحاب الحديث رحمهم الله تعالى، وهي منشورة

فهذا كلام من انتفع بعلمه، وفيه إطلاق البغض وعدم المحبة، وفيه التبديع بالبدعة الواحدة، وفيه ما رأيت من الهجر بفروعه

وبهذا الكلام وأمثاله يعرف العلماء من المتعالمين، وأئمة الهدى من أئمة الردى

فرحم الله أئمة أهل السنة فكلامهم يثلج الصدور

أما كلام الجهال الذين اتخذهم الناس رءوساً فمرض عضال في الدين والدنيا

وهل أفسد الدين إلا هؤلاء الجهال في كل عصر ومصر!

5 – وقبله بزمنٍ قال أبو عبيد القاسم بن سلام – رحمه الله تعالى المتوفى (**224**) – في كتاب الإيمان (ص **81** – **83**):

(باب ذكر ماعابت به العلماء من جعل الإيمان قولاً بلا عمل ومانهوا عنه من مجالستهم

حدثنا إسماعيل عن أيوب قال لي سعيد بن جبير غير سائله ولا ذاكرٍ له شيئاً:

لا تجالس فلاناً، إنه كان يرى هذا الرأي)

قال أبو عبيد – رحمه الله تعالى:

(والحديث في مجانبة الأهواء كثير

وعلى مثل هذا القول كان سفيان والأوزاعي ومالك ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة الذين كانوا مصابيح الأرض وأئمة العلم في دهرهم من أهل العراق والحجاز والشام وغيرها زارين على أهل البدع كلها)

انتهى كلامه – رحمه الله تعالى

والكتاب منشور بتخريج مختصر للألباني!!

فكيف لم ينتبه لهذا الكلام، وما فيه من الإجماع على هجر أهل البدع وتقبيحهم دون استثناء عصر ولا رأس!

6 – وحديث الثلاثة لاذين خلفوا، وأمر رسول الله – صلى الله لعيه وسلم: الناس بهجرتهم: لا سلام ولا كلام، حتى أمر

نساءهم بهجرتهم، حتى نزلت توبة الله عليهم

أ – عنون له البخاري – رحمه لاله تعالى: (باب هجران العاصي حتى يتوب)

ب – وقال ابن عبدالبر في التمهيد (4/ 87):

(هذا أصل عند العلماء في مجانبة من ابتدع وقطع الكلام معه)

7 – وحديث عبدالله بن مغفل – رضي الله تعالى عنه – أنه مر بقرابة له، وهو يخذف، فذكر له نهي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الخذف، ثم مر به أخرى وهو يخذف (رواية قال: وما بأس بهذا!؟)

فقال: والله لا أكلمك أبداً

رواه البخاري ومسلم – رحمهم الله تعالى

ورواه ابن بطة – رحمه الله تعالى – في الإبانة (96) من طريق أبي حاتم الرازي (وله كتب) عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن سعيد عن عبدالله – رضي الله تعالى عنه

أ – قال ابن بطة – رحمه الله تعالى

(فاعتبروا ياأولى الأبصار، فشتان بين هؤلاء العقلاء الأبرار الأخيار الذين ملئت قلوبهم بالغيرة على إيمانهم والشح على أديانهم

وبين زمانٍ نحن فيه، وناسٍ نحن منهم وبين ظهرانيهم

هذا عبدالله بن مغفل – رضي الله عنه – صاحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

يقطع رحمه، ويهجر حميمه: حين عارضه في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وحلف أيضلً على قطيعته وهجرانه، وهو يعلم مافي صلى الأقربين وقطيعة الأهلين

وعبادة بن الصامت، وأبو الدرداء سماه رسول الله – صلى الله عليه وسم: حكيم هذه الأمة، وأبو سعيد الخدري – رضي الله تعالآ عنهم:

يظنون عن أوطانهم، وينتقلون عن بلدانهم، ويظهرون الهجرة لإخوانهم لأأجل من عارض حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وتوقف عن سماع سنته

فياليت شعرى كيف حالنا عند الله – عز وجل، ونحن نلقى أهل الزيغ والزلل في صباحنا والمساء 000 سلمنا الله وإياكم من الزيغ والزلل 00

فالله الله يا إخواني: احذروا مجالسة من قد أصابته الفتنة، فزاغ قلبه)

ب – وأما أبو حاتم الرازي – رحمه الله تعالى:

فكان يأمر بهجران أهل الزيع والبدع، ويغلظ في ذلك أشد التغليظ، ويقول: (مذهبنا واختيارنا وما نعتقده وندين الله به: ترك النظر في موضع البدع، وترك كلام المتكلمين، وترك مجالستهم، وهجرانهم، ومجانبة من يناضل عنهم، وترك مجالسة من وضع لاكتب بلا آثار).

ج – وأما سليمان بن حرب – رحمه الله تعالى:

فكان شديداً على المبتدعة، مقدماً عند الأئمة – رحمهم الله تعالى

د – وأما حماد بن زيد – رحمه الله تعالى

هـ – وأيوب السختياني – رحمه الله تعالى

فسيرتهما في هجر أهل البدع، وذمنهم وتحقيرهم وطردهم، وعدم مجالستهم سيرتهما تملأ الكتب

و – وأما سعيد بن جبير – رحمه الله تعالى، فأقواله كثيرة في ذلك، منها أنه رأى أيوب يمشي – فقط فقط يمشي – مع طلق بن حبيب – نابعي يذكر بعبادة علم ولكنه فقط!، فلم يكلمه ولا سلم عليهما، فلما أتاه أيوب قال له سعيد: ألم أرك تمشي مع طلق، لئن عدت تمشي معه لا أكلمك

فكذا تلقى السلف الصالح وأهل السنة – رحمهم الله تعالى قرناً بعد قرن: هجر المبتدع

8 – قال أبو داود: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة: أترك كلامه!؟

قال أحمد: لا، أو تعلمه أن الرجل الذي رأيت معه صاحب بدعة، فإن تركه، وإلا فألحقه به

رواه أبو داود في مسائلة (–)، وذكره ابن مفلح في الآداب (1/ 236) – رحمهم الله تعالى

وسيرة أحمد – رحمه الله تعالى – في هجر المبتدعة – طويلة جداً تجمع في مجلدة

9 – ولابن تيمية – رحمه الله تعالى – أقوال نفيسة في هذا الباب، إلا ان في بعضها (اعتبار المصلحة) مما لم يفهمه من ينقل عنه، وإنما المصلحة التي يذكرها هي ماسوف تراه ليست مصلحة المهجور فقط، بل ثمة ماهو أولى وأعلى منها وأيضا فلو كانت متعلقى بالمهجور فهي للعقاب، والعقاب قائم ماقام موجبه، ويزاول بزواله وهو التوبة

وأيضاً فإنه من باب ابتغاء الهاجر السلامة لدينه وعرضه من مخالطة هذا الداء

فاقرأ وتدبر:

(24/ 284 – 285): (رجل مبتلى سكن بين قوم أصحاء يجوز لهم أ، يمنعوه عن السكن بينهم، فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال لا يورد ممرض على مصح)

(24/ 286 – 287): (كل من أظهر الكبائر فإنه تسوغ عقوبته بالهجر وغيره)

وتدبر كلمى (كل) فهي تنفي مسألة المعين تماماً

(**24/ 292**): (ومن كان مبتدعاً ظاهر البدعة وجب الإنكار عليه، ومن الإنكار المشروع الهجر حتى يتوب، ومن الهجر امتناع أهل الدين عن الصلاة عليه)

(**34/ 198** والمصرية / **499**): (إذا لم تمكن إقامة الحد على مثل هذا، فإنه يعمل معه الممكن: فيهجر، ويوبخ حتى يفعل المفروض ويترك المحظور)

(المنهاج **1/ 62 – 66**):

(وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهواء:

هل تقبل مطلقاً، أو تُرّد مطلقاً، أو تُرَدُّ شهادة الداعية إلى البدع؟

وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع، ولا شهادته

ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات: كالصحاح والسنن والمسانيد الرواية عن المشهورين بالدعوة إلى البدع، وإن كان فيها الرواية عمن فيه نوع من بدعة كالخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية

وذلك لأنهم لم يدعوا الرواية عن هؤلاء للفسق كما يظنه بعضهم، ولكن من اظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يُهْجَر حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم، ولا يستشهد

وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور:

منهم من أطلق الإذن، ومنهم من أطلق المنع

ةالتحقيق أن الصلاة خلفهم لا ينهى عنها لبطلان صلاتهم في نفسها، لكن لأنهم إذا أظهرو المنكر استحقوا أن يُهْجَروا، وألا يُقَدَّموا في الصلاة على المسلمين

ومن هذا الباب ترك عيادتهم، وتشييع جنائزهم

كل هذا من باب الهجر المشروع في إنكار المنكر للنهي عنه

وإذا عُرِف أن هذا هو من باب العقوبات الشرعية، عُلِمِ أنه يختلف:

باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها

وظهور السنة وخفائها)

قلت: قد بين في مواطن أخَر من فتاويه بياناً أقوى من هذا:

فإنه هاهنا ذكر تألف رسول الله – صلى الله عليه وسلم: لأقوام من المشركين ممن هو حديث عهد بالإسلام، واحتج به على تألف المبتدعة!، وهو قياس لا يصح:

1 – لاختلاف طرفيه: فهؤلاء المؤلفة يكون تألفهم لأحد أمرين: إما لدفع شرهم، أو لإصلاح قلوبهم

والمبتدع لم يرد فيه التألف أبداً في أي نص من النصوص، فإن شره يزيد بالتألف، وصلاحه بالهجر أمكن، والهجر أطيب لدفع شره عن الناس

2 – لاختلاف علة كل طرف، فإن هؤلاء المؤلفة إنما فيهم من فسق، والبدعة أشد من فسق المعاصي، وأكثر شراً من الكفر، ولذلك قال – صلى الله عليه وسلم – عن الخوارج وهم

مسلمون: (شرار الخلق)!

ولا قياس مع النص

وفي المنهاج (7/ 407) قال رحمه الله تعالى: (وهذا نبي الله صلى الله عليه وسلم: كان بمكة وهو وأصحابه في غاية الضعف ومع هذا فكانوا يباينون الكفار ويظهرون مباينتهم بحيث يعرف المؤمن من الكافر، وكذلك هاجر من هاجر منهم إلى أرض الحبشة ومع ضعفهم وكانوا يباينون النصارى 000 وهب أنه كان عاجزاً عن قتالهم فلم يكن عاجزاً عن مباينتهم)

وهاك الموضع الذي تكلم فيه – رحمه الله تعالى – كلاماً أجود من سابقه، وهو في سياق الكلام عن الحشيشة:

(وأما المعاصي التي ليس فيها حدٌ مقدَّر ولا كفارة، فهؤلاء يعاقبون: تعزيزاً وتنكيلاً وتأديباً بقدر مايرام الوالي على حسب:

1 – كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته: فإذا كان كثيراً زاد في العقوبة

2 – حال المذنب: فالمدمن يزاد في عقوبته

3 – كبر الذنب وصغره)

فهذا كلام متين، وتعليفه بالوالي إنما هو فيما لا يكون إلا من الوالي من أنواع العقوبات، وقد سبق من كلامه – رحمه الله تعالى – أنه يفعل معه غير الوالي الممكن من هجر وغيره، فانتبه، فإن المرجئة يعيبون على الولاة ترك العقوبات، وهم أترك الخلق لها!

ونعود إلى سياق ما في المنهاج:

(ومن عرف هذا تبين له أن من رَدَّ الشهادة والرواية مطلقاً من أهل البدع المتأولين فقوله ضعيف، فإن السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة)!

قلت: كلا، ليس بضعيف ويأتي من كلام ابن تيمية أن المظهر للبدعة يستحق الهجر لا الداعية فقط! بل هووالمختار لدى كثير من أ÷ل العلم كشريك وزائدة بن قدامة وغيرهما – رحمهم الله تعالى، فإنه كما أن للتنكيل بالدعاة إلى البدعة وجهاً قوياً، فالتنكيل بالصغار وجه قوي جداً لمنع انتشار البدعة، ثم الصغير يكبر والضعيف يقوى، فهل يترك حتى يكبر ويقوى!؟ أو تحول دون ذلك!؟

ثم السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – قد هجروا السلف الطالح، ورد شهادة المبتدع غير الداعية وجيه لأنه البدعة فسق، والشهادة إنما هي من العدول، فلا تكون هؤلاء إلا في حال ضرورة، ورد الرواية تأديب له قبل أن يستفحل أمره، فيصير من الكبار ويفتن، ولذلك كان أهل السنة – رحمهم الله تعالى – يطردون المبتدعين من مجالس العلم: لافرق بين داعية، لئلا يتعلموا ويخالطوا أهل السنة فيفسد بذلك الحال، وكثير من أهل البدع يتسير نفاقاً ليروج أمره، فكانت الحكمة المنع مطلقاً للمبتدع الحي، وذا فعل كثير من السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة – رحمهم الله تعالى

وفي هذا المعنى كلام متين جداً للسجزى رحمه الله تعالى في رسالته المشهورة (ص 205 و 230) من التحذير من نفاق أهل البدع إذ يُظْهِر بعضهم الدعوة إلى السنة!

قال رحمه الله تعالى: (ومن جعل المظهرين للبدعة أئمة في العلم والشهادة لا ينكر عليهم يهجر ولا ردع فقوله ضعيف)

قلت: هذا كلام متين، وأهل عصرنا في غفلة عظيمة عنه وقعوا بسببها –كثير منهم في الإرجاء، فصار الجهمية والواقفة والروافض (من أئمة أهل السنة) و (من أهل السنة فيما وافقوا فيه السنة)!، ومن تكلم فيهم اتهم ببلية (الطعن في العلماء)!، فالله المستعان: هذا في المظهر للبدعة، فكيف بالداعي إليها تجعله إماماً!

قال رحمه الله تعالى (وكذلك من صلى خلف الُمظْهِر للبدع والفجور من غير إنكار عليه ولا استبدال به من هو خير منه مع القدرة على ذلك فقوله ضعيف)

وقال أحمد – رحمه الله: الداعية لا تكلمه: يجفى ويقص، ولا يصلى خلفه) قولا يجالس) (أبو داود (276 وإسحاق (2/ 153 و 162)، والخلال والإبانة 000)

قلت: فكيف بالألباني يجيز الصلاة خلف القبوري (شريط جدة 11/ 2/1/ 239) هكذا دون أى تقييد، ولكن بإفراط: (مسلم، إذن صل خلفه)!، فهذا الفرق بين كلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – وكلامه هو الفرق بين العلم وغيره! على أن القبورية بدعة مكفرة، وقد قال احمد رحمه الله تعالى: (علماء المعتزلة زنادقة) وكذلك علماء كل طائفة مبتدعة أشد من عوامها، فالله المستعان

قال رحمه الله تعالى: (وهذا) يعني الصلاة خلف المبتدع وجعله إماماً في الدين (يستلزم إقرار

المنكر الذي يبغضه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، مع القدرة على إنكاره)

10 – ولصاحبه ابن القيم – رحمه الله تعالى – كلام متين في هذا الباب، وكلام دونه، فأما الثاني ففي الزاد (3/ 578) قال في هجر الثلاثة الذين خلفوا:

(فإراد – صلى الله عليه وسلم هجر الصادقين وتأديبهم على هذا الذنب

وأما المنافقون فجرهم أعظم من أن يقابل بالهجر
وفيه دليل أيضاً على هجران الإمام والعالم والمطاع لمن فعل ما يستوجب العتب
ويكون هجرانه دواء لهبحيث لا يضعف على حصول الشفاء به ولا يزيد في الكلمة والكيفية عليه فيهلكه)
قلت:
أ – ليست المسألة هجر صادق وترك كاذب، بل الكاذب أولى بالهجر من الصادق، لأن الكاذب عاص، والصادق غير عاص، لكن المسألة هجران من أظهر الذنب دون من ستره، فالمنافقون ستروا ذنبهم يكذبهم في الاعتذار، وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم – منهم علانيتهم ووكل سرائرهم إلى الله تعالى، أما الثلاثة فقد جهروا بأنه لا عذر لهم
ولهذا كان البخاري – رحمه الله تعالى – أفقه من ابن القيم حيث عنون على هذا الحديث:
(هجران العاصي)
وكان أئمة أهل العلم أفطن لذلك من ابن القيم، حينما علقوا الهجر على ظهور المعصية أو البدعة
2 – قوله: إن جرم المنافقين أعظم من أن يّقابل بالهجر، هو قول ليس إلا، لأن الهجر لما ظهر، والمنافق لا يُظْهِر، فإذا أظهر وجب الهجر كما قال الله تعالى في هجر الصلاة عليهم:
(وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلاَ تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ) [التوبة /84]
3 – اقتصاره في الهاجر على (الإمام والعالم والمطاع) قصور، فإن القصة فيها هجر المسلمين جميعاً، وأيضاً إذا ظهر من رجل مايوجب هجره فالسنة لمن استطاع أن يفعل ولو يكن إماماً ولا عالماً ولا مطاعاً، لأن ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كقوله – صلى الله عليه وسلم ك

(من رأى منكم منكراً فليغيره)
وذلك لا يتوقف على الإمام والعالم والمطاع، بل على كل راء مستطيع ثم الهجر أيضاً للسلامة منشره وشر بدعته وشر الجليس السوء، وهذا لا يفتقر إلى إمام وعالم أو مطاع
وأهل العلم حينما ذكروا هذا الحديث وفؤائده في الهجر لم يقيدوه بما قيده به ابن القيم
ثم إذا هجر الإمام والعالم والمطاع فينبغي للمأموم والمتعلم والمطيع الاقتداء به، وإلا فلا فائدة للأمامة والعلم والطاعة ولا وجود لها!؟
4 – وصيلدته لهذا الدواء ليست في الحديث أبداً، فإن الهجر استمر بدون صيدلة! إنما استمر حتى نزلت التوبة من الله – عز وجل
ولذل كان البخاري – رحمه الله تعالى – أفقه من ابن القيم حينما عنون على هذا الحديث: (هجران العاصي حتى يتوب)!

فإن الهجر كان بسبب المعصية، فيزول بالتأكد من زوالها بصدق التوبة ونحوه كما سترى أيضاً في مدة الهجر

ولكن له كلام متين ذكره – رحمه الله تعالى – في بدائع الفوائد (2/ 271 و 273 – 276) حيث ذكر للتحرز من الشيطان أموراً منها إمساك فضول (النظر، والكلام، والطعام، ومخالطة الناس) إذ تسلط الشيطان على الإنسان من هذه الأبواب الأربعة

قال رحمه الله تعالى:

(وأما فضول المخالطة فهي الداء العضال الجانب لكل شر، وكم سلبت المخالطة والمعاشرة من نعمة، وكم زرعت من عداوة وكم غرست في القلب من جزازات 000 ففضول المخالطة فيه خسارة الدنيا والآخرة

وإنما ينبغي للعبد أ، يأخذ من المخالطة بمقدار الحاجة، ويجعل الناس فيها أربعة أقسام: متى خلط أحد الأقسام بالآخر، ولم يميز بينهما دخل عليه الشر

1 – مَنْ مخالطته كالغذاء لا يستغني عنه في اليوم والليلة 000 وهذا أعز من الكبريت الأحمر، وهم العلماء بالله وأمره وكايد عدوه وأمراض القلوب وأدويتها، الناصحون لله ولكتابه ولرسوله صلى الله عليه وسلم وخلقه

فهذا الضرب في مخالطتهم الربح كله

2 – مَنْ مخالطته كالدواء يحتاج إليه عند المرض، فماذمت صحيحاً فلا حاجة لك في خلطته، وهم لمن لا يستغني عن مخالطتهم في مصلحة المعاش

فإذا قضيتَ حاجتك من مخالطة هذا الضرب بقيت مخالطتهم من القسم الثالث

3 – مَنْ مخالطته كالداء على اختلاف مراتبه وأنواعه وقوته وضعفه:

أ – فمنهم من مخالطته كالداء العضال والمرض المزمن، وهو من لاتربح عليه في دين لا دنيا، ومع ذلك فلا بد من أن تخسر عليه الدين والدنيا أو أحدهما

فهذا إذا تمكنت مخالطته واتصلت فهو مرض الموت المخوف!

ب – ومنهم من مخالطته كوجع الضرس يشتد ضرباً عليك، فإذا فارقكسكن الألم!

ج – ومنهم من مخالطته حُمَّى!

ومن نكد الدنيا على العبد أن يُبلى بواحد من هذا الضرب

4 – مَنْ مخالطته الهلك كله، ومخالطته بمنزلة أكل السم، فإن اتفق لاكله ترياق، وإلا فأحسن الله فيه العزاء

وما أكثر هذا الضرب في الناس ولا كثرهم الله، وهم أهل البدع والضلالة عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، الداعون

إلى خلافها (الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا) فيجعلون: البدعة سنة والسنة بدعة، والمنكر معروفاً
- إن جردت التوحيد بينهم قالوا: تنقصتَ جناب الأولياء والصالحين!

- وإن جردت المتابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم: قالوا: أهدرت الأئمة المتبوعين!
- وإن وصفت الله بما وصف به نفسه أ, وصفه به رسوله - صلى الله عليه وسلم: قالوا: أنت من المشبهين!
- وإن أمرت بالمعروف ونهيت عن المنكر قالوا: أنت من المفتنين!
- وإن اتبعت السنة وتركت ماخالفها قالوا: أنت من أهل البدع المضلين!
- وإن انقطعت إلى الله وخليت بينهم وبين الدنيا قالوا: أنت من الملبسين!
- وإن تركت ما أنت عليه واتبعت أهواءهم، فأنت عند الله من الخاسرين، وعندهم من المنافقين!

فالحزم كل الحزم التماس مرضاة الله تعالى ورسوله - صلى الله لعيه وسلم - بإغضابهم، وألاَّ بإعتابهم ولا استعتابهم، ولا تبالي بذمهم ولا بغضهم)

قلت: هو كلام جيد، ولكن تنقصه الآثار، فإن الكلام إذا طال بغير آثار وإن كان صواباً ففيه ما فيه، وقد ذكر عن الحسن البصري - رحمه الله تعالى - نحوه الرجال ثلاثة، رجل كالغداء وكالدواء وكالداء)

1 - والصنف الأول شرطه العالم العامل، وإلا فمخالطة من لا يعمل بعلمه داء وهلكة، وقد كان السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - إذا ذهبأحدهم ليتعلم من عالم: نظر إلى هديه وسمته وصلاته، فإن أعجبه ذلك تعلم منه، وإلا تركه

2 - والصنف الثاني، فبعض الدواء أشد الداء، والحلية فيه ترك الحيلى أي ترك هذا الدواء القاتل، فإن من ترك شيئاً لله تعالى أبدله الله تعالى خيراً منه -كما ذُكِر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذلك

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً. وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ)

[الطلاق /2 - 3] كما قال الله تعالى

وقد قال عبدالله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)

وقال عبدالملك بن أبجر - رحمه الله تعالى: (دع الدواء ما احتمل جسمك الداء) رواه الطبراني في الكبير

والضرورة تقدر بقدرها ولا يزاد فيها فإنها كالميتة والدواء المر

ثانيا: من مصالح الهجر

أ - مصلحة الهاجر

1 - سلامة دينه من الضلالة أو الحيرة والشك

أ – قال الله تعالى:

(فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ) [النساء/140]

ب – وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(لا تصاحب إلا مؤمناً، ولا يأكل طعامك إلا تقي)

(مثل الجليس السوء كنافخ الكير: إما أن يحرق ثيابك، أو تجد منه ريحاً خبيثة)

وهذا معنى قول مصعب بن سعد بن سعد بن أبي وقاص – رحمه الله تعالى:

(لا تجالس مفتوناً، فإنه لن يخطئ منه إحدى اثنتين:

إما أن يؤذيك قبل أن تفارقه)!

وهو ذاته معنى قول أبي قلابة التابعي العالم – رحمه الله تعالى:

(لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن:

يغمسوكم في ضلالتهم

أو يلبسوا عليكم بعض ماتعرفون)

هذا العالم الفقيه رحمه الله تعالى – لا يأمن عليك ن وأنت أيها الغر الجهول تأمن على نفسك، فما أكثر الإرجاء فيك إذ تأمن مكر الله تعالى، وتركن إلى نفسك القوية بزعمك، فوالله لتجدنها بعد حين صريعة!

وقد قال عمر – رضي الله تعالى عنه:

(لا تصحب الفاجر فتتعلم من فجوره)

وقد نصح جعفر بن محمد شعبان الثوري – رحمهم الله تعالى – بذلك اللفظ نفسه (الجليس الصالح 1/ 583)

هذا بقصد أو بغير قصد، فإن الخصال سراقة، وما أكثر ما يتعلمه المرء من جليسه دون قصد التعلم!

ج – وفي الإبانة لابن بطة – رحمه الله تعالى (473 و 474) بسند صحيح، وهو من طرق أبي حاتم الرازي – رحمه الله تعالى (وله كتب) قال: سمعت أحمد بن سنان يقول:

(لأن يجاورني صاحب طنبور

أحب إليَّ من أن يجاورني صاحب بدعة لأن صاحب الطنبور: أنهاه وأكسر الطنبور، والمبتدع يفسد الناس والجيران والأحداث)

وقال أحمد بن سنان – رحمه الله تعالى:

(إذا جاور الرجل صاحب بدعة أرى له أن يبيع داره إن أمكنه، وليتحول، وإلا أهلك ولده وجيرانه)!
قال أبو حاتم – رحمه الله تعالى:

(فنزع ابن سنان بحديث النبي – صلى الله عليه وسلم:
من سمع منكم بالدجال فلينا عنه – قالها ثلاثاً، فإن الرجل يأتيه وهو يرى أنه كاذب، فيتبعه لما يرى معه من الشبهات)
وقد قال صلى الله عليه وسلم: (من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) و (من أتى أبواب السلطان افتتن)
قال الفضيل – رحمه الله تعالى (الحلية 8/ 98): (رجل لا يخالط هؤلاء (يعني السلطان) ولا يزيد على المكتوبة أفضل عندنا من رجل يقوم الليل ويصوم النهار ويحج ويعتمر ويجاهد في سبيل الله ويخالفهم)
فهذا في مخالطة أهل الدنيا بشهواتهم، فكيف بمخالطة المبتدعة بشبهاتهم وشهواتهم أيضاً!؟
وفي السنة لابن أبي زمنين (241): (قال سحنون: كان ابن غانم يقول في كراهية مجالسة أهل الأهواء: أرأيت إن قعد أحدكم إلى سارق، وفي كمه بضاعة، أما كان يحترز بها منه خوفاً أن يناله فيها، فدينكم أولى بأن تحرزوه وتحفظا به)
وأفتى بطرد المبتدع من الثغر (الجهاد) هو وقبله أوب عبيد – رحمهم الله تعالى، فانظروا فهم
2 – سلامة القلب
أ – أعني من الوسواس والفاسد والشك
وقد قال الحسن البصري ومحمد بن كعب القرظي ومصعب بن سعد وغيرهم – رحمهم الله تعالى – في مجالسة المبتدعة: (ممرضة القلب)
ب – وقال إبراهيم النخعي والفضيل بن عياض – رحمهما الله تعالى – في مجالسة المبتدع:
(تذهب بنور الإيمان من القلب)
وقال الفضيل – رحمه الله تعالى: (تورث عمى القلب)، بل النظر اليه يورث العمى: عمى البصر والبصيرة (الحلية 10/ 400)!
ج – والحذر من تقلب القلوب
قاله محمد بن سيرين وأيوب وعبدالله بن طاوس ومصعب بن سعد ومسلم بن يسيار وغيرهم – رحمهم الله تعالى
وقال يونس بن عبيد وميمون بن مهران – رحمهما الله تعالى (الحلية 3/ 21 و 4/ 84 – 85):
(لا تصغين بسمعك لذي هوى فإنك لا تدري ما يعلق بقلبك منه)
وقال عَمْرو بن قيس (الحلية 5/ 103):
(لا تجالس صاحب زيغ فيزيغ قلبك)

حتى قالوا: لا يقول للمبتدع كيف أصبحت فيلين قلبه له (الحلية 7/ 17) وسبق كلام أحمد – رحمه الله تعالى – في ترك السلام ورده عليه لأنه يلين القلب له

بل منع الثوري – رحمه الله من النظر إليهم لذلك السبب!

فهؤلاء الأئمة لم يأمنوا مكر الله تعالى على أنفسهم، واتعظوا ممن هلك بمجلس واحد فقط! فهل أنت جاءتك البشرى والسلامة!؟

وفي السير (7/ 261) ذكر قول سفيان الثوري – رحمه الله تعال: (من سمع ببدعة فلا يحكها لجلسائه لا يلقها في قلوبهم)

ثم قال صاحب السير: (أكثر أئمة السلف على هذا التحذير: يرون أن القلوب ضعيفة , الشُبَه خطافة)

قلت: واعجبا لك! وأنت لم تدع مبتدعاً في كتابك إلا ومدحته وصَغَّرْتَ بدعته، أفترى القلوب ضعيفة والمدائح خطافة!!؟

3 – سلامة العِرْض

أ – قال الله تعالى:

(فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ)

ب – وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل)

(الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها انتلف، وما تناكر منها اختلف)

ج – وقال عمر – رضي الله عنه:

(من عرض نفسه للتهمى فلا يلومن من أساء الظن به)

وقال منصور بن عمار – رحمه الله تعالى: (من دخل مدخل السوء اتهم) رواه الضياء في الثالث من الحكايات له (ورواه المعافي في الجليس (1/ 583 – 584) من نصيحة محمد بن على بن الحسين لابنه جعفر – رحمهم الله تعالى –

(من يصحب صاحب السوء لا يسلم ومن يدخل مداخل السوء فيهم)

وقال عبدالله بن مسعود – رضى الله تعالى عنه:

(اعتبروا الرجل بمن يصاحب، فإنما يصاحب ويماشي من يحبه ومن هو مثله)

د – قال الأصمعي – رحمه الله تعالى:

ما رأيت بيتاً قط أشبه بالسنة من قول الشاعر:

عن المرء لا تسل وأبْصِرْ قرينه ... * ... فلإن القرين بالمقارن يقتدي

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى – ورو في المعافي في الجليس (2/ 428) عن الشعبي – رحمه الله تعالى – ذكر هذا البيت في أحكم الشعر وأوجزه

ومن النوادر في ذلك (الحيوان 1/ 433) أ، هـ رؤيت حمامة تماشي غراباً!، فوجد أنهما إشتركا في العرج!

هـ – وقيل للأوزاعي – رحمه الله تعالى:

رجل يقول: أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع!

فقال: هذا رجل يريد أن يسوي بين الحق والباطل!!

قال ابن بطة – رحمه الله تعالى (430):

(صدق الأوزاعي، وفي مثله: نزل القرآن، ووردت السنة:

قال الله تعالى:

(وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ) [البقرة /14]

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(مثل المنافق في أمتي كمثل الشاة العايرة فين الغنمين:

تصير إلى هذه مرة، وإلى هذه مرة، لا تدري أيها تتبع)

كثر هذا الضرب (أي النوع) في زماننا لا كثرهم الله، وسلمنا وإياكم ومن شر المنافقين وكيد الباغيرن، ولا جعلنا وإياكم من اللاعبين بالدين)

و – قال يحيى بن سعيد القطان – رحمه الله تعالى:

لما قدم سفيان الثوري (رحمه الله تعالى) البصرة، جعل ينظر إلى أمر الربيع بن صبيح وقدره الناس

سأل: أي شيء مذهبه؟ ... قالوا: مامذهبه إلا السنة

قال: من بطانته؟ ... قالوا أهل القدر!

قال: هو قدرء

قال ابن بطة – رحمه الله تعالى (421):

(رحمه الله على سفيان الثوري / لقد نطق بالحكمة، فصدق، وقال بعلم، فوافق الكتاب والسنة وما توجبه الحكمة ويدركه العيان، ويعرفه أهل البصرة والبيان

قال الله تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ) [آل عمران /118]

قلت: ومن هذا الباب اتهم ابن أبي ذئب بالقدر لدخول بعض القدرية عليه وهو لا يدري أمرهم، ومن أيضاً انهم هديةُ شعبةَ بالإرجاء لمخالطته المرجئة إذ ترخص في أخذ الحديث عنهم مع أنه كان ينكر إرماءهم عليهم كما هي روايته لحديثه – صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوف)

ويدخل في هذا الباب أن أئمة أهل السنة – رحمه الله تعالى – كانوا يطردون المبتدعين من مجالسهم

4 – ثبات الحق وعدم نسيانه

قال الله تعالى:

(وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)

[الأنعام /68]

وذر عن بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى:

(من بخل بالعلم ابتلى بما يُنَسّيه إياه إما صحبة سلطان 000)

(ما خالط الناس أحدُ إلا ينسي العهد) (الحلي ة 7/ 342)

5 – بقاء نور الإيمان في الوجه

ذكر إبراهيم النخعي التابعي – رحمه الله تعالى – في مجالسة المبتدع:

(تسلب محاسن الوجوه)

ثم للمعصية ظلمة في الوجه كما قال بعض السلف الصالح – رحمه الله تعالى، ومجالسة المبتدع من أشد المعاصي

وقال الفضيل بن عياض – رحمه الله تعالى – في مجالسة المبتدع، بل النظر إليه!: (ورثه الله

العمى) (الحلية 8/ 103) و (10/ 400)

6 – السلامة من النفاق

أ – قال الله تعالى:

(فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً)

[النساء /140]

فالخائضون كفار، والمجالسون لهم منافقون

ب – قال القضيل بن عياض – رحمه الله تعالى:

ولا يمكن أن يكون صاحب سنة يمالئ صاحب بدعة إلا من النفاق)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى (429 و 438) وغيره بسند صحيح

ج – مخالطة الصالحين قد توقع في النفاق كما قال الفضيل – رحمه الله تعالى (الحلية 7/ 64 و 343) (يتزين لهم ويتزينون له) أي بالكلام والأحوال، فكيف بمخالطة المبتدعة!؟

ولذلك قال الثوري – رحمه الله تعالى (الحلية 8/ 30 و 50):

(إذا أثنى عليك كل جيرانك فاعلم أنك رجل سوء مداهن: تراهم وتبتسم لهم)!

7 – بقاء العصمة

قال محمد بن النضر الحارثي وهو من أصحاب الأوزاغي – رحمهم الله تعالى:

(من أصغي بسمعه إلى صاحب بدعة وهو يعلم أنه صاحب بدعة نزعت منه العصمة ووكل إلى نفسه)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى (434 و 442 – 444)

وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى:

(من أصغى سمعه إلى صاحب بدعة فقد خرج من عصمة الله تعالى)

رواه أبو نعيم (7/ 26) عن الطبراني في السنة (–) ثنا خلف بن عمرو ثنا الحسن بن الربيع ثنا يحيى بن يمان سمعت سفيان وهذا إسناد صحيح، وخلف ثقة (الخطيب 8/ 331 – 332) والحسن كذلك (الجرح 3/ 14/13 والثقات 8/ 172 والخطيب 7/ 307) ويحيى مشهور، ورواه أيضاً (الحلية 7/ 33 – 34)

قلت: صدق، فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(مابعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كان له بطانتان:

وبطانة تأمره بالمعروف، وتحصنه عليه

وبطانة تأمره بالشر، وتحضة (رواية: لا تألوه خبالاً)

فمن وُقِيَ بطانة السوء فقد مُقِيَ، وهو مع أيتهما غلب، والمعصوم من عصم الله)

وسماع المبتدع في أي كلامه كان: في بدعته، أو في غيرها، فإن غيرها ذلك يجرٌ إليها، بلى الله حتى النظر إليه وإلى وجهه كما ورد عن بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

8 – اتقاء لعنة الله ومقته وعذابه

قال الفضيل بن عياض – رحمه الله تعالى:

(لا تجلس مع صاحب بدعة، فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة ومقت الله)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى (441 و 451)

قلت: صدق – رحمه الله، فإن من أحب الله أحب فيه وعادى فيه، ولا تنزل الرحمة على قوم فيهم قاطع رحم وقاطع سنة

قال الله تعالى:

(لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ, كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) [المائدة /78]

وقال تعالى: (فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ)

وقيل لرسول الله – صلى الله عليه وسلم: أنهلك وفينا الصالحون!؟

قال صلى الله عليه وسلم: (نعم، إذا كثر الخبث)

وفي الباب من الأحاديث والآثار الكثير

9 – اتقاء حبوط العمل

قال الفُضَيْل بن عياض – رحمه الله تعالى:

(من جلس مع صاحب بدعةأحبط الله عمله)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى (440) وغيره

وذكر في الحلية (2/ 170 و 8/ 57) عن سعيد بن المسيب – رحمه الله تعالى: (لا تملأوا أعينكم من أعوان الظلمة إلا بإنكار من قلوبكم لكي لا تحبط أعمالكم)

ونحوه عن سفيان الثوري – رحمه الله تعالى (7/ 39 – 40 و 46)

10 – بقاء المودة مع أهل السنة

فإن مخالطة المبتدع تفرق بين أهل السنة

وقال إبراهيم النخعي التابعي الفقيه – رحمه الله تعالى في مجالسة المبتدع:

(تورث البغضة في قلوب المؤمنين)

نعم، فكيف تزعم أنك تحبني وأنت تجالس عدوي!؟

وذُكِر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(ماتواد اثنان في الله فيقرق بينهما، إلا بذنب يُحْدثه أحدهما)

قال عبدالله بن عون – وهو تابعي إمام – رحمه الله تعالى:

(من يجالس أهل البدع أشد علينا من أهل البدع)

رواه ابن بطة رحمه الله تعالى (486)

ولئن فعل ليهجرنه الصالحون وليهجرنهم هو ولو بعد حين!

وقد حذر أهل السنة ممن يجالس المبتدع (الحلية 8/ 1300 و 000) وممن يجالس من يجالس المبتدع!

11 – وراثة الحكمة

قال الفضيل بن عياض – رحمه الله تعالى:

(ومن جلس مع صاحب بدعة لم يعط الحكمة)

رواه ابن بطة – رحمه الله تعالى (439) وفي الحلية (8/ 103) وقد قال الله تعالى:

(يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً) [البقرة/269]

12 – السلامة من التغرير بالمسلمين

13 – الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

14 – مخالطة المبتدع مجلبة لمحبته، ومحبته تهلكه

قال أحمد رحمه الله تعالى:

(لا يسلم الرجل على مبتدع إلا وهو يحبه (قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم)

فهذا في السلام، فكيف بالمخالطة!؟

وقال الفضيل – رحمه الله، (وانظر الحلية 8/ 103):

(لأن أقعد فآكل مع يهودي أو نصراني أحب إليَّ من أن أقعد مع مبتدع)

15 – هلاكه في الدنيا والدين

فإن أهل البدع أهل غش وحقد، وقد قال أحمد – رحمه الله تعالى:

(لايُستعان بأهل الأهواء في شيء)

وقال الله تعالى:

(قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَما تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ)

[آل عمران /118]

16 – السلامة من عمى البصر

سبق ذكر سلامة القلب، وقد نهى غير واحد من السلف الصالح رحمهم الله تعالى – عن النظر إلى المبتدعة لكيلا يحبط العمل ويعمى البصر (الحلية 10/ 400 و 000)

وهذا من متين فقههم – رحمهم الله تعالى

ب – مصلحة المهجور

1 – قال الله تعالى:

(وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)

(وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَكِن ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)

2 – وقال ابن هانئ سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن رجل مبتدع داعية يدعو إلى بدعته: يجالس!؟ قال: (لا يجالس ولا يكلم لعله يتوب)

وقال – رحمه الله تعالى: إذا تبسمت في وجه العاصي والمطيع، فمتى يعرف العاصي أنه عاص!)

وقال بشر بن الحارث – رحمه الله تعالى: (لا تجالسوهم، ولا تكلموهم، وإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم كيف يرجعون وأنتم تفعلون بهم هذا) يعنى الجهمية

رواه عبدالله بن أحمد – رحمهم الله تعالى – في السنة (61) فهذه هي الحكمة والعلم

أما الجهل والضلال فذلك في مخالطة المبتدعة لدعوتهم لكيلا ينفؤوا! كلا والله، بل نهجرهم، فالهجر هو: الدعوة السليمة لهم! والتذكير بما هم عليه

اهجره، وأرسل له رسالة مصح تبين له فيها:

حكم الشرع في الشيء الذي ابتدع أو عصى فيه

حكم الشرع في هجر المبتدع والعاصي

محبتك له لولا بدعته ومعصيته

3 – والحدود والعقوبات:

كفارات لهلها عما مضى

تنبيه لهم فيما يأتى ألا يعودوا إلى مامضى منهم والهجر من جنس العقوبات

فهو نعمة لهم لا نقمة بهم!

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إذا أراد الله بعبدٍ خيراً عجل له عقوبة ذنبه) الحديث

فيرجع ويتوب، وإلا فيصير العقاب في الدنيا والآخرة لإصراره

ج – مصلحة الناس جميعاً

1 – قال الله تعالى:

﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾

﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ﴾

﴿لفسدت الأرض﴾

2 – وقال جل وعلا – في الحدود:

﴿جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة /38]

﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور /2]

3 – قال احمد رحمه الله تعالى:

﴿إذا سكتَ أنت وسكتُ أنا فمتى يعرف الناس أنها بدعة﴾!

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، ولولا ذلك فشا الفساد في الأرض، وتجرأ من لا يتجرأ على الفساد، واغتر الناس بالمبتدع وتضليله فإنه كما قال الله تعالى في المنافقين:

﴿تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ ﴿تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون /4]

فألوانهم ولسانهم يغرّ، فوجب التحذير، وأبْينه الهجر

وقد قال الله تعالى ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران /187] فهذا الميثاق من الله تعالى على كل من عَلِمٍ أن يبين، فإذا سكت وتبين فقد غششتَ الناس إذ ﴿الدين النصيحة لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم﴾ كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم

وكم من فساد وقع بسبب أشباه العلماء الذين يخالطون المبتدعة ويمدحونهم، ويوقرونهم بألفاظ المدح والمشيخة والعلم والإمامة!، فوقع الصغار الأغرار بلى والله وغيرهم في كتبهم، فها أنت ذا ترى منكراً، ولا ترى له مغيراً، فالله المستعان

د – مصلحة الدين

فإن الدين يبقى عزيزاً متى هُجِر أهل البدع والمعاصى وأقيمت الحدود والعقوبات

وإلا فإنَّ تَرْك الهجر:

1 – تشبه باليهود

قال الله تعالى:

﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ﴾ ﴿كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة /79]

قال أبو عبيدة عن أبيه عن الله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

﴿إن الرجل الصالح من بنى إسرائيل كان يمر على الرجل، فيقول له: اتق الله، ثم لا يمنعه ذلك أن يكون قعيدة وأكيله

وشريبه، فعند ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض) الحديث بنحوه
وإسناده حسن، والانقطاع في مثله مغتفر، وشيوخ أبي عبيدة من التابعين من أصحاب أبيه وغيرهم
وقال سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى:
(من فسد من علمائنا ففيه من اليهود شبه)
فإذا رأيت من يزعمون أنه عالم وهو مبتدع، ولا يحذر منه العلماء، فاعلم أنه قد جاء تأويل ماقال سفيان – رحمه الله تعالى

ورحم الله السلف الصالح وأبا عبدالرحمن السلمي التابعي المقرئ كان إذا ابتدأ مجلسه يقول:
(لا يجالسنا رجل جالس شقيقاً الضبي (فهو) مُضِلٌ لدينه يطلب أرأيت أرأيت)
2 – تشبه بالمرجئة
فإن المرجئة أشبه الناس من المسلمين باليهود:
(وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلا أَيَّاماً مَعْدُودَةً) [البقرة /80]
(وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ) [المائدة /18]
قال عمر – رضي الله تعالى عنه: (لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له) أي لا عمل به
ومن أكبر علامات المرجئة في زماننا عدم هجر المبتدع، بل عدم تبديعه أصلا، بل (عنده أخطاء، وعنده أشعرية 000 وعليه مؤاخذات 00 انحرافات)
فالناس عندهم (كلنا مسلمون) و (مسلمون وكفى) و (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)
يتباكون على عدم تطبيق الحكومات التي يكفرونها للحدود وهو مثلهم: لا يقومون بما هو من جنس الحدود، وهو عقوبة الهجر فما أشبههم باليهود:
(أَتَامُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ) [البقرة /44]
(أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ) [البققرة /85]
فمن هاهنا وغيره عرفنا أنهم لا يطلبون تحكيم شرع الله تعالى، وإنما يطلبون الكراسي جعلها الله فوق رءوسهم لا تحت أدبارهم
ثالثا: عموم البلوى
أي كثرة أهل البدع والمعاصي
فيجمع المرجئة بتلك الكثرة على أنه لا يمكن تطبيق السنة في التبديع والهجر

وسبق تزين الألباني لهذه الحجة، والرد عليه من كلامه هو نفسه

1 – وهذه حجة عليه لا له، فإذا ترك الهجر سبب في زيادة أهل البدع ! وقد كثرهم الألباني بتساهله معهنم، ومدحه لهم، وتحشيته كتبهم، ومنعه هجرهم!

وأسوق لك قصصاً نوادر ترى فيها ذلك المعنى كالشمس:

أ – قصة مسلم بن يسار – رحمه الله تعالى

قال: الحمد لله، أني لم أضرب في دير الجماجم بسيف ولا سهم!

قال له أبو قلابة رحمه الله تعالى: ولكن كنتَ في الصف، فيقول الناس: هذا أبو عبدالله فيظنون أنهم على الحق، فيقاتلون، حتى يُقْتَلوا! فبكى مسلم بكاء شديداً!

ب – قصة عبدالله بن المبارك – رحمه الله تعالى

كان يثني على رجل من المرجئة (أبي حنيفة)، حتى قيل له: بك راج فلان، فإنك تثني عليه وتروى عنه!

فرجع عبدالله في آخر حياته، وضرب على رواياته كلها من كتبه وتكلم فيه

ج – قصة الدارقطني

كان معه صاحبه أبو ذر الهروي، فلقيا ابن الباقلاني، فاعتنقه الدارقطني، فعجب الهروي من ذلك! وأنكره على الدارقطني الإمام في الحديث!، فإثنى الدارقطني على ذلك، فلزمه الهروي فصار من كبار الأشاعرة! وصنف لهم، وحمل الأشعرية، فكان من أول من أدخلها مكلة!

وقد اغتر الدارقطني بابن الباقلاني لأنه كان يصف نفسه بالسنة! ويظهر الدفاع عنها، وانظر الحقيقة في رسالى السجزي – رحمه الله تعالى (ص 200 – 201 – و 223 – 224)

2 – وهذه نفسها حجة العلمانية الملاحدة في ترك العمل بالشرع كله في هذا الزمان كالحدود، حتى قالوا: نقطع يد الشعب كله!!

3 – وهذه نفسها حجة المرجئة في زماننا والملاحدة حتى قال أحدهم في الزاني واللائط: لا يحتاج للعقاب، بل للعلاج! ثم يزعم المرجئة أ، هم في جهاد لتطبيق الحدود!

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (34/ 198 والمصرية (499) ونحوه في المنهاج (7/ 407): (إذا لم تمكن إقامة الحد على مثل هذا، فإنه يعمل معه الممكن: فيهجر، ويوبخ حتى يفعل المفروض ويترك المحضور)

وأعلى من ذلك ما في تفسير قول الله تعالى: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً) وإطباق أهل العلم من السلف

الصالح – رحمهم الله تعالى – على أن الواقع في حدٍ من الحدود خارج الحرم إن لجأ إلى الحرم وعاذ بالبيت لا يقام عليه الحد، ولكن يُضيَّق عليه فلا يبايعه أحد ولا يشاريه ولايؤويه ولا يُطعمه حتى يخرج من الحرم فيمسك ليقام عليه حده

4 – وهي حجة المرجئة الإخوانية، لأنها قائمة على الجمع لا الهجر

وهذه كلها حجج داحضة:

1 – قد قال الله تعالى:

﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾

ومعلوم من الدين بالضرورة أن أكثر البشر غير مسلمين! حتى قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(يقال يومو القيام': يا آدم أخرج بعث النار من ذريتك، فيخرج من كل ألف تسعة وتسعين وتسعمائة)!

وقد ذكر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صراحة قلة أهل الحق في المسلمين أنفسهم: (تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

(لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين)

ومع ذلك فكان من أصول السنة هجر أهل البدع والفجور

ولما ترك المرجئة ذلك الأصل لانوا مع الكفرة حتى اعتذروا لهم عن الإسلام وحكمه في المؤأة والرقيق والحدود! وغيرها!

2 – وهذا عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – يقول في زمنه: (الموت اليوم تحفة لكل مسلم)

وهذا نفسه قاله عبدالله بن المبارك – رحمه الله تعالى، وبينهما خمسون ومائة سنة!

وذُكِر عن الحسن البصري – رحمه الله تعالى فيس السنّة:

(اصبروا عليها – رحمه الله، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعهم، وصبروا على سُنَّتهم حتى لقوا ربهم، فكذاكم إن شاء الله فكونوا)

رواه الدارمي (222) وإسناده محتمل

وسبق كلام صابوني السنة – رحمه الله تعالى – من إجماع أهل السنة في كل عصر ومصر على الهجر

فلم تمنعهم قلتهم في كل زمن ووطن من العمل بالشرع كله ومن الهجر والتبديع

3 – ثم إن هذه الحجة على كل من قال بها!

فإن القلة ينبغي لها أن تتميز لئلا تضيع في الكثرة، وتذوب في البحر!

وأضرب لك مثالين:

أ – الآول ضياع لغة العرب لما خالطوا الأعاجم!

ب – الجاليات العربيى في ديار الكفرة!

قال ابن مفلح – رحمه الله تعالى – في الآداب الشرعية (1/ 297 – 298):

(ينبغي أن يُعْرَف أن كثيراً من الأمور يفعل فيها كثير من الناس خلاف الأمر الشرعي ويشتهر ذلك بينهم، ويقتدي كثير من الناس بهم في فعلهم 00 والذي يتعين مخالفتهم، ولا يثبطه عن ذلك: وحدته وقلة الرفيق

قال الفضيل – رحمه الله تعالى: لا تستوحش طرق الهدى لقلة أهلها)

قلت: نعم، فإن قل أهلها في زمك ووطنك، فقد قلوا في كل زمن ووطن قبلك، فأن لم تكن تعرف ذلك فما أجهلك، فما أكثر شكوى السلف الصالح ومن بعدهم من القلة! هذه عائشة الصديقة بنت الصديق – رضي الله عنهما – تتمثل في زمنها

ذهب الذين يعاش في أكنافهم

وبقيت في خلفٍ كجلد الأجرب

ثم كل من روى هذا عنها مسلسلاً في زمنه!

وإن لم تجد رفيقاً فكن:

(فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً)

والألباني نفسه ذم رجلاً في (شريط جدة 66/ 150/2) بأنه: (يريد أن يساير المجتمع)!

4 – عموم البلوى يقتضي التشديد لا التساهل!

أ – رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في حد شرب الخمر ذكر في الرابعة قتله، وكثير من أهل العلم يجزم بأنه منسوخ، وأمر بقتال شربة الخمر إن لم ينتهوا فقال للديلمي: (فإن لم يفعلوا فقاتلهم)

ب – أبو بكر الصديق – رضي الله تعالى عنه – في قتال المرتدين وما نعي الزكاة على كثرتهم!

ج – عمر – رضى الله تعالى عنه – في تشديد حد الخمر وإمضاء الطلاق ثلاثاً لما كثر في الناس!

د – أحمد – رحمه الله تعالى – في المحنة لما خذله من خذله وانفرد وحده بالنكال دون من سُجِن اشتد ولم يُجِبْ مع أنه تحت السياط والضر، وكذلك الذين سجنوا ولم يجيبوا

وقد حسن أئمة أهل السنة في حياتهم إلى يومنا هذا صنيعهم – رحمهم الله تعالى جميعاً

هذا وقد صرح ابن تيمية – رحمه الله تعالى – بذلك في معرض كلامه عن الحشيش، فقال:

(وأما المعاصي التي ليس فيها حدّ مقدّر ولا كفارة، فؤلاء يعاقبون – تعزيزاً وتنكيلاً وتأديباً بقدر مايراه الوالي على حسب:

1 – كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته، فإذا كان كثيراً زاد في العقوبة

2 – حال المذنب، فالمدمن يزاد في عقوبته

3 – كبر الذنب وصغره) أي كلما كبر زادت العقوبة

وربما احتج المرجئة بكلمة (الوالي)، فهذا يفسره ماسبق: (إذا لم يمكن إقامة الحد، فإنه يعمل معه الممكن فيهجر)، وإنما ذكر الوالي في العقاب الذي أوكله الشرع إليه، أما العقاب الموكل إلى الناس – فهذا شيء آخر

رابعا: الدين يسر!

1 – نقول: صدق رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وكذب الخالف المرجئ!

قال الألباني:

جدة (19/ 1/80): التيسير على الناس لا يكون على حساب الشرع!

(394/ 1/270): رفع الحرج ماهو على كيفنا!

فكيف يحتج الألباني وغيره على ترك الهجر بأن الهجر مشقة لكثرة الفساد!

2 – الذي قال – صلى الله عليه وسلم: (الدين يسر) هو الذي هجر وأمر بالهجر – صلى الله عليه وسلم!

3 – قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (الدين يسر) فما ثبت أنه دين فهو يسر على من يسره الله عليه، وعُسْر على الفاسق، فالصلا' يقوم إليها المؤمن مطمئناً ن وأما المنافق: (وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَى) [النساء /142]

(وَلا يَاتُونَ الصَّلاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى) (وَلا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ)

[التوبة /54]

فخذ هذا ميزاناً عليك وحجة عليك!

فإذا وجدتَ الطاعات يسيرة عليك، فأنت على الطريق!

وإذا وجدتها عسيرة عليك، فراجع نفسك، ففى الطريق شُعَب نفاق! وقد قال – صلى الله عليه وسلم: (الدين يسر)، ولم يقل: (اليسر دين)!

والهجر من الدين لا شك، بل هو أصل من أصوله، وليس حين تفصيل

4 – المشقة الشرعية فيها قوله – صلى الله عليه وسلم: (أجرك على قدر نصبك)، فكذلك أجر الحج والجهاد والوضوء في الليلة الباردة

أما المشقة البدعية كشد الرحال للقبور فقد قال من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى: (اقتصاد في سُنّة خير من اجتهاد في بدعة)!

(مازاد صاحب بدعة اجتهاداً إلا ازداد من الله بعداً)!

خامسا: الأمر بالهجر: هل هو من الولاة أو العلماء؟!

قال ذلك بعض مرجئة العصر!

1 – الهجر ليس من الحدود الموكولة إلى الولاة أو العلماء والقضاة

نعم، هو من جنسها، لكنه ليس ومنها بالإجماع

2 – عصور أهل السنة – رحمهم الله تعالى – كلها فيها الهجر من أهل العلم والصالحين، لا من الولاة، بل من كل سني في نفسه يقرر هجر ابن عمه بل ابنه بدون إذن من وال ولا عالم! بل الولاة ترجع للعلماء في معرفة المبتدعين والتصدى لهم، وعامي السنة يعرف المبتدع بسهولة

3 – قول المرجئة هذا بشبه قول الروافض في تأجيل الشرع حتى يأتي مهديهم المزعوم! ومع ذلك تجد الروافض يحاربون أهل السنة بدون مهديهم هذا!؟

فكذلك المرجئة تفعل مع أهل السنة كالروافض! (تشابهت قلوبهم)

4 – سبق قريباً بعض رد على هذه الشبهة

5 – وهي حجة على من قال بها، لأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) والمرء مسئول عن نفسه وأهل بيته: فلا يُدْخِل بيته مبتدعاً، ولا يَدْخُل بيت مبتدع، وليس لأحدٍ سلطة عليه في هذا

6 – ولم يقل بهذه الشبهة أحد من أهل العلم، ولا لها أثر في كلام أهل العلم في الهجر، بل العكس صريح جداً في كلامهم وهو أمر كل سني بهجر كل بدعي

فمتى عرف السني أن فلاناً مبتدع وجب عليه هجره دون استئذان من أحد نعم، لو أمره الأمنير أو العالم من أهل السنة بذلك الهجر للمبتدع كان أوجب وأوجب

سادساً: شبهة أو الهجر عرف به بعض مبتدعة زماننا!

ذلك أن الخوارج في زماننا عرفوا عند العوام باسم: (جماعة التكفير والهجرة)! فالدعوة إلى هجر المبتدعة سيوقع في مشابهتهم عند العوام!!

1 – هؤلاء التكفير والهجرة، أما نحن فالسنة والسلف! فأي مشابهة!؟

2 – إذا فررت من الهجر لأنه تشبه بزعمك بالتكفير، فسوف تقع بترك هجر المبتدعة في التكفير نفسه! لأننا نأمرك بهجر أهل البدع ومنهم التكفير، فإذا لم تفعل وصاحبت التكفيري فسوف تكون منهم!

3 – إذا قررت من الهجر لأنه تشبه بزعمك بالتكفير، فسوف تقعى بترك هجر المبتدع في الإرجاء! ذلك ترك الهجر هو علامة المرجئة، وقد قال إبراهيم النخعي وغيره – رحمهم الله تعالى:

(فتنة المرجئة أشد من فتنة الأزارقة) يعني الخوارج!

4 – ثم ثؤلاء المرجئة يهجرون من يخالفهم ويدعون لهجره ويحذرون منهم! فهل هذا حلال لهم على أهل السنة!؟

5 – إذا فررت من الهجر بزعم التشبه بالتكفير، فقد وقعت في الطعن في السلف الصالح رحمهم الله تعالى الذين أجمعوا على وجوب هجر المبتدع: طعنت فيهم بأنهم خوارج!

6 – إذا كنت تعتقد أن هجر المبتدع هو السنة، فما يضرك أن يفعلها غيرك، وإنما يضرك أن تتركها! ليصير المبتدع الضال يفعلها وأنت تتركها! قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (نحن أحق بموسى منهم)

وقال الحسن البصرى وأحمد – رحمهم الله تعالى: (لا يترك الحق لباطل)

فاهجر، وبَيِّنْ أن هذه هي السنة، وأن الخوارج شرار الخلق

لو تركت شيئاً من الحق بل من أصول السنة لأن فلاناً المبتدع يفعله، لأوشكت أن تترك السنة كلها! فما من أحد لإلا وهو على شيء من السنة وافق فيه السنة!! حتى إبليس كما سبق بيانه في أعذار التبديع! وقد قال بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى:

(العمل لأجل الناس رياء، وترك العمل لأجل الناس شرك)!

ومن ذلك مثلاً: اللحية:

فإن بعض الكفرة والفسقة يعفونها تشبهاً بالفسقة والفجرة هناك! فهل تترك إعفاء لحيتك، وأنت إنما تفعل ذلك تشبهاً برسول الله – صلى الله عليه وسلم!؟

ومن ذلك مثلاً: تقصير الثوب كما قال: رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إزرة المؤمن إلى منتصف الساق، فمازاد إلى الكعبين فلا حرج) ويفعل ذلك بعض أهل البدع من الجهمية، وغيرهم!

فهل تترك ذلك لذلك الأمر!؟

ومن دنياك: بعض الناس ركب سيارة، فلم يحسن قيادتها، فقتل بها خلقاً! فهل تركب سيارة أو تخشى من التشبه بذلك القاتل!؟ لاشك أن هذا كله لا يفكر فيه عاقل!

نعم، قد ابتلينا ليس والله بعوام بل بمتعالمين يظنون تلك الظنون، ويتهمون أهل السنة بالجهيمانية!

أ – فأما أهل السنة: فوالله إنهم لأبعد خلق الله تعالى عن ذلك، وكانوا من أسرع خلق الله تعالى إلى التحذير من هذه الفتنة قبل وقوعها!

ب – وأما هؤلاء المتعالمون: فوالله الذي لا إله إلا هو إنهم لأقرب الناس إلى الجهمانية، ومن

تحت أيديهم خرجت الجهيمانية السابقة، واللآحقة وقد فصلت ذلك في (المهدية والصلاحية) والله المستعان

لكن يكفيك أن هؤلاء المتعالمين بسكوتهم عن تبديع المبتدعة وهجرهم، يساعدون في انتشارهم بين الشباب، وكل المبتدعة خوارج كما قال أبو قلابة – رحمه الله تعلاى!؟ بلى والله إن والله إن نؤلاء المتعالمين يذكرون الدعاة إلى الخوارج بأنهم قديماً – بأنهم أئمة وعلماء ومعذرون ومجتهدون!؟ د

سابعاً: مدة الهجر

1 – من قال: ثلاثة أيام!

هذا قول أكثر العوام!، فإنما يقولها خشية الوقوع في حرمة هجر المسلم فوق ثلاثة لقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة)

فهذا هجر المرء أخاه في خاص أو غضب

أما الهجر للمعصية أو البدعة فلم يقل أحد من أهل العلم بأنه مقيد بثلاث أبداً بل كلهم قالوا: هذا هجر الدنيا، أما هجر الدين فلا!

2 – من قال حسب المصلحة!

سبق نحوه من قول ابن تيمية وابن القيم: (أولا: أقوال العماء)

وسبق بيان الوجه في هذا القول

3 – من قال: حتى التوبة

هذا قول أكثر أهل العلم مستدلين بقصة الثلاثة الذين خُلّفوا، فأمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بهجرتهم حتى أوفت خمسين ليلة

وعليه عنون البخاري – رحمه الله تعالى: (هجران العاصي حتى يتوب)

وهذا متجه، لأن الهجر كان للمعصية، فيزول بزوالها

4 – من قال: حتى مابعد التوبة!

1 – وذلك تأكداً من صدق التوبة، فإن الثلاثة الذين خلفوا تابوا، ولكن هُجِروا حتى تاب الله تعالى عليهم

2 – وعمر – رضي الله تعالى عنه – تاب صبيغ بين يديه، ومع ذلك أمر بهجره ولم يأذن لهم في مكالمته وفي مجالسته إلا بعد سنة!

وكذلك لما شك في الأحنف – رحمه الله تعالى – احتبسه عنده – لا حبسه في سجن! في المدينة سنة حتى تأكد أنه من خيار الناس، وقد خرجت هذه القصة بفوائدها في مستخرجي على (صفة المنافق) للفريابي – رحمه الله تعالى

وقال سفيان بن عينية – رحمه الله تعالى – لمن تبع جنازة رافضي (اللالكائي /1364): (لا أحدثك بحديثٍ سنةً)!
3 – وعبدالله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – لم يكلم ابنه حتى مات! الحديث واحد رده!
4 – وعبدالله بن مغفل – رضي الله تعالى عنه – قال لابن أخيه لحديث واحد رده:
لا أكلمك أبداً!
5 – وعبدالله بن المبارك – رحمه الله تعالى:
قال عبدالله بن عمر السرخسي: أكلت عند صاحب بدعة أكلة!
فبلغ ذلك ابن المبارك، فقال: لا كلمتك ثلاثين يوماً!
رواه صاحب كتاب الشقات (8/ 350) عن السراج (وله تاريخ)، ورواه صاحب الحلية (8/ 168) من طريق أبي يعلى (–)، وسندهما صحيح
ولعله تأول في ذلك خلف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على هجر نسائه شهراً
6 – وأحمد رحمه الله تعالى – هجر من أجاب في المحنة غير مضطر: لأنه رأى أن إجابتهم لم تكن عن إكراه، وأنهم بعد الإجابة خالطوا المبتدعة تخوفاً منهم، وأن هذا الأمر شديد ينبغي الصبر عليه
وفهم يحيى بن معين عذر أحمد – رحمه الله تعالى – في هذا الهجر، وصوَّبه عليه! كما في مناقب أحمد – رحمه الله تعالى (ص 474 – 475)
وقد فعل فِعْل أحمد جماعة منهم إبرهيم الحربى وغيره – رحمهم الله تعالى
هذا وقد سبق مراراً أن المبتدع تندر توبته، ويندر أن تصدق توبته، ويبقى عليه بعدها من بدعته مايصير به ذا فتنة عظيمة على من يغتر بهذه التوبة، على أنه ليس من قارف فتاب، كمن قارب

فثاب، والله أعلم وهو المستعان
ثامنا: من فروع الهجر
1 – ترك لاكلام معه: مواجهة أو مكاتبة
2 – ترك السلام: بدءً ورداً
3 – ترك: المصافحة، والمعانقة، والنظر إلى وجهه، والابتسام له فلا يقال: هَجَر وهو على نَظَر!، بل قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم لمن تزينت عنده بما لا يرضى فقالت: ألا تنظر إلى زينتي (عن زينتك أعِرْض)، فإن كان ولابد فنظر المغضب، وقال ابن عُتَيْبَة في الشطرنج: كانوا (يعني السلف الصالح – رحمهم الله تعالى) يُنْزِلون الناظر إليها بمنزلة الناظر إلى لحم الخنزير – رواه ابن أبى شيبة (8/ 739) بسند حسن، وسبق كلام سعيد بن المسيب وسفيان الثوري – رحمهما

الله تعالى – في المنع من النظر إلى الظلمة

4 – ترك: الزيارة، والعبادة

5 – ترك: الصلاة خلفه حياً وميتاً!

6 – ترك المحبة له، ومايُشْعِرُ بها من مودة وأعمال وأقوال

7 – ترك قبول شهادته وروايته

8 – ترك أخذ العلم عنه، أو تعليمه

9 – ترك الثناء الحسن عليه، أو الدعاء له، أو الترحم عليه ميتاً

10 – ترك السماكنة والمجاورة والمماشاة والمؤاكلة له، لخيره عازب وشره لازب وصادقه كاذب وكاذبه جاذب

وغير ذلك كثير، وأكثر هذا قد سبق بيانه في هذه النصيحة، وبعضه قريباً جداً قبل ورقات من كلام أهل العلم

(فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْراً لِّأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [التغابن /16]

(وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) [آل عمران /120]

(فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) [يوسف /18]

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء)

(فضيحة)

زعم عبدالرحمن بن عبدالخالق تلميذ الألباني في منهاج بدعته (ص 43): (أهم الضوابط المستفادة من كلام السلف في الهجر أن يكون المبتدع من أهل البدع العقائدية: الخروج والرفض والقدر والتجهم والإرجاء)

1 – ومنهاجه وحياته ليس فيها هذا الهجر، بل الجهر بالمدح والثناء على هؤلاء!

2 – ومنهاجه فيه (ص 99) نَقْل عن البخاري: (باب من لم يسلم على من اقترب ذنباً 00 وقال ابن عَمْرو: (لا تسلموا على شربة الخمر)، ونَقْل عن شرح الصحيح: (ذهب الجمهور إلى أنه لا يسلم على الفاسق ولا المبتدع)، وهل كان ولد عبدالله بن عُمر من أهل هذه البدع!؟

1/ 190/2 قال الحلبي لشيخه: هم يقولون: الترحم جائز تمتنع منه حتى لا يكون ثناء على أهل البدع، ولا نقول هم أئمة، بل نتحاشى النقل عنهم

هذا بعض كلامي من رواية الحلبي عني بالمعنى، ولم يصب في النقل تماماً ذلك أني جالسته في بيتي مجلسين، ففي الأول منها ذكرت له بعض (منهج أهل السنة في الأخذ عن أهل البدع) الذي يخالفه شيخه وأصحابه

وقلت له: أنت تقول الإمام الغماري!؟ فقال: أعوذ بالله!

قلت: بلى، تقوله، ألست تقول: الإمام السيوطي، والسيوطي والغماري واحد!!

وتزعم أن لك جزءاً في تثبيت حديث (من وقّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام) فأنت

وشيخك وأصحابكم تفعلون ذلك على أتم حال!!

وجرى الكلام أيضاً عن مسألة الترحم وأما تحاشي النقل فسيأتي، ولكن أنبه هاهنا على أمرين:

1 – العلو في النقل خير من النزول فيه، وهذا ماعتلمناه من منهج أهل الحديث

2 – الإبهام في النقل أي إبهام اسم والمنقول منه خير في حال غير المرضي من التصريح به

وهذا أيضاً تعلمناه من منهج أهل الحديث في الإبهام للتحقير مثل قول الشافعي فالحميدي فالبخاري – رحمهم الله تعالى: (قال بعض الناس)، وقول البخاري والنسائي وغيرهما – رحمهم الله تعالى: (عَمْر بن الحارث وآخر) يعنون ابن لهيعة – رحمه الله تعالى – لضعف حديثه

وهذا غير الإبهام للتوقير كأن يعمد أهل الحديث إلى حذف اسم المذكور بسب أو شتم أو منقصة من المتن تأدباً مع هذا المحذوف وإمساكاً عن ذكر السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – إلا بخير كما في حديثه صلى الله عليه وسلم: (إن آل بني فلان ليسوا في بأولياء)

وقد أشبعت هذين النوعين بياناً في (مسألة الأمانة العلمية) عند أهل السنة التي لا يفهمها أكثر المتعالمين اليوم، ويتخذونها مطعناً فيمن يحاول أن يتشبه بأهل السنة على قدر جهده الضعيف، فالله المستعان

وإنما شغلتهم المذاهب حتى ذهبوا بها بعيداً، والله الأمر من قبل ومن بعد، وحكم الترحم سبق

1/ 20/2 يتابع الحلبي كلامه لشيخه في إنكار أمثالنا عليهم:

فإذا نقلت نقولاً سلفية عن ابن قطب تخدم المنهج عابوا عليَّ، وقالوا: توهم الناس بأنهم سلفيون، وفي هذا تغرير للناشئة

بهؤلاء

1 – هذا قد أصاب الحلبي في روايته، وهو واقع فيه هو وشيخه وأصحابه، وسبق مراراً أن في هذا كما في تدريب الراوي (لأن في الرواية عن الداعية إلى البدعة ترويجاً لأمره وتنويهاً بذكره، ولأنه فاسق ببدعته) !

ومثله عن ابن تيمية – رحمه الله تعالى، وأمثاله عن السلف الصالح ومن بعدهم من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى وإنما ذكرت مافي تدريب الراوي أولاً، لأن القوم يزعمون أنهم طلبة الحديث! وإنما اخرت كلام

السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، لأن القوم انشغلوا عنهم بالتفقه في كتب ابن قطب وأتباعه حتى صرت تجد ألفاظهم كألفاظهم: (تشابهت قلوبهم)!

حتى يوقل الحلبي: (نقولاً سلفية تخدم المنهج)!

(سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) [النور /16]

ألم تجد خدمة المنهج والسلفية عند السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – حتى تأخذها من منبع غير صاف – بإساناد ساقط واه نازل! ينسبه كاتبه إلى نفسه! هذا من أنواع (تدليس التسوية) التي يمارسها الحلبي وأصحابه: فحينما ينقل أحدهم (نقولاً سلفية تخدم المنهج) بزعمه عمن هو من أعداء السلفيين، ويمدح ذلك المنقول منه ن فقد دلَّس حاله وسوى روايته فيظهر كأن كلامه كله هكذا، وهذا في المتون أشد سوءاً منه في الأسانيد

فكيف لو علمت أن هذه النقول ليست سلفية! لا والله لا في مبناها ولا معناها! فمبنى السلفيين على الآثار لا الإنشاء والبلاغيات الجوفاء، ومعنى السلفية في الدعوة إلى اتباع السلف الصالح – رحمه الله تعالى، وهؤلاء المنقول عنهم من أبعد الخلق عن مناهجهم إلى جهنم!

2 – قد قلت للحلبي في أول مجلس لي معه عن شيخه، وماذا صنعه، ومما يصنعه:

– يمدح الاعتصام للشاطبي، دون تنبيه على مافيه، وفيه طعون عديدة على السنة في الصفات واعتماد الآثار دون الكلام والمنطق 00!

هذا غير مافيه من خلط في وصف البدع

– يمدح الشوكاني حتى يصفه بأنه من الخلف الصالح / دون تنبيه على ماعنده من وقف في القرآن في (إرشاد فحوله) وتأويل الصفات وغير ذلك (في تفسيره وظاهرية فجة (في كتبه) و 0000!

– يحيل على كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي، دون تنبيه على مافيه!

ولا يحيل على غير المليء إلا مثله، وإنما يعرف المرء بمقالته او إحالته!

– ينقل في (مختصر العلو) الذي لم يتحقق فيه شرط المختصر:

(أن يكون أخصر من الأصل) و (مغنياً عن الأصل)!
ومختصره هذا صنعه على منهاجه في التصفية! فيذكر فيه ورقة كاملة نقلاً عن رجل ينكر العلو! ويصفه (ص 60 – 62) هو بالأستاذ الكبير! ولا يذكر حرفاً واحاً عن عقيدة هذا الأسناذ الكبير في

العلو! وكلامه كله ليس فيه أثارة من علم، وصدق شعبة – رحمه الله تعالى:
(كل كلام ليس فيه حدثنا وسمعت فهو خل وبقل)
فهذه هي التصفية! بلى والله المستعان التصفية بمعنى الاحتفاظ بأردأ شيء!!
وهو يرى طبع الظلال بتعليق على كلامه في وحدة الوجود! فقط تعليق، وفقط وحدة الوجود! والكتاب فيه عقائد والثنتين والسبعين فرقة!!
لم يترك أحداً من رؤوس أهل البدع في زماننا إلا ممدحه بالشيخ الفاضل، وتلقط من موائدهم من تحشية كتبهم وترويجها!
وفي الجعبة الكثير
والألباني بنفسه يناقض هذا:
أ – في كلامه بعد قليل عن شروح الصحيحن
ب – في كلامه عما قليل عن عدم جواز الثناء على أهل البدع لتزيين منهجهم ففيه تضليل!

1/ 219/2 لا أعتقد أ، هذا مقصدهم
1 – قال الألباني في نصيحته لصاحبه وخريج علمه عبدالرحمن بن عبد الخالق (2/ 40): (لا تقل نواياهم، ولكن قل عملهم)!
فهل شققت عن قلب هذا الذي نقل لك صاحبك كلامه حتى لا تعتقد أن هذا مقصدهم!؟ وقد صرحوا بألسنتهم وعملهم!؟
2 – ولو لم يكن هذا مقصدهم من عدم جواز الثناء على أهل البدع:
فهل هذا المقصد المذكور صحيح أو لا!؟
فإن كان صحيحاً، فلماذا لا تعمل به، وقد قلتَ في هذا الشريط نفسه:
(إن الثناء على أهل البدع يقصد تزين منهجهم فيه تضليل لا يجوز)
وكل ثناء على أهل البدع ففيه تزيين لمنهجهم، ومن يكذّب بذلك يكذب

1/ 220/2 ثانياً: لو كان هذا مقصدهم: هل يقرءون فتح البارى!؟

1 – الحلبي ينقل عني إنكار النقل عمن هو عند الألباني في هذا الشريط (هو ابن قطب) (1/ 453): (ليس عالماً)!
وهل عند غير العالم ماليس عند العلماء؟
الحلبي ينقل الإنكار في هؤلاء، فيجعله الألباني في شرح البخاري!؟ وليس هذا يعجيب، فهذا مانسمعه بالحرف الواحد من أهل البدع قبل عشرين سنة!
أ – ذاك تفسير بالرأي والكلام وفيه مافيه مما لم ييستوعبه صاحب (المورد الزلال) – رحمه الله – ولا غيره!
ب – وهذا شرح لصحيح البخاري – رحمه الله تعالى – نقل فيه الشارح عن كتب أهل السنة، ومزجه بنقول مستفيضة عن كتب الأشاعرة الجهمية كما قال ذلك ابن عتيق – رحمه الله تعالى – في نصحه لصديق خان
فماذا لم يجب الألباني عن مسألة النقل عن الأول، وحاد عنها إلى الآخر!؟
إنها نفس القياس المعكوس المنكوس المنحوس:
فينما تكلمت في لقب السيد والسيدة إذ فيه نهي عام لقوله – صلى الله عليه وسلم – حينما قالوا له: أنت سيدنا: (السيد الله أنا محمد عبدالله ورسوله، فقولوا: عبدالله ورسوله)
ونهي خاص من قوله – صلى الله عليه وسلم: (لا تقولوا للمنافق سيداً، فإنه إن يك سيداً فقد أسخطتم ربكم – عز وجل)
وهَدْي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – الذي هو إجماع عملي على ترك لفظ: (سيدنا والسيدة)، وعلى لفظ (رسول الله صلى الله عليه وسلم) و (أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها) ونحوذلك
فقام أحد خطباء الجمعة فأتى بقياس من هذا النوع السابق ذكره، قال:
(نحن نقول: السيدة أ/كلثوم، فلا نقول: السيدة عائشة)!
فأنت يقال لك: قضيلة الشيخ! فهل نقول ذلك على الصحابة – رضي الله تعالى عنهم! واجتمع في مثاله القياس السابق الذكر، والنهي العام والخاص في أصل القياس! ولهذا تفصيل وبسط، وإنما أردت النادرة والفائدة
نقول: بفضل هذه الحيدة ومدح الألباني وأمثاله لهؤلاء تخرج من كتبهم من رأيناهم من الفرن الجديد للخوارج والجهمية، والبقيي تأتي، والذنب على من صنع!

وعلى طريقة الألباني في الحيدة: فهل ينصح طلبة العلم بالأخذ عن أعدائه في الدنيا!؟
2 – (فتح الباري)
أنقل لك مختصر مافي كتابي الكبير: (التحفظ من التلفظ) عن هذا الاسم: (فتح: الباري / الباقي / الجليل / الحى القيوم

/ الرحمن / العزيز / القدير / القريب / اللطيف / المتعال / الوهاب 0000 فيض القدير 000000

الفتح القدسي / المكي / السماوي 00000

الفتوحات المكية / والمصرية لابن عربي / المدنية / الربانية 0000

هذه الأسماء وأمثالها:

أ – الفتح والفيض بهذه السياقة مصطلح صوفي له معان عندهم كالعلم اللدني وغيره من الإلهامات والمنامات، وقد صرح أول من سن تسمية الكتب بهذا الاسم وهو ابن عربي صاحب الفتوحات المكية في أول كتابه:

(اعلم أن ترتيب أبواب الفتوحات لم يكن عن اختيار، ولا عن نظر، وإنما الحق تعالى يملي لنا على لسان ملك الإلهام جميع مانسطره) !

(واعلم أن جميع ما أتكلم به في مجالسي وتصانيفي إنما هو من حضرة القرآن وخزائنه، فإني أعطيت مفاتيح الفهم فيه مالإمداد منه)!

فهذا الاسم سُنَّة ذلك ابن عربي، وهو من هو!؟

وسُنه بكتابه: الفتوحات امكية، وهو ماهو!؟

فمن يستن بمثل هذا!؟

ب – نسبة الفتح أو غيره إلى الله تعالى فيه كذب على الله تعالى، لأن كتب البشر لا تخلو من نقص ونقص، وقد قال الألباني نفسه: إن في (فتح الباري!) مواطن مخالفة لما كان عليه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى! فنسبة هذا كله إلى الله تعالى كذب عليه يشبه ماقصه الله تعالى:

(يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) [آل عمران /78]

لماذ ينسبون كتبهم إلى الله تعالى!؟

(لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً) [البقرة /79]

وليغتَّر الناس باسم الكتاب، فيظنون أنه كاسمه، ويُقْبِلون عليه ويَقْبلون مافيه!

ولكن الصواب هو قول السلف الصالح – رحمهم الله تعالى: أبا بكر وغيره – رضي الله تعالى عنهم:

(إن كان صواباً فمن الله

وإن كان خطئاً فمني ومن الشيطان)

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم لأمرانه رضي الله تعالى عنهم:

(فإن أرادك أن تُنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على خكم الله، ولكن على حكمك، فإنك لا تدري / تصيب فيهم حكم الله أو لا)

رواه مسلم – رحمه الله تعالى – بنحوه

ج – وأحد المعاصرين كتب كتاباً سماه:

فتح من العزيز الغفار بأن تارك الصلاة ليس من الكفار!

1 – وهذا يدخل عليه ماسبق من اسم الفتح، ونسبته إلى الله تعالى، ونسبة الكتاب إلى ذلك

2 – لا أعلم أحداً من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – قال هذه الكلمة: (ليس من الكفار)! على تارك الصلاة!، بل أكثرهم قال خلافها: (كافر)، وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (فمن ترك الصلاة فقد كفر)

3 – المسألة فيها اختلاف بين المتأخرين، ولا يجوز نسبتها حينئذ إلى الله تعالى

والقول بتكفير تارك الصلاة قول قوي جداً

4 – حتى لو كان تاركها غير كافر مخرجاً عن الإسلام، فعنوان الكتاب: (تارك الصلاة ليس من الكفار) لا يجوز:

أ – لما فيه من المخالفة الصريحة لفظاً لقول – رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كفر)

ومن آداب الفتوى كما ذكره ابن القيم – رحمه الله تعالى – في آخر كتابه: (إعلام الموقعين إلا يغتي بلفظ يخالف لفظ حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مثل: (ولا عدوى) فيقول: بل هناك عدوى

فإن هذا من باب مخالفة الله تعالى:

(لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) [الحجرات /1]

(لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ) [الحجرات /2]

فالذي ينبغي هاهنا أن يقول على مذهبه: (كفر تارك الصلاه غير مخرج من الملة)

ب – وهو عنوان مخالف للسنة أيضاً، فالسنة ترك الترهيب على حاله دون تفسير إلا عند الضرورة مثل أحاديثه – صلى الله عليه وسلم: (ليس منا) تترك على حالها ولا تفصل إلا عند فشو تكفير الخوارج للمسلمين بها

ج – وهو عنوان مخالف للسنة، لأن الشكوى في زماننا ليست من تكفير تارك الصلاة، فهو على قول من لا يكفره – إلى فإغلبهم تارك لشعائر وشرائع الإسلام كلها: عقائد وعبادات وأعمالاً!، ولا يعرف دينه، ولا يريد أن يعرفه! (هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ) [آل عمران /167]

وأحكامه كأحكام الكفار في الدنيا:

(حد القتل) و (وجوب الهجر التام له) و (عدم تزويجه ولا بقاء زوجته معه) فالشكوى ليست من تكفير تارك الصلاة، إنما

الشكوى من تساهل الناس في ترك لاصلاة، وفيمن يترك الصلاة! فحتى متى ينشغل طلبة العلم بالدفاع عن المجرمين والضالين والمبتدعين، ويَدْعون إلى ذلك، ويَدَعون تأديبهم ونصحهم وتخويفهم بالله تعالى!

(هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا) [النساء /109]

إن هؤلاء الطلبة حينما يظنون أنهم يغلقون (باب الخوارج) يفتحون باباً مثله في الفساد، بل أشد منه وهو (باب المرجئة)! فالله المستعان

1/ 230/2 إن قيل: لا يقرءونه، فمن أين يفهمون صحيح البخاري!؟ – سوف لا يجدون في شروح البخاري في الدنيا كلها سلفياً شرح البخاري!

– إن وجد فبرءوس أقلام فقط

أما هذا البحر الزاخر المفتوح به على صاحب الفتح 0000

1 – هذه دعوى باطلة، ومن العجب ولا عجب فإن حب الشيء يُعْمِي ويُصِمّ، فمن العجب أن الألباني الذي عاش عمراً طويلاً في المكتبة الظاهرية لم يعرف أو يذكر أن فيها في كتاب (الكواكب الدراري) كتاباً على الاسم نفسه: (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن رجب – رحمه الله تعالى، في ثلاثة مجلدات، ولم يتمه، وهو من طبقة شيوخ ابن حجر ولو تصفح الألباني كتاب ابن رجب – رحمه الله تعالى – لعلم الفرق بينهما، ولكفكف لسانه عن إطلاقات الذين لا يعلمون:

(لا يجدون سلفياً) و (رءوس أقلام)!

– رحمه الله تعالى –

– فهذا سلفي معروف، وعالم: انظر كتابه: (شرح علل الترمذي) لتعرف قدر علمه

– وهذا شرحه أفضل مرات من شرح من بعده وأغزر فوائد في فهم الحديث

والموازنه هى المحك، فليوازن من يشاء!!

2 – هذه دعوى باطلة!، ومن العجب أ، ها تقع من مثل الألباني الذي قضى من عمره خمسين سنة في طلب الحديث، ومن أول آداب طالب الحديث: طلب العلو!

أ – فأين كتاب التمهيد لابن عبدالبر:

قال فيه ابن تيمية – رحمه الله تعالى (3/ 220) (أشرف كتاب صُنَف في فنه)

أي شرح كتب الحديث!

بل صاحب شرح صحيح مسلم (6/ 72 – 73) يقول في حديث: (بسط ابن عبدالبر شرح هذا الحديث بسطاً لم ببسطه غيره مشتملاً على الحقيق والإتقان والفوائد الجمعة)!

ب – ثم صحيح البخاري، منذ ألفه البخاري – رحمه الله تعالى – إلى يومنا هذا ومابعده: ولم يَدَعْ كثير ممن نسب إلى العلم العمل عليه، علىكل حرف فيه من:

(مستخرجات) و (مستدركات) و (تتبع) و (إلزام) و (شرح) و (إعراب) و (تراجم الأبواب) وغير ذلك من فنون العلم

فهل من العدل والإنصاف من مثل الألباني الذي طلب الحديث خمسين سنة، الذي يعرف أن العلم ينقل بالأسانيد وأن صحيح البخاري – رحمه الله تعالى – عليه من الشروح مئات!

هل من العدل والإنصاف جحد أكثر من ألف كتاب نقل منها في صاحب هذا الشرح!؟

وجحد مئات الشروح المضمنة في هذا الشرح، حتى إن بعضها بكامله فيه كالمتواري على أبواب البخاري وكتاب ابن أبي جمرة وابن بطال وابن التين وغيرهم من الأسماء المتداولة في الشرح مئات المرات وفيهم كثرة ممن يسمون أهل السنة مشبهة! ومن شروح شيوخ وشيوخ شيوخ صاحب الشرح كالبلقيني والمقَّلني والزركشي ومغلطاي وغيرهم بل وأقرانه كالعيني! وهى شروح مطولة نقل منها الكثير حرفاً بحرف!؟

وكلنا يعلم أن الكتب المطولة تحتاج إلى عمل جماعة ما حدث في عصرنا في تهذيب المزي وسير صاحبه وغيرها ما بين نسخ وتخريج وتراجم ونقل من مخطوطات: كل يعمل فيما كلف به!؟ ثم في الأخير تنسب إلى رجل واحد !

ج – وهذا ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من العلماء السلفيين – رحمهم الله تعالى:

لو جمعت شروحهم لأحاديث البخاري – رحمه الله تعالى – لرأيت من جودتها عجباً ينفي عنك العجب

ولكن انشغل أهل التصفية والتربية بكتب قطب وشلتوت، فلا تصفية ولا تربية، والله المستعان

3 – التعظيم المبالغ فيه منهي عنه، والغلو منهي عنه، فإن فيه: غمطاً لمن قبله وتحقيراً لمن بعده

حتى قال الشوكاني في هذا الشرح (لاهجرة بعد الفتح)!

وهذا حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ينبغي أن يُنزل منازله وعلى معناه، وكذلك القرآن، فقد وُصضف من يُنزله في غير منازله بشيء شديد

وهو – صلى الله عليه وسلم: يعني به لا هجرة من مكه بعد فتحها، ولكن الهجرة نفسها كما قال – صلى الله عليه وسلم: (لا تنقطع ماقوتل الكفار)

وإذا كنت تقول ما يقوله الشوكاني بأن الأول لم يترك للآخر شيئاً:

أ – فلماذا تخرج في كتبك ماخرجه صاحب شرح البخاري ولا تكتفي بتخريجه!؟

ب – ولماذا يُعَلَّق على شرح البخاري، ويختصر وينتقى منه!؟
والغلو في تعظيم المشايخ من صفة الروافض كما قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (6/ 40/430)
4 – قول الألباني: (المفتوح به على صاحب الفتح)

سبق الكلام في (الفتح) وأنه من مصطلحات الصوفية بهذه السياقة
تحذير الناس من الانتفاع به خسارة خسروا العلم مع أنهم بإمكانهم:
الجمع بين جلب المصلحة، ودفع المفسدة، وهذا شأن العلماء
1 – هذا مانقوله بعينه: نستفيد ولا نغالي، ونحْذر ونُحَذِّر، ونعلو ولا ننزل قدر المستطاع
2 – ولكن كما يعلم الألباني ويقول: إن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة وليست متعينة من كتاب عينه حتى يكون من تركه خسر العلم!
ثم إن المصلحة الحقة هي السنة والاتباع، فجلبها لا يكون بالمخالفة والابتداع! وكذلك أصل العلم هو خشية الله تعالى واتباع السنة، فمن كان به ذلك لم يخسر، ومن ترك شيئاً لله عوضه خيراً منه كما ذُكِر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم
وأي مفسدة أعظم عن التحول من السنة!؟
فعلى الألباني: كما هو شأن العلماء
صدقت على تعقب ستراه، فأما العوام وأنصاف العلماء وطلبة العلم فلا يستطيعون الجمع بين جلب المنفعة ودفع المفسدة على تفسيرك أنت!
فكيف بما سبق من تفسير للمصلحة والمفسدة والعلم!؟
وكيف بمن يُزعم له الأستاذية في العقيدة، وهو يزعم أنه قرأ الشرح كله، وأن صاحبه سلفي!؟
4 – قوله: (خسارة) قول من لا يعلم
قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (7/ 215):
(ولم لم يخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود)
ولأحمد – رحمه الله – تفسير وكبير وكتب، وللبخاري – رحمه الله – المبسوط وغيره ولكثير من أهل العلم كتب لم نرها – فهل ضاع العلم!؟
1/ 2/255 لايوجد بعد العسقلاني والنووي من يمكنه أن يستغني عن الإستفادة من شرحيهما!

هذا كلام لا يليق أن يصدر من مثل الألباني بعد أكثر من خهمسين سنة في طلب العلم وبزعمه، وبعضه ينقض بعضاً!
1 – فهل من كان قبلهما ليس بعالم!؟

وأذكره بكلمة الشيخ الأذَني: (فلما وسعهم وسعنا، ومن لم يسعه ماوسعهم فلا وسع الله عليه) كما في كتاب الشريعة للأجري – رحمه الله تعالى (ص 93 – 94) وغيره
2 – والعالم يطلب العلو، فسوف يذهب إلى الأصول التي نقل منها هؤلاء شروحهم، بل ماهو أعلى منها!
بلى والله طالب الدنيا في رسالة جامعية لو عزا إلى مصدر نازل والمصدر العلي موجود لرُدَّ عليه عزوه فكيف بطالب العلم!؟
3 – وأما شرح مسلم فقد سبقته شروح كثيرة أطول وأعوعب من شرح النووي:
ففي مقدمة (صيانة صحيح مسلم) ص (42):
(حتى لقد اقتبس النووي معظم كتاب ابن الصلاح هذا، وفي فقرات كثيرة نرى أن النووي لا يزيد شيئاً على كلام ابن الصلاح، بل يكتفي بالقول: هذا آخر كلام الشيخ!، حتى قال ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (2/ 146)، (وشرح ابن الصلاح قطعه من صحيح مسلم اعتمدها النووي في شرحه، وعند فراغها قل عمله!!)
وفي مناقب النووي للسخاوي (89 – 90) عن هذا الشرح:
(قال ابن كثير: جمع فيه شروحات من تقدم من المغاربة وغيرهم، وزاد فيه ونقص
وانتقى منها ابن عبدالهادي، واستدرك عليه في كثير منه)
ولو نظرت فيه دون غلو الجهال لوجدت:
أ – تركه مواضع كثيرة دون تعليق حتى تمر الورقات دون كلمة!
ب – اقتصاره في مواضع كثيرة بل أكثر الكتاب على نقل كلام عياض أو ابن الصلاح!
ج – عدم تحرير مسائل كثيرة فيه
د – تكلفه في الجمع بين الروايات كما أشار صاحب النكت (2/ 797 و 799)
وهذا كله شيء مع أهميته البالغة في معرفة منزلة الشرح، وأمر تأويل كل الصفات التي وردت في صحيح مسلم شيء آخر!
والله لو أن مسلماً – رحمه الله تعالى – كان حياً لما رضي هذا، بل لحاكم من يصنعه بكتابه إلى قضاة أهل السنة أو دعا على من يصنعه دعوة مظلوم في جوف الليل!
ويأتي بعض هذا بعد قليل إن شاء الله تعالى

4 – ومن آداب طالب العلم والسنة أنه يعلم أن عند علماء أهل السنة من شروح الأحاديث ما تكثر، فهل استوعب العالم السني ماعند السني!؟ كانوا يقولون في طلب الحديث: لا يرحل حتى يستوعب حديث بلده! ونحن نقول: لا يطلب العلم مِنْ غير أهل السنة حتى يستوعب علم أهل السنة!؟

1/ 263/2 العلماء يعرفون أن ابن حجر والنووي في كثير من لامسائل أشاعرة ومخالفون للسلف الصالح

فاستطاع العلماء بعلمهم لا يجهلهم أن يأخذوا من العلم ماينفعهم، وأن يُعْرِضوا عما يضرهم

1 – كلام الألباني كله عن العلماء لا عن غيرهم من طلبة العلم الذين ليسوا بعلماء، وكلامنا كله عن طلبة العلم لا العلماء!

والحق أن طالب العلم بحق ليس يجد الفائدة التي يريدها من الكتاب المنسوب للنووي، فكيف بالعلماء!؟

2 – والعلماء إن كانوا علماء بحق: فعلهم عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – ينهاهم عن قراءة مايفسد عليهم قلوبهم ولو كانوا علماء فإن قلوب الخلق جميعاً – علماءهم وجهالهم – بين أصبيعين من أصابع الرحمن – جل وعلا – كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم

وهؤلاء علماء السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – لا يسمعون الآية ولا اتلحديث ممن يخالف السنة، ويضعون أصابعهم في آذانهم كيلا يسمعوا من مبتدعٍ شيئاً!

3 – ثم هل هو كلام فقط! التصفية والتربية!

أ – فأين التصفية لمثل هذه الكتب التي تقول: لا يستغني عنها عالم!؟

ب – وأين التربية على منهاج السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – في أخذ العلم الصافي!؟ وانظر إلى كلام ابن السبكي في التصفية التي لم يقم بها أحد من تلاميذك: (وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح صحيح مسلم للنووي، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفت، فإن النووي أشعري العقيدة، فلم تحمل قوة هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنفه مصنفه

وهذا عندي من كبائر الذنوب فإنه تحريف للشريعة)!

مجسمة! وحذف التأويل والتجهم من كبائر الذنوب وتحريف الشريعة!

ومع ذلك ترى من يقول: النووي من أئمة أهل السنة!

4 – نقول: هل في هذه الكمتب تأويل الأشاعرة الملتوي الذي يضر!؟ قال الألباني: نعم، في كثير من المسائل!

نقول: بل في كل الصفات!، فهل يجوز النصح بقراءة ذلك!؟

قال الألباني: نعم، للعلماء فهم يعلمهم يُعْرِضون عما يضرهم!

نقول: فهل يجوز لغير العلماء أن نتركه يقرؤه وحده!؟

فمن قال: نعم، فقد ضل لأنه يرضى بتضليل غيره
ومن قال: لا، بل نعرّفه بما عند الرجل على التفصيل لا على الإجمال
نقول له: وهل تملك قلبه حينما يقع بصره على هذه المواضع المئينة التي خرجت من (غلإمام العالم الورع 00000)!؟
ثم والله إن كثيراً ممن يسميهم الناس متعالمين لا يعرفون مافي هذه الشروح، ولئن عرفوا فوالله مايستطعون ردها!؟
بلى والله فهذا شيخ يدرس العقيدة أربعين سنة يقول بأن عقيدة أهل السنة تفويض المعنى، وأخر مثله يقول: العقائد بالاجتهاد، وثالث يقول: الأشاعرة من أهل السنة! ورابع يقول: الفاسق لا يخرج من دائرة الإيمان، وليس إلا مؤمن وكافر ولا ثالث! وهذا نفسه قول الألباني بحروفه في شريطه مع مدني وعلله بأن (الإيمان هو التصديق) فظهر الإرجاء واضحا
فكيف حال طلبة العلم !؟
5 – وليس من منهاج أهل السنة سماع البدع والشبهات المشكلة غير المتداولة، ولا سماع حججها، ولا حتى سماع الشبهات غير المشكلة إلا ضرورةً لردها لا بالكلام ولكن بالآثار
فالعملماء وغيرهم: سبق في الهجر ذكر النهي عن مجالسة أهل البدع، والمجالسة هي الطريق الوحيد سابقاً للتعلم
وسبق قول مصعب بن سعد وغيره – رحمهم الله تعالى:
(لا تصغ بسمعك إلى ذي هوى، فلعله يلقى في قلبك كلمى تمرضه)
ولأهل البدع تمويه يصعب معه التنبه والتنبيه:
فكما قال بعضهم: استخرجت الاعتزاليات من الكشاف للزمخشري بالمناقيش!!

إنما استخرجها لضع محلها الأشعريات، فالأشاعرة مخانيث المعتزلة كما قاله غير واحد وأقره ابن تيمية
قال عبدالرحمن بن عبدالخالق تلميذ الألباني في منهاج بدعته (83 – 88): (تفسير الزمخشري – رحمه الله – يغلب عليه الخير ونسبة الدس فيه كبيرة ولعظيم الفائدة لا يجوز التحذير منه!
وقال ابن تيمية: تفسيره محشو بالبدعة على طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن وأنكر أن الله مريد للكائنات وخالق لأفعال العباد وغير ذلك من أصول المعتزلة 000 وأصول حشا بها كتابه بعبارةٍ لا يهتدي أكثر الناس إليها ولا إلى المقاصد فيها)!
هل رأيت كاليوم!
الجهمية الكبار لا يجوز التحذير من كتبهم في التجهم!؟
فماذا ترى في قول: (سميع يسمع كل مسموع، ويصير يبصر كل مبصر)!؟
في شرح البخاري (13/ 375) أنه من قول المعتزلة يدعون أن السمع والبصر لله تعالى مخلوق!!

وماذا ترى في قول البيهقي: (إثبات الوجه من حيث الصورة، واليد لا من حيث الجارحة)!

أما صاحب كتاب (البيهقي وموقفه من الإلهيات) فقد قال: (يثبت الوجه واليد)! فاسأل نفسك بعلم: فما فائدة النفي!؟

أ – قال محمد بن كعب القرظي – رحمه الله تعالى – في أهل البدع: (يأخذون بأول الآية ويتركون آخرها، ويأخذون بآخرها ويَدَعون أولها)

رواه الآجري – رحمه الله (ص 222)

ب – بلى، والله قد تعدَّوْا هذا، فصاروا يقررون أن الدين لا يمكن معرفته إلا من خلال المنطق والفلسفة، فلذلك تجد تآويلهم كلها من هذا الوجه! إذ قد قرروا: إن طريقة السلف أسلم! وهذا التقرير من باب التواضع وللتقية فإن آخره ينقض أوله، وآخره هو: (وطريقة الخلف أعلم وأحكم)!

فو الله من شك في أن صاحب هذا الكلام من كبار المبتدعة فهو منهم!

فهذا ليس نبذاً فقط للسلف، بل نبزاً لهم!

وقد كثر الكلام عن الأشاعرة، وأكثر طلبة العلم بل المتعالمين لا يعرفها إذْ لو عرفها – وكان من أهل السنة – مانصح أحداً أبداً ولا نفسه التي بين جنبيه: لا نصح ولا سمح بنظرة واحدة في

كلامهم:

قال أبو نصر السجزي – رحمه الله تعالى، وهو من أكابر أئمة أهل السنة كما قال ابن تيمية – رحمههم الله تعالى، وقال في رسالته:

(ص 176): (ينبغي أن يعلم أنهم غير مثبتين إلهاً في الحقيقة!)

(ص 176 – 177): (ومن أتقن السنة ثم تأمل كتابَيْ ابن فورك بان له خلافه وأصحابه للحق)

تأمل قوله: أتقن! ومن منا يتقن إلا وهو مغرور بنفسه!

(ص 177): (والمعتزلة مع سوء مذهبهم أقل ضرراً على عوام أهل السنة من هؤلاء)

(ص 181): (يقول في الظاهر بقول أهل السنة مجملاً، ثم عند التفسير والتفصيل يرجع إلى قول المعتزلة، فالجاهل يقبله بما يظهر، والعالم يجهره بما يخبر، والضرر بهم أكثر منه بالمعتزلة)

(ص 200): (ومن فضائح الأشاعرة أنهم يقولون): (المخالف للأشاعرة) من أصحاب الحديث لا يبلغ عقل كثير منهم معرفة العقليات (يعني المنطق) ولا يفهمونها فإن كل واحد منهم ينبغي أن يخاطب على قدر عقله

وفي ضمن هذا إخفاء المذهب عن قوم وإظهار لآخرين، هذا شبيه بالزندقة

وبهذا الفعل دخل كثير من العوام والمبتدئين في مذهبهم، لأنهم يُظْهِرون لهم الموافقه في الأول ويكذَبون بما يُنسب إليهم

حتى يصطادوه، فإذا وقع جَرّوه قليلاً حتى ينسلخ من السنة

وكان أبو بكر بن الباقلاني من أكثرهم استعمالاً لهذه الطريقة، وقد وَشَّح كتبه بمدح أصحاب الحديث، واستدل على الأقاويل بالأحاديث في الظاهر، وأكثر الثناء على أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى، وأشار إلى أنه كان يعرف الكلام!، وأنه لا خلاف بين أحمد والأشعري وهذا من رقة الدين وقلة الحياء)

قلت: كلا والله يا أبا نصر، ليس العوام والمبتدءون فقط، بل هذا مثلاً الدارقطني وهو من هو من علماء الحديث قد اغتر بابن الباقلاني حتى سماه إمام المسلمين!، ومدحه لصاحبه أبي ذر الهروي، فصار الهروي ذاك من يومها أشعرياً، ونقل الأشعرية إلى مكة! فمن يأمن على نفسه بعد ذلك!

كلا والله يا أبا نصر، فإنك حيث تقول في ابن الباقلاني هذا وفي (ص 222 و 224) أنه من أئمة

الضلال، فإن ناساً ليسوا بالعوام ولا المبتدئين يقولون: (هو من كبا علماء المسلمين ومن أهل السنة)!

فكيف بالعوام والمبتدئين!؟

نزر يسير مما في شرح البخاري!

التأويل بل التسفيه لأهل السنة ليس في موطنٍ واحد فتقول: تحذر كذا، بل هو في كل و الكتاب، فمن ذلك من كلامه أو نقله دون تعقب:

(1/ 508): (فيه الرد على من زعم أن الله على العرش بذاته)!

(3/ 3 –): (حديث النزول: استدل به من أثبت جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور، لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز – تعالى الله عن ذلك)!

(6/ 136): (جهة العلو محال على الله) لعله نقلاً عن المهلب، ولم يُثْبِتْ غيره، ولا تعقبه!

(13/ 402): (قوله – صلى الله عليه وسلم: للجارية: أين الله قالتى في السماء، فحكم بإيمانها مخافة أن تقع في التعطيل لقصور فهمها عما ينبغي له من تنزيهه عما يقتضي التشبيه – فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)

013/ 417): (وقد تمسك بظواهر أحاديث الباب من زعم أن الحق – سبحانه وتعالى – في جهة العلو)

ومثل هذا كثير من كلامه، أو نقله وإقراره دون تعقب، وأرسأل أهل السنة الأولين – رحمهم الله تعالى – وهذه كتبهم كالتوحيد لابن خزيمة والسنة لعبدالله واللالكائي وغيرهم:

من قال مثل هذا فماذا تكون صفته!؟

ومن الأقوال الملبسة:

1 – عند ذكر التمطر وحديث رسول الله – صلى الله لعيه وسلم (باب من تمطر من كتاب الاستسقاء 2/ 520):

(أشار إلى ما اخرجه مسلم عن أنس – رضي الله عنه – قال: حسر النبي – صلى الله عليه وسلم: ثوبه حتى أصابه المطر، وقال: لأنه حدث عهد بربه قال العلماء: معناه قريب العهد بتكوين ربه)

تفهم شيئاً مخالفاً للسنة!!؟ هذا الحديث استدل به أهل السنة –

رحمهم الله تعالى – على علو الله تعالى – لأن المطر ينزل من السماء، فذكره علماء أهل السنة في أبواب العلو من كتبهم كابن أبي عاصم في السنة وغيره

فقول الشارح: (قال العلماء) يعني أن علماء أهل السنة ليسوا بعلماء!

وقوله ذلك يعني التمسح بكل شيء قريب العهد بتكوين ربه له لأنه بركة! وقد كان يؤتي بالطفل المولود إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا ليتمسح به بل ليمسحه، ويبرك عليه لا ليتبارك به!

رأيتَ المناقيش!!

2 – عند ذكر اليد والوجه وغيره يثبت الأشاعرة ذلك فراراً من مشابهة المعتزلة في اللفظ، ولكن يعودون فينكرون المعنى بالتفويض – وقليل جداً جداً من يفعله بل لا يكاد يوجد منهم من يفعله، أو بالتأويل ومن ذلك قول الشارح ويغره في اليد: (وليست بالجارحة)! فهذا فيه نفي لليد، فأهل السنة لا يقولون: الجارحة ولكن يثبتون صفة حقيقية بلا تأويل، وهذا النفي مراده نفى حقيقة الصفة لمن يفهم طريقة القوم!

3 – وفي كتبا الزكاة حينما ذكر البخراء – رحمه الله تعالى – حديث رسول الله – صلى الله لعيه وسلم – في الصدقة تقع في كف الرحمن ذكر التأويل ولم يذكر غيره

هذا في كتاب الزكاة! يأتيك التأويل من حيث لا تحتسب!

حتى أنه ينقل ولا يتعقب ولا يُفْهَمُ مِنْ هذا إلا الإقرار

بل إذا لم يعجبه تأويل الجهمية تفنن في تأويل لم يسبق إليه!

ففي (13/ 390) عند حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن الله ليس بأعور) وأشار – صلى الله عليه وسلم – بيده إلى عينه!!

قال: (ولم أر في كلام أحد من الشراح في حمل هذا الحديث على معنى خطر لي فيه إثبات التنزيه وحسم مادة التشبيه عنه!! وهو أن الإشارة إلى عينه – صلى الله عليه وسلم – إنما هي بالنسبة إلى عين الدجال)!! فكلام رسول الله – صلى الله لعيه وسلم: وإشارته على تفسير أئمة أهل السنة بل وغيرهم من نقل كلامهم – فيها مادة تشبيه!

4 – رجل درس العقيدة أربعين سنة احتج عليَّ بأن الرجل يثبت العلو، فصار يقرأ بنفسه ورقة كاملة من الشرح في نقوله عن اللالكائي وغيره في إثبات الاستواء على العرش!

ولا يدري المسكين أن الأشاعرة يثبتون لفظ الاستواء بمعنى العلو، وينفون لفظ الاستيلاء الذي عند المعتزلة، ولكن يثبتون معناه في معنى العلو، أو أن الاستواء هو فعل فعله في العرش لا بذاته ما سبق النقل عنه في نفي العلو الحقيقي والذاتي وإنما يثبتون علو القهر والرتبة لا علو المكان والذات!

5 – (13/ 457 – 458) كلما ذكر من ينقي الصوت أو يؤوله بصفه بأنه من الأئمة، وأما من يثبت فلا إمامه ولا شيء:

(حمله بعض الأئمة على مجاز الحذف 0000 واستبعده بعض من أثبت الصوت) و (هذا حاصل من كلام من ينفي الصوت من الأئمة)! وهل يصير إنماماً من فعل ذلك إلا كما قال أبو نصر الجزي – رحمه الله قال (205 وما بعدها)!؟

ثم ختم الشارح مسألة الحرف والصوت بقوله:

(وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به، ثم إما التفويض، وإما التأويل، وبالله التوفيق!!)

قال السجزي – رحمه الله تعالى (ص 169): (ولم أجد أحداً يُعْتَدٌ به ولا يُعْرَفُ ببدعتة نفى الصوت 000 من نفى الحرف والصوت فمبتدع ظاهر البدعة أو مقروف بها مهجور على ماجرى منه)

ومن هذا البابا مافي النكت (1/ 223 و 2/ 530 و 609 و 694 و 847) فلم يذكر الرازي إلا كذلك (الإمام)، وعرى غيره من ذلك: (اختاره الغزالي والشيخ محيي الدين! والإمام فخر الدين الرازي) وهكذا

والفخر لقب مكروه شرعاً، والرجل إن كنت لا تعرفه:

أ – فاسمع اسم تفسيره!، إنه (مفاتح الغيب)! عند الرازي! أما الله تعالى فيقول عن نفسه: (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو) (الأنعام /59)

ب – واقرأ كتب ابن تيمية – رحمه الله تعالى –في أمره، بل قد خصه بكتاب نشر منه مجلدتان وبقي مثلهما نقض بها كتاب الرازي، وسماه ابن تيمية – رحمه الله (بيان تلبي الجهمية في تأسيس

بدعهم الكلامية)

فالرازي من كبار أئمة الجهمية، نعم ابن تيمية – رحمه الله تعالى – يثبت توبته إلى السنة، ولكن:

أ – مع ذلك لا يمدحه أبداً، بل ما يذكره إلا بذم وتحذير لأن كل كتبه المتداولة هي في التجهم

ب– الجهمية يتأولون توبته أنها من التأويل إلى التفويض!

6 – قد غالى فيه المتأخرون جداً، ووالله لو كان الرجل من كبار أئمة أهل السنة وليس عليه أي مغمز في عقيدة ولا غيرها لكان العدل فيه وهذا البيان بلا زيادة ولا نقصان، فإن الغلو في رجل منهي عنه شرعاً ولو كان من كان، وفيه جحد لمن قبله ومن معه ومن بعده:

أ – من قبله

قال الدارقطني: (لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء) – رحمهم الله تعالى

فكذلك كل المتأخرين: لولا السلف الصالح ومن بعدهم من أئمة السنة، فمن نحن!؟ وكذلك كل المتأخرين لولا أئمتهم!؟

ومن ذلك الجحد لمن قبله

– تخرج أحاديث الكشاف تعب عليه الزيلعي الحنفي! تعباً بالغاً، وساعده عليه صاحبه العراقي، وجاء بعدهما ابن حجر فلخصه

فمن الغلو نسبة الكتاب إلى الملخص دون صاحبه، وتعظيم الملخّص به دون صاحبه!؟

– تخريج أحاديث الشرح الكبير لشيخه ابن النحوي المشهور بابن الملقن وليس الملقن بأب له، فلا يجوز هذه الشهرة، فإن كان ولا بد فليقل: امللقني، وقد أتعب عليه شيخه نفسه، وصنفه في مجلدات ستة، واختصره تلميذه في كتاب سماه: (التلخيص الحبير) قال في مقدمته:

(تخريجه لابن جماعة وابن النقاش وعمر بن علي والزركشي، وعند كل ماليس عند الآخر من الزوائد والفوائد، فلخصت كتاب شيخنا في ثلث حجمه، ثم تتبعت عليه الفوائد والزوائد من تخاريج المذكورين وتخريج الزيلعي)

ويغالي المتأخرون: (قال في التلخيص)، وإنما (نقل في التلخيص) أو (قال فلان) الذي نقل عنه

– تهذيب الكمال للمزي تعب عليه، وللذهبي ومغلطاي وغيرهما زيادات عليه، ولكن الغلو يأبى إلا أن يطل برأسه، فيغالي المتأخر في (تهذيب التهذيب) مع ما فيه حتى إني – على قلة بضاعتي –

كنت على عزم أن أصنع (تهذيب تهذيب التهذيب) مشترطاً فيه ألا أزيد عليه من خارجه حرفاً واحداً، لأن الكتاب يحتاج إلى ذلك إذ التراجم غير محررة وغير مرتبة، وبعوزك أن تقرأ الترجمة كلها لتخرج مسألة واحدة تريدها!

هذا مع ما فيه من نقص وعدم رجوع كامل إلى كتب الأصول كالجرح والتعديل والكامل وغيرها لتحرير التراجم

ومع ما فيه من مناقضة للتقريب الذي غالى فيه المتأخرون جداً، حتى إن منهم من يزعم أنه لا يغالي فيه بقوله كالألباني في أشرطة جدة (17/ 360/2) و 27/ 640/2 و 31/ 660/1/ 2/ 330)

إذ يذكر أن أوهامه كثيرة، يغالي فيه بعمله والنصيحة به، حتى صار عمدة للشباب لصوص الحديث في منازعة الأئمة في التصحيح والتضعيف والاستدراك به على البخاري ومسلم في تصحيحهما:

_ حسن رواه البخاري، ضعيف رواه مسلم 000)!!

ب – غمط أقرانه

فوازن بين (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للذهبي) له، وبين كتابَيْ ابن ناصر على المشتبه نفسه (توضيح المشتبه) و (الإعلام)

ج – غمط من بعده من تلاميذه وغيرهم!

– وازن بين كتابه (المطالب العالية)، وكتاب تلميذه البوصيري: (إتحاف المهرة) وكلاهما في باب واحد وهو زوائد المسانيد المذكورة في مقدمتيهما!

فكتاب تلميذه أجود من كتابه بلا شك

– وازن بين كتابه (الدرر الكامنة)، وكتاب تلميذه السخاوي: (الضوء اللامع) وكلاهما في باب واحد في التراجم وقد قال الشوكاني وهو من المعظمين له في البدر الآفل (2/ 186 – 187 و 202 و 305) بتقديم كتاب السخاوي على كتاب شيخه، وانتقدهما جميعاً في منهج كتابيهما!

فالغلو ليس شيمة العماء، إنما هو شيمة الجهلاء كما قيل: (لا يقلد إلا عصبي أو غبي) فانظر لنفسك مع أيهما تكون، أو أنت مع الكل وعدم غمط حق سبق لتضعه في ميزان من لحق ومالَحَق

وليس من فعل هذا لحقّ، والله المستعان

1/ 280/2 أسلفية وخلفية؟!

هل في العلماء الذين ورثنا عنهم هذه الدعوة الطيبة هل كان موقفهم من أمثال هؤلاء الأئمة كهؤلاء النشء ممن يدعي السلفية!؟

1 – هذه الدعوى لا يعجز عنها أحد، ولكن التقيّ ملجم، كل كلمة عنده بوزنها لأن الله تعالى يقول: (مايلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) (ق/18)

والأسى والأسف على من قضي من عمره أكثر من خمسين سنة، ولا يعرف إجماع أهل العلم من اختلافهم، ولا يعرف أصول السنة، ولا ماينبغي من توقير أهلها، وتحقير من خالفها –كأئناً من كان!

2 – سبق في أعذار التبديع: العلم، وموقف أهل السنة في كل قرونهم وبلدانهم – رحمهم الله تعالى – من أهل البدع ولو كانوا على علم وزهد، وطردهم من المجالس، والتحذير منهم، وطرد منم يجالسهم، وإجماع أهل العلم على هجر المبتدع وأ، من خالف أهل السنة في تأويل صفة واحدة فهو مبتدع، فكيف بصفات، فكيف إذا كان داعية، فكيف إذا كان من العلم بمكان كما يقولون!؟

فالسلفية لمن، والخلفية لمن!؟

أين كتب الكرابيسي وداود وغيرها، وأين كتبهم وذكرهم عند أهل السنة!؟

من المؤسف بعد خمسين سنة لرجل عاشها في الأسانيد أن يتكلم بمتون موضوعة لا أسانيد لها!!

وانظر كلام أهل العلم كالسجزي – رحمهم الله تعالى – وهو من أكابر أهل السنة كما قال ابن تيمية – رحمهم الله تعالى:

انظر كلامه فيمن يستحق وصف الإمامة عند أهل السنة، ومن يستحق غير ذلك، وحدّ المبتدع! لا تقل لي: أحلني على رقم صحيفة عنده، فأكثر كتابه لا يعلمه أو لا يعمل به مثل الألباني، فلتقرأه كله قراءة طالب حق وطالب علم لا قراءة شيخ يناطح الأئمة! واحذر أموراً فيه كإنكار لفظ المكان وانظر المكان وانظر (الساقة) هاهنا

3 – قول الألباني: (النشء)! لماذا هذا التحقير، وقد سبق مراراً الرد عليه، وأن الأصاغر هم أهل البدع –كما قال عبد الله بن المبارك – رحمه الله تعالى، والصغير هو الذي ينبه أهل البدع وإن كان

في عمر الألباني!

وأزيده هاهنا قول السجزي – رحمه الله تعالى (ص 220):

(فالمتبه للأثر يجب تقديمه وإكرامه وإن كان صغير السن غير نسيب، والمخالف له يلزم اجتنابه وإن كان مسناً شريفاً) وشاب نشأ في طاعة الله ووسط كتب السنة وأهلها خير من شيخ نشأ في حزب من الأحزاب، وشابَ ولم يعرف السنة! وشيوخ السنة خير من ملء الأرض من الناس – رحمهم الله تعالى وبارك فيهم: أولئك الأئمة الهداة يتبعون هَدْي السلف الصالح، ولا تغرهم الأهواء ولا الآراء، ولا العقول والمنطق المعسول، ولا مناهج الإرجاء والخروج

4 – أما علماء هذه الدعوة الطيبة

أ – فعلماء الدعوة القريبة: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب – رحمهم الله تعالى –كانوا سيفاً مسلولاً على كل مخالف، ولم يداهنوا مبتدعاً في زمنهم بألفاظ: (الشيخ الفاضل) ولا غيره، وكذلك على كل مخالف تقدمهم:

فهذا ابن عتيق في رسالته لصديق خان يقول بصراحة – رحمه الله تعالى:

(الغالب على أكثر المتأخرين مذهب الأشاعرة الذي حاصله نفي العلو وتأويل الآيات في هذا الباب بالتأويلات الموروثة عن بشر المريسي وأضرابه من أهل البدع والضلال، ومن نظر في شروح البخاري ومسلم ونحوهما وجد ذلك فيها)

وهذا ابن سحمان في رسالته التبرئة – رحمه الله تعالى – يشتد على صاحب شرح صحيح البخاري، فراجعها لتعرف شدة القوم في الله تعالى، ولتعرف أن من نسبهم إلى مثل ما أنت عليه فقد طعن فيهم وأزرى بهم!

وهذا قبلهم محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى – قد تكلم في ابن حجر وأشعريته في مناظرته لأهل الأحساء كما نقله حفيده عبدالرحمن بن حسن – رحمهم الله تعالى – في كتاب المقامات (ص 5) وبَيَّن بعض مخالفته للسنة في الجزء الأول من شرحه

وهذا القول نفسه قال أحد كبار أصحاب الألباني، قال كأنه يخطب على منبر!:

(أئمة الدعوة حاربوا بالسيف لنشر الدعوة ولم يتكلم وا في هذه المسائل!)

فلما ذكر له هذا النقل عن شيخ هؤلاء الأئمة – رحمهم الله تعالى! قال: (محمد بن عبدالوهاب كان فيه تحمس واندفاع

الشباب مثلكم)

ب – وأما ما قبل ذلك فقد سبق مراراً بيان طرف من إجماع أهل السنة على هجر وتوبيخ وتحقير المبتدع مهما كان لديه من علم وعبادة

وآخر ذلك كله أقول لك ولغيرك ممن هو على مثل قلبك ماكررته مراراً:

أترضي أنك على مثل ماعليه هؤلاء الذين تدافع عنهم في عقيدته وعلمه وعبادته وزهده؟!

– فإن قلت: نعم، فقد رضيت بما عنده من تآويل، فاحكم على نفسك!

– وإن قلت: لا، فقد قَضَّلْتَ ماعندك على ماعنده من عقيدة ولم ينفعه ماعنده من علم وزهد وعبادة فيجعله أفضل منك!

– وهذا هو المطلوب

5 – وسبق في الهجر بيان حيرة الألباني وتذبذبه، وأذكر هاهنا بكلامه في شريطه (**754**/ فتاويه ص **637**):

(ننصح إخواننا الناشئين أن يتجاوبوا مع الثمرة النهائية فيما لو كان أقام الحجة فعلاً والابتعاد عن هؤلاء المبتدعة! وبخاصة أن السلف كانوا يحذرون من مجالس المبتدعة! وخاصة الذين يُعرفون بعلم الكلام)!

فصل في مسألة الأخذ عن أهل البدع:

كتباً، ومشافهة

أولا: الأصل عدم جواز الأخذ

1 – لإجماع أهل العلم على هجر المبتدع، وترك السلام عليه، وعدم مماشته، بل ترك الطريق يمشي فيه كما قال يحيى بن أبي كثير – وغيره – رحمهم الله تعالى

وقد روى مسلم – رحمه الله تعالى – في مقدمة صحيحه والحارث في مسنده (الحلية **2**/ **278**)

عن محمد بن سيرين – رحمه الله تعالى: (لما وقعت الفتنة قلنا: سمُّوا رجالكم، فمن كان من أهل السنة أخذنا حديثه، ومن كان من أهل البدع فلا يؤخذ حديثه)

وقال أحمد رحمه الله تعالى: (لا يستعان بأهل الأهواء في شيء)

وقال ابن مفلح وهو بنحوه عن ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في الآداب (**1**/ **268**): (إذا أردت أن تعرف محل الإسلام من أهل الزمان: فلا تنظر إلى زحامهم على أبواب الجوامع ولا ضجيجهم في الموقف بلبيك، ولكن انظر إلى مواطأتهم أعداء الشريعة **0000** اشتريت تصانيفهم **000** وهذا يدل على برودة الدين في القلب)

فإن التنويه باسم المبتدع يروج بدعته (تاريخ الخطيب **13**/ **443** وغيره) ولذلك كان بعض أهل العلم إذا أخذ عن مثل

هؤلاء:

إما أن يبهم اسمه تحقيره وعدم ترويج

وإما أن يصرح باسمه مع التحقير والتديع (حدثنا فلان وكان قدرياً) وانظر تاريخ جرجان (123) والحلية (10/ 316) وهكذا

وهذا في الرواية فكيف بغيرها!؟

أ – إجماعهم على عدم مصاحبة المبتدع، والسماع كان هو الطريق الوحيد للأخذ عنه، وهو سماع الحديث، فكيف بسماع الرأي!؟

ب – قال محمد بن سيرين – رحمه الله تعالى:

(إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم)

رواه مسلم – رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه، وانظر الحلية (7/ 153 و 154)، وروي مرفوعاً عنه صلى الله عليه وسلم – من حديث أنس وأبي سعيد، وموقوفاً على أبي هريرة – رضي الله عنه، ولا يصح

وقال أبو العالية (الحلية 2/ 218 و 220) وغيره من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى:

(أرحل إلى الرجل مسيرة أيام، فأول ما أتفقد من أمره صلاته، فإن وجدته يقيمها أقمت وسمعتُ منه، فإن وجدته يضيعها رجعت ولم أسمع منه وقلت: هو لغير الصلاة أضيع)

وقال: (ما أدري أي النعمتين أفضل: أن هداني الله للإسلام أو عافاني من الأهواء)

وقال ابراهيم النخعي – رحمه الله تعالى (الدارس – والحلية 4/ 225):

(كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى صلاته وهديه وسمته) يعني فإن أعجبهم ذلك لموافقته السنة، وإلاتركوه لم يأخذوا عنه

ج – قال اصم: كنا نأتي أبا عبدالرحمن السلمي ونحن غلمة أيفاع، فكان يقول لنا: لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص، وإياكم وشقيقاً

قال: وكان شقيق يرى رأي الخوارج، وليس بأبي وائل

(ليس هو شقيق بن سلمة أبا وائل صاحب عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه، فهذا أبو وائل من كبار أهل السنة في زمنه – رحمهم الله تعالى)

رواه مسلم رحمه الله تعالى – في مقدمة صحيحه

د – قال أيوب – رحمه الله تعالى:

(أرأيت رجلاً لا تأمنه على دينه كيف تأمنه على الحديث!؟)

رواه مسلم رحمه الله تعالى – في مقدمة صحيحه

ولذلك لا يُعَلَّم من ليس مؤتمن (الحلية 7/ 153)

هـ – وكان مالك – رحمه الله تعالى – يقول:

لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ مما سوى ذلك:

لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان من أروى الناس

ولا يؤخذ من كذاب في أحاديث الناس وإن كان لايتهم على رسول الله – صلى الله عليه وسلم

ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه

ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف مايحَّدث به

رواه أبو عوانه في جزئه (328) عن الفسوي (–)، وسنده صحيح

و – قال عبدالله بن المبارك – رحمه الله تعالى – على رءوس الناس:

(دعوا حديث عَمْرو بن ثابت، فأنه كان يسب السلف)

رواه مسلم – رحمه الله تعالى – في مقدمة صحيحه

ز – قال صاحب كتاب المجروحين (3/ 63)

(لا يجوز الاحتجاج بالداعية إلى البدعة عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك)

ذكره صاحب شرح مسلم (1/ 60) وقال: (مذهب الأكثر من العلماء وهو الأعدل الصحيح لا تقبل رواية الداعية، وأن يتقى منها ماكان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع)!!

ح – سيرة أحمد – رحمه الله تعالى – في هذا الباب من أطيب ماترى حتى قال ماسبق نقله قبل سطور، وقال فيمن يأخذ الدراهم على الحديث (الحنابلة 1/ 169): (لا تكتب عنهم ولا كرامة)، وكان لا يرى الكتابة عمن أجاب في المحنة مع أنهم رجعوا! ولا يحدث عن أهل الرأي كمعلى وغيره ولا الدعاة للبدعة (جزء أبي عوانة 313 وغيره 000)

ط – وهذا البخاري – رحمه الله تعالى – حدث عن ألف شيخ ليس فيهم مرجئ!

ي – وقال السهمي في تاريخ جرجان (128) سمعت ابن عدي يقول: سمعت جعفرالفريابي (رحمهم الله تعالى) قال:

(لم أكتب عن الوزدولي لأني كنت لا أكتب عن أصحاب الرأي)

والوزدولي عالي الإسناد يروي عن ابن المبارك وغيره!

ك – أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي المكي الوائلي، من أكابر أهل السنة في زمنه –كما قال ابن تيمية – رحمهم

الله تعالى

وله رسالة في الحرف والصوت مختصرة من كتابه الكبير: الإبانة، أختار لك منها مواضع (ص 231 وما بعدها):

(فصل في الحذر من الركون إلى كل أحد، والأخذ من كل كتاب، لأن التلبيس قد كثر، والكذب على المذاهب قد انتشر

اعلموا – رحمنا وإياكم الله سبحانه – أن هذا الفصل من أولى هذه الفصول بالضبط، لعموم البلاء، وما يدخل على الناس بإهماله، وذلك أن أحوال أهل الزمان قد اضطرت، والمعتمد فيهم قد عز، ومن يبيع دينه بعَرَضٍ يسير أو تحبباً إلى من يراه قد كثر، والكذب على المذاهب قد انتشر، فالواجب على كل مسلم يحب الخلاص: لا يركن إلى كل أحد، ولا يعتمد على كل كتاب، ولا يسلم عنانه إلى من أظهر له الموافقة!!

1 – فلقد وقفت على رسالة عملها رجل من أصبهان، يعرف بابن اللبان – وهو حي فيما بلغني، وسماها (شرح مقالة الإمام الأوحد أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل)، ة وذكر فيها مذهب الأشعري المخالف لأحمد!، أعطى منها نسخاً إلى جماعة يطوفون بها في البلاد، ويقولن: (هذا إمام من أئمة أصحاب أحمد – رحمه الله عليه – قد شرح مقالته) ليكتبها العوام، ويظنوا صدق الناقل، فيقعوا في الضلالة

وأخْرِجَ هذا الرجل من بغداد بهذا السبب، وعاد إلى أصبهان، وهو من أصحاب أبي بكر بن الباقلاني

2 – وهاهنا بمكة معنا مَنْ شُغْله برواية الحديث أكثر وقته، ويصيح: إنه ليس بأشعري، ثم يقول: (رأيت منهم أفاضل، ومن التراب تحت رجله أفضل من خلق)، وإذا قدم البلد رجل منهم قصد قاضياً لحقه! وإذا دخله من أصحابنا: جانبه وحذر منه، وكلما ذُكِر بين يديه شيخ من شيوخ الحنابلة وقع فيه، وقال: (أحمد نبيل، لكنه بُلي بمن يكذب)!

وهذا مكر منه لا يحيق إلا به 0000

3 – ومن الناس من يُظْهِر الرد على الأشعرية، ويقول: (ما أتكلم في الحرف والصوت)! ومن كان هكذا، لم يَخْلُ أمره من أحد وجهين:

– إما أن يكون غير خبير بمذهب أهل الأثر، وهو يريد التظاهر به تكسباً أو تحبباً

– وإما أن يكون من القوم، فيتظاهر بمخالفتهم، ليدلس قولهم فيما يقولونه، فيقبل منه، أو يحسن قبيحهم، فيتابع لعيه ظناً أنه مخالف لهم

وكثيراً مايتم على أهل السنة مثل هذا!

فمن رام النجاة من هؤلاء، والسلامة من الأهواء:

1 – فليكن ميزانه الكتاب والأثر واتباعه للسلف في كل مايسمع ويرى فإن كان عالماً بهما عرضه عليهما

2 – ولا يقبل من أحد قولاً إلا وطالبه على صحته بآية محكمة أو سُنَّة ثابتة أو قول صحابي من طريق صحيح

3 – وليكثر النظر في كتب السنن (أي السنة) لمن تقدم مثل:
أبي داود السجستاني (كتابه في السنن فيه كتاب السنة)،

وعبدالله بن أحمد بن حنبل (كتابه في السنة منشور، واحذر من حواشيه)، وأبي بكر الأثرم، وحرب بن إسماعيل السيرجاني، وخشيش بن أصرم النسائي، وعثمان بن سعيد الدارمي (كتابه في النقض من أنفع الكتب)

4 – وليحذر تصانيف من تغير حالهم، فإن فيها العقارب، وربما تعذر الترياقي!

ولقد قال بعض السلف:

سمعت مبتدعاً (فألقى في أذني) قولاً، أجتهد في إخراجه من قلبي وسمعي، ولا يتم لي ذلك!

وكان ابن طاوس يسد أذنه إذا سمع مبتدعاً يتكلم، ويقول: القلب ضعيف

5 – وليكن من قصد من تكلم في السنة اتباعها، ولا مغالبة الخصوم فإنه يعان بذلك عليهم، واذا أراد المغالبة ربما غُلِب) رحمه الله تعالى، فقد نصح ونُصَح

ل– وقال ابن بطة – رحمه الله تعالى – في الإبانة الصغرى (485) بعد أن ذكر أسماء بعض كبار المبتدعة:

(ليتجنب الحَدَثُ ومن لا علم له ذِكْرهم ومجالسة من يَسْتشهد بقوله، ويناظر بكتبهم، ومن يظهر في كلامه الذب عن السنة والنصرة لها وقوله أخبث القول)

والفعل ذاته وهو ذكر أسماء المبتدعة للتحذير منهم فعله السجزي – رحمه الله تعالى – في رسالته (ص 205 ومابعدها) فذكر شرط الإمامه في الدين، وأسماء بعض أئمة أهل السنة في عصور السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – ليؤخذ عنهم، وقال (ص 214):

(وكان في وقتهم علماء لهم تقدم في علوم وأتباع على مذهبهم، لكنهم وقعوا في شئ من البدع: إما القدر أو التشيع أو الإرجاء، عُرِفوا بذلك، فانحطت منزلتهم عند أهل الحق)

ثم ذكر أسماء أهل الضلال، وحذر منهم

وهذا صاحب شرح مسلم (1/ 167): (المواظبة على ترك السنة مذمومة ترد بها الشهادة وليس بعاص)!!

فكيف بمن ترك السنة التي هي العقيدة وواظب على تأويل الصفات كما فعل هو!؟ فماذا يصنع بشهادته والأخذ عنه!؟

2 – وهذا الإجماع والتحذير لأن السنة لا تنال إلا بالسنة، والغاية لا تبرر الوسيلة، بل الغاية الشرعية لا بد لها من وسيلة شرعية، فإن (الله طيب لا يقبل إلا طيباً) كما قال رسول الله – صلى الله لعيه وسلم وسبق شروط قبول العمل والمباركة فيه أن يكون على السنة

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كلاماً هو أصل أصيل: (إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس

حتى تستكمل أجلها ورزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء رزق الله على أن تطلبوه بماضيه، فإن ما عند الله لا ينال إلا بطاعته)

فما قدره الله من علم ومنزلة فيه لن تموت حتى تبلغها، فاتق الله، فإن العلم لا يَجْمُل، ولو تأخر عنك وجود شيخ من أهل السنة أو كتاب من كتب السنة فلا تتعجل إلى شيوخ البدعة وكتبها، فإن الكرامة عند الله لاتكون إلا بطاعته، ومن ترك شيئاً لله أبدله الله خيراً منه –كما ذكر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم ومن اتقى الله كفاه: (وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا، وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ) [الطلاق /2 – 3]

يرزقه العلم والعمل

أنت ماذا تريد؟ العلم!

أفتأخذ العلم بالجهل!

نعم العلم عن طريق الجهال – في غير ضرورة – جهل للعلم الذي يمنع كما سبق من الأخذ عن أهل البدع!

وماذا تريد من العلم وبالعلم؟ إن كانت الدنيا فقد هلكت، وإن كنت تريد به وجه الله، فهل بما تغضبه!؟ وهل تتقرب إلى الله بما يبدك عنه من معصيته في طريق طلب العلم!؟

إذن هو الاستدارج، فاحذر، تفتح لك أبواب العلم من طرق معصية الله تعالى، ولكن لا تنتفع بعلمك: إما بدنيا تشغلك، أو لا يبارك لك في عملك فتموت ولم تنتشر عنك، أو لا يتقبله الله منك !!

فمن خالف السنة في طلب العلم:

1 – لم يقبل منه علمه، كما سبق، وقد قال – صلى الله عليه وسلم:

(من أحدث في أمرنا هذا فهو رد)

2 – لم يبارك له في علمه: بموت أو غيره، بل ربما كان سبباً لا لرفعك في الدنيا، بل لوضعك فيها إذ تفتضح نيتك وسريرتك

3 – وقع في الإرجاء إذ أ/ن الفتنة والمكر والاستدراج

4 – وقع في الفساد وآفات صحبة المبتدع في نفسه أو في كتبه، وقد ذكرت بعض هذه الآفات هاهنا في مسألة الهجر

5 – وقع في الإثم بتجرئة الناس على الأخذ من المبتدع

6 – وقع في الإثم بتجرئة المبتدع على الاستمرار في بدعته، حينما يرى أهل السنة بزعمهم يطرقون أبوابه ويجلسون بين يديه في ذلة

ثانياً: الأخذ في حال الضرورة

كان أهل السنة – رحمهم الله تعالى – يتشددون تشدداً محموداً في عدم تعليم المبتدع، ولا التعلم منه

أ – فالتعليم: يطردون المبتدع من مجالس العلم، ومن ذلك وهو متواتر المعنى:

1 – زائدة بن قدامة من أقران سفيان الثوري – رحمهم الله تعالى – كان لا يقبل أحداً يأتي إليه ليتعلم منه، إلا أ، يأتي يشاهدين من أهل السنة أنه من أهل السنة! وغيره كان يمتحن ويستحلف من يأتيه
(الحلية 3/ 32 – 33)

وغيره كان لا يعلم من ليس يؤتمن (الحلية 7/ 153)

وسفيان بن عينية – رحمه الله تعالى – قال الرجل (اللالكائي /1364): (لآ أخذيك بحديثٍ سنةً فاستغفر الله ولا تعود، نظرت إلى رجل يشتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم – فاتبعت جنازته)!

وشعبة – رحمه الله تعالى – ذكر أنه لا يحدثهم إن لم يتصدقوا على المسلمين ليس من باب (إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) والحديث عنه بمجالسته صلى الله عليه وسلم في التوقير كماله شواهد عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، ولكن منباب أنهم لم ينتفعوا بذلك العلم في فضل الصدقة وعدم البخل و الشح بالمال

وعبدالرحمن بن مهدى – رحمه الله تعالى (الحلية 9/ 6) ضحك رجل في مجلسه – مجلس الحديث – فقال: مَنْ هذا الذي يضحك – مراراً، فأشاروا إلى رجل منهم فقال: تطلب العلم وأنت تضحك – مرتين، ثم قال: لا حدثكم شهرين – عاقبهم لأنهم لم يدلوا عليه من أول مره، ولم ينكروا عليه ضحكه قبل أن ينكره عبدالرحمن – رحمه الله

2 – ابن أبي عاصم من أقران أصحاب الكتب الستة – رحمهم الله تعالى – كان يقول في مجلسه: (لا أحل لأحد ممن يبغض الشافعي وأصحاب الحديث أن يحضر مجلسي)

ب – والتعلم: فقد أجمعوا على هجر المبتدع، وعدم الأخذ عن الدعاة إلى البدعة

فلما:

أ – تساهل بعضهم في أمر تعليم المبتدع

ب – وانقلب حال بعضهم إذ كان حين طلب العلم من أهل السنة، ثم خالط المبتدعة لعلم أو لدينا، فهلك في بدعتهم فصار بهذين الأمرين عند بعض أهل البدع من الأحاديث والروايات الشيء الكثير، فرأى بعض أهل العلم أن من الضرورة لحفظ حديثه – صلى الله عليه وسلم – والأخذ عن هؤلاء بشروط الضرورة المعروفة، وهي:

الضرورة بقدرها، لا بتوسع فيها ولا يقاس عليها

أ – شروط الآخذ

1 – قوة دينه وعلمه بالسنة

2 – عدم السماح للمبتدع يعرض بدعته، إنما هو التحديث فقط!

فكان وكيع إذا حدثهم عن الحسن بن صالح أمسكوا عن الكتابة وكان عبدالرازق إذا قال له ابن أبي يحيى شيخه: تعال نتكلم!

قال: لا

3 – عدم مجالسته إلا بقد الحديث فقط، والتستر في ذلك، وعدم الجهر به، ولا مماشاته في الطرقات، حتى إن بعضهم كان إذا حضر غطى وجهه!

4 – عدم توقيره، فإنه كما قال الله تعالى: (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً) [الجمعة /5]

فخذ الأسفار، ودع الحمار، فإن العلم مانفع، لا ما حُمِل!

وقد سبق: (من وَقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام)، ومن توقيره تقبيل يده ورأسه، وحمل نعله، والمشي خلفه، واللين معه في الكلام، وتكنيته، وتلقيبه بالإمامة والعلم والمشيخة، والثناء الحسن عليه

وهذا مقرر حتى عند أهل البدع أنفسهم: فالشاطبي في اعتصامه يقول:

(من وقع في بدعة فليس بأهل لمناصب العدالة من الإمامة 000)!!

5 – عدم دلالة أحد إليه فإنك إن ترخصت لنفسك وأمسكتها عن مجاوزة حد الرخصة، فلا تملك غيرك، وقد نهى كثير من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى عن الدلالة على مبتدع، فلا دلالة ولا إجالة

6 – إقامة الحجة عليه، فإن ذلك واجب، وإلا صرت غاشاً له خائناً لدينك تاركاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

كان رشدين بن سعد – رحمه الله تعالى – رجلاً صالحاً، فذهب إلى أحد هؤلاء يسمع منه، فلما فرغ قال: ياشيخ! اتق الله، فإنك ما علمت لشيخ سوء!

قال: وما حملك على أن تأخذ مني!؟

قال رشدين: ألم يبلغك أن العلم يذهب ويبقى في أوعية سوء، وأنت منها!!

7 – المداومة على التسابيح والأذكار والصلوات أيام السماع من هذا المبتدع، وعلى الدعاء بأن يثبت الله السامع ولا يفتنه:

(اللهم يامقلب القلوب، ثَبَتْ قلبي على طاعتك)

وعلى صحبة الصالحين ليدفع بها شر هذا الشيخ السوء ويحرص كلما رآه أن يقول:

(الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً)

ويعرف نعمة الله عليه بالسنة

8 – التحديث عنه إما إبهاماً أو تحقيراً، كما كان كان بعض أهل السنة يصنع:

(قال بعض الناس و (عن رجل) و (حدثنا فلان وكان قدرياً) أو مرجئاً 00) و (كان رجل سوء) و (كان غير ثقة في دينه) و (قبل أن يمتحن) وهكذا مما يبين بدعته ويحقر شأنه ولا يوقره

ب – شروط المأخوذ

1 – مالا يجده أبداً عند أهل السنة، وإلا فلا يُسمَّى ضرورة، وحتى لو كان السني فيه شدة وعسر، والمبتدع فيه لين المبتدعة لين الأفعى وبسمة التمساح، فينبغي الصبر على شدة السني، وقد قال مجاهد – رحمه الله تعالى:

(لا يتعلم العلم مستحيي ولا مستكبر)

علقه البخاري – رحمه الله تعالى، بل لو كان السني يُرْحَلُ إليه، والمبتدع تَمْشي إليه! فاجعل رحلتك لله تعالى، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة)

وهو من الجهاد إن أخلص النية وسلك سبيل السنة ونشر ماتعلَّم كما قال أبو عبيد ويحي وغيرهم – رحمهم الله تعالى – في أن نشر السنة جهاد

2 – مالا بد منه من العلم الضروري وهو علم الحديث والرواية:

أ – لا ما يحرم أخذه كالكلام والمنطق وغيره، وانظر في ذلك: ذم الكلام للهروي، وتحريم النظر في كتب أهل الكلام لابن قدامة، والمنهاج لابن تيمية (6/ 99)، والطرق الحكمية لابن القيم، وبيان فضل علم السلف على الخف لابن رجب، وكتب السنة: كالشريعة 0000 وغيرها – رحمهم الله تعالى

ب – لا مالا يجب أخذه كالنحو وغيره، حتى يصفيه لك أهل السنة

3 – ولينتبه، فإن كثرة النظر إلى الباطل تذهب بمعرفة الحق (الحلية 8/ 22)

وقد أجمع أهل السنة على (ذم الكلام)، وفي ذلك كتب أجودها كتاب الهروي وقال مالك عن عُمر بن عبدالعزيز – رحمهما الله: (سنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – سنناً 00 ليس لاحدٍ تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء خالفها) (الحلية 6/ 324)

وقال ابن المبارك وغيره من الأئمة – رحمهم الله: (إنا لنحكي كلام اليهود والنصاري، وما نستطيع أن يحكي كلام الجهمية)

وفي السنة لابن أبي زنين في آخر كتابه (أصول السنة التي خالف فيها أهل الأهواء المضلة – كتاب الله وسنة رسوله –

صلى الله عليه وسلم، ولولا أن أكابر العلماء يكرهون أن يسطر شيء من كلامهم (يعني كلام أهل الأهواء) لأبنأتك من زيغهم وضلالهم بمايزيدك رغبة في الفرار عنهم) وسبق في الترحم في توبة ابن عقيل: (ولا يحل لي كتابته ولا قراءته)

7 – من ابتدع – إن استطعت ألا تأخذ عنه شيئاً

8 – المجاهر بالمعصية (الحلية 7/ 152)

9 – الذي يبيع علمه على الأبواب (الحلية 7/ 147)

ولتعلم أن من أخذ ولم يمحص ندم قبل الموت وامتنع عن رواية ماكان تجوز فيه وأمثله ذكلك كثيرة (الحلية 7/ 31 و 38)، أو بعد الموت – نسأل الله السلامة، وقد قيل:

(أشد الأعمال التجوز في الرجال) الحلية /151 و 152)

وسبق نقل كلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (1/ 62 – 63) (الغالب على أهل الحديث: لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته 00 فمن أظهر بدعته وجب الإنكار عليه وكان من ذلك (الإنكار) أن يُهْجر حتى ينتهي عن بدعته، ومن هجره ألا يؤخذ عنه العلم ولا يستشهد)

ثالثا: مسألة الأخذ عن الكتب

أ – هي بنفسها المسألة السابقة بشروطها، على أن الكتب أهون من المجالسة

1 – لأنك تستطع محو البدعة وتسويد موضعها من الكتاب وطمسه، وإذا كانت (الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم حتى يخرج الكلب وتطمس الصورة فالبدعة التي لا تُغيَّر أشد، وقد قال رسول الله – صلى اله عليه وسلم

(من رأى منكم منكراً فليغيره بيده)

وقال أبو إدريس الخولاني – التابعي العالم رحمه الله تعالى: (لأن أرى ناراً في ناحية من المسجد أحب إليَّ من بدعة لا تغيَّر)

2 – لأنك تستطيع عرض الكتاب قبل أن تقرأه على صاحب سنة فيمو لك بدعته

3 – لأنك لا تستطيع الرد على بدعته في حاشية نسختك مالا تستطيعه في حال المواجهه والجدال وتغلب شيخ السوء بمنطقة وهيبته

ب – الأخذ عن كتب أهل السنة

1 – اصل العلم بالسماع، ثم تكتب ماسمعته من الشيخ، وتحفظه وتراجعه

ثم صار العلم الآن بالوجادة كما كانت المناولة والإجازة قديماً من طرق العللم المعتبرة وليست سماعاً

بل إنه إذا كان الكتاب موثوقاً كان يتداوله العلماء بالوجادة دون سماع: فشعبة يستعير من بقية كتاب بَحِير بن سعد – رحمه الله تعالى، وهكذا

وقيل لعبد الله بن المبارك – رحمه الله تعالى: ألا تجالسنا!؟

فقال: أنا أذهب فأجالس الصحابة والتعابيعن – رحمهم الله تعالى، يعني كتبه!

فهذه كتب وروايات السلف الصالح والأئمة المرضيين – رحمهم الله تعالى – برواية الثقات، فما بالك تعرض عنه إلى غيرك!؟

2 – نعم لو وجدت في بلدك شيخاً ذا علم وورع وسنة، فالزمه فلن تجد من صحبتك له إلا فالأخذ من الكتب كتب أهل السنة خير من الأخذ عمن يضرك في دينك أو دنياك

ج – طرق تلقي العلم

1 – انظر (القول الجلي) و (التنكيل)، ولي في ذلك تفصيل مسجل أختصر منه:

(السماع من ثقة في علمه وورعه ودينه وسننه)

(الحفظ والقراءة)

(البحث والتصنيف)

(الدعوة والخطابة)

(العبادة والزهد)

فمن أخذ طريقاً من الثلاثة بشروطه مع الطريقين الآخرين أفلح، ولكن فيه من النقص بقَدْر أخْذه

ومن أخذ الطرق كلها بشروطها أفلح وأنجح، واتقى آفات الاقتصار على طريقة بمحاس الطريقة الأخرى

2 – ولنأخذ هاهنا باختصار مسألة السماع:

أ – فشرط الشيخ أن يكون ثقة في دينه وتسننه ووعه وعلمه

وقد كانوا قبل أن يتعلموا من شيخ نظروا إلى هديه وسمته، فإذا أعجبهم ذلك أخذوا عنه، وإلا تركوه – رواه الدارمي وغيره

ب – وهذا لا بد منه، وفائدته عظيمة جداً:

فلا بد لطالب العلم أن يسأل العالم وعن أي كتاب قبل أن يقرأه، بشرط أ، يكون العالم قد قرأ ذاك الكتاب بعينه عن قرب!، وإلا فإن فاقد الشيء لا يعطيه

يسأله: كيف يقرؤه؟!

فيجيبخ: 1 – تقديم الكتاب أو تقديم كتاب آخر عليه

2 – طريقة قراءة الكتاب

3 – التنبه لفوائد الكتاب، والتنبيه على زلاته

هذا فيما يستنصحه فيه أن يقرأه وحده، فكيف إذا قرأه عليه حرفاً حرفاً بشرطه: كما كان مجاهد وغيره يفعلون مع عبدالله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما:

كان يقرأ عليه القرآن يوقفه عند كل آية يسأله فيها

3 – ومن آفات هذه الطريقة لبتنبه إليها المقتصر عليها، فيضم معها غيرها من الطرق، أو يتجنب هذه الآفات:

أ – اقتصار الطالب على السماع من شيخ واحد

قال بعض السلف: (مثل الذي له شيخ واحد كمثل الذي له امرأة واحدة) يعني يزل بزلله

ب – اقتصار الطالب على السماع فقط:

1 – دون تحضير للدرس قبله

2 – دون مناقشة للشيخ فيه

3 – دون مذاكرة للدرس بعده

فهذا الطالب يخدع نفسه: ذاهباً وعائداً!!، ولا يستفيد من شيخه وعلم شيخه، ولا يفيد شيخه أيضاً، فإن العلم خزائن: مفاتيحها السؤال – كما ذُكِر عن بعض السلف

بل إن بعض الطلاب ضررة على شيخه عظيم، إذ يلقن شيخه الغلط بطريقة سؤاله، أولاً يحسن فهم كلام شيخه فيظن غير مايريد ن وينقل غير ماقال دون تمحيص، والطالب الجيد لا يفعل ذلك، بل ينتقي، ولا يحفظ على الشيخ زلته، بل يسترها عليه وينصحه فيها

وانظر تاب (الجامع) للخطيب مع الحذر من تحذيره بعدم رواية أحاديث الصفات! وتبويبه لمسألة في تنازع أهل العلم في الرواية نحو الحسد وليس به

السرية الثالثة البدعة

المكفرة، والمفسقة

(1/ 2/298 بدعة مكفرة ومسفقة: هذا كلام غير صحيح

1 – قلت: بل كلامك هو غير الصحيح، وليس معكح أحد فيه!

وصاحبك كتاب (هي السلفية) ص (129 – 130) يُثْبِت التفرقة! وينكر على من ينكرها!!
وفي كتاب الاعتصام للشاطبي الذي تنصح به (شريطك 002/ 1/130) وفي الكتاب طوام من سب أهل السنة ومدح الكلام والمنطق والسخرية من إثبات الاستواء!!
أ – هذا الكتاب فيه (1/ 174/ط رشيد وليس برشيد!)
(الاختلاف من جهة كون البدعة كفراً أو عدمه)
فبدعة الباطنية والزنادقة ليست كبدعة المعتزلة والمرجئة وأشباههم
ووجوه التفاوت كثيرة، ولظهورها عند العلماء لم نبسط الكلام عليها)
أما غير العلماء فلا تظهر عندهم، فهذا هو الكتاب الذي تنصح به يحكم عليك بأنك لست من العلماء!
ب – وما أدري كيف يسوغ للمرء أن ينصح بكتاب لم يقرأه! أو بكتاب يعرف أن فيه ضلالاً أو على الأقل مخالفة لما يعتقده هو!؟

فالأول لا يفعله من يتحرى في دينه، ومن لم يخبر بأمر البدع والناس والثاني لا يفعله عاقل: فكيف يدعو بلسانه إلى شيئين متناقضين في وقت واحد!
ج – وكلام صاحب الكتاب الذ نقلته آنفاً يدل عليه، فإنه عدَّ بدعة الاعتزال في البدع غير المكفرة، بينما من أكابر أقوال المعتزلة في نفي الرؤية وغيرها في القول بخلق القرآن فهذه بدع مكفرة بإجماع أهل السنة كما سترى!
وإنما أُتِيَ من أشعريته، فالأشاعرة فيهم من اللين مع المعتزلة مايكون من لين الفرع مع الأصل، فقد قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في الرسالة المدنية وغيرها: (الأشاعرة مخانيث المعتزلة) وذكر السجزي – رحمه الله تعالى – في الرسالة في مواضع منها 179 – 181 و 200 – 201 و 222 و 2249 أن الآشاعرة أضر من المعتزلة، فالمعتزلة يصرحون بخلق القرآن، والأشاعرة يستترون بذلك، ولكن معنى كلامهم ذلك:
إذ كلام الله عندهم ليس بحرف ولا صوت!

والقرآن الذين بين يدينا هو حرف وصوت، فليس هو كلام الله عندهم!
وكلام الله عندهم نفسي، فهذا القرآن الذي بين يدينا هو عبارة عنه عندهم! وليس هو كلام الله! فلذلك رأيت ابن عساكر حين ترجم لأحمد – رحمه الله تعالى – في تاريخ دمشق، وأطالب في ترجمته، وترجمة أحمد رحمه الله تعالى – كلها مناقب، لكن المحنة وثباته فيها هي أكبر مناقبه – رحمه الله تعالى، ولم يذكر منها ابن عساكر حرفاً واحداً! مما دعا الذهبي أن يقول في تاريخه (لعل لابن عساكر في ترك ذكرها نية)!

وأقول: دعك منة لعل!، فالقوم يقولون بما قاله المعتزلة في المحنة! وانظر كتاب يوسف بن عبدالهادي: (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر)!

1/ 00/2 بدعة مكفرة ومفسقة، هذا كلام غير صحيح، منشؤة من علم الكلام

1 – الكلام ليس بعلم، وإنما العلم هو الآثار

وانظر لهذا: كتاب (ذم الكلام) للهروي، فهو من أنفس الكتب، وكتاب (جامع بيان العلم) لابن عبدالبر في ذم الرأي وأن العلم هو الآثار على زلات في الجامع ليس محل بيانها هاهنا

2 – هذه التفرقة بين البدع المكفرة والمفسقة ليس منشؤها من أهل الكلام بل من أهل السنة كما سترى (نقض الدارمي ص 5)، والاستقامة 1/ 309 وفتح المغيث 1/ 333 – 334) وعدم التفرقة إنما هو كلام الخوارج والمرجئة!!:

أ – فالخوارج: المعاصي عندهم كلها كفر، فالبدع – وهم من أهلها! عندهم كل مكفرة!

فيلزمه تكفير صاحب البدعة كالمولد والتسبيح بالمسبحة والمصافحة أرباب الصلوات وما يظنه بدعة كإطلاق اللحية فوق القبضة ووضع اليد على الصدر بعد الركوع يلزمه أن يكفر هؤلاء إن أقام عليهم الحجة!؟

ب – والمرجئة المعاصي عندهم كلها لا تضر مع الإيمان، فالبدع عندهم كلها غير مكفرة!

هذا في أصل قول كل مهما، وإلا ففي المرجئة من يكفّر بما يسميه هو بدعة!

3 – والألباني ظاهر كلامه هلاهنا ذم الكلام، وإن سماه علماً! وهذا الذم هو السنة

ولكنه نصح بالكلام في مواطن أخرى!، منها:

أ – تفرقته بين سنن العادة والعبادة

ولي رد مفصل في هذا الباب، وآخر مختصر في ساقة هذه النصيحة

ب – نصحه بالعقيدة الطحاوية وشرحها، بل احتفاؤه بذلك حتى خرج الشرح، وشرح المتن بإيجاز!!

مع تصريحه في مجالسه بأن في الشرح مواطن عقدية لا يوافق عليها!، ومع ذل لم يتكلم عليها في الحاشية!! ويلوم من ينكر عليه ذلك!!

بزعم أن عمله مجرد مخرج فقط!

ومنذ حتى كان أهل الحديث مخرّجين فقط!!؟

1 – هذه فرية افتراها عليهم أهل البدع، فصدَّق الألباني بذلك ظنهم !

وهي سنة سنها العراقي بتخريجه على الإحياء: فتكلم على الأحاديث فقط دون الآثار، ودون مايعاب من الاستدلال بالحديث والأثر على مالا يجوز، أو ماعُرِف به الكتاب من تقبيح للصلواب!

2 – وهذا خلاف الإيمان الذي وصفه رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير)

4 – وهذا لا يجوز لمسلم – فكيف بالعالم! أن يرى خطأ – فكيف إذا كان في اعتقاد! ثم يسكت عليه موهماً صوابه، يسكت عليه في حاشية كتاب ينشر منه آلاف النسخ في أقطار الأرض!

5 – هو لا يستجيز السكوت على ضعف الحديث، ومسألة التضعيف والتصحيح اجتهادية

ويسجيز لنفسه السكوت على ضعف الرأي في أمور عقائد، ومسائل العقائد غير اجتهادية، بل توقيفية، والخطأ فيها شديد

قيل لأحمد – رحمه الله تعالى:

بلدة فيها رجل من أصحاب الحديث: لا يعلم صحيحه من سقيمه!

وفيها رجل من أصحاب الرأي!

فمن نستفتي!؟

فقال – رحمه الله تعالى: صاحب الحديث!

ذكره في طبقات الحنابلة وغيره

6 – المهم نصحه بالطحاوية مجرداً من أن عليها في أصلها وتنها وشرحها ما يعاب عند الناس أو عنده هو كما في شريط جدة (35/ 260/2)

وإنما يُنصح بالشريعة والسنة لعبدالله والإبانة واللالكائي وأمثالها لأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى، فهذه الكتب المصنفة بالآثار هي التي ينبغي أن ينصح بها رجل عاش في الأسانيد خمسين سنة وزيادة!

قال شعبة – رحمه الله تعالى: كل شيء ليس فيه حديثا وسمعت فهو خل وبقل، ونهى الأئمة أحمد وغيره – رحمهم الله تعالى – عن وضع الكتب بغير الآثار:

قال أحمد – رحمه الله – في الكرابيسي وكتب الكلام:

(إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التى وضعوها: تركوا آثار رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وأقبلوا على هذه الكتب)

ج – وكذلك نصحه بكتاب الاعتصام للشاطبي مطلقاً في شريط (200/ 130/1)

1 – وفي هذا الكتاب نقض دعواه بأ، هـ لا فرق بين بدعة مكفرة ومفسقة، ووصف من يخالف ذلك بأنه ليس من العلماء! فهل حكم على نفسه!؟

2 – وفيه طعن عظيم على أهل أهل السنة ونبزهم بالظاهرية وسخرية من إيمانهم بالصفات والاستواء، ومن اقتصارهم على الآثار

وفيه تمجيد لتعلم الكلام والمنطق!

فانظر ط رشيد (1/ 38 و 153)

وفي (2/ 330) قال: (الكلام الملازم للصوت والحرف في حق الباري محال)! ولسجزي - رحمه الله تعالى- وهو من أكابر أئمة أهل السنة رسالة في إثبات الحرف والصوت، وفي (ص 169) منها: (من نفى الحرف والصوت مبتدع ظاهر البدعة أو مقروف بها مهجور على ما جرى منه 9

هذا للألباني وغيره فإمام يُنصح بكتبه!

ومثل هذا للألباني وغيره كثير

ومن دل على كتاب فيه ما يخالف عقائد أهل السنة، ولم يذر من ذلك، فهو أحد رجلين:

1 - يُظْهِر من السنة خلاف مايبطن

2 - جاهل لا يدري ماذا يخرج من عقله

والله المستعان

(1/ 00/2) التفريق بين البدعة في الأصول والفروع أو البدعة في الأحكام والعبادات والتفريق نفسه بدعة

1 - الألباني نفسه يقول بهذا التفريق كما في:

شريط جدة (6/ 518/1)

شريط المدينة (3/ 310/1)

شريط (657/ب): (نحن لا نشك أنه معنا في الأصول والفروع) شريط (782/أ 9: (مسألة القيام للداخل فرعية، ليست من الأصول، والأصول تعني القواعد أ, العقائد)

شريط حائل: سئل عن المنهج هل يدخل في باب العقيدة أو الحكام، ولم ينكر السؤال

حوار مع سروري (1/ 380 و 2/ 270)

في الشريط الأخير يرتب أمراً مهماً وهو عدم تسمية المرء من أهل السنة إذا كان خلافه في الأصول لا الفروع ولذلك فالإخوان ليسوا -كما قال - من أهل السنة، لأن الخلاف معهم في الأصول، ولكن لم يثبت على ذلك ما سترى بل مدح الإخوان وأئمتهم وغالى جداً في المدح!

وفي حياته (1/ 385) ذكر الإرجاء وخطره على الأصول! ولكنه كما رأيت في هذا الشريط - يقول به!

2 - التفريق بين (أصول وفروع، وأحكام وعبادات) تفريق علمي صحيح قال به أهل العلم، وفي مقدمة رسالة عبدوس عبن

أحمد – رحمهما الله تعالى – قال:
(أصول السنة عندنا) وأدلة ذلك كثيرة جداً، وقد سمى كثير من أهل العلم والمنسوبين إليه كتبهم بذلك كالحميدي وابن أبي حاتم واللالكائي
وابن أبي زمنين وغيرهم من أهل السنة – رحمهم الله تعالى وصرح بذلك البغوي في شرح السنة (1/ 229): أهل البدع والمخالفين في الأصول، أما الاختلاف في الفروع 000)

وانظر الحلية (8/ 283 – 284)
وقال الصابوني في مستهل رسالته (2) رحمه الله تعالى
(سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولاً في أصول الدين التي استمسك بها مَنْ مضوا من أئمة الدين وعلماء المسلمين والسلف الصالحين، ودعوا الناس إليها في كل حين ونهواعما يضادها وينافيها جملة المؤمنين، ووالَوْا في اتباعها وعادَوْا فيها وبدّعوا وكفّروا من اعتقد غيرها)
رحمه الله تعالى، فما أبين كلامه وأدحضه لمن خالف
وروي ذلك في حديث عنه – صلى الله عليه وسلم: (ثلاثة من أصل الإيمان) (أبو داود /2532 و 00) مع التنبيه أن (أصول الدين) اسماً ومسمى عند أهل السنة غيرماهو عند أهل البدع
3 – والتفريق في القسم هاهنا يتبعه تفريق في الحكم
والبدع تفترق كالمعاصي إلى صغائر وكبائر، ويأتي بيان ذلك
ولذلك كان يقال في السلف:
(احذر صغار المحدثات، فإنها تعود كباراً)
كما في رسالة البربهاري وغيره من أهل السنة – رحمهم الله تعالى، وانظر (الوصية لابن قدامة – رحمه الله)
(1/ 00/2) من أنكر الاستواء، كمن جعل سنة الفجر أربعاً
1 – هذا كلام غير صحيح من كل وجه حتى على أصله في عدم التفريق، فإن الكفر نفسه يتفاوت: مخرج من الملة، وغير مخرج، وحتى المخرج يتفاوت!
2 – وهذا الكلام معناه الصريح هو قول الخوارج في التكفير
3 – والألباني نفسه نقل في إروائه وغيره قصة سعيد المسيب – رحمه الله تعالى – مع الرجل الذي كان يكثر من الصلاة بين أذان الفجر وإقامته، فنهاه أبو محمد سعيد – رحمه الله تعالى

فقال الرجل: يا أبا محمد، أيعذبني الله على الصلاة!؟
فقال: لا، ولكن يعذبك على خلاف السنة

وقد رواه الهروي في ذم الكلام مرفوعاً من طريق الوليد بن محمد الموقري عن الزهري عن سالم عن ابن عمر – رضي الله تعالى عنهما، والوليد لا يصلح إسناده فهو متهم

4 – وكثير من المبتدعة في مثل هذا عندهم أن من البدع بدعاً حسنة) فمهما أقمت حجتك لم ينساقوا إليك، ولا أعلم سلفاً لمن قال بتكفيرهم حتى بعد الحجة لأن هذا غير مكفر إنما هو مفسق، والبدع تتفاوت

(1/ 2/00) يقولون: الخطأ في الفروع مغتفر، وفي الأصول غير مغتفر بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم (إذا حكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر)

هذا (الفهم) لا أصل له في الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح (رحمهم الله تعالى)

1 – الألباني نفسه يقول بهذا الذي لا أصل له بطريقة أسوأ ممن أنكره عليه!:

أ – يعذر في الأصول المجمع عليها عند أهل السنة!

ب – ويَعْذر إذ عنده من العلم والمعرفة ما يمنع الذر

ولو عذر لما كان هناك مبتدعة أبداً

لهو في شريط جدة (8 ب /1/ 310 – 350) يقول عن ابن حزم: (جهمي جلد، ولكنه اجتهد فأخطأ فله أجر واحد)

ولو لم يكن للألباني في حياته إلا هذا القول لكفى!

وليبدأ من جديد قراءة كتب العلم ليعرف ماذا على الذي يخالف الإجماع بالإجماع!

2 – وكلامه هنا لا أصل له، وسبق بيان ذلك في أعذار التبديع، وأن الحاكم وهو القاضي له حديث آخر أيضاً وهو قوله – صلى الله عليه وسلم: (القضاة ثلاثة)، وأن خطأ القاضي في الأصل ليس مغتفراً، وإنما هي النار، وإلا فكيف يقتضي في الدماء والفروج وهو يجهل الإصول!؟

3 – وسبق مراراً بيان أن خطأ الإصول والفروع قد يغتفر وقد لا يغتفر، وذلك بشروط سبق بيانها في أعذار التبديع

وقد قال الشافعي – رحمه الله تعالى:

(لا تتكلم فيما إذا أخطأت فيه يقال لك: كفرت ولكن فيما إذا أخطأت فيه يقال لك: أخطأت)

فخطأ الأصول أعظم من خطأ الفروع، وخطأ الكبائر أعظم من خطأ الصغائر، والصغائر مع الإصرار عليها تصير من الكبائر، وفي الأول من الموقظة وهو الوصية فصل عن ذلك

(1/ 2/00) لا فرق عندي بين الكفر والبدعة لا سلباً ولا إيجاباً

1 – كلمة (عندي) لا ينبغي أ، تقال في أمور العقائد، لأن العقائد ليست محل اجتهاد، إنما هي توقيف وإجماع، وهذا جزم به أهل العلم ومن متأخريهم ابن تيمية وابن القيم – رحمهم الله تعالى

إنما يقال: (عندي) في أمور الاجتهاد مثل التصحيح والتضعيف والتوثيق والتجريح مما تختلف فيه الاجتهادات، فلا يطلق الحكم إنما يبين أنه قوله أو اجتهاده هو

2 – وعدم التفرقة بين الكفر والبدعة هذا كلام:

أ – الخوارج في التكفير بالمعصية، وجعل المعاصي كلها كفراً، كجعل البدع كلها كفراً

ب – المرجئة لأن الإيمان لا يضر معه شيء!!

3 – وهذا كله لا أصل له، ولا سلف له فيه:

أ – فالكفر، كفران: ناقل عن الإسلام، وكفر دون كفر، ومنه كفر النعمة أما عند الخوارج فكفر واحد

ب – والبدعة كذلك: بدعة مكفرة، وبدعة مفسقة

فهل الألباني يقول بأن الكفر واحد، حتى يقول بأن البدعة واحدة!؟

فإن كان يقول: الكفر كفران، فكذلك البدعة بدعتان: مكفرة ومفسقة!؟

فائدة

وربما يَسْتَرْوِحُ بعض الناس إلى بعض هذا الكلام بزعم أنه قد بعضه ابن تيمية، وسبق من شروط الألباني على نفسه أنه ليس بتيمي، وأن الأصل الدليل! على أنه – رحمه الله تعالى – قد نص صراحة على البدعة المكفرة والمفسقة كما سترى، وفي فتاويه (23/ 345 – 349) والمنهاج (5/ 239 – 251):

1 – (ماقسموا المسائل إلى مسائل وأصول يكفر بإنكارها، مسائل فروع لا يكفر بإنكارها 00000 فهذا الفرق ليس له أصل، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض)

أ – التقسيم إلى أصول وفروع تقسيم صحيح مجمع عليه، ولابن تيمية – رحمه الله تعالى – له رسالة في أن أصول الدين قد بينها رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وسبق في مقدمة رسالة عبدوس عن أحمد – رحمهما الله تعالى:

(أصول السنة عندنا) فذكرها وقال: (من ترك خصلة منها لم يكن من أهلها) يعني لم يكن من أهل السنة

فهذا تقسيم علمي صحيح، وسبق قبل ورقات نحو ذلك

ب – وأما ترتب التكفير عليه أو عدمه فهذا خطأ، لأنه لا يجوز التكفير ولا غيره من أحكام الشرع بالتشهي وإنما هو بالاتباع، ولا يجوز التكفير إلا بما ثبت عند أهل السنة فيه أنه (مكفّر)، ومع ذلك ثمة شروط وقيود لا تزيد عما كان عليه

أهل السنة فيصير من الخوارج، ولا تقل عما كان عليه أهل السنة فيصير المرء من المرجئة

ج – ويأتي تفصيل بعض ذلك عن أهل السنة، فمثلاً مما أصلوه أن من جحد الذات أو صفة من الصفات كفر، هذا مبثوث في كلام ابن تيمية – رحمة الله تعالى

د – أما المعتزلة فلسنا منهم في شيء ولا يؤخذ الدين ولا شيء عن المبتدعة جميعهم أصلاً

هـ – وابن تيمية – رحمه الله تعالى – نفسه كما سترى يفرّق بين بدع الأصول وبدع الفروع، والبدع المكفرة والمفسقة

2 – : (وهو تفريق متناقض، فإنه يقال لمن فَرَّق بين النوعين: ماحدّ مسائل الأصول التي يكّفّر المخطئ فيها فإن قال: الأصول هي مسائل الاعتقاد، ومسائل الفروع هي مسائل العمل)

أ – قلت: هذا التفريق واضح من تقسيم أحمد – رحمه الله تعالى، ومن تقسيم أهل السنة كلهم النفاق إلى: (عقدي وعملي)،وأن العقدي هو الكفر، والعملي ليس بكفر ولكنه قد يؤدي إلى الكفر

ب – وسبق أن التكفير لا بد له من (مكفر)، فلا يكفّر إلا بما عند أهل السنة، وبدع الاعتقاد نوعان: مكفرة كالجهمية، ومفسقة كبدع الفرق الاثنتين والسبعين غير الغلاة، وبدع الأعمال أنواع منها مانُصَّ على أنه مكفّر، وما كان من العمل ينم عن اعتقاد كاستحلال حرام مقدياً أو تحريم

حلال عقدياً أو صرف شيء من العبادة لغير الله تعالى، ومنها المفسق حتى لو أصر عليه صاحبه ولا يكفر به وخلاصة هذا الباب كله أنه لايجوز التكفير إلا في المسائل والأمور التي نص أهل السنة على أن صاحبها يكفر، لا على أصول مجردة أو قياس محض

3 – قال: (قيل له: فتنازع الناس في محمد – صلى الله لعيه وسلم: هل رأى به أم لا)

أ – قد قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – نفسه في المناظرة على الواسطية ان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – لم يتنازعوا في مسائل الاعتقاد، وأن المسائل التي تنازعوا فيها ليست هي من مسائل الاعتقاد ولا من آيات الصفات أو أحاديثها

وكذلك قال صاحبه ابن القيم – رحمه الله تعالى

وقدس بق نقل بعض ذلك في أعذار التبديع، وأنه لا اجتهاد في العقائد لأنها بتوقيف واتباع

ب – وأما الرؤية: رؤية الباري – جلَّ وعلا، فهي مسألة اعتقاد لا شك، ومنكرها جهمي، وأحمد وغيره من أئمة أهل السنة – رحمه الله تعالى – يكفِّرون بذلك، وهي من مسائل أصول السنة التي من يخالفها فليس من أهل السنة وهذا كله إنما هو في الرؤية في الأخرة

ج – أما الرؤية في الدنيا، فهي أقسام:

الأول: رؤية العيان، وقد اتفق أهل السنة على عدم وقوع ذلك لقول الله تعالى لموسى – صلى الله على نبينا عليه وسلم: (لن تراني) أي في الدنيا، فإنه – جل وعلا – علق ذلك على أمر من أمور الدنيا: (وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي)

[الأعراف /143]

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا)

الثاني: (رئية المنام، وفيها أحاديث قوية عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وانظر المشيخة البغدادية (115/ق)

الثالث: روية المعراج: وهذه التي يعنيها ابن تيمية بالتنازع، وهو تنازع ليس من باب التشهي، وإنما هو من باب: هل صح الأثر بذلك أو لم يصح!؟ فمثل ذلك لا يضر لأنه متعلق بالصحة على طريقة أهل الحديث لا أهل البدع، وقد صح في صحيح مسلم عن أبي ذر – رضي الله عنه قال: سألت رسول الله – صلى الله عليه وسلم: هل رأيت ربك؟ قال – صلى الله عليه وسلم: (رأيت نوراً، أنَّى

بري)

4 – قال: (وفي أن عثمان أفضل من علي، أم علي أفضل

وفي كثير من معاني القرآن، وتصحيح بعض الأحاديث

هي من المسائل الاعتقادية العلمية، ولا كفر فيها بالإتفاق)

أ – نعم فيما ساع فيه الاختلاف بين أهل السنة

ب – أما فيما لا يسوغ فيه الاختلاف كتفضيل علي على عثمان – رضي الله تعالى عنهما، فهو إجماع أهل السنة ومن عكس هذا التفصيل أنكروه عليه، وسموه بدعة ولا كفراً، وقال أحمد رحمه الله تعالى: (هذا أهل أن يُبَّدع)

5 – قال: (ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية، والمنكر لها يكفر بالاتفاق)

أ – قلت: إنكار الوجوب أو تحليل الحرام هذا من المسائل الاعتقادية العلمية، ولذلك قيل: لو أن رجلاً شرب من الخمر ماشرب وهو معتقد حرمتها فهو فاسق غلبته شهوته، فإن تهاون بذلك فهو مرجئ ولو أ، رجلاً لم يشرب من الخمر قطرة، وهو معتقد حلها فهو كافر

ب – ولذلك فَرَّق من فَرَّق في أمر ترك الصلاة بين الجحود، والتساهل

على أن من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – من قال:

(لم يكونوا بعدون شيئاً من الأعمال، تركه كفر غير الصلاة)

فظهر تفريقهم بين التكفير بالأعمال، والتكفير بالعقائد والأقوال

6 – قال: (وإن قال: الأصول هي المسائل القطعية)

أ – قلت: هذا عليه أهل العلم في تكفير من أنكر المعلوم من الدين بالضرورة، وهو لا شك المسائل القطعية

ب – نعم، الضرورة هذه تختلف من بلد لآخر، ومن وقت لأخر حسب العلم والجهل

7 – قال قبل ذلك: (فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب أخطأ، فإن الله يغفر له خطاه –كأئناً مكان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية)

أ – الجزم بالمغفرة لا يجوز، وإنما يجزم به المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان شيء وهم

أشباه اليهود:

(فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَاخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الأدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا) الآية [الأعراف /169]

وإنما قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) [النساء /48 – 116]

فيقال عند أهل السنة: هو في المشيئة أو الرجاء لقوله تعالى:

(وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ)

[التوبة /106]

وسبق رد الجزم هذا مراراً في أول الميمنة، وفي أعذار التبديع من النية والخطأ!

ب – وسبق بيان شرط الاجتهاد والخطأ، وأن إطلاق هذا الكلام في املغفرة فيه إبطال للتفرقة المجمع عليها عند المسلمين جميعاً ن وهي افتران المسلمين إلى فرق منها الهالكة وواحدة ناجية لحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: في ذلك

ج – تسمية المسائل العقدية بالنظرية خطأ، إنما هذا الاسم عند أهل الكلام، وأما اسمها عند أهل السنة فهي بالأثر لا بالنظر

8 – قال: (وأما الصلاة خلف من يكفر ببدعته من أهل الأهواء 000 وتكفير أهل الآهواء فيه عن مالك والشافعي وأحمد – روايتان

وحقيقة الأمر أن القول قد يكون كفراً، فيطلق القول بتكفير صاحبه، لكن الشخص المعين لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة 00

ولا يختلف قول أحمد – رحمه الله تعالى:

– أنه لا يكفر المرجئة الذين يقولون: الإيمان قول وعمل

– ولا يكفر من يفضل علياً على عثمان – رضي الله عنهما

– ولا الخوارج ولا القدرية

وإنما يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته

وتكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمة 000

وقال مالك والشافعي وأحمد في القدري: إنْ جحد علم الله كفر)

فهذا الكلام صريح كالشمس في أن هناك:

أ – بدعاً مكفرة كالجهمية

ب – بدعاً غير مكفرة أي مفسقة كالإرجاء وغيره

فسقط الكلام المخالف لذلك

9 – ثم ذكر مسألة سبق ذكرها في الترحم، لكن أسوقها هاهنا مرة أخرى لأن السياق واحد

قال: (لكن ماكان أحمد يكفّر أعيان الجهمية 000)

أ – سبق رد هذا في مسألة الترحم من وجوه، والتعميم خطأ، إنما المسألة كلها في المعتصم فقط، وأيضاً ليس هناك نص في ترحمه على المعتصم واستغفاره له، إنما نصه في العفو عنه، والعفو غير الترحم

ب – وهذا أيضاً على فرض صحته مخصص كما هو واضح من كلامه بولاة المور، بل بالمعتصم وحده دون علماء البدع المكفرة، فإن أحمد – رحمه الله تعالى – قد كفر ابن أبي دؤاد وغيره كما سبق في مسألة الترحم !

ج – قوله: (ماكان يكفر أعيان الجهمية) خطأ ماأدري كيف وقع له على هذا الإطلاق، بل كفَّر جماعة بأعيانهم هو وغيره، وفي المحنة لعبد الغني المقدسي (ص 83) من طريق المحنة لصالح (ص 52) عن أحمد – رحمهم الله تعالى – قال:

قال لي أحدهما: علم الله مخلوق

قلت له: ياكافر، كفرت بالله العظيم

فقيل لي: هذا رسول أمير المؤمنين

فقلت: إن هذا قد كفر بالله

بل كفَّر من لم يره، ففي السنة للخلال – رحمه الله /717) عنه في المريسي: (مَنْ كان أبوه يهودياً، أبش تراه يكون!؟)

د – ثم أبن تيمية سبق كلامه في أنه لا يكفر المعين إلا بعد الحجة، وأحمد رحمه الله تعالى – قد أقام الحجة على ابن أبي دؤاد وغيره!!؟

10 – قال (ص 349): (وكذلك الشافعي لما قال لحفص الفرد حين قال: القرآن مخلوق، فقال له: كفرت بالله العظيم، بَيَّن له أن هذا القول كفر، ولم يحكم برده حفص بمجرد ذلك، لأنه لم يتبين له الحجة التي يكفر بها، ولو اعتقد أنه مرتد لسعى في قتله)!!

أ – قلت: كان الشافعي – رحمه الله تعالى – لا يسميه: الفرد، بل يقول: المنفرد!

فرحم الله الشافعي: لا يوقر أهل البدع لا بإمامة ولا تفرد حتى بالاسم، بل يغيّره إن كان يشعر بمدح! فكيف بمن يصرح بالمدح ويفترضه على الناس!؟

ورحم الله أهل السنة الذين يسيرون بمثل سيرة الشافعي في تحقير لا توقير أهل البدع، وذلك التحقير هو توقير لدين الله تعالى وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – وأهل سنته، أما توقير أهل البدع فهو تحقير لذلك كله، فانتبه لنفسك

ب – ابن تيمية قال في صدر كلامه هذا: (الشخص المعين لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة)

ثم هاهنا بعد أسطر قليلة يذكر أن الشافعي – رحومه الله تعالى – قال لحفص: كفرت، ولم يتذكر القصة كاملة، وفيها مناظرة الشافعي – رحمه الله تعالى – لحفص – لعنه الله تعالى، فحينئذ يظهر أنه التكفير

ج – ثم مامعنى أن يقول له الشافعي العربي الفصيح – رحمه الله تعالى: (كفرت بالله العظيم) ولم يقل له: هذا الكلام كفر!؟

ترى الشافعي – رحمه الله تعالى – يجهل ولا يفرّق بين اللفظين!؟ إذن فقل لي: ماهو اللفظ الذي يقال لتكفير الكافر!؟

ثم قوله – رحمه الله تعالى: (كفرت بالله العظيم) بَيَنُ في أنه الكفر الأكبر ولا يوجد أي احتمال آخر، عكس مقالة القائل: (كفر فلان) فإنها تحتمل الكفر الأكبر والأصغر كقوله – صلى الله عليه وسلم – للنساء: (أنتن أكثر أهل النار تكفرن) فاستفصلن منه – صلى الله عليه وسلم: (نكفر بالله) قال – صل الله عليه وسلم: (لا، تكفرن العشر)

د – إذن فقول ابن تيمية: (لم يحكم برده حفص ذلك، لأنه لم يتبني له الخحجة التي يكفر بها)

يبدو أنه لم يتذكر أن تكفير الشافعي – رحمه الله تعالى – لحفص كان بعد المناظرة وإقامى الحجة

ولئن كان الشافعي – رحمه الله تعالى – لا يستطيع إقامة الحجة، فمن يقيمها إذن!؟ إذن والله ولا تقوم حجة أبداً، ولا يكون هناك كافر ولا فاسق ولا مبتدع!؟

هـ – وقول ابن تيمية: (لو اعتقد أنه مرتد لسعى في قتله)

ليس ثمة نص في أنه لم يسع، وهذا اعتراض غير وارد لأمور:

الأول: أنه صرح بأنه كافر بالله العظيم

الثاني: أن خفصاً فهم ذلك التكفير على مالم يفهمه عليه ابن تيمية بعده بقرون، فقد قال حفص بعد المناظرة وتكفير

الشافعي – رحمه الله تعالى له:

(أراد الشافعي قتلي)

ولئن كان لم يسع، فقد سعى غيره في غيره:

فهذا شيخه سفيان بن عيينة – رحمه الله تعالى – يقول: (ائتوني بشاهدين على بشر أذهب إلى القاضي ليأمر بقتله!

وشيخه وسميع يقول في المريسي: (كَفَره أمرتهم أن يستتيبوه، وإلا سفكوا دمه)

وغيرهم (السنة للخلال – رحمه الله /1721 – 1748)!!

وقال البخاري – رحمه الله تعالى: (إني لأستجهل من لا يكفرّ الجهمية إلامن لا يعرف كفرهم)!!

الثالث: ثم قد نقض ابن تيمية بعد هذا مباشرة هذه الحجة التي جعلها دليلاً على عدم التكفير! فذكر أن قتل غيلان لم يكن على الكفر!

فنقول: وقتل الجعد بن درهم كان على ماذا؟!

وللفائدة أسوق لك بالتفصيل قصة الشافعي – رحمه الله تعالى:

أ – ففي تدريب الراوي (1/ 324): (قال البلقيني وهو من أئمة الشافعية: كَفَّر الشافعي – رحمه الله تعالى – حفصاً، وأفتى بضرب عنقه)

ب – روى ابن أبي حاتم – رحمه الله تعالى (ص 194 – 195) والبيهقي الأشعري (1/ 455 – 456) في المناقب وفي الأسماء والصفات (955 و 560/ نسختي)، واللالكائي – رحمه الله تعالى (418 و 680) عن الربيع بسند صحيح قال: (وغلب الشافعي بالحجة بأن القرأن كلام الله غير مخلوق، وكفَّر حفصاً قال:

كفرت بالله العظيم

قال الربيع: فلقيت حفصاً، فقال أراد الشافعي قتلي)

وفي رواية: (أشاط بدمي)! وانظر الحلية (9/ 112 و 113)

وفي المناقب الكبرى (1/ 470) بسند صحيح أن الشافعي – رحمه الله تعالى – لما حضرته الوفاة جاءه حفص، فقال له الشافعي – رحمه الله تعالى:

(أنت حفص، لا حفظك الله إلا أن تتوب)

وشيخه مالك – رحمهما الله تعالى – جاءه رجل فقال: (من قال: القرآن مخلوق) فقال مالك:

(كافر، اقتلوه) فقال الرجل: (ماقلته، ولكن سمعته من ناس)

قالم مالك: (ماسمعته إلا منك!)

ونحو هذا رواه اللالكائي وأبو نعيم في الحلية وغيرها

ج – وقال الشافعي – رحمه الله تعالى:

(لأن يُبتلى المرء بجميع مانهى الله عنه ماخلا الشرك بالله خير من أن يبتليه الله بالكلام)

وقال – رحمه الله تعالى:

(تناظروا في شيء إن أخطأتم فيه يقال لكم: أخطأتم

ولا تناظروا في شيء إن أخطأتم فيه يقال لكم: كفرتم)

وفي رواية ابن عبدالحكم عنه:

(إن سألك عن دية فأخطأت قال: أخطأت وإن سألك عن شيء من الكلام فأخطأت قال: كفرت)

فهذا صريح للغاية في التفرقة في التكفير بين الأصول والفروع، ومثله قول شيخه مالك – رحمه الله تعالى:

(أدركت العلماء على ترك الكلام فيما لم يكن تحته عمل)

رواه في جامع بيان العلم وغيره

فثمة مسائل عقدية نؤمن بها ولا نتكلم فيها بما يخالفها

وثمة مسائل عملية هي مسائل الفروع التي يكون فيها البحث والاختلاف على طريقة أهل العلم لا أهل الرأي

(**1/ 2/370**) الخوارج يلتقون مع المعتزلة في القول بخلق القرآن، ومع ذلك فالمحدثين لا يكفرون الخوارج

1 – كلامه هذا مناقض لكلامه السابق في نفي (بدعة مكفرة ومفسقة)، وهو هاهنا يعترف أن القول بخلق القرآن بدعة مكفرة، وأن الخروج بدعة غير مكفرة! فتأمل!

2 – وكلامه هذا يدل على عدم فهم هذه المسألة العظيمة، وهي (تكفير القائل بخلق القرآن)! وفيه كذب علىلمحدثين والأئمة الكبار منهم ليس على واحد بل على أكثر من خمسين ذكر اللالكائي أسماءهم في كتابه: كلهم كَفَّروا من قال بخلق القرآن، ولم يقيّدوا ذلك بكونه معتزلياً أو خارجياً أو مرجئاً!

فما أعجب قول الألباني المتهافت:

إذا قال المعتزلي: القرآن مخلوق – فهو كافر!

وإذا قالها الخارجي فليس بكافر!

من الذي علمَّه هذا؟ وممن تعلم هذا!؟

والمحدثون لم يكفروا الخوارج لخروجهم، لكن ثمة فِرَق من الخوارج يَكْفُرون بغير الخروج من أقوالهم كما هو واضح في

والشيعة منهم من يقول بخلق القرآن، وينفي الصفات: فعلى أصل الألباني التشيع والخروج عصمة لمن كان قائلاً بهما من اكلفر مهما أتى بمكفر!؟

3 – يلتحق ويلتصق بهذا الكلام كلام بعضهم في رسالة إليَّ:

(تأخذ بالجرح الأقوى: فابن حزم لم يُقَلْ فيه أشد من كلمى ابن عبدالهادي: جهمي جلد، رغم أنه معتزلي عند بعض العلماء، وهذا الصريح من كتبه، والفرق بينهما واضح)!

أ – قلت: ابن عبدالهادي – رحمه الله تعالى – قد فسر سبب جرحه هذا بأنه ينكر الأسماء والصفات، فهذا جرح مفَّسر لمن يفهم

ب – ابن عبدالهادي صاحب ابن تيمية وابن القيم – رحمهم الله تعالى، كلهم يقول كقوله بأن هذا قول الجهمية: هذا في مواضع من كتبه منها درء التعارض (7/ 32 – 37) جعل ابن حزم وبشر المريسي في طبقة واحدة من الجهمية!!، وابن القيم في النونية وغيرها

ج – المعتزلة هم الذين قالوا بإنكار الرؤية والكلام وغيره من الأسماء والصفات، وهم الذين امتحنوا أهل السنة في مسألة القرآن

وهم الذين سماهم أئمة اهل السنة بالجهمية، وصنَّفوا كتباً في الرد عليهم بهذا الاسم، وفي أبواب الرد على من يقول بخلق القرآن وإنكار الرؤية وغير ذلك مايسمونهم إلا الجهمية

د – (عند بعض العلماء) لماذا لم تسمهم!؟ وقد سميتَ من يخالفهم!؟

ثم إن صدقتَ فهذا بعضهم يذكر أنه معتزلي، وبعضهم كابن عبدالهادي وغيره يذكر أنه جهمي، فماذا عندك من الإنكار!؟

هـ – الأخذ بالجرح الأقوى هو التثبت في الدين، طالما أن الجرح مفسَّر بتفسير صحيح، فقد أردت ذماً، فأبى الله أن يجعله إلا مدحاً

واستطرد ذلك الكتاب:

(لم يتضح لك الفَرْق بين الفِرَق، بل كلها متداخلة عندك كأنها فرقة واحدة: فالأشعري عندك معتزلي، والمعتزلي عندك جهمي

المهم أنه مبتدع، وإن كان مبتدعاً فضعه مع أي طائفة شئت)

أ – قلت: الأشعري معتزلي، ما أنا قلتها من نفسي، بل قالها ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في الرسالة المدنية: (الأشاعرة مخانيث المعتزلة) ونقل عن غيره: (مخانيث الجهمية)، وقالها قبله بقرون السجزي – رحمه الله تعالى – في رسالته، بل

قال: هم أضر من المعتزلة، لأن المعتزلة يظهرون وهؤلاء يموهون (ص 179 – 181 و 200 و 201 و 222 و 224) وغيرها من رسالته

ب – المعتزلة جهمية: سبق كلام أهل السنة وهو متواتر، لكن يبدو أن الكتاب المذكور لا يقرأ كتب أهل السنة!

ج – المرء الواحد قد يجمع عدة صفات

قال أحمد – رحمه الله تعالى – في ابن أبي يحيى (إبراهيم بن محمد):

(هو قدري معتزلي جهمي كل بلاء فيه)

وتداخل الفرق لا ينكره من يفهم، ولكن يعمّي به فيقول: (فلان من أهل السنة فيما وافق فيه أهل السنة) وسبق الرد على هذا:

– فالشيعة أصل تسميتهم بذلك هو مسألة المفاضلة مع علي – رضي الله تعالى عنه، ومن فرق الشيعة: جهمية وغيرها

– والمرجئة أصل تسميتهم بذلك هو مسألة الإيمان، ومن فرق المرجئة جهمية وغيرهم

– والقدرية أصل تسميتهم بذلك هو مسألة القدر، ومن فرق القدرية الجهمية وغيرهم، حتى إن ابن تيمية – رحمه الله تعالى في كتابه (منهاج أهل السنة في الرد على الشيعة القدرية) فيه أبواب بل مجلدات في الرد على الروافض في باب القدر وأبواب التجهم

– والخوارج أصل تسميتهم بذلك هو مسألة الخروج على الأمراء، ومن فرق الخوارج جهمية وغرهم

بل قد قال أبو قلابة – وهو تابعي إمام – رحمه الله تعالى:

(ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف)

وصرح صاحبه أيوب وغيره – رحمهم الله تعالى – بأن أهل البدع لهم خوارج

والأشاعرة جهمية صرح به كثير نقلت بعض أسمائهم في (القول الجلي)

د – المهم أنه مبتدع

هذا قلته له من باب الإلزام

فقد اختلف معي في رجل: هل هو أشعري أو غير أشعري !؟

فقلت له: ليس الخلاف في هذا، والخوارج من الاختلاف يكون بإعادة المسألة إلى أصلها:

1 – مسلم أو غير مسلم

2 – سني أو غير سني

فيقال حينئذ: هذا الرجل هل هو من أهل السنة، أو ليس هو منهم!؟

قال: ليس منهم

قلت: اتفقنا على ذلك، والحكم الذي نريده مترتب على هذا الاتفاق لا أكثر منه، لأن أهل البدع كلهم جنس واحد في باب (الهجر والتحذير وعدم التوقير)، وفي باب قوله – صلى الله عليه وسلم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

فجعل القسمة إلى فرقين: (فريق في الجنة وفريق فى السعير)

(الشوري / 7)

فرقة ناجية، وفرق شيتى هالكة

فما أشبه الكاتب بمن ترك أصل المسألة في أن كلب أهل الكهف كلب وليس هو بشراً، وأقام المناظرات: هل هو أحمر أو أسود!؟

فمثل هذا إنما يحب الخلاف حتى فيما اتفق عليه مع غيره!

وذا الكاتب نفسه يقول:

1 – كفر من يقول بخلق القرآن كفر أصغر!

2 – إجماع العلماء على أنه كافر هذا لا قيمة له، فحينما ذكرت له أن خمسين وخمسمائة من أهل العلم منهم أكثر من مائة إمام قالوا بذلك، ولا يعرف خلافه عن غيرهم قال مستهزياً:

أنا وفلان وفلان نجمع خمسمائة!!

وما رأيت مثل هذا أبداً من الاستهزاء بأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى

فإن رده الله تعالى للسنة ورجع جهراً عما فعل جهراً

وإلا فبيننا عند الله تعالى موعد مهما طال قريب

وحسبنا الله ونعم الوكيل

1/ 370/2 أئمة الحديث يوون عن الخوارج والمعتزلة مع انهم يخالفون العقيدة الصحيحة في القرآن والرؤية

1 – مرات أ، هذا كذبصريح على أئمة المحدثين!، ولو قال: (المحدثون) لربما قيل: صدق، فبعض المحدثين لاكلهم!!

ولكن هكذا: الأئمة – دون استثناء!

فسَمّ لي من الرواة الذين يقولون القرآن مخلوق ولا رؤية، ثم روى عنهم الأئمة كلهم!؟

فلئن وجدت مثل هذا، فغابته أن يقال: ثمة أمور كثيرة منها:

أ – كما قال أحمد رحمهم الله تعالى: (حدثنا فلان قبل أن يُمحن)، فيكون التحمل عنهم قبل ظهور ذلك منهم

ب – قد ثبت عند الراوي عنه توبة ذلك الرجل

ج – لم يثبت عنده اتهامه بذلك القول

د – وقع منه غفلة، ولما نُبِّه تنبه فأمر بالضرب على ذلك كما حدث لجماعة من المحدثين

2 – قول الألباني: (يروون عن) خلاف الأولى، فظاهره أنهم شيوخهم وليس هذا في الأئمة، بل البخاري وغيره لا يروون عن مبتدع

وإنما هذا بتقدير الحذف: (يروون بإسنادهم عن 000)، فصواب القول (يروون ل) لا (عن)

وهذا صوابه من باب اللفظ، أما المعنى فهو غلط على كل وجوهه لاختلاف أهل الحديث في مسألة الرواية عن المبتدع كما سبق مراراً ذكره ذلك

3 – زعمه الرواية عمن يقول: القرآن مخلوق وعمن ينكر الرؤية زعم عظيم، فهم يكفّرون من يفعل ذلك، ولا يروون عنه من باب الرواية إنما من باب الإنكار

فمن أين للألباني هذا الإطلاق مرتين:

أ – (أئمة الحديث)

ب – (الخوارج والمعتزلة الذين يقولون 0000)!

(1/ 380/2) هم يحكمون بضلالهم (يعني الأشاعرة)

ولا يقولون: كفار 0000

هؤلاء مبتدعة 00 ماقصدوا البدعة، وماندرى أقيمت عليهم الحجة

حسابهم إلى الله، ولنا ظاهرهم

1 – (يحكمون بضلالهم) هذا هو مانريده، فأنت هاهنا حزمت بضلال الأشاعرة وغيرهم من أهل البدع، فالتزم ذلك في كبار الأشاعرة الذين يفخر بهم الأشاعرة على أهل السنة!؟

2 – (ولا يكفّرونهم) هذا سبق إبطاله مرات في الذين يقولون بخلق القرآن وإنكار العلو وإبطال الرؤية وغيرها

3 – (ماقصدوا 000 الحجة) سبق الكلام عن هذا بالتفصيل الذي يناسب المقام في أعذار التبديع وغيره

4 – (هؤلاء مبتدعة) كذا هنا، وقبل تقول: (أشاعرة، ومن الظلم أن يقال عنهم: أهل بدعة)!

فقد حكمت عليهم بنفسك، ثم ناقضت نفسك مراراً، فقلت: لا يبدّع إلا بعد الحجة، فقد حكمت بضلالهم وبدعتهم ولم

تذكر الحجة: فكيف!؟

5 – (حسابهم إلى الله) نعم قد قال الله تعالى:

(وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون) (الأنعام /69)

أ – يعني حين تهجره وتحذر منه فأنت لا تحاسبه، ولكن تذكّره وتذكّر الناس بهم ليتجنبوا ماهو عليه

ب – وحسابه على الله لا تعني إبطال بالحدود والعقوبات ولا إبطال التبديع والتكفير ولا عكسه فانتبه لا تهلك

6 – (لنا ظاهرهم) نعم هو كما قال عمر – رضي الله تعالى – عنه بأن لنا الظاهر، والله يتولى السرائر

فمن قال بخلق القرآن فهو كافر – فهذا ظاهره

ومن قال بالبدعة فهو مبتدع – فهذا ظاهره

والحجة العلم، فمن كان ينسب إلى العلم، فقد أقام الحجة على نفسه!

(1/ 400/2) حديث يدل علي أ، هـ ليس كل من وقع في الكفر فهو كافر: حديث الذي لم يعمل خيراً حتى إذا حضرته الوفاة قال لبنيه: احرقوني وذروني، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني

نتسائل: هذا الرجل كفر، لكن الله غفر!

وفي القرآن: (إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) [النساء /48]

يعني أن يشرك به عامداً متعمداً

1 – هذا كلام ينقض أوله آخره:

أوله: (ليس كل من وقع في الكفر يكون كافراً)!

آخره: (كفر الرجل)!

فمن أين لك أنه كفر!؟ هو وقع في فعل كفر لا يُسمَّى كافراً، ولا يقال: كفر حتى تقوم الحجة ويعرف القصد بالكفر تقول في شريطك مراراً!

2 – هذا كلام ينقضه هو بنفسه في مجال آخر:

ففي شريط جدة (22/ 300/1) قال عن تفسير هذا الحديث نفسه:

(القول الصحيح هو قول الخطابي وابن حجر)

وهذا في شرح صحيح البخاري – رحمه الله تعالي (6/ 522 – 523)

وأ/ا الخطابي فهو نسبة إلى زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب – رضي الله عن عمر وأخيه، ولعمر – رضي الله تعالي عنه – قصة مشهورة مع صبيغ

أ – قال ذلك الخطابي:

(الجواب أنه لم ينكر البعث، وإنما جهل، فظن أنه إذا فعل به ذل لا يعاد، فلا يُعَذَّب، وقد ظهر إيمانه باعترافه أنه إنما فعل ذل من خشية الله)

فهذا الاعتذار عنه بالجهل هو نفسه ماذكره ابن تيمية – رحمه الله تعالي (3/ 231): (هذا كُفْر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه)

ونحوه عنده (20/ 36 و 23/ 347)

فعزو العذر إلى ابن تيمية – رحمه الله تعالي أطيب من عزوه إلى الخطابي والتنويه باسم الخطابي فقد تكلم فيه ابن تيمية وغيره لتأويله البالغ

ب – والعذر الثاني ذكره في شرح الصحيح:

(أظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتي ذهب بعقله، ولم يقله قاصداً لحقيقة معناه، بل في حالة كان فيهاكالغافل والذاهل والناسي الذي لا يؤاخذ بما صدر عنه

وأبعد الأقوال قول من قال إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر)

يعني إذا مات على كفره

قلت: هذا القول الأبعد هو الذي قاله الألباني: (كفر ولكن الله غفر)!

وفي إبطال التأويلات (230/ق):

(هذا إظهار الجزع والخوف والخشية بأبلغ مايكون في بابه، لا أنه كان يعتقد قائله أنه يجوز أن ينس الله أحداً

وقوله: لئن قدر، هو كقول يونس: (فظن أن لن نقدر عليه) من التقدير لا من القدرة

وهذا كلام خائف جزع، فوجب حمل كلامه علي وجه صحيح لا ينافي المغفرة ولا يؤدي إلى الكفر)

فهذا كلام من يفهم: (وجب حمل كلامه 000) لا: (كفر وغَفَر)!

3 – استدل الألباني بهذا الحديث تبعاً لابن تيمية (3/ 231):

(المتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول – صلى الله عليه وسلم – أولى بالمغفرة من هذا) والتأول فيما أجمعوا على غيره ضلال، والتألي كذلك

ا – والألباني نفسه يقول بعد هذا الكلام مباشرة: (لا تؤخذ عقيدة من حديث واحد) فكيف أخذ عقيدته من هذا الحديث وحده، ونسي حديث الخوارج وفيهم العذران: الجهل والخوف!

(تحقرون صلاتكم): فهذا عذر الخوف فبالغوا في الأعمال

(حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام): فهذا عذر الجهل

ومع ذلك فهم (شرار الخلق)!

ب – حديث الرجل فِعْلٌ واحدٌ كما يقال: واقعة حال لا عموم لها كالآخر الذي قال: (أنت عبدي وأنا ربك) أخطأ من شدة الفرح، فهذا من شدة الخوف في موطن فرح شديد، أو خوف شديد

لكن يناظرون عليه، ويدعون إليه، ويصنفون فيه، ويضللون بل ويكفرون من يخالفهم!

ج – حديث الرجل محتمل أن يكون من أهل الفترة كحديث الأحمق والهرم

أما المبتدعة فالعلم تحت أيديهم: يأخذون ويَدَعون، فلا عذر بالجهل وأما عذر الخوف: فلو كان عذاراً لكان حجة أوْلي: فإن الخائف من الله تعالي يتبع طريق السلامة وهي طريق الفرقة الناجية حتي إن المبتدعة أنفسهم يقول بعضهم: (طريقة السلف أسلم) ومع ذلك يتركونها إلى طريقة تجهيل السلف وهي أن (طريقة الخلف أعلم وأحكم)!

د – قول ابن تيمية فيه نفسه الحجة على من لم يفهمه:

– (أهل الاجتهاد) وقد سبق مراراً النقل عنه – رحمه الله تعالي – أن الاجتهاد لا يكون إلا بمتابعة السلف الصالح – رحمهم الله تعالي

– (الحريص علي متابعة رسول الله – صلى الله عليه وسلم) وهذا الحرص لا نعرفه إلا من أهل السنة، وأما البدع فليس فيهم إلا إحداث مالم يكن علي عهده – صلى الله عليه وسلم، ولا يرضون بالوقوف على ماوقف – صلى الله عليه وسلم، ولا يسعهم ماوسعه – صلى الله عليه وسلم

– (أوْلى بالمغفرة) هذا لا يجزم به بَشَرُ، وليس بواجب على الله تعالى ذلك، وإنما

(لاَ يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ) [الأنبياء /23]

(وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) [النساء /48]

والمغفرة حكم غيب لا يعلمه إلا الله، فلا يترتب عليه حكم في الدنيا

4 – قول الألباني: (كفر والله غفر)

أ – هذا لم يسبق إليه في الإسلام! وإياك ومسألة ليس لك فيها إمام!

وهذا تفسير الطبري وغيره، ليس فيه هذا، فليأتنا بأحدٍ فهم هذا الفهم العظيم!

ب – وسبق أن الرجل ماكفر من قول الألباني نفسه أنه ليس كل من وقع في الكفر فهو كافر، ومن قول غيره ممن أحال عليه أنه لم يكفر ولكن الألباني قلب! فقد استدل أهل العلم على أنه لم يكفر بأن الله غفر له، والله لا يغفر لمن يكفر، إذن فهو لم يكفر، وقوله هذا بسبب كذا وكذا

ج – والآية بنصها تدفع هذه الزيادة المفتراة:

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء /48]

فهما قسمان: (لا يغفر) و (يغفر) أو (شرك) و (دون الشرك)

فمَنْ عَلِمْنا أن الله تعالى غفرله علمنا أنه فيمن دون ذلك لا شك

وفي القرآن:

﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة /72]

فلا يقال للمضطر أو الجاهل أو الناسي: كفر أو أشرك على معنى الخروج من الملة!

5 – ثم هذا الباب كله هو باب غيب لا يعلمه إلا الله تعالى، فكونه كفراً أو لا مما هومن خبايا الصدور، أو غفر الله له أولا – هذا كله غيب ونحن نتكلم في أحكام الدنيا بالكفر والبدعة على ماكُلّفنا عليه من ظاهر الحال الذي نعلمه نحن، بل الأمر أشد من ذلك فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لمن شهد على جنازة بشر وهو بشر لا يعلم الغيب: (أنتم شهداء الله في الأرض)

6 – على أن في الحديث تأويلاً لم يذكره لاابن تيمية ولا الخطابي ولا صاحب جمع شرح الصحيح! وغيرهم!

فقد روي ابن أبي حاتم في تفسير سورة الرحمن قال: حدثنا أبي ثنا محمد بن مصفًّى ثنا بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس في قوله تعالى: (ولمن خاف مقام ره جنتان): (نزلت في

الذي قال: أحرقوني بالنار لعلي أَضِلَّ الله – قال: رَاب يوماً وليلة بعد أن تعلم بهذا، فقبل الله منه، وأدخله الجنة)

ففيه تصريح – إن صحَّ:

1 – الخوف الشديد

2 – التوبة المقبولة

وسبق الكلام عن توبة المبتدع

7 – ثم قد مرَّ هذا الحديث على السلف الصالح وأئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – فلم يمنعهم من تبديع أو تكفير مَنْ بدَّعوا وكفروا، فمن احتج به لمنع ذلك فقد:

1 – خالف سبيلهم، وطعن فيهم

2 – ابتدع في الدين

(1/ 460/2) سيد قطب 000 وحدة الوجود 000 ليس مثل ابن عربي!

1 – سبق الكلام في هذه المسألة في أول الشريط (1/ 453/1)، وسياقة كلامه الذي يدل على أنه اطلع على كلام

الصوفية في وحدة الوجود، وأنها ليست سانحه فكرية! ولو كانت سانحة فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن ليتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى عليه يهوي بها في النار أبعد مابين السماء والأرض)

وقال لرجل من العلماء الفضلاء في كلمة: (ثكلتك أمك)!

2 – لا شك أن هناك فارقاً ضخماً بينه وبين ابن عربي، وقد صرح ابن عربي بما لم يجرؤ أحد في عصرنا هذا على التصريح به

3 – ليست المسألة عنده هي مسألة وحدة الوجود فقط فتدخل في مجال التأويلات والقدقدة التي يكرهها الألباني نفسه وينهى عنها، ولكن يرضاها حينما تكون معه!

إنما المسألة تأويل كل الصفات وغير ذلك مما لا يخفى على من قرأ (المورد الزلال) على عدم استيعابه!

4 – ليست سياقتنا لهذا كله للتكفير، ولكن هو عندك كما قلت في مختصر العلو (الأستاذ الكبير) والأستاذ هو المعلم، فهو على قولك معلم كبير، لأي شيء!؟ للدين لا شك!

فهل تلتزم هذا الذي دعوت الناس إليه وتابعك أصحابك عليه من أنه (أستاذ كبير)!؟

مسألة البدعة

المكفرة والمفسقة

1 – البدعة هي الإحداث في الدين، أي نسبة شيء إلى الدين ليس هو منه وهو محدث أي لم يكن على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا خيار أمته من القرون الثلاثة

قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(من أحدث في أمرنا هذا ماليس منه فهو رد)

(تركتكم على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك)

(كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار)

وزيادة أكثر من يعّرف البدعة (يريد بها التقرب إلى الله) لا أصل لها في تعريف البدعة، وليست شرطاً في التعريف، إنما هي في المبتدع لا البدعة، وسبق في أعذار التديع ذكر النية ومافيها

ونحو ذلك الزيادة في حديث رسول الله – صلى الله لعيه وسلم:

(من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) فزاد بعض الكذابين:

(من كذب 000 ليضل به) واستغلها هؤلاء في أن الكذب لغير الإضلال لا شيء فيه، بل هو نصرة الدين ولتجبيب الناس في الطاعة! وكل الكذب عليه – صلى الله عليه وسلم – إضلال، ففيه زعم أنه – صلى الله عليه وسلم – لم يقم بما أمره به ربه – صلى الله لعيه وسلم – ولم يبلَّغ الدين وأن الدين لم يزل نلاقصاً حتى صنع هذا الكذاب ماصنع

2 – وأعمال البشر جميعها من طاعات ومعاصٍ تتفاوت في نفسها ونياتها وهيئاتها وكذلك درجات الجنة ودركات النار تتفاوت

فالطاعات منها الفرائض والمستحبات

والمعاصي منها الكبائر والصغائر

أ – والكفر يتفاوت: فليس كفر أهل الكتاب مثل كفر الوثنية والملاحدة أو الردة والنفاق أو إبليس

والكفر والفسوق والظلم والنفاق نوعان:

أكبر وأصغر، مخرج من الملة وغير مخرج، عقدي وعملي

ب – والصغيرة نفسها تتفاوت، وكذلك الكبيرة:

قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

لأن يسرق الرجل من عشرة أبيات أهون عليه من أن يسرق من بيت جاره

ولأن يزني بعشر نسوة أهون عليه منم أن يزني بحليلة جاره)

أي أهون عليه في العقاب يوم القيامو لا عقاب الدنيا، فعقاب الدنيا للسارق والزاني والقاتل واحد:

فإن قتل مجنوناً أو قتل أعقل من على الأرض – هو القتل

والزنا يتفاوت: الشاب والشيخ، والمحصن وغير المحصن، والتوافق والإكراه، وحليلة الجار وغيرها، والمحارم وغيرهن، والمرة والتكرار، والجهر والإسرار، والزنا وزواج الزنا، وهكذا

3 – عدم معرفة ذلك التفاوت يوقع في الإرجاء أو الخارجية:

فالألباني ذكر أن بدعة المولد أ, المصافحة أدبار الصلوات كبدعة نفي الاستواء أو تأويله! وليس عنده بدعه مكفرة ومفسقة،، فإذا أقيمت الحجة وهي كما قال في هذا الشريط نفسه لا يشترط فيها الاقتناع كفر هذا وذاك! فهذا لام الخوارج بعينه!

ب– وأما الإرجاء فلأنه خشية التكفيير الذي جعل لكل بدعة سوف يجبن عنه، فيتلمس الأعذار، فلا يبدّع أحداً لأن ذلك عنده الكفر، فيقع في الإرجاء! حتى يقول ك

(جهمي جلد، ولكنه اجتهد فأخطأ فله أجر واحد)!! و (كفر وغفر)!!

4 – وكما أن الكفر والفسق والظلم والنفاق نوعان: عقدي وعملي، مخرج وغير مخرج، فالبدع ليست بدعاً عن هذا، بل هي نوعان: مكفرة ومفسقة

وكما أن المعاصي: كبائر وصغائر، والبدع من جنس المعاصي فهي مثلها

وعلى ذلك أجمع أهل العلم، فمن ذلك:

أ – علي ومن معه من الصحابة – رضي الله تعالي عنهم

لما خرج الخوارج، والنصوص فيهم ظاهرة التكفير: (يخرج في أمتي 000 يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية 0000 شرار الخلق)

وذهب ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – فناظرهم، (الخصائص للنسائي – رحمه الله – (185) بسند صحيح)، فرجع منهم ألفان ولم يرجع الباقي، فلما قاتلهم علي ومن معه من السلف

الصالح – رحمهم الله تعالى – بعد الحجة لم يسيروا فيهم بسيرة قتال الكفار: من سبي النساء والإجهاز على الجريح وتتبع الفارّ، فدل ذلك على أنهم غير كفار، وإنما قوتلوا على الخروج

وقد ذكر ابن تيمية – رحمه الله تعالي – نحو ذلك في المنهاج (5/ 241 و 8/ 530) من قتال الخوارج بعد المناظرة، وقال في المنهاج (7/ 405 – 406): (لم يكفّر الخوارج ولا ابن ملجم الذي قتله)

وهذا إجماع: فقد وافق السلف الصالح ومن بعدهم قرناً بعد قرنٍ من أهل السنة – رحمهم الله تعالى – الخليفة الراشد علي ابن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه: وافقوه فيما صنع، فدل على أن بدعة الخروج مع شدتها فهي غير مكفرة حتى بعد الحجة

فهم مبتدعون باتفاق (المنهاج 6/ 4/38 – 345)

وليسوا بكفار ببدعتهم في الخروج

وبعض المتأخرين يكفر الخوارج، فلما روجع بقول ابن تيمية – رحمه الله تعالي – (فتاويه 3/ 282 والمهاج 5/ 95)

قال: (ظاهر النص)

وهذا عجيب وليس حين تفضيل:

1 – هل لم يفهم علي وغيره – رضي الله عنهم – ظاهر النص في المروق، أو فهموا المروق كالفسوق وغيره علي نوعين: مخرج وغير مخرج من الملة!؟

ثم أيضاً لا ينبغي هذا القول أبداً (ظاهر النص) ففيه تعليم للشباب أن يأخذوا كذلك دون هدي السلف الصالح فيكون الخروج!؟

2 – قد قال باو قلابة – رحمه الله تعلاى ك (أهل البدع كلهم خوارج)!؟

فهل يكفر اهل البدع كلهم!؟ أو ينكر أنهم خوارج!؟

ب – عبدالله بن المبارك وغيره من الأئمة – رحمهم الله تعالى

في حديث رسول الله – صلى الله لعيه وسلم: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

قالوا: الجهمية ليسوا من الفرق، لأنهم كفار

وقال عبدالرحمن بن مهدي – رحمه الله تعالى:

(ماكنت لأعرض أهل الأهواء على السيف إلا الجهمية)

رواه ابن شاهين في السنة (19) وهو عند اللالكائي بنحوه، وهو صحيح

فدل ذلك صراحة علي أن الفرق مسلمون إلا الغلاة من الثنتين والسبعين فقد ظهر كفرهم واضحاً

ولذلك فإن يوسف بن أسباط وابن المباكر وغيرهما من أهل السنة – رحمهم الله تعالى – لما عَدَّوا الفرق لم يذكروا منها الجهمية، بل قالوا:

(أصول الفرق – الضالة – أربعة: المرجئة والخوارج، والشيعة والقدرية)

واتفق الأئمة: أحمد والشافعي ومالك وغيرهم ممن قبلهم وبعدهم – رحمهم الله تعالي – أن القدرية ليسوا بكفار إذا لم يجحدوا علم الله تعال

ج –أكثر من مائة إمام وأكثر من أربعمائة من العلماء من أهل السنة – رحمهم الله تعالى، ولا يُعْرَفُ لهم مخالف يُذْكَر بالسنة:

كلهم نصوا على تكفير الجهمية القائلين بخلق القرآن

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى – في نونيته:

ولقد تقلدكفرهم خمسون في ... * ... عَشْرٍ من العلماء في البلدان

واللالكائيّ الإمام حكاه عنهم ... * ... بل قد حكاه قبله الطبراني

(الطبراني واللالكائي في السنة وكذلك قبلها ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية) سردوا أسماء هؤلاء ومقالتهم وألفاظهم صريحة جداً في الكفر الأكبر لا يعمّي عنها إلا ضال

وزعم البيهقي الأشعري (السنن 10/ 27) أنه كفر النعمة!

ولعله تبع في ذلك مذهبيه الخطابي فقد زعم أن التكفير على سبيل التغليظ (شرح السنة للغوي /2281 وفتاوي ابن تيمية 12/ 487)!

ورده مذهبيهما البلقيني بأن أحمد كفَّرهم، والشافعي كفّر حفصاً وأفتى بضرب عنقه
ورده مذهبيه النووي في شرح مسلم (1/ 60): (قال العلماء من المحدثين والفقهاء! والأصوليين!!
1 – المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق
2 – وأما الذي لا يكفر بها فاختلفوا فيه: فمنهم من ردها مطلقاً لفسقه 00 والداعية لا يُقْبَلُ،

وهذا مذهب الأكثر من العلماء)
ورده قرينه في السن ومخالفه في السنة الإمام في السنة السجزي رحمه الله تعالى في رسالته (ص 106): (اتفقوا على أنه كافر، فأكثرهم يقول: ينقل عن الملة، وهو الصحيح لأن منكر الصفة كمنكر الذات فكفره كفر جحود لا غير)
فهذه بدعة مكفرة عند أهل العلم
د – أحمد – رحمه الله تعالى، ونصوصه كثيرة جداً متواترة في تكفير الجهمية كفراً مخرجاً من الملة، قال: (هو فرق المبتدع)، وفي المحن لأبي العرب (ص 448 ط الجبوري) عن شيخه أبي نعيم الفضل بن دكين قال: (من قال القرآن مخلوق فهذا كافر ولا يقال مبتدع)
– ذكر في الفروع (2/ 184 و 187) والآداب الشرعية (1/ 268) عنه:
(يجب هجر من كفر أو فسق ببدعة، أو دعا إلي بدعة مضلة أو مفسقة)
– وقال ابن البنا – رحمه الله تعالى – في المختار (65): (نص أحمد على تكفير جماعة من المتأولين كالقائلين بخلق القرآن ونفي الرؤية)
– وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى (12/ 485 – 486 و 20/ 184 – 185 و 23/ 348):
(المشهور عن أحمد وعامة الأئمة تكفير الجهمية، وعدم تكفير المرجئة والشيعة والقدرية الُمقِرّين بالعلم والروافض غير الغالية) و (المنحرفون من أتباع الأئمة في الأصوار والفروع 0000 انحرافهم أنواع منه: قول قاله الإمام أحمد فزيد عليه قدراً أو نوعاً: كتكفيره نوعاً من أهل البدع كالجهمية، فيجعل (يعني التابع هذا) البدع نوعاً واحداً يدخل فيه المرحئة والقدرية) و (نصوص أحمد صريحة بالامتناع عن تكفير الخوارج والقدرية والمرجئة)
وانظر الرسائل والمسائل عن أحمد – رحمه الله تعالى – في العقيدة (1/ 128 و 142 وما بعدها) والكتاب فيه مغمز لشرحه فانتبه
وسبق كلامه وغيره من الأئمة – رحمهم الله تعالى – في القدرية إن جحدوا العلم كفروا، وإن لم يجحدوه فسقوا
ومن شدة أهل العلم في تكفير الجهمية قال أبو خيثمة: (الجهمية كفار، ومن شك في كفر الكافر فهو كافر) رواه ابن شاهين في السنة (28) ونحوه في عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة – رحمهما الله

تعالى – فراجعه بشرحه هناك

هـ – وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى:

في الفتاوي (3/ 229): (إذا قامت عليه الحجة كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى ن وعاصياً أخرى)

وفي المنهاج (2/ 561): (جمع البدع كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية لها شُبَه في نصوص الأنبياء بخلاف بدع الجهمية النفاة، فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي أصلاً، ولهذا كانت آخر البدع حدوثاً في الإسلام، ولما حدثت أطلق السلف والأئمة القول بتكفير أهلها لعلمهم بأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق)

وفي المنهاج (6/ 368) والفتاوي (6/ 359): (البدع مشتقة من الكفر، فما من قول مبتدع إلا وفيه شعبة من شعب الكفر) يعني البدع المكفرة

و – وقال مفتي نجد البابطين – رحمه الله تعالى (النجدية 5/ 521): (الصحيح من المذهب تكفير المجتهد الداعي إلى القول بخلق القرآن أو نفي الرؤية أو الرفض ونحو ذلك، وتفسيق المقلد

قال المجد ابن تيمية – رحمه الله تعالى:

(الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية، فإنا نفسّق المقلد فيها 000

فمن كان عالماً في شيء من هذه البدع يدعو إليه ويناظر عليه فهو محكوم بكفره – نص أحمد على ذلك في مواضع)

السرية الرابعة مسألة الثناء على أهل البدع

1/ 480/2 سؤال: هل يجوز الثناء على أهل البدع كالترابي؟!

جواب الألباني:

1 – إذا كان المقصود بالثناء على مسلم نظنه مبتدعاً – ولا نقول إنه مبتدع! – هو الدفاع عنه تجاه الكفار – فهذا واجب

2 – وإذا كان المقصود تزيين منهجه، ففيه تضليل لا يجوز

1 – الترابي هو رأس الحكم بالسودان في هذه الأيام، وهي عند الإخوان نواة الدولة الإسلامية في هذا العصر، لأن الترابي ورفقته منهم فقط!

أ – ولا يُعْرَف لهم جميعاً نصرة للسنّة في حرفٍ!

ب – بل المعروف عنوهم جميعاً إحياء القبورية، ومدح الصوفية حتي قال كبييرهم: (ثورتنا ثورة صوفية) فالسودان من كبار

بلاد الصوفية!، والدعوة إلى الماسونية بين أديان البشر – وهذا بعض ماعندهم غير الجهمية، والرافضية
وأما الترابي نفسه فمدحه للخميني معروف، وطعنه في النبي – صلى الله عليه وسم – والصحابة – رضي الله تعالى عنهم – مشهور حتى قال: (لا حرج في ترك بعض أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم كحديث الذبابة وغيرها لأنه يقول أشياء غلط)! وقال: (كل الصحابة عدول ليه؟!)

هذا غير دعوته للآختلاط والفن الإسلامي بزعمه كالغناء وغيره!!

هذا غير بدعته في الشرك السياسي وأنه (علم غير معهود للسلف) في العقيدة!؟

وقد قال احمد – رحمه الله تعالى – في رجل: (هو فوق المبتدع)!

2 – والذين يثنون عليه كانوات قبل ذلك قالوا: فيه علمانية!

ثم رجعوا إلي الأوامر الصادرة لهم فقالوا: (عنده أخطاء 000 ولا ينبغي الطعن فيه)!! فلئن كانوا صادقين في دعواهم أنهم من أهل السنة!:

– فهل أقاموا عليه الحجة ونصحوه فهذا أقل واجبه عليهم، كما زعموا أنهم أقاموا الحجة علي الرءوس في بلادهم!؟

أ – فإن قالوا: نعم نصحناه، وقعوا في أمرين:

إن كان أجابهم، فهذا نفاق، لأنه لم يتغير منه شيء!

وإن لم يكن أجابهم، فقد أقيمت الحجة عليه بما عنده من علم وهذا كاف في الحجة عليه فكيف ومعه نصيحة هؤلاء!، فلا يجوز حينئذ إلا وصفه بما هو أهل! إن كانوا قد نصحوه بالاستمرار علي ماهو أو هم عليه!! وهذا هو المظنون!!

ب – وإن قالوا لا، لم ننصحه لا برسالة ولا بأحد الأتباع في السودان وغيرها، فإذا كانوا لم ينصحوا من مدحوا، فقد غشوا من يحبون، فكيف يصنعون بمن يكرهون!؟

ويكف يؤمل فيهم خير وهم لا ينصحون من لا يخافون!؟

وإنما يزعمون نصح من يخافون بحثاً عن ظهور أو كرسي!

والله المستعان

لا يقولون مبتدع ضال، لأنه منهم!

ولكن يقولون ذلك لمن ليس منهم!

كل البشر عنده أخطاء كما قال رسول الله – صلى الله لعيه وسلم:

(كل بني آدم خطاء)!

وهذا يذكرني بنكتة قديمة، نكتة صدق، فالكذب لا خير فيه في مزاح أو غيره ن ولا يليق بالعلم:

رجل أراد أن يتزوج امرأة، فأرادها رجل آخر فذهب للرجل الأول بحيلة، لصرفه عنهاّ فقال له: رأيتها تقبل رجلاً!!
فانصرف الأول عنها فلا خير في امرأة تفعل ذلك! فلما انصرف الأول، ذهب الثاني فتزوجا، فلما علم الأول ذلك! قال له: ألم تقل لي كذا؟ فكيف تتزوجها وأنت تعلم منها ذلك!؟
قال الثاني: نعم والرجل الذي قَبَّلَتْه هو أبوها!
نعم، خطأ، فكل ماهو دون الصواب خطأ، فالكفر خطأ والضلال خطأ، والمعصية من النظرة خطأ، والمعصية بالزنا زنا المحارم أو غيره خطأ!! فلماذا التهوين في شأن المبتدعة، والتهويل في شأن غيرهم!!؟
3 – قول الألباني: (نظنه مبتدعاً، ولا نقول إنه مبتدع)
هذا علي مذهبه في عدم تسمية أحد بالبدعة! وسبق رد هذه الوسوسة!
4 – قوله: (إذا كان المقصود من الثناء الدفاع عنه تجاه الكفرا، فهذا واجب)!!
أ – هذا الكلام ينقضه الألباني بنفسه من حيث لا يدري!!
فحينما تكلم الألباني في بعض أشرطته عن عذر النصارى الذين لم يصلهم الإسلام إلا عن طريق القاديانية
فهو الآن يوجب أن نصنع ما أنكره!
فإن الثناء علي المبتدع – بدعة مكفرة أو مفسقة – تجاه الكفار دون أن نُعرّف الكفار أنه ضال

مبتدع، هذا الثناء يجعل الكفار يظنون أن ضلالته وبدعته من الإسلام، وهذا ضلال في نفسه وإضلال لغيره، إذ يجب علينا دعوة الكفار إلي الإسلام الصحيح ياشيخ التصفية والتربية! و (من غش فليس منا) فالغش لا يجوز حتى للكفار!
فإن البدع التي في الرجل الذي وجب الثناء عليه:
1 – ربما صرفت الكافر عن الإسلام الصحيح، فتبوؤ أنت بإثم الصرف
2 – ربما جعلته يقدم على الإسلام ويتشبه به، فتبوؤ أنت بإثم البدعة
3 – ربما جعلته يمدح أو يسب الإسلام الذي عليه هذا الرجل، فتبوء بإثم المدح أو السب!
و (لا إيمان لمن لا أمانة له) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم
تجعل المبتدع يمضي قداماً في بدعته، بل ويكون ثناء مثل هذا السني!
فتنة عليه لأصحاب وأصحاب السني!! فيمضي المبتدعون على بدعتهم ويأتون إلي هؤلاء لفتنتهم بكلام شيخهم!!
ب – والرجل الذي قضى من عمره فوق الخمسين سنة يبحث في الأسانيد لم يذكر دليلاً ولا سلفاً علي هذا الوجوب الذي جزم به دون استحياء ولا تردد!
والدليل علي خلافه كما سبق، وأيضاً إن شيخ التصفية والتربية يعلّم المرء أ، يكون ذا وجهين: وجه للكفار، ووجه

للمسلمين!

وماذا تصنع أيها المسكين إذا سمع مسلم ثناءك عليه وأنت تقصد الدفاع عنه – بزعمك – تجارة الكفار، فظن الثناء مطلقاً، فاغتر فيه لأجل ثقته بك! فتتبعه أو أثني عليه لغيره تقليداً لك!

ثم هذا كله ضلال، فأنه لا محاباه في الحق، وهذا المبتدع الذي تثني عليه تجاة الكفار هو والله في أكثر الأحيان أشد عليك سطوة وضرراً من الكفار! ولذلك قال الفضيل بن عياض – رحمه الله تعالى:

(لأن أقعد فآكل مع يهودي أو نصراني أحب إليَّ من أن أكل مع مبتدع)

قال الله تعالى:

(وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) [الأنعام /125]

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ) [النساء /135]

– والله تعالى ذكر في القرآن الذي يسمعه المسلم والكافر كلاماً شديداً من العتاب لخيرة خلقه من الأنبياء وأتباعهم:

فهذه قصة داود وسليمان وقبلهما آدم، وعتابه – جل وعلا – لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – في أشياء منها:

(عبس وتولى) ومنها، في سورة الأحزاب

وعلى الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – في سورة النور وغيرها

– ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول لصاحبه رضي الله عنه وهو عنده (أعلم الأمة بالحلال والحرام) في مسألة: (ثكلتك أمك)

– وفي الإبانة لابن بطة – رحمه الله تعالى (683):

سئل بشر بن الحارث (وهو من أصحاب أحمد – رحمهم الله تعالى) عن الرجل يكون مع أهل الأهواء في موضع جنازة أو مقبرة (يعني أنه يجمعهم به مكان ضرورة لأنه لا يجوز أن يجمعه بهم مكان اختيار، لأن الهجر واجب) فيتكلمون ويعرضون، فترى له أن يجيبهم!؟

فقال:

1 – إن كان معك من لايعلم فَرُدُّوا عليهم لئلا يرى أولئك أن القول كما يقولون

2 – وإن كنتم أنتم وهم فلا تكلموهم ولا تجيبوهم)

والنهي عن توقير المبتدع عام أمام الكفار وغيرهم ن والله المستعان

ج – وهو مناقض لما بعده من كلامه كأنه لا يدري ماذا يقول!؟ فكل الثناء فيه (تزيين لمنهجه)!

وهل يجوز الدفاع عنه بالباطل وكتم الحق مشابهة لليهود فيهم (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ

اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء /109]
5 – قول الألباني: (وإذا كان المقصود تزيين منهجه ففيه تضليل لا يجوز)
أ – هذا كلام جيد بدون كلمة المقصود لأن مقصود في بطنه، وإنما لنا الظاهر، فكل ثناء على ضالٍ فيه تزين لمنهجه ودعوة إليه
1 – وإلا فاذكر مع الثناء الحسن الثناء الحسن الثناء السيء (الإمام 0000 الجهمي الضال)!
فمن فعل ذلك اتُّهِم بالجنون!
2 – فنحن لا نرضي بذكر الثناء الحسن وحده، ولا بذكرهما معاً!!

بل تكتفي بذكر المدح المطلق وتدليس التسوية الذي تصنعه وأصحابك، فتنقلون من الكلام، مايروق ويَدَعون ذكر غيره، فلا يفهم من يقرأ لكم إلا (ألقاب المدح: العلامة والمحقق والإمام والشيخ الفاضل والأستاذ الكبير 000)! و (النص المدلَّس الذي يروق ويروج عند الجهال)!
وقد سبق أن ذكرت من كلامك أمثلة من المدح المطلق لكتب فيها ماتنكره أنت وتضلل من يفعله!؟ وتخريجك لسيرة الغزالي دون كلام على مافيها، ثم لا تعرف منه مانعرفه قبل عشرين سنة!؟، وإحالتك على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (شريط جدة 4/ 200/1) دون تقييد فلعلك لا تعرف مافيه فإن عرفت وسكت فإن كنت تعرف ماحكمك حينئذ وإلا فسأل!
وتذكر في كتاب عن العلو رجلاً ينكر العلو فتصفه (الأستاذ الكبير)! وما تذكر أحداً ممن لم ينصب لك العداء الشخصي الخاص إلا بالشيخ الفاضل! حتى من كانت مجرد رؤيته بلا لحية وهو مسبل بذلك على أنه لا فضل فيه!
وأصحابك لم يبخلوا: فالعلامة والإمام وسلطان العلماء لا تفارق ألسنتهم!
4 – ولكنك ترضي بذكر الثناء السيء فقط في أعدائك أعداء نفسك الذين يعادونك لشخصك!
وإلا فهم أنفسهم وقد كنت تعرفهم، وتلقبهم بالفاضل والأستاذ!
6 – وسبق في مسألة الترحم، ومسألة الهجر، ومسألة الأخذ عن أهل البدع مايصلح أيضاً هاهنا من عدم جواز الثناء الحسن على أهل البدع، وأن فاعل ذلك شاهد زور ولا يصلح أن يدخل في قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لمن شهد على جنازتين: إحداهما بخير والأخرى بغيره:
(أنتم شهداء الله في الأرض)
وإنما يصلح لقول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة / 283] والله المستعان
7 – وقد كنت أدافع عن الألباني قبل أن أعرف ماعنده بتفصيل وقبل هذا الشريط، أدافع عنه بحق، وأبين ماعنده مما

يعاب عليه في فهم عقيدة أو طريقة علم، ولكن فاض الكيل وأتى بما لا يحتمل، والله المستعان

8 – وأ: ثر الناس على ذلك الحال الذموم في مدح المبتدعة بالإمامة والفضل والمشيخة والعلم دون التحذير من بدعهم، بل والله قد تعدوا ذلك إلى التحذير ممن يحذر منهم وتبديع من يبدعهم!

وقد تلقى تلاميذ الألباني عنه هذا المنهج المعوج في الثناء على أهل البدع بل على الدعاة إليها – وانظر (القول الحلي) و (التنكيل)

9 – وقد سبق في الترحم عدم جواز الثناء الحسن على المتبدعة، بل ووجوب الثناء السيء عليهم أحياءً وأمواتاً، وحرمة توقيرهم، ومما يفيد هاهنا أيضاً ما أوردته في (عذر الحسنات والسئات) لبيان حقيقة حسناتهم التي يثني بها هؤلاء عليهم والله المستعان

السرية الخامسة الهجر – مرة أخرى!

(2/ 00/1) هجر المبتدع لا يطبق، ولا يحسن أن يطبق لأنهم أكثر والمثل يقول: أنت مسكر، وأنا مبطل !

1 – سبق رد هذا بإجماع أهل السنة في كل الأزمان والبلدان على خلافه، فمن كان من أهل السنة دخل في هذا الإجماع ومن كان من المرجئة حالفه ة

2 – وسبق بيان أن الاحتجاج بعموم والبلوى على عدم التبديع أو ترك الهجر هو من جنس احتجاج الملاحدة والعلمانية! على أن الإسلام لا يصلح لهذا الزمان !

3 – وسبق بيان أن الألباني نفسه كان ضحية! لعدم هجر المبتدع باعترافه على نفسه، أنه كاشر الإخوان مدة طويلة حتى:

أ – قال: (بقيت فيَّ إخوانية)!

ب – ولم ينتفعوا به، فلم يقم عليهم نصيحة ولا حجة! بل مدحهم بالشيخ الفاضل والأستاذ الكبير وغيرها!

4 – وسبق بيان الإنكار على الاستدال بالأمثال فقط من مثل رجل عاش بين الأسانيد خمسين سنة! وتكراره للمثل في شريط واحد عدة مرات، وكرره كذلك في أشرطة أخرى دليل على أنه لا دلييل عنده غيره!

فإنالله، وإنا إليه راجعون

وهذا على مافيه خير له من إيراد دليل شرعي، وتحريفه عن موضعه! وقد نقضه بمثل آخر ذكره في أحد مجالسه وهو (الصاحب ساحب) أي يسحب صاحبه إلى ماهو عليه واستدل به على ترك صحبة الفاجر!!

5 – وسيتأتى تناقضه الواضح، فبينما هو يزعم أنه لا يحسن تطبيق الهجر لأن المبتدعة أكثر أحرجه السائل ببيئة فيها أهل السنة أكثر! فأبطل حجته السابقة فالحمد لله على السنة!

(2/ 50/1) سؤال: بيئة فيها الغالب أهل سنة، ثم خرج نوابت ابتدعوا في دين الله – عز وجل، فهل يطبق عليهم الهجر!

الجواب: يجب استعمال الحكمة!

هل مقاطعة المنحرف تقع 000

أنا بصورة عامة لا أنصح اليوم بالعلاج بالمقاطعة!

1 – كلام ينقض بعضه بعضاً:

أ – بينما يقول: لا حسن أن يطبق الهجر، لأن المبتدعة أكثر!

يرجع فيقول: لا يحسن أن يطبق الهجر، ولو كان المبتدعة أقل!

ب – بينما يقول: يقاطع بعد مدة!

يختم كلامه: لا أنصح أبداً بالمقاطعة!

2 – حجة كثرة أهل البدع التي احتج بها آنفاً لما أبطلها السائل خرجت من الألباني المسألة الإخوانية المشهورة (الحكمة) التي يبطلون بها العمل بالشرع، وقد سبق في المقدمة بيان ما للألباني نفسه في رد هذه الحكمة التي تؤجل بها السنة!! بل الدين كله!!

وقد سبق إبطال هذا كله في مسألة الهجر، وبيان أ، الحكمة هي السنة، وهي الهجر بإجماع أهل العلم في كل زمان ومكان

3 – وقول الألباني: (الهجر يضر أكثر مما ينفع)!

أ – الحق خلافه، فإن ترك الهجر هو الذي يضر أكثر مما ينفع، وسبق قريباً بيان ضرر ذلك على الألباني نفسه حينما لم يهجر الإخوان فأثروا فيه إلى يومنا هذا!

ب – وسبق رده من كلام الألباني نفسه في نصيحته بهجر المبتدع والعاصي! ومصاحبة الصالح!

4 – قول الألباني: (المنحرف)!

أ – هذا اللفظ ليس من ألفاظ أهل السنة والألباني عاش أكثر من خمسين سنة بين الأسانيد، فهل وجد ذلك في حديث أو أثر بهذا المعنى!؟

ب – وإنما هذا من ألفاظ مرجئة عصرنا:

(عنده أخطاء) (عنده انحرافات) (عليه مؤاخذات)

يهربون بذلك من لفظ البدعة: ذلك اللفظ الشرعي المعروف المتداول عند أهل السنة في كل زمان ومكان

ومن أعجب ذلك ماوقع لبعض المنسوبين إلى السلفية حيث نعى في حواره ص (71) على السروية تهربهم من إطلاق لفظ البدعة، ثم وقع هو (101) في ذلك ذاته، فلما ذكر إمام المعتزلة في عصرنا محمد عده قال: (عليه مؤاخذات)!!

السرية السادسة الفتنة!

(2/ 100/1) فتنة الحجاز 0000 كلهم تجمعهم دعوة التوحيد، لكن لأن لبعضهم نشاطاً خاصاً، وله أفكار لا تعرف عن أحد من أهل العلم من قبل!

قد يكون خطأ أو صواباً

1 – الفتنة عند أهل السنة هي مخالفة السنى كما قال الله تعالى:

(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن يصيببهم فتنة) (النور /63)

(وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) (الأنفال /39)

2 – (كلهم تجمعهم دعوة التوحيد)!

أ – بعضهم قال فيمن يدعوا إلى السلفية وأنها واجبة: (يستتاب) فقال الألباني: أنا منذ خمسين سنة أدعو بذل، فليأت وبستتيبني! فهل يقال حينئذ: كلهم تجمعهم 000!

ب – ومدرس عقيدة يقول في قاعدته: (الفرق كلها نشأت في الإسلاموتمثل انحرافات ن ولكن العلمانية نشأت من خارج الإسلام)!

يعني صراحةً ترك الكلام عن المبتدعة، ونتعاون فيما اتفقنا عليه ضد العلمانية! ويعني صراحة نسبة الضلال إلى الإسلام! فقد قال الله تعالى: (والبد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا) (الأعراف /58) فالإسلام خَرَّج هذه الفرق الضالة!

وهذه الفرق لم تخرج من الإسلام، إنما خرجت كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(لتتبعن سنن من كان قبلم شبراً بشبر وذراعاً بذراع)

وقالها – صلى الله عليه وسلم – صراحة في حديث الفرقة نفسه:

(افترقت اليهود والنصارى وتفترق أمتي)

فهل الجهمية وتأويل الصفات نشأ من الإسلام؟

أو نشأ من التشبه بفلسفة اليونان وغيرها!؟ وهل الشيعة والنصوص والخروج نشأ من الإسلام؟

أو من التشبه بالهنادكة والأعراب والزنادقة وغيرهم!؟

وهل المرجئة والقدرية من الإسلام!

أو من التشبه باليهودية والمجوسية!؟

وليس حين تفصيل في الرد

فهل الدعوة الآن للتوحيد!؟

ج – وثالث يقول: شرك بدائي وخضاري، ودعوة التوحيد كلها عشر دقائق!

فهل هذه دعوة للتوحيد!؟

3 – كيف يستفهم قول الألباني ويتسق بعضه مع بعض، وغالباً ماتراه هكذا يناقض أوله آخره!؟ كما هو هاهنا:

أ – (أفكار لا تُعْرَفُ عن أحد من أهل العلم من قبل)

ب – (قد تكون صواباً، وقد تكون خطأ)

هذا الكلام ينقض السلفية تماماً!، فمعنى السلفية هي اتباع السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فإذا كانت أفكار لا تُعرفُ عن أحد من أهل العلم من قبل فكيف تكون تحتمل الصواب!؟ إلا إن كان هذا من باب المداهنة!

4 – الألباني بالشام بين أربعة جدران في وسط الكتب!

والفتنة التي ذكرها بالحجاز!

أ – وهو يعرف، بل ويقول المثل المشهور: أهل مكة أدرى بما فيها!

وفي شريط جدة (7/ 97/1): الشاهد يرى مالا يرى الغائب

ب – وفي شريطه جده (7/ 290/1) الكثير يدعي السلفية!

ج – وفي شريط جدة (3/ 610/2) لا يعرف ماهي مجلة البيان!!

د – وفي شريط (606/ 360/1): لا أعرف ماهي دعوة سرور!

هـ – وأخص أصحابه به وأقربهم إليه وأعلمهم به وأوثقهم عنده: علي الحلبي

لما اطلع على هذه الفتنة عن قربٍ كتب بعض خلاف مايراه الألباني وإن كان تراجع الآن!! حتى نصح بالشريط المانع لفلان والتقى بفلان وقال: (كان لقاءً طيباً)! فإذا كان الألباني لم يطلع بنفسه، ولم يقبل إسناداً هو عنده من أصح الأسانيد! فماذا تؤمل فيه!؟

5 – الألباني له كلام عن فقه الواقع، وأنه لا ينبغي تعميمه لعى كل طالب علم، ولا ينبغي جعله ذريعة للطعن على أهل العلم

وله قبل ذلكلام ينقضه!:

ففي شريط جدة (19/ 200/1): لا بد من سماع نشرات الأخبار!

بل هو نفسه يصنع ذلك!

– ففى شريط الحوار مع أمير العرب في البوسنة يقول إنه شاهد رئيس البوسنة في (التليفزيون)!

– بينما هو يقول في آداب الزفاف بتحريم الصور بشدة، وينصح في أشرطته بترك هذا الجهاز!

6 – الألباني عاشر الإخوان مدة طويلة، وانظر مدحه إلى الآن لهم ولأئمتهم

أ – (مجلة المسلمون الغراء) و (المجلة الزهراء) كذا قال! (حياته 1/ 351 و 358)، وهذه هي مجلة الإخوان التي تبث فكرهم

وفي حواره مع مجلة المجتمع: (ارتباط روحي بيني وبين مجلة المجتمع و (مجلة أتوق إلى قراءتها دائماً وأبداً)

وهذه مجلة ملأى بالصور، وهي من أكبر مجلات الإخوان ودعوتهم

ب – في حواره مع مجلة المجتمع سئل: هل تعادي الاخوان والبنا وابن قطب؟ فقال: (نحن دعاة جمع لا فرقة!) (كنتا معهم كأني واحد منهم)!!

(اقتطفت منهم أخونا عصام العطار وزهير الشاويش وعلى خشان من كبار إخواننا) (يستحيل عليَّ أن أكون عدواً للإخوان)!

(لي صلات كتابية مع الأستاذ الشيخ حسن البنا – رحمه الله)

(كم آسف أن ضاع مني كتابه إليَّ)!

(لو لم يكن للشيخ حسن البنا من الفضل على الشباب المسلم سوى أن أخرجه من دور الملاهي فجمعهم على دعوة الإسلام لكفاه فضلاً وشرفاً – نقوله متقدين لا مداهنين)!!

(دعوة حسن البنا قائمة على الكتاب والسنة)

(خدم البنا الدعوة السلفية بهذا الأصل)

(أنا لا أعادي الإخوان، بل أعتبرهم الموطدين للدعوة السلفية) وغير ذلك كثير!!

ج – مدحه للسرورية في شريط (657 و 658 و 659) بأنهم نبهوا الشباب إلى واقعهم ومشاكل الأمل، وهو يذكر أن ذلك أدى إلى ماحدث في فتنة جهيمان وفتن مصر والجزائر الآن!! حتى قال صاحبه: (هم مجانين)!

7 – وثمة مسألة في غاية الخطورة، وهي من أخطر الآفات على طلبة الحديث في زماننا!

إنها تشبه تلك الصفة التي ذكرها الله تعالى للمنافقين وغيرهم:

(مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لا إِلَى هَؤُلاءِ وَلا إِلَى هَؤُلاءِ) [النساء 143]

(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ، وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ) [الأعراف /75]

وكذلك ماقاله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في ذي الوجهيم وذي اللسانين!
أ – فتجد طالب الحديث عند الكلام على توثيق أو تجريح راوٍ بوجهٍ ولسان
وتجده عند الكلام عن السنة والبدعة وأهلها بوجهٍ ولسان آخر!
ب – فأخذ أصحاب الألباني يخرج الحديث في ورقةٍ، ويترك الكلام ولو بحرف واحد على راوي الحديث المتأخر الذي أوَّل هذا الحديث نفسه!

ج – وهو لا يقبل بزعمه التوثيق بقول واحد لتساهله، ويوثق رجلاً من كبار أهل البدع ممن يصفه هو بأنه مجسم! يوثقه ويوقره (العلامة)!
د – وهو يصف الرجل بأنه (العلامة) و (الإمام)، وآخر مثله على عقيدته نفسها بصفة بالضلال، والسر هو أن الأول مات ولم يتكلم في الألباني! والثاني من المعاصرين الذين تكلموا في الألباني!
هـ – وهو يصنف بل يسود الصحف زاعماً نصرة السنة وهو يدرى ما السنة!؟ حتى إنه يدافع عن مجلة بهذا الإسم، فلما حاققته في ذلك وقلت له: لو لم يكن لهم ذنب إلا تسمية المجلة بهذا الاسم لكفى!
فقال بوقاحة: هم لا يريدون بهذا الاسم سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم!
وكل الناس يعرف أن السنة إذا أطلقت لا يفهم منها أحد إلا سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم!
فإن كان لا يعرف ذلك فأي جهل للمحقق بل المورق العظيم!؟
و – وهو يبحث ويجدّ ليجد الطرق المتكاثرة لما يخرجه
وفي دينه ودنياه يأخذ بأي راوية!!
سبب هذا كله:
هو ماوقع من الألباني في هذا الشريط وفي هذه المسألة، وفي أشرطة ومسائل كثيرة:
ذلك أننا قد تعلمنا من الأئمة أحمد وغيره – رحمهم الله تعالى: (إن الباب إذا لم يُجْمَعْ لم يتبين خطوه) فلا يركن إلى رواية غير الركن في الباب حتى يجمعه، وقد قال الألباني نفسه (الأصل في الرواة سوء الظن)!
فهل جمع روايات الباب، ونظر في علله قبل أن يقول ماقال!؟ أو هي العجلة لتزيد الأشرطة كما هي العجلة لتزيد أرقام الأحاديث في السلسلة الصحيحة والضعيفة؟!
هو لم يعرف إلا القليل عنهم، ومع ذلك فقد قال في هذا القليل:
شريط جدة (65/ 1/آخره): لا يكون سلفياً!

شريط جدة (66/ 150/2): الرجل يريد أن يساير المجتمع!
شريط (606/ 250/1): تأثرهم بالإخوان وليسوا بمتمرسين في الكتاب والسنّة!

فالمطلوب من الألباني وغيره قبل أن يحكم في هذه المسألة وأمثالها أن يعرف:

1 – مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

هذه التي اغتر بها كثير حتى سلكوا مسلك الخوارج

أ – إنكار المنكر بغير طريقة أهل السنة

– في كتاب الشريعة للآجري – رحمه الله تعالى (ص 21 – 22):

(الخوارج قوم سوء، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس ذلفك بنافع لهم، يحسنون القول، ويسيئون الفعل، ومن قاتلهم كان أولى بالله منهم

واجتماعهم من بلدان شتى للآمر والنهي حتى قتلوا عثمان ثم خرجوا على علي –ر ضي الله تعالى عنهما)

قلت: كنت قد كتبت مقالاً قبل قرابة العشرين عاماً وأنا طالب بالجامعة في حكم المظاهراتفي الإسلام، وأن أصلها من الخوارج كما صنعوا أيام عثمان – رضي الله تعالى عنه، وأنه يدخل فيها قوم فيحركونها كما تحرك البهائم عامة والنعاج خاصة، فتتحول من الكلام إلى الدمار!

واليوم تجد من مدرسي العقيدة من يفتي بأن المظاهرات من وسائل الدعوة وأي مظاهرات! مظاهرات النساء!!

وسبق الكلام عن الدعاة الكشكيين!!

ب – إنكار المنكر بمنكر أشد منه!

ج – إنكار المنكر الأصغر، وترك المنكر الأكبر وهو أهل البدع!

وليتهم تَركوا بل أيدوا ونشروا!، وأهل السنة قد أجمعوا على أن (البدعة أشد من المعاصي)! وأن (البدعة أضر من الكفر)!

وقد قال ابن عمر – رضي الله عنهما، وأبو العالية ويونس عن عبيد والشافعي وغيرهم من أئمة أهل السنة في عصور وبلدان شتى – رحمهم الله تعالى – نحو هذا:

(لأن يبتلى المرء بكل شيء من الذنوب ماخلا الشرك أهون عليه من أن يبتلى بشيء من هذه الأهواء والبدع)!!

وقال الفُضَيْل وأحمد وغيرهما في البدعة وأنها أضر من الكفر! لأن الكفر ظاهر فيُحْذَر، والبدعة لا تُحْذَر!

2 – مسألة متابعة السنة في أمر الفرق، والتبديع والجهر، والتحذير

3 – مسألة الخروج

– فالألباني لا يرى الخروج مطلقا في أى ظرف من الظروف في هذا الزمان، وأن مفسدته عظيمة كنما حدث في قصة جهيمان

ولكنه بفتاويه وأقواله يمهد دائماً للخروج!

أ – فحينما يمدح طائفة أقوالها وأعمالها كلها تدل على الخروج!؟ فماذا!؟

ب – وحينما أفتى بفرض العين في بلاد الأفغان دون تقييد: مع من؟ ولماذا؟! فذهب كثير من الشباب إلى القتال مع الفرق المبتدعة فتأثروا بهم، ورجعوا إلى بلادهم ومعهم هذه البدعة والثورة!!

ج – التصفية والتربية تمهيد عنده للخروج حينما تتم وتتم العدة!

– وهذا الذي يصنعه الألباني، صنعه غيره ممن يعادي الإخوان بزعمه! ولكنه بأقواله يمهد للخروج!!

أ – فهم يقتصرون في التبديع أو التخطئة! على المعاصرين لهم، ويسبغون ألفاظ الإمامة والعلم على الماضين ممن يقول هؤلاء بقوله! ويجعلونهم أئمة لأهل السنة!؟

فالعاقل يرى أحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن الكلام في المعاصرين لمصلحة خاصة أو للحسد! وإلا فلو كان المتكلم صادقاً في السنة لكان الأولى بالتبديع وغيره هم الذين سبقوا إلى البدعة!

فلذلاك ينتشر الخوارج من حيث ظنوا منعهم!

ب – وهم يغلقون باب تبديع المبتدعة في عصرهم وفي العصور السابقة، ويردون كلام أئمة أهل السنة – رحمه الله تعالى – في تبديع هؤلاء!

فحينما يتربي السلفي بزعمهم عندهم على الطعن في أئمة اهل السنة وتوقير المبتدعة، يتسرب بعد قليل إلى البدعة، وأهل البدع كلهم خوارج – كما قال كثير من أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى

ومن هذا وذاك فلا تعجب إذا عرفت أن أكثر الخوارج في عصرنا كانوا سلفيين!

سلفية ناقصة من باب الإرجاء! ثم تركوا السلفية الناقصة إلى خارجية كاملة! وثمة أمر مهم ملتحق ملتصق بما سبق قبل الحكم على فريقين متنازعين، فالألباني حكم أن الفريقان واحد، وأن أحدهما مخطئ في تشنيعه على الآخر!

وثمة احتمالات في مثل هذا التنازع:

1 – كلاهما على حق، لكن لم يفهم كل منهما الحق الذي عند الآخر

2 – كلاهما على ضلال، ودعوتهما في النهاية واحدة، وإن اختلفت في بعض أمورها

3 – أحدهما على حق، والآخر على باطل

وثمة أمر ثالث، وهي ثلاثة مسائل:

1 – ماموقف الفرقتين من السنة والبدعة!؟ ومن أهل السنة وأهل البدعة قديماً وحديثاً!؟ متى يوصف المرء بأنه منم أهل السنة أو من أهل البدعة!؟

2 – مامدى مطابقة كلام كل من أئمة الفرقتين لكلام أئمة أهل السنة أو أئمة أهل البدع في مسائل الدين كلها!؟

3 – ماثماء كل من الفرقتين في الشباب وهل هي ثمار أهل السنة أو أهل البدع!؟

هل هو الاقتصار على (فقه الجرائد والنشرات)!؟

أو الطعن في السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – بأن هديهم لا يصلح لزماننا هذا، وماكانوا عليه من هجر أهل البدع وعدم توقيرهم شيء ليس يصلح لنا؟! أو الافتراء عليهم أنهم كانوا يلينون مع أهل البدع بدعوى الحكمة!؟

هذه المسائل:

1 – (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وما يتعلق بها

2 – (تخطئة الفريقين أو تصويبهما أو أحدهما) وما يتعلق بها

3 – (مسائل للحكم على الفريقين)

وانظر (أهل السنة بين فتنتين: ... 1 – المهدية والصلاحية)

(2/ 120/1) لا نحتمل أي شيء نسمعه من جديد، وبخاصة إذا كان أمراً نكراً فيما يبدو لنا بادي الرأي رأساً نحاربه

1 – أجل! ماذا تريد غير هذا؟!

قد تحققت فيه شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

1 – أمر نكر ... 2 – جديد

وكلما سكت عن المنكر لحظة زاد، فتغيير المنكر في بدئه أسهل من تغييره إذا شاع واستقر وكثر

وهذا يعرفه كل من يعمل في هذا الباب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولا يعرفه كل من أغلق باب غرفته عليه!

ويعرفه كل من عاش مع السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – بعلمه! ولا يعرفه كل من عاش بين سطور ميتة للذكرى الخالدة التي لا تصلح لزماننا!

2 – وكذلك في الحديث: إبطال السند من بدئه أي أعلاه أقوى من إبطاله من أسلفه – أي منتهاه، وفي السمألة تفصيل

3 – وأما الغمز بكلمة (بادي الرأي) إلى العجلة، فهذا في السفهاء، أما العاقل، أما أهل السنة فكما ذُكر: (اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله)، وقد تحقق صواب كلام أهل السنة في التحذير من الفتن قبل وقوعها، ولكن كما يُذَكَّر عن

علي – رضي الله تعالى عنه – أنه تمثل:

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى ... * ... فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد!

وكقول القائل:

أرى خلل الرماد وميض نار ... * ... ويوشك أن يكون له ضرامُ

وإن النار بالعودين تذكى ... * ... وإن الحرب مبدؤها الكلام

أقول (من التعجب):ليت شعري ... * ... أأيقاظٌ أميةُ أم نيام!؟

وفوق هذا كله قول الله تعالى فيما قصه علينا عن مؤمن آل فرعون: (فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) [غافر /44]

(2/ 130/1) يعني تريد صديقاً لا عيب فيه ... * ... وهل عود يفوح بلا دخان!

1 – هذا بيت شعر: تريد مهذباً 000 وأذكر أن بعض الفجرة استدل بهذا البيت على مدح الدخان (السجائر)!، فنقضه غيره نقضاً طيباً لا يحضرني الآن، فإن تيسر لي كتبته هاهنا

2 – هذا البيت يناقض ما أراده الألباني نفسه، لانه نفسه متناقض بين صدره وعَجُزه، فالعود هو عود الطيب، ودخانه طيب! كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(مثل الجليس الصالح كحامل المسك: إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة)

3 – ثم أنت تنكر عليَّ: (تريد 000)، وأنا لا أريد إلا ما أراده رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(مثل الجليس الصالح) و (لا تصاحب إلا مؤمناً) و (الأرواح جنود)

وأريد ما أجمع عليه أهل العلم وهو عدم مصاحبة المبتدع

وأريد صديقاً لا بدعة فيه، وأظن أن هذا موجود ولو على ندرة، فواحد من هذا النوع خير من ألف على طريقة الإخوان: (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)!

(2/ 140/1) نتمنى من الإخوان أن يكونوا معنا فقط على التوحيد حتى نكون معهم!

1 – الألباني بعد عمر طويل ضَيَّعه معهم لا يعرف ماعندهم!

فهل الخطأ عندهم فقط في التوحيد الذي يعنيه الألباني وهو توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات؟!

نعم التوحيد عندهم شيء آخر تماماًهو: (إعادة السلطة المغتصبة)!

وهو (التوحيد السياسي)! صاحبه في شريط (657) بحضورة وإقراره يقول: (الإخوان ليسوا متفقين معنا إلا في لفظ الشهادة دون معناها)! فيبدو أن للألباني وأصحابه كلامين!!

2 – أين ماعندهم من موالاة المبتدعة والكفرة، وتهوين عقيدة أهل السنة لعقيدة المرجئة والجهمية:

الإيمان قول وعمل: (ترف عقلي)!

(حسبنا أن نجتمع على مايصير به المسلم مسلما)!

(لجنة التقريب بين المذاهب) و (مافيه سنة ولا شيعة، نحن نمقت هذا التفريق)! (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) (ليس بيننا وبين اليهود خصومة دينية)!

(الديمقراطية نقاتل في سبيلها، ولا مانع من حزب شيوعي في حكم إسلامي!)

(زيارة القبور أيا كانت سُنَّة) حتى لو كانت معبودة من دون الله! ماذا، قد تعب القلم، وكَلَّ الحفظ، ومايزال عندهم الكثير!!

والألباني نفسه في حواره مع السروري (1/ 380) يقول عنهم: (ليسوا من أهل السنة، هم أعداء للسنة)!!

ويزداد الشيعة والأموية تنافساً في العطاء!

وفي آخر النهار يجتمع السائلان، فيقسمان ماجمعا!

فهذا مثل كمثل (المعتزلة والأشاعرة) والفرقتين الآنفتي الذكر

(2/ 160/1) هؤلاء معنا على طول الخط في الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح

1 – الخط العربي يعني حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

خط رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خطاً مستقيماً، وخطوطاً عن يمينه وقال – صلى الله عليه وسلم: (هذا الصراط، وعن يمينه وشماله سبل على رأس كل منها شيطان يدعوا إليها) وقرأ:

(وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) والألباني يعني الخط المستقيم، وليس كل مايتمناه المرء يدركه، والبينة على من ادعى، واليمين على من أنكر!

2 – هم معك فقط في:

1 – فتوى العراق!

2 – عدم تبديع أحد!

ولكنهم يخالفونك في كثير، ومن الكثير:

1 – جهيمان والخروج كما في شريط الإماراتى (606)

2 – الإخوان ليسوا من أهل السنة (سروري /380)

3 – الاشتغال بالسياسة، وكلمتك المشهورة: (من السياسة ترك السياسة)

بل يرون هذا واجباً! بل هو أكبر وأهم الواجبات، وتركه يوقع في الشرك الحضاري السياسي 0000، ويتهمون من يقول بقولك بالجاسوسية، وقد كان إخوانهم اتهموك قبل ذلك بالعمالة لتركك الكلام في السياسة (وهذا سمعته في شريط لك)، وأنك تشغل الناس بقضايا فرعية وتترك الواقع!

4 – يسمون عملك كله من (الإغراق في الجزئيات)!

5 – منهجك في مدح أصحاب الحديث يعدونه غلواً لأن أصحاب الحديث فيهم جفاء وقلة عبادة وغياب عن واقع الأمة!

وسبق ذكر بعض أمور غير ذلك قريباً من الطعن في الدعوة إلى السلفية! وغيرها!

(2/ 170/1) لكن جاءوا بشيء جديدٍ فعلاً بعضه خطأ، وبعضه صواب!

1 – الجديد نوعان: (جديد التجديد) و (جديد الإحداث)

وكلاهما قد ذكره رسول الله – صلى الله لعيه وسلم:

(إن الله يبعث في أمتي على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها)

(كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار)

فالجديد هذا الذي تذكره: من أي النوعين!؟

لا شك أنه من النوع الثاني، لأنك تقول: بعضه خطأ!

ومجلة البيان حينما ذكرت مجددي المائه ذكرت أئمة المعتزلة والمرجئة والخوارج!

2 – ما أتوا به في حقيقة الأمر ليس هو بجديد، وما أدري كيف خفى على الألباني مع طول عشرته للإخوان ذلك

فكل ما أتوا به هو كلام ائمة الإخوان: الأموات والأحياء، ولكن بهلجة غير مصرية!

وقد كنا ونحن طلبة في الجامعة:

– يقول لنا الإخوان المسلمون يُذْبَحون، وأنتم تقولون: استوى!

هذا الآن: (الأغراق في الجزئيات) و (الفرق كلها إسلامية، والمشكلة في العلمانية)!

– وكنا نقول: السلف الصالح – رحمهم الله تعالى!

وهم يقولون: مؤامرات اليهود! وهذا الآن: (فقه الواقع) و (خطر العلمانية)!

ومن ذلك فانظر من جديد هؤلاء، وقديم كتب أئمتهم لتعرف أنه لا جديد ولا فرق!

1 – فقه الواقع

(الإخوان وعبدالناصر – تنظيم 65 ص 63)

(واقعنا المعاصر) وهو اللبنة العصرية لهذه المسألة

(الأوليات للقرضاوي ص 26 – 27: الحاجة إلى فقه الواقع) ~!

2 – فقه الجزئيات

(تنظيم 65 ص 362: عدم الاشتغال بالقضايا الفرعية الجزئية!

(الصحوة للقرضاوي ص 70: الاشتغال بالمعارك الجانبية عن القضايا الكبرى والمسائل الجزئية

كحلق اللحية والصور، وص 151 فقه الجزئيات في ضوء الكليات)

(الأوليات للقرضاوي ص 26 – 27: فقه الأوليات)

3 – الشرك السياسي (شرك الحاكمية)

(التفسير السياسي ص 68 عن المعالم: أخص خصائص الألوهية الحاكمية! والصورة البدائية الساذجة في الجاهلية 00000) يعنون شرك القبور والموتى!

وهذه الصورة البدائية الساذجة التي قالوا: يكفي في إزالتها عشر دقائق!

كما في (الأصول العشرين) و (مذكرات الدعوة) و (شهيد المحراب)!

والحاكمية لم يحكموا بها في هيئتهم ووجوهم ولباسهم وبيوتهم ولا حتى قلوبهم وقائدهم!!

شهيد بلا لحية!، وشهيد أخته متبرجة، وشهيد ابنته متبرجة، وأخص صواحبه رئيسة النساء كذلك!

فما بالك بما هو أشد من ذلك! واسمه نفسه والحاكمية لفظاً ومعنى ليست من لسان السلفيين كما قال صاحبه أو مالك (شريط 658)!

(2/ 1/180) جاءوا بشيء جديد فعلاً بعضه خطأ، وبعضه صواب!

فماذا ننشر بين بعضنا الفرقة والتعصب

هذا كلام ينقض بعه بعضاً:

1 – فالصواب الذي يجيء من منهج فاسد ليس بصواب، وإياك وإياه، فإنه السم الناقع، والترياق منه غير نافع، وفيه دخن وفَتَن، ولا تسطيع تخليصه وحده!

وقد قال أحمد في رسالى عبدوس – رحمهما الله تعالى:

(لا يكون صاحب الكلام وإن نصر بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلّم)

وروي عن رسول الله – صلى الله علهي وسلم:

(من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)

وهذا معني صحيح جداً

2 – والخطأ الذي تعترف أنه فيما جاءوا به هو سبب الفرقة:

نصحوا، فلم ينتصحوا، وازدادوا ولجوا، واتهموا من ينصح بكل مايتهم به!؟

فمن السبب في الفرقة إذن!؟

(2/ 190/1) كتلة كتلتين ثلاثة صاروا سلفيين سروريين الله أكبر

وما فرق بينهم شيء يستحق التفريق: مافيه خلاف في العظائم الصحابة اختلفوا، والمنهج واحد

تأخذهم بالرفق واللين، ولا نقاطعهم

1 – كلامه في أنه لا يفرق إلا بالعظائم ينقض كلامه السابق في البدعة المكفرة والمفسقة والأصول والفروع

وكلامه هنا ينقضه كلامه السابق أنهم إخوان، وأن الإخوان ليسوا من أهل السنة

وشريط الألباني هذا فَرَّق بين السلفيين من يظن أنهم سلفيون إلى كتلتين:

1 – كتلة تابعية ولانت مع السرورية واشتدت على السلفيين

2 – كتلة نفته وتتبعته بالرد، فقال الأتباع: (أنتم أشد علينا من السرورية، والسرورية ليسوا مبتدعين، ولكن أنتم المبتدعون)!

فهذه بركة هذا الشريط!!

ثم الألباني وأصحابه ونحوهم هم الذين أنشأوا السروية أولا ولانوا في مواجهتهم لها ثانياً

ثم صاروا معها ثالثا!

وإجمال ذلك أنهم كلهم يمدحون إمام السرورية ابن قطب!! وتفصيل ذلك تراه في كتاب (المهدية والصلاحية) والحمد لله على العافية

2 – ذكر الصحابة – رضي الله عنهم – في هذا السياق لا ينبغي من وجوه، وقد أدبَّ عم بن عبدالعزيز – رحمه الله تعالى – على نحو هذا

ثم اذكر لي أن الفرقتين تدافع عنها: أين هي من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، والسير على ماكانوا عليه!؟

هذا والله ذب صريح على السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

3 – الرفق واللين سبق الكلام فيه، وأنه مع أهل السنة بعضهم وبعض، وأن الحكمة هي السنة وهي الهجر وهو إجماع أهل العلم

السرية السابعة الحجة!

(2/ 200/1) سؤال: هل يلزم غير إقامة الحجة كالاقتناع وإزالة الشبهة؟

الحواب: لا يلزم، لكن يلزم العلم الذي يقيم الحجة

1 – ما أعجب هذا الألباني: خذ كلامه هذا، واذهب به إلى كلامه في الاعتذار عن الأشاعرة العلماء و الإخوان العلماء!؟

فالأولون أعلم من مائة مثله بعقيدة أهل السنة!، وهم ينقلون في الصفات مذهبين مختارين فقط (تأويل الجهمية) و (تفويض المرجئة) ويختارون التأويل، وحتى التفويض يقولون: (مع اعتقاد أن الظاهر غير مراد) فهذا تأويل صريح

أما مذهب أهل السنة في الإثبات دون تأويل ولا تفويض، فيسمونه مذهب المشبهة والمجسمة

وينقلون من كتب أهل السنة مالم ير الألباني منه ورقة واحدة!

– وأما الآخرون فقد كانت كتب أهل السنة تحت أيديهم، فتركوا بعضها، وتركوا من بعضها! وأقبلوا على كتب الروافض والشيوعية فنسخوها باسم (العدالة الاجتماعية في الإسلام) وكتب الخوارج والأشاعرة والحلولية!

2 – ثم أنت كنت مع الإخوان زمناً:

أ – فهل أقمت الحجة على أحد منهم: كبيراً أو صغيراً!؟

ب – أو مدحت الكبراء، وحشيت كتبهم!؟

3 – وقد سبق ذكر الحجة وغيرها في أعذار التبديع

السرية الثامنة الفرقة الناجية!

(2/ 0000/1) سؤال: هل الإخوان والتبليغ من الفرق؟

الجواب: لا، لا، فيهم من جميع الطوائف: سلفيون، وخلفيون، وشيعة، فلا يصح أن يطلق عليهم صفة واحدة فلا يصح أن يطلق عليهم واحدة

فمن تبنى منهما خلاف الكتاب والسنة فهو من الفرق الهالكة

1 – سبق إبطال كلمى التبني، وابدالها بكلمى (يبني على كذا) بدل (تبنى كذا)

2 – كلام الألباني هنا مبني على أن الفرقة الواحدة كالمرجئة لا يكون فيها إلا الإرجاء المحض، وهذا يدل على عدم فهمه أمر الفرق!

قد قال يوسف بن أسباط وابن المبارك وغيرهما – رحمهم الله تعالى: (أصول الفرق – يعني الهالكة: المرجئة والخوارج، والشيعة والقدرية

وافترقت كل فرقة إلى ثماني عشرة فرقة، فتلك ثنتان وسبعون)

فالشيعة أصل افتراقهم هو منزلة علي – رضي الله تعالى عنه، فأخف ذلك من فضله على عثمان، وأشده من فضله على أبي بكر وعمر – رضي الله تعالى عنهم، وأكفره من ذكر الوحي! وأكفر منه من ذكر الألوهية! والخيران ليسوا من المسلمين، والثانية متهمون على الإسلام خاصة إن اقترن مع التفضيل التكفير! ثم عقائد فرق الشيعة في أبواب العقائد تتفاوت، فمنهم القدرية والمرجئة والخوارج

وهكذا بقية الفرق

وهذه الفرق هم مرجئة، لأن رأسهم (حسن البنا) صرح بأن مسألة القول والعمل في الإيمان ترف عقلي، لأن أصلهم: (يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) فهذا إرجاء صريح، ولا يمنع وجود من يميل فيهم إلى فرقة من الفرق في بعض مافيها، لكن الأصل هو الإرجاء، وكذلك الآخرون يرجئون الاعتقاد كالإخوان

ولما كان أهل الأهواء يرون السيف الخروج فلا إشكال في كون هؤلاء من المرجئة، كما كان من كبار المرجئة الأوائل من يرى السيف ويدعو إليه

2 – عدَّ الألباني من طوائف هاتين الفرقتين: السلفيين!

وهذا عجيب منه ومنهم! فإن من أصول أهل السنة أن المرء إذا ترك أصلاً من هذه الأصول لم يسم من أهل السنة، بل يلحق بالفرقة التي ترك هذا الأصل لأجلها كما سبق بيانه في أعذار التبديع: (الغالب) وكما قال أحمد – رحمه الله تعالى:

(من ترك خصلة من خصال السنة لم يكن من أهلها)

وهو إجماع أهل العلم

أ – والسفي بزعم الألباني وزعمه – الذي يخالط فرقة متدعة قد ترك أصلاً من أصول السنة التي أجمع عليها أهل السنة وهو: هجر المبتدعة، وتدين بهذا الترك، وقد قال أحمد – رحمه الله تعالى: (أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء)

وقيل لسفيان الثوري – رحمه الله تعالى: فلان من أهل السنة؟

قال: من جلساؤه؟

قالوا: القدرية

قال: هو قدري

وسبق ذلك في مسألة الهجر وأصل ذلك ماروي: (من كثر سواء قوم فهو منهم)
وماصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من تشبه بقوم فهو منهم)

و (من قاتل تحت راية عمية فميتة جاهلية) (يخسف بجيش يؤم الكعبة وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم) و (من جامع المشرك فهو مثله) فمن فعل ذلك مع المبتدع فهو مثله

ب – ثم كيف يكون سلفياً داخل هذه الفرق، أي سلفية هذه!؟

أهل السنة دينهم أن الإيمان قول وعمل واعتقاد

وسلفية الإخوان اعتقاد في القلب، وأما القول والعمل فحسب أمر الفرقة، وهذا هو الإرجاء الصريح!

فهو يقول: أنا في قلبي أومن أن الله في السماء!

ولكن لأني من الإخوان فلا يجوز لي أن أدعو إلى ذلك، لأن ذلك يفرق المسلمين وليس ذلك وقته!

فهل هذا سلفي!؟ ياصاحب التصفية والتربية!؟ فأين تصفيتك حين تصف مثل هذا بالسلفية!؟

ولتسويغ هذه الضلالة راج على بعض المرجئة ممن ينتسبون زوراً إلى السنة مقالة ضالة هي:

فلان سلفي العقيدة وإخواني المنهج!

وفلان إخوانء العقيدة وسلفي المنهج!

وكذبوا، فأن هذا لو قلتُ لك: صفه لي بكلمة واحدة

فلو قلت: سلفي، لكان معنى ذلك أنك مثله!

لأنك لا تعرف السلفية! بل تعرف الإرجاء جيداً وتعمل به!

ولو قلت: غير سلفي، فهذا الذي نريده!

ولا يمكن أن يكون عند اهل السنة: العقيدة دون المنهج، ولا المنهج دون العقيدة، وإذا كان املرء لو قال بكل خصال السنة وعمل بها وترك خصلة واحدة فليس من أهل السنة، فكيف بمن أصَّل مثل هذا الأصل، وقال به!؟

فهذا مرجئ بلا ريب

3 – كلام الألباني هاهنا مناقض لكلام سابقٍ له ك

شريط حوار مع سروري (380): الإخوان ليسوا من أهل السنة

شريط جدة (8/ 530/2): التبليغ صوفية قبورية

وله شريط في حوار تبليغي يثبت ذلك أيضاً!

فكيف يكون فيهم سلفي بعدم ذلك!؟

(2/ 1/000) السلفيون ما أقول عنهم إنهم من الفرقة الناجية ولا منهاج السلف! الحكم على الأفراد!!

نقول بئس ماختتم به الألباني شريط هذا، فكان الختام من جنس الكلام!

1 – السلفيون هم أهل السنة أهل الحديث بلا خوف لا عند الألباني ولا غيره من السلفيين، فهي ثلاثة أسماء مترادفة عندهم لشيء واحد

2 – الألباني نفسه في صحيحته عند حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين)

نقل قول يزيد بن هارون – رحمه الله تعالى: (هم أصحاب الحديث)

وأطال في أن أصحاب الحديث هم الطائفة الظاهرية والفرقة الناجية ولا خلاف في ذلاك – ولله

الحمد – بين أهل السنة أن الفرقة الناجية هي أهل السنة فهم لاذين تنطبق عليهم صفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لهذه الفرقة: (الجماعة) (ما أنا عليه وأصحابي)

(الجماعة) فهم أهل السنة والجماعة، وهم لا يرون الخروج على الأمراء، وإنما يرون السمع والطاعة، لزوم الجماعة

(ما أنا عليه وأصحابي) فهل ترى غيرهم كذلك!؟ اللهم لا

وكلام الألباني في كتابه يناقض كلامه هاهنا، بل كلامه هاهنا هو كلام أهل البدع في تحقير أهل الحديث

وسبب وقوعه في ذلك التناقض أنه لم يفصّل مسألة الإجمال والتعيين!

أ – فأهل السنة هم الفرقى الناجية والطائفة المنصورة في كل زمان ومكان على سبيل الإجمال

تجزم به، وتضلل من خالف ذلك، ونقول هو من أهل البدع الذين يسبون أهل السنة ويطعنون في السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – الذين قالوا بذلك

ب – وكذلك (منهاج السلف الصالح – رحمهم الله تعالى) يقيناً هو منهاج الفرقة الناجية: لا يخالف في ذلك إلا الخوارج والروافض والجهمية والقدرية والمرجئة الذين يقول بعضهم: (طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم) وبعضهم يضلّلون السلف أو يكفرونهم!

زقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في وصف الفرقة الناجية: (ما أنا عليه وأصحابي) وقال صلى الله عليه وسلم: (خير أمتى قرني ثم الذين يلونهم)

فثبت يقيناً أن منهاج الفرقة الناجية هو منهاج السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، لا يخالف في ذلك إلا ضال ضلالاً بعيداً

ج – أما الأفراد فنقول: فلان من أهل السنة نرجو أن يكون من الفرقة الناجية على سبيل الرجاء، وعلى طريقة أهل السنة في الإيمان وهو أصل النجاة (مؤمن إن شاء الله)

وقد أوذي علقمة صاحب عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه، فقرأ على الذي آذاه: (والذين يؤذون المؤمنين) الآية (58/الاحزاب /33)، فقال له ذاك: أمنهم أنت!؟

قال علقمة – رحمه الله تعالى: أرجو

فالأفراد لا نجزم لهم، بل نرجو لهم إن كانوا من أهل السنة

وأما المنهج والجماعة فنجزم لهم يقيناً

* وكذلك بالنسبة إلى أهل البدع غير المكفرة:

ا – فالأفراد لا نجزم لهم بالنار لقول الله تعالى:

(إن الله لا يغفر أ، يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)

(وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم)

بلى، قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حين أثنوا خيراً: وجبت الجنة، وحين أثنوا شراً قال صلى الله علهي وسلم: وجبت النار، وقال: أنتم شهداء الله في الأرض

فيقوى بذلك قول أهل السنة في المبتدع أنه من أهل الخوف أن يقع في النار، وفي السني أنه من أهل رجاء الجنة دون حزم لهذا ولا لذاك

ب – وأما فرق أهل البدع فنجزم لهم بالنار على الإجمال كما جزم به رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)

فنقول: المرجئة والخوارج والشيعة والقدرية في النار كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم

* هذا وقد سبق الكلام في الكافر يموت على كفره، والجزم بأنه في النار خلافاً للألباني الذي خالف من عند نفسه!

* وثمة فائدة أخري:

قد قال ابن تيمية (3/ 179) في عقيدته:

(من اعتقد ذلك نجا، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً، وقد لا يكون ناجياً كما يقال: من صمت نجا)

1 – هذا القياس غير مضطرد، فقد روي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من صمت نجا)، ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم: (من تكلم هلك)

وليس كل من صمت نجا: إن صمت عن الحق، فإن هذا ليس معنيا بالحديث عند عاقلٍ، إنما معناه: من صمت عن الباطل، كفوله صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)

ففهم أن معناه (فليقل خيراً، أو فليصمت فلا يتكلم بالباطل)، فكان ذلك كالذي ذكره رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في خير الناس: (رجل مجاهد ثم رجل معتزل في شعب من الشعاب: يعبد ربه ويدع الناس من شره) وفي الصدقه (تمسك لسانك عن الناس) الحديث بنحو من حديث أبي ذر – رضي الله تعالى عنه

2 – وأما أمر الفرق فليس كما سبق:

فقد جزم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالحالين، وفي الصمت جزم بحال الصمت دون حال الكلام

جزم صلى الله عليه وسلم في الحالين:

(كلها في النار) فهذا جزم بهلاك المبتدعة

(إلا واحدة) فهذا جزم بنجاة أهل السنة

فذكر – صلى الله عليه وسلم – الضدين: الناجي والهالك، فلا يجوز حينئذ أن يقال: من كان من الفرق الهالكة جاز أن ينجو، يعني بالمشيئة! فإن هذا القول وإن كان صحيحاً، لكن ليس فيه ما ينبغي من توقير كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر ابن القيم – رحمه الله تعالى – في آخر إعلام الموقعين من آداب المفتي إلا يفتي بلفظ يناقض لفظ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لأن هذا من باب:

(لا تقدموا بين يدي الله ورسوله)

و (لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي)

وفيه أيضاً تهوين من أمر البدع والهلكة بها تخالف ماقصده رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مكن تعظيم أمر البدعة ومثل ذلك أحاديثه صلى الله عليه وسلم: (ليس منا)، فليس فيها تكفير الفاعل إلا عند الخوارج، ولكن كره أهل السنة – رحمهم الله تعالى – تفسيرها فقال البثوري وغيره: (اتركوها على ماهي عليه 9 أي على شدتها

3 – ولو جاز ذاك القول: من اعتقد عقيدة أهل البدع جاز أن ينجو يعني بالمشيئة، ولجاز نقيضه الذي لم يذكره وهو من اعتقد اعتقادا الفرقة الناجية فيجوز أن يهلك بالمشيئة! وهو قول صحيح

المعنى لأننا لا ندري ماحالنا عند الله يتقبل منا أو يرد علينا

فإذا جاز القولان فلا يصير للفرقة الناجية مزية على الهالكة، فكلاهما يقال فيه: يجوز ويجوز!

وهذا محال، لأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم يذكر ذلك كذلك

فالصواب هو ماسبق بيانه في أمر التعيين والإجمال

والله المستعان

4 – هذا، ولا بد من التنبيه أن الحق ليس بالزعم، فليس كلمن زعم أنه سلفي أو من أهل السنة هو كذلك، بل البينة على من أدعى – كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، والبينة هي متابعة سنته صلى الله عليه وسلم وهدي خير قرون أمته: السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

السَّاقَةُ نصيحة للألباني وغيره

في بعض ماوقفتُ عليه من كلامه بلا تتبع!

السرية الأولى الأسماء والصفات

الفصل الأول حكم سبّ الله تعالى!

ذكر الألباني في شريطه (752/ نصيحة للدعاة) أن سب الله تعالى فسوق لا يكفر به صاحبه، وما يحتاج إلا إلى (ضربة عصا أو عصايين (ضربتين)! أو الكلمة الطيبة والنصيحة، وتكلم بشدة فيمن يكفر مثل هذا! وأنكر على الحكومات عدم إقامة الأحكام الشرعية في القصاص!

1 – سب الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – زندقة

أ – قال عبدالله بن إدريس – الإمام رحمه الله تعالى – فيمن بينهم: (ما آمن أن يكونوا ضارعوا الكفار، لأن الله تعالى يقول: ليغيظ بهم الكفار)

وهذا نفسه معنى قول أحمد – رحمه الله تعالى – فيهم: (ما أراه على الإسلام)

وقال مالك – رحمه الله تعالى:

(إنما هؤلاء قوم أرادوا القدح في النبي – صلى الله عليه وسلم، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء)

هذا كله في الصارم المسلول لابن تيمية – رحمه الله تعالى (ص 579 – 580)،

وقال (ص 587): (منهم لا ريب في كفره)

وانظر الرسائل والمسائل لأحمد – رحمه الله تعالى (2/ 364)

ب – ومعنى ما قاله مالك – قاله أبو زرعة – رحمهما الله تعالى، وذكرته في عقيدته،

وبينت معنى إضافياً ن وهو أن هذا الحكم يتنزل علىهل السنة قرناً بعد قرن،
فمن طعن في أهل السنة الذين هم أهلها – ليسوا بالمرجئة ولا المتشبهين زوراً
فهو كذلك

ولذلك قال أحمد – رحمه الله تعالى – في من سب أهل الحديث وقال: (قوم سوء) قال أحمد فيه: (هو زنديق)
بل قد قال إسحاق بن راهوبة وغيره نحو ذلك فيمن يسب أحمد بن حنبل وأمثاله من الأئمة المجمع عليهم عند أهل السنة – رحمهم الله تعالى

وماقالوا ذلك إلا نظراً إلى نفاق السابّ: يريد أن يسب ماهو أعلى، فلا يتجرأ خشية الفضيحة، فينزل في السب
وذلك كما قلت فيهم:

أرادوا الطعن في السنة ... * ... فنالوا الجند بالطعن

ج – وانظر هاهنا في تنقص الألباني لعائشة وأبي هريرة وغيرهما من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، والسخرية حتى تصل إلى التنكيت والضحك، وكذلك تنقصه لمحمد بن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى هو وتلاميذه

د – وقد صرح الحلي في أصالته بأن الطعن في شيخهم وأصحابه زندقة!! بينما سب الله تعالى عهند شيخهم فسوق يكفى فيه ضربة عصا! وقد بينت في (الفصل العادل) أن القوم مايغضبون إلا

لأنفسهم، فارجع لترى وقائع ذلك! ومن أقربه أن بلديهم ذلك الخوثري صنف في تكفيير معاوية وغيره – رضي الله عنهم، وفي تكفير ابن تيمية وغيره – رحمهم الله تعالى، ولم يتحركو تلاميذ الألباني إلا عندما صنف ذلك الخويثري كتبه في الطعن في الألباني!

2 – سب رسل الله تعالى – كفر

ذكر ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في الصارم (403) ونحوه في المنهاج (7/ 67 – 68) الإجماع على كفر وقتل من سب رسولاً من رسل الله تعالى – صلوات الله تعالى على نبينا وعليهم وسلامه وانظر مصنف ابن أبي شيبة – رحمه الله تعالى (14/ 213 – 214)

3 – سب الله تعالى

أ – وفي الموطن ذاته من الصارم:

(قال الإمام إسحاق بن راهوية أحد الأئمة الأعلام:
أجمع المسلمون على أن من سب الله، أو سب رسوله – صلى الله عليه وسلم، أو دفع شيئاً مما أنزل الله – عز وجل، أو قتل نبياً من أنبياء الله – عز وجل: أنه كافر بذلك وإنْ كان مقراً بكل ما أنزل الله)

وإسحاق من أقران أحمد، ومن كبار أئمة أهل السنة – رحمهم الله تعالى

وانظر الرسائل والمسائل لأحمد – رحمه الله تعالى (2/ 93) مع الحذر من شروح الكتاب

ب – والألباني يعرف الناس كلهم أنه مسلم، فكيف لا يدخل مع المسلمين في أجماعهم!؟

وهو يعلم حال من يشاق الإجماع!؟

(نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً) [النساء /115]

(ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) [الحج /32]

ج – وأصحاب الألباني لما قام عليه الخوثري كفروه بزعم أنه كفر معاوية – رضي الله تعالى عنه!

وذاك الخوثري أهل لكل سوء: فهو رافضي جهمي كل بلاء فيه، ولكن:

– له أمثال لم يكفرهم أصحاب الألباني، بل هو وإياهم يوقرونهم بألقاب الإمامة والعلامة والفضيلة!

تدري ماهي العلة!؟ لأنهم لم يشتموا الألباني!

– شيخهم الألباني لا يكفر من يسب الله تعالى!، فكيف يكفرون هم بسب صحابي – رضي الله تعالى عنه الصحابة أجمعين!؟ وما فعلوه إلا لأنه شتم شيخهم!

إن غيرتهم على شيخهم أشد من غيرتهم على السنة، حتى يندفع الواحد منهم فيصنف كتباً في الدفاع عن شيخه والطعن في نيات بل في الرد على هذه المجلة التي لو لم يكن له خطيئة إلا تسميتها باسم (السنة) لكفى! بل يتأول أحدهم أنهم لا يعنون بهاسنة النبي – صلى الله عليه وسلم!

د – وهذا كله يدلك على الحدّ الذي وصل إليه الإرجاء، حتى يكون سب الله تعالى: لا يكفر به الساب، ولا يحتاج إلا إلى ضربة عصا!

أما سب الألباني لشطحاته فهو زندقة تؤلف فيه الكتب!

وما أعجب أمر هذا الألباني:

– فالطفل بفطرته يعلم أن سب الله كفر!

والألباني بشيبته يجهل ذلك! ويستجهل من يكفره!

– والعامي والنسوة يعلمون أن سب الله كفر!

والألباني بعد خمسين سنة ومن طلب الحديث يجهل ذلك!

والله لقد صيرنا هذا الألباني ضحكة لأهل البدع!

وأين الخمسون عاماً، وأين العلم والبراهين!

وسب الله تعالى منتشر في الشام – خاصة لبنان فيما بلغني غير واحد منهم، فإن أحدهم يرفع رأسه إلى السماء، ويسب! والساب نفسه يعلم أنه بذلك يكفر بالله

والألباني نفسه يعلم ذلك حتى إنه قال: إذا قيل لأحدهم في سب الله تعالى قال: (بلا أله بلا أي شيء) أو نحو ذلك فليس الشريط عندي الآن

4 – (وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ) [الأعراف /22]

– فالألباني يجادل عن الكافر! ويعتذر عنه! وهي عصا!

– وأحد جلسائه يحتج لمقالته بحديث: (أخطأ من شدة الفرح)!

هكذا فلتكن الرحمة بالكفار! والنصرة للشيخ مهما قال!!

وهذا الساب يقولها بوعيه حتى الألباني يعترف بذلك، فذكر الساب يسبالله تعالى، فيقال له، فيقول: (لا الله ولا شيء)!

نحن لا نقول لك: اقتله – فذلك للأمير وقضاة المسلمين

ولكن: لا تحكم بغير ما أنزل الله، فمن الذي شرع أنه فسق وأنها ضربة عصا!!

اجعلت أيها الشيخ العجوز سباب الله تعال كسباب أحد الناس!

قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق)!

بل والله جعلت سب الله تعالى دون سب مثلك!!

فهنيئاً لك بمن تدافع عنهم ويدافعون عنك!

وهنيئاً لك! بما سننت في الدين مما لم يعرفه أهله!

إن الإخوانية التي بقيت فيك من معاشرتك إياهم – باعترافك – تركت فيك هذا الداء الكشكي – نسبة إلى الخطيب المصري المشهور:

تنكرون على الحكومات عدم العمل بالشرع!

وأنتم تقعون في أعظم مما تنكرون!

واذكر أيها الألباني موقفك بين يدي ربك وأنت تجعل من يسبه غير كافر ولا يلزمه إلا ضربة عصا!!

واذكر أيها الألباني حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(القضاة ثلاثة)، وأين أنت منهم حين يجمع المسلمون على كفر الساب لله تعالى وقتله!

وتقول أنت: لا يكفر ولا يقتل! بل هي عصا!

(مالكم لا ترجون لله وقارا)

5 – وأهل البدع كلهم ليسوا عن ذلك الباب بمعزل، فإن فيهم بعضاً من ذلك، وكلما قوي قوي الحكم عليهم:

أ – سب الله تعالى بتأويل صفاته وتعطيلها حتى لا يستحيي بعضهم من وصفه – جل وعلا – بصفات العدم!

وكلما قوي ذلك التأويل قوي الحكم على أهله حتى يصير كفراً مخرجاً ممن الملة كمن ينفي العلو أوم الرؤية أو يقول بخلق القرآن أو ينفي علم الله تعالى

وسبق في (الترحم / التوقير) ذكر نوع من ذكل

ب – سب رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وقد صرح بعض كفرة المبتدعة بأنه مشبه! وصرح بعض كبراء الأشاعرة بأنه يقر على باطل مداهنة للعوام في سؤاله – صلى الله عليه وسلم – للجارية: أين الله؟!

ج – سب السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، وتحقير هديهم

– مثل قول الأشاعرة: (طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم)!

– ومثل قول المقلدة بفضل تقليد بعض المتأخرين على اتباع الصلف الصالح!

– ومثل قول بعض أصحاب الألباني بأن ابن تيمية أعلم من الشوري ومالك والأوزاعي وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك والشافعي وأحمد 0000 رحمهم الله تعالى!

– ومثل قول الألباني في أن هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى لا يصلح لأن الزمان اختلف!

– ومثل قولهم في مسألة طعن الأقران أنها من الحسد والبغي، ويكفيك نظرة واحدة إلى جامع ابن عبدالبر لترى هول هذا الأمر، فقد تحول عنده من طعن الأقران إلى طعن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى!

والله المستعان

6 – ومن بلايا الألباني مايأتي في هذا الباب في مسألة الخلف بغير الله تعالى، وتجويزه بعضه!

الفصل الثاني نفي الصورة!

أعني حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن الله خلق أدم على صورته)

فقد طعن الألباني في ضعيفته في بعض طرقة من (الإسناد) و (المتن)

وزاد فقال في شريط الإماراتي (606/ 540/1 – 590):

(تصفية السنة مما دخل فيها من الأحاديث الضعيفة والموضوعية 000 لها علاقة بالتوحيد سلباً أو إيجاباً: رما اطلعتَ

على رسالة التويجري في حديث الصورة 0000 الشيخ ليس من أهل العلم بالحديث ولا الاختصاص فيه 000 القاعدة اللغوية 000 تحتاج إلى نبوغ علماء في مختلف البلاد

حتى يقوموا بهذه التصفية العلمية)

1 – الرسالة المذكورة ليس فيها إلا نقول عن كبار أئمة أهل السنة كأحمد والحميدي وإسحاق وغيرهم – رحمهم الله تعالي، فما طعنت به على الرسالة أو صاحبها، فقد طعنت به عليهم! وكفى بمن يفعل ذلك ضلالاً!

2 – قد احتج الألباني بالقاعدة اللغوية في أقرب مذكور على فهمخه لهذا الحديث، وفي الباب عود الضمير إلى غير مذكور! (الجليس 3/ 381 – 382)!

والألباني في شريط (جدة 32/ 570/2) وشريط (872/أ) وغيرها يقول: (أنا ألباني، وأهل اللغة أعلم)، وقال في شريط قبض اللحية نحو ذلك من دخول لوثة العجمة عليه

فكيف يجرؤ بأعجميته على الطعن في احمد بن حنبل الشيباني وعبدالله بن الزبير الحميدي القرشي وإسحاق بن راهوبة الحنظلي التميمي وسفيان بن عيينة الهلالي مولاهم من كبار علماء طبقته من أتباع التابعين وغيرهم حتى ابن تيمية وما بعده من علماء أهل السنة إلى يومنا هذا – كيف يطعن فيهم أنهم لم يحسنوا فهم ما فهمه الألباني من لغة الحديث!!؟ وأنهم ليسوا بعلماء كما يشر إليه طعنه في صاحب الرسالة، وكما يشير إليه بتمنيه نبوغ علماء ليقوموا بتصفية الدين التي عجز عنها هلؤلاء! بل أدخلوا فيه ما ليس منه!؟

سبحانك هذا بهتان عظيم

3 – قال أحمد – رحمه الله تعالى: (لا يرده إلا جهمي)

وقال إسحاق – رحمه الله تعالى: لا يرده إلا مبتدع أو ضعيف الرأي)!

وانظر الشريعة للأجري – رحمه الله تعالى (ص 314 – 315)

واحتجاجهم بأن ابن خزيمة رده عليهم لأمور كثيرة منها:

أ – قول إسحاق – رحمه الله تعالى، وانظر الأسماء والصفات (598 وما بعدها / نسختي)

ب – قال الكرجي: (تفرد به ابن خزيمة)، وقال التيمي: (أخطأ ابن خزيمة ولا يؤخذ عنه هذا)

فكان قول أهل السنة قبله وبعده على عدم التأويل حتى جزم ابن تيمية – رحمه الله بالمنع من التأويل في غير كتاب من كتبه ومنها ك (بيان تلبيس الجهمية)

فالأخذ بزلة العالم يدل زيغة الأخذ – فانتبه

وانظر (القول السامي)

وليس مجال الرد على الألباني بيان خطئه من جهة اللغة في هذا وغيره، إنما هو مجال إثبات (اتباع هدي السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى)

4 – وفي كلامه طعن آخر عظيم غير الطعن الأول في أنهم (ليسوا من أهل العلم والاختصاص) و (لا علماء) لأنهم لم يستطيعوا تصفية الدين من هذا الحديث و (لا يفهمون القاعدة اللغوية التي يفهمها الآن طالب الثانوية!) ذلكم الطعن يظهر من تعليقه هذا الحديث بالتوحيد سلباً وإيجاباً، إذن على فهمه هو – فهؤلاء الأئمة – رحمهم الله تعالى – كان توحيدهم ناقصاً، وتوحيد الألباني كامل!! وهذا يذكرني بمقالتين:

أ – الأولى قالها رجل من قدماء أصحاب الألباني في شريط له قال:

(سلفيتنا أقوى من سلفية الألباني) يعني زمن أن كانوا طلاباً عنده!

فهذه شهادة عجيبة، والحق أن سلفيتهم – الألباني وأصحابه – جميعاً واحدة! بل قل: بترهم للسلفية واحد!

ب – الثانية قالها بعض الجهلة!! وهذا القول كفر بالله تعالى ولكن أصحابه جهلة ضلال

5 – هذا الكلام لو شاء الله تعالى بسطه لأتى في مجلده لردع كل من يطعن في أئمة أهل السنة– رحمهم الله تعالى – متبعاً هواه / ومعتراً بما عنده من علم هو عليه لأله / ومقدماً المتأخرين على سلف هذه الأمة الصالحين – رحمهم الله تعالى – وبعد ذلمك كله يزعم أنه سلفي!

حتى إن بعض أصحاب الألباني يزعم أن أحمد – رحمه الله تعالى – يؤول بعض الصفات! فلا ينبغي الإنكار على من يؤول كل الصفات!!

6 – هذا الكلام يبين منزلة وحقيقة المنهج الصوفي الذي يدعو إليه الألباني: (التصفية والتربية)! والحق كما سبق مراراً بيانه في هذه النصيحة أنه لاتصفيه ولا تربية حتى من صاحب المنهج نفسه، وإنما التعدي على السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، والكذب عليهم، وادعاء أن هديهم لا يصلح لزماننا

والله المستعان

الفصل الثالث المكان!

قال الألباني في شريط جده ((8/ 2/1/ 360) ومقدمة مختصر العلو (ص 72 – 74) ومواطن كثيرة من أشرطته بأن ما فوق العرش لا يسمى مكاناً، فلا يقال: إن الله في مكان

1 – الجهمية يقولون: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ماعليه كان)! يريدون نفي العلو، وقد رد ذلك أئمة أهل السنة

– رحمهم الله تعالى في كل زمن، واشتد نكير ابن تيمية – رحمه الله تعالى – على من قال ذلك في مواضع من كتبه (بيان تلبي الجهمية 1/ 564 والفتاوي 18/ 221 و 00)

وفي العقيدة القادرية (الدرء 6/ 253 والصواعق 4/ 1286 01288):

(كان ربنا ولا مكان يحويه 000 وخلق العرش 000 فاستوى عليه)

فالمنفي هو أن يحويه – جل وعلا – مكان، والمثبت أنه فوق العرش فانتبه

وقال ابن القيم – رحمه الله تعالى – في صواعقه (2/ 407): (شبهتهم في نفي الجهة أنه يوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية)

وهذه الشبهة لا تلزمنا كلها، بل نحن متبعون غير مبتدعين

أ – وفي الطحاوية (ط 3 ص 176): (لا تحويه الجهات الستة)!

فقال شارحها (180): (نفاه لفظ الجهة الذين يريدون بذلك نفي العلو يذكرون أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات)

وهذا هو نفسه ماسبق: (كان ولا مكان 000)!

ولا شك أن الله تعالى فوق العرش، فمن نفى الجهه ولم يثبت الاستواء على طريقة أهل الحديث فهو جهمي

وإنما ذكرت الطحاوية لتداولها بين أيدي السلفيين! ولأن للألباني عليها تخريجاً وحاشية، وهي من أصلها وفصلها واختصارها وشرحها فيها مافيها!

ب – وفي صحيح البخاري – رحمه الله تعالى (7517) من حديث أنس – رضي الله تعالى عنه – في المعراج: (فقال وهو مكانه: يارب) الحديث

فنقل الشارح (13/ 484) عن الخطابي: (المكان لا يضاف إلى الله تعالى)!!

ثم ثال الشارح!: (ليس في السياق تصريح بإضافة المكان إلى الله تعالى)!!

ولم يرد ولم يحقق؟

وتلقف البيهقي الأشعري كعادته كلام الخطابي وقال (الأسماء والصفات ط الخوثري ص 400 و 442) ينفي المكان بأنه من أقوال بعض أصحابه!: (استدل بعض أضحابنا على نفي المكان 000)

وانظر قول عبيد بن عمير – رحمهما الله تعالى– في قرب داود – صلى الله على نبينا وعليه وسلم – من الله تعالى: (حتى يبلغ مكانا الله أعلم به) (السنة لعبدالله بن أحمد – رحمهم الله (–) والحلية (3/ 274 و 297)

ج – وقال صاحب شرح الصحيح في الجزء السادس بأن العلو محال على الله تعالى لكونه تعالى لكونه جهة!

وقال (11/ 505) عند تبويب البخاري – رحمه الله تعالى – حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم (6614): (التقي آدم وموسى عند الله) فقال الشارح بكل جزاءة: (عنديه اختصاص وتشريف، لا عندية مكان)!

فكذلك عنده: (إليه يصعد الكلم الصيب) ونحو ذلك من بعض أدلة أهل السنة – رحمهم الله تعالى – في إثبات العلو لله تعالى

والأشاعرة يثبتون لفظ العلو والفوقية فقط، ويعنون به صراحة علو العظمة وفوقيه القهر، وعلو المكان لا المكان، فانتبه

وبعض أصحاب الألباني جادلني في أن ابن حجر ليس بأشعري لأنه يثبت الاستواء!

د – والألباني ينصح بكتب الشوكاني (مع أنه يعترف أن فيها تأويل) وصديق خان، وصاحبه عبدالرحمن في منهاجه ينصح بالزمخشري (مع أنه يعترف بأن فيه أصول المعتزلة كلها بعبارات لا يحسن أكثر الناس فهمها)!!

وهذا خان يقول في تفسيره سورة يونس:

(وقد تقدس الديان عن المكان)

فقال ابن عتيق – رحمه الله تعالى – نصيحته له:

(المراد أنه دخل عليك بعض الألفاظ من كلام أهل البدع 0000 وأما قول القائل: يتقدس الديان عن المكان، فهذا لم ينطق السلف فيه بنفي ولا إثبات، وهو من عبارات المتكلمين، ومرادهم به نفي علو الله على خلقه 000

والكلام في ذلك معروف في كتب شيخ الإسلام وابن القيم 00)

كذا قال! (لم ينطق السلف بإثبات) – هذا مبلغ علمه – عفا الله تعالى عنه – كما سترى

والمقصد هاهنا هو أن نفي المكان من كلام أهل البدع

2 – قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في الدرء (7/ 15 – 20 و 6/ 249):

(لفظ الجهة والمكان 000 كان أهل الإثبات منهم من يطلقه، ومنهم من لا يطلقه ويمنع منه 000

والمكان مايحيط بغيره (فلذلك منع إطلاقه)

والمكان ما يكون غيره، فمن اعتقد أن العرش هو المكان، وأن الله فوقه مع غناه عنه، فلا ريب أنه في مكان بهذا الاعتبار)

وممن نفى لفظ المكان السجزي في رسالته (ص 129 و 131) مع إثبات العلو

والألباني من المتأخرين كما سبق

وكأنك ترى من كلام ابن تيمية وغيره مما سبق أنه لا ينبغي النفي على الاطلاق لأنه يوهم نفي العلو، فانتبه

3 – والصواب هو إثبات لفظ المكان بلا حرج!

فقد وردت آثار عن جماعة من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – في إثباته وأحاديث في أسانيدها ضعف وقد حسن بعضها، ولبسط ذلك مكانه في كتابي الكبير: (التحفظ من التلفظ) يسره الله تعالى

أ – وقال حسان بن ثابت – رضي الله تعالى عنه – (الدرء 7/ 20):

تعالى علواً فوق عرش إلهنا ... وكان مكان الله أعلى وأعظم

وقد نسب هذا البيت إلى عباس بن مرداس – رضي الله عنه – قاله أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم (الجليس الصالح 1/ 221 – 253 و 256

ب – وروى الخلال في السنة (درء التعارض 2/ 24 – 25)؛ والعقيلي في العفاء (1/ 143/ بشر) قالا: حدثنا (قال الخلال: أخبرني) جعفر بن محمد الفريابي (ثقة مشهور صاحب تصانيف) قال: حدثنا أحمد بن محمد المقدمي (صدوق كما قال أبن أبي حاتم 2/ 73 وذكره صاحب الثقات 8/ 54 والفريابي يتحرى في شيوخه) قال: حدثنا سليمان بن حرب (ثقة ثبت مشهور) قال:

سأل بشر بن السري حماد بن زيد:

فقال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء:

ينزل الله إلى السماء الدنيا

يتحول من مكان إلى مكان؟!

فسكت حماد بن زيد، ثم قال:

(هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف يشاء)

قلت: إسناده صحيح، وحماد من أتباع التابعين:

قال أحمد: (هو من أئمة المسلمين)

وقال عبدالرحمن بن مهدي: (إمام زمانه، لم أر قط أحداً أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة منه) – رحمهم الله تعالى

وأما بشر: فقد قال الحميدي – رحمه الله تعالى: (كان جهمياً، لا يحل أن يكتب عنه)!

وأما الألباني وأصحابه وقبلهم الشوكاني والمقبلي وأمثالهم فلا يرون حرجاً في العناية بتفسير الزمخشري، والنكاية على أهل الحديث في تكفير الجهمية!

فرحم الله الحميدى ذكر الأمرين اللذين يغيظان المرجئة: (التبديع، والنهي عن الأخذ)!

وما ذكره حماد – رحمه الله تعالى – فيه:

(إثبات لفظ المكان)

(مسألة النزول والعرش: كيف يشاء، والكيف لا نعلمه)

ج – وروى اللالكائي (ص 452) والأبار (عند اللالكائي) والأثرم في السنة (الحموية) والهروي (لعله في الفاروق – له، ذكره في الحموية) وأبي أبي حفص (عند الصابوني في رسالته /81) وعلقه البخاري – رحمه الله تعالى – في كتابه في أفعال العباد (61) عن الفضيل بن عياض – رحمه الله

تعالى – قال:

(إذا قال لك الجهمي: أنا لا أومن برب ينزل على مكانه

فقل أنت: أنا أؤمن برب يفعل مايشاء)

– وعن الصابوني (42) وفي الأسماء والصفات (–) عن عبدالله ابن المبارك – رحمهالله تعالى – في حديث النزول:.

قيل كيف ينزل، أليس يخلو ذلك المكان منه؟

قال: ينزل كيف يشاء

– وفي كتاب محنة الملك العباسي عبدالله بن هارون (الملقب زوراً بالمأمون) في خلق القرآن ونفي الرؤية عذاب القبر ونفي الميزان أن له كفتين ونفي أن الله تعالى في مكان دون مكان، فلما قرئ ذلك على أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر – رحمه الله تعالى – قال: (أنا منكر لجميع مافي كتابكم هذا 000 والله – عز وجل – على عرشه وعلمه قد أحاط بكل شيء) (المحن لأبي العرب ط 2 ص 446 – 447)

– وفي كتاب أحمد – رحمه الله تعالى – في الرد على الجهمية فيما أنكروه أن يكون الله تعالى على العرش قالوا: هو في كل مكان لا يخلو منه مكان ولا يكون في مكان دون مكان، فرد أحمد – رحمه الله تعالى – قولهم

فكل هذا فيه إقرارهم بلفظ المكان، وإنكارهم: (في كل مكان)

4 – ونقول للألباني: لك كتاب مختصر العلو، وفيه حديث مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم: أين الله؟ فأين سؤال عن أي شيء في لغة العرب؟!

5 – وإذا قلت بقول الله تعالى: (من في السماء) وما تواتر من الأحاديث والآثار، فالسماء مكان العرش مكان، فما وجه الإشكال؟!

6 – وخلاصة القول أنه لا ينبغي لك نفي لفظ المكان، ولا ينبغي الكلام في الدين نفياً ولا إثباتاً إلا بأثر، والحمد لله على السنة

الفصل السادس غيب الغيوب!

ذكر ذلك الألباني في أحد أشرطته وصفاً لله تعالى!

1 – فكأنه فهم ذلك من تفسير فواتح سورة البقرة: (الذين يؤمنون بالغيب)، فقد قال بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى: هو الإيمان بالله تعالى والملائكة واليوم الآخر يعنون آمنوا به ولم يروه

2 – لكن هذا شيء، وتسمية الله تعالى أو وصفه بذلك شيء آخر:

أ – فقد نقض الله تعالى هذا كما سترى

ب – وهو جل وعلا ك (علام الغيوب)

وقال صلى الله عليه وسلم: (إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً)

ج – ولم نَرِ مِنْ هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – جعل ذلك اسماً أو صفة أ, إخباراً عن الله تعالى بأخذ الصفة –

قال ابن قدامة – رحمه الله تعالى – في كتابه: تحريم النظر في كتب أهل الكلام (ص 63): (أخطأ من وجوه 000 أحدها تسميتكم الله غالباً، وأسماء الله تعالى وصفاته إنما توجد من الشرع، وأنتم – قبحكم الله – ما وجدتم لله تعالى من تسعة وتسعين اسماً اسماً تسمونه به حتى أحكيتم له من عندكم اسماً ثم قد نفي الله – سبحانه وتعالى – هذا عن نفسه، فقال تعالى: (وما كنا غائبين)

3 – ويشبه هذا ماتراه متداولاً في كتب أهل الكلام من تسمية الله تعالى بأسماء (واجب الوجود) و (العلة الفاعلة) ونحو ذلك مما هو من لسان غير المسلمين! ومنه (الموجود)، وفي كتابي الكبير: (التحفظ من التلفظ) ذكرت أن عندي في ذلك محاذير عدة منها:

أ – ليس من هدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

ب – زعم أن باب الإخبار أوسع من باب الوصف فيه نظر فإننا أيضاً ينبغي ألا نخبر عن الله تعالى إلا بما ورد لأن هذا الإخبار لا يتلقى إلا بالشرع

وفي فتح وتوسيع ذلك الباب تجاوز خطير، ولو جاز لكان سد الذرائع به أولى

ج – الوجود ليست سفة مدح، فإنك تصف الجماد كالكرسي والقلم والورق وغيرها بالوجود، فهي

صفة يشترك فيها الحي وغيره

د – الصفة المعروفة في القرآن هي صفة الحياة، وهي صفة مدح، وهي أعلى من صفة الوجود، والوصف بالأعلى أولى،

وبالأكمل أجمل، وبالنص حرص

والله المستعان

الفصل السابع الإتيان والكروبيون!

في الشريط ذاته الذي ينفي فيه الألباني المكان، ينفي فيه وجود الملائكة الكروبيين وكذلك في حياته للشيباني (2/ 516 – 517)

1 – نفيه هذا بناء على ماذكره في ضعيفه (923) من رواية ابن عساكر وحدها من حديث جابر بن عبدالله – رضي الله تعالى عنهما، ولم يبحث في كتب غريب اللغة ليفسر المعنى، ولا في كتب العقائد عن الإيمان بالملائكة! ولا غيرها

2 – وحديث عبدالله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما – موقوفاً – في آية الفرقان (25): (ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة نزيلا):

(ينزل أهل السماء الدنيا، وهم أكثر من أهل الأرض ومن الجن والإنس، فيقول أهل الأرض: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، وسيأتي

ثم تشق السماء الثانية) الحديث إلى السابعة كل أكثر مما سبقها!

(فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا وسيأتي

ثم يأتي الرب – تبارك وتعالى – في الكروبيين، وهم أكثر من أهل السماوات والأرض) الحديث وفيه صفة هؤلاء الملائكة

رواه آدم بن أبي إياس في تفسيره (تفسير مجاهد 2/ 450 – 451)

ح وعبد بن حميد في تفسيره (الدر، وأظنه بالإسناد الذي أذكره ذذذعن حجاج بن منهال)

ح وعثمان الدارمي في النقض (ص 53) ثنا موسى بن إسماعيل

ح وابن أبي حاتم في تفسيره (ابن كثير 3/ 315 – 316) ثنا محمد ابن عمار بن الحارث ثنا مؤمل

ح والحاكم (4/ 569 – 570) أخبرنا أبو عبدالله ابن إسحاق الخراساني العدل ببغداد ثنا أحمد بن الوليد الفحام ثنا روح بن عبادة

كلهم ثنا حماد بن سلمة (هو في مصنفه رواية حجاج وغيره.

ح ورواه ابن جرير (19/ 706) ثنا القاسم ثنا الحسين ثنيحجاج عن مبارك بن قضالة (وهو مدلس)

كلاهما (حماد ومبارك) عن علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران سمع (كذا عند ابن جرير) ابن عباس – رضي

الله تعالى عنهما – به موقوفاً

ورواه كذلك ابن المنذر في تفسيره (الدر 6/)

وقد حسن الترمذي هذا الإسناد

وقال الحاكم: (رواته محتج بهم غير علي بن زيد، وإن كان مرقوفاً فإنه عجيب بمرة)

وقال الذهبي: (إسناده قوي)

وقال ابن كثير: مداره على عليبن زيد، وفيه ضعف في ساقاته غالباً، وفيها نكارة شديدة)

قلت:

أ – يوسف لم يرو عنه إلا علي، وقال: كان يشبه حفظه بحفظ عمرو بن دينار ووتقه أبو زرعة

ب– علي عابوا عليه:

1 – قال شعبة: كان رفاعاً، وقال الترمذي: ربما رفع الشيء

قلت: هذا موقوف، وفي التفسير الذي عرف به ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما

2 – سوء الحفظ قال شعبة: حدثنا علي قبل أن يختلط ولكن قال ابن معين: حماد بن سلمة أرواهم عنه وكان يثني عليه ويبدو أنه يعني حديثه، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث غعن السفيانين والحمادين عنه، وقال الترمذي: (صدوق إلا أنه ربما رفع)، وذكر له ابن عدي أحاديث أنكرها (لم يذكر هذا منها) وقال: (له غير ما ذكرتُ أحاديث صالحة)

3 – واسم الكروبيين فيه غرابة فذلك أدعى لحفظه وعدم نسيانه لأنه لا يشتبه بغيره، والله أعلم

ج – وقد توبع من أعلى بأكثره دون ذكر اسم الكروبيين مما يدل على أنه حفظ:

– رواه عثمان الدارمي في النقض (ص 53) وابن جرير (19/ 7) وابن أبي الدنيا في الأهوال (173) وأبو نعيم في الحلية (6/ 61) وابن المبارك في الزهد (303/ زوائد) من طريق عوف عن سيار بن سلامة ثنا شهر بن حوشب ثني ابن عباس – رضي الله عنهما – بنحوه

– ورواه أبو ونعيم (6/ 65) عن أبي الشيخ في الطبقات (288 و 477) من طريق إسماعيل بن عياش عن الأحوص عن شهر عن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – مرفوعاً عنه صلى الله عليه وسلم – بنحوه

ورواه ابن أبي الدنيا في الأهوال (174 و 175) من وجهين هما علة لهذا الوجه

وذكر (معارج القبول 2 م 88) من رواية الضحاك عن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – قال: (الكروبيون ثمانية أجزاء)

د – وله شواهد مما يدل على أنه حفظ:

- من حديث أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – عن أبي يعلى (النهاية لابن كثير 1/ 172) بنحوه

- من حديث جابر بن عبدالله – رضي الله تعالى عنهما:

رواه أبو الشيخ في العظمة (313) ثنا الوليد ثنا سهل بن الفرحان

ح وابن عساكر (12/ 461/ق) عن الأكفاني عن الكتاني عن الخياط عن محمد بن العباس نا محمد بن الحسن بن قتيبة كلاهما نا محمد بن أبي السري ثنا عمرو بن أبي سلمة عن صدقة ابن عبدالله الدمشقي

ورواه أبو داود ح والطبراني في الأوسط وأبو الشيخ في العظمة (476) ح والبيهقي الأشعري في الأسماء والصفات (ص 398) ح وابن عساكر (12/ 462/ق) من طريق أبي حامد بن الشرقي (وله مستخرج وكتب) – وغيرهم كلهم من طريق أحمد بن حفص أبيه عن إبراهيم بن طهمان في سننه (72/ المشيخة)

كلاهما صدقة وإبراهيم عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر – رضي الله تعالى عنه – عن رسول الله صلى الله لعيه وسلم: (أذن لي أن أحدث عن ملك مابين شحمه أذنه إلى عاتقه)

الحديث، وفي لفظ ابن عساكر من طريق ابن أبي السري: (إن لله ملائكة وهم الكروبيون) الحديث، وإسناده بهذا اللفظ ضعيف

- وله شواهد كثيرة في صفة الملائكة عن أبي الشيخ (ص 725 ومابعدها وص 948 وما بعدها)

- ورواه ابن أبي رمنين في السنة (33) عن أسد بن موسى (في السنة) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس – رضي الله عنهما – موقوفاً، والكلبي متهم

* وانظر العرش لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (27) والرد على المعطلة (341) والكنز (6/ 177 – 178)، وليست عندي وقت كتابة هذه الأحرف، والله المستعان وفي شرح البخاري (6/ 339 – 340) نقلاً عن كتاب ليس لابن خالوية: (كنية إبليس أبو الكروبيين)! * والكروبيون أي المقربون من كرب: دنا (غريب الحديث للخطابي الأشعري 1/ 440)

قلت: كرب وقرب مثل بسق وبصق وبزق – كلها بمعنى واحد

وقد نطقه الألباني كالعامة بضم الكاف، فلا يسمعه أحد حتى هو! إلا ظنه نسبة إلى الكروب أي الأحزان أو الأهوال!

* وذكر هؤلاء الملائكة لم أقف عليه في كتاب البيهقي الأشعري في (شعبة الإيمان بالملائكة) من كتابه: شعب الإيمان)، ولا في كتابه: (البعث والنشور) المنشور!

* وذكرهم له مدخل أيضاً في ستفسير:

(هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة) (البقرة /210)

(الذين يحملون العرش ومن حوله) (غافر /7)

الفصل السادس معنى الاستواء!

ذكر الألباني في مختصره لكتاب العلو (ص 17) أنه لا يجوز اعتقاد أن الله – عز وجل – يقعد على العرش ولا نسبة الاستقرار عليه لأنه لم يرد

1 – الورود عند الألباني هو على طريقة الظاهرية: نص الآية ونص الحديث عن رسول الله – صلى الله لعيه وسلم، أما ما ورد عن السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان – رحمهم الله تعالى – فهو عندهم: (نحن رجال وهم رجال)! ولتفصيل ذلك عندهم والرد عليه موعد غير هذا إن شاء الله، والله المستعان

2 – والجهمية يغيظهم قول الله – عز وجل –: (ثم استوى على العرش) فاحتالوا لإبطاله بالمعنى، إذ لا يستطيعون إبطال اللفظ فكان من طرقهم – لعنهم الله:

أ – إثارة مسألة (كيف استوى) فأبطلها أهل السنة – رحمهم الله تعالى – هي والسؤال عن كل كيف في كل الصفات حتى اشتهر عنهم: (بلا كيف) أي بلا سؤال عن كيف وبلا كيف نعرفه، وقال مالك – رحمه الله تعالى – المقالة المشهورة: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا)

1 – (استوى) استولى، فقال ابن خزيمة – رحمه الله تعالى: (لام الجهمية كنون اليهودية قال الله لليهود: قولوا حطة فقالوا حنطة، وقال استوى فقالت الجهمية استولى)

وأنكر أهل اللغة أن يكون معنى استوى استولى، فاستدل الجهمية ببيت شعرٍ نسبوه إلى نصراني!

2 – (استوى) و (على) قالوا: بمعنى علو القهر إذ العلو محال على الله –كما قال ابن حجر!

وقال بعض الكرامية: (على العرش في جهة فوق لا نهاية لها، والبعد بينه وبين العرش 000) فجعلوا استواءه – جل وعلا – على العرش بمعنى العلو المطلق، وهو كقول بعضم في أن (العرش) جميع المخلوقات!

وذكر ابن حجر في مقدمته لشرح الصحيح التي سماها (هدي الساري) تأويل الاستواء، وفي شرحه للاستواء في الصحيح نقل كلام ابن بطال في أن المجسمة يقولون بالاستقرار!

فلا تعجب إذا علمت أن الأشاعرة يمنعون تأويل الاستواء بالاستيلاء، فإنه فرار من ة مشابهة المعتزلة في اللفظ فقط، فقد أولوه بأشياء أخرى كما فعلوا في خلق القرآن: فاختلفت ظواهر ألفاظهم واتفقت حقيقتها على النفي! فانتبه

3 – أما أهل السنة – رحمهم الله تعالى، فالاستواء عندهم معلوم المعنى كما قال الله جل وهلا في السفينة: (واستوت على الجودي) وفي ركوب الدواب: (التستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم

إذا استويتم عليه)، وهذا يفهمه كل عربي عامي لذلك قال يزيد بن هارون – رحمه الله تعالى:

(من زعم أن الرحمن على العرش استوى خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي)

وصح تفسير معنى الاستواء بالعقود ونحوه في أحاديث وآثار كما في السنة لعبد الله بن أحمد – رحمهما الله تعالى – وغيره منم كتب السنة

وتداول أهل السنة ذلك المعنى حتي صرح به الكرجي في العقيدة القادرية: (وخلق العرش لا لحاجته إليه، فاستوى عليه استواء استقرار كيف شاء وأراد لا استقرار راحة كما يستريح الخلق)، وهذه العقيدة أقرها أهل السنة كلهم في زمنها، وكانت تقرأ على المنابر كل جمعة

وليست عندي كتبي، ولا هذا الموضع بحاجة إلى تفصيل أكثر من ذلك لطالب العلم الذي تحت يديه كتب السنة لينظر فيها تداول أهل السنة لهذا المغنى بلا نكير، وأن الأشاعرة بمكرهم لما رأوا إثبات الاستواء وإنكار أهل السنة لتأويله بالاستيلاء احتالوا على تأويل العلو نفسه، فلا يغرنك إثباتهم للعلو! فاسألهم: ما معنى العلو؟! فسوف تجدهم ينكرون علو المكان وإنما عندهم علو القهر والمكانة! والحمد لله على السنة

الفصل السابع مسألة إقعاد رسول الله – صلى الله عليه وسلم

رد ذلك الألباني بأن:

1 – أثر مجاهد لا يصح عنه، بل صح عنه خلافه

2 – ليس له شاهد من الكتاب والسنة

3 – لا يصح عن ابن جرير والدارقطني

ومن ثم: لا يجوز أن يُتخذ ديناً وعقيدة !!

1 – هذا على طريقته الظاهرية المعروفة، وثلاثيته هذه باطلة:

أ – فقد صح عن مجاهد – صححه غير واحد من الأئمة الذين هم أعلم من مئات مثل الألباني!

وما زعم أنه صح خلافه، فليس هذا الصحيح خلافاً – كما سترى! إنما هو من سوء فهم الألباني وأمثاله

ب – له شواهد من السنة في كتاب السنة لابن أبي عاصم نفسه الذي خرج الألباني بعضه!

ج – صح عن جماعة من أكابر أئمة أهل السنة واعتبروه عقيدة، وأنه من لم يؤمن به وقع في التجهم، وانظر إلى مالم تر عيناك مثله في هذه المسألة في كتاب السنة للخلال – رحمه الله تعالى! ومن بعد الخلال قال به ابن تيمية وابن القيم في النونية والبدائع وغيرهما من كل قرن من قرون أهل السنة

فمن أقدم على مخالفته بعد ذلك وقال بمثل قول الألباني فهو يطعن في عقائد هؤلاء جميعاً! فقبح الله العجب والهوى حيث كانا!

2 – وأثر مجاهد – رحمه الله تعالى – أثر مبارك، ومن بركته:

أ – (ليث عن مجاهد) فلصوص الحديث إذا رأو ليثاً فروا! كأنه ليث الغاب! واتهموه بالضعف وأسقطوا كل حديثه! بكلام بعض الأئمة! فكيف حالك لو علمت أن مثل هؤلاء الجارحين له هم الذين أثبتوا هذا من حديثه!

لو علمت ذلك لعلمت أنه ليس كل حديث الضغيف ضعيفاً، وأن رد كل حديثه يحسنه كل أحد، ولكن الرخصة من ثقة – كما قال سفيان الثوري – رحمه الله تعالى، فالنتقاء هو فعل الأئمة، وليث عيب عليه أنه رفاع – وليس هذا الأثر بمرفوع بل هو عن مجاهد فقط!

وعيب عليه الخلط بين عطاء وطاوس – وليس هذا الأثر عنهما، وكلهم ثقة، وكلهم قد سمع منه ليث

وأيضاً فقد توبع ليث! وانظر (السنة للخلال – رحمه الله)

ب – (مجاهد) تابعي ثقة عالم بالتفسير – رحمه الله تعالى، فتفسيره هذا في المصطلح ظاهره أنه مقطوع أي موقوف عليه من كلامه، ولكن حقيقته ليست كذلك كما بينت في أول (الوقوف على الموقوف للموصلي)، فحقيقته أنه مما لا مجال للرأي فيه بل هو نقل لا شك، فاحتمل أحد هذه الأحوال:

الأول: الإرسال عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وليس كل المرسل مردوداً، وليس كل الرد معناه الإبطال والإلقاء في القمامة، فانتبه لدينك، ومن تتبع ترجمة مجاهد – رحمه الله تعالى –في مثل الحلية (3/ 294) وما قبلها وبعدها رأى كثيراً من الآثار التي ظاهرها أنها من قوله أو مقطوعة

موقوفة عليه، وقد ثبت رفعها إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم من وجوه أخر باللفظ أو المعنى ذاته

الثاني: الوصل بذكر ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما

فقد عرض القرآن عليه مرتين يوقفه عند كل آية يسأله عن تفسيرها!

ولذلك ألمح ابن القيم – رحمه الله تعالى – في نونيته إلى احتمال الوصل فقال: (بل هو عن شيخه الفوقاني)، وهذا احتمال قوي جداً إذ تفسير بما لا مجال للرأي فيه فلا يعود إلى رأي أو فهم لمجاهد نفسه – رحمه الله تعالى، وإذا لم يأخذ مجاهد مثل هذا عن شيخه الذي عرض عليه القرآن مرتين فعمن يأخذه!؟

قد تقول: فلماذا لم يصرح بالوصول؟!

أقول لك: عادة المكثر عن شيخٍ التخفف من مثل ذلك، وأقل التخفف من لفظ (حدثنا) ونحوه، وشواهد ذلك المعنى كثيرة

الثالث: الأخذ عن الإسرائيليات: أخذ هو أو ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما

وهذا احتمال ضعيف في هذه المسألة ومسألة الغرانيق من مرسل مجاهد أيضاً لأن الإسرائيليات إنما تكون في غالب الأمر في أ/ر القرون السابقة وقصصها أو أمر القيامة ونحو ذلك، نعم منها ما كان في غير ذلك كما في الآثار عن كعب الأخبار – رحمه الله تعالى، ولكن ليس قصة: حدث من رسول الله – صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، أو قال كذا وكذا

وهذا الاحتمال لا يضر لأن الأخذ ليس ممنوعاً، فقد قال صلى الله عليه وسلم: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) و (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم):

فهذان حالان: (التحديث) و (السماع)

ولا شك أن المرء قد يسمع ويكثر، ولكن كلما كان المرء ثبتاً لم يحدث بكل ما سمع: بل يحدث بأحسن ما سمع وينتقي مما سمع خاصة حينما يجزم به، فانتبه كما في جزام ابن عمر – رضي الله تعالى عنهما – في قصة هاروت وماروت والزهرة وقد كان عُمر – رضي الله تعالى عنه – وهو مَنْ هو في التحري في الحديث يقول لكعب الأحبار – رحمه الله: (حدثنا يا كعب، خوفنا يا كعب)

وابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – وهو من هو في العلم يأخذ وينتقي – وهكذا كثير من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم، وتلقاه أهل السنة – رحمهم الله تعالى – قرناً بعد قرن بلا نكير

فمن زعم أن (الإسرائيليات) ترد كلها فقد خالف هديهم وسبيلهم، كما كان قد خالف قبل ذلك حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم

ج – قد ورد عن بعض السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – نحو ذلك في غير رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وكل بني آدم تحت لوائه – صلى الله عليه وسلم، وكل بني آدم تحت لوائه – صلى الله عليه وسلم وهو سيد ولد آدم:

ففي تفسير قول الله تعالى في داود (وإن له عندنا لزلفى) قال عبيد بن عمير وغيره من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – نحو ذلك (التفاسير، والسنة لعبدالله بن أحمد – رحمهما الله، والحلية 3/ 274 و 297)

د – وقد ورد نحوه عن عبدالله بن مسعود وعبدالله بن سلام – رضي الله تعالى عنهما – في السنة لابن أبي عاصم وغيرها من كتب السنة

وقد احتج له بعض إخواننا بالبيت السابق ذكره هاهنا في (المكان): تعالى علواً فوق عرش إلهنا ... * ... وكان مكان الله أعلى وأعظما

إذْ شين العرش محفوضة دون تنوين في النشرات المتداولة، والسياق في مدحه صلى الله عليه وسلم

هـ – ولا إشكال في (ما صح من تفسير المقام المحمود بأنه الشفاعة)

فإن هذا من تفسير التنوع كما بينه ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في (قاعدة في أصول التفسير) كتفسير السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – الصراط المستقيم بأقوال كثيرة محصلتها كلها واحدة

فلا تناقض بين الشفاعة والإقعاد، بل هما سوياً

وربما يقال: هذا مقام وذاك قعود، فكيف يجتمعان؟!

قلت: قد خطر لي بجوابه سوياً! على وجوه منها أن المقام المحمود فيه (السجود ثم يقال ارفع

رأسك وسل تعطه واشفع تشفع) و (القيام للشفاعة) و (القعود إكراماً للشفيع)، ومنها أن الذي بشر بذلك وقبل ذلك التفسير منه أعلم باللغة، ومنها أن العرب تسمي الأشياء باعتبارات كثيرة فقد نهي عن اتخاذ ظهور الدواب منابر أو الوقوف عليها وإنما هو قعود، وكذلك الوقوف يعرفة والمشعر ولا خلاف في جواز العقود وأن معنى الوقوف للغالب أو الحضور، وأشباه ذلك كثيرة، والوجهان السابقان أظهر، والله المستعان

و – ولا إشكال في الإقعاد إلا عند الجهمية، ولذلك طعن أهل العلم فيمن يرد أثر مجاهد – رحمه الله تعالى – بالتجهم فمن أثبت الاستواء على طريقة أهل السنة وتحرج من إثبات هذه المسألة لأنه يرى عدم ثبوت النص بها فليس بجهمي لكنه يشابههم في ردها! وهو على خطر لتجهيله كل من أثبتها!

ونحن متبعون غير مبتدعين، ونسأل الله تعالى السلامة من الهوى والعجب، والسلامة في الدين، والعافية من الزلل والدخل

الفصل الثامن مسألة المجاز!

ألمح الألباني في مختصر العلو (حاشية ص 239) إلى إثباته في القرأن

والمسألة فيها كلام معروف لابن تيمية وابن القيم – رحمهما لاله تعالى – لا ينبغي الإقدام بعده على الإثبات بهذه الجرأة التي فعلها الألباني وهو ماقرأ مثل (الصواعق المرسلة) وغيره!

وعلي إيجاز أقول:

1 – يقال للمرء: هل في اللغة مجاز؟

فإن نفى أراحنا، وإن أثبت انتقلنا معه إلى ما بعده بعد البيان

2 – فيقال له: هل في القرآن مجاز؟

فإن نفى أراحنا، وإن أثبت انتقلنا معه إلى ما بعده بعد البيان

3 – فيقال له: هل في الصفات والغيبيات وأحكام الشرع مجاز؟

فإن نفى فهو من أهل السنة

وإن أثبت فهو جهمي ملحد زنديق يريد إبطال الشرع

فائدة

ثمة قولة الألباني: (أعرضوا عن الله فأعرض عنهم)

فأما الشطر الأول: (أعرضوا) فلا وجه لإنكاره لأنه يراه كل ذي عين فيمن يقصدهم الألباني، والإعراض نوعان كالكفر والفسوق والمروق والظلم والنفاق والشرك، فإعراض الكفر المخرج عن الملة، وإعراض المعاصي والكبائر والجهل والبدع

وأما الشطر الثاني: (فأعرض الله عنهم) فوجه إنكار المنكر أنه غيب لا يعلمه إلا الله، ولا يستطيع أحد أن يصف الله تعالى إلا بنص

وهذا الإنكار في هذا الخصوص لا محل له لثبوت نحو هذه المقالة عن كثير من السلف بلا نكير:

1 – فقد صح عن قتادة وغيره أنه قال: قالت بنو إسرائيل: يارب كيف نعرف رضاك من غضب، قال: 'ذا رضيت عنكم استعملت عليكم خياركم، وإذا غضبت عليكم استعملت عليكم شراركم

(خلق الأفعال 87، والرد على المريسي ص 106، والمحن ص 41 – 42 و 47، والحلية 6/ 290 وغيرها)

2 – ونحو هذا المغنى في تفسير قول الله تعالى: (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا)، وفي (الحلية 6/ 172 في من أطاع فيجعل الله ملوكهم عليهم رحمة، فإن عصوا جعلهم عليهم نقمة)

3 – وفي بكاء أبي الدرداء – رضي الله تعالى عنه – يوم فتح قبرص، وفي أنه إذا سلط السباء على قوم فقد خرجوا من عينه (الحلية 5/ 242 – 243)

وفي أنه – جل وعلا – إذا أطيع رضي وإذا عصي غضب (الحلية 4/ 41 – 42) وإذا أرضوا المساكين رضي، وإذا أسخطوهم سخط (الحلية 4/ 51 – 52) وفي مقت الله عز وجل – للعاصي (الحلية 2/ 153)

4 – وذكر عن ثابت البناني – رحمه الله تعالى – عن رجل من العباد (لعله يعني نفسه، وقد ذكره مقرا لمعناه) أنه قال يوماً لإخوانه: إني لأعلم حين يذرني ربي!!

ففزعوا من ذلك، وقالوا: متى؟ قال:

إذا ذكرته ذكرني!

وقال: وإني لأعلم حين يستجيب لي ربي!!

فعجبوا من قوله، قالوا: وكيف تعلم ذلك؟!

قال: إذا وجل قلبي واقشعر جلدي وفاضت عيناي وفتح لي في الدعاء فثم أعلم أن قد استحيب لي

رواه في الحلية (2/ 324) عن أبي الشيخ (–) من طريق أحمد الدروقي في تاريخه (–) بسند محتمل، ونحوه في الحلية (10/ 574)

5 – ونحو ذلك في (ما إذا أحببتم أن تعلموا ما للعبد عند الله من منزلة) بالنظر إلى ما يتبعه من ثناء حسن أو سيء

قاله كعب الأحبار – رحمه الله تعالى – (الحلية 5/ 366 و 6/ 3 و 5) وغيره

ويستدل له بقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في شهادتهم على الجنازة: (وجبت، أنتم شهداء الله في الأرض)

(يوشك أن تعلموا أهل الجنةمن أهل النار بالثناء الحسن والثناء السيء)

وهذا ظن ورجاء وخوف بجزم: (يوشك) فانتبه، و (مسألة الشهادة بالجنة والنار) معروفة عند أهل السنة

ولهذا المعنى مدخل في (مسألة المعين) و (الهجر)

وفي حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إيما امرأة باتت هاجرة فراش زوجها إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها) الحديث بنحوه

وفي هذا الباب طول، وفيما سبق مقنع

والله المستعان

السرية الثانية أصول السُنَّة

الفصل الأول منزلة السنة

كذا اسم جزء منشور للألباني ذكر فيه الحديث المشهور عن معاذ – رضي الله تعالى عنه – أن

رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حين بعثن إلى اليمن قال له: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟

قال: أقضي بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن أجتهد رأيي لآ آلو، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله)

رواه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم، وضعفه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني، وصححه ابن عبدالبر وغيره

وأعل الألباني متنه في هذا الجزء، وفي الضعيفة (881)، وفي شريط جدة (2/ 214/1) بما حاصله:

(ليس صيح المعنى عندي فيما يتعلق بتصنيف السنة مع القرآن وإنزاله إياه معه منزلة الاجتهاد منما، فكما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود النص في الكتاب والسنة، لكذلك لا يأخذ بالسنة إلا إذا لم يجد في الكتاب – وهذا التفريق بيهما مما لا يقول به مسلم، بل الواجب النظر في الكتاب والسنة معاً وعدم التفريق بينهما، لما علم من أن السنة تبين مجمل القرآن وتقيد مطلقة وتخصص عمومه)

واتخاذ هذا علة لتضعيف المتن قبيح جداً وسببه أن المواطن ذاتها التي خرج منها الألباني الحديث المرفوع عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيها المتن ذاته بالترتيب نفسه موقوفاً:

1 – عن أبي بكر الصديق – رضي الله تعالى عنه

2 – عن عُمر – رضي الله تعالى عنه – من كتابه إلى شريح قاضيه – رحمه الله تعالى

3 – عن عبدالله بن عباس – رضي الله تعالى عنهما – في مسائلة هو

4 – عن عبدالله بن مسعود – رضي الله تعالى عنه – يخاطب الناس ممن ابتلي بقضاء

وكلها بأسانيد قوية إلا الأول فقط وأما الثاني فرواه كذلك الضياء في المختار من طريق النسائي وابن أبي عاصم، وفي الحلية (4/ 136) وغيرها

وروي من إقرار عُمر – رضي الله عنه – لحايس بن سعد (المحن لأبي العرب ص 110)

وأما الثالث فرواه أيضاً الدرامي (1/ 59) وابن سعد (2/ 366 وترجمه ابن عباس /62) وإسناده

صحيح كالشمس، وفيه تخصيص أبي بكر وعمر – رضي الله تعالى عنهما، ويؤيده حديثه صلى الله عليه وسلم:

(اقتدوا باللذين من بعدي) و (لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما)

وقد قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج (6/ 316 – 317 و 7/ 503): (ثبت عن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما)

5 – عن عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله تعالى الحلية 5/ 272 – 273): (إذا اجتمعتم فأفيضوا في كتاب الله، فإن تعديتم ففي السنة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فإن تعديم ذلك ففي معاني الحديث)

فالمتن ثابت عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فلا يجوز الطعن فيه

وإنما نبحث في فهمه مع غيره كحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (ألا إني أوتيت الكتابى ومثله معه) ونحو ذلك، فنقول: المعنى المفهوم منه ليس هو مافهمه الألباني فاستنكره، ولكن هو كحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه)

فليس معناه أنه حين يغير بيده لا يغير بلسانه وقلبه، ولا حين يغير بلسانه لا يغير بقلبه ذلك إذْ لو فعل ذلك لما كان عمله

صالحاً إذ (الأعمال بالنيات) كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وإنما معناه أنه لما غير بيده اقتضي ذلك اندراج مادون اليد كاللسان والقلب – وهكذا

وقد وجدتُ – ولله الحمد – لهذا الفهم رواية عن حذيفة – رضي الله عنه (فمن الناس من ينكر بيده وقلبه ولسانه – والحق استكمل

ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه كافا يده – وشعبةً من الحق ترك

ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه – فذلك ميت الأحياء)

رواه في الحلية (1/ 274 – 275) من طريق: إسحاق بن راهوبة والحسن بن سفيان في مسنديهما، وعبدالرازق (لعله في مصنفه)

ولا شك أن هذا الفهم يبطل فهم الإرجاء في تأويل ديث تغيير المنكر، لكن لمنع فهم الخوارج منه مجال آخر في قول آخر لحذيفة – رضي الله تعالى عنه – ذكرته في (اهل السنة بين فتنتين

1/المهدية والصلاحية): (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسن، ولا تخرج على إمامك) وضابط الباب كله خطوة بخطوة هو هدْي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى

ونحو ذلك ربما قيل في تفسير قول الله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة اسجدوا لآدم إلا إبليس كان من الجن) فالأمر للملائكة وعصى إبليس وهو من الجن ليس من الملائكة، فمعناه: الملائكة فمن دونهم فدخل في الأمر إبليس – وهكذا

ونحو ذلك إذا أمر الله تعالى رسوله – صلى الله عليه وسلم – دخل الناس جميعاً في الأمر ما لم يكن خصوصية

فالمعنى – على ما سبق – هو الحكم بكتاب الله تعالى على ما فسرته سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقضى به الصالحون، فإن لميجد فالحكم بسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على هدْي الصالحين، فإن لم يجد فالحكم بما قضي به الصالحون من إجماع أو بما قضى به أبو بكر الصديق وعمر كما في قول ابن عباس –ة رضي الله تعالى عنهم، وهكذا

وليس حين تفصيل، وتخريجه للأحاديث بدون آثار منهج سقيم ليس عليه أهل الحديث، وتخريجه لهذا الحديث عليه استدراكات،

والله المستعان

فهذا فهمه الصحيح، وهكذا عمل به السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – في الرجم والصلاة والزكاة وغير ذلك حتى ذكر ابن كثير تبعاً لشيخه ابن تيمية رحمهما الله تعالى – في أصول التفسير (أصح الطرق في التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة) ثم ذكر هذا الحديث وجوّده، وذكر أثراً عن ابن عباس – رضي الله عنهما – في

نحو ذلك المغنى تفسير القرآن وأمافهم المعتزلة القرآنية المنقشرة في زماننا على يد (رشيد رضا) وأمثاله في رد السنة المخالفة بزعمهم للقرآن، وقبلهم فهم المعتزلة القديمة وأهل الرأي وقاعدتهم بأن أحاديث الآحاد لا يعمل بها في الاعتقاد، بل ولا في تفسير القرآن، بل ولا في الصلاة كقراءة الفاتحة (مع أنه متواتر) فهذا ضلال مبين
ومن العجيب – وما أكثر العجب – أن الألباني أثبت في صحيحه (إذا زخرفتم مساجدكم وحليتم مصاحفكم فالدمار عليكم) بمرفوع ضعيف وآثار موقوفة كذلك، فأين هذا في هذا الحديث الذي

نحن بصدره!؟

الفصل الثاني دعوى الخصوصية!

في شريط جدة (7/ 250/1 – 270) في إعطاء السائل الغني من الصدقة، وأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أعطى: (يأبون إلا مسألتي ويأبي الله لي البخل)، لأنه لو رده فقد يسب أو يشتم، أما غير رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلا يعطي لأنه لا يؤثر فيه الشتم بالبخل، فلا عليه إذن فليطبق القاعدة: (لا صدقة لغني)
1 – قلت: دعوى الخصوصية تنتج من ضيق عطن وعدم جمع لما في الباب أو نظر جيد فيه، فهذه ليست خصوصية، فالسب والشتم وخاصة بالبخل يؤثر في كل إنسان، و (أي داء أدوى من البخل) كما ذكر عن رسول الله – صلى الله لعيه وسلم – عن قوم من يخلوه، وجعل عليهم من هو سمح، ولا ينكر أثر التبخيل على الناس إلا ن لا يدري ماذا يخرج من لسانه!؟
2 – لقد سقت في الأسخياء للدراقطني أحاديث وآثاراً في إعطاء الشعراء ونحوهم لاتقاء لسانهم، والحفاظ على عرض المرء
3 – ويبقى تأويل إعطاء رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لمن لا يستحق، فإنما أعطاه ليتقي لسانه وليتألف قلبه – فهذان غرضان شرعيان صحيحان له صلى الله عليه وسلم ولمن بعده بشروط، هذا مع مراعاة الظاهر دون تقصي عن السرائر، وسهم المؤلفة في الصدقات معروف
وهذه الأعراض تراعى شرعاً، لكن الكلام فيمن رأيت أنه لا يستحق الصدقة شرعاً من باب الفقر وإنما من باب تأليف القلب، وأن الصدقة عليه قد تحجب الصدقة على من هو أحق منه فلو جعلت ما تعطيه من عام مالك لا من صدقته فهو أسلم، والله أعلم

الفصل الثالث عادة وعبادة

ذكر الألباني في شريط المدينة (1/ 580) هذه التفرقة بين سُنَّة العادة والعبادة، ومثل له بحل أزرار الثوب وأنه عادة، فمن يفعله تعبداً فهو مبتدع

وقال في شريط آخر: (سنة عادة يفعله بحسب الطبيعة وعادة العرب كالشعر) و (ممكن من باب الترويح في الجو الحار)!!

1 – قلت: قد أفردت هذه المسألة بكتاب عسى الله – عز وجل – أن يجعل فيه قنعة للأريب ومرضاة لمن في السنة بين الناس غريب

والألباني مع من قال بهذه اتفرقة غير مصيب، ولا من الصواب بقريب

2 – ويكفينا هاهنا بيان مخالفته لنفسه !:

أ – إنكاره تقسيم البدعة إلى مكفرة ومفسقة بزعم أنه من الكلام، فهذا الإنكار أولى به في هذه المسألة!

ب – في شريط قبض اللحية كان عمدته في تبديع من يعفي لحيته أن الصحابي إذا روى الحديث وعمل بهعلى صورة مخصوصة كان عمله ذلك تفسيراً لما روى لا يخرج عنه، إذ هو أعلم بما روى، ولم يحسن تطبيقه في اللحية!

وحديث حل الأزرار رواه قرة بن إياس – رضي الله تعالى عنه – وعمل به هو وابنه!

فهو اعلم بما روى، وزعم أن الحل كان من الحر فيه تجهيل وتغفيل للراوي الذي لم يزر بعدها في صيف ولا شتاء!

ج – في شريط جدة (66/ 370/2) قال (الفطرة تستحب ما استحبه صلى لله عليه وسلم، وتكره ما كرهه)

وهذا نفسه من حجتنا في هذه المسألة وغيرها من أمثالها

د – في شريط جدة (17/ 1/2/ 60) ذكر كراهة الصلاة حاسر الرأس! والكراهة حكم شرعي، وحسر الرأس أو تغطيتها عادة على تقسيمه هو، فإن أدخلها في العبادة لحديثه صلى الله عليه وسمل: (من تشبه بقوم فهو منهم)، فكذلك حل الأزرار لمن فعله تشبها برسول الله – صلى الله عليه وسلم!

3 – في هذا التقسيم محاذير منها:

أ – نوع طعن في رسول الله – صلى الله عليه وسلم!

نعم، فإن المرء الصالح يجتهد أن تكون عاداته كلها موافقة للشرع، ويكون له من كل عادة حكمة شرعية، وكذلك يجهد أن يتشبه بالصالحين في سمتهم وهديهم

فهل يعقل عاقل أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يفعل شيئاً ويداوم عليه عادة دون حكمة فيه!؟ عبادات رسول الله

– صلى الله عليه وسلم – كلها عادات له كما قالت أم المؤمنين عائشة بنت الصديق – رضي الله عنهما: (ماعمل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عملاً إلا أثبته)

ب – نوع طعن في السلف الصالح وأئمة الهدى – رحمهم الله تعالى!

– فكثير منهم صنع ذلك كابن عمر وابنه سالم فما كان يزر أبداً، وذكر عن ابن عباس وابن مسعود وأبي هريرة – رضي الله تعالى عنهم، وعن محمد بن علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وغيرهم وأحمد بن حنبل في مسائل أبي داود وغيره!

ومن لم يصنعهة فلا حرج، إنما الحرج على من أنكر من صنعه!

– وأبو داود وابن ماجه إنما ذكرا الحديث في كتاب السنن لا الشمائل، ولم يذكرا له معارضا!

ج – نوع جهل بالشرع!

فغن الأكل والشرب واللباس والنكاح وغيرها عادات للبشر جميعاً، وقد صنف أهل العلم في سننها من أحاديث – رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – كتبا مفردة أو مصنفة

وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (وفي بضع أحدكم صدقة)! وهذا من العادات، ولم تذكر فيه نية تشبه ولا غيره! فكيف إذا اقترن بالعادة نية التشبه بالصالحين، بل برسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذي قال الله تعالى فيه: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر)

ولتكن على ذكر من قصة في تفسير هذه الآية: كلكم هي قصة النفر الذين قالوا: (مالنا ولرجلٍ غفر الله له ماتقدم من ذنبه وما تأخر) وقصة الذي قال نحو هذه الكلمة في أمر قبلة الصائم، فكان رد

رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، أما إني أصوم وأفطر وأقوم وأنام، وأنكح النساء 000 فمن رغب عن سنتي فليس مني)

ففيه كله – صلى الله عليه وسلم – أسوة حسنة إلا الخصوصيات لا يجوز التأسي به صلى الله عليه وسلم فيها على الوجه ذاته الذي خص فيه، لكن بعضها يستحب فيه ولا يجب، فمن خصوصياته صلى الله عليه وسلم أنه لا تحل له الصدقة، وقد قال صلى الله عليه وسلم – لآله – رضي الله تعالى عنهم: (إنها لا تحل لنا، إنها من أوساخ الناس)، فمن تعفف عنها لذلك غير موقعٍ نفسه في حرج شرعي فهذا طيب، بل قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من يستعف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله)

لما سمع ذلك أبو سعيد الخدري – رضي الله تعالى عنه – وكان قد أتى يسأله – صلى الله عليه وسلم – من فقر نزل، فلما سمع رجع فأعقبه الله تعالى غنى

وهذا هذا الباب تفصيل يطول، والله المستعان

1 – في شريط جدة (3/ 720/2) دعوة صريحة للتمذهب في طلب العلم في الفروع! وفي شريط (363/ قبض اللحية) ينصح بأنه لا يمكن فهم الدين إلا عن طريق أصول الفقه!!

وهذا عجيب، فبينما هو ينكر على محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى – التقليد الذي نسبه إليه والرجل برئ منه، إذ هو ينصح به!

والرد على هذا، بل على كل فصل من فصول أبواب هذه الساقة يحتمل البسط، ولن على الإيجاز الشديد:

ا – من الذي سن هذا من السلف الصالح وأئمة الهدي – رحمهم الله تعالى؟!

ب – ماذا انتفعت به من درساة الحديث خمسين سنة حتى تنصح بالمذهبية ولا ترشد طالب العلم إلى مذهب أهل الحديث الذي صنف فيه الأئمة: البخاري وملم وغيرهما – رحمهم الله تعالى

– صنفوا للعلم لا لترتيبها أو للتبرك بها دون علمٍ وعمل!؟

ج – قد نهى أهل العلم عن التقليد، وذموا الكلام الذي بنيت عليه أصول التقليد، ومن دخل ففيه ثم رام الخروج منه لم يستطع وبقيت عليه منه بقايا، وقد كان من السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – من يقول:

(من نعمة الله على الشاب أن يوفق لصحبة رجل من أهل السنة)

يعني ليبدأ بطاعة الله دون البدعة

وإذا جاز التقليد بشرطه للعامي، فكيف تجوزه لطالب العلم؟!

د – أنت تأمره بذلك طلباً للعلم، وهذا لم يفعله أهل العلم، بل قد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل أجلها ورزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب) الحديث فما كتبه الله تعالى لذلك الطالب من علمٍ لن يموت حتى يدركه، فليطلبه من حله وفضله لا بغير ذلك

2 – وفي شريطه (382/ 370/1) قال: (فتوى العالم للعامي كالدليل للمجتهد)!

أ – ليس هذا قوله وإنما نقله وإن ساقه مساق القول لنفسه!

ب – ومراده في التشبيه في الحجة، وهذا تشبيه فيه نظر فالدليل هو كتاب الله تعالى وسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإجماع أهل العلم: فهل فتوى العالم في منزلة هذا!؟

ج – والعامي وإن لم يطالب بفظ الدليل، وإن لم يطالب مفتيه بالدليل ن لكن تعريفه الدليل الصريح عن الله تعالى أو عن

روسله – صلى الله عليه وسلم أو الإجماع له أثره في عمله بالحكم، وتعظيمه للأمر، وتفقيهه في دينه، وإثارة الرغبة والرهبة في نفسه

ومن العجب أنه بينما هو يتهم في شريطه (571/ 290/10): (الفقه جامد) لخلوه من الترغيب والترهيب بزعمه! إذا به يصنع ذلك وينصح به!

– وفي شريط جدة (6/ 200/1) ينصح الشاب بعدم الإقبال على دراسة الحديث! والإقبال على غيره كاللغة وغيرها!

وما أعجب هذه النصيحة! من رجل درس الحديث خمسين سنة!؟ فوالله لو خرجت من غيره ممن لم يفهم هذا العلم وممن لم يعرف حاجة هذا العلم إلى الآلف لا المئات من طلبة العلم فيه على منهاج صحيح وهو منهاج السلف الصالح وأئمة الهدي – رحمهم الله تعالى – في التحري لا التجري على التصحيح والتضعيف وإفساد كتب أهل العلم بالزعم والتحقيق الذي يظهر أنه لصوصية!

بل والله ننصح كل شاب يقبل على طلب العلم بدراسة الحديث بكل طاقته، لكن على منهج أهل العلم، فالتوسع في دراسة اللغة لم يمنع أبا عبيد – رحمه الله تعالى – من طلب الحديث والإكثار منه، ومن الفقه فيه، ومن فهم عقائد أهل السنة – رحمهم الله تعالى – وهكذا

فطالب الحديث بجد ينبغي عليه أن يدرس غريب الحديث وفقهه وأحكامه وما يدخل منه في التفسير والسيرة وكافة فروع العلم، وهل ثمة علم في الشرع نافع إلا بالحديث والأسانيد!؟

فقد رأيت شاباً من الشام قبل خمسة عشر عاماً من أصحاب الألباني رحل من بلاده إلى مصر يطلب اللعم بناء على نصيحة شيخه الغالية! تدري ماهي النصيحة!؟ أ، يدرس اللغة على يد رجل سيماه الفسق، فنصحه هذا الرجل بحفظ دواوين الشعر لتقوى لغته!، والرجل لما يحفظ كتاب الله ولا حفظ من كلام أفصح الناس من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والسلف الصالح والأئمة – رحمهم الله تعالى! ما يقيم به دينه ولا لسانه!

ثم قد علمت أن اللغة من أكبر أبواب المبتدعة في تحريف الدين في أبوابه كلها من العقائد والعبادات والفروع، ورد السنة وكذلك من غرها مالم يكن أصله السنة وطلب الحديث، فمثل هذا لو استنصحني لنصحته – إن كان محباً للغة – أن يدرسها على طريقة المحدثين:

فيحفظ القرآن وما يستطيع من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وآثار السلف الصالح وأئمة الهدي – رحمهم الله تعالى، ويتضلع في كتب غريب الحديث وإعرابه، وتفسير القرآن التي صنفها أهل الحديث

فإن كان ميله لتعلم الفروع – ولا أقول للفقه فإن الفقه المراد في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) في الدين كله وأصله هو السنة والعقائد –

فننصحه بطلب الحديث، والتركيز في الطلب على كتبه المصنفة على الأبواب على مذهب أهل الحديث – وهكذا

الفصل الخامس حقيقة السحر!

ذكر في شريط جدة (17/ 1/1/ 410 و 485) أن السحر لا حقيقة له!، وهو تلميذ لابن حزم ورشيد رضا!! وعنهما أخذ هذا الكلام

1 – في الطحاوية (ط 3 ص 507): (أكثر العلماء على أنه يؤثر على موته ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل 0000 ومذهب أهل السنة وجمهور علماء الأمة على إثبات السحر وأن له حقيقة)

وإنما ذكرت الطحاوية لأنها من تخريجه، فقد قرأها، والله أعلم!، التفصيل في إثبات هذه الحقيقة الكثير على أنه منها جملة في كتب أخبار الجن

2 – وذكر ابن جرير (2/ 436 – 442 و 446) القولين في المسألة

– وبوب اللالكائي – رحمه الله تعالى (ص 1209): (سياق ما روي في أن السحر له حقيقة)، وذكر حديث السحر الذي في الصحيحين، وروى (2279) والحكم (4/ 156) وقبلهما ابن جرير (1695) وابن أبي حاتم (1/ 203 – 205/ ابن كثير) وغيرهم من قصة المرأة التي تعلمت السحر، فكانت تقول للبذر: اطحن، ايبس وهذا في لمح البصر! وإسناده جيد

وكذلك بوب التيمي – رحمه الله تعالى – في الحجة (1/ 481): (السحر له حقيقة)، وقبلهما ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، وقال الصابوني في رسالته (174) في معتقد جميع أصحاب الحديث – رحمهم الله تعالى – (150):

(ويشهدون أن في الدنيا سحراً وسحره إلا أنهم لا يضرون أحداً إلا بإذن الله)

وكذلك فعل ابن قدامة، وإنما يعرف الإنكار من الماتريدي وابن جزم وأمثالهما

– وذكر ابن هبيرة في الإشراف: (أجمعوا على أن السحر له حقيقة إلا أبا حنيفة، فإنه قال: لا حقيقة له عنده)! وإجماعهم يعني إجماع أهل المذاهب

– وقال ابن القيم – رحمه الله تعالى (التفسير ص 571 – وبدائع الفوائد (2/–): (وقد دل قوله: (من شر النفاثات في العقد) وحديث عائشة (رضي الله تعالى عنها) المذكور تأثير السحر، وأن له حقيقة

وقد أنكر ذلك طائفة ن أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، وقالوا: إنه لا تأثير للحسر البتة لا في مرضٍ ولا قتلٍ ولا حل ولاعقد وإنما ذلك تخييل لأعين الناظرين، لا حقيقة له سوى ذلك!

وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف، واتفق عليه الفقهاءس وأهل التفسير والحديث ن وما يعرفه عامة

العقلاء)

بل والله عامة الناس يعرفون أثره ويرون المسحورين وأحوالهم

3 – وممن قال بإنكار هذه الحقيقة إمام المعتزلة الثاني في عصرنا محمد رشيد رضا وأتباعه، وهذا رئيس جماعة أنصار السنة محمد حامد الفقي قد انتصر لذلك فأفسد حاشيته هذا الموضع من كلام ابن القيم – رحمه الله تعالى، وفسر النفث في العقد على طريقة الباطنية بأنه النميمة!، وأنكر الجن وأثرهم، ورد عليه بعض ذلك صاحبه أحمد بن محمد بن شاكر في كتابه: (بيني وبين حامد الفقي)، وكلاهما من تلاميذ هذا الإمام السابق ذكره!!، ومن العجب أني لم أقف حتى على شيء مسطور منشور – على كثرة تتبعي لمؤلفات ابن شاكر – منه يرد به ما صنعه شيخه!

والمعروف أن الألباني صرح بفضل هذا الإمام على السلفية كلهم، وعليه خاصة!

(حياة الألباني 1/ 400 – 401)!ّ ونصح في أصالة على الحلبي بالرجوع إلى تفسيره في أسطر وحذر منه في سطر واحد تحذيراً مجملاً لا ينفع طالب علم ولا يقنع به طالب حق وسنة!

والله المستعان

الفصل السادس منزلة الصحابة رضي الله عنهم

1 – ميل الألباني إلى الظاهرية واضح في كثير من فتاويه، وشدة دفاعه عن ابن حزم حتى يقول: (جهمي جلد ولكنه أخطأ فله أجر واحد) يدل على منزلته عنده!

ومن ذلك كلامه في شريطه (384/ 380/2) في مسألة حجية قول الصحابي، ومذهب أهل الحديث في ذلك متداول في كتبهم، ولإبن القيم – رحمه الله تعالى– في إعلام الموقعين فصول جيدة في ذلك، وعسى الله – عز وجل– أن يَمُنّ ببيان هذا المذهب المجهول الذي احتاجته المذهبية المقلدة وأبو إلا نسبة كل كبار المحدثين الى مذهب التقليد بطمس معالم مذهب اهل الحديث والله المستعان.

2 – تورط الألباني في التنقص من أم المؤمنين عائشة بنت الصديق – رضي الله عنهما – في نكتة وضحكة ذكرتها في تضاعيف هذه النصيحة عند ذكر فرية على البخاري – رحمه الله تعالى!

وأخرى في شأن قاتل عمار بن ياسر – رضي الله تعالى عنهما.

وكلاهما قد بينه من نفعه الله تعالى بالعلم مثل ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في المنهاج في مواضع منها (6/ 363) بأنها لم تخرج.

وقد قال السجزي – رحمه الله تعالى – في رسالته (ص 218): (كل من تنقص عثمان أو علياً وعائشة ومعاوية وأبا موسى وعمرو بن العاص – رضي الله عنهم – فهو خارجي، ومن تنقص بعضهم ولم يتنقص عثمان وعلياً فهو ضال على أي مذهب كان)!

والالباني يعلم صحة حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا)،

والله المستعان.

3 – وشهد عليه اثنان من إخواننا ذهبا إليه فسألاه:

ما رأيك فيمن يقول: الصحابة عندهم نفاق عملي مثل ماعز والغامدية؟!

فقال: نعم، واحتج بقول الله تعالى: (فمردوا على النفاق).

وهذا لو طمس اسم قائله وقيل من قاله!؟ فقلت: الرافضة لما كذبت ولا كُذبت!

أ– (الصحابة) هلاّ قال: (بعض) فكم عدد المنافقين الذين مردوا على النفاق في عدد الصحابة رضي الله عنهم!؟ ولا عشر العشر!

ثم المنافقون لا يذكرهم أحد من أهل العلم في الصحابة رضي الله عنهم ولا يسميهم منهم، كعبدالله بن أبي وغيره

ب– والآية في نفاق الكفر لا نفاق العمل!

ج – وماعز والغامدية ليسا بمنافقين بل هما من خيار الناس: أذنبا وطهرهما الحد وتابا توبة ليت يتوب واحد من الألف منها!

ولا يجوز اللوم بعد التوبة والحد.

د– ثم أين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا).

الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – أعظم مما قاله الألباني!؟

السرية الثالثة الإمارة

الفصل الأول الدولة الإسلامية!

قال في شريط جده (64/ 600/2): (لا تقوم الدولة الإسلامية إلا على كل هذه الجماعات)!

1 – قلت: أما دولة المسلمين، فكما قلت: خوارج أو غيرهم!

وأما الدولة الاسلامية فلم تقم قديماً ولا حديثاً ولا مستقبلاً إلا على أهل السنة فقط، وأهل البدع مكبوتون مقهورون

أ – فهذا عصر الخلفاء الراشدين – رضي الله تعالى عنهم – لا كلمة إلا لأهل السنة

ب – وهذا عصر الدولة الأموية في غالبها على ما فيها: أهل البدع – أكثرهم – فيها مكبوتون وعمر بن عبدالعزيز – رحمه الله تعالى – يرد قائداً من قواد الحجاج لا يرى أن يخالط جيوش المسلمين، ويرد القدرية والخوارج، وهشام بن عبدالملكك يصلب غيلان القدري، وانظر المنهاج لابن تيمية – رحمه الله تعالى (*م 239)

ج – وهذا عصر الدولة العباسية في عهد ملوك السنة: يتتبعون الزنادقة، ويبطلون محنة المعتزلة، ويأمرون بنشر السنة، ويأمر القادر بالله، ويلعن الجهمية على المنابر

د – وهكذا حتى في عهد الدولة السعودية التي صارت شوكة في حلوق أهل البدع، واجتمعوا على الكيد لها، وما يزالون، وعندهم نواة الدولة الإسلامية هي دولة الروافض في إيران، أو دولة الصوفية

الماسونية في السودان، أو دولة هادمي كونار الأفغنان، والله المستعان

2 – قد قال الله تعلاى: (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً)

(لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يَألُونَكُمْ خَبَالاً)

وأجمع أهل السنة على هجر أهل البدع

وقال أحمد – رحمه الله تعالى: (لا يستعان بأخل الأهواء في شيء)

فماذا تؤمل من دولة لهذه الجماعات بل الحق يقال: لهذه الفرق المبتدعة لها فيها مناصب ودور!؟ ما أشبه ما يقوله الألباني (بالديمقراطية)!؟

أي قيام لدولة إسلامية على أركان البدع والضلالات والقبوريات والأشعريات!؟

فلئن قامت، ولن تقوم بمشيئة الله، فما أسرع انهدامها ومن وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام

إن هذا الكلام بنفسه كلام الإخوان الذين اعترف الألباني بمخالطتهم زماناً حتى قال: (ومازالت في إخوانية)!

3 – أهل السنة لا يريدون هذا، ولا يكثرون الكلام فيه، فإن هذا كلام الخوارج

ومن العجيب – ولا عجب – أن طائفة أخرجت كتاباً باسم (القطبية هي الفتنة فاعرفوها) ففي (ص 40): (علماء فضلاء ليس فيهم دخن ولا غب أمثال العالم المحدث الألباني وتلاميذه في الأردن وكأمثال أئمة الدعوة السلفية في 00 و مصر 000)!

وكل هؤلاء مع القطبيين في فتاويهم في قصة الخليج! ومعهم في نشر أشرطتهم، وللألباني غير كلامه هاهنا في الجماعات الموافق حرفاً بحرف لما في كتاب (القطبية) من منهجهم في التسامح مع كل هذه الفرق للألباني كلام آخر في مدح أئمة

القطبية في الجزيرة وغيرهم!
وفي أمور أخرى! متى قال قولتهم في التمني أن تكون أفغانستان النواة لدولة إسلامية!
فما أدري كيف يجمع القلب التحذير من القطبية والصنح بالألباني وهو معهم!؟
(مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لا إِلَى هَؤُلاءِ وَلا إِلَى هَؤُلاءِ)!
4 – اهل البدع لا يريدون ذلك: فلا يمكن أن يسكتو عن هدم القبورالمعبودة من دون الله وهي من أركان دينهم، ولا أن يسكتوا عن نشر السنة وتعليمها الناس في العقائد والعبادات والأحكام

دون الأشعرية والمذهبية ولا 0000 ولا 0000؟!
وإنما هي كدولة الباطنية العبيدية أو قبلها دولة المعتزلة الجهمية 00 فهل تريد هذا!؟
* وفي حياة الألباني (1/ 395):
(أؤيد قيام الجماعات الإسلامية، وأؤيد تخصص كل جماعة منها بدور: اقتصادي وسياسي واجتماعي 0000 ولكني اشترطت أن تكون دائرة الإسلام هي التي تجمع هذه الجماعات كلها 0000 كان يحضر دروسي أعضاء من الإخوان ومن حزب التحرير ومن جكاعة التبليغ ومن المذهبيين
فكيف نتهم بعد ذلك بمحاربة الإسلامية)!
كفاك من امرئٍ لسانهُ! وحسبك من شرٍ سماعه!
1 – هذا إقرار بالباطل فإن كان الألباني رأس أمر فلا حرج أن ترى فيه كل تلك الفرق الضالة بتأييده من خوارج وصوفية ومقلدة ومرجئة وروافض!
أما أهل العلم الذين تفهم الله تعالى بالعلم فكانوا يطردون أهل البدع من مجالسهم: فهذا زائدة بن قدامة – رحمه الله تعالى – لا يحدث إلا من شهد له اثنان من أهل السنة أنه ن أهل السنة
وهذا ابن أبي عاصم – رحمه الله تعالى – يطرد من مجلسه كل من يبغض أصحاب الحديث
وبينهما وبعدهما عشرات من المحدثين يصنعون ذلك نفسه
2 – هذا دعوة للخروج، فإن هذه الجماعات دولة في داخل الدولة
والألباني ينادي بترك السياسة، فكيف يقر بجماعة سياسة ؟ ويحضر دروسه حزب التحرير وهو حزب قائم على الانقلابات ويحرم على أعضائه الإيمان بعذاب القبر ؟
ومجلس بعض أصحابه المشهورين على شاكلة شيخه يجمع كل هذه المتنافرات على طريقة الإخوان: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) !

3 – الاسلام ليس فيه جماعات، إنما هي جماعة واحدة وفرقة ناجية، والباقي فرق ضالة هالكة
وهذه الجماعات التي يسميها الألباني بالإسلامية منها المرجئة والصوفية والقبورية والجهمية والمعتزلة والخوارج ولكن بأسماء حديثة!
فهنيئاً له بمنهجه (التصفية والتربية)!

الفصل الثاني البيعة

قال الألباني في شريط (606): (البيعة الشرعية لا تكون بلدية ولا إقليمية 00 لا نعهد في الإسلام لخليفة واحد، فكل من شرع لطائفةٍ أن تبايع فقد أحدث حدثاً شراً من المحدثات الصغرى 000 وحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (من مات وليس في عنقه بيعة) فهذا للخليفة، فإذا لم يوجد فمعناه السعي لإيجاده 000 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني)
حتي إن كبار أصحاب الألباني ممن يتظاهر بالسمع والطاعة كان يؤوي: (من لا يرى بيعة، ويدعو إلى ذلك)، ويدفع عنه من يتكلم فيه حتى قال لمن يحذر منه: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي!؟)
ومثل ذلك من العجب كتاب (القطبية هي الفتنة) ففي (ص 40) ينصح بالألباني مع غلو صوفي فيه: (علماء فضلاء ليس فيهم دخن ولا غبش أمثال العالم المحدث الألباني وتلاميذه 000)، ثم في (ص 78) يذكر من إرهاحنات القطبية للخروج مسألة البيعة بالكلام ذاته الذي
ذكرونه هاهنا للألباني!؟ وبعد هذا (ليس فيهم دخن ولا غبش)!! بلى والله قد عرفنا أين الدخن والغبش
1 – ونحن نعلم أن اصل الضلال هو ظن المرء أنه في حالٍ لم يسبق إليه!
أ – ولكن السني يعلم أنه ما من حال من خيرٍ أو شرٍ إلا قد سبق إليه بمثله أو نحوه، فليحسن القراءة فيما سبق ليعرف متى كان ذلك
ب – وهو يعلم أنه ينبغي عليه أن يصنع ماصنعه أئمة الهدي – رحمهم الله تعالى في مثل أو نحو ماهو فيه
2 – فأما حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في البيعة لخليفتين، فمن فهم الألباني أتي!
وهل أمراء بلاد المسلمين: كل منهم خليفة للمسلمين!؟ فهل حينما يبايعه أهل بلده، يبايعونه على إمارة المسلمين جميعاً في بلاد الدنيا!؟

3 – ثم قد ذكر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما نحن فيه حينما ذكر الفتن: (تكثر أمراؤكم) فما معنى الكثرة!؟ فهل قال اقتولهم!؟ أو أطيعوهم في طاعة الله تعالى
4 – ثم قد رأينا في سير أئمة الهدى – رحمهم الله تعالى – أنه قد حدث مثل ما نحن فيه، بل أشد منه ك

ذلك أنه بويع علي – رضي الله تعالى عنه – أميراً للمؤمنين، وأبى أهل الشام البيعة، لم يسموا معاوية – رضي الله تعالى عنه – أميراً للمؤمنين لأنهم كانوا – وفيهم معاوية وجماعة من الصحابة والتابعين يعلمون أنه لا يكون للمؤمنين جميعاً أميران، ولكنه كان أمير الشام فقط وكان قتال الجمل وصفين قتال فتنة وانظر المنهاج لابن تيمية – رحمه الله تعالى (8/ 233 و 314 – 316 و 7/ 50) حتى كان من أ/ر الحسن بن علي – رضي الله تعالى عنهما – ما كان مما بشر به صلى الله عليه وسلم: (لعل الله أن يصلح به بين طائفتين من المسلمين)

فائتلف المسلمون على أمير واحد غير منازع

حتي كان من أمر يزيد ماكان، وهم بعض أهل المدينة بخلعه فنهاهم ابن عمر – رضي الله تعالى عنهما – نهيا شديداً

وما أجهل ابن حزم حين يقول في إجماعاته (ص 178) حين يفصح عن خارجيته:

(قد علم أن أفاضل الصحابة وبقية الناس يوم الحرة قد خرجوا على يزيد وأن ابن الزبير ومن تبعه من خيار المسلمين خرجوا علي أيضاً – رضي الله عن الخارجين، ولعن قتلتهم

وأن الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسيوفهم وهذا أمر مشهور يعرفه أكثر العوام والنساء في خدورهن!!)

فهذا كله زور: ولم يخرج من الصحابة – رضي الله تعالي عنهم – في الحرة أحد

وعبدالله بن الزبير – رضي الله تعالى عنهما لم يمانع في بيعة يزيد (الحلية 1/ 330 – 331) وإنما بويع بعد موت يزيد بيعة صحيحة سابقة على بيعة مروان بالشام، ومع ذلك فقد كرهها أبو برزة وابن عمر – رضي الله تعالى عنهم

ولم يخرج الحسن البصري – رحمه الله تعالى – على الحجاج، بل كان ينهي عن ذلك ويقول:

(الحجاج عقوبة من الله فلا تستقبلوها بالسيف) كما رواه ابن سعد وغيره بسند صحيح!، وأخرج مسلم بن يسار كارهاً، وخرج من خرج في فتنة ابن الأشعث، فقال أبو قلابة – رحمه الله تعالى: (ماعاش منهم بعدها أحد إلا ندم)

فإياك أن تأخذك الأسماء إلى الأهواء، فهذا ابن حزم مع ماعليه من الجهمية والظاهرية يضيف إليها الخارجية والكذب الصريح!

فالله المستعان

ثم لما قام أمر الدولة العباسية في المشرق وقام أمر الأموية في المغرب لم يجرؤ أهل المغرب على تسمية صاحبهم: أمير المؤمنين، بل أمير المسلمين، ثم تجرءوا بعد ذلك، فكان أهل السنة في المغرب في طاعة أميرهم وأهل السنة في المشرق في طاعة أميرهم

ثم صارت دولاً كثيرة على رأس كل منها أمير: فالشام ومصر والحجاز عليها أمير المؤمنين العباسي وملوك المماليك

وسلاطينها، وبلاد الروم والعراق وما وراءها والمغرب لكل منها أمير بيعته التي عليها أهل بلده لا يتعداها، حتى إن ذاك الشوكاني الواقفي الظاهري كان يسمي أمير اليمن (مولانا أمير المؤمنين خليفة العصر)، وإنما هي اليمن فقط! ويبايعه على ذلك ويحارب معه من يأتي بلدهم من الأتراك العثمانية، وجيوش دولة السنة التي قدمت من نجد أيام محمد ن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى – فهذا موجز الحال، ومنه ترى مشابهة ما بيننا وبينهم، والبيعة عندهم والطاعة مقترنان كما هو واضح في تأمل النصوص فطاعة الأمير إنما جاءت من بيعته، فانتبه، أما طاعة الوالد ونحوه فلا بيعة فيخا كما هو معلوم

فماذا كان يصنع أهل السنة!؟

1 – إذا كان أميران كل منهما يدعي أنه أمير المؤمنين في الأرض، فالبيعة للأول كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فإن كان زمن فتنة فقد أمر – صلى الله عليه وسلم،– في ذلك بالاعتزال كما صنع عبدالله بن عمر – رضي الله تعالى عنهما – اعتزالاً لا يعني ترك الصلاة خلفهم، ولا يعني الخروج عليهم

2 – إذا كان أكثر من أمير: كل على بلده ن فالسمع والطاعة لكلٍ في بلده، ولا نعلم أحداً من أهل العلم في المشرق أنكر على مثله في المغرب بيعة صاحبه، ولا جهر بعدم البيعة لأن هذا من صنيع الخوارج وأبواب الفتن

لكن البيعة العظمى هي لا شك بيد أهل السنة لا سيما إذا كان معهم الحرمان

3 – وأما بيعة كل فرقة صاحبها فهذا صنيع الخوارج والصوفية والباطنية، وأعني بكل فرقة لا كل بلدٍ: هذه التي يسميها الناس الآن زوراً (الجماعات الإسلامية) وإنما هي الفرق البدعية ومن العجب أن بعضهم علي عن نفسه وتدرجه في الإخوانية حتى حضر للبيعة! فما صدّه عنه إلا أ، هـ رأى في المجلس الآثار لسجاير)!! (فالحق جماعة واحدة هم (أهل السنة والجماعة) وإنما سموا الجماعة لاجتماعهم على السمع والطاعة في طاعة الله تعالى دون الخروج على الأمراء ولا على المسلمين على سيرة الخوارج شرار الخلق

فإذ قد ظهر كما سبق علمنا أن جهر الألباني بعدم انعقاد بيعة بعض أمراء المسلمين، بل بالصريح بلاد أهل السنة هو فتح لباب الخروج على مصراعيه، وأعلم أنه لا يحب فتح هذا الباب، ولكنه يفتحه دون أن يدري، كما فعل قبل سنوات هو وغيره من الجهيمانيين من اللين وعدم تعليمهم منهاج أهل السنة كاملاً مع اختلاطهم به وبغيره وتعظيمهم له ولغيره!! فلو كان كلام الألباني في البيعة صحيحاً – وليس بصحيح كما سبق – فالسكوت عنه أولى فالواجب سدا للذرائع و (لا يلدغ المؤمن من جحرٍ مرتين) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وثمة من تلقف فتوى الألباني هذه في البيعة فنشرها ممن يدافع عنهم الألباني وبراهم معه على الخط! 00 فهل تكون جهيمانية جديدة على الخطوات نفسها مكن غفلة الألباني وغيره!؟

نسأل الله السلامة والعافية، والله المستعان

1 – كذا أفتى الألباني في قضية الإفغان، وعزز ذلك بتجويزه في شريط جدة (11/ 375/1) الجهاد مع الصوفية! وعزز ذلك في نصيحته الموجهة للأفغان (حياة الألباني 2/ 501 – 502):

(إن كان عندي ما أوجهه من نصيحة إلى أولئك الإخوان المجاهدين فإنما هو أن أذكرهم بوجوب اتحادهم وابعادهم عن التفرق)! ولم ييذكر لهم نصيحة غير هذا مع علمه بما هم عليه من القبورية والجهمية والعصبية المذهبية والعصبية القبلية وتفشي المخدرات بينهم تديناً والصوفية المغالية والرافضية وغيرها!

فماذا حدث من جزاء هذه الفتوى!؟

ذهب بعض شباب المسلمين من أهل السنة وغيرهم وبعضهم قد بلغ لتوه وأكثرهم بلا علمٍ ولا فهمٍ، لقاتل مع المبتدعة الذين أوصاهم أئمتهم بترك أمور الخلاف كلها، والتشبه بالأفغان حتى في صلاتهم التي لا جهر فيها بأمين تديناً ولا اطمئنان فيها كلها ولا في رفع من الركوع 000 وصلوا باختيارهم بل بإيجابهم خلف الجهمية ولم يعيدوا! وسكتوا وجوباً! عن كل منكر فيعقيدة وعبادة مع المجاهدين!!

وهناك في معسكرات المبتدعة:

1 – تعلم الشباب الإرجاء: إرجاء اختلافات فرق المبتدعة مع أهل السنة، بل الطعن في أهل السنة هناك في بلاد الأفغان فلما رجعوا إلى بلادهم كانوا شوكة على أهل السنة

2 – تعلم الشباب الخروج: لاختلاطهم بفرق الإخوان والتكفير، فلما رجعوا إلى بلادهم نشروا فكر الخروج وتشوقوا إليه! بل وشاركوا فيه بتدمير وتحريق!! فهذه مساهمة هذه الفتوى في جهيمانية جديدة، وموجة عارمة من الإرجاء الذي قال فيه إبراهيم النخعي – رحمه الله تعالى: (فتة المرجئة أشد من فتنة الخوارج)!

وكأن الألباني قد صحا نصف صحوة في ضبحوة، فلما تمالأ الأفغان على أهل السنة في بلادهم ومن معهم من العرب في كونار، وقتل أمير كونار واستبيحث البلدة لأنهم (وهابية) كما قال مقاتلوهم!

هناك فقط وكما قال العامة: بعد خراب مالطة، قال الألباني في رسالته إلى رأس الأفغان: (تبرأ صراحة من مقتل جميل، وتعهد صراحة بأن تقيم دولتكم – إن قامت على الكتاب والسنة 9 فأسل إليه متجاهلاً المسألة الأولى، وقال عن الثانية: (المذهب الحنفي مذهب معترف به)!!

فهناك فقط توقف! ولم يتراجع الألباني عن فتواه في فرض العين! وحتى شرطه في التبرؤ من مقتل جميل، ليس هو كل ما في الباب، فإن فتنة كونار كانت أكبر من ذلك، فهلاً دعاه الألباني وأقام عليه الحجة في السنة، فإن ذلك هو أصل الأمر

كله!؟

2 – المهم من هذا كله أنه كان ينبغي على الألباني وغيره من أصحاب فرض العين أن يقيموا فرض العين في أنفسهم:

1 – فإن أكبر فروض الأعيان هو توحيد الألوهية، وإزالة الشرك، وتوحيد الأسماء والصفات – وهذا كله يعرف أهل السنة كيف حال المسلمين في بلاد الدنيا منه

فالواجب حينئذٍ هو أن يكون السنان واللسان معاً في الدعوة في بلاد الأفغان وأمثالها

2 – أن يروا بأعينهم بغض المبتدعة لأهل السنة و كذيدهم بهم، فحينئذٍ تكون الأموال والأعمال لأهل السنة لا لغيرهم

ولما لم يحدث ذلك حدث غيره مما سبق الإشارة إليه، ونسأل الله تعالى السلامة من عواقبه، والله المستعان

ومن كان صادقاً في الأفغان أو غيرها فليقم قبل الفجر كل ليلة نصف ساعة أو أقل أو أكثر مدة شهر أو أقل أو أكثر لا يدعو إلا لأهل السنة بالثبات والنصرة وبدحض ودحر أهل البدع والقبورية والفسقة وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: (إن الله ينصركم بدعوة ضعفائكم) الحديث في البخاري بنحوه

ومنذ ظهور مايسمى بالجهاد الأفغاني واعتزار الناس به حتى الألباني كما ترى في (فتاويه ص 299): كنا نأمل أن تكون عاقبة الجهاد الأفغاني نصراً للمسلمين وبشائر قوية لوضع النواة لدولة إسلامية)!

وهذا نفسه كلام القطبية الذي نقله مراراً من كتب (القطبية هي الفتنة)، ومع ذلك ينصح بالألباني (ص 40) ويصفه بأنه (ممن لا غبش فيه ولا دخن) فإذا كان قول الألباني في الغرق (التي يسميها الجماعات) وفي البيعة وفي نواة الدولة! وفي مدح أئمة القطبية وغيره كثير –كل هذا ليس بغبش ولا دخن، فوالله ماهو إلا العمه والهوى – نسأل الله السلامة من الحيرة والتذبذب

منذ ذلك الحين ونحن – والله الحمد – نحذر منه في حقيقته ومآله، وأن مآله سوف يكون ككل

حركات التحرير! بعد التحرير! هو الحروب الأهلية!

وفي صحيفة عربية (عكاظ 16/ 9/1415) محكامة للأفغان من أساتذة بالجماعة تابعوا قصتهم، ومن أقوالهم:

(حرب حمتاء على السلطة منذ ثلاث سنوات)!

(من يعرف أفغانستان كان يشعر أن المعركة قادمة)!

(كابول كانت جاهزة للسقوط مدة خمس سنوات! ولكن صراع القادة أجل ذلك)!

هذا لم يعرفه المفتي الألباني ولا أصحاب (فقه الواقع) حينما غرروا بالشباب في هذا الباب، والله المستعان

الفصل الرابع فتوى العراق!

1 – وفي الشام حيث كانوا مع العراق، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قال مما يعلمه الألباني وكتبه بيده من أحاديث الفتن، ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرا للمسلمين [لا تنازع الأمر أهله) و (لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال)، ويعلم ما يكرره من المثل: (أهل مكة أدرى بشعابها).

تطوع الألباني: فأفتى فتواه المعروفة بالقتال مع العراق! وقاس قياسا عجبيا فيه أن العراق أفضل من أمريكا، لأن العراق مسلمون وأمريكا كفار!

وهو يعلم أن العراق بوضعها الحالي إنما يحكمهم الشيوعية، وهي أعتى عن النصرانية، وأن املرتد أشد من الملحد! وأن أشباه المسلمين من المنافقين والزنادقة أضل وأضر من الملاحدة، وقد رأنيا ذلك بأعيننا فيمن قبلنا وفيمن حولنا من بلاد المسلمين

وانظر خبر موالاة الروافض للكفار في كل عصر (المنهاج 7/ 414 وما بعدها)

وانظر سكوت الروافض عن العراق 0000 لماذا؟!

ومعونة بعض بلاد الشام وغيرها للعراق 000 ولماذا!؟

لتعرف أن الأمر كان وراءه هدم السنة وفتح باب القبورية والجهمية والشيوعية والزنادقة!؟

فالله المستعان

2 – وكان من آثار! هذه الفتوى أنها كانت أكبر سبب للتآلف بين الألباني وبين من وافقهم الألباني من الإخوان فكانت فاتحة جسر بل تفق لما هو فيه الآن وما ظهر من دعوات الخروج

3 – وظهر من أصحاب الألباني (عبدالرحمن بن عبدالخالق) من أفتى قديماً بمدح صاحب العراق، ولولا أنه بين ظهراني غيره لصار مع فتوى العراق لشيخه !

4 – وظهر من أصحاب الألباني من يجاهر: (الشعب العراقي مظلوم)! مع أنه يفتي في فتوى العراق بغير ما أفتاه شيخه! لكن صارت النتيجة الآن واحدة! فلما راجعته: من ظلمه!؟ قال: صاحبه!

قلت: قد علمت حال احاديث الفتن (بها الزلازل والفتن، ومنها يطلع قرن الشيطان) وانظر الحلية (7/ 39) والورع لأحمد – رحمهم الله (ص 15 – 17 و 36)، نعم في كل بلد من الصالحين وغيرهم في كل زمن، وقد علمت حال البلد وما فيه من إظهار الشيوعية والرفض وفجور الزنا والخمر، وبعد هذا كله: مظلوم! (انظر القول الحلي / التعليق على ص 94، والتنكيل / التعليق على 79)

وقد قال الله تعالى: (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون)

وهذا أقوله دائماً لدعاة الخروج حينما يقول أحدهم: صاحبنا ظالم!

فأقول له: هات شاهدين معك على ذلك!! فإن فعلت شهدتهم جميعاً على أنفسكم كما شهد على أنفسهم قوم إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم: (فرجعوا إلى أنفسهم فقالوا: إنكم أنتم الظالمون) فقال الله تعالى: (ومن أصدق من الله قيلا):

(وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)

إن الطريق الذي يعلمه أهل السنة هو الدعوة إلى أن يصلح الناس أنفسهم ويتقربوا إلى ربهم بالسنة ويرجعوا إلى ماكان عليه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فأنه –كما قال مالك – رحمه الله تعالى: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها وليس التغيير للخير بالشر والخروج، وإنما بيد الله تعالى:

(قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ) فإذا أطعتم الله تعالى أصلح ولا تكم أو وليّ عليكم من يصلح، وإذا عصيتموه فكما قال الحسن البصري – رحمه الله تعالى: (الحجاج عقوبة من الله فلا تستقبلوها بالسيف)

وأما الدعاة الكشكيون على منهاج كشك:

1 – فينكرون على أمرائهم الربا، ثم لما أقاموا دولة صغيرة لهم يجمعون لها التبرعات جعلوا أموالها في البنك الأمريكي!!

2 – وينكرون على أئمتهم في الدنيا أموراً، ويختارون لأنفسهم أئمة في الدين فساقاً وضلالا من رءوس أهل البدع!!

فهل تظنهم صادقين فيما يجهرون به؟! اللهم لا! فقد فضحت الأعمالُ الأقوال، والله المستعان

الفصل الخامس المرحلة المكية!

ذكر ذلك في شريطه (393/ 1/400)

وهذه الكلمة تسربت إلى لسانه – وربما أكثر منه ومنها – من قراءته ومعاشرته لإخوان، وهو يردها بمعناها (حياته 1/ 397 – 398) على نظر في كلامه ذاك!

1 – وليست هي من لسان أهل العلم إلا عند ذكر السيرة أو مانزل من القرآن بمكة دون ذكر (المرحلة)! ولا شك أن ماكان بمكة: إما محكم وإما منسوخ فالمحكم محكم وتخصيصه بمكة لا معنى له، والمنسوخ إنما يروى، ولا يعلم بالمنسوخ إلا الممسوخ الذي مسخ الله تعالى قلبه وأعماه، وقد قال علي – رضي الله تعالى عنه – لقاص يعلم الناس: أتعلم الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا!

قال – رضي الله تعالى عنه: هلكت وأهلكت

2 – وإنما هي من لسان خوارج عصرنا ومعناها عندهم أننا في مرحلة استضعاف كما كان المسلمون في مكة وسط الكافرين!!، وعليه فينسخون العمل بأحكام الشرع لأنها مدنية!! وهذا ضلال مبين وتكفير للمسلمين وتشريع بدون إذن رب العالمين

وكنت قبل قرابة العشرين عاماً سورة النور فجاءتني امرأة خارجية تنكر علي ذلك لأن سورة النور مدنية! وإنما ينبغي عندها تدريس السور المكية أولاً!! فجعلوا القرآن عضين:

أ – فمن سلفهم في هذا التعليم!؟ وهذا الإنكار؟! إلا كتب الضلال والمعالم!؟

ب – ونحن فلا نعلم أحداً من أهل العلم قال بذلك، بل قد روي ولا يصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولكن قد صح عن عمر – رضي الله تعالى عنه: (علموا نساءكم سورة النور)

ج – وإذا كان مرادهم سور العقيدة!، فإن كل القرآن كذلك، وسورة النور فيها أمور مهمة جداً من أمور العقائد من أولها إلى آخرها، وفي آخرها آيات منها:

(أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ)

د – والمفسر الذي يفهم يفهم من كل السور العقيدة والعبادة والأعمال في سياق واحد لن الإيمان عند أهل السنة:

(اعتقاد الجنان وقول اللسان، وعمل الأركان، فيه الزيادة والنقصان)

هـ – ولئن حاججنا هؤلاء الخوارج الجهال بمنطقهم لقلنا: إن السور المدنية أولى بالدرس من المكية، لأن المسلمين في مكة كانوا بين كفارٍ صراحة يعلنون الكفر – وهذا ليس حال الناس اليوم، إنما حالهم اشبه بحال المسلمين في المدينة وكان بينهم منافقون يزعمون الإسلام على غش النفاق في قلوبهم

(قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر)

فإذا جمعت آيات النفاق وجدت فيها من الصفات ما ينطبق منه صفة أو أكثر أو أقل على نفسك التي بين جنبيك وعلى من حولك، وقد كان السلف الصالح – رحمهم الله تعالى – يخشون النفاق على أنفسهم خشية عظيمة، حتى قال الحسن البصري – رحمه الله تعالى – في النفاق:

(ما أمنه إلا منافق، وما خافه إلا مؤمن)!

3 – وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لرجل من العلماء في كلمةٍ قالها: (ثكلتك أمك وهل يكب الناس على وجوهم في النار إلا حصائد ألسنتهم)

فينبغي أن يمسك طالب العلم لسانه، ولا يتكلم إلا بلسان أهل العلم

والله المستعان

* ومن ذلك المعنى المرذول في هذا الاصطلاح ما قاله (حياته 1/ 397): (فلا بد من إبلاغ مثل هذا الإنسان بما يجب أ، يكون عليه المسلم الصحيح من التزام اللحية واعفائها، ولكن دون ضغط عليه أو وعيد أو إلحاح في التنبيه، وإلا كان المبلغ الداعية من المنفرين، ولأن الإنسان بطبيعته لا يستطيع أن ينقلب من وضع شيء كان عليه إلى وضع ممتاز وجه إليه بخطوة واحدة سريعة)!

هذا كلام ليس عليه نور العلم ولا نفع الحديث!

1 – (يجب عليه) فالقواجب تركه معصية وفسوق

فما هو حكم معاملة العاصي والفاسق المصر على معصيته!؟

أليس هو إجماع أهل العلم على نصحه، فأن أصر هجروه!؟

ولئن كان مثل الألباني لا يعتد بالإجماع!؟ وإنما بالنصيحة! فهل تكفي النصيحة مرة (دون ضغط أو وعيد أو إلحاح!؟)

والاستخارة ليست بواجبه، وقد قال جابر بن عبدالله – رضي الله تعالى عنهما:

(كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن)

فكيف بالواجب!؟

قال أيوب: ما كان أبو قلابة يلقاني إلا يحثني على التزويج والسوق

خرجته في التجارة

فكيف بترك المعاصي والفسوق!؟

2 – ثم إن كان هذا الواجب فعله أو الواجب تركه غير اللحية كالمحرمات التي فيها عقوبة من الشرع كالدخان والخمر وغيرها!؟

فهل نتبع معه الأمر نفسه (دون ضغط أو وعيد أو إلحاح)!؟

ونبطل الحدود والعقوبات!؟

الفصل السادس مطاولة ائمة أهل السنة!

1 – فمن ذلك الميل للظاهرية الظاهر في تعظيمه لأمر ابن حزم واعتماده كثير من فتاويه!

2 – ومن ذلك ما في شريطه المذكور من أمور بل كل شريطه المخالف لما كان عليه هؤلاء الأئمة

3 – ومن ذلك ما سقته في هذه الساقة، وإنما هو من سبع أشرطته فقط دون كتبه!

4 – ومن ذلك كلامه في محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى

أ – بدعوى أنه مقلد! (شريط المدنية 9/ 175/2):

والشيخ – رحمه الله تعالى – لم يكن مقلدا، وقد صرح هو وأصحابه – رحمهم الله تعالى – كثيرا بذم التقليد، والمنع منه واتباع مذهب أهل الحديث ومنهم أحمد – رحمهم الله تعالى– نفسه لا مذهب المتأخرين عنه أهدى وأرشد من اتباع مذهب ابن حزم، فأحمد – رحمه الله تعالى – هو من هو ن وابن حزم بلسان الألباني نفسه (جهمي جلد)!

وبإجماع من يعظمهم الألباني (ظاهري جمد)!

فلئن قلتم: الألباني يخالف ابن حزم في مسائل كإباحة المعازف!

قلنا: ومحمد بن عبدالوهاب – رحمه الله – يخالف المذهب في مسائل ولئن كانت مذهبية ولا مذهبية فانتبه: فمذهب أحمد أحمد مذهب أحمد ااااامتيباتكوممعهتتتنننناخمغها

مذهب ابن حزم فلا حزم!

ب – وقال في حياته (1/ 431 – 432):

(أما مختصر سيرة الرسول – صلى الله عليه وسلم – للشيخ محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى – فلم تكن على منهج علمي ن حتى إنه قد أورد قصة الغرانيق العلى، وهي قصة تهدم القرآن كله)!

1 – أما المختصر فمفيد جداً شأنه شأن كتب الشيخ رحمه الله تعالى، وفيه فوائد لا يستطيع الألباني وغيره استنباطها ولا سردها بمثل هذا اليسر والفصاحة

2 – وأما الإخلال بالمنهج العلمي فذكر قصة الغرانيق إن كانت تهدم المنهج العلمي والقرآن بزعم الألباني

أ – فاللوم نفسه موجه إلى مجاهد وغيره من علماء التابعين ممن رواها بإقرار دون إنكار

ب – وموجه إلى من يعظمه الألباني كابن حجر (8/ 439 – 440) وغيره ممن قوى القصة من جهة السند، ووجهها من جهة المتن توجيهاً لم يحسن الألباني فهمه!! وإلى أهل العلم الذين اعتمدوا القصة دون إنكار كابن أبي حاتم وابن المنذر وابن جرير والبغوي، حتى إن ابن كثير (5/ 438 – 440) لم يجتزئ على ردها بل ساقها مساق التردد مع توجيهها نقلاً عن البغوي وغيره

3 – وأما هدمها بزعمه للقرآن فحاشا وكلا! وأين الهدم وآية: (فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته) فكيف تفسرها بدون هذه القصة!؟

4 – ولئن كانت مرسلة من مجاهد. رحمه الله تعالى. وغيره؟! فمجاهد قد قرأ القرأن آية آية على ابن عباس. رضي الله

تعالى عنهما، يوقفه على كل آية يسأله عن تفسيرها. فإما أن يكون موصولا عنه. ولذلك الوصل شاهد في المعنى من رواية على بن أبي طلحة في تفسيرة. وإما أن يكون مرسلا عضدة مراسيل غيره مع إختلاف وجوهها. وليس بإسرائيلي، إذا الإسرائليات تكون فيما سبق من قصص أو فيما هو آت من الفتن أي في نقل الغيبيات من كتب بني إسرائيل!

أما هذا فقصة وقعت فأي مدخل للإسرائليات فيها!

وخلاصة القول أن هذه القصة المدار فيها على صحه الإسناد. فمن قال به فلا يقال: هدم القرآن ولا ليس له منهج علمي!، ولعلي أفردها ببيان، وفي هذا مقنع للعجلان والله المستعان

ج – وبدعوى أنه لم يكن من علماء الحديث!

وسبب ذلك أنه ذكر في رسالة له حديثاً ضعيفاً! قد حسنه من يعظمه الألباني!

والألباني مع أنه قضى من عمره فوق الخمسين عاماً في الحديث يقلد تحسين أو تصحيح بعض السابقين ويقلد كثيراً التقريب دون تمحيص ولا رجوع إلى الكتب الكبار في التراجم، ولو تصفحت كتبه مما جزم بصحته أو ضعفه لوجدته هو بنفسه يرجع عن تصحيح إلى تضعيف والعكس!

ولئن ذكرته أنه ليس من علماء الحديث، فلقد كان أكثر عملاً بالحديث من غيره! وكان أعلم بالعقيدة والفرائض وغيرها منك!

ولم يثر أحد المقالة بالإثبات حتي تثير أنت مقالة النفي!

وحتى لو كان المرء من كبار علماء الحديث كابن خزيمة وغيره، فهل كل ما يصححه صحيح؟!

وأنت كما سبق مخاطبُ بهذا نفسه، وإنما ينبغي أن يقال في مثل هذا ما ذكر عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالى: (كل يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله – صلى الله عليه وسلم)

وبينما يجري ذلك منه ومن أصحابه في أهل السنة، يجري منهم في أهل البدع غير ذلك من تعظيم وتوقير وبث المطوي من سير كبارهم من المعاصرين والمتأخرين ممن كانوا حرباً على السنة وأهلها مع تلطيف القول جداً في ضلالاتهم وتسميتها بأخطاء وانحرافات والاعتذار عنهم فيها! وهذا القول اللطيف نادراً ما يقال، وإنما الإطلاق للمدح!

وفي شريط (713) كلام عجيب لمداهنة رجل قبوري أو نحوه: (مالنا وللوهابية) بينما هو طويل اللسان في مدح الإخوان – كما سبق قبل قليل، وأن حركة البنا كانت موطدة للسلفية!

وتلاميذه على حاله حتى سميت أحدهم في حياته (2/ 510) عنه: (كانت له اتصالات عاليه رائعة بعلماء ذلك الوقت أمثال الشيخ حسن البنا الداعية الكبيرة، والشيخ حامد الفقي العالم الجليل، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي الذي ذكره بعلا الهندو المحقق الفاضل والعالم الشهير الجليل)!! سبحانك هذا بهتان عظيم

ومما جرى به لسان أحد كبار أصحاب الألباني أنه صرخ في مجلس: (أئمة الدعوة الذين كانوا يحملون السيوف لنصرة الدين لم يتكلموا في بعض المبتدعين)!

فلما جئ له بالنص عن إمامهم كلهم محمد بن عبدالوهاب وغيره – رحمهم الله تعالى – في الطعن على هؤلاء قال: (كان في محمد ابن عبدالوهاب حماس واندفاع الشباب مثلكم)! وأنت فيك برودة الشيخوخة إذن، وقد كان ممن تكلم في هذا الباب شيوخ جاوزوا الستين كابن عتيق وابن سحمان وغيرهما!

وكانوا جميعاً – رحمهم الله تعالى – أشد الناس على مبتدعة عصرهم: لا يستحون من إطلاق البدعة عليهم!! ولا يداهنون في ذلك!!

وأنت قدوتك الشوكاني صال وجال في شبابه فكفر ابن عربي بكتابٍ، ثم قال بعد ذلك: (كنت في عنفوان الشباب 000 والآن فهو عندي مسلم)!!

والله المستعان

(وانظر القول الجلي / التعليق على ص 79) والتنكيل / التعليق على ص 46 و 48) وأحد أصحابه يبدع شعبة – رحمه الله تعالى – وساق رواية مبتورة هي حجة عليه ففيها بيان انه روى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق) واصبح به على المرجئة!!

ولم يتنبه – ولا هؤلاء أهل لذلك التنبه – إلى أمرين:

الأول: مخالطة السني لأهل البدع تطمعهم فيه وتثير التهمة عليه

وقد ترخص شعبة – عفاالله عنه – في مخالطة المرجئة من شيوخه للأخذ عنهم ضرورة عنده، فظن من لم نجير الأمر مثل هدية أنه منهم، وقد سبق حكم ذلك في الهجر والأخذ

الثاني: عدم محاباه أئمة أهل السنة لأحدٍ لأي سبب

فلو كان في فلان الإرجاء لسكوابه مسلهم في كل مرجئ، فالطعن فيمن لم يطعنوا فيه: طعن فيهم بالمحاباة أو التغفيل!!

والحمد لله على السنة ومحبة أهلها، والله المستعان

الفصل السابع الصحوة!

ذكر في شريط جدة (28/ 515/1): الصحوة!

1 – وهذه الكلمات الإخوانية التي لها معنى عجيب!، فقد صرح صاحب الكتاب (واقعنا المعاصر) بأن الصحوة لم تكن في مصر إلا في قلب رجل واحد هو البنا! ومن هذا القلب الكبير خرجت الصحوة ولم تعد إلى مصر كلها! مع اعترافه في

الكتاب نفسه أن صحوته هذه لم تكن على أساس العقيدة! وإن كان هو يعني بالعقيدة غير ما نفهمه نحن، وإنما يعنى بها مادعا إليه أخوه قبله! لكأن الدنيا كانت في نومه حتى أسس الإخوان الحصافية طريقتهم! فصحوا على نور صباحها!
2 – وأهل السنة لم يكونوا في نومة حتى يقال في هذا العصر: صحوة!، بل هذا اللفظ فيه تنقص لأهل السنة
وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم:

(لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى تقوم الساعة) وهم بإجماع أهل العلم الفرقة الناجية: أهل السنة
3 – وفي مصر في هذا العصر لما انتشرت كتب ابن تيمية وابن القيم – رحمهما الله تعالى – على نفقة أهل السنة في الديار السعودية كان لها – ولله الحمد والمنة – الأثر الكبير – بمشيئته الله تعالى في نشر السنة في مصر
ولما نشأنا نحن كنا نعمل بالسنة من هذا الفهم لا من الفهم الإخواني، وركب الإخوان الموجه – كما يقال – لينسبوها إلى أنفسهم، فسمحوا! للشباب باللحية والثوب والنقاب والثياب الفضفاضة وكتب ابن تيمية – رحمه الله تعالى، وليس هذا من منهجهم أبداً، بل منهجهم خلافه ما في وجوه وظواهر هؤلاء! حتى جاء منهم من يحاضر الشباب عن رسالة العبودية لابن تيمية – رحمه الله تعالى وهو في ثوب طويل ولحية أنهكها القص! وحتى اضطر أحد كبارهم إلى إطلاق لحيته بعد احتجاج الشباب عليه! فلما أوقعوا الشباب في البيعة والبدعة، صدر الأمر بحلق اللحية وغير ذل فنفذ بسرعة دون اعتراض

هذا
وقد كان للساقة سرايا أخرى فيما وجدته على الرجل على غير تعقب في الأحكام من الصلاة وغيرها نصحني إخواني بإفرادها ففعلت لنصحهم – والله المستعان
وأختم فأقول بما قاله ابن جرير – رحمه الله تعالى – بعد ذكر عقيدته، (فمن روى عنا، أو حكى عنا وأو تقول علينا، وادعى علينا: أنا قلنا غير ذلك:
– فعليه لعنة الله وغضبه
– ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين
– لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
– وهتك ستره، وفضحه على رءوس الأشهاد (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولعهم سوء الدار)
الله! فلا أعفو عنه حتى نقف بين يديك يوم لا جاه له! فأنه ما يريدني ولا يكيدني، وإنما يريد

ويكيد سنة نبيك صلى الله ةعليه وسلم:

أرادو الطعن في السنه ... * ... فنالوا الجند بالطعن

اللهم! لا تكلني إلى نفسي ولا إلى أحد من خلقك طرفة عين!

اللهم! إنك تعلم أني أحقر – عند نفسي من أن أدافع عنها، وأضعف عند الناس من ان ادفع عنها! وليس لي غيرك.

اللهم! بك خاصمنا، وإليك حاكمنا، وعليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

هذا

1 – وللساقة مدد عظيم إن ردت النصيحة.

وكل شيء قلته يخالف سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهدي السلف الصالح – رحمهم الله تعالى، فأنا راجع عنه حياً وميتاً، وأبرأ إلى الله تعالى من كل زلل كان مني ومن الشيطان.

هذا

(وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم)

الا هل بلغت!

اللهم فاشهد، وأيد، وسدد.

والله المستعان على ما تصفون).

وحسبنا الله ونعم الوكيل).

وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد).

سبحانك اللهم ربنا وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك.

اللهم اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معصيتك ومن طاعتك ماتبلغنا به جنتك ومن اليقين ما يهون علينا مصيبات الدنيا ومتعنا باسماعنا وابصارنا وقواتنا ما أحييتنا، وأجعله الوارث منا. وأجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا.

ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا.

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس